مجموعة مؤلفين

النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية

الأبعاد الاقتصادية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

النموّ الاقتصادي والتنمية المُستدامة في الدول العربية

الأبعاد الاقتصادية

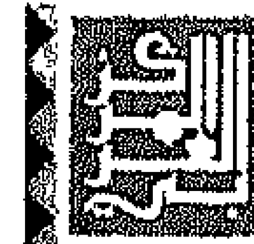
النموّ الاقتصادي والتنمية المُستدامة في الدول العربية

الأبعاد الاقتصادية

أنطوان زحلان | طاهر كنعان | محمد عبد الشفيع عيسى

ثناء فؤاد عبد الله | علي عبد القادر علي | مراد دياني

زهير حامدي | عمر الرزاز | منذر خدّام



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية/ أنطوان زحلان... [وآخ.].

٤٤٨ ص.: ايض.؛ ٢٤ سم.
يشتمل على فهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2593-3

١. البلدان العربية ـ التنمية المستدامة ـ مؤتمرات. ٣. البلدان العربية ـ التنمية الاقتصادية ـ مؤتمرات. أ. زحلان، أنطوان. ب. المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية: من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة: أي سياسات اقتصادية واجتماعية للأقطار العربية (٢٠١٢: الدوحة ـ قطر).
338.956

العنوان بالإنكليزية

Economic Growth and Sustainable Development in the Arab Countries:
The Economic Dimension
(A Group of Researchers)

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤٨٣١٦٥١

جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي ١٧٤
ص. ب: ٤٩٦٥ ـ ١١ ـ رياض الصلح ـ بيروت ٢١٨٠ ١١٠٧ ـ لبنان
هاتف: ٨ ـ ٩٩١٨٣٧ ١ ـ ٠٠٩٦١ فاكس: ١٩٩١٨٣٩ ـ ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣

المحتويـات

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكـال

المُساهمـون

أنطوان زحلان

أستاذ الفيزياء في الجامعة الأميركية في بيروت (١٩٥٦ ـ ١٩٧٦).كان عضوًا مؤسسًا وأول مدير للجمعية العلمية الملكية (الأردن). قدم أعمالًا استشارية عديدة في مجال السياسة العلمية لمؤسسات دولية وعربية مختلفة، مثل الجامعة العربية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأنيسكو، وعدد من منظمات الأمم المتحدة، والأنسكوا، واتحادات عربية صناعية، وغيره. له كتب عدة تتعلق بالسياسة العلمية في الوطن العربي، وصناعة البناء، والسياسة الزراعية، والعلم والتكنولوجيا، وهجرة العقول العربية. . . وغيرها.

ثناء فؤاد عبد الله

دكتوراه في الفلسفة السياسية، جامعة القاهرة (١٩٨٦). تولّت مناصب عدة في وزارة الإعلام المصرية، مثل مدير عام التعليقات السياسية حتى عام ٢٠٠٤، ونائب رئيس الأخبار المسموعة حتى عام ٢٠٠٧، ونائب رئيس الإذاعة المصرية حتى عام ٢٠١١. من مؤلفاتها: **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (١٩٩٧)، و**الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي** (٢٠٠١)، و**مستقبل الديمقراطية في مصر** (٢٠٠٥). لها أيضًا عدد من الدراسات والأبحاث السياسية والاجتماعية في المجلات العلمية.

زهير حامدي

باحث مساعد في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات». له

خبرة عملية في مجال الطاقة (في الشركة الوطنية للطاقة في الجزائر)، يُعدّ دكتوراه (جامعة دارهم في بريطانيا) في موضوع تنويع مصادر الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي. نُشر له مقالات، كما شارك في مؤتمرات في موضوع الطاقة في الوطن العربي.

طاهر كنعان

مستشار اقتصادي، أستاذ باحث في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات». عمل سابقًا مستشارًا للبنك الدّولي في مجال التّمويل التنمويّ وسياسة الإسكان في فلسطين. وتولّى مناصبَ تنفيذيّة في منظّمة مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية «انكتاد»، والصّندوق العربيّ للتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وبنك التّنمية الصناعيّة في الأردن. كان أمينًا عامًّا للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن. كما شغل قبل ذلك منصب وزير التّخطيط ومنصب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون التّنمية في الأردن. يحمل دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كامبريدج في بريطانيا.

علي عبد القادر علي

اقتصادي تنمية، ومدير الأبحاث في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات». عمل سابقًا نائبًا للمدير العام في المعهد العربي للتخطيط/ الكويت، واقتصاديًا أول في المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومديرًا للبحوث في المؤسّسة العربيّة لضمان الاستثمار، ومديرًا لقسم السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في اللّجنة الاقتصاديّة لأفريقيا التّابعة للأمم المتّحدة، ومستشارًا لدى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية. يحمل دكتوراه في الاقتصادي من جامعة «إسكس» في بريطانيا، وعمل أستاذًا للدّراسات الاقتصاديّة في كلٍّ من جامعة الخرطوم، وجامعة الجزيرة في السّودان، ويُعدّ واحدًا من المؤسّسين الأوائل لجامعة الجزيرة.

عمر الرزاز

حاصل على درجة الدكتوراه في التّخطيط الحضري من جامعة

هارفرد، وشهادة ما بعد الدكتوراه في القانون من الجامعة نفسها، مستشار للبنك الدوليّ مقيم في الأردن، ورئيس الفريق الفنّي الأردني لإعداد الاستراتيجيّة الوطنيّة للتّشغيل. عمل سابقًا مديرًا عامًا لمؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن، ونائب رئيس هيئة الاستثمار، ورئيس اللجنة الفنية للاستثمار في الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي. عضو في مجلس إدارة المركز الوطني لحقوق الإنسان (الأردن). له خبرة تعليمية في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، قسم الدراسات الحضرية والتخطيط والتنمية.

محمد عبد الشفيع عيسى

أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية في معهد التخطيط القومي، القاهرة. له العديد من الدراسات والمقالات العلمية حول قضايا الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، والتكامل الاقتصادي العربي، والاقتصاد المصري في ارتباطه بالمجتمع والثقافة، مع الاهتمام بقضايا التنافسية ونقل التكنولوجيا، والسياسة العلمية والتكنولوجية. له أكثر من ١٥ كتابًا متخصصًا. وشغل مناصب متعددة، بصفته أستاذًا باحثًا ومديرًا للتحرير ومستشارًا، في مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، والأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وخبير في تنمية الموارد البشرية والتشغيل بمنظمة العمل العربية.

مراد دياني

أستاذ مشارك في الاقتصاد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مراكش، المغرب. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ستراسبورغ في فرنسا (٢٠٠٣). وهو حاليًا باحث مقيم بالمعهد الأوروبي إيميرا بمارسيليا، فرنسا. متخصص باقتصاد المعرفة، وتشمل أبحاثه دراسة المعرفة في الفكر الاقتصادي الحديث، إضافة إلى أبستيمولوجيا وأنطولوجيا المعرفة والتنسيق الاقتصادي للمعرفة. تشمل مجالات اهتمامه العلمية التنمية. له العديد من الأبحاث المنشورة في المجلات العملية المتخصصة والكتب المشتركة.

منذر خدام

أستاذ في قسم الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة بجامعة تشرين ـ اللاذقية منذ عام ١٩٨٠. حاصل على إجازة في الاقتصاد الزراعي، وعلى الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من أكاديمية العلوم الاقتصادية في صوفيا بلغاريا. له نحو عشرين كتابًا، من أهمها **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة**، وكتاب **العرب والعولمة**، وكتاب **الأمن المائي العربي**، و**الأسس النظرية للاستثمار**... وغيرها، وأكثر من عشرين بحثًا علميًا منشورًا، ودراسات ومقالات عديدة.

مقدّمـــة

يطرح هذا الكتاب إشكالية رئيسة حول التنمية المُستدامة في العالم العربي: لماذا بقيت التنمية مشكلة حقيقية في الدول العربية على الرغم من أن مؤشرات النمو الاقتصادي السطحية لم تتراجع؟ إن الوقوف على هذه الإشكالية يدعو إلى مراجعة الوضع التنموي في الدول العربية في العقود الأخيرة، بأبعاده المترابطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وفي هذا الكتاب حاولنا فصل ما يمكن اعتباره بُعدًا اقتصاديًا في موضوع التنمية، ومعالجة الأبعاد السياسية والاجتماعية وموضوع فرص العمل في كتابين آخرين يصدران بالتوازي عن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات».

جاء التفكير بموضوع النمو الاقتصادي والتنمية المُستدامة في خضم الأحداث التي دشّنت بدايات سيرورة التغيير الثورية في العالم العربي، واستلهامًا بها، لِما طرحته من شمولية، وشكّلته من حكم للشعب على منظومة السياسات القائمة. وبدا أمام هذا الانعطاف التاريخي أن موضوعًا جامعًا وشاملًا مثل التنمية المستدامة، وتقويم الأداء التنموي العربي، يقدم القراءة الأفضل للأحداث الثورية، كما أن الدراسات حوله ستُلقي الضوء على طبيعة أجندات التغيير. ولذلك خصّ «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» التنمية موضوعًا لمؤتمره السنوي الأول في آذار/ مارس ٢٠١٢. وتجمع فصول هذا الكتاب بعضًا من أوراق المؤتمر، إضافة إلى مساهمات أخرى.

إن الفصل بين ما هو بُعد اقتصادي (الكتاب الأول) أو سياسي واجتماعي (الكتاب الثاني) كان مسألة صعبة. فالدراسات بحد ذاتها تطرح مقاربات لا تفصل بين هذه الأبعاد. ونعتذر من القارئ عن أن هكذا عملية فصل لا بد من أن تتخللها بعض المشاكل.

سعينا في هذا الكتاب أن نجمع موضوعات تتراوح بين دراسة الأداء التنموي، والعلاقة بين السياسات والأسواق في فضاءات التنمية، والدولة التنموية، واقتصاد الريع واقتصاد الإنتاج، والمأزق التكنولوجي والمعرفي، ومنظومة طاقة بديلة، والاستدانة وغيرها. وتركنا جانبًا (لمؤلفات أخرى) موضوعات أدرجناها باعتبارها أبعادًا سياسية واجتماعية، منها ما يتعلّق بالتأثيرات السياسية في الأداء الاقتصادي، والخصخصة والسياسة الإقليمية، والأمن والتنمية، والفقر، والتنمية الريفية، وفرص العمل، وأحوال المرأة، كما مسؤولية الشركات والبيئة.

سيجد القارئ أننا أمام دراسات تطرح أوجهَ تغيير متنوّعةً. تفترض إعادة النظر بالسياسات التنموية العربية، لدى البعض، ووجود دولة مقتدرة للتصدّي لتحدّيات إحداث التّنمية المُستدامة، ويرى آخرون مكانًا لتعدّد الفضاءات التنموية العامة والخاصة، وفضاء ثالثًا، ويدعو غيرهم إلى دور لدولة تنموية تضع أهدافًا جديدة تُعيد الاعتبار إلى شمول التنمية والصناعة. ويقدم أحد فصول هذا الكتاب تصوّرًا لعقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم. كما أن المأزق المعرفي والتكنولوجي يطرح، في فصول أخرى، أهمية تخطّي العوائق الاجتماعية والثقافية والسياسية إلى جانب الاقتصاد. وبشكل عام، يعرض هذا الكتاب بعض أهم الإشكاليات التي يجدر الوقوف عندها من أجل التنمية المُستدامة.

تتخطّى الدراسة المدخل في هذا الكتاب (الفصل الأول) عقبة التّمييز بين ما يُعدّ سياسات اقتصاديّة وسياسات اجتماعيّة، من خلال العودة إلى التعريفات الأحدث والأكثر قبولًا لمفهوم النموّ والتنمية المُستدامة، وذلك في تقويمها للأداء الاقتصادي للدول العربية في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠١٠. يدرس علي عبد القادر علي المتغيّرات المختلفة التي من شأنها التأثير في النمو الاقتصادي طويل المدى، وهي مجموعات عريضة من العوامل تشمل الظّروف الابتدائيّة؛ وعوامل السّياسات؛ وعوامل المؤسّسات؛ وعوامل البيئة. والنتائج التي يصل إليها تدعو إلى إعادة النظر في سياسات التنمية في الدول العربية.

ينال تعظيم دور الأسواق، الذي شكّل سِمة بارزة في التفكير

والممارسة في العقدين الأخيرين، اهتمامًا من بعض الباحثين. إذ تعدّد فضاءات التنمية، بالنسبة إلى طاهر كنعان (الفصل الثاني)، لتشمل، إلى جانب الفضائين العام والخاص، فضاء ثالثًا يضم مؤسسات تسعى إلى خدمة المجتمع والمصلحة العامة، على الرغم من أنها تتعامل بالسلع والخدمات إنتاجًا وتوزيعًا، لا تجعل التنمية حصرًا على فضاء دون آخر. ويتحدد تقسيم الوظائف والأدوار النسبية لكل من هذه الفضاءات بركيزتين: تصنيف السلع والخدمات بين عامّة وخاصّة ومشتركة من جهةٍ، ودور السوق وآلية الأسعار من جهةٍ أخرى، بما يجعل التصنيف معطًى مصطلحًا عليه ومستقلًا عن السوق ودورها.

لا تحجب هذه التصورات ما يراه البعض ضرورات أخرى تتعلق بالدور التنموي للدولة، بخاصة أن العقود الأخيرة أظهرت انسحابًا للدولة من مجالات عديدة. ويقف محمد عبد الشفيع عيسى (الفصل الثالث) عند هذا الدور التنموي في الحالة المصرية، ليطرح أهدافًا، وآليات عمل، وأسسًا اجتماعية جديدة للدولة. وذلك بناء على دراسة مقارنة لمصر، ترصد بشكل نقدي المرحلة الحديثة نسبيًا، بأهدافها التي عملت على رفع معدّلات النمو الاقتصادي بالمعيار الكمي، من خلال التركيز على المصادر والقطاعات سريعة الإدرار للعائد المالي، وتوجيه هذه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية المحلية المحققة للعائد المالي قصير الأجل، وآليات اعتمادها على السوق الحرّة في تخصيص الموارد وتوزيع الدخول، والاعتماد شبه الكلي على شريحة غير مُنتجة من القطاع الخاص الكبير، التي شكّل تحالفها مع السياسيين الأساس الاجتماعي للسلطة.

إن التنمية المُستدامة هي حالة مجتمعية أوسع وأشمل، وتتحدد فيها معالم العلاقات بين المجتمع والدولة. ويقترب عمر الرزاز (الفصل الرابع) قدر الإمكان من ترجمة هذه الشمولية في رؤيته «القيمية» لعقد اجتماعي جديد للانتقال من نموذج دولة «الريع» إلى نموذج دولة «الإنتاج»، عقد يجسد التحوّل الديمقراطي، ويحدد حاكمية للمال العام (توزيع الثروة الوطنية)، والسياسات الاقتصادية، ودور الدولة، ودور القطاع الخاص، وتشغيل القوى البشرية، والتحولات المطلوبة في أنظمة الثقافة والتعليم،

والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والحماية الاجتماعية، وأهدافًا لتكتل إقليمي عربي.

تظهر الدراسات الفرعية أهمية العناصر المجتمعية الوسيطة والتفاعل بين مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة. ففي كشف جوانب من المأزق المعرفي، الذي يُظهِر مفارقةً، بحسب أنطوان زحلان (الفصل الخامس)، بين القدرات المتوافرة من العلم والتكنولوجيا البشرية العربية، والإخفاق العربي في الاستفادة منها لتأسيس منظومة علمية وتكنولوجية تمكّن من بناء اقتصاد المعرفة، يقدم الكاتب، مثلًا، الفشل العربي في تطوير صناعة هندسية، على الرغم من مرور عقود على استيراد المنشآت في الصناعة النفطية. ويُحيل الأسباب إلى افتقاد هيئات وسيطة بين التعليم والاقتصاد، وهيئات البحث، ونظم المعايير، وغياب سياسات تنمية صناعية، وغيره. ويعالج مراد دياني (الفصل السادس) موضوع الابتكار بعلاقته برسوخ العمليات الإنتاجيّة المعرفيّة في الخصوصيات المحليّة، على شكل «أنظمة وطنيّة للابتكار»، باعتبار أن الابتكار عملية تدريجية وتراكمية، تنبني على علاقات شبكيّة معقدة، وعلى التفاعل المستمر بين الشركات والجامعات ومعاهد البحوث الحكوميّة والمراكز الإنتاجيّة وغيرها من الجهات الفاعلة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

لا يمكن الحديث عن التنمية المُستدامة مع إغفال حالات الاعتماد التي ترسخت في العالم العربي عبر عقود، وأهمها الاعتماد على النفط والاعتماد على الديون الخارجية. إن انتقال مجلس التعاون الخليجي من منظومة طاقة تعتمد كليًا على النّفط والغاز باعتبارهما مصدرين للطاقة، إلى منظومة أكثر تنوّعًا في مصادر الطاقة، مسألة قد تُساهم بتأسيس قاعدة اقتصادية أكثر تنوّعًا. ويرى زهير حامدي (الفصل السابع) أن هذا الانتقال ممكن، مشيرًا إلى التحوّلات في الدولة الريعية ومرحلتها المتأخرة التي تدل على سياسة أكثر تجاوبًا وانفتاحًا وتخطيطًا ومبادرة من حالة الدولة الريعية في مراحلها الأولى، ومحددًا معوّقاته المحتملة وعوامله المساعدة. وبالنسبة إلى المديونية، يرى منذر خدّام (الفصل الثامن) أن الدول العربية وقعت في فخ المديونية بدرجات مختلفة. إذ على الرغم من التحسّن في معدلات

المديونية في العقدين الأخيرين، لا تزال مرتفعة بالمقارنة بدول أخرى مثل البرازيل والهند، ومع حجم دين داخلي متنامٍ.

إن حصيلة المسار الاقتصادي والاجتماعي العربي، كما تراه ثناء عبد الله (الفصل التاسع)، في ثلاثة عقود، لا تخرج عن بناء نموذج للنمو «غير المتوازن». وهي حصيلة سياسات غابت عنها: نظرة إنمائية طويلة الأمد، وعقلية رأسمالية قادرة على خوض غمار عمليات إنتاجية وإدارية، والرقابة السليمة وشفافية التعامل والالتزام بالقواعد القانونية، وأولوية رفع مستوى المعيشة للناس وتوفير حياة كريمة. ولذلك فإن الخلل الذي أصاب العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين ضرب عميقًا أسس الاستقرار والسلم الاجتماعي في عدد من الدول العربية.

يترك لنا هذا الكتاب أسئلة عديدة حول إشكاليات سياسات التنمية، أكانت تلك المرتبطة بالتوفيق بين الفضاءات المختلفة للتنمية، أم بدور الدولة، أم بالتفاعل المجتمعي الثقافي والمؤسساتي، أم بالنظام السياسي وقواعده الديمقراطية وأسسه الاجتماعية، أو بالعدالة الاجتماعية وغيرها من الأمور التي لامسناها في فصول الكتاب. وتشكل هذه الدراسات مساهمة أولية من مساهمات «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» لإعلاء شأن الأبحاث حول التنمية المُستدامة باعتبارها موضوعًا متعدد التخصصات، ولأهمية جانبه الإنساني الشمولي الذي تظهره دراسات الكتب الأخرى في هذه السلسلة. وهي ليست إلا مساهمة صغيرة جدًا في دفع التعمّق بموضوع يجدر وضعه هدفًا دائمًا لنطاق واسع من دراسة السياسات.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢

الفصل الأول

ملاحظات استكشافية على النمو المُستدام والتنمية في الدول العربية

علي عبد القادر علي

مُقدمة

يُثير موضوع النمو المُستدام والتنمية في الدول العربية، عددًا من القضايا المهمة التي يُمكن فهمها باعتبارها تتعلق بطبيعة النمو الاقتصادي الذي سجلته الدول العربية عبر الزمن، وبطبيعة الإنجازات التنموية التي تمكنت هذه الدول من تحقيقها، إضافةً إلى مُلاءمة السياسات التي اتبعتْ لإحداث التنمية. وكما لا يخفى على فطنة القارئ تُمثّل مثل هذه القضايا محاورَ واسعة لبرنامج بحثي طويل المدى.

مهما يكن من أمر الصّعوبات الكامنة في تناول القضايا التي يطرحها هذا الموضوع، وبحسب ما يدل عليه عنوان هذه الدراسة، وبقدرٍ كبير نسبيًا من الانتقاء، نهدف هنا إلى إلقاء مزيدٍ من الضّوء على ثُلاثية النمو والتنمية والسياسات التنموية المُلائمة. لتحقيق هذا الهدف سنقوم، في الأقسام ١ و٢ و٣، باستخدام أحدث المعلومات المتوافرة عن سجل النمو في الدول العربية بطريقةٍ تُمكن من فهم ما تعنيه كلمة «إعاقة». وكما سيتضح لاحقًا نقترح فهم تعبير «النمو المُعاق» باعتباره يرمُز إلى النمو الذي لم تُصاحبه عملية عميقة للتحول الهيكلي، والذي نُطلِق عليه وصف النمو المشوّه.

نتناول في هذه الدراسة أيضًا قضية التنمية، حيث نتبنى المفهوم الموسع للتنمية باعتبارها عملية لتوسيع حُريات البشر، ونُلاحظ الجدل الذي دار حول مفهوم استدامة التنمية، وكيفية فهمه. هذا ونستخدم أيضًا أحدث النتائج التي تتعلق بالإنجاز التنموي للدول العربية، بحسب ما يقيسه المؤشر المُركب للتنمية البشرية، ونقوم بتوسيع هذا المؤشر ليشمل مكون الحريات، ومن ثم نتقدم بنتائجَ جديدة عن الإنجاز التنموي للدول العربية. كما سيتضح لاحقًا تظهر النتائج أنه في ما يتعلق باستدامة التنمية

تُعاني الدول العربية نقصًا، أو عجزًا، ملحوظًا في مجال الحُريات.

تتناول الدراسة أيضًا قضية السياسات التنموية المُلائمة، حيثُ تُلاحظ أنه من أجل تخطّي عقبة التمييز بين ما يُعد سياسات اقتصادية وسياسات اجتماعية، يُمكن النظر إلى هذه السياسات كلها باعتبارها سياسات تنموية في إطار الدول النامية. وتُركز الدراسة بعد ذلك على التوجهات الحديثة في صياغة السياسات الاقتصادية الكلية المُلائمة لإحداث التنمية في الدول النامية، ومن بينها الدول العربية. ويتضمن القسم الأخير منها بعض الملاحظات الختامية.

على الرغم من الترابط الموضوعي لأقسام الدراسة، إلا أنها كُتبت بطريقةٍ تجعل كل قسمٍ منها مستقلًا في ما يتعلق بالأدبيات ذات الصلة، وبالمنهجية المُستخدمة في التحليل، من دون إفراط في القضايا المنهجية. فضلنا هذه المقاربة لكتابة الدراسة، مقابلةً بالطريقة التقليدية المُتبعة لكتابة مثل هذه الدراسات، تيسيرًا لإثارة القضايا التنموية الأساسية التي ينطوي عليها موضوع الدراسة.

أولًا: عن النمو الاقتصادي

١ ـ الأدبيات التطبيقية: لمحة عامة

استندت الأدبيات التطبيقية في مجال النمو الاقتصادي إلى التطورات النظرية في هذا المجال. وكما هو معروف طوّر سولو (Solow)[١] النموذج النيوكلاسيكي للنمو في محاولةٍ لتفسير الشواهد التاريخية عن أنماط النمو الاقتصادي في العالم، وخصوصًا النمو في الدول الصناعية المُتقدمة، وشملت الحقائق النمطية للنمو في الدول المتقدمة، وخصوصًا في الولايات المتحدة الأميركية، ثباتَ معدل العائد الحقيقي على رأس المال، وثباتَ أنصبة رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ثباتَ معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقةٍ مُنتظمة.

(١) Robert M. Solow, «A Contribution to the Theory of Economic Growth,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 70, no. 1 (February 1956), pp. 65-94.

كانت إحدى أهم نتائج هذا النموذج هي أن معدل النمو الاقتصادي طويل المدى يعتمد على معدل نمو التقدم التقني الذي يتحدّد بقوى خارجة عن نطاق النموذج الاقتصادي، وذلك على شكل هبوط «المن والسلوى» من السماء. في هذا النموذج ليس هنالك تأثيرٌ للسياسات في معدل النمو طويل المدى. وبعد منتصف الثمانينيات أخذت نظرية النمو الاقتصادي التي طوّرها سولو، تُعرَف بنظرية النمو «البرّاني»، وذلك في مقابلة نظرية النمو «الجوّاني» التي تطوّرت بعد ذلك، والتي هدفت إلى نمذجة التقدم التقني باعتباره نشاطًا اقتصاديًا يقوم في إطار الحوافز الاقتصادية المعروفة. تحت نظرية «النمو الجوّاني» يتأثّر معدل النمو طويل المدى بالسياسات الاقتصادية، أو هكذا ادّعت النظرية (يرجع الفضل في تطوير نظرية «النمو الجوّاني» إلى رومر (Romer)[٢] ولوكاس (Lucas)[٣].

استنادًا إلى نموذج النمو النيوكلاسيكي، وتطويره بواسطة مدرسة «النمو الجوّاني»، تطورت منهجية تقدير دوال النمو التي اعتمدت على استخدام تحليل الانحدار لاستكشاف وسائل السببية بين النمو الاقتصادي طويل المدى ومختلف المتغيرات التي من شأنها التأثير في مثل هذا النمو. وشملت المتغيرات المُفسّرة مجموعات عريضة من العوامل: الظروف الابتدائية؛ وعوامل السياسات؛ وعوامل المؤسسات؛ وعوامل البيئة. وعادةً ما يجري التقدير باستخدام مشاهدات من عينات عالمية، تضم الأقطار كلها التي تتوافر لها المعلومات على مدى زمني طويل، يُمكّن من تعريف معدل النمو باعتباره متوسطًا لحقبةٍ زمنية لكل قطر[٤].

أدّت عملية اختيار المُتغيرات المُفسرة في معادلة النمو إلى إثارة التساؤل عن استقرار معاملات التقدير في مثل هذه الدراسات. وقام ساليا ـ

(٢) Paul Romer, «Increasing Returns and Long-Run Growth,» *Journal of Political Economy*, vol. 94, no. 5 (October 1986), pp. 1002-1037.

(٣) R. Lucas, «On the Mechanics of Economic Development,» *Journal of Monetary Economics*, vol. 22, no. 1 (July 1988), pp. 3-42.

(٤) في صياغتها العامة تأخذ دالة النمو الشكل التالي: حيث $g(y)$ هي معدّل نموّ الدخل، وx هي متّجه لمختلف المتغيّرات المفسّرة : $g(y)= \alpha + \beta y_{-1} + \gamma x$؛ حيث y_{-1} هي مستوى الدخل في فترةٍ سابقة.

مارتن (Sala-I-Martin)[٥]، بتقدير مليوني معادلة نمو ليستوثق من استقرار معاملات التقدير لمختلف العوامل المفسرة المستخدمة في الأدبيات، التي بلغ عددها ٦٢ متغيرًا. في كل التقديرات احتفظ ساليا ـ مارتن بثلاثة متغيرات مُفسرة، لوحظ أن الدراسات كلها استخدمتها، وكلها متغيرات تعكس الظّروف الابتدائية، وهي: دخل الفرد الحقيقي لعام ١٩٦٠؛ وتوقّع الحياة في عام ١٩٦٠؛ ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في عام ١٩٦٠. من بين تسعة وخمسين متغيرًا متبقيًا وجد أن ٢٢ متغيرًا فقط يتّسم بدلالةٍ إحصائية غير قابلة للتغير عبر التقديرات المختلفة، بمعنى أن مُعاملات تقديرها تتسم بالاستقرار، ويُمكن تصنيف هذه إلى مجموعاتٍ بناءً على النحو التالي:

ـ **العوامل الإقليمية**: تشمل متغيرات الدمية أو المتغيرات الوهمية (Dummy Variables) لأفريقيا جنوب الصّحراء وأميركا اللاتينية (بمعاملات تقدير سالبة)، ومتغير المسافة من خطّ الاستواء (بمعامل تقدير موجب).

ـ **العوامل السياسية**: تشمل متغيرات تفشي حكم القانون واحترام الحقوق السياسية والحريات العامة (بمعاملات تقدير موجبة)، ومتغيرات عدد الثورات والانقلابات والحروب (بمعاملات تقدير سالبة).

ـ **العوامل الدينية**: تشمل نسبة السكان الذين يعتنقون كلًا من الكونفوشية والبوذية والإسلام (بمعاملات تقدير موجبة)، وكلًا من البروتستانتية والكاثوليكية (بمعاملات تقدير سالبة).

ـ **عوامل السياسات الاقتصادية**: تشمل متغيرات المُغالاة في سعر الصّرف الحقيقي، والانحراف المعياري لهامش سعر الصرف (بمعاملات تقديرية سالبة)، والاستثمار في المعدات والاستثمار في غير المعدات والانفتاح التجاري للاقتصاد على العالم (بمعاملات تقدير موجبة).

ـ **عوامل الهيكل والتنظيم الاقتصادي**: تشمل نسبة الصادرات الأولية

---

(٥) Xavier Sala-i-Martin, «I Just Ran Two Million Regressions,» *American Economic Review*, vol. 87, no. 2 (May 1997), pp. 178-183, Papers and Proceedings of the Hundred and Fourth Annual Meeting of the American Economic Association.

باعتبارها نسبة من إجمالي الصادرات (بمعامل تقدير سالب)، ونسبة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة رأسمالية الاقتصاد (بمعاملات تقدير موجبة).

هذا ما كان من أمر المجموعات العريضة للمتغيرات ذات الدلالة الإحصائية المتينة (غير قابلة للتغير مع اختيار نموذج تقدير النمو الاقتصادي). ويُلاحظ في هذا الصّدد غياب عددٍ من متغيرات السياسات التي عادةً ما تستخدمها الأدبيات في تفسير النمو الاقتصادي طويل المدى: المتغيرات المتعلقة بالإنفاق الحكومي بما في ذلك الإنفاق الاستثماري، والمتغيرات كلها التي تعكس التطور النقدي للاقتصاد والهيكل التمويلي ومعدل التضخّم وتذبذبه، والمتغيرات كلها التي تُعنى بقياس حجم الاقتصاد، مثل المساحة وحجم القوة العاملة، والمتغيرات كلها التي تُعنى بالتوجه الخارجي للاقتصاد، مثل القيود الجمركية وهامش سعر الصرف في السوق السوداء.

ألقت هذه النتائج بظلالٍ من الشك في الدور الذي تقوم به السياسات الاقتصادية التجميعية في تحفيز النمو طويل المدى، إلا أن ساليا ـ مارتن فضّل إيجاد عذرٍ لعدم متانة تقدير مُعاملات هذه المتغيرات في طريقة إدخالها في معادلات التقدير، حيث درجت الأدبيات على صياغتها بشكل دوالٍ تربيعية، وليس بالضرورة في شكل دوالٍ خطّية، كما فعل هو في دراسته(٦).

من جانبٍ آخرَ، في ورقةٍ شيقة أعاد بريتشيت (Pritchett)(٧) النظر في سجل النمو في الدول النامية، مقابلة بسجل النمو في الدول المتقدمة، وذلك من خلال استنطاق المعلومات في أشكالها الهندسية باعتبارها رسومات بيانية للوغاريثم داخل الفرد والزمن.

أوحت إليه هذه الأشكال أن سجل النمو في الولايات المتحدة

---

(٦) تعرّضت منهجية تقدير دوال النمو عبر الأقطار، واستخدامها في صياغة السياسات، إلى نقدٍ منهجي كثيف في السنوات الأخيرة. انظر على سبيل المثال: Ravi Kanbur, «What's Social Policy Got to Do with Economic Growth?» *Indian Journal of Human Development*, vol. 1, no. 1 (January 2007), pp. 3-19.

(٧) L. Pritchett, «Understanding Patterns of Economic Growth: Searching for Hills among Plateaus, Mountains, and Plains,» *World Bank Economic Review*, vol. 14, no. 2 (May 2000), pp. 221-391.

الأميركية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٢ كان في شكل، التل، وهي خاصّية النمو الأسي المستقر. ولاحظ أن هذه الخاصية لا تنطبق على سجل النمو في الدول النامية.

استند بريتشيت في دراسته إلى معلومات الجدول الدولي الذي تُصدره جامعة بنسلفانيا، حيث جرى قياس متوسط دخل الفرد على أساس المُكافئ الشرائي للدولار لعام ١٩٨٥، وهي سلسلة زمنية تمتد من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٢. وجرى توصيف المعلومات من خلال إحصائيات متوسط النمو السنوي، ومعاملات استقرار النمو، ومعاملات التفاوت والتذبذب.

قُسمت الفترة الزمنية إلى ثلاث فترات فرعية ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ و١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ و١٩٨٢ ـ ١٩٩٢. ولأغراض دراسة ظاهرة عدم استقرار النمو جرى تقدير دالة اتجاه لوغاريثم متوسط دخل الفرد، باعتبارها دالة في الزمن، واستخدام سنة الانكسار في الاتجاه لحساب متوسط معدل النمو للفترة السابقة لسنة الانكسار وللفترة اللاحقة ومقابلتهما.

من دون الدخول في تفاصيل فنية، يهمنا ملاحظة أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها على النحو التالي:

ـ إن معدلات نمو الدول المُتقدمة كانت أعلى من تلك التي للدول النامية بطريقةٍ ملحوظة (متوسط معدل نمو الدول المتقدمة لكل الفترة بلغ ٢,٩ في المئة في السنة، مقابل معدل ١,٦٤ في المئة في السنة للدول النامية). ويزداد الفرق بمتوسط الدخل في ما بين المجموعتين بطريقةٍ مطلقة، حيث زادت نسبة الدخل الوسيط من ٥ لواحد إلى ٧ لواحد.

ـ إن الفترة الزمنية منذ بداية الثمانينيات كانت فترةً مُمعِنة في السوء بالنسبة إلى معظم الدول النامية (باستثناء الصين والهند)، حيث ازدادت فجوة النمو بين الدول المُتقدمة والدول النامية خلال الفترة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢، وبلغ معدل النمو الوسيط للدول المُتقدمة حوالى ٢,١ في المئة في السنة، مقابل معدل وسيط بلغ سالب ٠,١٣ في المئة للدول النامية.

ـ اتسم النمو أيضًا في الدول النامية بعدم الاستقرار، حيث بلغ

الانحراف المعياري لهذه الدول حوالى ٢,١ نقطة مئوية، مقابل نقطة مئوية واحدة للدول المتقدمة. واتسم النمو كذلك في البلدان كلها بظاهرة الانتقال، حيث سجلت الفترة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٢ انخفاضًا في معدلات نمو البلدان النامية. في الجانب الآخر سجلت الدول المتقدمة انخفاضًا في معدل النمو بين الفترتين الأوليتين.

ـ أظهرت معدلات النمو اختلافات كبيرة مع الزمن في القطر الواحد. ففي الدول النامية كان متوسط الانتقال المطلق حوالى ٣,٤ نقاط مئوية، وشهد ٥٥ بلدًا ناميًا من بين ١١١ انخفاضًا، أو ارتفاعًا، في معدل النمو، فاق ٣ نقاط مئوية خلال الفترة.

ـ يصعب وصف تطور متوسط دخل الفرد في الدول النامية بواسطة دالة اتجاه أسية واحدة، وذلك على عكس سلوك متوسط دخل الفرد في الدول المُتقدمة.

هدَف بريتشيت[(٨)] من دراسته استنباط مضامين أنماط النمو هذه للدراسات التطبيقية التي حاولت فهم مُحددات النمو، خصوصًا تلك المتعلقة بالسياسات، عن طريق تقدير نماذج لتحليل الانحدار التي تجمع بين المُشاهدات المقطعية والسلاسل الزمنية. وأوضح أن هنالك كثيرًا من الصعوبات المنهجية التي تُواجه مثل هذه الطريقة، تشمل تدني القوة التفسيرية للنماذج التي يجري تقديرها، وأخطاء القياس، والتحيّز الجوّاني، وعدم ملاءمة تحديد العلاقة المُقدرة لتأخذ في الحسبان الجوانب الدينامية في عملية النمو الاقتصادي.

يخلص بريتشيت[(٩)] إلى القول: إن «قانون النمو في الدول النامية يتمثّل في «أن من شأن أي شيء أن يحدث»، وعادةً ما يحدث». ومن ثم فإن الحديث عن معدلات النمو، في ظل ظاهرة عدم استقرار النمو، تُصبح لا معنى لها.

إن تقلبات النمو الكبيرة بخصوص اتجاهه تعني أنه، وحتى لفترات

---

(٨) Pritchett, «Understanding Patterns».

(٩) Pritchett, p. 274.

زمنية يبلغ طولها عشر سنوات، يمكن أن تُهيمن ظواهر الانهيار والنهوض على النمو، وتعني هذه الملاحظة أن التقسيم الاعتباطي لسلسلة ظاهرة زمنية لدخل الفرد إلى فترات زمنية عدة تختلف في أطوالها، لا يتوقّع أن يؤدي إلى إدراكٍ أعمقَ لدور السياسات في ما يتعلق بفهم محددات النمو الاقتصادي.

٢ ـ عن النمو المستدام

يُمثل **تقرير النمو** الذي أصدرته اللجنة الدولية المعنية بالنمو والتنمية(١٠) أحدث الدراسات في مجال النمو المُستدام والتنمية غير الإقصائية وأهمها وأشملها. ويهمنا، من دون الدخول في تفاصيل محتويات **التقرير**، الإشارة إلى عددٍ من المُقدمات والنتائج التي وردت فيه ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة:

ـ إدراك أن «النمو ليس هدفًا في حدّ ذاته، وإنما هو وسيلة لأهدافٍ عديدة ذات أهمية عميقة للأفراد والمجتمعات، إلّا أنه فوق كل اعتبارٍ آخر، يُمثل النمو أحد أضمن السبل لعتق المجتمعات من إسار الفقر»، وتكمن أهمية النمو المُستدام في أنه يخلق فرصًا للأفراد والمجتمعات يصعب، وربّما يستحيل، تحقيقها في غياب واستدامة النمو الاقتصادي.

ـ إمكانية تعريف النمو المُستدام باعتباره معدلًا سنويًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ، أو يفوق، ٧ في المئة مدة ربع قرن أو أكثر، مع ملاحظة أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهّل الدول ليتضاعف حجم اقتصادها كل عشر سنوات على أكثر تقدير.

ـ ملاحظة أنه على أساس هذا التعريف، ومنذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ٢٠٠٥، تأهّلت ١٣ دولة للانضمام إلى نادي النمو المُستدام، هي: بوتسوانا (بفترة نمو ١٩٦٠ ـ ١٩٩٧)، والبرازيل (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠)، والصين (١٩٦١ ـ ٢٠٠٥)، وهونغ كونغ، التابعة للصين (١٩٦٠ ـ ١٩٩٧)، وإندونيسيا

(١٠) The World Bank, Commission on Growth and Development, «The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development,» 2008, <http://cgd.s3.amazonaws.com/GrowthReportComplete.pdf>.

(١٩٦٦ ـ ١٩٩٧)، واليابان (١٩٥٠ ـ ١٩٨٣)، وكوريا الجنوبية (١٩٦٠ ـ ٢٠٠١)، وماليزيا (١٩٦٧ ـ ١٩٩٧)، ومالطا (١٩٦٣ ـ ١٩٩٤)، وسلطنة عُمان (١٩٦٠ ـ ١٩٩٩)، وسنغافورا (١٩٦٧ ـ ٢٠٠٢)، وتايوان، التابعة للصين (١٩٦٥ ـ ٢٠٠٢)، وتايلاند (١٩٦٠ ـ ١٩٩٧). وعلى الرغم من هيمنة الدول الآسيوية على هذه القائمة من الدول، إلّا أنها تضم ممثلين من معظم أقاليم العالم النامي، بما في ذلك سلطنة عُمان، ممثلة للدول العربية.

ـ مُلاحظة أن ستًا من هذه الدول حقّقت مستويات لدخل الفرد تُساوي تلك في الدول المُتقدمة، لعام ٢٠٠٥: هونغ كونغ (بمتوسط دخلٍ حقيقي بلغ ٢٩,٩ ألف دولار)، واليابان (٣٩,٦ ألف دولار)، وكوريا (١٢,٢ ألف دولار)، ومالطا (٩,٦ ألف دولار)، وسنغافورا (٢٥,٤ ألف دولار)، وتايوان (١٦,٤ ألف دولار)، إلا أن عملية النمو في عددٍ كبير من الدول تراجعت، خصوصًا في الدول ذات الدخل المتوسط (من أهمها البرازيل التي توقّف نموها المرتفع في عام ١٩٧٩ عند حدوث صدمة النفط الثانية)، ويُعزى التراجع إلى أسبابٍ مُعقدة لم يتم سبر غورها حتى الآن، ولم تُدرس بالتعمق الذي تستحقه.

ـ على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين هذه الدول في عددٍ كبير من المجالات، إلّا أنه يمكن استنباط خمسة مجالات للتشابه في ما بينها، وهي مجالات ربما كانت حاسمة في الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نسبيًا، ولفترات طويلة نوعًا ما. شملت مجالات التشابه استغلال الفرص التي يُتيحها الاقتصاد الدولي، والحفاظ على استقرار البيئة الاقتصادية التجميعية، وتحقيق معدلات مرتفعة للادخار والاستثمار، وإتاحة أكبر قدرٍ من الفرص لآلية السوق للقيام بتخصيص الموارد، ووجود حكومات ملتزمة وقادرة وذات مصداقية.

على الرغم من الأدبيات التطبيقية الواسعة في مجال استكشاف العوامل المؤثّرة في النمو الاقتصادي طويل المدى، تبلور شعورٌ عام، في عددٍ من الأوساط المهنية في مجال النمو الاقتصادي، بأن لا أحدَ يعرف على وجه الدقة «الشروط الكافية للنمو. . . وبينما يمكن وصف خصائص الاقتصادات التي نجحت خلال الفترة بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه لا يمكننا بقدرٍ كبير

من الاطمئنان تسمية العوامل التي كانت حاسمة في تحقيق هذا النجاح».

جرى استنباط قائمة بعناصر للسياسات على أساس تحليل تجربة النمو المُستدام في شكل أنواع القيود التي تحد من الأداء التنموي، لأغراضٍ يمكن أن تُستخدم في صياغة استراتيجيات وطنية للتنمية والنمو بعد الاتفاق على الأهمية النسبية لأي من هذه القيود والأولويات الوطنية الهادية للفعل التنموي بحسب الظروف الخاصة بكل دولة. تشمل قائمة القيود والأولويات(١١):

ـ تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار (بمعنى الاستثمار باعتباره نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في حدود حوالى ٢٥ في المئة، بما في ذلك الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم والصحّة في حدود ٧ ـ ٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من أن الإنفاق على هذه المجالات لا يُعد استثمارًا في تقاليد حسابات الناتج القومي.

ـ نقل التقنيات والمعارف وتوطينها، بمعنى تطوير المقدرات المحلية لاستيعاب منتجات المعرفة والتقنيات الإنتاجية، خصوصًا حول العالم.

ـ تعزيز المُنافسة في إطار التحول الهيكلي للاقتصاد.

ـ مُراقبة أسواق العمل وآليات تطورها في إطار التحول الهيكلي.

ـ تشجيع الصادرات، وصياغة سياسات صناعية ملائمة.

ـ مُراقبة نظام سعر الصرف لضمان تشجيع الصادرات.

ـ إدارة تدفّقات رأس المال الأجنبي وانفتاح القطاع التمويلي.

ـ تحقيق استمرار الاستقرار الاقتصادي.

ـ تطوير القطاع التمويلي.

ـ إدارة عملية الهجرة الداخلية والعناية بالاستثمار في المناطق الريفية.

ـ صياغة سياسات تهدف إلى عدالة توزيع الثروة والدخل وتوسيع مساواة الفرص في المجتمع بطريقة مستمرة.

---

(١١) «The Growth Report».

ـ تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم الجغرافية.

ـ ترشيد استغلال الطّاقة والعناية بالبيئة؛ وتطوير مؤسسات الحكم بغرض ضمان كفاءة الحكومة.

ثانيًا: طبيعة النمو الاقتصادي في الدول العربية

١ ـ ملاحظات منهجية

من أجل التعرف إلى طبيعة النمو الاقتصادي في الدول العربية من وجهة نظر مفهوم الاستدامة، سيتمُّ الاستناد إلى ما يلي:

ـ **الفترة الزمنية**: في اتساق مع ما توصّلت إليه اللجنة الدولية، سيتمُّ النظر إلى معدل نمو دخل الفرد الحقيقي بالمكافئ الشرائي للدولار بأسعار عام ٢٠٠٥، خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٩، بمعنى مدى زمني يبلغ ٢٤ سنة، وذلك نسبة إلى عدم توافر المعلومات للفترة الأطول ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٩ لكل الدول العربية(١٢).

ـ **معدلات النمو**: جرى حساب معدلات نمو الدول كلها من قاعدة معلومات الجدول الدولي الذي تُصدره جامعة بنسلفانيا، التي توفّر دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار بأسعار عام ٢٠٠٥ لكل بلد، لأطول مدة زمنية(١٣).

ـ **معدل النمو المُستهدف**: في اتساقٍ مع ما توصّلت إليه اللجنة الدولية، سنُعرّف معدل النمو المُستهدف بأنه ذلك المعدل الذي من شأنه أن يترتب عليه مضاعفة الدخل الحقيقي للفرد في مدى زمني يبلغ ٢٥ سنة. وتوضّح حساباتنا أن هذا المعدل يبلغ حوالى ٢,٨ في المئة في السنة(١٤). ونُسارع لنلاحظ في هذا الصّدد أن هذا المعدل يعني أن معدل نمو الناتج

---

(١٢) تشمل الدول التي لم تتوافر لها معلومات للفترة الأطول دول مجلس التعاون الخليجي كلها، في ما عدا سلطنة عُمان، واليمن.

(١٣) انـظـر: Alan Heston, Robert Summers and Bettina Aten, «Penn World Table Version 7.0» (Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania, June 2011).

(١٤) لحساب المُعدّل المُستهدف في مدى ٢٥ سنة، يمكن حلّ المُعادلة المعروفة لمُعدّل النموّ المستهدف: r^*: $\ln 2 = 25\ln(1+r^*)$، حيث ln هي اللوغاريثم الطبيعي.

المحلي الإجمالي الحقيقي يقل عن ذلك الذي اعتمدته اللجنة الدولية لكل الدول التي يقل فيها معدل نمو السكان عن ٤,٨ في المئة في السنة.

ـ **استقرار معدلات النمو**: للأخذ بالحسبان المحافظة على مُعدل النمو المستهدف لفترة زمنية طويلة نسبيًا، سيتمُّ استخدام مُعامِل التفاوت (الانحراف المعياري لمعدل النمو على القيمة المُطلقة لمتوسط معدل النمو خلال أي من الفترات)، وذلك للأخذ بالحسبان التذبذب في معدلات النمو. وبحسب المعلومات المتوافرة لعينةٍ كبيرة من الدول، ولفترةٍ زمنية طويلة نسبيًا، يُمكن اعتماد القيم التالية للحكم على استقرار معدلات النمو:

- مُعامل تفاوت أقل من ٣: يعني تذبذبًا متدنيًا (أو استقرارًا) في معدلات النمو.
- مُعامِل ٣ ـ ٦: يعني تذبذبًا متوسطًا في معدلات النمو.
- مُعامِل ٦ ـ ١٠: يعني تذبذبًا مرتفعًا في معدلات النمو.
- مُعامل أكثر من ١٠: يعني تذبذبًا مرتفعًا للغاية في معدلات النمو.

ـ **النمو المُستدام**: على أساس المُلاحظات السابقة (الفترة الزمنية؛ واستقرار معدلات النمو) أعلاه، يُمكن تعريف النمو المُستدام باعتباره متوسطًا لمعدل النمو للدخل الحقيقي للفرد، يبلغ ٢,٨ في المئة أو أكثر في السنة على طول المدة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٩، بمُعامِل تفاوت يقل عن ٣، بحيث يتمُّ المحافظة على هاتين الصّفتين لمعدل النمو في كل فترةٍ زمنية فرعية ١٩٨٥ ـ ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩. ويُلاحظ في هذا الصّدد أن الفترة الفرعية الأولى تتطابق مع فترة تطبيق سياسات «وفاق واشنطن» (تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي) في عددٍ كبير من الدول العربية.

٢ ـ أنماط النمو

يوضّح الجدول الملحق الرقم (١ ـ ١ ـ أ) تفاصيل النتائج التي توصّلنا إليها في ما يتعلق بنمط النمو الاقتصادي الذي تحقّق في الدول العربية خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٩ من جهة مستواه واستقراره. ويمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول الرقم (١ ـ ١):

الجدول الرقم (١ ـ ١)
توزيع الدول العربية بحسب مُعدل نمو الدخل الحقيقي للفرد وتذبذباته (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٩)

معدل النمو السنوي (في المئة)	معامل التفاوت				عدد الدول
	٠ ـ ٣	٣ ـ ٦	٦ ـ ١٠	١٠ +	
أقل من صفر	جزر القمر	--	--	جيبوتي، لبنان، ليبيا	٤
٠ ـ ٢	--	الإمارات، الجزائر، السعودية، سورية	موريتانيا	الأردن، البحرين	٧
٢ ـ ٢,٨	تونس، عُمان، المغرب	الكويت		العراق	٥
٢,٨ +	قطر، مصر، اليمن	السودان			٤
عدد الدول	٧	٦	١	٦	٢٠

المصدر: الجدول الملحق الرقم (١ ـ ١ ـ أ).

يمكن قراءة نتائج الجدول من وجهة نظر أنماط النمو التي سجلتها الدول العربية خلال فترة ربع القرن، بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٩ على النحو التالي:

ـ **النمو السالب**: سجلت أربع دول عربية معدلات سالبة لنمو الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة المدروسة، حيث تميّز هذا النمو بالتذبذب المرتفع للغاية (بمعنى معامل تفاوت تفوق قيمته ١٠)، وذلك في ما عدا جُزُر القُمر التي سجلت مؤشرًا متدنيًا للتذبذب.

ـ **النمو الضعيف**: باعتباره متوسطًا لنمو الدخل الحقيقي للفرد يقل عن ٢ في المئة سنويًا (وهو المُعدل الذي من شأنه مُضاعفة الدخل الحقيقي للفرد في مدى ٣٥ سنة)، يوضّح الجدول أن سبع دول عربية سجلت نموًا ضعيفًا خلال الفترة المدروسة. واتصف النمو بالتذبذب المرتفع للغاية في دولتين (البحرين والأردن)، وبالتذبذب المرتفع في موريتانيا، وبالتذبذب المتوسط في أربع دول (الإمارات، والجزائر، والسعودية، وسورية).

ـ **النمو المرتفع**: باعتباره متوسطًا معدلًا لنمو الدخل الحقيقي للفرد يُساوي، أو يفوق، ٢ في المئة سنويًا، لكنه يقل عن ٢,٨ في المئة سنويًا، يوضّح الجدول أن خمس دولٍ عربية سجلت نموًا مرتفعًا خلال الفترة المدروسة. وتميز هذا النمو بالاستقرار في كل من تونس (بمعامل تفاوت بلغت قيمته حوالى ١,٢)، وعُمان والمغرب (حوالى ٢,٤)، وبالاستقرار النسبي في الكويت (بمعامل تفاوت بلغ حوالى ٥)، وبعدم الاستقرار الشديد للغاية في العراق (بمعامل تفاوت بلغ ١١).

ـ **النمو المرتفع للغاية**: باعتباره متوسطًا معدلًا لنمو دخل الفرد الحقيقي يُساوي، أو يفوق ٢,٨ في المئة سنويًا، يوضّح الجدول أن أربع دولٍ عربية سجلت نموًا مرتفعًا للغاية خلال الفترة تحت المدروسة. وتميّز هذا النمو بالاستقرار، بمعنى التذبذب المتدني في كل دولة، حيث بلغ معامل التفاوت نحو ١,٧ في قطر، وواحد فقط في مصر، ونحو ١,٨ في اليمن.

تعني هذه النتائج أن مجموعة الدول العربية المرشحة لتحقيق النمو المُستدام، بحسب تعريفنا له، تضمُّ ثلاث دولٍ فقط، هي: قطر ومصر واليمن. ولمعرفة أي من الدول العربية تمكنت من تحقيق مثل هذا النمو، يمكننا الانتقال للنظر إلى نمط النمو الذي ساد خلال الفترتين الفرعيتين. ونلاحظ في هذا الصّدد أن الفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٩ سجلت معدلات سالبة للنمو في ثماني دولٍ عربية، ومعدلات ضعيفة للنمو في خمس دول، ومعدلات مرتفعة للنمو في ثلاث دول، ومعدلات نمو مرتفعة للغاية في أربع دول، وذلك حسبما يُلخّصه الجدول الرقم (١ ـ ٢)، استنادًا إلى نتائج الجدول الملحق الرقم (١ ـ ١ ـ أ).

يُلاحظ كذلك أن نمط النمو الذي تحقّق خلال هذه الفترة اتسم بعدم الاستقرار، بمعنى التذبذب المرتفع، حيث سجلت عشر دول مُعاملًا للتفاوت في معدلات النمو فاق ٦ نقاط، في حين سجلت ست دول نمطًا اتسم بالاستقرار، وكان نمو واحدة منها سالبًا. وتعني هذه النتائج أن عدد الدول المؤهلة للترشح لتحقيق نمو مُستدام انحصر في مصر واليمن، وذلك بعد أن فقدت قطر خاصية استقرار معدلِ النمو، بمعنى تدني التذبذب، خلال هذه الفترة.

الجدول الرقم (١ ـ ٢)
توزيع الدول العربية بحسب معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد واستقراره (١٩٨٥ ـ ١٩٩٩)

معدل النمو السنوي (في المئة)	معامل التفاوت				عدد الدول
	٠ ـ ٣	٣ ـ ٦	٦ ـ ١٠	١٠ +	
أقل من صفر	جزر القمر	--	الأردن، البحرين، الجزائر، لبنان، ليبيا	الإمارات، جيبوتي	٨
٠ ـ ٢	--	سورية، المغرب	--	السعودية، العراق، موريتانيا	٥
٢ ـ ٢,٨	تونس، السودان، عُمان	--	--	--	٣
٢,٨ +	مصر، اليمن	قطر، الكويت	--	--	٤
عدد الدول	٦	٤	٥	٥	٢٠

المصدر: الجدول الملحق الرقم (١ ـ ١ ـ أ).

يُمكننا الآن الانتقال للنظر إلى نمط النمو الذي تحقّق خلال الفترة الفرعية الثانية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، وذلك حسبما يُلخّصه الجدول الرقم (١ ـ ٣). استنادًا إلى نتائج الجدول المُلحق الرقم (١ ـ ١ ـ أ).

الجدول الرقم (١ ـ ٣)
توزيع الدول العربية بحسب معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد واستقراره (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩)

معدل النمو السنوي (في المئة)	معامل التفاوت			عدد الدول
	٠ ـ ٣	٣ ـ ٦	٦ ـ ١٠	
أقل من صفر	جزر القمر	جيبوتي	--	٢
٠ ـ ٢	البحرين، اليمن	سورية	--	٣
٢ ـ ٢,٨	الأردن، الجزائر، عُمان، ليبيا، المغرب	الكويت، موريتانيا	--	٧
٢,٨ +	الإمارات، تونس، السعودية، قطر، لبنان، مصر	السودان	العراق	٨
عدد الدول	١٤	٥	١	٢٠

المصدر: الجدول المُلحق الرقم (١ ـ ١ ـ أ).

توضّح نتائج الجدول الرقم (١ ـ ٣) أن ١٨ دولة عربية تمكنت من تحقيق معدلات موجبة خلال هذه الفترة. ومن بين هذه الدول، تمكنت ١٥ من تحقيق معدلاتٍ للنمو تفوق في متوسطها معدل ٢ في المئة سنويًا. كذلك الحال اتسم النمو خلال هذه الفترة بالاستقرار، وذلك بدلالة تحقيق ١٤ دولة لمُعامِل تفاوت في معدلات النمو يقل عن ٣ نقاط، وأن ٥ دول أخرى حقّقت استقرارًا وسطيًا، ودولة واحدة فقط سجلت تذبذبًا مرتفعًا، هي العراق، وهي حالة خاصّة على كل حال منذ عام ٢٠٠٣.

على الرغم من هذا الأداء المتميز خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ للدول العربية، لم يتبقَّ من بين هذه الدول سوى مصر التي تمكنت من استمرار تحقيق متوسط لمعدل نمو مرتفع للدخل الحقيقي للفرد، يتسمُّ بتدني التذبذب، حيث فقد اليمن مؤهّلات الترشح لنادي النمو المُستدام بانخفاض متوسط معدل نموها من حوالى ٤,٤ في المئة خلال الفترة الأولى، إلى متوسط معدل نمو بلغ حوالى ١,٧ في المئة خلال الفترة الثانية، وإن حافظت على مُعامِل تفاوت يقل عن ٣، بمعنى حفاظها على تذبذب متدن لمعدل النمو.

على أساس هذه النتائج يمكن صياغة المُقترح التطبيقي التالي:

مقترح تطبيقي رقم (١): باستخدام قاعدة بيانات الجدول العالمي للفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٩، وبتعريف النمو المُستدام باعتباره تحقيقًا لمتوسط سنوي لمعدل نمو الدخل الحقيقي للفرد يبلغ ٢,٨ في المئة، أو أكثر، على طول المدة، وبمُعامِل تفاوت يقل عن ٣، وبحيث تتمُّ المُحافظة على هاتين الصفتين خلال الفترتين الفرعيتين ١٩٨٥ ـ ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩، لم تتمكن سوى مصر، من بين الدول العربية كلها من تحقيق نمو مُستدام خلال الفترة المدروسة.

ثالثًا: النمو والتحولات الهيكلية في الدول العربية

١ ـ ملاحظات منهجية

كما هو معروف، ومنذ صياغة نموذج الاقتصادات الثنائية بواسطة لويس[(١٥)]،

(١٥) W. Arthur Lewis, «Economic Development with Unlimited Supplies of Labour,» *Manchester School of Economic and Social Studies*, vol. 22, no. 2 (May 1954), pp. 139-191.

وحتى الآن، تبلور اتفاق عام في أوساط اقتصاديي التنمية على أن عملية التنمية تنطوي على تحولات هيكلية في اقتصادات الدول النامية، بمعنى تغير التركيبة الاقتصادية من قطاعات ذات إنتاجية متدنية إلى أخرى ذات إنتاجية مرتفعة، في إطار تحقيق معدلات موجبة لنمو الدخل الحقيقي للفرد. وكما هو معروف، تطورت منهجية تطبيقية لاستكشاف أنماط التحولات الهيكلية في الدول النامية، استندت إلى تقدير نماذج للانحدار، يكون فيها مؤشر التحول الهيكلي متغيرًا معتمدًا، بينما تشمل محددات التحول الهيكلي دخل الفرد الحقيقي (باعتباره مؤشرًا على المرحلة التنموية للقطر) وعدد السكان (باعتباره مؤشرًا لحجم القطر)، وربّما هو مؤشر للزمن[(١٦)].

استخدمت الدراسات التطبيقية مجموعات من مؤشرات التحول الهيكلي، شملت ما يلي:

ـ **مجموعة الطّلب النهائي**: شملت، باعتبارها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كلًا من الاستهلاك الخاص، والاستهلاك الحكومي، والاستثمار الخاص، والصادرات والواردات، واستهلاك الغذاء.

ـ **مجموعة التجارة السلعية**: شملت، باعتبارها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كلًا من الصادرات الأولية، وصادرات السلع المُصنعة، وواردات السلع الأولية، وواردات السلع المُصنعة.

ـ **مجموعة الهيكل الإنتاجي**: شملت، باعتبارها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كلًا من القيمة المُضافة إلى القطاعات الزراعية والصناعة التحويلية والتشييد والخدمات والتعدين.

ـ **مجموعة التشغيل**: شملت، باعتبارها نسبة من إجمالي قوة العمل، نصيب قطاعات الزراعة والصناعة والصناعة التحويلية والخدمات.

استحوذت مجموعة الهيكل الإنتاجي اهتمام الأدبيات التطبيقية لدراسة أنماط التحولات الهيكلية، حيث تمَّ تقدير علاقة سببية بين متوسط نصيب

---

(١٦) Moshe Syrquin and Hollis Chenery, «Three Decades of Industrialization,» *World Bank Economic Review*, vol. 3, no. 2 (1989), pp. 145-181.

كل من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، باعتبارها متغيرات تابعة من جهة، ومن جهة أخرى عدد من المُتغيرات المُفسرة، شملت دخل الفرد الحقيقي بأسعار المكافئ الشرائي لعام ١٩٨٥ في السنة الابتدائية للفترة الزمنية الفرعية؛ وعدد السكان (بالمليون نسمة) في السنة الابتدائية للفترة الزمنية الفرعية؛ وثابت التقدير لكل قطر ليعكس خصائص القطر المعني؛ وجرى تنميط مؤشر للاتجاهات الزمنية بحيث أخذ قيمة صفر لفترة الخمسة أعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩.

في أحدث الدراسات التي طبّقت هذه المنهجية قام أوكنل وندولو (Stephen O'Connell, Benno Ndulu)[١٧] بتقدير العلاقة السببية لعيّنة كبيرة من الدول النامية (٨٥ دولة لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات و٦٩ دولة لقطاع الصناعة التحويلية)، ولفترة زمنية طويلة نسبيًا (١٩٦٠ ـ ١٩٨٨). وكما درجَت العادة في تقدير مثل هذه العلاقات، تمَّ تقسيم الفترة الزمنية إلى فترات فرعية، طول الواحدة منها خمس سنوات، حيث استُخدم متوسط المتغير التابع خلال الفترات الفرعية، بينما استخدمت قيمة كل من دخل الفرد وعدد السكان في السنة الابتدائية للفترة الفرعية.

أكدت النتائج التي تمَّ التوصل إليها عددًا من الحقائق النمطية التي تمَّت مشاهدتُها على مدى زمني طويل لعملية التنمية. ويمكن تلخيص هذه الحقائق النمطية في إطار تحقيق معدلات موجبة للدخل الحقيقي للفرد (بمعنى تطور القطر في مراحل التنمية) في ما يلي:

ـ **نصيب القطاعات الإنتاجية من الناتج المحلي الإجمالي**: ينزع نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض، وينزع نصيب كل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات والقطاع الفرعي للصناعة التحويلية نحو الارتفاع.

ـ **نصيب القطاعات الإنتاجية في تشغيل القوى العاملة**: ينزع نصيب

(١٧) Stephen A. O'Connell and Benno J. Ndulu, «Africa's Growth Experience: A Focus on Sources of Growth» (Nairobi, African Economic Research Consortium AERC, April 2000), <http://www.swarthmore.edu/SocSci/soconne1/documents/revision2.pdf>.

قطاع الزراعة نحو الانخفاض، وينزع نصيب كل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات في التشغيل إلى الارتفاع.

في ما يلي نركز على الحقائق النمطية تحت نصيب القطاعات الإنتاجية من الناتج المحلي الإجمالي باعتبارها تُمثّل الشروط التقليدية للتحول الهيكلي(١٨).

٢ ـ أنماط التحول الهيكلي

يوضّح الجدول الملحق الرقم (١ ـ ١ ـ أ) تفاصيل التحول الهيكلي الذي حدث في الدول العربية التي حقّقت معدلًا غير سالبٍ لنمو الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٩، وذلك من خلال أنصبة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لعامي ١٩٨٥ باعتباره سنة ارتكازية، و٢٠٠٨ باعتباره سنة ختامية. واستُبعد كل من العراق، ولبنان، وليبيا، وقطَر لعدم توافر المعلومات، إضافةً إلى جزر القُمر وجيبوتي لتسجيلهما نموًا سالبًا خلال الفترة.

توضّح القراءة المتأنية للجدول الملحق الرقم (١ ـ ١ ـ ب) أنه لم تتمكن أي من الدول العربية من تحقيق تحولٍ هيكلي يُعتد به خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٨، بمعنى أنه لم تتمكن أي من هذه الدول من مقابلة الشروط التقليدية للتحول الهيكلي. وتعني هذه الملاحظة أن ما حدث من تحولاتٍ في هياكل الاقتصادات العربية كان تحولات مشوّهة، تتفاوت مصادرها في ما بين الدول. ويمكننا رصد هذه التشوّهات على النحو التالي:

ـ **تحول هيكلي مشوّه في قطاع الصناعة**: ويُقصد به أن نصيب كل من قطاعي الزراعة والخدمات والقطاع الفرعي للصناعة التحويلية استوفى شروط التحول الهيكلي، إلا أن نصيب قطاع الصناعة لم يزد، أو ينخفض، بين

(١٨) لنتائج مماثلة عن الدول العربية، انظر: ربيع نصر، «قياس التحول الهيكلي،» **جسر التنمية**، العدد ٧٤ (حزيران/يونيو ٢٠٠٨). ولإعادة الاحترام لمفهوم التحوّل الهيكلي وعلاقته بالنموّ والإنتاجيّة، انظر: Margaret McMillan and Dani Rodrik, «Globalization, Structural Change, and Productivity Growth,» February 2011, <http://www.hks.harvard.edu/fs/drodrik/Research%20papers/Globalization,%20Structural%20Change,%20and%20Productivity%20Growth.pdf>.

عامي الدراسة. وتندرج تحت هذا النمط من التشوّه تجربة كل من الإمارات التي انخفض فيها نصيب قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٤,١ في المئة في عام ١٩٨٥ إلى ٥٨,٦ في المئة في عام ٢٠٠٨، والبحرين التي انخفض فيها نصيب قطاع الصناعة من حوالى ٤٩ في المئة في عام ١٩٨٥ إلى حوالى ٤٥ في المئة في عام ٢٠٠٨، وتونس التي انخفض فيها نصيب قطاع الصناعة من ٣٢,٧ في المئة في عام ١٩٨٥ إلى ٣٢,١ في المئة في عام ٢٠٠٨، وإن كان هذا الانخفاض هامشيًا.

ـ **تحول هيكلي مشوّه في قطاع الصناعة والقطاع الفرعي للصناعة التحويلية**: ويُقصد به أن نصيب كل من قطاعي الزراعة والخدمات استوفى شروط التحول الهيكلي، إلا أن نصيب كل من قطاع الصناعة والقطاع الفرعي للصناعة التحويلية لم يَزد، أو انخفض، بين عامي الدراسة. وتُمثّل تجربة المغرب هذا النمط المشوّه للتحول الهيكلي، حيث انخفض نصيب قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣ في المئة في عام ١٩٨٥ إلى ٣٠ في المئة في عام ٢٠٠٨، وانخفض كذلك نصيب القطاع الفرعي للصناعة التحويلية من ١٨ في المئة إلى ١٤ في المئة.

ـ **تحول هيكلي مشوّه في قطاع الخدمات**: ويُقصد به أن كلًا من قطاعي الزراعة والصناعة والقطاع الفرعي للصناعة التحويلية استوفى شروط التحول الهيكلي، إلا أن نصيب قطاع الخدمات لم يزد، أو انخفض، بين عامي الدراسة. وتندرج تحت هذا النمط من التشوّه تجربة خمس دول هي الأردن (التي انخفض فيها نصيب قطاع الخدمات من حوالى ٦٩ في المئة من الناتج في عام ١٩٨٥ إلى حوالى ٦٥ في المئة في عام ٢٠٠٨)، والسعودية (من حوالى ٥٥ في المئة إلى حوالى ٢٨ في المئة)، والسودان (من ٥٠ في المئة إلى ٤٠ في المئة)، وعُمان (من ٣٨ في المئة إلى ٢٣ في المئة)، ومصر (من ٥٣ في المئة إلى ٤٩ في المئة).

ـ **تحول هيكلي مشوّه في قطاع الخدمات والقطاع الفرعي للصناعة التحويلية**: ويُقصد به أن نصيب كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، استوفى شروط التحول الهيكلي، إلا أن نصيب كل من قطاع الخدمات والقطاع الفرعي للصناعة التحويلية لم يَزد، أو انخفض، بين عامي الدراسة.

وتندرج تحت هذا النمط من التشوّه تجربة الخمس دول المتبقّية التي تشمل الجزائر (التي انخفض فيها نصيب قطاع الخدمات من ٣٧ في المئة في عام ١٩٨٥ إلى ٣١ في المئة في عام ٢٠٠٨، وانخفض فيها نصيب قطاع الصناعة التحويلية من ١٤ في المئة إلى ٥ في المئة)، وسورية (من ٥٥ في المئة إلى ٤٥ في المئة للخدمات، ومن ١٩ في المئة إلى ١٣ في المئة للصناعة التحويلية)، والكويت (من ٤٢ في المئة إلى ٣٤ في المئة للخدمات، ومن ٦ في المئة إلى ٤ في المئة للصناعة التحويلية)، وموريتانيا (من ٤٥ في المئة إلى ٤١ في المئة للخدمات، ومن ١٣ في المئة إلى ٤ في المئة للصناعة التحويلية)، واليمن (من ٤٩ في المئة إلى ٤٨ في المئة للخدمات، ومن ٩ في المئة إلى ٦ في المئة للصناعة التحويلية).

بإمكاننا تلخيص أنماط التشوّه بالتحول الهيكلي في الدول العربية بحسب معدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد في الجدول الرقم (١ ـ ٤):

الجدول الرقم (١ ـ ٤)

التحول الهيكلي في الدول العربية (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٨): أنماط التشوّه

أنماط التشوّه	معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد (في المئة)			عدد الدول
	٠ ـ ٢	٢ ـ ٢,٨	٢,٨+	
قطاع الصناعة	البحرين، الإمارات	تونس	--	٣
قطاع الصناعة والصناعة التحويلية	--	المغرب	--	١
قطاع الخدمات	الأردن، السعودية	عُمان	السودان، مصر	٥
قطاع الخدمات والصناعة التحويلية	الجزائر، سورية، موريتانيا	الكويت	اليمن	٥
عدد الدول	٧	٤	٣	١٤

المصدر: الجدولان الملحقان الرقم (١ ـ ١ ـ أ) والرقم (١ ـ ١ ـ ب).

يمكن تلخيص هذه النتائج في المقترح التطبيقي التالي:

مقترح تطبيقي رقم (٢): باستخدام المعلومات المتوافرة في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية التي يصدرها البنك الدولي، إضافةً إلى المعلومات التي وفّرها **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد**، بشأن أنصبة

القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، يتضح أنه لم تتمكن أي من الدول العربية التي سجلت معدلات غير سالبة لنمو دخل الفرد خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٩ من إنجاز تحولٍ هيكلي نمطي خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٨، وأن التحولات الهيكلية التي حدثت في مختلف هذه الدول شابها تشوّهٌ تعددت أنماطه في ما بين الدول.

رابعًا: حول عملية التنمية

١ ـ المفهوم الموسّع للتنمية

من دون الدخول في تفاصيلَ فلسفية، يُلاحظ أن هناك اتجاهًا عامًا على المستوى الدولي للنظر إلى التنمية «باعتبارها عملية لتوسيع حريات البشر»، حيث ينصبُّ الاهتمام على توسيع «قدرة» الناس ليحيوا حياة يُثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم إلى تثمينها، وحيث يؤدي مفهوم «القدرة» دورًا محوريًا في التحليل باعتباره بديلًا من مفهوم الدخل في تعريف رفاه الناس، وفي ما يسعَون إلى تحقيقه، وفي تقويم الأداء التنموي عمومًا(١٩).

بحسب أمارتيا صن (Amartya Sen)(٢٠) تُعدُّ عملية توسيع حريات البشر الغايةَ الأساسية للتنمية، والوسيلة الرئيسة لتحقيق التنمية المرغوبة. ويمكن فهم «الغاية الأساسية» باعتبارها الدور البنائي (الإنشائي) للحرية في عملية التنمية، كما يمكن فهم «الوسيلة الرئيسة» باعتبارها الدور الأدواتي (الوسائلي) للحرية في عملية التنمية. ويُعنى الدور البنائي بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر، وتشمل هذه الحريات المقدرات الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان (الجوع، وسوء التغذية، واعتلال الصحة، والوفاة المبكرة) والاستمتاع بمختلف أنواع الحُريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية. بينما يُعنى الدور الأدواتي (الوسائلي) للحرية بالطريقة التي تُساهم فيها مختلف أنواع الحقوق والفرص والاستحقاقات في

(١٩) Amartya Kumar Sen, *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999).

(٢٠) Sen, *Development as Freedom*.

توسيع حريات البشر. وتكمن فاعلية الحرية، باعتبارها وسيلةً للتنمية، في حقيقة أن مختلف الحريات مرتبطة بعضها مع بعض، وأن الحرية في جانبٍ تساعد كثيرًا في اطّراد الأنواع الأخرى من الحرية.

على الرغم من إمكانية استنباط عدد من المكونات الإنشائية للحرية، جرى التركيز على خمسة جوانب، عُدّت ذات علاقة بعددٍ من قضايا السياسات التي تتطلب اهتمامًا خاصًا، وتتميز هذه الحريات الوسائلية بأن كلًا منها يُساهم في توسيع قدرة الفرد للعيش بحرية، كما أنها تكمل وتعضد بعضها بعضًا. وشملت هذه الحريات الوسائلية الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية، والأمن الوقائي.

ـ تُعنى الحُريات السياسية بمعناها العريض، بما في ذلك الحقوق المدنية، بالفُرص المُتاحة للناس ليقرروا من سيحكُمهم، وعلى أي مبادئ، وليراقبوا وينتقدوا ويحاسبوا السلطات، وليعبّروا عن آرائهم من خلال صحافة حرة، وليقرروا الانضمام إلى مختلف الأحزاب السياسية. وتشمل الحُريات السياسية الاستحقاقات المتوافرة في النظُم الديمقراطية بمعناها الواسع، بما في ذلك فرص السجال السياسي والمعارضة والنقد وحرية المشاركة السياسية.

ـ تهتم التسهيلات الاقتصادية بالفرص المُتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل. وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من مواردَ، أو ما هو مُتاح منها لاستخدامه، وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق. وللمدى الذي يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم، تنعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية للسكان.

ـ تتعلق الفرص الاجتماعية بالترتيبات الاجتماعية في المجالات التي تؤثّر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياةً طيبة، مثل الترتيبات المُتعلقة بالتعليم والصحة. ولا تقتصر أهمية مثل هذه الخدمات على حياة الأفراد الخاصة فحسب، وإنما تمتد لتؤثّر في تفعيل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والسياسية (تمعّن، على سبيل المثال، دور الأمية).

ـ تركز ضمانات الشفافية على تعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع، وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساسٍ من ضمان الإفصاح والسلاسة. وتؤدي هذه الضمانات دورًا واضحًا في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية والتعامل بنوايا مُبطّنة وغير مُعلنة.

ـ يُعنى الأمان الوقائي (الحمائي) بتوفير شبكات حماية ورعاية اجتماعية، للحيلولة دون وقوع هذه الشرائح الضعيفة في المجتمع في شراك الفقر المُدقع، وفي بعض الأحيان الجوع والموت. ويشمل مجال الأمان الوقائي ترتيبات مؤسسية ثابتة ومستمرة (مثل الإعانات، وبرامج الضمان الاجتماعي، والمنح الداخلية)، وترتيبات انتقالية حسبما تتطلبه الظروف (مثل برامج العون الطارئة في حالات المجاعة والبرامج العامة للتشغيل).

يُلاحظ أيضًا أن استخدام مقاربة «القدرة» في الحكم على الأحوال الاجتماعية من وجهة نظر رفاه الإنسان سيتطلب، مثله في ذلك مثل استخدام بقية المقاربات، تحديد أوزان صريحة لتقويم مختلف مكونات الحياة الكريمة: الصحة والتغذية والتعليم، والأمان والمشاركة. وفي هذا الصدد، لعله ليس بمستغرب ملاحظة أن هناك عددًا من الصعوبات التطبيقية التي تعترض قياس عددٍ كبير من مكونات «القدرة»، الأمر الذي يحول دون صياغة مؤشر تجميعي لأغراض التحليل.

على الرغم من ذلك، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطبيق منظور «القدرة» من خلال التركيز على قدرات محورية هي «الحياة الصحية» لفترة طويلة، كما تعكسها معلومات العمر المتوقع، و«المعرفة»، كما تعكسها قياسات التحصيل التعليمي، و«هناء المعيشة»، كما يعكسها متوسط دخل الفرد. وطوّر **برنامج الأمم المتحدة** مؤشرًا مُركبًا من هذه القدرات، يُطلق عليه اسم «دليل التنمية البشرية»، أو مؤشر التنمية البشرية، لقياس الإنجاز التنموي الذي يتحقّق في كل دولة[٢١].

كما هو معروف، يستند حساب مؤشر التنمية البشرية، والمؤشرات الفرعية المكونة له، إلى مقابلة الإنجاز الذي تحقّقه كل دولة، بأحسن

(٢١) يستخدم في الفقرات التالية «المؤشر المركّب»، عوضًا عن «الدليل».

وأسوأ إنجاز حُقّق على مستوى العالم. وتتضمن مثل هذه المقابلات قياس الفجوة التنموية النسبية، ومن ثم التعرف إلى التحدي التنموي، للدولة المعنية. ويترتب على هذا التعرف المنهجي تنميط للمؤشرات لتتراوح قيمتها من صفر (لأدنى إنجاز تنموي) إلى واحد (لأعلى إنجاز تنموي)، وذلك لمختلف مجالات القدرة تحت الدراسة. ومنذ صياغته في عام ١٩٩٠ تعرض مؤشر التنمية البشرية للتعديل المتتالي، خصوصًا في ما يتعلق بقياس مكوناته الفرعية، ووصولًا إلى اعتماد صيغة المتوسط الهندسي، بدلًا من المتوسط البسيط، في أحدث تقريرين لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١[٢٢].

٢ ـ التنمية المُستدامة

لعله من المناسب مُلاحظة أن قضية «استدامة» التنمية احتلّت مكانًا متميزًا في الجدل العام منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، بعد نشر «تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية» (١٩٨٧). وبحسب هذا «التقرير الدولي» عُرفت التنمية المُستدامة بأنها تلك «التنمية التي تُلبي احتياجات الأجيال الحالية من دون إعاقة مَقدِرَة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتها». وكما هو معروف، وبحسب بنود اختصاص اللجنة الدولية التي صاغت التعريف، كان الاهتمام منصبًّا وقتها على مجال إدارة الموارد الطبيعية والبيئية.

---

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية** (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠)، <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr10/complete.pdf>,

وتقرير التنمية البشرية ٢٠١١: **الاستدامة والإنصاف، مستقبل أفضل للجميع** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١)، <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr11/HDR_2011_AR_Complete.pdf>.

ينمّط كلّ مكوّن من مكوّنات مؤشّر التنمية البشرية على النحو التالي: $d = \frac{x - \min x}{\max x - \min x}$

حيث x هي المتغيّر الأصلي في المكوّن (العمر المتوقّع، والتحصيل العلمي والدخل)، وmin وmax هي أقلّ وأعلى قيم للمتغيّرات الأصلية التي رصدت للدول المشمولة وعبر الفترات منذ بداية حساب المؤشّر. هذا ويتمّ الحصول على مؤشّر التنمية البشرية باعتباره الجذر التكعيبي على النحو التالي: $HDI = (d_1 . d_2 . d_3)^{1/3}$، حيث الرموز التحتيّة هي مكوّنات المؤشّر.

كما هي الحال مع معظم التعريفات التي تسعى إلى التبسيط والشمول في آنٍ واحد، تعرّض تعريف «الاستدامة» أعلاه إلى النقد من مختلف الأوجه. ويهمنا، من دون الدخول في تفاصيل، مُلاحظة النقد الذي وجهه محبوب الحق(٢٣)، من منطلق التنمية البشرية الذي يستند إلى بديهية أن ما يجب استدامته هو الحياة الإنسانية، وأن البيئة الطبيعية ما هي إلا وسيلة لمثل هذه الاستدامة وليست غاية. في إطار مثل هذا الفهم على كل جيل مقابلة احتياجاته من دون أن يترتب على ذلك ديون لا يستطيع الوفاء بمقابلتها. ويعني هذا التعريف البديل تفادي تراكم الديون البيئية (التي تترتب على تلوث البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية)، والديون المالية (من خلال الاقتراض غير الرشيد)، والديون الاجتماعية (بإهمال الاستثمار في تنمية الإنسان)، والديون الديموغرافية (بالسماح للنمو السكاني غير المنظّم ومعدلات التحضر العالية).

على أساس هذا التعريف البديل لمفهوم الاستدامة، يلاحظ محبوب الحق أن التنمية المُستدامة لا بد لها من التركيز على «طبيعة النمو الاقتصادي ونوعيته»، بما في ذلك العناية بالبيئة، وبالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وانعكاس كل ذلك بطريقةٍ ملموسة على تمكين الناس ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها(٢٤).

إضافةً إلى ذلك، يوضّح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(٢٥) أن «التنمية البشرية والتنمية المُستدامة هما قضيتان مُتلازمتان. [...] والتنمية البشرية تعني إفساح المجال أمام الإنسان ليعيش حياةً مديدة، يتمتع فيها بالصحة، ويحصل على التعليم، ويحقّق ذاته، أما التنمية المُستدامة فتعني الحرص على إفساح المجال ذاته أمام أجيال الغد. فالتنمية البشرية لا تكون تنمية بشرية... ما لم تكن مُستدامة». ويتوسع **التقرير** في توضيح تلازم القضيتين

---

(٢٣) Mahbub ul Haq, *Reflections on Human Development: How the Focus of Development Economics Shifted from National income Accounting to People-centred Policies*, told by one of the chief architects of the New Paradigm (New York: Oxford University Press, 1995), p. 78.

(٢٤) Sen, *Development as Freedom*.

(٢٥) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، ص ١٩.

بملاحظة أن التنمية البشرية بتركيزها على تعدد أبعاد التنمية «تُكمل النُهُج التقليدية للاستدامة، وتُذكّرُنا بأن المناقشات حول كيفية الاستدامة لا تقل أهميةً عن معرفة ما الذي يجب أن يكون مُستدامًا. وتعني التنمية البشرية توسيع حريات الإنسان وخياراته، بحيث يتمكن من تلبية حاجاته وتحقيق رغباته وطموحاته. والناس الذين لم يولدوا بعد لا يمكنهم اتخاذ القرار عن أنفسهم في المستقبل. ووفقًا لمفهوم التنمية البشرية لا يقل الإنصاف بين الأجيال أهميةً عن الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد»[٢٦]. ويعني تلازم المفهومين إمكانية الاستمرار باستخدام مؤشر التنمية البشرية لقياس الإنجاز التنموي المُستدام.

٣ ـ الإنجاز التنموي

على أساس مؤشر التنمية البشرية تُصنّف الدول والأقاليم التي ليست دولًا، في أربع مجموعات، بحسب موقعها في توزيع الدول، على النحو التالي:

ـ **الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة للغاية**: وهي الدول التي يقع مؤشرها ضمن الربيع الأعلى من توزيع قيمة المؤشر (بمعنى شريحة أعلى ٢٥ في المئة من الدول).

ـ **الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة**: وهي الدول التي يقع مؤشرها في الشريحة ما بين ٥١ في المئة و٧٥ في المئة من توزيع قيمة المؤشر.

ـ **الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة**: وهي الدول التي يقع مؤشرها في الشريحة ما بين ٢٦ في المئة و٥٠ في المئة من توزيع قيمة المؤشر.

ـ **الدول ذات التنمية البشرية المتدنية**: وهي الدول التي يقع مؤشرها في الربيع الأدنى من توزيع قيمة المؤشر.

---

(٢٦) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، ص ١٩.

على الرغم من هذا التعريف البديل، عاد برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ٢٠١١ لتناول الاستدامة من وجهة النظر البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، لكن يربطها بقضية الإنصاف. وربّما كان مردّ ذلك الحراك الدولي، استنادًا إلى النتائج العلميّة التي نُشرت في مجال تغيّر المناخ، باتجاه الوصول إلى اتفاقيّة دولية في شأن انبعاثات ثاني أُكسيد الكربون.

صنف أحدث تقريرٍ للتنمية البشرية لعام ٢٠١١، ١٨٧ دولة في أربع مجموعات، بحسب ربيعات التوزيع، بمعنى حوالى ٤٧ دولة لكل ربيع بالتقريب (بمعنى ٢٥ في المئة من إجمالي الدول لكل ربيع من الأعلى إلى الأدنى). ويُلخّص الجدول الرقم (١ ـ ٥) حال الإنجاز التنموي لعام ٢٠١١.

الجدول الرقم (١ ـ ٥)

التنمية البشرية في العالم لعام ٢٠١١: ملخّص

شريحة التوزيع	حال التنمية البشرية	أعلى مؤشر	أدنى مؤشر	متوسط المؤشر	عدد الدول العربية	متوسط مؤشر الدول العربية
الربيع الأعلى	مرتفعة جدًا	٠,٩٤٣	٠,٧٩٣	٠,٨٨٩	٣	٠,٨٢٨
الربيع الثاني	مرتفعة	٠,٧٨٣	٠,٦٩٨	٠,٧٤١	٦	٠,٧٣٩
الربيع الثالث	متوسطة	٠,٦٩٨	٠,٥٢٢	٠,٦٣٠	٦	٠,٦٣٨
الربيع الأدنى	منخفضة	٠,٥١٠	٠,٢٨٦	٠,٤٥٨	٥	٠,٤٣٧
إجمالي/ متوسط	ــ	٠,٩٤٣	٠,٢٨٦	٠,٢٨٦	٢٠	٠,٦٤٧

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقرير التنمية البشرية ٢٠١١: **الاستدامة والإنصاف، مستقبل أفضل للجميع** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١)، ص ١٢٧ ـ ١٣٠، جدول رقم (١).

توضّح تفاصيل **تقرير التنمية** أن أعلى إنجاز على مستوى العالم حقّقته النرويج (بمؤشر بلغت قيمته ٠,٩٤٣)؛ وأدنى إنجاز كان من نصيب الكونغو الديمقراطية (بمؤشر بلغت قيمته ٠,٢٨٦). وعلى مستوى الدول العربية، أحرزت الإمارات العربية المكانة الأولى، بمؤشر للتنمية البشرية بلغ ٠,٨٤٦، وشاركتها كل من قطر (بمؤشر ٠,٨٣١) والبحرين (بمؤشر ٠,٨٠٦) التصنيف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا. وشملت الدول العربية ذات التنمية المرتفعة كلًا من السعودية (بمؤشرٍ بلغت قيمته ٠,٧٧) والكويت (بمؤشر بلغت قيمته ٠,٧٦) وليبيا (٠,٧٦)؛ ولبنان (٠,٧٣٩)؛ وعُمان (٠,٧٠٥)؛ وتونس (٠,٧٩٨). وشملت الدول العربية التي حقّقت تنمية بشرية متوسطة الأردن والجزائر (بمؤشر تنمية بشرية بلغت قيمته ٠,٦٩٨ لكل دولة)؛ ومصر (بمؤشر تنمية بشرية بلغت قيمته ٠,٦٤٤)؛ وسورية (٠,٦٣٢)؛ والمغرب (٠,٥٨٢)؛ والعراق (٠,٥٧٣). أما المجموعة العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة فضمّت كلًا من اليمن (بمؤشر تنمية

بشرية بلغت قيمته ٤٦٢,٠)؛ وموريتانيا (٤٥٣,٠)؛ وجُزُر القمر (٤٣٣,٠)؛ وجيبوتي (٤٣,٠)؛ والسودان (٤٠٨,٠).

رصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٢٧] الاتجاهات الزمنية في مؤشر التنمية البشرية بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١١ لعينة من ١٠٦ دول توافرت لها المعلومات. يُلاحظ أنه كان هنالك تحسن في مستوى التنمية البشرية شمل كل البلدان، «باستثناء ليبيريا التي لم تُحرِز تحسنًا عما كانت عليه في عام ١٩٨٠»، وذلك بدلالة تسجيل معدل انخفاض سنوي لمؤشر التنمية البشرية.

مهما يكن من أمر، وعلى الرغم من تطور منهجيات قياس التنمية بمفهومها الموسع، تحاشى برنامج الأمم المتحدة تطوير المؤشر المركب للتنمية البشرية ليغطي مكون «الحريات السياسية»، على الرغم من توافر قياسات كمية لمثل هذه الحريات، مهما كان قصور هذه القياسات. وكما هو معروف، يُعد مؤشر الحرية الذي يُصدِرُه بيت الحرية (فريدوم هاوس) من أقدم هذه المؤشرات. ويتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين، هما مؤشر الحقوق السياسية؛ ومؤشر الحريات المدنية، حيث يقيس «مؤشر الحقوق السياسية» ثلاثة جوانب للحرية، هي: العملية الانتخابية (بالإجابة عن ثلاثة أسئلة محورية)، وحالة التعددية والمشاركة السياسية (بالإجابة عن أربعة أسئلة محورية)، والأداء الحكومي (ثلاثة أسئلة محورية). ويقيس «مؤشر الحريات المدنية» أربعة جوانب للحرية، هي: حرية التعبير والاعتقاد (بالإجابة عن أربعة أسئلة محورية)، وحقوق التنظيم (بالإجابة عن ثلاثة أسئلة محورية)، وحكم القانون (بالإجابة عن أربعة أسئلة محورية)، وحقوق الأفراد وسلامتهم (بالإجابة عن أربعة أسئلة محورية). ولكل سؤالٍ محوري تُمنح درجات أولية، تتراوح بين صفر (لتعكس أدنى إنجاز في المجال المعني)، و٤ (لتعكس أعلى إنجاز)، ومن ثم تتراوح الدرجات الأولية للمؤشر الفرعي للحقوق السياسية بين صفر و٤٠ درجة، بينما تتراوح الدرجات الأولية للمؤشر الفرعي للحريات المدنية بين صفر و٦٠ درجة. ويتمُّ تحويل إجمالي الدرجات الأولية لكل مؤشر فرعي على مقياس تتراوح

(٢٧) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، ص ١٣١ ـ ١٣٤، الجدول الإحصائي رقم ٢.

قيمته من ١ (ليعكس أعلى درجات الإنجاز)، إلى ٧ (لتعكس أدنى درجات الإنجاز، بحسب جداول التحويل).

قُمنا بتوسيع مؤشر التنمية البشرية، بإضافة مؤشرٍ فرعي حول الحريات كما يقيسها مؤشر «بيت الحرية» للعينة الدولية التي استخدمها **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١**. ترتب على إدخال مكون الحرية تعديلٌ على الإنجاز التنموي للدول، شمل ٥٤ دولة (وإقليمًا)، بينما احتفظت ١٣٣ دولة بمستوى إنجازها كما كانت عليه الحال تحت مؤشر التنمية البشرية التقليدي، وذلك على نحو ما يوضّحه الجدول الرقم (١ ـ ٦).

الجدول الرقم (١ ـ ٦)
مؤشر التنمية البشرية الموسع بالحريات:
تعديل الإنجاز التنموي لعام ٢٠١١: عدد الدول

الإنجاز بحسب المؤشر التقليدي	الإنجاز بحسب المؤشر الموسع				إجمالي عدد الدول
	تنمية مرتفعة للغاية	تنمية مرتفعة	تنمية متوسطة	تنمية متدنية	
تنمية مرتفعة للغاية	٤٢	٤	١	--	٤٧
تنمية مرتفعة	٥	٣٠	١١	١	٤٧
تنمية متوسطة	--	١٣	٢٥	٩	٤٧
تنمية مُتدنية	--	--	١٠	٣٦	٤٦
إجمالي عدد الدول	٤٧	٤٧	٤٧	٤٦	١٨٧

يتضح من الجدول ما يلي:

ـ أن من بين ٤٧ دولة حقّقت إنجازًا تنمويًا مرتفعًا للغاية بحسب المؤشر التقليدي، احتفظت ٤٢ دولة بمثل هذا الإنجاز التنموي بعد الأخذ بالحسبان مكون الحرية، وانتقلت ٤ دول إلى مرتبة الإنجاز المرتفع، ودولة واحدة إلى مرتبة الإنجاز التنموي المتوسط.

ـ أن من بين ٤٧ دولة حقّقت إنجازًا تنمويًا مرتفعًا، بحسب المؤشر التقليدي، احتفظت ٣٠ دولة بمثل هذا الإنجاز بعد الأخذ بالحسبان مكون الحرية، وانتقلت ٥ دول إلى مرتبة الإنجاز التنموي المرتفع للغاية، بينما شهدت ١٢ دولة تدهورًا في إنجازها التنموي: ١١ دولة منها انتقلت إلى مستوى

إنجاز تنموي متوسط، ودولة واحدة إلى مستوى التنمية البشرية المتدنية.

ـ أن من بين ٤٧ دولة حقّقت إنجازًا تنمويًا متوسطًا، بحسب المؤشر التقليدي، احتفظت ٢٥ دولة بمثل هذا الإنجاز بعد الأخذ بالحسبان مكون الحرية، وانتقلت ١٣ دولة إلى مرتبة الإنجاز التنموي المرتفع، بينما تدهور إنجاز ٩ دول إلى مرتبة الإنجاز التنموي المتدني.

ـ أن من بين ٤٦ دولة صُنفت على أساس التنمية البشرية المتدنية، بحسب المؤشر التقليدي، احتفظت ٣٦ دولة بمثل هذا التصنيف بعد الأخذ بالحسبان مكون الحرية، وانتقلت ١٠ دول إلى مستوى الإنجاز التنموي المتوسط.

في ما يتعلق بالدول العربية، يهمنا ملاحظة أن تعديل مستوى الإنجاز التنموي بعد الأخذ بالحسبان مكون الحرية كان على النحو التالي:

ـ إن الدول العربية كلها التي صُنفت باعتبارها حقّقت إنجازًا تنمويًا مرتفعًا للغاية، بحسب المؤشر التقليدي، فقدت هذا التصنيف، حيث انتقلت كل من الإمارات وقطر إلى مرتبة التنمية البشرية المرتفعة، بحسب المؤشر الموسع، حيث أصبح ترتيب الإمارات ٨٦ بدلًا من ٣٠، وحيث أصبح ترتيب قطر ٩١ بدلًا من ٣٧. وانخفض الإنجاز التنموي للبحرين للمرتبة المتوسطة، وأصبح ترتيبها ٩٨ بدلًا من ٤٢.

ـ تمكن كل من الكويت ولبنان من الحفاظ على إنجازٍ تنموي مرتفع بعد الأخذ بالحسبان مكون الحرية، وذلك على الرغم من انخفاض ترتيب كل منهما: الكويت إلى ترتيب ٨٥ بعد أن كانت ٦٣، ولبنان ٨٣ بعد أن كان ٧١. وانتقلت كل من السعودية وعُمان وتونس إلى مرتبة التنمية البشرية المتوسطة، وتدهور الإنجاز التنموي لليبيا إلى مرتبة التنمية البشرية المتدنية.

ـ حافظت كل الدول العربية التي حقّقت تنمية بشرية متوسطة، بحسب المؤشر التقليدي، على إنجازها التنموي بعد الأخذ بالحسبان مكون الحرية، وذلك في ما عدا سورية التي تدهور إنجازها إلى تنمية بشرية متدنية، وأصبح ترتيبها الدولي ١٤٧ بعد أن كان ١١٩.

ـ لم يتغير الأداء التنموي للدول العربية الخمس ذات التنمية البشرية،

بحسب المؤشر التقليدي، وزاد عدد هذه الدول إلى سبع، بعد الأخذ بالحسبان مكون الحرية.

يلخّص الجدول الرقم (١ ـ ٧) تفاصيل الأداء التنموي للدول العربية الواردة في الجدول الملحق الرقم (١ ـ ١ ـ ج).

الجدول الرقم (١ ـ ٧)
مؤشر التنمية البشرية الموسع بالحريات:
تعديل الإنجاز التنموي للدول العربية لعام ٢٠١١: عدد الدول

الإنجاز بحسب المؤشر التقليدي	الإنجاز بحسب المؤشر الموسع			إجمالي عدد الدول
	تنمية مرتفعة	تنمية متوسطة	تنمية متدنية	
تنمية مرتفعة للغاية	الإمارات، وقطر	البحرين	--	٣
تنمية مرتفعة	الكويت، ولبنان	السعودية، وعمان، وتونس	ليبيا	٦
تنمية متوسطة	--	الأردن، والجزائر، ومصر، والمغرب، والعراق	سورية	٦
تنمية متدنية	--	--	اليمن، وموريتانيا، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان	٥
إجمالي عدد الدول	٤	٩	٧	٢٠

يمكن تلخيص هذه النتائج في المقترح التالي:

مقترح تطبيقي رقم (٣): في إطار منهجية حساب مؤشر التنمية البشرية التقليدي، يُمكن حساب مؤشر للتنمية البشرية يشمل مكونًا فرعيًا للحريات السياسية والمدنية، كما يقيسها «بيت الحرية». وعلى أساس حساب المؤشر الموسع لعام ٢٠١١، لم تتمكن أي من الدول العربية من تحقيق تنمية بشرية مرتفعة للغاية، وارتفع عدد الدول ذات التنمية البشرية المتدنية إلى ٧ دول. ويعني ذلك أن الدول العربية تُعاني عجزًا في مجال الحريات على الرغم من إنجازاتها في المكونات الأخرى للتنمية بمفهومها الواسع(٢٨).

(٢٨) في صدد هذا الاستنتاج، انظر: علي عبد القادر علي، «توجهات الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ١٤، العدد ٣٨ (ربيع ٢٠٠٧)، ص ٨٣ ـ ٩٩. وتستند إلى هذا الاستنتاج أيضًا أطروحة العجز الديمقراطي في الدول =

خامسًا: حول السياسات التنموية

١ ـ ملاحظات تمهيدية

كما هو معروف، وخلال الفترة منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، اندلع جدلٌ واسع حول السياسات التنموية الملائمة. تركز هذا الجدل بدايةً على السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة لتحفيز عملية النمو، ثم توسع ليشمل ما يُمكن تسميته بالسياسات الاجتماعية. وما أثار الجدل في بداية الأمر هو فرض حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية على الدول النامية، وعليها تطبيقها باعتبارها شرطًا للحصول على المساعدات الاقتصادية من الدول المانحة والمؤسسات الدولية المالية. وعُرِفت هذه السياسات في ما بعد باسم حزمة سياسات «وفاق واشنطن»، كناية عن الإنفاق عليها بواسطة وزارة الخزانة الأميركية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، التي تقع مقارها في مدينة واشنطن، العاصمة الأميركية[٢٩]. وكما هو معروف أيضًا فُرضت هذه السياسات على الدول النامية، تحت مُسمى «برامج الإصلاح الاقتصادي».

شملت برامج الإصلاح الاقتصادي مكونين: «برنامج للتثبيت» أو الاستقرار الاقتصادي يُعنى بسياسات الاقتصاد الكلي الإسمي، ويفرض شروطه، ويُراقب تطبيقه صندوق النقد الدولي؛ و«برنامج للتكيف الهيكلي»، يُعنى بسياسات المستويات الوسيطة والجزئية، ذات العلاقة بالاقتصاد الحقيقي، ويفرض شروطه، ويُراقب تطبيقه البنك الدولي، بحيث يتمُّ فرض

= العربية التي عبّر عنها: برنامج الأمم المتحدة، **التقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٢). ويتناولها علي عبد القادر علي في: علي عبد القادر علي، **الديمقراطية والتنمية في الدول العربية**، سلسلة الخبراء؛ ٢٧ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٨). وقد طوّر البدوي ومقدسي إطارًا تحليليًّا لتفسير هذا العجز، حيث طُبِّق على عدد من الدول العربية. انظر: إبراهيم البدوي وسمير مقدسي (محرران)، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، ترجمة حسن عبد الله بدر، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

(٢٩) انظر: John Williamson, «From Reform Agenda to Damaged Brand Name: A Short History of the Washington Consensus and Suggestions for What to Do Next?» *Finance and Development*, vol. 40, no. 3 (September 2003), pp. 10-13, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2003/09/pdf/williams.pdf>.

الشروط لكل من المكونين بالاتفاق والتضامن بين المؤسستين.

من دون الدخول في التفاصيل التي يُمكن الاطلاع عليها في الأدبيات الواسعة التي تراكمت منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، يُلاحظ أن «برامج التثبيت»، أو الاستقرار الاقتصادي، اشترطت على الدول أن تقوم بالحدِّ من التوسع في الائتمان الممنوح للحكومة، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وتخفيض العجز في الموازنة العامة، والقضاء على التحكم في الأسعار (سحب الدعم الحكومي)، وتخفيض سعر العملة الوطنية، وتخفيض الأجور في القطاع العام، والقضاء على ظاهرة الكبت التمويلي (بمعنى رفع أسعار الفائدة الإسمية لتحقيق سعر فائدة حقيقي موجب)، والانفتاح الاقتصادي (بتحرير نُظُم التجارة الدولية والترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر).

من جانبٍ آخر، يُلاحظ أن برامج التكيف الهيكلي اشترطت على الدول أن تقوم بتخفيض العجز في الموازنة العامة، واتباع سياسات نقدية، وسياسات لسعر الصرف، وسياسات للأجور، كما يشترط صندوق النقد الدولي، وعدم اتباع سياسات صناعية لتشجيع الصناعة التحويلية، ورفع أسعار الطاقة، وتشجيع قطاع الزراعة من خلال زيادة أسعار المُنتجات والقضاء على دعم المُدخلات، وإصلاح القطاع التمويلي، وترشيد الإدارة الحكومية وإصلاحها، وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة.

باختصارٍ شديد، هدفت حزمة سياسات «وفاق واشنطن» إلى الحد من تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وإلى تأكيد سيادة آلية السوق في تخصيص الموارد وضمان هيمنة القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية في كل دولة. وتُمثّل حزمة سياسات «وفاق واشنطن» مثالًا حيًا للاعتقاد الساذج في «خرافة اليد الخفية»، بمعنى الترويج لمقترح آدم سميث بأن السلوك الفردي لتعظيم الفوائد الناجمة عن الأفعال يترتب عليه تعظيم رفاهية المجتمع وكفاءة تخصيص الموارد[٣٠].

مهما يكن من أمر الاعتقاد الساذج في «خرافة اليد الخفية»، وعندما

(٣٠) انظر: Kaushik Basu, *Beyond the Invisible Hand: Groundwork for a New Economics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011).

تبين في منتصف الثمانينيات أن السياسات التي فُرضت على الدول النامية لم يترتب عليها النمو الاقتصادي الموعود(٣١)، وإنما بدلًا من ذلك ترتب عليها آثارٌ اجتماعية وتنموية سالبة، تمَّ تطوير برامج ملحقة لتُعنى بمثل هذه الآثار السلبية أخذت تُعرف بصناديق التنمية الاجتماعية لتُعنى بالشرائح الضعيفة في المجتمع التي تأثرت سلبًا بتطبيق حزمة سياسات واشنطن، وذلك بتوفير فرص العمل وسلع الغذاء المدعومة، والعناية الصحية والتغذية، وفرص التعليم، والقروض الميسرة. ولم يأتِ إنشاء هذه الصناديق الاجتماعية نتيجة التظاهرات والاحتجاجات الشعبية في كل الدول التي قبلت تطبيق حزمة السياسات، بل نتيجة النقد الذي وُجه إليها من منظمة «اليونسيف» التي أصدرت كتابين حملا عنوان **التكيف بوجه إنساني** في عام ١٩٨٧(٣٢). ونُسارع لنلاحظ أنه واتساقًا مع الاعتقاد الساذج في «خرافة اليد الخفية»، أُسست «الصناديق الاجتماعية»، بتمويلٍ من خارج الموازنة العامة، إمعانًا في الحد من دور الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية!

مهما كان الأمر، يُمكن ملاحظة أنه في ما يتعلق بمجال صياغة السياسات التنموية في الدول النامية يدور حاليا جدلٌ بين مدرستين: مدرسة الذين يروّجون «لخرافة اليد الخفية» التي تقول بالحد من تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية بشكلٍ عام، واختصار دور الدولة في أضيق الحدود، وهي المدرسة التي أنتجت «سياسات وفاق واشنطن»، ويُمثّلُها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأميركية. والمدرسة التي تقول إنه، في إطار عملية إحداث التنمية، هناك دورٌ محوري للدولة في الشؤون الاقتصادية للدول النامية، وهي المدرسة التي يُمثّلها رواد اقتصاديات التنمية (أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي)، ومختلف منظمات الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت، ويتمحور هذا الدور

---

(٣١) انظر: William Easterly: «National Policies and Economic Growth: A Reappraisal» (Center for Global Development, Working Paper no. 27, May 2003), <http://www.cgdev.org/files/2763_file_cgd_wp027.pdf>, and «The Lost Decades: Explaining Developing Countries' Stagnation in Spite of Policy Reform 1980-1998,» *Journal of Economic Growth*, vol. 6, no. 2 (June 2001), pp. 135-157.

(٣٢) انظر: Giovanni Andrea Cornia, Richard Jolly and Frances Stewart, eds., *Adjustment with a Human Face* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1987).

حول تخطيط التنمية، بما في ذلك صياغة السياسات التنموية المُلائمة.

كما هو معروف، جرى تبرير دور الدولة المحوري في إحداث التنمية، بملاحظة أن اقتصادات الدول النامية تزخر بمظاهر إخفاقات آلية السوق، وأن إحداث التنمية لا يتحقّق من خلال تغيرات طفيفة في مختلف المتغيرات الاقتصادية (لاستعادة التوازن الساكن)، وإنما من خلال تغيرات هيكلية عميقة وكبيرة.

٢ ـ السياسات التنموية الملائمة

في اتساقٍ مع دورها التنموي منذ خمسينيات القرن الماضي، واستشعارًا منها بأهمية توسيع مجال صياغة السياسات التنموية في الدول النامية، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (التي تشتهر باختصارها باللغة الإنكليزية ديسا) بتكليف عددٍ من المختصين المشهود لهم بالكفاءة بكتابة مذكرات توجيهية في مجال السياسات لأغراض صياغة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وجُمعت هذه المذكرات في «مجلد» واحد في عام ٢٠٠٧[٣٣].

في تقديمه «المجلد» لاحظ، جو أنتونيو أوكامبو، نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حينذاك، أن المذكرات التي تمَّ إعدادها قُصد منها دعم صُنّاع القرار في مختلف الدول النامية بتوفير بدائلَ متعددة لصياغة سياسات تنموية ملائمة لكل بلد بحسب ظروفه ومُعطياته، ولم يُقصد بها وصفة موحّدة ووحيدة تُطبّق في كل بلد، وتحت الظروف كلها، ولكل الأزمان، كما كانت عليه حال سياسات «وفاق واشنطن». وهدفت المُذكرات إلى مساعدة الدول في توسيع مجال صياغة السياسات، بمعنى إتاحة فرصٍ أكثر للمناورة في صياغة السياسات الوطنية وتنسيقها في مختلف المجالات التنموية.

تناولت المُذكرات التوجيهية التي تمَّ إعدادها سياسات الاقتصاد الكلي

---

(٣٣) انظر: محمود عبد الفضيل (محرر)، **سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية: رؤية المستقبل** (القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠١٢).

والنمو[٣٤]، وسياسات التمويل[٣٥]، وسياسات الاستثمار والتقنية[٣٦]، وسياسات إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة[٣٧]، والسياسات التجارية[٣٨]؛ والسياسات الاجتماعية[٣٩]. ومن دون الدخول في تفاصيل المقترحات التي قُدمت في هذه المذكرات، والتي على صُناع القرار العرب الاطّلاع عليها، وتكييفها لتلائم أوضاع دولهم، يُلاحظ أن خُمس هذه المذكرات يُعنى بالسياسات الاقتصادية بمختلف مستوياتها الكلية والوسيطة والجُزئية، بينما تناولت واحدة منها السياسات الاجتماعية. ومهما يكن من أمر الإشكاليات النظرية والتطبيقية التي يُثيرها السؤال عن كيفية التفرقة بين ما هو «اقتصادي»، وما هو «اجتماعي» في مجال السياسات، وهو سؤال تصدى له كانبور (Ravi Kanbur)[٤٠] بقدرٍ كبير من الاقتدار، سيتمُّ التركيز على سياسات الاقتصاد الكُلي التي تناولتها جاياتي غوش (Jayati Ghosh)، باعتبار أن تناولها شمل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، أو ما يُمكن فهمه أنه تناول للسياسات التنموية[٤١].

توضّح غوش[٤٢] أنه ترتب على تجربة عقدين من الزمان من التطبيق المتعاقب لسياسات «وفاق واشنطن»، تبلور فهم عريض أن إدارة الاقتصاد

---

(٣٤) Jayati Ghosh, «Macroeconomic and Growth Policies,» in: *National Development Strategies: Policy Notes* (New York: United Nations, 2008).

(٣٥) C.P. Chandrasekhar, «Financial Policies,» in: *National Development Strategies: Policy Notes* (New York: United Nations, 2007)

(٣٦) Mushtaq H. Khan, «Investment and Technology Policies,» in: *National Development Strategies*, 2007.

(٣٧) Ha-Joon Chang, «State-owned Enterprise Reform,» in: *National Development Strategies*, 2007.

(٣٨) Murray Gibbs, «Trade Policies,» in: *National Development Strategies*, 2007.

(٣٩) Isabel Ortiz, «Social Policy,» in: *National Development Strategies*, 2007.

(٤٠) Kanbur, «What's Social Policy Got to Do With Economic Growth?».

(٤١) لاحظ ثاندكا مكاندويري أنه يجب استيعاب السياسة الاجتماعية باعتبارها تحوي الاهتمام المسبق بالتنمية الاجتماعية، وأنها أداة رئيسة تعمل في تناسقٍ مع السياسة الاقتصادية لتضمن تحقيق تنميةٍ عادلة وقابلة للاستدامة. ويمكن تعريف السياسة الاجتماعية باعتبارها تدخّلات قصدية تؤثّر بطريقة مباشرة في التحوّلات في الرّفاه المجتمعي، وفي المؤسسات والعلاقات المجتمعية. انظر: Thandika Mkandawire, «Social Policy in a Development Context» (Social Policy and Development Programme, Paper no. 7, UNRISD, Geneva, June 2001).

(٤٢) Ghosh, «Macroeconomic and Growth Policies».

الكُلي في الدول النامية لا بد لها من الاهتداء بإطارٍ عام تشمل مكوناته ما يلي:

ـ **إطار صياغة السياسات**: تتطلب عملية صياغة السياسات التنموية الملائمة ما يلي:

- «تطوير إطار تنسيقي لسياسات الاقتصاد الكلي (المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف، وسياسة التدفقات الرأسمالية) لضمان اتساقها».

- «تحديد مدى زمني متوسط المدى، يُحدد ضمن إطار منتظم يوفر الخطوط العريضة التي يمكن في ظلها صياغة استراتيجيات الإنفاق العام».

- «مُراعاة أنه لا بد من إعطاء النمو الاقتصادي، واستقرار المعيشة، وخلق الوظائف أهمية خاصة، وينبغي عدم تغييبها بسبب التركيز الضيق على الاستقرار الاقتصادي الكُلي، والتحكم في التضخّم».

- «إدراك أن نمط النمو الاقتصادي، وليس النمو في حد ذاته، هو الأمر الحاسم في عملية التنمية: إذ إن معدلًا معتدلًا للنمو، وقابلًا للاستمرار، يترتب عليه خلق للوظائف، وإقلال الفقر خير من معدلٍ مرتفع يرتكز على زيادة عدم المساواة، وتُحفّه مخاطر التذبذب والأزمات».

ـ **هدف صياغة السياسات الملائمة**: «يجب أن يكون هدف معظم الدول الأساس هو خلق فرص عمل منتجة توفّر العمل اللائق، وهو أمرٌ يتطلب ما يتعدى السياسات الاقتصادية الكلية بمفردها: مثل السياسات الصناعية التي تُشجع الاستثمار المطلوب من خلال حوافز مُصممة بحرص، والتمويل الموجه».

- «على سياسات الاقتصاد الكلي ضمان مستويات كافية للإنفاق على القطاعات الاجتماعية، ما يعني الاهتمام بتوسيع، وضمان استمرارية، قاعدة الموارد البشرية في البلد».

ـ **سياسات المالية العامة**: «على الدول النامية أن تثق بطريقة أكبر في الآثار الإيجابية للسياسات المالية التوسعية، وبالأخص في ما يتعلق بالاستثمار العام».

● «في استنفار الموارد العامة، هناك حاجة ماسة إلى مراعاة ألا تضر الأدوات المستخدمة بالفقراء، لهذا الغرض يُمكن استخدام الضرائب التصاعدية، وضرائب التجارة الخارجية الملائمة، والضرائب على رأس المال».

ـ **السياسات النقدية**: «يجب صياغة السياسة النقدية لتتكيف مع السياسة المالية وليس العكس. ويجب أن تكون أهداف كليهما أهدافًا اقتصادية حقيقية تخلق الوظائف وتحمي وتُحسن مستويات المعيشة، وتُقلل من الفقر. ويعني ذلك أنه ينبغي عدم اعتماد «استهداف التضخّم» باعتباره الهدف المحوري للسياسة النقدية، كما يعني إعادة النظر في ما يُسمى باستقلالية البنك المركزي».

● «لا بد من إدارة أسعار الصرف بطريقةٍ مَرِنَة إلى الدرجة التي يُمكن معها إتاحة الفرصة لآليات السوق أن تعمل في حدودٍ معلومة، ما يتطلب التحكم بتدفقات رأس المال من خلال أدواتٍ تتسم بالمرونة».

نُسارع لنلاحظ أن المقترحات تحت إطار صياغة السياسات («إطار صياغة السياسات» أعلاه) تعني أن الفهم العريض الذي تبلور بشأن إدارة الاقتصاد الكُلي في الدول النامية بعد تجربة التطبيق المتعاقب لسياسات «وفاق واشنطن»، يتطلب اتباع مقاربة التخطيط، وذلك على فهم أن السياسات المُلائمة تتحدد داخل الإطار التخطيطي، ولا تُفرض من خارج البلد، كما كانت عليه الحال خلال حقبتَي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. ويُلاحظ في هذا الصدد أن رواد اقتصادات التنمية اتفقوا على أن جوهر تخطيط التنمية يكمن في «ضمان كمية من الاستثمار المنتج كافية لازديادٍ ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي يفوق الزيادة في السكان، بحيث يرتفع دخل الفرد. والمتغير الاستراتيجي في هذا الصدد هو الاستثمار، أو بطريقةٍ أكثر تحديدًا هو الاستثمار المنتج»(٤٣).

(٤٣) Oscar Lange, «Planning Economic Development and International Cooperation,» in: Gerald M. Meier, *Leading Issues in Economic Development; Studies in International Poverty*, 2nd ed. ([New York]: Oxford University Press, 1970), pp. 695-696.

إضافةً إلى ذلك، وعلى عكس ما يُروج له في أوساط دُعاة الليبرالية الجديدة الذين استغلوا فكرة «اليد الخفية»، شملت الطرق المُوصى بها في تمويل التنمية «تحفيز وحدات القطاع الخاص (من صناعيين، وتجار ومُلاك أراضٍ، ومموِلين) «لاستثمار نسبةٍ كبيرة من دخولهم في مجالاتٍ مواتية لتنميةٍ سريعة للقطر، بمعنى في مجالات الاستثمار المنتج». ويأتي تحفيز القطاع الخاص ووحداته المختلفة من خلال العديد من الإجراءات، من بينها الضرائب على الاستثمار غير المُنتج، والادخار الإجباري، والقيود على توزيع الأرباح»(٤٤).

يتفق مثل هذا الفهم مع عددٍ من المبادرات الدولية في شأن إحداث عملية التنمية وتقويمها، انطوت كل منها على محتوى عالٍ من مقاربة التخطيط. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى مبادرة صياغة «وثائق الاستراتيجيات الوطنية للإقلال من الفقر»، التي اعتمدها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩٩، ومبادرة «الأهداف الإنمائية للألفية»، التي صاغتها الأُمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتي يمكن اعتبارها تطبيقًا دوليًا لأفكار أمارتيا صن(٤٥).

من دون الدخول في تفاصيل، تتمثّل الملامح الرئيسة لمبادرة الاستراتيجيات الوطنية للإقلال من الفقر في أن يقوم كل قُطرٍ بصياغة استراتيجية تنموية للإقلال من الفقر في إطارٍ زمني طويل المدى، وأن تكون الاستراتيجيات شاملة بشكلٍ كافٍ ـ تضم البرامج ذات الأولوية المُناهضة للفقر والإصلاحات النظامية والهيكلية، والسياسات الاقتصادية الكُلية في إطارٍ مترابط ومتكامل ـ لتوفير الأساس لبرامج المساعدات الدولية، وأن تكون صياغة السياسات أكثر وضوحًا وشفافية، وقبل كل شيء أن يكون زِمامُها في يد الدولة نفسها، في حين تقوم المؤسسات المالية الدولية والمانحون الآخرون بدورٍ نشيط، لكنه مساعد، وأن تكون كل استراتيجية معدة بحيث تتفهّم طبيعة الفقر وأسبابه في كل دولة على

(٤٤) Lange, «Planning Economic Development...».

(٤٥) Sen, *Development as Freedom*.

حدة، والصلات بين الإجراءات العامة وأبعاد الفقر المتعددة(٤٦). من جانبٍ آخر تُحدد مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية أُفقًا تخطيطيًا طويل المدى (٢٥ سنة) لتحقيق أهداف كمية حول نسبة الفقر ومعدلات التعليم، ومؤشرات الصحة والبيئة بآفاقٍ زمنية فرعية داخل الأُفق المنظوري، إضافةً إلى الاتفاق على مؤشرات تجميعية لكل هدفٍ من الأهداف الرئيسة والأهداف الفرعية لمتابعة الإنجاز التنموي وتقويمه، ولحساب تكاليف تحقيق الأهداف.

على النقيض مما كانت تُنادي به سياسات «وفاق واشنطن»، من الاهتمام بموازنة الحسابات المالية الداخلية والخارجية باعتبارها أهدافًا للسياسات الاقتصادية الكُلية، وذلك على المدى الزمني القصير، يتمثّل هدف السياسات التنموية الملائمة في الاهتمام بالجانب الحقيقي للاقتصاد، خصوصًا في ما يتعلق بإيجاد فرص عمل مُنتِجة، وتعزيز التحول الهيكلي نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، والإنفاق على القطاعات الاجتماعية بوصفه استثمارًا في رأس المال البشري. ولعله من الواضح أن مثل هذه السياسات الملائمة يمكن استنباطُها من الإطار التخطيطي الذي تتبعه كل دولة بحسب مُعطياتها، وفي إطارٍ زمني طويل المدى(٤٧).

في ظل هذه الأهداف تكتسب السياسات المالية التوسعية، خصوصًا في ما يتعلق بالاستثمار العام، أهميةً متجددةً بعد أن كان قد تمَّ وصفها بالسياسات الرديئة تحت برامج الإصلاح الاقتصادي. ويتطلب تنفيذ السياسات المالية التوسعية أن تقوم حكومات الدول النامية بعملٍ خلّاق في مجال استنفار الموارد المحلية للإيرادات الحكومية (وذلك في ضوء انخفاض هذه الموارد تحت سياسات «وفاق واشنطن»)، باستخدام الضرائب التصاعدية بطريقةٍ أكثر انضباطًا، وضرائب التجارة الخارجية الملائمة

(٤٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: وثائق استراتيجيات الإقلال من الفقر في موقع صندوق النقد الدولي، <http://www.imf.org>.

(٤٧) لأفكار مماثلة عن السياسات التنموية الملائمة، انظر: علي، «توجهات الإصلاح الاقتصادي»، ص ٨٣ ـ ٩٩.

واستحداث ضرائب على الثروة. ويُلاحظ في هذا الصدد أن الإصلاحات الضريبية التي أصرّت عليها برامج الإصلاح الهيكلي، أدّت إلى انهيار الإيرادات الحكومية في أغلب الدول النامية، ما جعل معظم حكومات هذه الدول تنخدع بالدعوة إلى بيع المؤسسات العامة، من خلال برامج الخصخصة، باعتبارها بديلًا جاهزًا من زيادة الإيرادات الحكومية في المدى الزمني القصير. وحدث هذا الخداع على الرغم من أنه ليس هناك، من الناحية النظرية، ما يسند مقولة ارتفاع الكفاءة التخصيصية عند انتقال ملكية الأصول الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

كذلك، تتطلب أهداف السياسات التنموية الملائمة الحقيقية، أن تُعنى السياسات النقدية بالجانب الحقيقي للاقتصاد في الدول النامية، وأن تكون السياسات النقدية تابعة، بمعنى أن تتكيف مع السياسات المالية، وليس العكس، كما كانت عليه الحال تحت سياسات «وفاق واشنطن». ويعني مثل هذا التوجه في صياغة السياسات النقدية عدم الافتتان بالموضات التي ظهرت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، والتي شملت «استهداف التضخّم» باعتباره هدفًا محوريًا للسياسة النقدية، و«استقلالية البنك المركزي» عن الحكومة بدعوى كفاءة تنفيذ الهدف المحوري.

ملاحظات ختامية

قامت هذه الدراسة، باستخدام أحدث المعلومات المتوافرة، بمحاولة للتعرف إلى طبيعة النمو الاقتصادي الذي سجل في الدول العربية خلال ربع القرن في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٩، ووجدت أن هذا النمو لم يكن مُستدامًا في الدول العربية كلها، ما عدا مصر، وأنه كان مشوّهًا، بمعنى عدم استيفائه الشروط النمطية للتحول الهيكلي. كما قامت الدراسة بتمعّن الإنجازات التنموية في الدول العربية على أساس فهم التنمية باعتبارها عمليةً لتوسيع الحريات التي يتمتع بها البشر، كما يقيس ذلك مؤشر التنمية البشرية الموسع بالحريات، ووجدت أن الدول العربية تُعاني نقصًا ملحوظًا في مجال الحريات، وما يُمكن فهمه أن التنمية التي أُنجزت في الدول العربية لم تكن مُستدامة.

ناقشت الدراسة أيضًا قضية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، واقترحت أن يتمَّ تناول هذا الجانب من وجهة نظر السياسات التنموية، وذلك للتغلب على الصعوبات المفهومية التي يُثيرها الفصل بين ما هو اقتصادي، وما هو اجتماعي. وبعد الاطلاع على ملخصٍ مُكثّف للفهم الذي تبلور خلال العقدين الماضيين بشأن كيفية إدارة التنمية في الدول النامية، اقترحت الدراسة أن تتبنى الدول النامية مقاربة تخطيط التنمية لمثل هذه الإدارة. وفي إطار هذه المقاربة تُلاحظ الدراسة أنه يمكن للدول النامية استنباط السياسات التنموية المُلائمة إذا ما تمَّ الاتفاق على الأهداف التنموية. وفي كل الحالات يجب أن تُعنى مثل هذه السياسات بالجوانب الحقيقية للاقتصاد، وليس الجوانب الإسمية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، كما كانت عليه الحال تحت سياسات «وفاق واشنطن».

مهما يكن من أمر، تفترض عملية صياغة السياسات التنموية الملائمة وجود دولة مقتدرة للتصدي لتحديات إحداث التنمية المُستدامة في الدول النامية كلها، بما في ذلك الدول العربية. ولم تتمكن الدراسة من تناول هذا الجانب المهم، وذلك لعدم توافر المعلومات الملائمة. إلا أن المُراقب الحصيف للأوضاع السياسية في عددٍ من الدول العربية خلال عام ٢٠١١، يُمكنه استنتاج غياب مثل هذه الدولة المقتدرة في عددٍ كبير من الدول العربية، وأن شعوبها تسعى حاليًا إلى تأسيس مثل هذه الدول.

ملحــق الجداول

الجدول الملحق الرقم (١ ـ أ)
النمو المستدام في الدول العربية: ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٩
(المتوسط السنوي لمعدل نمو الدخل الحقيقي للفرد)

الدولة	١٩٨٥ ـ ٢٠٠٩			١٩٨٥ ـ ١٩٩٩			٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩		
	عدد السنوات	معدل النمو (في المئة)	معامل التفاوت	عدد السنوات	معدل النمو (في المئة)	معامل التفاوت	عدد السنوات	معدل النمو (في المئة)	معامل التفاوت
الأردن	٢٥	٠,١٠	٦٢,٨٣	١٥	١,٢٢ ـ	٦,٠٥	١٠	+٢,٠٧	١,٥٣
الإمارات	٢٣	١,٤٥	٣,٣٥	١٣	٠,٣٣ ـ	١٣,٩٥	١٠	٣,٧٦	١,١٧
البحرين	٢٥	٠,٠١	٥١٢,٧٦	١٥	١,١١ ـ	٦,٨٦	١٠	١,٦٩	١,٩٨
تونس	٢٥	٢,٦٦	١,١٦	١٥	٢,٠٥	١,٨٠	١٠	٣,٥٨	٠,٤٧
الجزائر	٢٥	٠,٦٨	٣,٧٥	١٥	٠,٣٢ ـ	٧,٦٣	١٠	+٢,١٨	٠,٩٨
جزر القمر	٢٥	٢,٠٤ ـ	١,٢٦	١٥	٢,٥٧ ـ	٠,٩٩	١٠	١,٢٥ ـ	٢,٠٤
جيبوتي	٢٥	١,٢٧ ـ	١٣,٥١	١٥	٠,١٩ ـ	١٠٣,٠٧	١٠	٢,٨٨ ـ	٤,٤٢
السعودية	٢٣	١,٥٣	٣,٧١	١٣	٠,١١	٥٢,٩١	١٠	٣,٣٧	١,٤٧
السودان	٢٥	٣,٠٠	٣,٣٨	١٥	٢,٦١	٢,٧٣	١٠	٣,٥٧	٣,٩٠
سورية	٢٥	١,٣١	٤,٤٨	١٥	١,٤٢	٥,٠٠	١٠	١,١٤	٣,١٧
العراق	٢٥	٢,٣٣	١١,٣٤	١٥	١,٩٣	١٥,٤١	١٠	٢,٩٨	٧,٥
عُمان	٢٥	٢,٢٩	٢,٣٥	١٥	٢,٤٦	٢,١٥	١٠	٢,٠٥	٢,٨٥
قطر	٢٣	٥,٥٢	١,٧٢	١٣	٣,٠٢	٣,٠١	١٠	٨,٧٨	١,٠٨
الكويت	٢٣	٢,٥٩	٤,٩٦	١٣	٢,٨٨	٥,٦٧	١٠	٢,٢١	٣,١٣
لبنان	٢٥	٠,٢٤ ـ	٦٦,٦٨	١٥	٢,٩٤ ـ	٦,٧٨	١٠	٣,٨٢	٠,٩٣

يتبـع

تابـع

ليبيا	٢٣	ـ ٠,١٨	٦٢,٤٤	١٣	ـ ١,٩٩	٦,٩٢	١٠	٢,١٧	٢,٩٧
مصـر	٢٥	٢,٩٨	١,٠٠	١٥	٣,١٠	١,٢٢	١٠	٢,٨١	٠,٤٨
المغرب	٢٥	٢,٠٠	٢,٤٠	١٥	١,٦٠	٣,٤٥	١٠	٢,٦١	١,٤٣
موريتانيا	٢٥	١,١٤	٥,٦٤	١٥	٠,١١	٤٤,٠٧	١٠	٢,٧١	٣,١٤
اليمن	٢٠	٣,٢٨	١,٧٨	١٠	٤,٨٥	١,٥	١٠	١,٧٠	٢,١٧

الجدول الملحق الرقم (١ ـ ب)
التحول الهيكلي في الدول العربية: ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٩

الدولة	معدل النمو (في المئة) ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٩	أنصبة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي (في المئة)							
		الزّراعة		الصّناعة		الخدمات		الصّناعة التحويلية	
		١٩٨٥	٢٠٠٨	١٩٨٥	٢٠٠٨	١٩٨٥	٢٠٠٨	١٩٨٥	٢٠٠٨
الأردن	٠,٠١	٥,٥	٢,٦	٢٥,٨	٣٢,٦	٦٨,٧	٦٤,٨	١١,٥	٢٠,٢
الإمارات	١,٤٥	١,٤	١,٠	٦٤,١	٥٨,٦	٣٤,٥	٤٠,٥	٩,١	١٢,٣
البحرين	٠,٠١	١,٩	٠,٣	٤٨,٥	٤٥,٢	٥٠,٤	٥٤,٥	١٠,١	١٣,٨
تونس	٢,٦٦	١٥,٨	٩,٨	٣٢,٧	٣٢,١	٥١,٥	٥٨,٠	١٥,١	١٧,٧
الجزائر	٠,٦٨	٩,٠	٦,٩	٥٣,٦	٦٢,١	٣٧,٤	٣١,٠	١٣,٧	٤,٦
السعودية	١,٥٣	٣,٧	٢,٣	٤١,٤	٧٠,٢	٥٤,٩	٢٧,٥	٨,٠	٨,٣
السودان	٣,٠٠	٣٣,٥	٢٦,٣	١٦,٥	٣٤,٠	٥٠,٠	٣٩,٧	٤,٨	٨,٦
سورية	١,٣١	٢١,٩	٢٠,٠	٢٣,٣	٣٥,٠	٥٤,٨	٤٥,٠	١٩,١	١٢,٨
عُمان	٢,٢٩	٢,٨	١,٠	٥٩,٣	٦٧,١	٣٨,٠	٣١,٩	٢,٤	١٠,٦
الكويت	٢,٥٩	٠,٦	٠,٢	٥٧,٠	٦٦,٠	٤٢,٤	٣٣,٩	٥,٩	٤,٤
مصر	٢,٩٨	٢٠,٠	١٣,٢	٢٨,٦	٣٧,٥	٥١,٥	٤٩,٣	١٣,٥	١٥,٧
المغرب	٢,٤٠	١٦,٥	١٤,٦	٣٣,١	٣٠,٣	٥٠,٥	٥٥,٠	١٨,٤	١٤,٠
موريتانيا	١,١٤	٢٢,٥	١٨,٩	٣٢,٩	٤٠,٦	٤٤,٦	٤٠,٦	١٢,٩	٣,٨
اليمـن	٣,٢٨	٢٤,٢	٩,٨	٢٦,٨	٤١,٩	٤٩,٠	٤٨,٤	٩,٣	٦,٠

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي في ما عدا الدول التالية لعام ٢٠٠٨، التي حُسبت من: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩** (الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٠)، البحرين وجيبوتي والعراق والكويت وعُمان وقطر والإمارات واليمن.

الجدول الملحق الرقم (١ ــ ج)
الإنجاز التنموي في الدول العربية بحسب المؤشر التقليدي والمؤشر الموسع للتنمية البشرية لعام ٢٠١١ (مقارنةً بالنرويج وأريتريا)

الدولة	المؤشر التقليدي			المؤشر الموسع			الترتيب الدولي
	مؤشر التنمية البشرية	مستوى الإنجاز	الترتيب الدولي	المؤشر الموسع للحرية	المؤشر الموسع للتنمية	مستوى الإنجاز	
النرويج	٠,٩٤٣	مرتفع للغاية	١	١	٠,٩٥٧	مرتفع للغاية	١
الإمارات	٠,٨٤٦	مرتفع للغاية	٣٠	٠,٣٥٠	٠,٦٧٨	مرتفع	٨٦
قطر	٠,٨٣١	مرتفع للغاية	٣٧	٠,٣٥٠	٠,٦٦٩	مرتفع	٩١
البحرين	٠,٨٠٦	مرتفع للغاية	٤٢	٠,٣٥٠	٠,٦٥٤	متوسط	٩٨
السعودية	٠,٧٧٠	مرتفع	٥٦	٠,٢٠٢	٠,٥٥١	متوسط	١٢٤
الكويت	٠,٧٦٠	مرتفع	٦٣	٠,٤٩٥	٠,٦٨٣	مرتفع	٨٥
ليبيا	٠,٧٦٠	مرتفع	٦٤	٠,١٤٣	٠,٥٠٠	متدن	١٤٣
لبنان	٠,٧٣٩	مرتفع	٧١	٠,٥٥٣	٠,٦٨٧	مرتفع	٨٣
عُمان	٠,٧٠٥	مرتفع	٨٩	٠,٣٥٠	٠,٥٩٢	متوسط	١١٢
تونس	٠,٦٩٨	مرتفع	٩٤	٠,٢٤٧	٠,٥٥٩	متوسط	١٢٥
الأردن	٠,٦٩٨	متوسط	٩٥	٠,٣٥٠	٠,٥٨٧	متوسط	١١٤
الجزائر	٠,٦٩٨	متوسط	٩٦	٠,٣٥٠	٠,٥٨٧	متوسط	١١٥
مصر	٠,٦٤٤	متوسط	١١٣	٠,٣٥٠	٠,٥٥٣	متوسط	١٢٦
سورية	٠,٦٣٢	متوسط	١١٩	٠,٢٠٢	٠,٤٧٥	متدن	١٤٧
المغرب	٠,٥٨٢	متوسط	١٣٠	٠,٤٩٥	٠,٥٥٩	متوسط	١٢٣
العراق	٠,٥٧٣	متوسط	١٣٢	٠,٣٥٠	٠,٥٠٦	متوسط	١٣٨
اليمن	٠,٤٦١	متدن	١٥٤	٠,٣٥٠	٠,٤٣١	متدن	١٦٢
موريتانيا	٠,٤٥٣	متدن	١٥٩	٠,٣٥٠	٠,٤٢٥	متدن	١٦٣
جزر القمر	٠,٤٣٣	متدن	١٦٣	٠,٦٣٩	٠,٤٧٧	متدن	١٤٩
جيبوتي	٠,٤٣٠	متدن	١٦٥	٠,٣٥٠	٠,٤٠٨	متدن	١٦٧
السودان	٠,٤٠٨	متدن	١٦٩	٠,١٤٣	٠,٣١٤	متدن	١٨٤
أريتريا	٠,٣٤٩	متدن	١٧٧	٠,١٤٣	٠,٢٧٩	متدن	١٨٧

المراجــع

١ ـ العربية

كتب

البدوي، إبراهيم وسمير مقدسي. محرران. **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**. ترجمة حسن عبد الله بدر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١. (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ٢٠٠٢.

ـــــ. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤.

ـــــ. **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية**. نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠.

ـــــ. **تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف، مستقبل أفضل للجميع**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١.

صن، أمارتيا. **التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**. ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٠٣)

عبد الفضيل، محمود. محرر **سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية: رؤية المستقبل**. القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠١٢.

علي، علي عبد القادر. **الديمقراطية والتنمية في الدول العربية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٨. (سلسلة الخبراء؛ ٢٧)

دوريات

علي، علي عبد القادر. «توجهات الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٤، العدد ٣٨، ربيع ٢٠٠٧.

نصر، ربيع. «قياس التحول الهيكلي.» **جسر التنمية**: العدد ٧٤، حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

٢ ـ الأجنبية

Books

Basu, Kaushik. *Beyond the Invisible Hand: Groundwork for a New Economics.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011.

Cornia, Giovanni Andrea, Richard Jolly and Frances Stewart. eds. *Adjustment with a Human Face.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1987.

Elbadawi, Ibrahim and Samir Makdisi. eds. *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit.* London; New York: Routledge, 2011. (Routledge Studies in Middle Eastern Politics; 27)

Meier, Gerald M. *Leading Issues in Economic Development; Studies in International Poverty.* 2nd ed. [New York]: Oxford University Press, 1970.

National Development Strategies: Policy Notes. New York: United Nations, 2008.

Sen, Amartya Kumar. *Development as Freedom.* New York: Knopf, 1999.

Ul Haq, Mahbub. *Reflections on Human Development: How the Focus of Development Economics Shifted from National income Accounting to People-centred Policies.* Told by one of the chief architects of the new paradigm. New York: Oxford Univesity Press, 1995.

United Nations Development Programme. *Human Development Report 2010 - 20th Anniversary Edition: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development.* New York: UNDP, 2010.

______. *Human Development Report 2011: Sustainability and Equity: A Better Future for All.* New York: UNDP, 2011.

Periodicals

Easterly, William. «The Lost Decades: Explaining Developing Countries' Stagnation in Spite of Policy Reform 1980-1998.» *Journal of Economic Growth*: vol. 6, no. 2, June 2001.

Kanbur, Ravi. «What's Social Policy Got to Do With Economic Growth?» *Indian Journal of Human Development*: vol. 1, no. 1, January 2007.

Lewis, W. Arthur. «Economic Development with Unlimited Supplies of Labour.» *Manchester School of Economic and Social Studies*: vol. 22, no. 2, May 1954.

Lucas, R. «On the Mechanics of Economic Development,» *Journal of Monetary Economics*, vol. 22, no. 1, July 1988.

Pritchett, L. «Understanding Patterns of Economic Growth: Searching for Hills among Plateaus, Mountains, and Plains.» *World Bank Economic Review*: vol. 14, no. 2, May 2000, pp. 221-391.

Romer, Paul. «Increasing Returns and Long-Run Growth.» *Journal of Political Economy*: vol. 94, no. 5, October 1986, pp. 1002-1037.

Sala-i-Martin, Xavier. «I Just Ran Two Million Regressions.» *American Economic Review*: vol. 87, no. 2, May 1997, pp. 178-183. Papers and Proceedings of the Hundred and Fourth Annual Meeting of the American Economic Association.

Solow, Robert M. «A Contribution to the Theory of Economic Growth.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 70, no. 1, February 1956, pp. 65-94.

Syrquin, Moshe and Hollis Chenery. «Three Decades of Industrialization.» *World Bank Economic Review*: vol. 3, no. 2, 1989.

Williamson, John. «From Reform Agenda to Damaged Brand Name: A Short History of the Washington Consensus and Suggestions for What to Do Next?» *Finance and Development*: vol. 40, no. 3, September 2003, pp. 10-13.

Reports and Studies

Ali, A.A.G. «Human Well-Being in the Arab Countries.» Unpublished Background Paper to UNDP's Arab Human Development Report 2002, UNDP, New York, 2001.

Easterly, William. «National Policies and Economic Growth: A Reappraisal.» Center for Global Development, Working Paper no. 27, May 2003.

Heston, Alan, Robert Summers and Bettina Aten. «Penn World Table Version 7.0.» Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania, June 2011.

Mkandawire, Thandika. «Social Policy in a Development Context.» Social Policy and Development Programme, Paper no. 7, UNRISD, Geneva, June 2001.

O'Connell, Stephen A. and Benno J. Ndulu. «Africa's Growth Experience: A Focus on Sources of Growth.» Nairobi, African Economic Research Consortium AERC, April 2000.

The World Bank, Commission on Growth and Development. «The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development.» 2008.

الفصل الثاني

الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج

طاهر كنعان

مُقدّمة

منذ عام مضى، ما بَرِحَ حِراكُ التغيير الاجتماعي والاقتصادي مُستعِرًا في عدد من الأقطار العربية، ومُنذِرًا بأنه سيتأجّج في أقطار عربية أخرى. والدافع لهذا الحِراك هو طموحُ الشعوب العربية بالتحوّل من رعايا إلى مواطنين، وتحوّل دولِهم من مَزارع وإقطاعات لأشخاص، أو فئات مُتحكّمة، إلى دول يملكها مجموع المواطنين، ويحكمونها بممثّليهم الأمناء، ولمصلحة المجموع.

في خِضم هذا الحِراك ثمة هاجس يشغلُ بال اليَقظين على احتمالات ما يجري، وهو تأثير كل ذلك في معيشة المواطنين وأرزاقهم، في العَمالة أو البطالة، وفي نموّ الدخل والثروة وعدالة توزيعهما. وما يُغذّي هذا الهاجس هو أن في تجارب الدول الأخرى، وفي تاريخ التنمية بعامة، لم يَثبُتْ أن ثمة رابطًا واضحًا بين عملية التحوّل الديمقراطي هذه، وفرص نجاح التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، لِما يُصاحب التحوّل غالبًا من اختلال الاستقرار الضروري لأي نشاط اقتصادي مثمر. يُعزز تلك الهواجس أن حقبة التغيير تشهد، على الأرجح، انتكاسًا على الأداء التنموي السابق، حتى لو كان متدنّيًا وغيرَ كافٍ. وفي مركز الاهتمام، في كل ذلك، نسقُ الحُكم الذي يتكوّن في رَحم ذلك الحِراك، لأن في نسق الحُكم هذا، المُتولِّد من الحِراك، مناطَ الإجابة عن تلك الهواجس.

ما هو نسق الحُكم الجديد، ما هي المؤسسات الاجتماعية والسياسية الجديدة، لأن هذه المؤسسات هي التي تكوّن المناخ المواتي للتنمية الناجحة، أو المُحبط لها. وفي مُقدمة هذه المؤسسات تلك التي تُحدد الطُرُق التي يُكتسب بها الرِزقُ (علاقات الإنتاج)، وتتكوّن بها الثروة، وتحديدًا طُرُق تخصيص الثروة والتصرّف بها: هل تصدُر الثروة عن الرَيع

الساعي إلى الاستهلاك غير المُنتج، أم تتولّد من الادّخار الهادف إلى الاستثمار وتوسيع قاعدة الإنتاج؟

كيف ينعكس ذلك كله على العدالة في توزيع الدخل والثروة؟

على رأس المؤسسات التي تُحدّد الجواب عن تلك الأسئلة، المؤسسات التي تُنظّم النشاط الاقتصادي، وتُحدّد حركة المواطنين الناشطين اقتصاديًا بين فضاءات ثلاثة في المجتمع: **الفضاء العام** الذي اصطُلِحَ على تسميتِه «القطاع العام»، وهو قطاع مؤسسات الدولة والحكم؛ و**الفضاء الخاص** الذي اصطُلِحَ على تسميته «القطاع الخاص»، وهو الذي يضمُّ جميع المواطنين خارج مؤسسات الدولة. لكن التباسًا وقع في استعمال مصطلح القطاع الخاص، كما سنرى، وهو أنه غلب على مفهومه «قطاع الأعمال» و«مؤسسات السوق الساعية إلى الربح».

بينما يقضي التحليل فرزَ فضاءٍ ثالثٍ يضُمُّ المؤسسات التي تتعامل بالسلع والخدمات، إنتاجًا وتوزيعًا، وتتعامل مع المواطنين بصفتهم مستهلكين للسلع والخدمات، لكنها لا تسعى إلى الربح، بل إلى الخدمة العامة، وهي المؤسسات التي يُطلق عليها **المجتمع المدني**.

إلى وقت قريب كان الجدل الأيديولوجي (العقائدي) مُنصبًّا على دور كل من القِطاع العام ـ الدولة، بتركيز على الحكومة، والقِطاع الخاص، بتركيز على قِطاع الأعمال الذي يتعامل مع السوق، ويُحرّكُه حافز الربح المادي. لم يكن بارزًا حيّزُ الفضاء الخاص الذي يضمُّ «المجتمع المدني»، الذي لا ينشَط بحافِز الربح، بل بحافز المسؤولية الاجتماعية تجاه المصلحة العامة، والذي تصحُّ تسميتُه «الفضاء الثالث»، إلى جانب «الفضاء العام»، و«فضاء الأعمال الخاص».

أولًا: دور الدولة الاقتصادي وسياسة التخاصية

١ ـ الدولة والسوق

منذ ثمانينيات القرن الماضي، راجت عبادة وثن «السوق» وقدراتها العجائبية، مُخترقة السياسات الاقتصادية في صورة حُمّى التخاصية،

وأصبحت الدولة وتدخُّلها في النشاط الاقتصادي موضِعَ اتّهام حتى تُثبِت البراءة، وغدا تحديد دور الدولة وتصغير حجمها مُفتاحًا لإنقاذ البلد الفقير من دوّامة الفقر والتخلّف، وتسييره في طريق التنمية المُستدامة الواعدة ببحبوحة لا تريم. وكان ذلك، في جانب منه، ردًّا على عقيدة وثنية أخرى لا ترى القداسة إلا في الدولة كُلّيّة القُدرة على إدارة النشاط الاقتصادي لِما فيه مصلحة المجتمع، كل المجتمع. وكان التطبيق المُتطرّف لهذه العقيدة الأخيرة هو إدارة الاقتصاد من خلال التخطيط المركزي، كما مارَسَها الاتحاد السوفياتي ودول المُعسكر الاشتراكي.

يقتضي التحديد العلمي لدور الدولة في الاقتصاد، الانفكاك من النزعة الوثنية التي تتعامل مع هذا الموضوع من خلال موقف عقائدي، وتبنّي موقفٍ موضوعي مبنيّ على حاجات المجتمع وأهدافه في تحقيق التنمية المُستدامة والمِنعَة الاقتصادية والرفاه لجميع المواطنين، بإنصافٍ وتكافُؤ.

تعني إدارة الدولة للاقتصاد والنشاط الإنتاجي فيه، من منطلقات علمية متحررة من الأيديولوجيا، أن تعمل الدولة على قيام الطيف العريض من المُنشآت الإنتاجية المُتخصّصة في إنتاج مختلف السلع والخدمات، سواء مباشرة من قبل الدولة، أم برعاية وتشجيع مُبادرات القطاع الخاص لإقامتها. أما المعيار الذي يُحدّدُ أيًّا من الفضاءين هو الأفضل لنشاط المُنشأة المُنتجة لسلعة، أو سلع مُعيّنة، أو خدمات مُعيّنة، فهو مِعيارُ الجدارة الذي يُؤمّن إنتاج السلع والخدمات بالكميّات والأنواع التي تُلبّي الطلب الفردي، والطلب الاجتماعي، بأحسن النوعيّات وأرخص الأثمان. وتعتمد الجدارة في الإنتاج على عوامل عدة، في مُقدّمها الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يحكم عمل المنشأة، والذي يُحدّد الدوافع والحوافز الرافعة للجدارة (لتشجيعها)، أو المُحبِطة لها (للتخلّص منها).

إن جدارة أداء المُنشأة بوجه عام، وأداء العاملين فيها بوجه خاص، تعتمد على:

- البيئة المؤسّسية التي تعمل فيها المُنشأة.

- الدوافع والحوافز، وهي من صنفين:

• الحوافز المادية، وفي أساسها تحقيق الأرباح والمزايا المادّية للعمل في المُنشأة.

• الحوافز المعنوية، مثل الفخر والشعور بالرضى الناتجيْن من السُمعة الطيّبة والمكانة الاجتماعية والنفوذ السياسي والاجتماعي (الجاه) المرتبط بالعمل المُتقَن والأداء الناجح.

من حيثُ المبدأ، كما تُفيد النظرية الاقتصادية الليبرالية منذ آدم سميث، من الممكن، ضمن شروط مُعيّنة، الركون إلى المبادرات الشخصية والفردية في القطاع الخاص لتولّي إدارة المُنشآت كلها المُنتِجة للسلع والخدمات الخاصة (أي ما عدا السلع والخدمات العامة) بالكمّ والنوع اللذين يفيان بالطلب، وأداء ذلك بكل جدارة (أقل تكلفة وأفضل نوعية وأرخص ثمن). فإذا توافرت تلك الشروط المُعيّنة، يمكن وضع التصنيف التالي للفضاءات الثلاثة التي تستوعب النشاط الاقتصادي:

يشمل **الفضاء العام** الدولة بسُلُطاتها الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، بما فيها الحكومات المركزية والمحلّية. وفي هذا الفضاء تُشرّع القوانين وتنفيذها وحِماية النظام العام بتوفير الأمن والدفاع وحكم القانون، وحِماية حقوق الإنسان، وتوفير المال العام لتِغطية تكاليف السلع والخدمات العامة المختلفة التي تلتزم الدولة بتوفيرها للمواطنين بعدالة وإنصاف، والإشراف على أداء المنشآت الإنتاجية في القطاع الخاص لتنظيم هذا الأداء وضبط جودته.

في الفضاء العام أيضًا تجري حَوكَمَة نشاط السوق وحركة الأسعار، ويجري التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. . . كما الإشراف على أداء المُنشآت الإنتاجية في الفضاء الخاص، وضمان صِحّة التنافس بينها، حيث هي متنافسة، وصحّة سلوكها إذا كانت احتكارًا، أو ضمن سوق منقوصة مقومات المنافسة.

في المقابل، يشمل **الفضاء الخاص** قطاعين رئيسين:

ـ قطاع الأعمال الخاص الذي، بإشراف الدولة وضمن قوانينها، يتولّى إدارة الإنتاج في قطاعات السلع والخدمات كلها التي يكون المواطنون

بحاجة إليها. ولكي يُنتَج ما يكفي لتلبية حاجات المواطنين إلى شتّى السلع والخدمات، لا بد للمنشآت من الحصول على القيمة المالية التي يتكلّفها الإنتاج، وذلك حين تجري ترجمة «حاجات» المواطنين تلك إلى «طلب فاعل» من خلال إنفاق المواطنين المباشر، أو من خلال تنفيذ المنشآت الخاصة لعقود يُموّلها القطاع العام لمصلحة بعض المواطنين أو جميعهم.

ـ قطاع الخدمات غير الحكومية وغير الربحية التي تُشارك الفضاء العام في تقديم السلع العامة، مثل التعليم والطبابة والنشاط الإعلامي والنشاط الفكري والثقافي. . . إلخ.

أما الشروط التي تُقيّد اختصاص قطاع الأعمال بجانب مُعيّن من النشاط الاقتصادي والإنتاج فتشمل ما يلي:

أولًا، أن تكون السلعُ المُنتَجةُ «سلعًا خاصة» بالكامل، خاضعةً لطلب السوق التي تُنظّمها آلية الأسعار. ويستثني هذا الشرط السلع العامة، أو ذات الغرض المزدوج، التي تُنتَج تلبية لحاجات اجتماعية، وتكون غير مرتبطة، جزئيًا أو كُلّيًا، بالطلب في السوق، أو بقدرة المنتفعين بها الشرائية.

ثانيًا، أن تسود عوامِل التنافس، ويُقمع الاحتكار في الأسواق كلها التي تُسوّق فيها المنتجات: ويشمل ذلك الظروف التي تُحدّ من حرية دخول منتجين آخرين إلى السوق، كما يشمل عدم كفاية المعلومات، وعدم توازنها ونقصان شفافيتها عند الراغبين في المزاحمة من جانب الإنتاج والتوريد، وعند فئات أصحاب الحاجة والطلب من المستهلكين.

يدفع التنافسُ المدعوم بالحوافز المادية (جني الأرباح وتحقيق التوسّع والتراكم في الثروة) المُنتِجَ إلى جودة الإنتاج وتخفيض ثمنه. أما الحوافز المادية من دون ساحة متكافئة للتنافس الحرّ، فتدفع المُنتِج للسعي إلى وضع احتكاري يجني فيه أرباحًا، لا من جهدِه الإنتاجي، بل من خلال العبث بالمؤسسات والالتفاف على قواعد المنافسة، وهو السلوك المعروف بـ «السعي إلى الكسب الريعي» (Rent Seeking).

يقول عالم الاقتصاد المؤسسي، دوغلاس نورث (Douglas North) في ما يخص المؤسسات الفاشلة التي تُوجّه حوافز الربح ضد مصلحة المجتمع:

«يتطلّب النجاح في نشاط القرصنة مجموعة من المهارات والمعارف مثل ما يتطلّبه النجاح في الإنتاج الصناعي. وتعتمد الحوافز التي تدفع الأفراد إلى الاختيار بين تطوير قدراتهم في مجال القرصنة، أو في مجال التصنيع، على العائد النسبي للفرد نتيجة انخراطه في كلٍ من النشاطين. ويعتمد هذا العائد النسبي على الإطار المؤسسي للاقتصاد».

في إعادة صياغة العلاقة بين الفضائين الخاص والعام، يتعيّن بناء المؤسسات التي تضمن للفرد أن انخراطه في النشاط الإنتاجي الشريف أكبر وأضمن في المردود من انحرافه إلى القرصنة. ويتعيّن أن يستهدف الإصلاح المؤسسي باعتباره أولوية قمع الاحتكار وإصلاح ساحة النشاط الاقتصادي بما يجعلها ساحة حرة مستوية (Level Playing Field)، تتيح فرصًا متكافئة لكل من يرغب في دخولها، وممارسة النشاط الاقتصادي فيها من دون عوائق من إجراءات وأنظمة، أو حتى من حجب المعلومات، أو التمييز في إتاحة المعلومات للناشطين المحتملين (Asymmetry of Information).

لنسلّم موقتًا بأن الشروط المُبيّنة أعلاه توافرت كاملة، وبالشكل الصحيح، هل نستطيع عند ذلك أن نعفي الدولة من أي دور مباشر في النشاط الاقتصادي المُنتِج للسلع والخدمات؟

هل يتعيّن علينا عندئذٍ أن نُحيلَ إلى القطاع الخاص السلع والخدمات كلها التي قضت أحداث تاريخية مُعيّنة أن تتولّى إنتاجها الإدارة الحكومية، أو المُنشآت المملوكة من الدولة؟

من حيث المبدأ، وباعتبارها قاعدة تحتمل الاستثناء، نرى أن على الدولة أن تتجنّبَ التورّط بالنشاط الاقتصادي الجزئي من ملكية و/أو إدارة المنشآت المُنتِجَة للسلع والخدمات التي تخضع لآلية الأسعار وعوامل المنافسة في السوق، الأمر الذي يضع في حيّز الاستثناء الحالات الثلاث التالية:

أولًا، حالة «السلع العامة» (وتشمل الخدمات اصطلاحًا)، مقابل «السلع الخاصة»، وهي التي يجب إنتاجها كمًا ونوعًا بما يُلبّي حاجات المواطنين إليها من دون تمييز، فلا يُقيّد إنتاجُها بتوافر القوة الشرائية لديهم.

ومن الأمثلة التقليدية على السلع العامة: خدمات الدفاع والأمن العام والتربية والتعليم والخدمات الصحيّة ومرافق البُنى التحتية، التي تخلو من روابط مباشرة بين كمّ وكيف إنتاجها وتوريدها إلى المستفيدين من جهة، وقُدرة المستفيدين على شرائها ودفع أثمانها من جهة أخرى.

ثانيًا، حالة السلع التي تُواجه أسواقًا غير تنافسية، أو منقوصة التنافس، حيث يتيح إنتاجها من القطاع الخاص جني أرباح ريعية غير مُبرّرة. وعلى رأس هذه السِلع تلك التي تعتبر «احتكارات طبيعية»، مثل الثروات المعدنية، والمشاريع الضخمة التي لا تتحمّل السوق منها سوى عدد قليل لتتعذر معه المنافسة.

ثالثًا، حالة حوكَمَة السوق وآلية الأسعار نحو النشاطات التي تُحدّدها خطة الدولة باعتبارها أولوية وطنية، ومنها النشاطات ذات الاقتصادات الخارجية، وتلك التي لا تظهر اقتصاداتها إلا إذا بلغت أحجامًا كبيرة (أي لا يمكن الركون إلى عومل السوق، أو التي لا يمكن الركون إلى عوامل السوق لتوفير شروط القيام بها ما دامت ضمن أحجام محدودة).

من الجدير بالذكر أن صفة العمومية في السلعة العامة قد تكون محدودة أو جُزئية، بحيث إن السلعة ذاتها تحوي في الآن ذاته جانبًا فيه صفات السلعة العامة، وجانبًا آخر فيه صفات السلعة الخاصة. والمثال الفذّ على هذه الحالة واحتمال إساءة السياسة العامة بشأنها هو المتعلّق بموضوع التعليم العالي وانخراط قطاع الأعمال الخاص في توفيره، وهو ما سنعرضه في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

إن إنتاج السلع العامة هو مسؤولية الدولة في المقام الأول، ولا مزايا هنالك لأن يُعهَد بها إلى القطاع الخاص ما دامت غير متأثّرة بقوى السوق. لكن لماذا على الرغم من ذلك الدعوة إلى تخاصّية مرافق النفع العام وغيرها من السِلع العامة؟ الحُجّة الرائجة هي عامل الكفاءة الإدارية التي يشتهر بها القطاع الخاص. لكن تولّي القطاع الخاص إنتاج سلعة عامة وبيعها، يتمتّع بشأنها باحتكار مُحصّن ضد المنافسة الحافزة على الأداء الجيد، سيؤدّي بالضرورة إلى تقديم سلع أو خدمات سيّئة النوعية، أو تقاضي أثمانٍ باهظة، أو كليهما؛ الأمر الذي يدفع الحكومة إلى ربط كل

عملية تخاصية لإنتاج سلعة عامة إلى إنشاء هيئة حكومية مستقلة لتنظيم تعامل القطاع الخاص مع هذه السلعة إنتاجًا وتوزيعًا وتسعيرًا. والأمثلة على ذلك في الأردن، الهيئات المستقلة الخاصة بتنظيم المرافق التي خُصّصت، مثل الاتصالات والكهرباء والنقل العام.

السؤال الذي يُثار هنا: لماذا نسير في هذه الطريق؟ الجواب الشائع هو أن الإدارة الحكومية مُصابة بفقر في الجودة بصورة مزمنة؛ والأرجح أننا سنجد لهذا أسبابًا يتعلّق مُعظمُها بأن القطاع الخاص يكفل لإدارته فنون الإدارة الحديثة وتقنياتها، وخضوع المُنشأة لرقابة أشدّ ومحاسبة على الأداء ضمن معايير موضوعية، يُضاف إلى ذلك أن التوظيف يخضع بدرجة أكبر لاعتبارات الجودة، ومرونة أكثر للاستغناء عن الموظفين غير الجيدين.

ثمة الشك كبير في أن تلك الممارسات الخاصة بحسن الأداء تبقى قائمة لدى المنشآت التي تُواجه سوقًا محتكرة، أو منقوصة المنافسة. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فإن من السهولة بمكان حصول المنشآت العامة على عناصر الإدارة الجديدة تلك من خلال التعاقد عليها مع مؤسسات القطاع الخاص، من دون أن تتنازل الدولة عن ملكيتها وسيطرتها على الأمور.

إن الحوافز المادية في القطاع العام محدودة، لكن من الممكن جعلها تتناسب طرديًا مع إتقان الأداء، وذلك من خلال الحِرص على استقلال الإدارة وتحصينها ضد التأثر بسلبيات الضغوط الاجتماعية البطركية والفئوية، ومن خلال العمل على تنمية الحوافز المعنوية التي تحضّ على الأداء المُتقَن. وحتى في القطاع الخاص، حيث حافز الربح هو السائد، نجد، مع ذلك، أن الحوافز المعنوية لا تغيب عن البيئة الإنتاجية في هذا القطاع. إذ يطغى الشعور بالفخر عند أداء العمل بإتقان، أو الوصول بمنتجٍ ما إلى درجةٍ عاليةٍ من الجَودة، في أحيان كثيرة على حافز الربح، ويكوِن له الفضل الأكبر في جودة الأداء.

يُبنى على ما تقدّم أن توزيع المسؤوليات المُتعلّقة بالنشاط الاقتصادي ضمن المجتمع والدولة، يختلف بين أمور الاقتصاد الكُلّي (الماكرو)، وأمور الاقتصاد الجُزئي (المايكرو)، كما يختلف بالاختلاف بين السلع

العامة والسلع الخاصة، والسلع ثنائية الغرض، على الوجه التالي:

أولًا، في ما يخص النشاط الاقتصادي الكلي (الماكرو): يقع هذا النشاط الاقتصادي، حصرًا، في الحيّز العام، وتراخي الدولة في مراقبته وضبطه، وتدخُّلها المباشر لتصحيح الاختلالات التي تعتورَه، كان سببًا لأخطر الأزمات التي تعرّض لها العالم.

ثانيًا، في ما يخصّ النشاط الاقتصادي الجُزئي (المايكرو): تُوزّع المسؤوليات عنه بين ثلاثة قطاعات ذات مؤهّلات مُختلفة للتعامل مع كل من السلع الخاصة والسلع العامة، وهي القطاع الحكومي (العام)؛ والقطاع الأهلي غير الربحي (المجتمع المدني)؛ وقطاع الأعمال الربحي.

ـ أما السلع الخاصة، فالمبدأ أن مسؤولية النشاط في إنتاجها وتوزيعها يجب أن تُناط بقطاع الأعمال، شريطة خضوع ذلك النشاط لقوى السوق التنافسية الخالية من الاحتكار.

ـ أما السلع العامة، فيجب أن يستقر النشاط الاقتصادي في إنتاجها وتوريدها في حيّز المسؤولية الحكومية، مع استثناءات مبرّرة بدقة وخاضعة لقوانين مثل:

● التعاقد مع القطاع الخاص في مجال الإدارة، من دون التملّك أو الإنشاء والتشغيل ونقل السيطرة BOT؛

● بَيع حصص في شركة تملُكها الدولة للقطاع الخاص، وذلك لاستقطاب موارد مالية لتمويل توسّعات كبيرة في القدرات الإنتاجية للشركة، أو لاستقطاب تجهيزات وخبرات يصعب الحصول عليها إلا من خلال شريك استراتيجي مُتخصص في الإنتاج موضوع البحث. وينصح ألا تزيد حصة الشريك الاستراتيجي في هذه الحالة على ٥٠ في المئة من الأسهم.

● أما السلع ذات الغرض المزدوج، فحكمُها حُكم السلع العامة، مع جواز أن يُشارِك في النشاط الخاص بها القطاع الأهلي غير الربحي، كما هو الحال في الجامعات الخاصة غير الربحية، (هارفرد، كامبريدج، أو أكسفورد. . .).

٢ ـ العلاقة بين الفضاء العام والفضاء الخاص في تجارب الدول

يصف العرضُ السابقُ الحدود بين الفضاءين كما يجب أن تكون من الناحية المبدئية، ولا يتعرّض لواقع تجربة الدول الفعلية الحافلة بالآثار السلبية، والآثار الإيجابية للبنية السياسية والاجتماعية في الفضاء الخاص على الحال في الفضاء العام، وما يترتب على ذلك من مستوى الأداء العام للدولة نجاحًا أو فشلًا.

في تفسير واقع التجربة، هناك موقفان نظريان لمدرستين فكريتين(١) **الأولى**، المدرسة النيوماركسية، **والثانية** المدرسة التنموية الحداثية.

المدرسة النيوماركسية، من منظريها سمير أمين وغوندر فرانك (Gunder Frank)، ترى أن السلوك الاقتصادي للدولة، بما فيه السياسات التنموية، نجاحها أو فشلها، تخدم مصالح الطبقة السائدة في المجتمع.

أما **المدرسة التنموية الحداثية**، وعميد منظّريها صامويل هانتنغتون، فتميز بين الدولة التنموية التي تُديرها نخبة اجتماعية مُلتزمة بالحداثة التي تحقق لها النجاح، مقابل نمط آخر من الدول تميَّزَ بالفشل بسبب سيطرة المصالح الشخصية عليه. ويمثل الدولة الناجحة كوريا الجنوبية بقيادة بارك شانغ هي (Park Chung Hee)، وسنغافورا بقيادة لي كوان يو (Lee Kuan Yew). ويمثل الدولة الفاشلة عدد كبير من الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

تشترك النظريتان في الدعوى أنه ينتج من التركيب الطبقي للمجتمع (الفضاء الخاص) نمطٌ معيّنٌ من القيادة في الفضاء العام، يكون المؤثر في نمط تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي.

لكن الواقع، أن دولًا مشتركة في الظاهر في طبيعة القيادة والتركيب الطبقي للمجتمع واجهت مصائر مختلفة من حيث نمط النموّ وتوزيع ثمراته، مثل الاختلاف بين جنوب كوريا وباكستان وغانا (نكروما) ومصر (عبد الناصر) وإندونيسيا (سوكارنو). كذلك واجهت الدول الاشتراكية، المتشابهة في الظاهر في طبيعة القيادة والنظام الاجتماعي، مصائر مختلفة،

---

(١) Rehman Sobhan (ed.), *Towards a Theory of Governance and Development: Learning from East Asia* (Dhaka: Center for Policy Dialogue: University Press, 1998), Chapter 5.

مثل الاختلاف بين دول أوروبا الشرقية، التي انتهت إلى الفشل العام من جهة، والصين من جهة أخرى التي حققت نجاحًا مذهلًا في سرعة النموّ، ما يوشك أن يجعل اقتصادها أكبر الاقتصادات حجمًا في العالم.

يُشير ذلك كله إلى أن ربط النتائج الاقتصادية بذلك المستوى من التنظير هو سطحي، ولا يوفي بالغرض.

أوحى ذلك القصور في التفسير بموقف نظري ثالث مختلف، يقوم على أن الدولة يمكن أن تكون مستقلة ذاتيًا خارج تأثير الصراع الطبقي، أو تضارب المصالح الفئوية. وهناك أمثلة حقيقية على الدولة المستقلة ذاتيًا التي تعمل من خلال جهاز إداري حكومي (بيروقراطية) معزول عزلًا فاعلًا عن المؤثرات السلبية الواردة من البيئة الاجتماعية. ويعمل على تعزيز هذا النوع من العزل ونجاحه القواعد الصارمة في قبول الموظفين بالخدمة العامة، وبترفيعهم، وخلق بيئة عمل حرفية محصّنة ضد عوامل الإفساد. وهذا هو النموذج الذي مثّلته الدول الناجحة تنمويًا، مثل سنغافورا وكوريا وماليزيا.

المشكلة هي أنه من السهولة بمكان التعرف تاريخيًا إلى الحالات التي أمكن فيها عزل الدولة، وعزل جهازها الإداري وتحييده عن التأثر بالمصالح. لكن الصعوبة هي في استحداث هذا العزل في الأحوال التي لا يوجد فيها، وجعله فاعلًا ووافيًا بالهدف الأساس، وهو الاستقلال الذاتي للدولة وفصل الإمارة عن التجارة. واجتهدت بعض التحليلات في ذكر مستوى الرواتب والأجور في الخدمة المدنية، مثل عامل في تحصين الإدارة الحكومية عندما يكون هذا المستوى منافسًا لنظيره في القطاع الخاص. غير أن هذا العامل قد يكون شرطًا ضروريًا لنجاح الإدارة العامة المستقلة ذاتيًا، لكنه غير كافٍ لتفسير هذا النجاح.

من العوامل التي اعتُبِرتْ مُكمّلةً لشروط نجاح الدولة في الاستقلال الذاتي، هي أن تنشأ الدولة وتترعرع في بيئة تتمتّع بكم كبير من «رأس المال الاجتماعي»، ويعود الترويج لهذا المفهوم إلى روبرت بوتنام[٢]

(٢) Robert D. Putnam, Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1993), cited in: Sobhan, Chapter 5.

(Robert Putnam). ويشير هذا المفهوم إلى نضوج حس الولاء المجتمعي/ الوطني، وضمور الولاءات الفئوية (الطائفية، القبلية... إلخ). وهذا النضوج هو نتيجة تطوّر ثقافي وأخلاقي وحضاري بعامة، تضرب جذوره بالتراث القومي وأخلاقيات المجتمع. ويُعبّر بوتنام عن ذلك بالقول: «إن ما يحدد إلى أين تذهب هو المكان الذي أتيت منه».

ثانيًا: المُلكيّة الخاصة والمُلكيّة العامة في النظرية الاقتصادية

تقضي النظرية الاقتصادية الليبرالية، التي تعود في أصلها إلى آدم سميث، بأن النشاط الاقتصادي يكون عند حده الأقصى من الجدارة (أعلى مردود بأقل تكلفة)، حين تسود الأسواق حالة «التنافس الكامل»، بحيث يتخذ المنتجون قراراتهم المدفوعة بدافع تعظيم الربح من خلال القيام بإنتاج قادر على المنافسة ضمن السعر الذي يُحدّده التنافس الحرّ، أي الإنتاج بأقصى جدارة مُمكنة. إن شروط التنافس تحول بين أي منتج، ضمن منتجين عديدين، والتأثير في السوق بصورة تتيح له جني الربح بطرق أخرى غير طريق جدارته في الإنتاج. وفي الوقت ذاته، يتّخذ المستهلكون قراراتهم بالشراء بوحي من تعظيم منفعتهم الاستهلاكية، وذلك بدفع السعر إلى أدنى حدٍّ تقود إليه المنافسة. وعلى هذا النحو، يكون النشاط الاقتصادي في حالة «التوازن التنافسي» الذي تُنظّمه آلية السعر. ومن شروط تحقق هذا التوازن التنافسي الانسياب الجدير والمتجانس للمعلومات عن سوق السلعة، أو الخدمة المنتجة، وعن طبيعة النشاط الذي يُمارس في السوق من قبل المنتجين، في ما يعرضون من الإنتاج، ومن قبل المستهلكين في ما يطلبون للاستهلاك.

ليس هناك سبب لافتراض أن مُلكية المنشأة تحول دون خضوع نشاطها لحافز تعظيم الربح الذي تشترطه السوق التنافسية. فإذا كانت القواعد التي تعمل بموجبها المنشآت الحكومية تفرض على هذه المنشآت تعظيم الربح، فإن تصرّف المنشآت الحكومية وفق تلك القواعد سيكون مماثلًا لتصرّف منشآت القطاع الخاص تحت تأثير حوافز الربح المماثلة. ولا تأثير لطبيعة الملكية في الموضوع في ظل هذه الشروط. بهذه المعاني، لا تتضمن نظرية

التوازن التنافسي العامة أي تحيّز إلى جانب الملكية الخاصة ضد الملكية العامة، أو العكس. وحتى أنصار الملكية العامة لوسائل الإنتاج من الاشتراكيين، لا يبنون دعواهم على أن الملكية العامة هي أكثر جدارة في تعظيم الربح من الملكية الخاصة، وإنما يقيمونها على أن الملكية العامة تستطيع أن تخدم غايات اجتماعية أهم من غاية تعظيم الربح.

من الأهمية بمكان التأكيد على أن نظرية «التوازن التنافسي العام» (General Competitive Equilibrium) لا تعود ذات جدوى حالما تتعذّر حالة «التنافس الكامل» في الأسواق، وحالما تسود الأسواق مكانها حالة «التنافس المنقوص» (Imperfect Competition). وأكثر حالات التنافس المنقوص تطرّفًا هي حالة «الاحتكار الطبيعي»، وهي الحالة التي تسود حين تتطلّب اقتصادات الحجم الكبير أن يكون حجم المنشأة من الضخامة بحيث لا تتسع السوق إلا لمنشأة واحدة، فتنتفي عندئذٍ إمكانية التنافس، كما هو الحال في المُنشآت التي تقوم بإسالة المياه، أو بتزويد التيّار الكهربائي. ولعل أقوى الحُجج التي يسوقها المدافعون عن المُلكية العامة، هي تلك المتعلّقة بمثل تلك الاحتكارات، ذلك لأن تأميم المُنشأة التي تُمثّل احتكارًا طبيعيًا لتُصبح مُلكًا للدولة، يتيح للحكومة أن تتحكّم بسياسة المُنشأة الحكومية في الإنتاج، وتحديد الأسعار، بحيث تحمي المستهلك من الأسعار الفاحشة التي قد يضطر إلى تحمّلها في ما لو كان الاحتكار مُلكًا خاصًا، حيث دافعه الوحيد هو تعظيم الربح.

حديثًا، نجح الفكر الاقتصادي في تطوير منهجيات لتحسين الجودة في المُنشآت الحكومية من خلال تعريض هذه المُنشآت لدرجات من التنافس من مُنشآت منافسة في القطاع الخاص، بحيث يُتاح للمُنشآت الخاصة كسر الاحتكار الحكومي حيثما تطلّبت حالة السوق ذلك.

بموازاة ذلك، عمَدَ الفكرُ الاقتصادي إلى ابتداع وسيلة غير «التأميم»، أو استئثار الحكومة بالسيطرة الكاملة على نشاط إنتاجي مُعيّن، بهدف ضمان توفير سلع أو خدمات مُعيّنة مطلوبة للمجتمع. إذ بالإمكان توفير السلع أو الخدمات المطلوبة اجتماعيًا بواسطة عقود تُبرَم مع مُنشآت القطاع الخاص، أي من دون تغيير مُلكية المُنشآت الخاصة التي يجري التعاقد

معها لإنتاج تلك السلع أو الخدمات. وهكذا يكون التعاقد، وما يُماثله من الإجراءات الحكومية الضابطة للنشاط الاقتصادي، بديلًا مُجديًا عوض الملكية، أو السيطرة الكاملة من القطاع العام على تلك المرافق. وبناء على ذلك، يجدر التكرار أن الفكر الاقتصادي الحديث الخاص بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع لا يحمل أفكارًا مُسبقة مُتحيّزة للملكية العامة أو، على العكس، مُتحيّزة للمُلكية الخاصة، بصورة مُطلقة في الأحوال كلها. بل يعتمد الأمر على تحليل «شروط البداية» (Initial Conditions) التي تحكم أوضاع الاقتصاد والمجتمع حين يضعها الاقتصاد السياسي موضع الدراسة والتحليل. وتشمل «شروط البداية» هذه نمطَ المُلكية والتنظيم الاجتماعي الذي يسود الاقتصاد. فإذا كان السائد هو المُلكية العامة والتنظيم المركزي المرتبط بها، عند ذلك يُنظَر في سياسات تحرير الاقتصاد، ورفع جدارة الأداء الإنتاجي من خلال إدخال جُرعات قوية من المنافسة من القطاع الخاص. وإذا كان السائد هو المُلكية الخاصة في سياق من الانفلات والممارسات الاحتكارية التي تستغل النشاط الاقتصادي لتعزيز مصالح فئوية دون المصلحة الشاملة للمجتمع، عند ذلك يُنظَر في توسيع مداخلة الدولة وتشريع الأنظمة التي تُكافِح الانفلات، وتُحدّ من المُمارسات الاحتكارية.

ثالثًا: في المفاهيم الربحية والجدارة والمُلكية والإدارة

١ ـ الربحية مُقابِل الجدارة

لعل من أهم ما يستشهد به المروّجون للتخاصّية من أجل بيان فضائلها هو ما يبدو في الظاهر من أن المُنشآت الخاصة أكثر ربحية من المُنشآت العامة. لكن هذا «الظاهر» يقوم، في حالات كثيرة، على الالتباس بين «ربحية» المُنشأة و«جدارتها». إذ ليست الربحية في المُنشآت الخاصة دليلًا بالضرورة على الجدارة. وليس مجرد انخفاض الربحية في المُنشآت الحكومية دليلًا على نقص في الجدارة، تُسببه المُلكية العامة. حيث كثيرًا ما يُعزى انخفاض الربحية في المُنشآت الحكومية إلى قيود إدارية ـ مثل القيود على التوسّع الاستثماري ـ من السهل إزالتها إداريًا من دون اللجوء إلى التخاص. وكثيرًا ما يكون ذلك الانخفاض في ربحية المُنشآت الحكومية

عائدًا إلى سياسة تفرض على هذه المُنشآت واجبات اجتماعية تُثقِل بها نفقاتها، من مثل تقديم الخدمات بأثمان مدعومة من دون التعويض عليها بقيمة الدعم المبذول للأغراض الاجتماعية. وهذا هو الحال مثلًا في بيع مياه الشرب بأثمان مدعومة للشرائح الفقيرة من المجتمع. في المقابل، فإن تولّي القطاع الخاص إدارة المُنشآت الخاصة بمرفق توريد مياه الشرب مثلًا، قد ينتهي إلى إثقال كاهل الشرائح الفقيرة بأثمان باهظة للمياه ما لم يُوعَز إليه بإجراء تمييز في الأثمان يُنقص من ربحية تلك المُنشآت.

٢ ـ المُلكية مقابل الإدارة

إن طبيعة المُلكية ـ بخلاف طبيعة الإدارة ـ ليس لها أيُّ دورٍ في ربحية المُنشأة ما دامت المُنشأة تُدار بمعيار تعظيم الربح ضمن استقلال مالي وإداري. إذ الأهمية القصوى هي لطبيعة السوق التي تتعامل معها المُنشأة من حيث درجة التنافس السائدة فيها. فإذا كانت المُنشأة الإنتاجية تعمل في سوق التنافس الكامل، يضمن ذلك أن تعمل بجدارة كاملة من حيث إنتاج أفضل منتوجٍ بأقل ثمن، وإلا فإنها تفشل وتخرج من السوق. لكن المُنشأة التي تعمل في سوق محتكرة، أو سوق يسودها «التنافس المنقوص»، فلا بدّ لجدارة أدائها من أن تتأثر سلبيًا، ويكون التأثّر مُختلفًا في حالة مُنشأة يملكها القطاع العام، عنه في مُنشأة يملكها القطاع الخاص، أو انتقلت مُلكيتُها إليه بواسطة التخاصّ. وتتصدّى النظرية الاقتصادية لتحليل تأثير السوق الاحتكارية في كل من المُنشأة الخاصة والمُنشأة العامة من خلال «نظرية التعاقد» (Contract Theory) التي تُعالِج في جانب منها التبايُنات بين الأسواق التي يسودها «التنافس المنقوص»[(٣)].

نشأ الاهتمام بنظرية التعاقد تِبعًا للاهتمام بالتباينات الخاصة بحيازة المعلومات الاقتصادية بين ما هو مُتاح من المعلومات للقطاع العام، وما هو مُتاح للقطاع الخاص، وكذلك بين ما هو مُتاح من المعلومات للمنتج أو المورّد مقابل ما هو مُتاح للمستهلك. . . إلخ. إن عدم التناظر المُتكافئ في

(٣) Gerard Roland, «Private and Public Ownership in Economic Theory,» in: *Privatization: Successes and Failures*, Edited by Gerard Roland, Foreword by Joseph E. Stiglitz, Initiative for Policy Dialogue at Columbia (New York: Columbia University Press, 2008), Chapter 1, pp. 9-27.

المعلومات المُتاحة لكل من المُنشآت العامة والمُنشآت الخاصة هو إحدى التطبيقات المهمة لنظرية التعاقُد.

في ما يتعلق بالقطاع العام، يحجب تملُّك الحكومة المُنشأةَ الاحتكارية، أو العاملة ضمن تنافس منقوص عن أي جهة خارجية، المعلومات الخاصة بنشاط المنشأة وخططها في التسويق والاستثمار. ويؤدي هذا إلى حجب فُرص مُراقبة نشاط المؤسسة ومسلكية إدارتها، وهو ما يُضعِف الرقابة على جودة الأداء في هذه المُنشآت، ويُضعِف بالتالي من حوافز تحسين الأداء لدى القائمين على إدارتها. في المقابل، نجد أن المُنشآت في القطاع الخاص تستطيع أن تحجب عن الحكومة معلومات مهمة عن نشاطاتها. من هنا، على سياسة التخاصّ أن تأخذ بالحسبان أنّ تنازل الحكومة عن مُلكية المُنشآت العامة يُرافقه تنازل عن المعلومات الدقيقة عن نشاط المؤسسة، وبخاصة ما يتعلّق بحقيقة الربح، أو الأرباح التي تُجنيها من ذلك النشاط، وانعكاس ذلك على الضرائب المُستحقة للمالية العامة.

في المقابل، فإن المُنشأة المتخاصّة حين تكون شركة مساهمة عامة مُدرجة في السوق المالية، ولا سيما إذا كانت في قطاع يتّسم بدرجة عالية من التنافس، حيث توفّر السوق المالية درجة من الرقابة على أدائها، وتضع إدارتها موضع المساءلة، الأمر الذي قد لا يكون متوافرًا حين تكون المُنشأة مؤسسة ضمن القطاع العام، وغير خاضعة لتقويم السوق المالية.

على مستوى آخر، وفي حالة القطاع العام، كثيرًا ما تكون شروط التعاقد الضمني المُطبّقة بين المالك (الحكومة) والجهاز المُكلّف بالإدارة، من طبيعة لا تُتيح لهذا الجهاز الاستقلال الكافي وحريّة التصرّف للقيام بالاستثمار والتجديد في المُنشأة من أجل زيادة جودتها كما تفعل مُنشآت القطاع الخاص وفق ما تُمليه ضرورات المنافسة. في هذه الحالة يُعتبر التعاقد مُخلًّا بمتطلّبات الإدارة الناجحة. في المقابل، إذا لم تُواجه المُنشأة في القطاع الخاص ضغطَ التنافس، في حالات الاحتكار، أو التنافس المنقوص، فإدارة المُنشأة ستكون عرضة لأن تستغل ضعف التنافس للتراخي في ضبط الجودة، والإخلال بالتعاقد القائم بينها وبين المالك (المُساهمين)، الذي يُلزِمها بالأداء الجيّد، وقد يمتد ذلك «التعاقد المختل» إلى عمليات

تزوير وفساد. وهناك في الأدبيات الاقتصادية مباحث نظرية جدّية في المقابلة بين حسنات كل من حالتي اختلال التعاقد الإداري المذكورتين وسيّئاتهما، وفي تقويم ثمن المُبادلة بين حسنات الواحدة، وسيّئات الأخرى.

لكن المُلاحظات الآنفة لا تعني أن ليس ثمة أساسٌ للشكوى من ضعف الجدارة في أداء المؤسسات والمُنشآت الحكومية في كثير من الأحيان. إذ لا شك في أن بأداء المرافق العامة والمُنشآت الحكومية حالاتٍ يسود فيها سوء الإدارة وتدنّي الجدارة إلى درجة الفشل التام. وهناك حالتان في المؤسسات والمُنشآت الحكومية تؤشران إلى إخلال الإدارة بواجباتها. إحداهما هي اندماج المُنشأة الإنتاجية الحكومية ضمن جهاز الدولة الإداري، بحيث ينسحب عليها ما قد يكون في هذا الجهاز من عيوب، مثل تعيين موظفين غير جديرين وجاهلين بطبيعة المُنشأة التي يديرونها. والحالة الأخرى هي غياب، أو ضعف الاستقلال المالي والإداري للمُنشأة، بحيث لا تُتاح محاسبة المسؤولين الإداريين في ضوء نتائج تشغيل المُنشأة الفعلي، من ربح أو خسارة. وفي هذه الحالة يكون أداء المُنشأة عُرضة للاختلال حتى لو كان الجهاز الإداري مؤهلًا.

إن علاج حالة نقص الجدارة الإدارية بسبب نقص استقلال المُنشأة الإنتاجية الحكومية المالي والإداري، ببساطة، ليس من خلال تخلّي الدولة عن مُلكيتها، بل بإحداث الاستقلال المالي والإداري المطلوب. وأكثر من ذلك، في حال تعذّر أن يكون الاستقلال المالي والإداري كافيًا لضمان الجدارة في إدارة المُنشأة، من الممكن أن يجري التعاقد مع شركات مُختصّة بإدارة ذلك النوع من المُنشآت بالشروط المُناسِبة.

رابعًا: الأرومة المُشتركة للفساد في الفضاءين العام والخاص

هنالك أحوال بالغة الأهمية تضع المؤسسات والمُنشآت العامة موضع الانتقاد الصريح، وهي أحوال قد ترِد حتى في المُنشآت المستقلّة ماليًا وإداريًا، وهي أن يُؤدي الاستقلال المالي والإداري إلى تسلل عناصر بشرية قابلة للفساد، بحيث تستغل، لمنافعها الشخصية، مرونةَ صنع القرار التي

يُتيحها ذلك الاستقلال. وهذه هي الظاهرة المعروفة في علم الاقتصاد بظاهرة «الأصيل والوكيل» (Principal-Agent)، وهي حين يكون «الوكيل» المفوّض بالقرار نيابة عن المالك «الأصيل» حائزًا على المعرفة المباشرة والدقيقة عن نشاط المُنشأة بصورة لا تتوافر لدى المالك «الأصيل»، أو الأطراف الأخرى ذات الصلة، فيستغل امتيازه بهذه المعرفة من أجل الحصول على منافع شخصية.

تستطيع التخاصية تجاوز مُشكلة «الأصيل والوكيل» بشرط واحد، هو أن يقوم المالكون الخواصّ بإدارة المُنشآت المُتخاصة بأنفسهم، فيكون لديهم الحوافز المطلوبة لرفع جدارة الأداء في هذه المُنشآت. وهذا الشرط لا يتحقق في الأغلب إلا في المُنشآت الصغيرة التي يُباشر أصحابُها إدارتها بأنفسهم، والتي لا يُحتمَل أن تكون أصلًا في حوزة القطاع العام حتى تكون موضوعًا للتخاصية، إلا ربما في حالات قليلة، مثل قيام الدولة بتوزيع المُلكية العامة في الأراضي الزراعية على صغار المزارعين[٤]. أما في المُنشآت التي يستوجب تنظيمها الفصل بين الملكية والإدارة، كما هو الحال في الشركات المُساهمة العامة وما شابهها من المُنشآت الكبيرة في القطاع الخاص، تبقى مشكلة «الأصيل والوكيل» قائمة بحذافيرها. ففي هذا النوع من المُنشآت يكون بحوزة المُدراء التنفيذيين المعرفة المباشرة والدقيقة عن نشاط المُنشأة بصورة لا تتوافر للآخرين. وبذلك تتوافر لديهم الحوافز لاستغلال هذه المعرفة لمصالح شخصية، تمامًا كما هو الحال في البيروقراطيات الحكومية. لذلك لا يبدو أن إنجاز التخاصية في ذاته يستتبع حلًا لمشكلة «المفوض الرئيس».

تظهر مشكلة «الأصيل والوكيل» بحدة شديدة في أثناء عملية، أو «سيرورة» التخاص (Privatizing Process) ذاتها عند المسؤولين الموكلين بتنفيذ نقل المُلكية، أو نقل الإدارة إلى مُنشآت القطاع الخاص. إذ ثبت في الخبرة العملية أن احتمالات الفساد في هذه العملية جدّ كبيرة. إذ إضافة إلى أن لدى الوكلاء المفوضين بتنفيذ العملية المعلومات غير المُتاحة

(٤) Jomo K.S., «A Critical Review of the Evolving Privatization Debate,» in: *Privatization*, Chapter 7, p. 199.

لغيرهم عن حقيقة أرباح المُنشأة التي هم بصدد بيعها، يبقى احتمال فساد عملية البيع قائمًا حتى لو كانت الأرباح الجارية مُعلَنة ومُتاحة للجميع، إذ يبقى ثمة جانب غير مُعلن إلّا عند الراسخين في معرفة الدقائق الداخلية للمُنشأة، وهو الجانب المُتعلّق بالأرباح المستقبلية للمنشأة، التي هي العامل الحاسم في قيمة أصول المُنشأة، وتُساوي هذه القيمة المكافئ الحالي لمجموع تدفّقات الربح المستقبلية(٥).

واكبت ظواهر الفساد المُشار إليه عددًا من عمليات التخاصية في بعض الأقطار النامية، وفي «الاقتصادات الانتقالية» (Transition Economies) (المصطلح المُطلق على دول أوروبا الشرقية المنتقلة من العهد الاشتراكي!)، حيث كانت تلك العمليات طريق الثراء السريعة لقلّة من المُتنفّذين. ففي روسيا مثلًا، وخلال سنوات قليلة، «استفحل التفاوت، وتراجعَت المُساواة بين الدخول، وانحدر المتقاعدون إلى هوّة الفقر المتزايد، ولحق التردي بنظام التعليم الذي كان من أرقى الأنظمة في العالم»، وقُدّر حجم الأصول التي نُهبت من خلال عمليات التخاصية بـ «١٥٠٠» مليار دولار، أنتجت طبقة غير مسبوقة المثيل من أصحاب الثراء الفاحش(٦).

لكن من أهم الأسباب التي تُبرّر أن تكون المُنشأة الإنتاجية من ضمن مُنشآت القطاع الخاص ونشاطاته، ما يتعلّق بشرط آخر من شروط الإدارة الكفيّة غير شرط الاستقلال المالي والإداري. فالاستقلال المالي والإداري يتيح مُحاسبة الجدارة على قاعدة الربح والخسارة. أما الشرط الآخر فهو وضع المُنشأة الإنتاجية أمام تحدي قوى السوق وآلية السعر، التي تُخضع ما تُنتجه المُنشأة من سلع أو خدمات للتنافس مع السلع المُماثِلة المُنتجة من المُنشآت الأخرى، وبذلك يكون نجاح المُنشأة في تحقيق الربح غير عائد إلى مزايا احتكارية تتمتّع بها، بل عائد تحديدًا إلى جودة منتجاتها وقُدرتِها على المنافسة، وعائد بالتالي إلى جدارة المسؤولين عن إدارتها.

---

(٥) Joseph E. Stiglitz, «Forward,» in: *Privatization*, 2008.

(٦) Stiglitz, «Foreword,» pp. ix-x.

لعل إخضاع النشاط الإنتاجي للتنافس الحر، والنأي بجودة المنتجات وأثمانها بعيدًا من المُمارسات الاحتكارية، سواء الاحتكار الفردي (Monopoly)، أم احتكار المجموعة المتواطئة (Oligopoly)، هو أقوى الحُجج لتطبيق التخاصية على المُنشآت الحكومية حين يتعذّر تعريضها لقوى السوق التنافسية بطرق أخرى. ومن الصعب دحض هذا المنطق الذي يرشح للتخاصية المُنشآت كلها التي تُهيّئ لها المُلكية الخاصة شروط التنافس الحر التي تحكم مواصفاتها، الأمر الذي يُخفّض أسعارها للمستهلك، ويُعظّم أرباحها للمستثمر. من تلك المُنشآت ما بادرت الدولة إلى الاستثمار فيها بسبب تردد المستثمرين الخواص، بالنظر إلى كبر حجم الاستثمار ونقص المعرفة بطبيعة السلعة المُنتجة والتكنولوجيا التي تُمثّلها، وبالتالي عدم قُدرَتِهم على القيام بالمبادرات للانتقال بالاقتصاد من مراحل ابتدائية في التطوّر، حين كانت السيادة للزراعة والتجارة والخدمات البدائية، وكان القطاع الصناعي في طفولته، بينما كان روّاد الاستثمار الخواص بحكم محدودية خبرتهم وإمكاناتهم المالية، منصرفين إلى النشاطات التقليدية المحدودة المخاطر. حينئذٍ اضطرت الحكومات إلى المبادرة لتلك الاستثمارات، كما فعلت الأردن مثلًا بتأسيسها صناعات الإسمنت وتكرير النفط وتعدين الفوسفات والبوتاس.

إن بقاء مثل تلك الصناعات التي يُمكن لآلية السوق والمنافسة أن تضمن من خلال جودتها احتكارًا حكوميًا، أمر يصعُب تبريره في معظم الحالات، إذ قد يكون ذا آثار سلبية في جودة الإنتاج. أما التمسّك الحكومي بتلك الاحتكارات فهو السبب الرئيس في المشاكل الاقتصادية التي عاناها الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، وتعانيها مصر وسورية وأقطار أخرى استخفّت بقيمة السوق وفاعلية آلية السعر.

لكن ذلك المنطق لا ينطبق على النشاطات الإنتاجية التي تُعتبَر احتكارات طبيعية من قبيل المصادر الطبيعية، مثل النفط، ولا على المرافق العامة التي لا تخضع بالمرة، أو تخضع جُزئيًا فقط للنشاط التنافسي وآلية السوق، مثل الأمن العام والتعليم والصحة ـ وسائر المرافق التي تُعرف بـ «السلع العامة».

خامسًا: التخاصّية في التجربة التطبيقية

سجّلَتْ سياسات التخاصّية، من دون شك، مقدارًا من النجاح في حالات مُعيّنة. لكن هناك، في المقابل، عددًا من التجارب المريرة والمُخيّبة للأمل. وكان هذا التراوح بين النجاح والفشل أيضًا من سِمات الإدارة الحكومية للمرافق والمُنشآت التي تملكها الدولة. فالسؤال إذًا هو: ما هي شروط النجاح عند تحويل إدارة أو مُلكية بعض تلك المرافق والمُنشآت إلى القطاع الخاص، وما هي في المقابل شروط الارتقاء بالجدارة الإنتاجية للمرافق والمُنشآت العامة من دون تخلي الدولة عن ملكيتها؟

لعلّ أهم سلبيات التخاصّية هو ما يتعلق بما رافق عملياتها من فساد في بلدان كثيرة، حيث استولت مصالح فردية ضيّقة على أصول وموارد ثمينة كانت مُلكًا عامًا للدولة، فاشترتها تلك المصالح بأثمان بخسة، مثلما جرى في روسيا، كما ذكرنا سابقًا، مع تراجع في الاقتصاد وانخفاض في مؤشرات التنمية الإنسانية (الوسطي المتوقع للأعمار)[٧].

للمقابلة بين التجارب القُطرية في سياسات التخاصية وتطبيقها، يُقاس مدى التخاصّية بحجم القيمة المضافة في المُنشآت الإنتاجية للدولة نسبة إلى الناتج الوطني الخام في كل حالة قُطرية. وفي هذا الصدد، نُشير إلى الدراسة التي قام بها بورتولوتي وبينوتي (Bortolotti, B. and P. Pinotti)، في عام ٢٠٠٣، وهي مبنيّة على التحليل الإيكونومتري (الاقتصاد القياسي)، وتُغطّي ٢١ بلدًا (منها ١٦ بلدًا أوروبيًا)، خلال الحقبة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٩٩. تخلُص هذه الدراسة إلى أن مدى التخاصّية كان أكبر في البُلدان ذات المتوسط المرتفع للناتج الوطني لكل فرد، أي التي حققت درجة أعلى من التنمية الاقتصادية. وتُشير الدراسة أيضًا إلى أن سياسات وإجراءات التخاصّية جرى اتخاذها بتواتر أكبر في الحالات التي تراجعت فيها وتائر النمو الاقتصادي، بمعنى أن اللجوء إلى سياسات التخاصّية تُناسِب طرديًا مع تردّي توقّعات النشاط الاقتصادي، لذا اعتُمدت التخاصّية بهدف تنشيط النشاط الاستثماري للقطاع الخاص، ومُكافحة ذلك التردي.

---

(٧) Stiglitz, «Foreword».

كذلك تقوم الظروف المتعلّقة بالمالية العامة بدور دافع لسياسات التخاصّية، فالحال أن البلدان التي تُعاني مشاكل في أوضاع المالية العامة، بما في ذلك البلدان التي تعاني المديونية العالية، كثيرًا ما تلجأ إلى التخاصّية لتمويل عجز المالية العامة، أو تمويل الأقساط المُستحقة من المديونية العامة(٨).

تعرض الدراسة ذاتها العوامل التي تدفع الحكومات إلى التخاصّية، وتستنتج أن دوافع إجراء التخاصّية واحتمالاتها تزداد، حيث توجد أسواق مالية كبيرة ومتمتّعة بالسيولة. فبيع الكميات الكبيرة من المُساهمات ضمن إجراءات التخاصّية يقتضي وجود أسواق للأوراق المالية ناضجة بالقدر الذي يتيح استيعاب تلك المُساهمات.

إلى جانب الدوافع الاقتصادية لسياسات التخاصّية، تُحلّل تلك الدراسة أيضًا الدوافع السياسية والمؤسسية التي يحتمل أن تؤثر في تلك السياسات. ومن هذا الاعتبار تخلص الدراسة إلى أن احتمالات اللجوء إلى التخاصّية، ضمن عمليات إصلاح اقتصادي واسعة المدى، تزداد مع توافر إطار مؤسسي تحكمه إرادة أغلبية شعبية مؤيدة للإصلاح.

١ ـ محاذير سيرورة التخاصّ

لعل من أقوى الاعتراضات على التخاصّية هو أن تنفيذها يتضمن إجراءات محفوفة باحتمالات الإساءة للصالح العام، نظرًا إلى صعوبة القيام بها بإتقان ونزاهة. ففي أحوال كثيرة يُسفر إجراؤها عن خسائر كبيرة للمال العام، أو عن أضرار تلحق بشرائح المجتمع الفقيرة، أو باختلال في أخلاقيات مفهوم الثروة حين تُسفر العملية عن خلق أغنياء، فضائلهم كلها أنهم المستفيدون المباشرون من العملية.

كما أن بعض الإجراءات التي تُصاحب العملية، والتي تبدو ذات أثر اجتماعي إيجابي، قد تكون غير عادلة، كما حدث في بعض عمليات

(٨) Bernardo Bortolotti and Paolo Pinotti, «The Political Economy of Privatization,» (FEEM Working Paper no. 45, 2003, Fondazione Eni Enrico Mttei, June 2003), Cited in: *Privatization*, 2008.

التخاصّ في دول الاتحاد السوفياتي السابق، حيث جرى توزيع المُساهمات في المُنشآت التي خضعت للتخاصّ بالمجان، أو بأثمان زهيدة، لكن بأساليب تمييزية وغير مُنصفة بين فئات المجتمع المستفيدة.

٢ ـ التراتب الزمني في توقيت عمليات التخاصّ

كثيرًا ما تقوم عمليات التخاصّ لمرافق حكومية مُعيّنة قبل التحضير الكافي لذلك، وقبل وضع الأنظمة اللازمة لمراقبتها والضوابط الضرورية لتسييرها بما فيه الصالح العام. ولعل من أسوأ احتمالات الإساءة هو جعل موضوع مُلكية الدولة للمرافق موضوعًا خاضعًا لتجاذبات قوى الضغط السياسية، أو القوى الفاعلة في السوق، حيث يؤدي رأس المال الخاص دورًا مباشرًا في اتخاذ القرار بشأن انتقاء المرافق المرشحة لعمليات التخاصّ، وتحديد الشروط التي تجري بها هذه العمليات. وفي حين أن «إساءة الأمير بلقاء مشهورة»، كما يقول القائد العربي زياد بن أبيه، فإن إساءات القطاع الخاص وأضرارها الاجتماعية تذهب في الأغلب من دون مساءلة، وحين تحدث الخسارة المالية في المُنشآت الخاصة كثيرًا ما تكون خسارة محدودة في الحالات التي ينطبق عليها قانون الشركات محدودة المسؤولية.

هناك في تجربة دول أوروبا الشرقية (مثل جمهورية التشيك) ما يشير إلى أن القرارت المتعلقة بتوقيت عمليات التخاصّ ركزت أولًا على المشاريع المُربحة بهدف بناء الحوافز ودفع الزخم السياسي للسير بعملية التخاصّ على أساس النجاح المُنجز في المُنشآت المتخاصّة (Privatized Firms). وتكررت هذه الظاهرة في تجارب التخاصّية في أقطار أخرى، حيث لم تكن الدوافع لسياسة التخاصّية هي تحقيق جودة أكبر في أداء المُنشآت المُتخاصّة، بقدر ما كانت الحصول على عوائد مالية كبيرة للحكومة، مع تقليل الكلفة السياسية بإظهار أن التخاصّ هو عملية مُربحة. كما أن احتمال نشوء تكاليف اجتماعية، مثل الاستغناء عن عُمّال، هو احتمال أبعد من أن يحدث للمُنشأة المُربحة.

لعل أولى الدراسات النظرية التي بحثت استراتيجيات التراتب الزمني في توقيت عمليات التخاصّ (Sequencing of Privatizing Operations)، هي

دراسة غلايزر وتشاينكمان في عام ١٩٩٦[٩]. وبرأي هذه الدراسة، أن الميزة الأساسية في التخاصّية هي تأثيرها الإيجابي في جدارة عمل المُنشآت الإنتاجية من خلال ما يتيحه التخاصّ من تحسين وسائل حصول المُنشأة على المعلومات عن نشاط السوق ومستجداتها، وتحسين قُدرَتِها على الاستجابة المناسبة لهذه المعلومات. ومن وجهة النظر هذه، فإن المنشآت في القطاع الخاص أقدر من نظيراتها في القطاع العام على الاستجابة للتقلّبات في أحوال الطلب على منتجاتها، أو أحوال تكاليف المُدخلات اللازمة لعملياتها الإنتاجية. فخطط الإنتاج في المُنشآت العامة تجنح إلى اعتماد توقّعات محددة للطلب والتكاليف، ولا تكون حسّاسة بالقدر الكافي للتغيرات السريعة في الأسواق الخاصة بذلك الطلب وتلك التكاليف. ولذلك، المُنشآت الخاصة هي الأجود في التعامل مع الأسواق سريعة التقلّب، سواء بالنسبة إلى الطلب على المُنتجات، أو تكاليف الإنتاج، ما يجعل من المنطقي في أولويات التوقيت البدء بتخاصّية المُنشآت الأكثر حساسية لانسياب ودقة المعلومات الواردة من أسواق سريعة التقلب.

على أساس النظرية المُبيّنة أعلاه لدراسة غلايزر وتشاينكمان، هناك تمييز بين ثلاثة أنواع من المنشآت الإنتاجية: **الأول** قطاع التصنيع الأوّلي (التعامل الأوّلي مع المواد الخام لإنتاج سلع وسيطة ((Upstream))، **والثاني**، قطاع التصنيع الثانوي (تصنيع السلع الوسيطة إلى منتجات نهائية ((Downstream))، **والثالث**، قطاع بيع المنتجات النهائية (سوق التجزئة).

حين تكون درجة عدم اليقين في سوق المنتجات (الطلب) أعلى منها في سوق المدخلات (تكاليف التشغيل)، كما هو الحال في نشاط التصنيع الثانوي بحكم تماسّه مع السوق النهائية (التجزئة)، فإن البدء بتخاصّية مُنشآت التصنيع الثانوي هو الأَولى بحكم أنها ستكتسب بالتخاصّ جدارة أعلى في الحصول على المعلومات الأكثر دقة عن احتمالات التقلب في سوق الطلب.

---

(٩) Edward L. Glaeser and José A. Scheinkman, «The Transition to Free Markets: Where to Begin Privatization,» *Journal of Comparative Economics*, vol. 22 (1996), pp. 23-42, Cited in: *Privatization*, 2008, pp. 86-88.

سادسًا: الخصخصة في التطبيق: التعليم العالي في التجرة الأردنية

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ترسّخ الكفرُ بدور الحكومة في الاقتصاد والتنمية، وراجت فلسفة التخاصّية، وفتح مجلس التعليم العالي البابَ لإنشاء «جامعات خاصة» تملُكُها شركات ربحية. وعُدَّ ذلك فتحًا عظيمًا لمصلحة الأعداد الكبيرة من خريجي التوجيهي الذين لم تعد الجامعات الرسمية تتسع لهم، أو تستجيب لخياراتهم الدراسية. واعتمد الترويج لهذا «الفتح» على الالتباس اللغوي بين «الجامعة» بمعنى «الأهلية» غير الحكومية، و«الجامعة الخاصة» بمعنى شركة خدمات ربحية، وبدعوى أن أفضل الجامعات في العالم هي الجامعات الخاصة. والحال أن الجامعات المتميزة في العالم ليس من بينها جامعة تدرّ ربحًا لمستثمر. فكل «ربح» تُحققه هذه الجامعات من دخلها من الرسوم الدراسية وعوائد الوقفيات المتبرَّع بها، بما يفيض على التكاليف الجارية لإدارتها، يُعاد استثماره فيها على شكل خدمات تربوية أفضل جودة.

ليس مما يُحتمل الخلاف أن النظرة الطموحة إلى مشهد التعليم العالي في الأردن، كما في أي بلد عربي، هو منظومة من الجامعات تُضاهي أرقى الجامعات في العالم الآن، والمتمثلة في جامعات كامبريدج وأكسفورد ولندن في بريطانيا، والسوربون في فرنسا، وجامعات «عصبة العراقة» (Ivy League) في الولايات المتحدة (ستانفورد وكورنيل وهارفارد... إلخ)، إلى جانب منظومة من المعاهد و«المدارس» شديدة التخصص المتصلة أو المنفصلة عن جامعات أمّ، مثل «مدرسة هارفرد للقانون»، «مدرسة هارفرد لإدارة الأعمال»، و«مدرسة وارتون للعلوم المالية»، «مدرسة لندن للاقتصاد»، «معهد ماساشوستس للتكنولوجيا»، «معهد الإنسياد لإدارة الأعمال»، و«معهد كيلوجز لإدارة الأعمال»... إلخ.

إن بعض تلك الجامعات الراقية هي مؤسسات رسمية ترعاها الحكومات أو الولايات الفدرالية، لكن الجامعات الأكثر تميّزًا هي الجامعات الأهلية التي يملكها، أو على الأصح يقوم عليها، «المجتمع الأهلي» من خلال الوقفيات المالية والتبرعات التي تستخدم في الأغلب

الأعم لتمويل البحث العلمي والتطوير الثقافي والمعرفي. أما التمويل المباشر لمساقات وبرامج التعليم فيجري تمويلها في الأغلب من الرسوم التي يدفعها الطلاب. وجدير بالذكر، ليست أيٌّ من تلك الجامعات المتميزة هي «شركة» مملوكة من مستثمرين يحملون أسهمها وينتظرون لهذه الأسهم أن تربح، ولقيمتها في السوق المالية أن تُحلّق. والمؤسف أن معظم الناس وقع فهمهم وإدراكهم لهذا الموضوع من خلال الالتباس اللغوي بين «الجامعة الخاصة»، بمعنى أنها «غير حكومية» تقوم عليها هيئة خيرية تمتُّ إلى المجتمع المدني بصلة، وتأخذ على عاتقها دعمها بالوقفيات والتبرّعات، وبين «جامعة خاصة» بمعنى المُنشأة الاستثمارية التي «يملكها» مساهمون من القطاع الخاص لأغراض الربح، شأنها شأن أي مشروع استثماري مربح!

هنا يمكن إثارة عدد من التساؤلات:

ـ لماذا تكاد قائمة الجامعات القائدة والممتازة في هذا العالم تقتصر على الجامعات «الخاصة» غير الحكومية، لكن «غير الربحية»؟

ـ لماذا يتخلّف عن ذلك الامتياز العديد، وربما الأغلبية، من الجامعات الحكومية، لكن بالتأكيد ليس كلها، إذ تضم قائمة الجامعات القائدة عددًا من هذه الجامعات مثل التي تملكها بعض الولايات الأميركية، مثل جامعة «بيركلي» في ولاية كاليفورنيا، وجامعة «وسكنسن» في ولاية «إلينوي»؟

ـ لماذا لا تضم قائمة الجامعات القائدة والممتازة ولا واحدة من الجامعات الربحية في القطاع الخاص؟

ـ ما الفرق بين نجاح المشروع الاستثماري الربحي أو فشله في أي من مجالات «الخدمات»، ونجاح أو فشل المشروع الربحي في مجال الخدمات الجامعية؟

يعود الجواب عن هذه الأسئلة جوهريًا إلى موضوع دور عوامل السوق، العرض والطلب وآلية السعر في تحديد جودة إنتاج أي من السلع والخدمات. إن شرط خضوع جودة إنتاج سلعة أو خدمة ما لعوامل السوق

هو أن تكون «سلعة خاصة»، أي إن إنتاجها مطلوب من أفراد أو جماعات في القطاع الخاص، جاهزين بالقُدرة الشرائية لدفع ثمن حاجاتهم منها. وذلك مقابل «السلعة العامة» التي يكون الطلب عليها طلبًا مجتمعيًا (وليس فرديًا)، يعكس طلب المجتمع ككل عليها بأحجام ونوعيات لا يمكن حفز إنتاجها من خلال القُدرة الشرائية لأي فرد أو مجموعة أفراد، ولذلك لا يمكن الركون إلى عوامل السوق لتلبية تلك الحاجة الاجتماعية إليها بالأحجام والكمّيات المطلوبة. من قبيل هذه السلع العامة الأمن العام والدفاع والتنظيم الحضري ونظافة المدن وإسالة الماء والصرف الصحي... وغير ذلك من البُنيات الأساسية ومعظم المرافق العامة، ومنها التعليم والتدريب والتعليم العالي.

إن «السلعة» التي تُمثّلها خدمات التعليم العالي هي «سلعة عامة» مطلوبة للمجتمع بأحجام ونوعيات لا يمكن لعوامل السوق أن تحفز الاستثمار الفردي على إنتاجها. صحيح، هنالك جانب من تلك السلعة العامة يُمكن أن يُحرّك الطلب السوقي لأن يدفع ثمنًا له، وهو «الشهادة» الجامعية التي توثّق قراءة الطالب لكتب مُعيّنة، واكتسابه معارف ومهارات مُعيّنة من خلال حضوره مجموعة من الحصص الدراسية. ولهذه الشهادة قيمة سوقية كونها مطلوبة للحصول على فرصة عمل. بهذا المعنى يستطيع مستثمر أن يؤسس «جامعة» يمكنها تقديم هذا المستوى من «السلعة الخاصة» في صورة «شهادة» تُفيد بأن حاملها يملك كذا وكذا من المعارف والمهارات بدليل اجتيازه كذا وكذا من الامتحانات التي تُجريها الجامعة ذاتها (أي إنها هي الحكم في تقويم جودة الخدمة التي تُقدّمها هي). لكن ليس في تلك «الشهادة» ما يُثبت أن حاملها الجامعي قد اكتسب المرونة والقدرات الفكرية والثقافية وحوافز الاطلاع ومهارات المنهجية العلمية في حل المشاكل، والنضوج في شخصية متوازنة واعية ملتزمة بمقتضيات المواطنة الصالحة. وهذه كلها خدمات لا تُنتِجها الحصة التدريسية، وإنما يُنتجُها «الحرم الجامعي»، أو «الكامباس»، ويُنتجُها أساتذة يُعتبر كل منهم قدوةً ليس بالمناقب المسلكية الشخصية وحسب، وإنما في تعاملهم مع الفكر والحوار الفكري، وفي عاداتهم وتقاليدهم الخاصة بالبحث والإنتاج العلمي والفكري والثقافي.

يُضاف إلى ذلك أن القيمة الاقتصادية للحرم الجامعي لا تقتصر على ما يُضيفه إلى النوعية الراقية التي يتميّز بها الخريجون من هذا الحرم، بل تشمل أيضًا ما تُضيفه الجامعة إلى محيطها الاجتماعي، سواء في جوارها المباشر أم على مستوى الوطن ككل من غِنى علمي وفكري وثقافي وفني، مما لا سبيل معه إلى الاعتماد على قوى السوق في حفز الجامعة على توفيره.

ليس ثمة من طريقة لتحويل المنافع أو العوائد التي يُنتِجها «الحرم الجامعي» و«القدوة العلمية» إلى سلعة خاصة ذات ثمن محدد يدفعه من يرغب فيها، ويوفّره من لا يرغب فيها. ولأن سقف هذه العوائد عمليًا غير محدود، لذلك فإن قُدرَة الحرم الجامعي على توفيرها تتناسب طرديًا مع حجم الموارد المالية التي تستثمر فيها من دون سقف محدود. لذلك، ومن دون موارد مالية من تبرعات أو وقفيات، لا يمكن تصوّر حالة يمكن فيها تصميم جامعة تطلب من طلابها رسومًا عالية بدرجة تُغطي أكثر من كلفة ذلك الجانب من التعليم الجامعي الذي يُمثل «السلعة الخاصة»، أو الشهادة الجامعية ضمن الحد الأدنى من الجودة النوعية. وإذا أمكن فرض رسوم يفيض مردودها على ذلك، تقضي المصلحة أن يستثمر كل فلس منها في بناء طاقة «الحرم الجامعي» على إنتاج الجزء المتضمن «السلعة العامة» من أداء الجامعة. بناء على ذلك، من غير الممكن تصوّر جامعة تكفي الرسوم التي تتقاضاها لتغطية كلفة السلعة الخاصة المُنتجة مع هامش فائض يحقق ربحًا مُجزيًا لمستثمرين. وإذا كان هذا وضع صعب قبوله في ذاته، فالأصعب هو الإصرار على صواب هذه الممارسة لأن الإصرار على ذلك، وإنشاء جامعات ربحية تَعِد المساهمين بعوائد مُجزية على مساهماتهم يعني أن يُصبح حافز الربح محفورًا في صميم الثقافة الإدارية والمالية للجامعة، ما يُحفّز على تخصيص كل «فلس» يمكن توفيره فوق كلفة الحد الأدنى من كلفة «السلعة الخاصة» الجامعية ليُضاف إلى أرباح المساهمين بدلًا من إعادة استثماره في إنتاج «السلعة العامة الجامعية».

لهذا السبب لجأت الحكومة في الأردن إلى استصدار «قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي» للحيلولة دون طغيان حوافز الربح على مستوى الجامعة الربحية، وضمان الحد الأدنى من مواصفات التعليم

الجامعي المتّصلة بكونه سلعة عامة. وهذا الإجراء يستبدل الإدارة الحكومية بجوانب قصورها المعروفة للحصول على ذلك الضمان بدلًا من أن يكون الضمان في صلب هيكلية الجامعة غير الربحية، بحيث يجري إعادة استثمار أي فائض من دخلها سواء من رسوم الطلبة أم أي مصادر أخرى للارتقاء بالأداء الجامعي بجوانبه كافة.

إذًا، إن هناك أسبابًا جوهرية تجعل من غير الممكن أن تبلغ الجامعة الربحية الخاصة مستوى يتجاوز المستوى الذي يُمكن أن تصل إليه مدرسة ثانوية ممتدة زمنيًا لهذا الغرض.

قد يقال إن الجامعات الرسمية (الحكومية) لم يُجْدِها كونها غير ربحية لكي تبلغ المستوى الذي يتجاوز كونها عمليًا وفي اعتبارات نوعية التعليم، مجرّد امتداد زمني للدراسة الثانوية. وأحد العوامل المتسببة بذلك هو اضطرارها إلى الالتزام بالمستوى المتدني للرسوم الجامعية التي لا تكاد تكفي لتقديم الخدمة الدنيا من التدريس، فضلًا عن ترك فائض يمكن إعادة استثماره لتطوير الأداء الجامعي.

يثير ذلك قضية أساسيةً، وهو أن الكلام عن اللاربحية وضرورة رفد الموارد المالية للجامعات بالمنح والتبرّعات وعوائد الوقفيات يتعارض مع التخلّف الظاهر في الوعي الاجتماعي وغياب ثقافة الوهب الخيري في ما عدا الأوقاف المحدودة بالدوافع الدينية. وعلى خلفية محدودية الموازنة للمال العام تنشأ محدودية الإنفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي ومعونة الطلبة ضمن أولويات الموازنة الحكومية. وهذا ما خلق الحوافز للمبادرات المُنشئة للجامعات الخاصة الربحية بدعوى ضرورة الاعتماد على طاقات القطاع الخاص لرفد موارد القطاع العام في تمويل التعليم العالي.

إن مبدأ استقطاب مدّخرات القطاع الخاص لتمويل أنشطة التعليم هو مبدأ سليم ولا غبار عليه. وهذا الاستقطاب يقوم من خلال العمل أو (اللعب) على حافزين:

الأول هو رغبة المُدّخر في الحصول على مكافأة على قيامه بالادخار، أي تأجيل استهلاكه الحالي إلى زمن مستقبلي، وهذه المكافأة تأخذ شكل

الفائدة البنكية على المدخرات في ودائع قصيرة الأجل، وشكل عوائد ثابتة أعلى من الفائدة البنكية على سندات الإقراض المختلفة.

والثاني، هو المشاركة بالمخاطرة التي يقوم بها رجال الأعمال من خلال شراء أسهم في المشاريع الاستثمارية التي يُقيمها هؤلاء، للحصول على الربح الذي تنطوي عليه هذه المخاطرة.

إن حجم الربح الاستثماري من إنتاج سلعة مُعيّنة هو الفرق بين تكاليف إنتاج هذه السلعة والقيمة السوقية التي تُباع بها. واعتراضنا على الربح المتحقق من الاستثمار في الجامعات الربحية في قطاع التعليم العالي، بخلاف الربح المتحقق في مشاريع استثمارية في قطاعات أخرى، ينشأ في معظمه من تخفيض كلفة الإنتاج لهذه السلعة وليس من تعظيم القيمة السوقية للسلعة المنتجة، وذلك لأن طبيعة السلعة المنتجة في التعليم العالي تجعلها مكوّنة من سلعة خاصة ذات قيمة سوقية، ومن سلعة عامة ليس لها قيمة سوقية. هذه السلعة العامة، لا مصلحة للجامعة الربحية في تعظيم إنتاجها. أما السلعة الخاصة، فهنالك سقف للنوعية فيها، تُحدّده معايير الاعتماد. ولذلك يصبح حجم الربح معتمدًا بدرجة كبيرة على تخفيض الإنفاق بتقليل إنتاج السلعة العامة إلى الحد الأدنى من جهة، وبالاقتصاد في تكاليف إنتاج السلعة الخاصة وضبط نوعية مستوى الخدمة المُقدّمة ضمن سقف معايير الاعتماد، إذ لا يترتب على تجاوز هذه المعايير سوى نفقات لا ضرورة لها لتسويق السلعة.

في الوقت ذاته لا نستطيع الدعوة إلى الاستغناء عن مدّخرات القطاع الخاص لتمويل التعليم العالي. لكن ما يتعيّن الاستغناء عنه هو المدّخرات التي تستقطب من خلال حافز المخاطرة، والاعتماد بصورة حصرية على الاستدانة من البنوك، أو من المُدّخرين مباشرة من خلال سندات تكفلها الحكومة، أو تكفلها المؤسسات المستعدة لعمل الخير. وتفتح هذه المقاربة البابَ على مصراعيه لتحويل الجامعات الربحية إلى جامعات وطنية غير ربحية، وتحويل حقوق المساهمين فيها إلى ديون على هذه الجامعات في صورة سندات ذات عائد ثابت، وبفائدة عادلة.

في ضوء ما تقدم، من الواجب الأخذ بمقاربات عِدّة من أجل حشد

الموارد لتلبية الاحتياجات المستقبلية للتعليم العالي، التي يتعيّن أن تُجسّدها المبادرات الجديدة لإصلاح التعليم العالي. وهذه المقاربات هي:

أولًا، إلغاء ثنائية الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة، والانتقال إلى مفهوم موحّد هو الجامعة الوطنية المستقلة ماليًا وإداريًا، التي يُديرها أمناء مؤمنون برسالة التميز والتنافس للتميز، ويُكرّسون الطاقات التي يبعثها فيهم ذلك الإيمان لتحقيق أجود الإدارة للنشاط الأكاديمي للجامعة الوطنية التي ائتمنوا على إدارتها، ولدعم هذا النشاط بالسعي على مكانتهم لاجتذاب التبرعات وتكوين الوقفيات التي تؤمن التمويل المطلوب للارتقاء بالأداء الجامعي بحيث يقارب، إن لم يتساوَ، مع أداء الجامعات ذات المكانة العالمية.

ثانيًا، مأسسة الاستقلال المالي الكامل للجامعة الوطنية، ما يتيح لها أن تتقاضى كلفة إدارة وتقديم خدماتها الأكاديمية ونشاطها العلمي والثقافي كاملة من الرسوم التي يدفعها الطلبة والدخل المتحقق من الأموال الموقوفة لمصلحتها، وأي تبرعات أخرى عامة أو نوعية مخصصة لنشاطات مُعيّنة. وفي الوقت ذاته ما يعفيها من العناية باعتبارات العدالة أو القدرة على الدفع في قبول المتقدمين للالتحاق بها، وإعادة الحق إلى نصابه في هذا الشأن، باعتبار أن تمكين المؤهلين للدراسة الجامعية، الفقراء منهم، المحتاجين إلى المعونة الجامعية الكلية أو الجزئية، هو مسؤولية الدولة، تقوم بها الحكومة من جهة، ومسؤولية اجتماعية تقوم بها الجمعيات الخيرية في المجتمع. وبناء على ذلك تتوقف المعونات الحكومية للجامعات، وتتحوّل إلى صندوق الطلبة الذي يُعاد تنظيم حكمانيته، بحيث تؤمن له الموارد من المالية العامة ومن التبرعات بما يغطي كلفة التعليم للطلبة المؤهلين للتعليم العالي، وتحديدًا غير القادرين على دفع ثمنها. ولعل أفضل صور المعونة هو تزويد الطالب المحتاج بصكوك خاصة تحمل قيَمًا نقدية تقبلها أي جامعة وطنية يختارها الطالب ويحوز القبول فيها.

ثالثًا، نقل مسؤولية الإجازة للشهادة الجامعية المعتمدة رسميًا من الجامعة التي درس فيها الطالب إلى هيئات مستقلة عن تلك الجامعة، تمتحن الطالب في الاختصاصات المختلفة التي تمنح فيها الشهادة.

والأولوية في تطبيق هذا المبدأ هو للشهادات العليا، الماجستير والدكتوراة. وفي إطار المنطق ذاته، تشجيع قيام الجهات التي تتوافر فيها فرص العمل سواء في القطاع العام، أم في القطاع الخاص، على أن يكون التعيين فيها مرتبطًا باجتياز امتحانات تنافسية لِلياقة طالب العمل لإشغال تلك الوظيفة.

رابعًا، التوقّف عن التعامل مع التعليم الجامعي على أنه امتداد للتعليم الثانوي، وأن منطلقه هو اجتياز امتحان الشهادة الثانوية بالمعدل المطلوب للقبول في الكليات المختلفة. بدلًا من ذلك يصبح القبول الجامعي رهنًا بالصلاحية المُطلقة للجامعات من خلال امتحانات تضعها الجامعات تفحص الأهلية العامة للطالب للاستفادة من التعليم الجامعي والأهلية الخاصة للاستفادة من التخصص المعيّن الذي يسعى إليه.

خامسًا، إن تحجيم دور الشهادة الثانوية في القبول الجامعي، وإناطة معايير القبول بامتحانات الدخول التي تُنظّمها الجامعات، يجب أن يُرافقه عدم تحديد السن لمن يتقدم للقبول. بذلك يتحرر الطالب الذي يُنهي الدراسة الثانوية من ارتباط شعوره بالقيمة الذاتية بالدرجة التي يحصل عليها في امتحان الشهادة الثانوية، ويصبح قراره أن يدخل سوق العمل في تلك المرحلة لا يؤشر على فشل في القبول الجامعي، بل على تأجيل الرغبة في هذا القبول إلى زمن مقبل. ولعلّ مما يعزز هذا المعنى إحداث فاصل زمني إلزامي لا يقل عن سنة بين تاريخ الحصول على الشهادة الثانوية وتاريخ التقدم لامتحانات القبول الجامعي، وبحيث يكون لسجلّ مجالات العمل، أو التعلم الحر، التي استعمل فيها الطالب ذلك الفاصل الزمني والخبرة التي اكتسبها إبان ذلك، دورٌ في تحسين فرصة اجتيازه امتحان القبول الجامعي في الاختصاص الذي يرغب فيه.

سادسًا، إن إحداث فاصل نوعي بين التعليم الجامعي والمراحل السابقة له يترتب عليه إصلاح واسع في أداء تلك المراحل حتى تكون شهادة الدراسة الثانوية ذات قيمة فاعلة في ذاتها باعتبارها مؤشرًا على أن حاملها حاصل على مهارات ومعارف كافية وملائمة للنجاح في إشغال فرصة للعمل، أو أخرى، ضمن طيف واسع من الفرص في القطاعين الخاص والعام.

سابعًا، اعتبار قضية إصلاح التعليم العالي جزءًا من قضية المسيرة المستمرة لتطوير العقيدة التربوية نحو مفاهيم «بناء الحوافز والقدرات على التعلّم المستمر واكتساب المهارات بالجهد المستقل للطالب»، ليحل بالتدريج محل «التلقين أحادي الطرف (المدرّس) للمعارف والتدريب على المهارات بحدود دنيا لتفاعل الطرف المتلقي (الطالب)». وما يجعل هذا الانتقال إلى المفاهيم الجديدة من الأمور السهلة في هذا العصر بالذات هي الثورة القائمة والمتعاظمة في فرص التعلّم واكتساب المهارات من أي راغب، وبصورة مستقلة ومباشرة من خلال ما تتيحه آلات التصفح ضمن العنكبوت العالمي العريض (ع ع ع مقابل www!!).

خُلاصة عامة وملاحظات ختامية

في رسالة هذه الدراسة الأساسيّة، بيّنا أنّ نجاح الحراك السّياسي والاجتماعي الرّاهن السّائر في البلدان العربيّة نحو التغيير (ما أطلق عليه «الرّبيع العربي»)؛ يعتمد على نجاح النضال الشعبي في التأسيس لنسقٍ جديدٍ في الحكم وبناء الدّولة ومؤسّساتها. وهو نسقٌ يقوم على وضع الإنتاج محلّ الرّيع في الوسائل التي يكسب بها المواطنون الرّزق، وعلى إحلال التّكليف الضريبي للمواطنين المنتجين محلّ واردات الثّروة الطّبيعية، أو المعونات الخارجيّة في إيرادات الدّولة، وعلى استبدال التّمثيل الدّيمقراطي للمواطنين بالحكم الاستبدادي. هذا فضلًا عن تقديم ثقافة الادّخار والاستثمار - في تكوين طاقات إنتاجيّة جديدة - على ثقافة الاستهلاك القائمة على إسراف يتجاوز الضّروريات المعيشيّة إلى التّفاخر المبتذل بالثراء، وجعل الثّراء المادي أساس تقدير الذات وتقدير الآخرين. ومن هذا المنطلق تتناول الدراسة المؤسّسات التي تنظّم علاقات الإنتاج والنشاط الاقتصادي ضمن تلك الشروط.

أشارت الدراسة إلى التحليل الاقتصادي التقليدي القاضي بأن النشاط الاقتصادي يجري ضمن فضاءين اثنين هما: القطاع العام والقطاع الخاص. فلاحظتْ أنّ ما يغلب على مفهوم القطاع الخاص، هو قطاع الأعمال ومؤسّسات السوق الساعية إلى الربح؛ في حين يستوجب التحليل الاقتصادي الصائب فرز فضاءٍ ثالثٍ يضم المؤسّسات التي لا تسعى إلى الرّبح. هذا على

الرغم من أنّها تتعامل مع السلع والخدمات إنتاجًا وتوزيعًا، وتتعامل مع المواطنين بصفتهم مُنتجين ومُستهلكين؛ لكنّها في كلّ ذلك تسعى حصرًا إلى خدمة المجتمع والمصلحة العامة. وهذه المؤسّسات هي التي يُطلق عليها اسم «المجتمع المدني».

يقوم توزيع الاختصاص في إنتاج السلع والخدمات بين الفضاءات الثلاثة على التمييز بين السلع العامة والسلع الخاصة من جهةٍ، وعلى التّمييز بين السلع والخدمات التي يخضع إنتاجها لعوامل السوق وآلية الأسعار من جهةٍ أخرى. وبناءً على ذلك، يختص الفضاء العامّ بإنتاج السلع العامة وتوزيعها، ويختصّ الفضاء الثّاني بإنتاج السلع الخاصة وتوزيعها. أمّا الفضاء الثّالث، فيختصّ بإنتاج السلع ذات الغرض المزدوج وتوزيعها؛ وهي السلع التي ليس من المصلحة العامة أن يخضع إنتاجها لقوى السوق وآلية الأسعار.

تتناول الدراسة العلاقة بين الفضاءات الثلاثة من زاويتين: **الأولى** «قيميّة» (Normative) تُعنى بـ «ما يجب أن يكون»، و**الثانية** «وضعية» (Positive) تُعنى بالوقع التطبيقي. وفي جزئها الثّالث الذي ينظر في «الملكيّة الخاصة والملكية العامة في النظرية الاقتصادية»؛ تحاول الدراسة إرساء بعض القواعد لتحديد الدور المطلوب من كلٍّ من الفضاءات الثلاثة في الأداء الاقتصادي. وفي هذه المحاولة يجري فك الارتباط بين طبيعة الملكية للمنشآت الاقتصادية من جهة، ومستوى الأداء في هذه المنشآت من جهة أخرى. كما يجري فكّ الارتباط بين ظروف «الرّبحية» في المنشآت وظروف «الجدارة» في أدائها. ومعنى ذلك أنّ الربحيّة ليست دائمًا مؤشّرًا سليمًا على الجدارة. وفي هذا السياق يتطرّق البحث إلى عوامل الجدارة في أداء المنشآت، بما في ذلك الأثر السلبي لغياب الشفافية والرقابة والمساءلة في إدارة المنشآت؛ ويسود هذا الغياب عادة الحالات التي يطغى فيها الاحتكار وتغيب المنافسة.

تبيِّن الدراسة أيضًا أنّ أحد أهمّ العوامل المؤثّرة في جدارة إدارة المنشآت هي الانفصام بين ملكية المنشأة وإدارتها؛ وذلك حين لا تسمح الظروف أو طبيعة عمل المنشأة أو حجمها بأن يتولى المالك ـ وهو الطرف

«الأصيل» ـ الإدارةَ المباشرة للمنشأة، فيغدو مضطرًّا إلى تفويض إدارةٍ مستقلةٍ عنه لتتولّى مهمّة «الوكيل». وتفعل العلاقة بين الأصيل والوكيل فعلها سلبًا أو إيجابًا في كلّ حالةٍ في منشآت القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص على حدّ السواء. ففي منشآت القطاع العام، يقوم الموظفون الحكوميون المفوض إليهم إدارة المنشأة بمهمّة «الوكيل»؛ في حين أنّ المالك هو مجموع الشّعب ممثلًا في الدّولة. فإذا كان نسق الحكم (Governance) خاليًا من التّمثيل الفاعل لإرادة الشّعب ومصلحته العامة، (أي إذا كانت الدولة غير ديمقراطية)؛ فإنّ علاقة الوكيل بالأصيل تختلّ بصورةٍ تؤثّر سلبًا في جدارة أداء المنشأة، وتكون باعثًا على الفساد، مع غياب الشفافية والرقابة وآليات المساءلة عن العلاقة بين الأصيل والوكيل.

الأمر مشابهٌ لذلك في منشآت القطاع الخاصّ، باستثناء تلك التي يتولّى فيها المالك ذاته الإدارة المباشرة، كما هو الحال في المزارع والمصانع والمؤسّسات الخدمية ذات الحجم الصغير. وفي ما عدا هذه الحالات، فإنّ الشائع في معظم منشآت القطاع الخاص، هو أن يقوم المدراء التنفيذيون ومجالس الإدارة بمهمّات الوكيل؛ وذلك باستقلالٍ عن المالك الأصيل المتمثّل بالمساهمين. وهنا أيضًا، تتعرّض المنشأة إلى التدنّي في جدارة الأداء، وإلى الفساد مع غياب الشفافية والرقابة وآليات المساءلة عن العلاقة بين الأصيل والوكيل.

يعرض القسمان الأخيران من البحث بعض الدروس المستفادة من التطبيقات العالمية للخصخصة بصورة عامة، ومن التطبيق في حالة قطاع معيَّنٍ هو التعليم العالي، وبلدٍ بعينه هو الأردن.

يلاحظ القارئ بصورةٍ عامةٍ أنّ تحديد الأدوار النسبيّة للفضاءات الثلاثة من النشاط الاقتصادي، استند إلى ركنين أساسيّيْن هما: تصنيف السلع؛ والخدمات بين عامّة وخاصّة ومشتركة من جهةٍ، ودور السوق وآلية الأسعار من جهةٍ أخرى. ويتضمن ذلك الافتراض أنّ السلع والخدمات على أصنافها، هي من المُعطيات المصطلَح عليها والمستقلّة عن السوق ودوره. لكنّ أبحاثًا نقديّةً مهمةً ظهرت حديثًا، ولفتت إلى أنّ النزعة «الوثنية» في عبادة السوق لم تكتف بالترويج لدور السوق في علاقات

إنتاج السلع والخدمات بحكم أنّها معطيات مستقلة؛ وإنّما جعلت من «السوق» وما يتصل بها من حوافز الربح المادي عاملًا يتدخّل في صميم ما يشكل سلعًا وخدمات في النشاط الإنساني، وذلك من خلال «تسليع» نشاطاتٍ إنسانية معينة بصورةٍ تخلّ بالطبيعة الأصلية لهذه النشاطات ومقاصدها الاجتماعية.

في مقدّمة من تصدّوا لهذه الظاهرة أستاذ الفلسفة وعلم الاجتماع مايكل ساندل (Michael Sandel) من جامعة هارفرد. ويشير ساندل إلى أنّ العالم في هذه الآونة يشهد نهاية الحقبة التي سيطرت عليها «عنجهية السوق» (Market Triumphantism)، وهي النزعة التي سادت في حقبة ثاتشر وريغان، ومن بعدها النيوليبرالية التي سادت في عهد كلينتون وبلير. وكان ختام هذه الحقبة نهاية الأزمات الحادّة التي أصابت الاقتصاد العالمي نتيجة تلك العنجهية، وما صحبها من إبطال كثير من الضوابط التنظيمية التي كانت تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية. وفي هذا الصدد، أثار ساندل مسألة «الحدود الأخلاقية» لوظيفة «السوق»، وما يسببه «الطمع في الربح» من عدوان على هذه الحدود. فرأى من الواجب ضبط دور السوق في المجتمع؛ بحيث لا يتاح للممارسات «السوقية» النفاذ إلى الفضاءات الاجتماعية خارج الحدود الأخلاقية. ولا يقتصر ذلك على ما سبقت معالجته في فصول الدراسة، وهو الاتجار والتربح الخاص من السلع العامة؛ بل يشمل المغالاة في وضع حوافز الربح في غير محلها في النشاط الاجتماعي.

يعطي ساندل أمثلةً عديدةً على ذلك، نختار منها إشارته إلى حالة الحاجة الطبية إلى نقل الدم. ففي بريطانيا يجري تلبية هذه الحاجة عن طريق تبرع المانحين المدفوعين بالحوافز الإنسانية؛ بينما لجأت أميركا ودول أخرى إلى «تسليع» الدم البشري، أي التعامل معه باعتباره سلعة خاصة يقع الحصول عليها من خلال الحوافز المالية. وقام عالم الاجتماع ريتشارد تيتموس (R. Titmuss) بدراسة التجربتين الأميركية والبريطانية في هذا الشأن؛ فوجد أن الحالة التي جرى فيها تسليع الدم البشري والسماح بالاتجار به لم تؤدّ إلى الحصول على هذا الدم بكميّة أكبر أو نوعيّة أفضل، بل أدت إلى

تعرض إمداداته للنقص وتواتر حوادث الدّم الملوث. واستنتج تيتموس أنّ السبب في ذلك هو بالذات تحويل الدم البشري إلى سلعة تباع وتُشرى، الأمر الذي دمّر القيم الإنسانية التي يحملها فعل التبرّع، وأضعف الحوافز الأخلاقية لدى المتبرعين المحتملين والاعتماد عليهم في توفير الدم عالي الجودة. ويورد ساندل مثالًا آخر على النتائج السلبية لتسليع نشاطات تقع في صميم الواجبات الأخلاقية التي يتعين الالتزام بها في المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي على حدّ السواء؛ وهي المتعلقة بالمحافظة على البيئة. حيث أصرّت الولايات المتحدة في هذا الشأن على تضمين اتفاقية كيوتو للحفاظ على البيئة ترتيباتٍ تجاريةً، تبيح للدول المتاجرة «حقوق التلويث». فتستطيع الولايات المتحدة مثلًا، أن تنفّذ واجباتها تجاه البيئة العالمية إمّا بالعمل على خفض انبعاث الغازات الملوثة من مصانعها وسياراتها، أو أن تشتري من دول أخرى «حقوق التلويث» بإقناع هذه الدول بالالتزام بمستوياتٍ من التلويث تقل عمّا تسمح به المعاهدة. «ففي مقابل إطلاق العنان لسيارات «هامر» بإحراق ما شاءت من البنزين؛ تدفع الولايات المتحدة مقابلًا ماليًّا لبلد آخر لكي يعمد إلى تحديث مصانعه وجعلها أقلّ تلويثًا». ويلاحظ ساندل أن هذا التسليع لجهود المحافظة على البيئة يبخس القيمة الأخلاقية للمحافظة على البيئة، بدلًا من أن يقوّيها، ويقع ضمن التردي الأخلاقي الذي أدت إليه عنجهية السوق. وهو ما حوّل «اقتصاد السوق» إلى «مجتمع السوق»، وحثّ على الانشغال السطحي باعتبارات «الجدارة» بدلًا من التفكير الأعمق في كيفية تقويم النشاطات الاقتصادية المختلفة. فتقويم خدمات الصحة، والتعليم، والدفاع الوطني، والعدالة الجنائية، وحماية البيئة، وغيرها؛ يثير مسائل في السّياسة والأخلاق تتعدّى التقويم الاقتصادي، ويقتضي بحث هذه المسائل استدعاء الاعتبارات الأخلاقيّة والثقافية وحتى الروحية لهذه الغاية، والبتّ بها بالحوار الديمقراطي القائم على الدراسة القيمية لكلّ حالةٍ على حدة.

المراجــع

Bortolotti, Bernardo and Paolo Pinotti. «The Political Economy of Privatization.» FEEM Working Paper no. 45, 2003, Fondazione Eni Enrico Mttei, June 2003.

Glaeser, Edward L. and José A. Scheinkman. «The Transition to Free Markets: Where to Begin Privatization.» *Journal of Comparative Economics*: vol. 22, 1996.

Privatization: Successes and Failures. Edited by Gerard Roland, Foreword by Joseph E. Stiglitz. New York: Columbia University Press, 2008. (Initiative for Policy Dialogue at Columbia)

Putnam, Robert D., Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1993.

Sobhan, Rehman. ed. *Towards a Theory of Governance and Development: Learning from East Asia*. Dhaka: Center for Policy Dialogue: University Press, 1998.

الفصل الثالث

دورُ الدولة التنموي
دراسة مقارنة للخبرة المصرية المعاصرة

محمد عبد الشفيع عيسى

أولًا: دورُ الدولة التنموي: نظرة عامة

حينما ندلُف إلى هذا الموضوع، نستدعي الظروف الخاصة بالبلاد النامية، في مرحلة ما بعد الاستعمار، حيث تتسع الفجوة مع الدول المُتقدّمة اقتصاديًا، عبر الزمن، على مستوى الدخل، والهياكل الاقتصادية، ومدى الاعتمادية الذاتية، والتطوّر التكنولوجي، ويصير من المهم تحقيق ما يُشبه «القفزة النوعية» في الأداء الاقتصادي الكُلّي، من خلال تعبئة الطاقات الوطنية، وما يتيسّر من خارجها، والقيام بما سُمّي بـ «الدفعة القوية» في بدايات العملية التنموية.

بنظرة موضوعيّة، على المستوى التاريخي العام، يتبيّن وجود دور معيّن للسلطة العامة وجهاز الدولة، في توفير الشروط الأوّلية لتعبئة الفائض الاقتصادي المُتاح، وتراكم رأس المال، وتخصيص الموارد بطريقة جيّدة، باتجاه بناء هيكل اقتصادي صناعي، ثم «ما بعد صناعي»، على قاعدة من التوازن الاجتماعي النسبي، والتمحور الوطني حول الذات. ودلّت التجربة التاريخية للدول ذات التصنيع المُبكر، في حالة بريطانيا وفرنسا بالذات، على توافر هذه الشروط، اعتمادًا على الاستعمار خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وما بعدهما، وعلى استغلال الطبقة العاملة في مرحلة الثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر ـ فكانت الطريق ممهدة أمام «المشروع الخاص» للقيام بعملية «التنمية». وكان للبلدان «ذات الاستيطان الحديث» في أميركا الشمالية والأوقيانوسيا، سياقٌ خاص بعملية التطوّر الصناعي، اعتمادًا على هجرة البشر والموارد الرأسمالية من «الدول الأم»، فتيسّرت الطريق أيضًا أمام «المشروع الخاص»، أو «الرأسمالي» بتعبير أدق. أما في بعض بلدان غرب أوروبا، ذات التجربة اللاحقة في التطور الصناعي ـ ولا سيما ألمانيا وإيطاليا ـ إذ كان دور الدولة حاسمًا للّحاق بما سبقها أوروبيًا

وأميركيًا. وقُلْ مثل ذلك عن اليابان، سواء في «عصر الميجي»، اعتبارًا من ستينيات القرن التاسع عشر، أم في مرحلة «التنمية السريعة» بعد الحرب العالمية الثانية.

جريًا على السُنّة اليابانية، جاءت تجارب التنمية في منطقة شرق آسيا، خلال السبعينيات والثمانينيات، في سياق دولي خاص جدًا، اعتمادًا على الدور الحاكم للدولة، استغلالًا «للعمل الرخيص»، وتصدير المصنوعات إلى الولايات المتحدة بالذات. وهذه حالة كوريا الجنوبية وتايوان، وغيرهما.

كانت الدولة في تجارب أميركا اللاتينية، حاضرةً بقوة في المشهد التنموي، منذ أواسط القرن العشرين حتى الآن، بأشكال متفاوتة، عِبر المراحل المختلفة، وبخاصة مرحلة ما يُسمى «التصنيع بإحلال الواردات» في الخمسينيات والستينيات من القرن المُنصرم، ثم في المرحلة الأخيرة، أوائل القرن الحادي والعشرين، وأبرز ما يُميّزها قفزة البرازيل التنموية، في عهد رئيسها السابق لولّا دي سيلفا.

لا ننسى، في عرضنا إطار التنمية التاريخي وبالتركيز على دور الدولة، علامات بارزة على هذا الدور في تجارب الدول الرائدة في «العالم الثالث السابق»، عبر الشق الأفريقي ـ الآسيوي، خلال الخمسينيات والستينيات وشطر من السبعينيات في القرن العشرين، اعتمادًا على التصنيع بإحلال الواردات، وعلى المعونة السوفياتية و«الصينية»، وتلك حال مصر الناصرية، والهند بقيادة نهرو، وغيرهما كثُر.

أما في الاتحاد السوفياتي السابق والصين، فكان دور الدولة لازمًا ولازبًا، بحكم الأيديولوجيا، بلا مراء. وعلى الرغم من التقلّبات، ظلت «الدولة» أبرز فاعل تنموي في الصين الشعبية حتى الآن.

ما لنا لا نقول إن دور الدولة في عقر دار العالم الرأسمالي ـ أوروبا الغربية والشمالية، والولايات المتحدة الأميركية ـ ظهر، ثم تعاظم على وقع أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن المنصرم، ثم تعاظم علَمًا على سياسة اقتصادية جديدة نقلت محور الثقل من «المشروع الرأسمالي» إلى

«الدولة المتدخلة»، تحت لواء ما سُمّي بالكينزية، والكينزية الجديدة، حتى نهاية السبعينيات أو مطلع الثمانينيات. ثم ها هي الرأسمالية العالمية تستشعر الخطر المقيم، نتيجة استفحال الدور الاقتصادي ـ الاجتماعي للدولة في الغرب الرأسمالي، في ما سُمّي أيضًا «دولة الرفاه»، ونتيجة عدوى محتملة للأيديولوجيا الاشتراكية والماركسية، فاستيقظت حمّى الاتجاهات المحافظة، بل المُغالية في محافظتها، وبرزت على وقع «أزمة التضخم الركودي»، بعد استعصاء إمدادات الطاقة و«الصدمة النفطية الأولى» في أواسط السبعينيات، نزعة «استنكافية» واضحة وضوح الشمس في رائعة النهار، تبتعد من تدخلية دولة الرفاه، وتُلقي اللوم ـ في تلك الأزمة ـ على سلوك هذه الدولة بالذات، عبر تنامي إنفاقها الاجتماعي على الفقراء والضعفاء، وعلى تنامي الوزن النسبي للدول النامية في تحقيق السيادة على مواردها الذاتية. حينذاك، تشعّبت نزعة الاستنكاف عن الكينزية، في اتجاهين: نزعة، في الجانب الاقتصادي، إلى تبني آراء غُلاة الليبراليين، «أعداء الدولة»، ورُعاة «الحكومة الدنيا»، من أنصار المدرسة الفكرية المُسماة بالنقديين الجُدُد، أتباع ميلتون فريدمان. وعلى الدرب سار دُعاة «اقتصادات العرض» ـ تشجيعًا لأصحاب المشروعات الكبيرة ـ لمعارضة اقتصادات الطلب «ذات المنحى الكينزي» المُحبّذ للإنفاق على التشغيل، ورفع الميل العام للاستهلاك. وتمثّلت «اقتصادات العرض» في «الريغانية الاقتصادية» أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، في الولايات المتحدة، بالتزامن مع «الثاتشرية» في بريطانيا. وفي هذا السياق، تبلورت «الليبرالية الجديدة» الداعية إلى استبعاد دور الدولة، بوساطة كوكبة «الليبراليين الجُدد». وكان لأولئك باعٌ طويلٌ، من خلال طواقم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لدعوة البلدان النامية المَدينة (من دَين)، إلى التقشف، لتوفير الموارد عبر ضبط الإنفاق الاجتماعي، والحد من الواردات، حتى الضرورية منها، والسماح بمعدّل مرتفع نسبيًا للبطالة، مقابل مراقبة نسبية للتضخّم. والأهم: إطلاق العنان للقطاع الخاص، وقوى السوق، واستبعاد التدخّل العام والمنهجية التخطيطية، إيمانًا «أيديولوجيًا، بأفضلية القطاع الخاص على القطاع العام، وأفضلية قوى السوق على الخطة، والاقتصاد المُسمّى بالحُر على الموجّه. وتلك فحوى «برامج التكيّف الهيكلي» التي

انتشرت انتشار النار في الهشيم عبر أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، خلال الثمانينيات والتسعينيات، تحت رعاية صندوق النقد الدولي ـ الوكيل عن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ـ من غير مُنازع.

أما الاتجاه الآخر للاستنكافية السياسية الجديدة، فبرز في نزعة سياسية وفكرية موازية لنزعة «الليبراليين الجُدد» في الميدان الاقتصادي؛ وتلك نزعة «المحافظين الجُدد» القاضية بتقليص نفوذ القوى المُعبّرة عن الطبقات الشعبية والمتوسّطة، في أوساط النقابات والأحزاب وجماعات المصالح، على الصعيد الداخلي؛ واستئصال نفوذ القوى المُعارضة والمُعادية للهيمنة الغربية والأميركية على الصعيد الدولي.

على هذين الجناحين، من «الليبرالية الجديدة» و«المُحافظين الجُدد»، مضت القوى المُسيطرة على النظام العالمي تُحكِم قبضتها على العالم عمومًا، والعالم النامي خصوصًا، وفي القلب منه: بلدان الوطن العربي، خلال الثلاثين أو الأربعين عامًا الأخيرة. فحُكمَ على البلدان النامية والعربية أن تُحلَّ المشروعات الخاصة محل القطاع العام، وتُحلَّ قوى السوق محل الدولة، وتجعل «اللبرلة» الشاملة بديلًا من التخطيط، بل التوجيه الاقتصادي. وحلّت شعارات التنمية البشرية (والإنسانية!) محل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت «مواجهة الفقر» بديلًا من تصحيح الخلل الهيكلي المُزمن في توزيع الثروة الوطنية والدخل المحلي. وفي ظل ذلك، تحققت أحيانًا معدّلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، خاضعة لمنطق التقلبات والدورات الاقتصادية، بينما اتّسعت شقة التفاوت بين المُنتجين اليدويين والذهنيين، وبين مُلّاك رأس المال المُحقق من علاقة التزاوج مع السلطة، وعبر شبكات الفساد المُعمَم، كما تكرّس واقع الانكشاف الاقتصادي للبلاد، والاعتماد على الخارج، تكنولوجيًا وماليًا وغذائيًا.

ثانيًا: دورُ الدولة التنموي في تجارب شرق آسيا

يمكن القول، في ضوء الدراسات التجريبية الموثّقة، إن «الدول النامية حديثة التصنيع»، و«المُصنّعة حديثًا» في منطقة شرق آسيا، حققت إنجازها الإنمائي الرئيس القائم على الصناعات الموجّهة نحو التصدير، في مراحله

الأولى على الأقل، استنادًا إلى سياسة عامة، للصناعة والتجارة، معتمدة بصفة أساسية على تدخّل الدولة، بدرجات متفاوتة، في الحياة الاقتصادية، وعلى تسهيلات تجارية موسّعة من الولايات المتحدة بالذات.

طبّقت «دول شرق آسيا»، ممثلة بصفة خاصة بكوريا الجنوبية وتايوان (مع إدراك الوضع الخاص للصين)، نوعًا من «الاقتصاد الموجّه» عن طريق فرض الانضباط على قوى السوق والقطاع الخاص، باتجاه بناء قطاع صناعي تصديري قوي، مع ميل إلى التعميق الصناعي والتكنولوجي عبر الزمن، وتطبيق سياسة «احتجاز السوق المحلية» بصفة انتقائية، في قطاعات معيّنة للإحلال محل الواردات(١).

كان نشاط الشركات الكبرى ذات الطابع العائلي في كوريا الجنوبية، المُسمّاة بالشايبول، تحت إشراف الحكومة ومراقبتها، مثالًا نموذجيًا لما نقصده.

عمومًا، يمكن القول، إن الإنجاز الاقتصادي «الشرق آسيوي» منذ منتصف السبعينيات حتى منتصف التسعينيات، وهو ما وصفه البنك الدولي في كتاب شهير بـ «المعجزة»، ارتبط ببعدَيْن:

أولهما الدور الملحوظ للدولة ضمن النموذج الإنمائي، الذي استلهم إلى حدٍ كبيرٍ معالم المثال الياباني، وجرى التعبير النظري عن ذلك في ما يُسمى مفهوم «الدولة التنموية».

أما البعد **الثاني** فيتمثل بالعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، وفق المنظور الذي طوّره عدد من دارسي أميركا اللاتينية باسم «التبعية».

إن «الدولة التنموية» والعلاقة الخاصة، أو «التبعية»، لم تكونا متعارضتين تعارضًا تامًّا، بمثل ما أنهما لم تكونا متطابقتين تطابقًا تامًا أيضًا.

في إطار هذه الوضعية ذات الوجهين، تحقق الإنجاز الآسيوي الكبير.

---

(١) انظر: محمد عبد الشفيع عيسى، **العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي: الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠**، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤)، ص ١٣١ ـ ١٨٨.

أهم دروس الإنجاز الآسيوي

في ضوء ما سبق مباشرة، يمكن تفسير «الإنجاز ـ المُعجزة» في شرق آسيا، بعاملين أساسيين هما: الدور الفاعل للدولة، وطريقة التعامل مع المتغيرات الدولية.

بينما قدّم صانعو سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قراءة خاصة لتجربة النموّ الشرق آسيوي اعتمادًا على رفع «قوى السوق» إلى مرتبة القوة الدافعة الوحيدة تقريبًا للنموّ الاقتصادي ـ فإن قراءة أخرى أكثر دقة للتجربة تقود إلى نتيجة مختلفة؛ وهي أن تدخّل الدولة، وبتعبير أدق: الدور الفاعل للدولة، وطريقة التعامل مع المُتغيّرات العالمية، مثّلت القوة الدافعة الرئيسة للنمو الاقتصادي في شرق آسيا. ونتناولهما في «أ» و«ب»[٢].

أ ـ دور الدولة الفاعل

نركّز على تحليل دور الدولة، من خلال نقاط مُتسلسلة، بالتطبيق على كوريا الجنوبية وتايوان بصفة خاصة:

ـ **تدخّل الدولة، أو «توجيه الاقتصاد»**: كما أشرنا سابقًا، ليس تدخّل الدولة في حد ذاته ما يُفسر الإنجاز الآسيوي في ميدان التصنيع والتنمية، لكنه، بالدقة، التدخّل «الفاعل» الذي ـ كما يقول ريس جنكينز في إحدى دراساته المهمة[٣] ـ سمح بتبني سياسة صناعية محددة، تتميز بأربع سِمات رئيسة هي: المرونة، والانتقائية، والتناسق، والتركيز على دفع عملية التطوير والارتقاء بدلًا من مجرد الضبط أو التوجيه.

تتمثل المرونة في الرغبة، والمقدرة على تغيير السياسات إذا ثبت عدم

(٢) انظر: محمد عبد الشفيع عيسى، «عولمة الاقتصاد في شرق آسيا،» في: محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)، **آسيا والعولمة** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص ٤٥ ـ ٦٩.

(٣) Rhys Jenkins, «The Political Economy of Industrialization: A Comparison of Latin American and East Asian Newly Industrializing Countries,» *Development and Change*, vol. 22, no. 2 (April 1991), pp. 197-233.

جدواها، كما هو الحال بالنسبة إلى بعض مشروعات الصناعة الثقيلة في كوريا في أوائل الثمانينيات.

أما «الانتقائية» فتتمثل في توجيه الحوافز الحكومية بطريقة «تمييزية» بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، بحسب المعايير التي تضعها الدولة. وأهم هذه الحوافز ما يتعلق من جهة أولى بالحماية التجارية، الجمركية وغير الجمركية، للإنتاج المحلي من السلع المُماثلة للواردات، ومن جهة ثانية بتوفير الائتمان المُتاح من القروض الأجنبية، وبأسعار فائدة منخفضة نسبيًا، للقطاعات والأنشطة المرغوبة دون غيرها.

أما التناسق، فتحقق من خلال «توافق عام» حول أهداف السياسة الصناعية، بما يُحقق التجانس بين السياسات المُتّبعة، ويوفّر الانسجام بين «الأطراف الفاعلة» كافة في الميدان الاقتصادي والصناعي. ومن أهم المقوّمات التي وفّرت هذا التناسق هي إقامة كيان مركزي أُنيطت به مَهمّة التخطيط للتنمية والتصنيع في كل من كوريا وتايوان.

ثم يأتي تركيز الدولة على تعزيز التطوّر قبل ممارسة «الضبط»... استنادًا بصفة خاصة إلى السيطرة على الجهاز المصرفي. ونُلاحظ هنا، بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، أن الدولة تملّكت أغلبية رأس المال في البنوك الرئيسة كلها حتى مطلع الثمانينيات، واستطاعت من خلال هذه الطريق أن تُسيطر على أكثر من ثُلُثي الموارد القابلة للاستثمار؛ وبالنسبة إلى تايوان فإن الدولة كانت تملك معظم البنوك الرئيسة، واستطاعت من ثم السيطرة على النظام المالي ككل[٤].

ـ **المتطلّب الأوّلي الرئيس لحدوث التدخل الفاعل**: يتمثّل هذا المتطلّب في «قوة الدولة» مقابل الجماعات الاجتماعية المختلفة، وبتعبير آخر: الاستقلالية النسبية للدولة. وينصرف مفهوم «الاستقلالية النسبية للدولة» ـ بحسب ريس جنكينز ـ إلى «قدرة الدولة» في اتّباع سياسات تصُب في مصلحة الاقتصاد وفق رؤية القطاع الخاص ككل، حتى وإن كانت

(٤) Jenkins, p. 206.

تتعارض مع مصالح شرائح بعينها من هذا القطاع. وتتصف هذه القدرة بالنسبية، بمعنى أن الدولة لا يُمكن أن تتصرف بما يناقض المصالح طويلة الأجل للمجموعة الاجتماعية المسيطرة في مجملها(٥).

ـ **متطلّبات مترتبة على ما سبق**، أهمها: إعادة بناء جهاز الدولة، ليتوافق مع المهمة التنموية في ميدان التصنيع بصفة خاصة. وتقوم «إعادة البناء» على الأسس الآتية:

● بناء جهاز بيروقراطي قادر على تنفيذ سياسة الحكومة.

● توفير حدٍ أدنى معيّن من التجانس والتناسق بين أجهزة الدولة المختلفة، ابتداءً من إنشاء جهاز مركزي ضابط على غرار «مجلس التخطيط الاقتصادي» (Economic Planning Board - EPB) في كوريا الجنوبية، ومجلس التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية (CIECD) في تايوان.

● توفير حدٍ أدنى من استقلالية جهاز الدولة بمواجهة المجتمع السياسي، بدءًا من نزع «التسييس» نسبيًا عن الجهاز الحكومي. ويترتب على ذلك: عدم ربط الجهاز الحكومي باعتبارات التشكيلة الحزبية أو السياسية القائمة، سواء في تكوينه العضوي أم في توجّهات النشاط.

● توفير الأدوات اللازمة لقيام الدولة بدورها. وتمثل ذلك، كما أشرنا، في السيطرة على النظام المصرفي، باعتباره مدخلًا حاكمًا لتمويل التنمية والتصنيع، وبخاصة من قناة الاقتراض الأجنبي.

في جمهورية كوريا (الجنوبية)، على وجه التحديد، تحكّمت الدولة تمامًا بعملية استقبال القروض الأجنبية «. . . . وهذه إما أنها قروضٌ مُقدّمة للحكومة الكورية نفسها، وإما أنها مُقدّمة للقطاع الخاص، لكنها مضمونة السداد من جانب الحكومة الكورية ـ وفي الحالين تقبض الدولة الكورية على القروض الأجنبية، منذ لحظة وصولها إلى «المصب» داخل البلد، ثم تقبض عليها مرة أخرى حال إعادة تدفّقها إلى المستثمرين الكبار من «المنبع» المحلي. . . وبعبارة أخرى، فإن الدولة الكورية وحدها تصبح

---

(٥) Jenkins, p. 202.

هي الضامن لمقدرة الشركات الخاصة للوصول إلى القروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية»[٦].

ـ **«الالتزام السياسي» بقضية التنمية**: إن الاستقلالية النسبية العالية للدولة، والتشكيل الداخلي المناسب لجهاز الدولة، وتدخّل الدولة الفاعل في الحياة الاقتصادية ـ تمثل، معًا، ما يُمكن أن نعتبره «الشرط الضروري» للنموّ الصناعي السريع، لكنه ليس شرطًا كافيًا، إذ يُضاف إليه: التزام قوى من جانب الدولة بالإنماء الاقتصادي[٧]، باعتباره «رسالة مقدّسة» يتعيّن الوفاء بها؛ وهذا ما حدث في كل من كوريا وتايوان إلى حدٍ بعيد. إذ كان هذا الالتزام بمنزلة «تعهد تعاقدي» ضمني، داخل صيغة معيّنة للتحالف أو «الشراكة» بين الدولة والقطاع الخاص. وفي هذه الصيغة، كانت الدولة هي الأقوى، بقدرتها على أن تقرر التوجهات الرئيسة التي يجب أن يسير عليها القطاع الخاص، وعلى أن تحمل هذا القطاع على تنفيذها، بكل ما تملك من أدوات، ابتداءً من احتكار مرفق التمويل، وانتهاءً بالإرغام العيني المجسّد الذي يصل إلى حد سجن المخالفين.

النتيجة الرئيسة المُستخلصة من ذلك أن التنمية، بل ومجرد «النمو»، لا يمكن تحقيقه من خلال صيغة تقليدية للعمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص، حين تتحوّل الدولة إلى مجرد «ميسِّر»، تتولّى استكشاف رغبات رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، وتُبادِر بتلبيتها، بدءًا من تيسير إجراءات «الدخول» إلى سوق الاستثمار، وانتهاءً بسخاء الإعفاءات الضريبية، سواء على أساس «زمني» أم على أساس «نوعي»، وهو ما رأيناه في الحالة المصرية عبر تجربتها التاريخية مع الاستثمار الأجنبي: (الإعفاء الضريبي لمُدد معيّنة في القانون رقم (٨) لعام ١٩٩٨، وما تلاه من تشريعات، والإعفاء من ضرائب معيّنة ـ هي الضرائب غير المباشرة ـ في قانون «المناطق الاقتصادية الخاصة» لعام ٢٠٠٢).

---

(٦) محمد عبد الشفيع عيسى، «دور الموارد الأجنبية في التجربة الائتمانية الكورية،» ورقة قدمت إلى: محمد السيد سليم [وآخ.]، **النموذج الكوري للتنمية** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٦)، ص ٥٤٣.

(٧) Jenkins, p. 214.

ـ **«الدولة التنموية» (الاستبدادية)**: خُلاصة النقاط السابقة، أن الدولة في النموذج الشرق آسيوي، وفق المثال الكوري ـ التايواني، هي دولة مُلتزمة بقضية التنمية، باعتبار أن الإنجاز الاقتصادي يُمثل قاعدة «الشرعية السياسية» للنظام السياسي الذي اتخذ سمْتًا استبداديًا أو تسلّطيًا، مؤكّدًا خلال مرحلة الانطلاقة التنموية الأولى، وبخاصة باتجاه الطبقة العاملة وحقوقها الاقتصادية والنقابية والسياسية، تحديد مركز الوظيفة التنموية للدولة في ما يُمكن أن يُطلق عليه «السيطرة على شروط التراكم ـ تراكم رأس المال»؛ ويندرج ضمن ذلك، ما يلي:

● تحويل الفائض الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة، أو من الريف إلى المدينة. وتحقق هذا من خلال سياسة «التسليم الإجباري لمحاصيل الحبوب»، بأسعار منخفضة من المزارعين الذين تملّكوا الأرض بمقتضى الإصلاح الزراعي في كل من كوريا وتايوان، وهو الإصلاح الذي فرض نفسه على جدول أعمال التغيير الاقتصادي ـ الاجتماعي بعد هزيمة اليابانيين في الحرب العالمية الثانية، وانتهاءً باحتلالهم للبلدين، بما كان يُمثّله هذا الاحتلال من ثقل اقتصادي.

● ممارسة السيطرة على عنصر العمل، وبخاصة من خلال تحديد مستويات الأجور والعناصر غير الأجرية من تكلفة العمل، وتقييد حق التنظيم النقابي، ومنع الإضرابات العُمّالية.

● التأثير في مستويات الربحية «التفاضلية» بين الأنشطة الاقتصادية لصالح التصنيع والتصدير، عبر الزمن، من خلال سياسة ذات طابع «انتقائي» في مجالين: الحماية التجارية للإنتاج المحلي، وتخصيص الائتمان الرخيص، كما أشرنا.

ب ـ طريقة التعامل مع المتغيرات الدولية في كوريا وتايوان

تختلف الآراء بشأن هذه الطريقة، وبشأن محصلتها، وأهمها رأيان متقابلان: **أولهما**، أن الإنجاز المُحقق في البلدين الآسيويين المذكورين يمثل نوعًا من «التنمية التابعة» في إطار تقسيم العمل الدولي الرأسمالي، وأنه لم يحقق التماسك والتكامل لهيكل الإنتاج المحلي بما يُرسّخ الاعتماد

النسبي على الذات، ولم يرقَ بالتطور التكنولوجي والصناعي إلى المستوى الكفيل بالفكاك من إسار الوضعية «الهامشية» في النظام الاقتصادي العالمي. ويستند هذا الرأي إلى موقع بلدان الشرق الأقصى الآسيوية في النظام الدولي، خلال مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، مع التسليم بـ «الذكاء» الذي اتسم به سلوك النظام الحاكم في كل من كوريا وتايوان، لتحقيق أقصى استفادة محلية ممكنة من العلاقة «الخاصة» مع الولايات المتحدة الأميركية، وبما يُعظِّم الدور الإنمائي للعامل المحلي، ممثلًا بجهاز الدولة وقيادتها السياسية وأجهزتها البيروقراطية.

أما الرأي **الثاني** فيؤكد أن كلًا من كوريا وتايوان نجحتا في خلق هيكل اقتصادي مترابط إلى حدٍ بعيد، ويحمل عددًا لا بأس به من خصائص «الاقتصاد ذاتي التمركز»، وأنهما قطعتا شوطًا على طريق اللحاق بالبلدان الرأسمالية المتقدمة من أجل تحقيق «التنمية المستقلة»، لا التنمية التابعة[٨].

الحق أنه ما من شك في أن النموذج الكوري ـ التايواني حقق إنجازًا باهرًا، ربما يرقى إلى مرتبة التطوّر الاستثنائي ضمن العالم الثالث السابق، غير أن ذلك لا ينفي وجود عدد من الثغرات الكامنة في صلب النموذج، انطلاقًا من تحكّم مصالح الشركات الكُبرى للقطاع الخاص في تحدي مسارات التطور الاقتصادي، والانفتاح الواسع على الاقتصاد العالمي.

لئن كان ما يُشبه المُعجزة قد تحقق من خلال دور الدولة الفاعل في المجال الاقتصادي، وطريقة التعامل مع المتغيرات الدولية، فإن «شبه المعجزة» أسفر عن أزمة طاحنة في ما بعد. ونشير هنا إلى ما سُمّي بـ «الأزمة الاقتصادية الآسيوية»، التي ظهرت بوادرها في عام ١٩٩٦، ثم انفجرت في منتصف عام ١٩٩٧، وضربت أهم نماذج «الجيل الأول» ـ كوريا، وأهم بلدان الجيل الثاني ـ تايلاند وإندونيسيا وماليزيا، ومسّت

(٨) صلاح العمروسي، «المعجزة الآسيوية وقضايا الاقتصاد السياسي للتنمية: الدروس المستفادة،» ورقة خلفية فى إطار دراسة مستقبل الجنوب، ضمن مشروع مصر ٢٠٢٠، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٣.

مسًّا خفيفًا «الدولتين القارتين»، الصين والهند، ممثلتيْ الجيل الثالث.

حدثت تلك الأزمة، ثم استفحلت حينما تغلغلت قواعد «الليبرالية الجديدة» في عملية صنع السياسة العامة من جانب أول، وحينما تبلورت هيكلية «النظام الدولي الجديد»، على قاعدة «القوة العُظمى الوحيدة» من جانب ثانٍ، مقلّصةً هامش المناورة الذي كان مُتاحًا في ظل «القطبية الثنائية» ومرحلة الحرب الباردة. ويمكن القول إن «الانفتاح غير المشروط» تقريبًا، الذي حدث في المرحلة التالية لازدهار «الدولة التنموية» هو بداية الطريق إلى «الأزمة».

حدث التعافي من أزمة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧، لكن معظم اقتصادات شرق آسيا، بل والاقتصاد الياباني نفسه، ودع عنك «الاقتصاد الصيني»، ظلت في وضع «انكشاف» نسبي، متفاوت المستويات والدرجات، إزاء تطورات الاقتصاد العالمي في مركزه الأميركي بالذات، وهو ما اتّضح جليًا بمناسبة الأزمة المالية العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨، وما تلاها من أحداث جِسام ذات تأثير بالغ في النظام المالي العالمي.

الآن، مع بروز دور الدولة الأساس في سياق الخبرة الإنمائية «الشرق ـ آسيوية»، ما هي أبرز مقوّمات ذلك الدور في دولة المقارنة ـ مصر العربية ـ عبر المحطات الفاصلة الكُبرى في مسيرة تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي، خلال العقود الستة المنصرمة، اعتبارًا من ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، بقيادة جمال عبد الناصر.

هذا ما نتناوله في ما يلي، بدءًا بمرحلة، أو «محطة» ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بقيادة عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠).

ثالثًا: دورُ الدولة التنموي في مصر في ظل ثورة يوليو مع التركيز على دور القطاع العام

يُعتبَر النظام الاقتصادي في مصر قبل ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، بمنزلة «نظام فرعي» تابع تبعية تامة داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، باعتبار مصر شبه مستعمرة داخل الإمبراطورية البريطانية. فسيادة الملكية الخاصة للأرض الزراعية ضمنت وجود طبقة من كبار الملّاك ترتبط مصالحها باقتصاد «وحيد

المحصول»، قائم على التخصص في إنتاج سلعة أولية تصديرية ذات أهمية استراتيجية للصناعة البريطانية، وهي سلعة القطن ـ كما أن ضآلة الوزن النسبي للقطاع الصناعي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، استتبعها فتح السوق المصرية أمام السلع البريطانية والأوروبية، سواء الاستهلاكية منها أم الوسيطة والإنتاجية.

هكذا، كانت أهمية مصر باعتبارها مزرعةً للقطن، وسوقًا للمصنوعات الأجنبية، المحدد الرئيس للنظام الاقتصادي المحلي، القائم على القطاع الخاص و«السوق المفتوحة».

كانت سيادة القطاع الخاص و«اقتصاد السوق» تكمّلها «هامشية» القطاع العام ووظيفة الدولة، وبخاصة مع تركز الملكية العامة في الأنشطة التي لا تُدرُّ ربحًا سريعًا، أو التي توفر البنية الأساسية اللازمة لممارسة الأنشطة الخاصة.

بعد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ ـ بقيادة جمال عبد الناصر الاستثنائية ـ تغيّرت سياسة الدولة إزاء القطاعين الخاص والعام تغيّرًا جذريًا، باعتبارها جزءًا من السياسة الاقتصادية والاجتماعية للثورة، سعيًا إلى تحقيق غايات التنمية والعدل الاجتماعي. لكن هذا التغيّر لم يُحدث طفرة، وإنما جاء على مراحل زمنية متدرّجة:

ـ مرحلة «الحرية الاقتصادية»، وتمتد بين عامي ١٩٥٢و١٩٥٦.

ـ مرحلة الاقتصاد الموجّه، وتمتد بين عامي ١٩٥٧و١٩٦٠.

ـ مرحلة غلبة القطاع العام على النظام الاقتصادي، وإثبات وجوده عمليًا، بين عامي ١٩٦١ و١٩٧١.

في ما يلي نتناولها بإيجاز.

١ ـ القطاعان العام والخاص في مرحلة «الحرية الاقتصادية» (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦)

تمثّلت سياسة الدولة الاقتصادية في تلك المرحلة بتبني «الحرية الاقتصادية» باعتبارها أساسًا للنشاط الاقتصادي، وانعكس ذلك من خلال المحاولات المتعددة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الإنتاجي، سواء في ذلك القطاع

الخاص المحلي أم الأجنبي، إضافة إلى العمل على توفير الدراسات اللازمة عن المشروعات المقترحة، وكذا المشاركة في تمويل التنفيذ.

على الرغم مما قامت به الدولة من إجراءات لتشجيع رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار في المجال الإنتاجي، فإن متوسط ما أضيف إلى الاستثمارات خلال عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣ لم يتجاوز ٦،٨ مليون جنيه، مقابل ١٠,٣ مليون جنيه كمتوسط للعامين ١٩٥١ و١٩٥٢[٩]، كما انخفض رأس مال الشركات المساهمة من ٢مليون جنيه في عام ١٩٥٢ إلى ١,٩ مليون جنيه في عام ١٩٥٣، في الوقت الذي زادت فيه مدّخرات القطاع الخاص من ٥٨ مليون جنيه إلى ٦٤ مليون جنيه. أما رأس المال الأجنبي، فلم يزد المبلغ الذي استثمره في الفترة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨ على ١,٩ مليون جنيه[١٠].

نظرًا إلى تباطؤ نمو نشاط القطاع الخاص في المجال الإنتاجي، تصدّت الدولة لمهمة مباشرة النشاط الإنتاجي في ميادين رائدة محددة، انطلاقًا من الإطار التنظيمي الذي عملت على توفيره، وبخاصة بإقامة المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي.

٢ ـ القطاعان العام والخاص في مرحلة الاقتصاد الموجّه (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠)

في الفترة بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٠ حدثت تغيرات كبيرة في الوزن النسبي لكل من القطاع العام والخاص، لصالح القطاع العام. وتميّزت هذه المرحلة بطابعها الانتقالي، حيث انطلقت بالقطاع العام إلى آفاق جديدة لم يشهدها في المرحلة السابقة، وكانت بمنزلة التمهيد للدفعة الكبرى التي شهدها القطاع العام في المرحلة اللاحقة.

وفي ما يلي أبرز الخطوات التي حددت طابع المرحلة الانتقالية محل البحث:

---

(٩) عبد الرازق حسن، «عرض للتطور الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة منذ ١٩٥٢،» **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، العدد ٢٩ (آب/ أغسطس ١٩٦٣).

(١٠) انظر: الشركات المساهمة التي صدر قرار بتأسيسها في الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨، في **نشرة البنك الصناعي**، مج ٣، العدد ٢ (١٩٦٢).

أ ـ التمصير

بعد انتهاء العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ـ في أواخر عام ١٩٥٦، قامت حكومة الثورة بمجموعة من الإجراءات لاستكمال مهامها الوطنية بمواجهة الوجود الاقتصادي الأجنبي ـ البريطاني والفرنسي خصوصًا. وتمثل ذلك في إجراءات التمصير للبنوك وشركات التأمين وعمليات التجارة الخارجية ـ فصدر القانون رقم (٢٣) لعام ١٩٥٧ بشأن البنوك والتأمين، والقانون رقم (٢٣) بشأن أعمال الوكالة التجارية.

قضت هذه القوانين أن تكون البنوك وشركات التأمين ووكالات الاستيراد مملوكة بالكامل للمصريين، على أن يبدأ التمصير فورًا بالنسبة إلى ما يملكه البريطانيون والفرنسيون منها، على أن يُمنح غيرهم من الأجانب مهلة خمس سنوات[11]. وآلت هذه المصالح الممصّرة لا إلى القطاع الخاص، بل إلى الدولة، ممثلةً بالمؤسسة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك اشترت المؤسسة من هيئة «الحراسة» الحصص التي كان يملكها «الأعداء»، وبلغت ٢٠ شركة، وقُدّرت قيمة الحصص في آخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ بنحو ٢٤ مليون جنيه. كما قامت المؤسسة بشراء موجودات ١٩ شركة أخرى من الشركات الخاضعة للحراسة.

ب ـ إنشاء المؤسسة الاقتصادية

أنشئت المؤسسة الاقتصادية ـ باعتبارها مؤسسةً عامةً ـ بمقتضى القانون رقم (٢٠) لعام ١٩٥٧، والمعدل بالقانون رقم (١٣٨) لعام ١٩٥٧، لتقوم نيابة عن الحكومة بالتوجيه والإشراف على المؤسسات العامة الأخرى. وبذلك تكوّنت نُواة قطاع عام له دور موجّه ومُسيطر في مجال الائتمان والتمويل ـ حيث سيطرت المؤسسة على أربعة مصارف تجارية تمثّل في مجموعها حوالى ٤٥ في المئة من نشاط الجهاز المصرفي، وعلى كُبرى شركات التأمين في مصر ـ إضافة إلى دور ريادي في مجال الصناعات

---

(١١) محمد صبحي الأتربي، **نشأة وتطور القطاع العام في الاقتصاد المصري**، إشراف فؤاد مرسي (القاهرة: المركز العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، [١٩٦٨])، ص ٧٣.

الثقيلة، وبخاصة صناعة الحديد والصلب والكيماويات، وفي بعض الصناعات الخفيفة المهمة، ومنها «الشركة الشرقية للدخان» ـ كُبرى شركات التبغ آنذاك ـ وفي صناعة ذات طابع خاص، ممثلة بشركة السكر والتقطير المصرية[١٢].

ج ـ التصنيع

منذ بداية عام ١٩٥٧، أخذت حركة التصنيع يشتدُّ عودها لتُصبح أحد الأبعاد الجوهرية في إقامة الهيكل الاقتصادي. وتطبيقًا لذلك، أعدّت وزارة الصناعة في عام ١٩٥٧ برنامج «السنوات الخمس للتصنيع»، وقدّرت تكاليفه بحوالى ٢٥٠ مليون جنيه، كما أنشئت من أجل تنفيذ هذا البرنامج «الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة»، وهي مؤسسة عامة تختص بتنفيذ مشروعات برنامج السنوات الخمس، إما بنفسها،وإما بواسطة غيرها.

صُمّم مشروع السنوات الخمس على أساس هدف عام هو مُضاعفة نصيب الفرد من الدخل القومي خلال عشرين سنة، على أن تقوم الصناعة بالعبء الأكبر في هذا المضمار.

تضمنت تقديرات البرنامج مشروعات تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٢٠,٧٣٦,٠٠٠ جنيه، كما رُصد احتياطٌ قدره ٢٩,٧٠٠,٠٠٠ جنيه. أما على صعيد التنفيذ فبلغ إجمالي قيمة المشروعات التي جرى التعاقد عليها حتى آخر حزيران/ يونيو ١٩٦٠ حوالى ٣٠٤,١٣٢,٧٠٢ جنيه ـ وترجع الزيادة في القيمة الإجمالية للتنفيذ على القيمة التقديرية للبرنامج إلى أسباب عدة، منها إحداث توسّعات في أحجام بعض المشروعات بأكثر مما كان مُدرجًا في التقديرات الأصلية.

هكذا، إذا كانت عملية التمصير قد مثّلت نواةً أولى لتكوين القطاع العام، حيث أُضيفت المشروعات التي كانت تملكها بريطانيا وفرنسا أساسًا إلى الملكية العامة المصرية من خلال «المؤسسة الاقتصادية» ـ فإن هذه

---

(١٢) الأتربي، ص ٧٨ ـ ٧٩.

النواة توسّعت بعملية أخرى واسعة النطاق: هي عملية إنشاء مشروعات عامة صناعية من خلال «الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة»، وبالتعاون مع دول بعينها في ذلك الوقت، وأول معالم هذا التعاون: «الاتفاق بشأن التعاون الاقتصادي والفني» مع الاتحاد السوفياتي، الموقّع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ ـ ثم «الاتفاق بشأن التعاون الاقتصادي والفني» مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٥٨ ـ واتفاقية تسهيلات الدفع «مع اليابان في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ ـ وأخيرًا اتفاقية التعاون الاقتصادي مع ألمانيا الاتحادية في ٧ أيار/ مايو ١٩٥٨.

لا يعني ما سبق أن الدولة نفضت يدها حينئذٍ من القطاع الخاص ـ بل العكس هو الصحيح. فإن الخطة الخمسية التي أُعدّت في عام ١٩٥٩، واعتُمدت نهائيًا في آب/ أغسطس ١٩٦٠ باعتبارها خطةً للسنوات الخمس ١٩٦٠/ ٦١ ـ ١٩٦٤/ ٦٥، أعطت القطاع الخاص دورًا كبيرًا، بل ومسيطرًا ـ وفي وثيقة الخطة نقرأ هذه الحقيقة بالتفصيل. إذ استهدفت الخُطة جعل نسبة مُساهمة القطاع الخاص في توليد إجمالي الدخل القومي في السنة الخامسة والأخيرة للخطة ٦٤/ ٦٥، هي نفسها تقريبًا النسبة السائدة في السنة الأولى ٥٩/ ٦٠ ـ إذ بلغت النسبة الأخيرة ٨١ في المئة، أما النسبة الأولى فقُدّرت بـ ٨٠ في المئة، وبدأ تنفيذ الخطة الخمسية، وكان القطاع الخاص يسيطر على نحو ٩٠ في المئة من الإنتاج الصناعي، و٩٥ في المئة من الإنتاج الزراعي.

هكذا يتضح أن الخطة الخمسية الأولى وُضعت في ظل افتراضين رئيسين:

ـ افتراض إمكان وضع خطة متكاملة توضّح فيها الأهداف التفصيلية للجانب الأكبر من القطاعات الاقتصادية، بينما تحمل جوانب عديدة من الخطة طابع التخطيط «التأشيري» ـ كما أن الخطة قد تكوّنت من مجموعة من المشروعات التي قدّمتها مختلف المصالح الحكومية داخل إطار عام وضعته «لجنة التخطيط القومي»، وبذلك يمكن النظر إليها باعتبارها مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي جرى تجميعها وتنسيقها في وثيقة واحدة.

ـ افتراض استمرار قيام جهاز السوق بتخصيص الموارد، وعدم وجود جهاز مركزي يؤدي هذه العملية[١٣].

د ـ بدايات التأميم

إلحاقًا بالخطوات الثلاث السابقة: التمصير، وإنشاء المؤسسة الاقتصادية، وبرنامج السنوات الخمس للتصنيع، جاءت خطوة رابعة في المرحلة محل البحث، وهي تأميم بعض المصالح، وبالتالي تدعيم نُواة القطاع العام، وذلك على حساب القطاع الخاص.

اتضح للحكومة أن الاعتماد على القطاع الخاص في تنفيذ الخطة لا يستند إلى أساس حقيقي، بخاصة في ضوء سجل تجربة هذه الحكومة مع هذا القطاع منذ عام ١٩٥٢، وبصفة أخص في ضوء سجل هذه التجربة بعد بدء تنفيذ برنامج السنوات الخمس للتصنيع، أي منذ أواخر عام ١٩٥٨، حيث حجب القطاع الخاص موارده عن مشروعات التنمية الصناعية الواردة في البرنامج، بل وأخذ يُحاصر مشروعات القطاع العام الوليد، وأخذ يسحب الأموال منه عن طريق عقود الاستيراد والتوريد والمقاولات.

بدأ يستقر في إدراك الدولة بعد إعداد، ثم بعد مباشرة تنفيذ الخُطة الخمسية الأولى، أن تنفيذ هذه الخطة بجدارة وفاعلية يتطلّب سيطرة الدولة على معظم وسائل الإنتاج الصناعي، وعلى قمم النظام المالي والائتماني.

تطبيقًا لهذا الاقتناع الجديد، اتخذت الدولة خطوة حاسمة وجذرية في شباط/ فبراير ١٩٦٠، وذلك بتأميم كل من «بنك مصر» و«البنك الأهلي المصري» (القانون رقم ٣٩ والقانون رقم ٤٠ لعام ١٩٦٠). ولتقدير أهمية هاتين المؤسستين المصرفيتين، نشير إلى أن «بنك مصر» قبل تأميمه كان يسيطر على نحو ٢٠ في المئة من الإنتاج الصناعي. وكانت أصوله تبلغ حوالى ثلث أصول المصارف التجارية مجتمعة، وودائعه أكثر من ٤٠ في المئة من مجموع ودائعها. أما «البنك الأهلي المصري» فكان بمنزلة «البنك

---

(١٣) الأتربي، ص ١١٤.

المركزي» الذي يشرف على الجهاز المصرفي، ويقوم بإصدار البنكنوت وتحديد سياسة الائتمان، وتحتفظ الحكومة لديه بحساباتها. وتلزم الإشارة إلى القانون رقم (٢٥٠) الصادر في ١٩/٧/١٩٦٠، الذي أنشأ «البنك المركزي»، وتفرغ «البنك الأهلي» للعمليات المصرفية العادية.

تبعت هذه الخطوة خطوات أخرى خلال عام ١٩٦٠ على طريق التأميم، أهمها:

ـ تأميم الممتلكات البلجيكية في مصر: إثر الأحداث السياسية في الكونغو أواخر عام ١٩٦٠.

ـ تأميم بعض المصالح الأخرى وإنشاء بعض المؤسسات العامة، مما لا يتسع المقام لعرضه.

على الرغم من اتساع نُواة القطاع العام، سواء بالتمصير أم بالتأميم أم بإنشاء المشروعات العامة، إلا أن الهيكل النسبي للمتغيرات الاقتصادية يشير إلى زيادة وزن القطاع الخاص داخل الهيكل حتى عام ١٩٦٠، وهو ما يتمثل بتوزيع القيمة المُضافة الصافية وتوزيع القوّة العاملة. حيث بلغ نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة الصافية في عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ما قيمته ١١٤٢ مليون جنيه، بينما لم يتجاوز نصيب القطاع العام ٢٣٥,٥ مليون جنيه، وبلغ مجموع القوة العاملة في القطاع الخاص ٦٠٦٩ ألف مشتغل، بينما بلغ مجموعها في القطاع العام ٨٣٤ ألف مشتغل. وجاءت تقديرات الخطة الخمسية الأولى، كما أشرنا، لتُحافظ على دور القطاع الخاص، لكن مع إعطاء دور متميز إلى القطاع العام.

٣ ـ مرحلة غلبة القطاع العام على النظام الاقتصادي وإثبات الوجود (١٩٦١ ـ ١٩٧١)

أ ـ القطاع العام في ظل عمليات التأميم (١٩٦١ ـ ١٩٦٤)

نجد من الضروري الإشارة مرة أخرى إلى مشروع الخطة الخمسية الأولى الذي صدر بقرار جمهوري في آب/ أغسطس ١٩٦٠، باعتباره مرحلة أولى من خطة عشرية تستهدف مُضاعفة الدخل القومي عن طريق تنمية

الاقتصاد الوطني في قطاعاته كافة، مع التركيز على التصنيع... واعتمدت تقديرات هذا المشروع على قيام القطاع الخاص بتوفير نسبة عالية من مجمل الادخار المحلي لتحقيق أهداف الخطة.

لكن البدء بتنفيذ الخطة كشف، وتحديدًا منذ عام ١٩٦١، أن هناك تناقضًا أساسيًا بين العملية التخطيطية وسيطرة القطاع الخاص على الصناعة ومصادر التمويل المحلي. وتجلّى ذلك في عدم مقدرة رأس المال المحلي الخاص على مواكبة خُطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما رسمها مشروع الخطة الخمسية.

نتيجة ذلك، استقر في إدراك القيادة السياسية حينئذٍ أن تحقيق أهداف الخطة بات يتطلّب سيطرة الدولة على الهياكل الرئيسة للإنتاج بعامة، والإنتاج الصناعي بخاصة. وسعيًا إلى بناء الإطار المؤسسي لسيطرة الدولة، بدأ منذ مستهل عام ١٩٦١ العمل على إقامة هيكل تنظيمي لهذه السيطرة، ولو في شكلها الأولي.

لذا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٩) لعام ١٩٦١، بإنشاء «مؤسسة مصر»، على أن يتكوّن رأسمالها من حصص «بنك مصر» في الشركات التابعة له، وهكذا نزل «بنك مصر» إلى مستوى مصرف تجاري تابع للمؤسسة العامة. ثم صدر القرار الجمهوري رقم (٢٥٠) لعام ١٩٦١، بإنشاء «مؤسسة النصر» التي يتكوّن رأسمالها من حصص الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة في الشركات التي أنشأتها، وبذلك وجدت ثلاث مؤسسات رئيسة للقطاع العام، هي: المؤسسة الاقتصادية، ومؤسسة مصر، ومؤسسة النصر.

منذ تموز/يوليو ١٩٦١ كانت أكبر حركة للتأميم، وبمقتضاها قام أول مرة الجسم العريض للقطاع العام في مصر في الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٦٤.

يستكمل مفهوم القطاع باعتباره قوّة ضاربة، بتناول بعض أهم الإجراءات الاقتصادية المحيطة بالقطاع العام الوليد. وأهم هذه الإجراءات والأبعاد ما يلي:

ـ تحديد الحد الأقصى للملكية الفردية الزراعية بما لا يزيد على مئة

فدان، وتؤول ملكية الأراضي التي تجاوز الحد الأقصى إلى الدولة، وذلك بموجب القانون رقم (١٢٧) لعام ١٩٦١ الصادر في ٢٥ تموز/ يوليو. وقضى القانون رقم (١٢٨) لعام ١٩٦١ بإعفاء الفلاحين الذين استفادوا من قوانين الإصلاح الزراعي من نصف الثمن، ومن الفوائد كلها، على أن تتحمل الدولة هذا القدر، ثم جرى إعفاء الفلاحين (بمقتضى القانون رقم (١٣٨) لعام ١٩٦٤ الصادر في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٦٤) من ثلاثة أرباع أقساط الأرض.

ـ تخصيص ٢٥ في المئة من الأرباح الصافية للشركات، باعتبارها دخولًا موزعة على الموظفين والعمال في هذه الشركات، على أن توزع نسبة ١٠ في المئة منها في شكل نقدي، ويخصص الباقي للخدمات الاجتماعية والإسكان، وجرى ذلك بالقانون رقم (١١١) لعام ١٩٦١.

ـ تحديد يوم العمل بسبع ساعات، بموجب القانون رقم (١٣٣) لعام ١٩٦١.

ـ تحديد الحد الأدنى لأجور العمال في شركات القطاع العام (٢٥ قرشًا أجرًا يوميًا للعامل الذي يتجاوز عمره ستة عشر عامًا)، وتحديد الحد الأقصى للمرتب الذي يحصل عليه الفرد مقابل عمله في الحكومة، أو في القطاع العام بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في السنة. جاء الأول بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٦٢) لعام ١٩٦٢، الصادر في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢، والثاني بالقانون رقم (١١١) لعام ١٩٦١، الصادر في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٦١.

ـ بموجب القانون رقم (١١٥) لعام ١٩٦١، في ١٩ تموز/ يوليو جرى تعديل أسعار وفئات الضريبة على الدخل، بزيادتها بالنسبة إلى الشرائح الكبيرة، حيث رفعت فئات الضريبة على فئات الدخل التي تبلغ ٤٠٠٠ جنيه فأكثر في السنة، فأصبحت تتراوح بين ٢٥ في المئة و٩٠ في المئة.

ـ وبموجب القانون رقم (١٦٨) لعام ١٩٦١، الصادر في ٥/ ١١/ ١٩٦١، خفّضت إيجارات المساكن بنسبة ٢٠ في المئة من قيمة الأجر السائد حينذاك للمباني التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم (٥٥) لعام

١٩٥٨، على أن يسري ذلك ابتداء من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١[١٤].

إذا كان كل ما سبق، يقودنا إلى الاستنتاج بتصاعد الوظيفة الاجتماعية للدولة، ومن أهم علاماتها تزايد إسهام القطاع العام في توليد الدخل القومي، فإن هذا الاستنتاج لا يعدو أن يكون وجهًا واحدًا للحقيقة؛ أما الوجه الثاني فهو أن القطاع الخاص لم يفتأ يؤدي دورًا كبيرًا في توليد الدخل القومي أيضًا،حيث كان القطاع الخاص يُسيطر على الإنتاج الزراعي، وعلى أغلبية التجارة الداخلية، والخدمات الشخصية كلها.

يتبين لنا من هذا، أن المساهمة الرئيسة للقطاع العام في الدخل القومي إنما تأتي من دوره القيادي في قطاع الصناعة، أي إن القطاع العام الصناعي أدّى دور «حامل» النموّ في فترة الخطة الخمسية الأولى، بينما حدد توجيه الدولة للقطاع الخاص الزراعي والتجاري والخدماتي طرق وقنوات المساهمة في توليد الناتج القومي، وهو التوجيه الذي جرى بوساطة الخطة وإجراءات وقوانين التحول «الاشتراكي» والدور القيادي للقطاع العام الصناعي.

انطلاقًا من القطاع العام الصناعي وتوجيه الدولة للقطاع الخاص، أخذ الناتج المحلي يحقق زيادات متواصلة في الفترة محل البحث ـ كما زادت العمالة بمعدلات عالية، إضافة إلى تغيرات هيكلية أخرى، على نحو ما يتضح من المؤشرات الآتية:

ـ زيادة إجمالي الدخل المحلي في فترة الخطة الخمسية ١٩٦٠/ ٦١ ـ ١٠٦٤/ ٦٥ بنسبة ٣٧،١ في المئة، أي بمعدل سنوي قدره ٦،٥ في المئة في المتوسط، وذلك بتنفيذ استثمارات قدرها ١٥١٣ مليون جنيه ـ وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ الاستثمارات اعتمد أساسًا على المدّخرات المحلية، وبلغ العجز الإجمالي في تمويل الاستثمار نحو ٤١٧،٤ مليون جنيه، بنسبة ٢٧،٦ في المئة من إجمالي الاستثمار، وجرى تعويضه من المصادر الأجنبية.

(١٤) انظر: وزارة الخزانة المصرية، جداول استخدامات وإيرادات الشركات التابعة للمؤسسات للسنة المالية ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨.

ـ زيادة العمالة بنحو ١٣٢٧ ألف مشتغل، أي بمتوسط سنوي يبلغ ٢٦٥ ألف مشتغل؛ مع زيادة أجر المشتغل، حيث ارتفع متوسط الأجر من نحو ٨٠,٥ جنيه في السنة الأولى إلى ١١٢,٣ جنيه في السنة الأخيرة[١٥].

ـ التغير في الأهمية النسبية للأجور وعوائد التملّك في الخطة الخمسية الأولى: إذ زادت الأهمية النسبية لمجموع الأجور في الاقتصاد القومي من ٤٢,٨ في المئة في سنة الأساس، إلى ٤٦,٧ في المئة في السنة الخامسة من الخطة، أما الأهمية النسبية لمجموع عوائد التملك فانخفضت من ٥٧,٢ في المئة في سنة الأساس، إلى ٥٣,٣ في المئة في السنة الخامسة[١٦].

ـ التوزيع القطاعي للاستثمارات، متميّزًا بزيادة النصيب النسبي لقطاع الصناعة والكهرباء الذي حظي بما نسبته ٣٤,١ في المئة من الاستثمارات في الخطة، وقدرها ٥١٦,٥ مليون جنيه[١٧].

ب ـ القطاع العام (١٩٦٥ ـ ١٩٧١)

حينما انقضت الخطة الخمسية الأولى، كان القطاع العام قد أثبت وجوده بوصفه القوة الرئيسة المنفّذة لأهداف الخطة. وابتداء من عام ١٩٦٥ بدا أنه توافر للاقتصاد القومي الأساس التنظيمي الذي يمكّنه من تحقيق معدّلات نموّ منتظمة. غير أن دراسة مؤشرات الأداء للاقتصاد القومي أسفرت عن صعوبة العمل على مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات،

---

(١٥) كمال أحمد الجنزوري، «التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في التجربة المصرية،» في: **دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي: تجارب تخططية في بعض الأقطار العربية**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٤٧.

(١٦) الجمهورية العربية المتحدة، وزارة التخطيط، متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى (٦٠/ ٦١ ـ ٦٤/ ٦٥)، ج ١، متابعة وتقييم المعالم الأساسية للتنمية في الخطة الخمسية الأولى (شباط/ فبراير ١٩٦٦)، ص ٥٥.

(١٧) متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى، ص ٩٤. انظر: علي الجريتلي، **خمسة وعشرون عامًا: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٣١.

وهو الهدف الذي قرره مشروع الخطة العشرية (١٩٥٩/ ٦٠ ـ ١٩٦٩/ ٧٠). واتضح ذلك بجلاء من تقرير «متابعة وتقييم النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة عن السنة ١٩٦٥/٦٦»، الذي ذكر بوضوح أنه من غير الممكن تحقيق هدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات. ولذلك وُضِعتْ خطة سباعية جديدة تشمل الفترة بين ١٩٦٥/ ٦٦ و١٩٧١/ ٧٢. وبعد بداية التنفيذ جرى العدول عن الخطة السباعية إلى خطة ثلاثية للإنجاز تشمل الفترة بين الأعوام ١٩٦٧/ ٦٨ و١٩٦٩/ ٧٠.

لكن في عام ١٩٦٧، وقع ذلك الحدث الذي أثّر في مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تأثيرًا أساسيًا، وهو العدوان الإسرائيلي والنكسة العسكرية. وحينئذٍ تغيّرت الأولويات، بحيث حلّت متطلّبات المواجهة العسكرية محل متطلّبات زيادة الإنتاج. وهكذا أخذت الأوضاع الاقتصادية تتهيّأ لتقليص الدور المحوري للقطاع العام وتوسيع دور القطاع الخاص، وذلك بمواجهة مشكلات اقتصادية أخذت تتفاقم رويدًا رويدًا على هيئة انخفاض مضطرد في معدلات النمو الاقتصادي.

نظرًا إلى عدم قدرة الاقتصاد القومي ـ في ظل الظروف الجديدة ـ على مواجهة هذه المشكلات بآلياته «القديمة»، آليات الخطة الملزمة والدور المركزي للدولة والقطاع العام، ونظرًا إلى التحول في التركيبة الطبقية للسلطة بعد وفاة جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، والتبدّل الجذري في الأيديولوجية السياسية، فإن النظام السياسي التالي، بعد عام ١٩٧١، في ظل الحقبة المتطاولة للسادات ـ مبارك، غيّر تلك الآليات تدريجيًا، واعتمد آليات أخرى مغايرة، تقوم على إعطاء قوى السوق ورأس المال الخاص دورًا حاكمًا. وتبلور هذا منذ عام ١٩٧٥ ـ عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ـ في ما صار يُسمى سياسة «الانفتاح الاقتصادي»، القاضية بتقليص الوزن النسبي للقطاع العام، وتخلّي الدولة تدريجيًا عن وظيفتها التنموية اقتصاديًا واجتماعيًا، وإطلاق العنان لقوى السوق، من دون ضوابط حقيقية، وتوسيع دور القطاع الخاص الكبير ـ غير المنتج ـ ليصبح القوة القائدة للاقتصاد. وأدّت السياسة الجديدة التي استمرت بشكل عام طوال أربعين عامًا، خلال عهد السادات ـ مبارك (١٩٧١ ـ ٢٠١٠)، وحتى ثورة

٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، إلى تصفية الإرث التنموي الذي أوجدته ثورة تموز/ يوليو وقائدها عبد الناصر، الذي قام على التصنيع والعدالة الاجتماعية. وحلت محل التجربة التنموية لثورة تموز/ يوليو وعبد الناصر تجربة قائمة على التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وعلى استبدال التصنيع بقطاعات مُدرّة للدخل السريع في بعض المجالات الخدماتية، واستئثار الأقلية الاجتماعية الممثلة لشريحة من القطاع الخاص الكبير بشطر غالب من الدخل القومي.

عودة إلى الإرث التنموي للدولة في عصر الثورة - ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، نقدم في ما يلي نظرة تفصيليّة، بالتركيز على جوهر العملية التنموية، وهو التحول الهيكلي، من منظور الوزن النسبي المرتفع لقطاع الصناعة التحويلية بين القطاعات المولدة للناتج المحلي الإجمالي.

- تجربة التحول الهيكلي التصنيعي المُبكرة في مصر ١٩٥٧ - ١٩٦٥: بالعودة إلى التجربة المصرية خلال الفترة بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٧ نُحيل إلى بعض معالم تجربة التحول الهيكلي والتصنيع، كما سجّلتها أبحاث معهد التخطيط القومي، وبخاصة بحث «الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري» الذي أُجري في عام ١٩٨١، وصدر في نيسان/أبريل ١٩٨٢ ضمن سلسلة «قضايا التخطيط والتنمية»[١٨].

على سُنّة أبحاث التحول الهيكلي من منظور الصناعة التحويلية في الفكر الاقتصادي التنموي حينئذٍ، قام باحثو المعهد بتقسيم القطاع الصناعي إلى ثلاثة فروع: الصناعات الاستهلاكية، والصناعات الوسيطة، والصناعات الرأسمالية (صناعات السلع الرأسمالية)، بالتطبيق على برنامج السنوات الخمس للصناعة، الذي أدمج في الخطة الخمسية الأولى باعتباره «البرنامج الصناعي الأول» (١٩٥٧/ ٦٢). ولنبدأ باستثمارات البرنامج، حيث بلغت قيمة الاستثمارات المُحققة خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني/ نوفمبر

(١٨) جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، **الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ ٢٠١ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨٢)، ص ٢٣، جدول رقم ٤.

١٩٥٧ حتى حزيرن/ يونيو ١٩٦٠ لإجمالي الصناعة التحويلية ١٢٤ مليون جنيه، منها ٤٢,١ مليون جنيه جرى توجيهها إلى الصناعات الاستهلاكية، بنسبة ٣٤ في المئة من الإجمالي (من بينها ٣٣,٢ مليون جنيه لصناعة الغزل والنسيج، بنسبة ٢٦,٨ في المئة من إجمالي استثمارات البرنامج). وتوجيه ٧٢،٧ مليون جنيه للصناعات الوسيطة (بنسبة ٥٨,٦ في المئة من الإجمالي)، وأهمها: المطاط الصناعي (الكاوتشوك)، الذي وجّهت إليه ٤٠,٤ مليون جنيه، بنسبة ٣٢,٦ في المئة، والمنتجات المعدنية الأساسية (وأهمها في ما يبدو: صناعة الحديد والصلب)، حيث وجّهت إليها ٣٠,٧ مليون جنيه، بنسبة ٢٤,٨ في المئة من الإجمالي، وهو ما يعني صبّ ربع استثمارات البرنامج الصناعي لهذا الفرع المهم من «الصناعة الثقيلة». . . بعد أن جرى صبّ الربع أيضًا إلى أهم صناعة تقليدية، وذات ميزة نسبية أصيلة تاريخيًا في مصر، وهي «الغزل والنسيج».

أما صناعات السلع الرأسمالية فأخذت ٩,٢ مليون جنيه، بنسبة ٧،٤ في المئة من الإجمالي، ووجّه المبلغ بأكمله إلى القطاع الفرعي للمعدّات والآلات الكهربائية (وهي في ما يبدو: صناعة تجميع السلع المعمّرة ذات الاستخدام لنسب متفاوتة من المكوّن المحلي: الأجزاء وقطع الغيار).

يمضي بحث معهد التخطيط القومي، المشار إليه، بصدد توزيع الاستثمارات على الصناعات التحويلية خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠/ ٦١ و١٩٧٤/ ٧٥، قائلًا: «اتبعت الدولة سياسة استثمارية في قطاع الصناعة التحويلية تهدف إلى زيادة الأهمية النسبية للصناعات الإنتاجية ـ بشقيّها: الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية، وفي الوقت ذاته لم تهمل الدولة تخصيص استثمارات مناسبة لقطاع الصناعات الاستهلاكية»[١٩].

يتّضح من بيانات البحث ـ خلال فترة الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/ ٦١ ـ ١٩٦٤/ ٦٥ حول «التغير الهيكلي للاستثمارات المنفذة في فروع الصناعات التحويلية»، أن الصناعات الاستهلاكية نالت ٣٧,٧ تقريبًا، وأهمها مجموعتان: مجموعة «الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية»، التي

(١٩) **الصناعات التحويلية**، ص ٢٩، جدول رقم ٧.

أخذت ١٨,٩ في المئة تقريبًا من إجمالي الاستثمارات الصناعية التحويلية في الخطة، ومجموعة «الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ» بنسبة ١٤ في المئة تقريبًا.

أما الصناعات الإنتاجية فاستولت على ٦٢,٣ في المئة من الاستثمارات المنفّذة، منها ٤٨,٣ في المئة تقريبًا للصناعات الوسيطة، وأهمها مجموعة «المنتجات المعدنية الأساسية» بنسبة ٢٢,٧ في المئة، والصناعات الكيماوية (١٦,٣في المئة). أما صناعات السلع الرأسمالية فأخذت ١٤ في المئة من إجمالي الاستثمارات، تقاسمتها بالتقريب مجموعتان: أولاها «صناعة وإصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية» بنسبة ٧,٦ في المئة، و«صناعة وسائل النقل» بنسبة ٦,٤ في المئة (. . . ولنتذكر هنا إنشاء شركة النصر لصناعة السيارات خلال فترة الخطة، بالتعاون مع شركة «فيات» الإيطالية)[٢٠].

نُلاحظ هنا أن التحول الهيكلي والتصنيع المُبرمج من قبل الدولة، اعتمادًا في جانب رئيس منه على الشركات المؤممة حديثًا، أو المُنشأة ابتداءً في إطار «القطاع العام»، تضمن إقامة المشروعات الصناعية، وبخاصة في فروع «الصناعة الثقيلة»، بافتراض طول «فترة الاجتناء»، وبالتالي طول «فترة الانتظار» قبل تحقيق عائد اقتصادي على الاستثمار. ومن هنا، تشير البيانات إلى أن نصيب الصناعات الإنتاجية بشقيّها، من الدخل المحقق في الصناعة التحويلية منخفض نسبيًا، بالمقابلة مع حصتها من الاستثمارات المنفّذة، حيث بلغ ذلك النصيب من الدخل ٣٢ في المئة تقريبًا، مقابل حوالى ٦٨ في المئة للصناعات الاستهلاكية. . . ويدل ذلك على أهمية قيام الدولة بالمشروعات ذات الربحية المنخفضة وفترة الانتظار الطويلة، مما لا يستطيع القيام به القطاع الخاص بسهولة.

هذا، وتبنّت مصر في تجربتها التنموية المخططة خلال النصف الثاني من الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات، نموذجًا محددًا للتصنيع، هو «نموذج إحلال الواردات»، أي التوجّه نحو إنتاج السلع الذي كان يجري استيرادها سابقًا، لسد حاجة العرض المحلي، استفادة من توافر السوق،

(٢٠) **الصناعات التحويلية**، ص ٣٦، جدول رقم ١٠.

واستغناءً عن تلمّس الأسواق الخارجية في ظرف دولي مضطرب. وأهم ميزة لإحلال الواردات هي اكتساب الخبرة الوطنية في مجال الممارسة الإنتاجية التصنيعية، سعيًا إلى «الاعتماد على الذات» باعتباره ذراعًا طويلة للاستقلال الاقتصادي المساند للاستقلال السياسي الوليد في عصر «حركة التحرر الوطني». لكن لإحلال الواردات عيبين أساسيين: الجنوح نحو التركيز على الصناعة التحويلية؛ والإهمال النسبي للزراعة، بما فيها:

ـ الزراعة الغذائية.

ـ تزايد استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية لسد حاجة الإنتاج المحلي من الصناعات الاستهلاكية التي يركز عليها «إحلال الواردات» في مرحلته الأولى، بما فيها «السلع المعمرة»، مع ما يرتبط به ذلك من تبنّي سعر صرف مُغالى فيه للعملة الوطنية، لخفض تكلفة الاستيراد لكل من الأغذية والسلع الاستثمارية: الوسيطة والرأسمالية.

لذا ينصح خُبراء التنمية بأن إحلال الواردات في صناعات السلع الاستهلاكية يجب أن يكون مرحليًا فقط، وأن يتبعه الإحلال في صناعات سلع الإنتاج، سعيًا إلى التعميق الصناعي والتكنولوجي، وترسيخ الاستقلالية الاقتصادية النسبية إزاء العالم الخارجي.

لما كانت مصر، وهي في أوجّ انطلاقتها التنموية مع انتصاف عقد الستينيات، قد عاجلتها ضربة عدوان ١٩٦٧، فأوقفت، أو عطّلت، الانطلاقة المذكورة، فإنها بالتالي لم تحقق الانتقال من المرحلة الأولى لإحلال الواردات إلى المرحلة الثانية، كما يقتضي منطق التدرّج في التعميق الصناعي.

لذلك، تشير البيانات إلى أمرين متقابلين:

ـ ارتفاع الميل إلى الاستيراد في فترة التصنيع المذكورة، في مجال السلع الاستثمارية... وهذا أمر أشرنا إليه في سياق عيوب إحلال الواردات.

- يؤدي تزايد الاستيراد، على الرغم من تكلفته النقدية المرتفعة، إلى عائد اقتصادي كلّي واجتماعي، يتمثل بدفع عملية التحول الهيكلي ـ التصنيعي على طريق الاعتماد النسبي على الذات.

بعبارة أخرى، إن الاستيراد الذي لم يفترض فيه «حفز الصادرات» أصلًا، بحكم الاستراتيجية التنموية المتّبعة لإحلال الوارد، فإنه يمكن أن يُساعد في حفز الاستراتيجية القائمة على «إشباع الحاجات المحلية»، وعلى «التوجّه النسبي نحو الداخل».

تأكيدًا للأمر **الأول**، كانت واردات السلع الوسيطة والرأسمالية تمثل ٨١ في المئة من إجمالي الواردات المصرية في عام ١٩٦٩/ ٧٠، بقيمة تبلغ نحو ٢٦٠,٤ مليون جنيه، مقابل نسبة ١٩ في المئة للواردات الاستهلاكية، وبقيمة مقدّرة بنحو ٦٤،٤ مليون جنيه... وكان ذلك تأكيدًا لحقيقة ارتفاع مرونة سلع الاستثمار المستوردة، مقدّرة بنحو ٢,٨، مقابل ١,٣ للسلع الاستهلاكية[٢١]، أما الأمر **الثاني** فتأكيده سبقت البرهنة عليه من خلال ارتفاع وتيرة التحول الهيكلي ـ التصنيعي في سياق التنمية المخططة للاقتصاد المصري في تجربته الرائدة عقب ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، خلال النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، والنصف الأول من ستينياته.

رابعًا: تصفية دور الدولة التنموي (١٩٧١ ـ ٢٠١١)

تتفق المصادر كلها تقريبًا على أن تصفية دور الدولة التنموي، اعتبارًا من عام ١٩٧١، تحت مظلة ما سُمّي بسياسة «الانفتاح الاقتصادي» ـ من خلال إطلاق العنان لقوى السوق باعتبارها أداةً حاكمة لتخصيص الموارد وتوزيع الدخول، والاعتماد شبه الكُلّي على شريحة غير مُنتجة من القطاع الخاص الكبير، مع تصفية الهيكل العريض للقطاع العام الصناعي ـ كان لكل ذلك أثرٌ سلبيٌ حاسمٌ في الهيكل الاقتصادي المصري. وظل الاقتصاد المصري يعاني خللًا هيكليًا جسيمًا طوال الأعوام الأربعين الأخيرة التي شهدت انطلاقةً تنموية كبرى في منطقتي شرق آسيا وأميركا اللاتينية، تمكّنت من خلالها دول نامية عدة كانت في ظرف مشابه لمصر حتى أواخر الستينيات من أن تخوض تجربة التحول الهيكلي الجذري بنجاح.

يُقاس التحوّل الهيكلي للاقتصاد بالتغير ـ عبر الزمن ـ في الأهمية النسبية

(٢١) **الصناعات التحويلية**، ص ٥٧ ـ ٥٩، الجدولان رقم ٢١ ورقم ٢٢.

للقطاعات الإنتاجية المختلفة، من حيث أنصبتها من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والاستثمارات والتجارة ـ مع الأخذ بالحسبان حدوث تغيرات مناظرة في مواقع الأنشطة الاقتصادية، وفي البيئة المؤسسية[٢٢].

يتمثل المحور المحدد لعملية التحول الهيكلي في عملية التصنيع، بمعنى إقامة قطاع صناعي تحويلي يمتلك وزنًا نسبيًا متزايدًا في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، بما يكفل ثقلًا مؤثرًا في تحديد اتجاهات هذا الهيكل ككل، على المدى الطويل... ويؤكّد كثير من مراجع الفكر التنموي أن النصيب النسبي للقطاع التحويلي ينبغي ألا يقل في فترة الانتقال التنموي عن ٢٥ إلى ٣٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، من أجل أن يمارس دوره الرائد المفترض.

يُلاحظ أنه على الرغم من التحوّل الهيكلي الأساس الذي شهدته الاقتصادات المتقدمة خلال العقود الزمنية الأخيرة، من خلال تزايد الوزن النسبي للقطاع الثالث (الخدمات) بالمقابلة مع كل من القطاعين الأوّلي (الزراعي والمنجمي)، والثانوي (الصناعي التحويلي)، في ما يعرف بعملية «التثليث»، أخذت هذه العملية في السير عكس الاتجاه نسبيًا، من «التثليث» إلى استعادة الوزن والدور المتزايد لكل من الصناعة التحويلية والزراعة خلال العقد الأخير. وإن كان حسم الأمر يتطلب فترةً زمنيةً أطول للتأكد من أن الاتجاه المذكور ذو طبيعة تاريخية طويلة الأجل حقًا[٢٣].

يتجلّى التباطؤ في وتيرة التغير للوزن النسبي للصناعة التحويلية ـ باعتباره محورًا لعملية التنمية ـ من البيانات عن الاقتصاد المصري، والمأخوذة من مصادر محلية ودولية على السواء. إذ تشير البيانات المُستقاة من «وزارة التخطيط» المصرية حول الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي إلى أن الوزن النسبي للصناعة التحويلية لم يتجاوز ١٢,٧ في المئة عام ١٩٨١/ ٨٢، ثم خلال ربع قرن تقريبًا لم يصل ذلك الوزن النسبي إلى

(٢٢) انظر: Olga Memedovic [et al.], «Structural Change in the World Economy: Main Features and Trends,» United Nations Industrial Development Organization UNIDO, Research and Statistics Branch, Working Paper 24/2009, p. 3.

(٢٣) Memedovic, pp. 6-8.

أكثر من ١٧,٢ في المئة (في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧)[٢٤]، ثم انخفض إلى ١٦,٨ في المئة في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠[٢٥].

وفقًا لبعض المُعطيات البحثية، ظلت النسبة الأخيرة تراوح بصفة مستمرة تقريبًا خلال الفترات الزمنية المختلفة مدة عقدين (١٩٧٥ ـ ١٩٩٥)، وزادت بأقل من نقطتين مئويتين في عام ٢٠٠٠ (١٩,٣٥ في المئة) لتنخفض مرة أخرى إلى ١٨،٩٣ في عام ٢٠٠٠[٢٦]، أما طبقًا لبيانات منظّمة التجارة العالمية، فإن النصيب النسبي للصناعة (الصناعة التحويلية بالمعنى المحدد + التعدين)، مع استبعاد النفط ومنتجاته، انخفض من ١٩,٥ في المئة في عام ١٩٩٨/ ٩٩ إلى ١٨,٤ عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤[٢٧].

على سبيل الإيضاح حول ما جرى خلال الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة، ولبيان التباطؤ المقارن لوتيرة التحوّل الهيكلي للاقتصاد المصري، من منظور الوزن النسبي للصناعة التحويلية، نشير إلى ما ذكرته أبحاث «معهد التخطيط القومي» في وقت سابق[٢٨] حول النصيب النسبي لقطاع (الصناعة والتعدين)، في ظل الدفعة التنموية الكبرى لثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، وذلك خلال السنوات العشر الممتدة بين عامي ١٩٥٥/ ٥٦ و١٩٦٤/ ٦٥، (حيث لم يكن النفط يمثل شيئًا مذكورًا في هيكل الناتج المحلي الإجمالي)، في الناتج المحلي الإجمالي ـ بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة، بأسعار ١٩٦٤/ ٦٥، مع أن هذا النصيب ارتفع من ١٣،٤ في المئة

(٢٤) انظر: جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، **بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ ٢٢٠ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠)، الفصل ٢، الجدولان رقم ١ ورقم ١٣.

(٢٥) وزارة التنمية الاقتصادية <http://www.map.gov.eg>.

نقلاً عن: كريمة محمد الصغير، «بحث تمهيدي عن وضع الاقتصاد الكلي، ورقة خلفية للبحث الحالي، ٢٠١١، ص ٢، شكل ٢.

(٢٦) **بعض الاختلالات الهيكلية**، الفصل ٢، جدول ٤، ص ١٨.

(٢٧) الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، **تقرير المراجعة الثالثة للسياسة التجارية لمصر** (القاهرة: منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٥)، ص ١٨، جدول ١.

(٢٨) **الصناعات التحويلية**، ج ١: **تطور دور الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري**، ص ٣، جدول ١.

عام ١٩٥٥/٥٦ إلى ٢٠,١ في المئة عام ٦٠/ ٦١ ـ بفعل تنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، البادئ في عام ١٩٥٧، والمندمج في الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٦١ ـ ١٩٦٤/ ٦٥) ـ وارتفع إلى ٢١,٦ في المئة في عام ١٩٦٤/ ٦٥، العام الأخير من الخطة. . . وهو ما يعني تحقيق زيادة بنسبة تتجاوز ٥٠ في المئة خلال السنوات العشر المشار إليها، بمعدل نموّ وسطي يفوق ٥ في المئة سنويًا.

في ضوء هذه المقابلة ذات البُعد التاريخي، يمكن القول إن الاقتصاد المصري شهد خلال العقود الزمنية الأخيرة ما يمكن وصفه بـ «التقهقر الهيكلي». ليس غريبًا إذًا، في ظل هذا «التقهقر الهيكلي» للاقتصاد المصري، أن يتراجع مركز مصر على سلّم التنافسية العالمية، وفق المعايير الدولية السائدة، وبخاصة لدى «المنتدى الاقتصادي العالمي»، المعروف بمنتدى دافوس.

نجد في التقارير السنوية لـ «المجلس الوطني المصري للتنافسية»، تفصيلًا للتراجع المذكور، ومنها مثلًا التقرير السادس لعام ٢٠٠٩، حيث يذكر ما يلي:

ـ شهد مركز مصر تراجعًا بين الدول المشاركة في مؤشر التنافسية العالمية الذي يُصدره «المنتدى الاقتصادي العالمي» من المرتبة ٧٧ من بين ١٣١ دولة في العام السابق ـ ٢٠٠٨ ـ إلى المرتبة ٨١ من بين ١٣٤ دولة في عام ٢٠٠٩[٢٩].

ـ تراجعتْ مرتبة مصر وفقًا للمؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية لعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، مقابلةً بالعام السابق. إذ انخفض ترتيب مصر أربعة مراكز وفقًا لركيزة «المتطلّبات الأساسية للنمو» (التي تضمُّ المؤشرات الفرعية الخاصة بكل من: المؤسسات، البُنية الأساسية، الاستقرار الاقتصادي، الصحة والتعليم الأوّلي). وتراجعت ثلاثة مراكز وفقًا لركيزة «معززات الجدارة» (Innovation Enhancers) (التي تضمُّ المؤشرات الفرعية

(٢٩) المجلس الوطني المصري للتنافسية، **التقرير السادس للتنافسية المصرية؛ ما بعد الأزمة المالية: التنافسية والتنمية المستدامة** (القاهرة: المجلس، ٢٠٠٩)، ص ٤١.

الخاصة بكل من: التعليم الثانوي والعالي، وجدارة أسواق السلع، وجدارة سوق العمل، وتطوّر سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق)، أما بالنسبة إلى الركيزة الثالثة للتنافسية ـ ركيزة الابتكار والتطوير (التي تضم المؤشرين الخاصين بالابتكار وتعقد المؤسسات) فتراجعت مصر أحد عشر مركزًا[٣٠].

مما له دلالة مهمة هنا، ثبات موقع الاقتصاد المصري في مركز متأخر، أو متقهقر، على مدارج التنافسية العالمية، وفق مؤشر «دافوس»، حيث يفيد «تقرير التنافسية العالمية» لعام ٢٠١٠/ ٢٠١١ إلى استمرار وقوف مصر عند المرتبة رقم ٨١ من بين ١٣٩ بلدًا شملها التقرير المذكور (مع ملاحظة زيادة عدد البلدان المشمولة في التقرير عمّا كان عليه الحال في التقارير السابقة)، مع وصول نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إلى ٦,٦ في المئة، ومعدل للتضخم مقدّر بنحو ١٦,٢ في المئة، مقابل ١١,٧ في المئة، متوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونسبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٠ في المئة[٣١].

انعكس الخلل والتقهقر الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي، من وجهة نظر الصناعة التحويلية، على التجارة الخارجية السلعية المصرية، تصديرًا واستيرادًا، لكنه ليس انعكاسًا مباشرًا. فانخفاض الوزن النسبي للصناعة التحويلية في هيكل الناتج لم يتبعه تلقائيًا انخفاضُ الوزن النسبي للمنتجات المصنّعة في هيكل الصادرات السلعية الكلية، بل نجد على العكس أن هذه المنتجات المصنعة تمثل أهمية نسبية مرتفعة عبر الزمن. وفي سلسلة زمنية أوردتها «منظمة التجارة العالمية» عن مصر، ممتدة إلى نحو عشرة أعوام (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٣). وجدنا أن حصة المنتجات المصنّعة بلغت ٤٠,٣ في المئة من إجمالي الصادرات السلعية في عام ١٩٩٥ ـ وهي أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة، وإن انخفضت بشكل مضطرد تقريبًا لتصل إلى ٣٠,٥ في المئة

(٣٠) التقرير السادس للتنافسية، ص ٤٤.

(٣١) World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report 2010-2011*, Preface by Klaus Schwab (Geneva: World Economic Forum, 2010), pp. 5-39.

في عام ٢٠٠٣[٣٢]. وهكذا، على الرغم من نقص نسبة ١٠ في المئة خلال الفترة المشار إليها، فإن نصيب المصنوعات من الصادرات ظل مرتفعًا نسبيًا، بالمقابلة مع نصف تلك النسبة تقريبًا لحصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي.

لعل ارتفاع الأهمية النسبية للمصنوعات من تجارة التصدير يمكن إرجاعه إلى ضيق قاعدة الناتج المحلي الموجّه إلى التصدير في القطاعات غير الصناعة التحويلية (عدا النفط والغاز)، أو انخفاض المرونة التصديرية للناتج من القطاعين الزراعي والخدماتي. ويُساعد في ارتفاع الأهمية النسبية للمصنوعات من الصادرات الكلّية، امتلاك الاقتصاد المصري لميزة نسبية - ظاهرة - في بعض الفروع الصناعية، بعضها تقليدي، مثل المنسوجات والملابس؛ وبعضها مستحدث، مثل الحديد والإسمنت. أما من حيث الاستيراد، فإن النصيب النسبي للواردات من المنتجات المصنعة من إجمالي الواردات السلعية كان يمثل ذروة عالية في عام ١٩٩٥، حيث بلغ ٦٠,٦ في المئة، وظل ينخفض بشكل مضطرد، لكنه لم يقل عن ٤٨,٤ في المئة عام ٢٠٠٣، أي حوالى النصف من الواردات السلعية[٣٣]. وربما يكون التفسير هنا أكثر بساطة منه في حالة الصادرات، فزيادة الأهمية النسبية لواردات المنتجات المصنعة يعود بصفة مباشرة إلى حدٍ بعيد إلى انخفاض الأهمية النسبية للقطاع التحويلي في الناتج المحلي، فما لا يجري إنتاجه لسد الاحتياجات المحلية يُستورَد، وبخاصة من فرعي السلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية.

خامسًا: على مشارف ثورة ٢٥ يناير: ما قبل وما بعد

١ ـ غياب الاستراتيجية والرؤية التنموية

لعله من الصعوبة بمكان أن تعثر على استراتيجية متكاملة للتنمية ودور الدولة الإنمائي في مصر خلال الفترة السابقة على ثورة ٢٥ كانون الثاني/

---

(٣٢) تقرير المراجعة الثالثة، الجدول أ ـ ١/١، ص ١٣٥.

(٣٣) تقرير المراجعة الثالثة، الجدول أ ـ ١/٢، ص ١٣٦.

يناير ٢٠١١، على غرار تلك الاستراتيجيات التي صاغتها وطبّقتها بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا، مثل كوريا الجنوبية وماليزيا، ودع عنك اليابان وعددًا من دول أميركا اللاتينية، مثل البرازيل. . . ففي تلك الدول توافرت تصوّرات محددة للمستقبل، تساندها خططٌ مرحلية، وحزم سياسات وإجراءات، ومنظومات للحوافز الإيجابية والسلبية، إضافة إلى مؤسسات للتفكير ولصنع السياسات واتخاذ القرارات، وأجهزة تنفيذية مثل منظمة التجارة الدولية، والصناعة (ميتي) في اليابان.

كان قد استقر في يقين المسؤولين عن إدارة الاقتصاد المصري حينئذٍ، في ما يبدو، أن الاقتصاد كفيل بتسيير ذاته آليًا، سيرًا على مقولة آدم سميث حول «اليد الخفية»، انطلاقًا من المفعول التلقائي لقوى السوق ونشاط المشروع الخاص في إطار من الحركة «الحرة» للمنتوجات وعوامل الإنتاج والسيولة النقدية ورؤوس الأموال، عبر الحدود، من وإلى البلاد.

ربما يمكن العثور على إطار مرجعي للسياسات الاقتصادية المصرية في «حزم الأفكار» التي تتبنّاها طواقم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومراكز البحث والتفكير المرتبطة بهما، سواء داخل مصر أم خارجها، ووكالات المعونة للدول الكُبرى، انطلاقًا من الصيغة المعدّلة لما يُسمّى «توافق واشنطن»، وما تدل عليه من «إيمان» بأصولية السوق، أو ما يُطلق عليه «النظرية الأرثوذكسية» التي نحت منحى «الليبرالية الجديدة».

أجريت تعديلات حقًا على مذهب «الليبراليين الجُدد» بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في الولايات المتحدة بالذات ـ وليس في أوروبا على كل حال ـ من خلال تدخّل الدولة بالحُزَم التحفيزية للإنعاش الاقتصادي وتوسيع هامش التوظيف، وصولًا إلى ما يُسمى حاليًا بسياسة التيسير الكمي ـ بينما سارت أوروبا على خُطى (الليبرالية الجديدة ـ القديمة) من خلال ما يُسمى بسياسة «التقشف»، التي يقع عبؤها الأساس على العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، من خلال تقليص العمالة ورفع معدّلات الضريبة عليهم، وخفض الإعانات.

على الرغم من التعديلات المشار إليها في أميركا، بقيت الليبرالية الجديدة بمنزلة المذهب الضمني المسيطر على عملية صنع السياسات

الاقتصادية والمالية والنقدية في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدّمة، وتربّعت على العرش رويدًا رويدًا، اعتبارًا من منتصف سبعينيات القرن المنصرم حتى الآن، على أنقاض مذهب «التدخل» الكينزي وسياسة «دولة الرفاهة»، اللذين احتلا مقدّمة المسرح في أوروبا وأميركا الشمالية واليابان طوال ثلاثة عقود تقريبًا (١٩٤٥ ـ ١٩٧٥).

إن «كلمة السر» المفتاحية لليبرالية الجديدة هي «الحرية»، حرّية المشروع الخاص في النشاط المحلي، وفي الحركة عبر الحدود، من دون قيود إلا في أضيق نطاق ممكن وللضرورات التي تتيح المحظورات.

في مجال الربط بين التجارة الخارجية والصناعة المحلية بالذات، نحَتْ الليبرالية الجديدة نحوًا خاصًا، هو الدعوة إلى احتذاء حذو التجربة الشرق ـ آسيوية في التصنيع القائم على تطوير الصادرات. وكانت هذه قراءة أحادية للتجربة الآسيوية، بالنظر إلى أن هذه التجربة لم تقُم على مجرد «تطوير الصادرات» عن طريق آلية السوق الحرة داخليًا وخارجيًا، وإنما قامت، كما أشرنا، على تصوّر استراتيجي، تُسانده دعائم متعددة، وفي ظروف دولية مواتية في إطار مرحلة الحرب الباردة بالذات، إضافة إلى العمل على انتهاج سياسة صناعية متكاملة تمزج بين تطوير الصادرات والإحلال الانتقائي المتدرّج للواردات. وعلى الرغم من طابع القراءة الأحادية للتجربة الآسيوية، أو «المعجزة»، مما كشفت عنه وقائع الأزمة الآسيوية ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ وما بعدها، مضت طواقم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومراكز البحث والتفكير المرتبطة بهما، ووكالات المعونة، تروّج للتنمية المرتبطة بالصادرات، وبالدعوة إلى تحرير التجارة الخارجية للدول المصدرة تحريرًا كليًا. واستندت هذه الدعوة نظريًا إلى أن تحرير الاستيراد يفضي إلى تعزيز المنافسة ورفع الجدارة المحلية[٣٤].

مع ذلك، لم تعدم الحكومات السابقة على ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير محاولات صياغة سياسات متفرقة، موجّهة إلى قضايا جزئية، مثل

(٣٤) انظر: صلاح العمروسي، «خطة رشيد لمضاعفة الصادرات»، و«الفشل التصديري لحكومة نظيف»، مقالتان غير منشورتين.

دعوة الوزير المختص بالتجارة والصناعة إلى ما يُسمى «خطة مضاعفة الصادرات» على مدى خمس سنوات، بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣[٣٥]. هذا إضافة إلى ما يمكن استنتاجه من جداول التعرفة الجمركية وتعديلاتها، ومن بعض السياسات الفرعية المشتقة في حالات بعينها، مثل صناعة تجميع السيارات محليًا[٣٦]. لكن، إن لم تكن للتجربة الاقتصادية المصرية في التجارة والصناعة استراتيجية ما، قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير من ناحية البناء النظري المصرّح به، فهل امتلكت «استراتيجية ضمنية»؟

من الناحية المبدئية، يمكن الإجابة بالنفي عن هذا السؤال، فاستراتيجية التجارة، إن وجدت، لا بد من أن ترتبط باستراتيجية للصناعة. فهل يمكن استقراء استراتيجية ضمنية من واقع «التنفيذ» الصناعي خلال الفترات السابقة على ثورة ٢٥ يناير، وتحديدًا خلال تلك الفترة الأخيرة التي ارتفعت فيها نبرة الحديث عن النموّ الاقتصادي وتطوير الصادرات (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠)؟

يواجهنا في الإجابة عن هذا السؤال واقعُ غياب وحضور. أمّا الغياب فهو غياب مشروع وطني كانت قد جرت الدعوة إليه بصورة مكثفة من معهد التخطيط القومي ومؤسسات بحثية مصرية عديدة وباحثين مستقلين، وبخاصة منذ منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات ـ ذلك هو مشروع «تصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية»، الذي كان يفترض أن يقوم بالتعاون بين الهيئة العامة للتصنيع (هيئة التنمية الصناعية في ما بعد)، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، والهيئة القومية للإنتاج الحربي، والهيئة العربية للتصنيع (العسكري). . . بل و«مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» بمجلس الوزراء، في وقت ما، أيضًا.

كان يُفترض أن يوفّر هذا المشروع عمقًا هيكليًا لعملية التصنيع المصرية، من خلال بناء صناعة للسلع الوسيطة والرأسمالية، استنادًا إلى

(٣٥) انظر: **تقرير المراجعة الثالثة**، ص ٩٦ ـ ١١٣.

(٣٦) انظر: آرني كلو، **تأثير الأزمة الاقتصادية على التجارة والاستثمارات الخارجية والتشغيل في مصر**، الغرفة التجارية الأمريكية بمصر (القاهرة: منظمة العمل الدولية، ٢٠١٠)، ص ٤٢ ـ ٧٨.

حصر إحصائي دقيق للإمكانات الإنتاجية المتوافرة لدى الجهات المصرية ذات الصلة، ابتداءً من منجزات البحث العلمي والتكنولوجي، إلى صناعة الآلات والمعدّات والأجزاء وآلات الورش لدى مصانع القطاع العام ذات الصلة حينئذٍ، مثل شركة المراجل التجارية، وشركة السكر المصرية، وشركة النصر لصناعة السيارات، وشركة «سيماف»، ومصانع وشركات الهيئة القومية للإنتاج الحربي، وبخاصة مصنع ١٠٠ الحربي، وشركة بنها للصناعات الإلكترونية، ومصنع أبي زعبل للكيماويات. . . وغيرها كثير.

هذا هو جانب «الغياب»، أمّا «الحضور» فيخصّ سجل العمل الصناعي في مصر، كما يدوّنه ـ مثلاً ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في «النشرة السنوية للإنتاج الصناعي السلعي ـ القطاع العام/ الأعمال العام والقطاع الخاص». ونرى في هذا الحضور ـ مبدئيًا ـ حركة تلقائية بغير توجيه نحو أي عملية مبرمجة مفترضة للتحوّل الهيكلي التصنيعي التنموي. ولا يسمح المقام هنا بعرض مفصّل لهذه النقطة، ما يمكن تناوله في مواضع أخرى.

هكذا تناولنا غياب المنظور الاستراتيجي والرؤية التنموية، قبل ثورة ٢٥ يناير، وكنّا قد تناولنا في القسم السابق، طبيعة الهيكل الاقتصادي، من خلال مُعالجة واقع التقهقر في عملية التحوّل الهيكلي للاقتصاد المصري، ويتبقى علينا أن نتناول البُعديْن الآخرين للتحليل الاقتصادي، وهما السياسة الاقتصادية والنظام الاقتصادي. وفي ما يلي نركّز على موضوع السياسة الاقتصادية، من خلال واقع الاستبعاد المنهجي لدور الدولة التنموي في مصر، في ما قبل ثورة ٢٥ يناير، تأسيسًا على الفهم الخاص ـ والمغلوط ـ للحرّية الاقتصادية، ثم ننتهي بنظرة إجمالية إلى النظام الاقتصادي.

٢ ـ سياسة الحرية الاقتصادية و«استبعاد دور الدولة التنموي» ١٩٧١ ـ ٢٠١١

بدأت مصر في عام ١٩٧١، وتحديدًا منذ عام ١٩٧٤، عهدًا سياسيًا واقتصاديًا جديدًا، حيث تم تطبيق سياسة «الانفتاح الاقتصادي» التي قامت على فهم مصطلح «الحرية» فهمًا محددًا، يقوم على دعامتين:

ـ حرّية الحركة لرأس المال الخاص، المحلي والعربي والأجنبي.

ـ حرية تحديد «أسعار» المُنتجات وعوامل الإنتاج من خلال التفاعل التلقائي لقوى السوق، أي العرض والطلب، من دون تدخّل جهاز الدولة.

لكن، فُهِمَتْ حرية الحركة لرأس المال الخاص ـ الكبير أساسًا، في ما يبدو، باعتبارها نقيضًا للتخطيط القومي، فتحرّك أصحاب رأس المال، وقاموا بتوجيهه إلى المجالات والأنشطة الأكثر تعظيمًا للأرباح الخاصة، وكانت النتيجة إهمالًا نسبيًا للقطاعات السلعية، وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية ـ وتركيزًا على خدمات التجارة والمال والعقارات. كما جرى تشجيع هجرة العمالة المصرية إلى الخارج (ليبيا ودول الخليج العربي) للتخلص من عبئها الداخلي والاستفادة من تحويلاتها المالية التي أخذت تصبُّ في المسار المذكور نفسه.

أما حرّية السوق ففُهمت باعتبارها نقيضًا للدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وكانت النتيجة انسحاب الدولة من عملية توجيه الاقتصاد وضبط الأسواق.

مع الحرية الخاصة، كان هناك أمران متلازمان:

ـ تفكيك القطاع العام وبيع الجزء الأكبر من شركاته بعد أن جرى تحميل شركاته عبء البيع للسلع بأقل من تكلفتها الحقيقية، ومن ثم تحمّل خسارة مالية متصاعدة، جرت تغطيتها عن طريق الاستدانة المصرفية و«السحب على المكشوف»... كذلك جرى تحميل الشركات العامة عبء «التعيين الإجباري للخريجين»، فامتلأت بالعمالة الزائدة والبطالة المقنّعة التي صارت عبئًا مقيّدًا للإنتاجية، ومصدرًا لتبديد الموارد النادرة. وجرى إهمال الشركات العامة إنتاجيًا وتكنولوجيًا، ثم تمّ حرمانها من التوسعات الاستثمارية، ما مثّل تمهيدًا لبيع كثير منها بعد ذلك بثمن بخس لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الذين قاموا في حالات كثيرة بتصفية النشاط الأصلي للشركات، والاستفادة من فرق بيع الأراضي والمضاربة عليها لتحقيق مكاسب رأسمالية وأرباح «قدرية» غير مبررة، ولتصب من ثم في سيل تراكم الدخول والثروات الخاصة.

ـ أما الأمر الثاني فهو الاختلال في التوازن بين الأجور والأسعار، ما أدّى إلى خفض الدخل الحقيقي للمشتغلين بالأجر في القطاعين العام والخاص، وبخاصة في الجهات الحكومية، في ظل معدّلات مرتفعة نسبيًا للتضخم السعري. ومع اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار لم تحدث زيادة في الإنتاجية تعوّض ارتفاعات التكلفة وتصاعد الأسعار الجارية للسلع والخدمات.

لكن الذي أحدث التوازن النسبي، ولو موقتًا، هو وجود مصادر مالية كبرى، أخذت ثقلها الحقيقي بعد تصحيح أسعار النفط عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. وهذه المصادر، هي: تحويلات العاملين في الخارج، والسياحة، وعائدات قناة السويس، والتمويل الأجنبي.

لكن حدث انخفاض في أسعار النفط أواسط الثمانينيات (١٩٨٦)، وانفجار أزمة الديون في العالم الثالث (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦)، وتباطؤ الصادرات في الدول الصناعية الغربية، وانخفاض نسبي للإنتاجية فيها ـ ووقعت من جرّاء ذلك أزمة اقتصادية في عام ١٩٨٦ وما بعدها. وانعكس ذلك على مصر بشكل ارتفاع حجم وعبء الديون الأجنبية، وتزايد فاتورة الواردات، وتفاقم عجز الموازنة العامة، وارتفاع معدّلات التضخم السعري. وجرى تحمّل كل ذلك بصعوبة شديدة خلال خمس سنوات (١٩٨٦ ـ ١٩٩١) حتى جرى توقيع اتفاق مهم بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في أيار/ مايو ١٩٩١، جرى بمقتضاه التوافق على حُزمة من السياسات الاقتصادية، يجمعها «برنامج التثبيت والتكيّف الهيكلي». وكان هذا البرنامج موازيًا لبرامج أخرى جرى تطبيقها في معظم الدول النامية في الفترة نفسها تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

خلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٨/ ١٩٩٩ تقريبًا، أخذ يتحقق شيء من التوازن في الموازين الإسمية للاقتصاد (وبخاصة الميزانية العامة وميزان المدفوعات وميزانية النقد الأجنبي)، انطلاقًا من خفض الانفاق الحكومي في المجال الاجتماعي الموجّه إلى الشرائح الفقيرة من المجتمع، وبخاصة في قطاعات التعليم والصحة، إضافة إلى بيع شركات القطاع العام للتخلّص من خسائرها الإجبارية، وكذا خفّضتْ الواردات، بما

فيها واردات السلع الأساسية والسلع الوسيطة والرأسمالية (الآلات والمعدات) اللازمة لدوران عجلة الجهاز الإنتاجي. وأدّى هذا التوازن (الإسمي) إلى تعميق الاختلال في الموازين العينية، أو الحقيقية للاقتصاد، من خلال الإهمال «المتعمّد» للزراعة والصناعة التحويلية والخدمات العلمية ـ التكنولوجية.

كانت الفلسفة الكامنة من وراء برنامج التكيّف الهيكلي في مصر وسائر الدول النامية ـ غير النفطية أساسًا ـ هي ضرورة ضبط مستوى الطلب الكلّي، وخفض الإنفاق ومستويات السيولة ليتوازن مع مستوى العرض الذي جرى تحجيمه ببيع القطاع العام، وخفض الواردات الوسيطة والرأسمالية. وتلك هي الفلسفة الاقتصادية المُسماة بالفلسفة «الأرثوذكسية»، التي ترى ضبط كمية النقود مدخلًا للتوازن الاقتصادي الكلّي، انطلاقًا من «نظرية كمية النقود» في الفكر الاقتصادي الرأسمالي الكلاسيكي، ومن «قانون ساي للأسواق»، القاضي بأن العرض يخلق الطلب المساوي له. وعلى الرغم من أن هذا القانون فشل في حالة الدول المتقدّمة، إذ لم يخلق العرض طلبًا مساويًا، فحدثت أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩)، إلا أنه جرت محاولة فرضه على الدول النامية، انطلاقًا من حجم منخفض للعرض، يستدعي حجمًا موازيًا مخفّضًا للطلب. وما جاء خفّضَ مستوى الطلب، إلا من انخفاض طلب الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة، عن طريق رفع الأسعار بوجهها، والتثبيت النسبي لمعدّلات الأجور والمرتبات، مع خفض نفقات الدولة الموجّهة لحمايتها اجتماعيًا.

اعتبارًا من أواخر عام ١٩٩٩، وبدايات عام ٢٠٠٠، ولمدة خمس سنوات تقريبًا ـ حتى عام ٢٠٠٤ ـ جرت محاولة دفع عجلة النمو الاقتصادي المتباطئة، من خلال أداتين:

ـ خفض قيمة الجنيه المصري (سعر صرف العملة المحلية) من أجل زيادة الصادرات، لكن هذا الخفض لم يؤدِّ إلى رفع الصادرات، بل زاد من تكلفة الواردات الأساسية، ورفع من تكلفة الائتمان الممنوح بالعملات الأجنبية إلى فئة رجال الأعمال الكبار، ما أدّى إلى تناقص استثماراتهم الموجّهة إلى القطاعات المعتادة في النشاط الاقتصادي (خدمات التجارة

الداخلية والخارجية، والإسكان والعقار، والفنادق والمطاعم. . . إلخ).

ـ ارتفاع مستوى الديون العامة المحلية، بفعل اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي ومن صناديق التأمين والمعاشات، لتمويل مشروعات البُنية الأساسية التي توسّعت في نطاق القاهرة الكبرى توسعًا هائلًا، (للإنفاق على الكباري العلوية، وأنفاق المترو، وشبكات الهاتف والصرف الصحي) من دون أن توازيها توسّعات في الطاقة الإنتاجية في القطاعات السلعية، وبخاصة الزراعية والصناعية، وفي قطاع الخدمات العلمية ـ التكنولوجية.

لما تبيّن الأثر السلبي لسياسة سعر الصرف والدين العام في النمو الاقتصادي، جاءت (حكومة رجال الأعمال) في عام ٢٠٠٤ لتفتح مرحلة أخرى، استمرت حتى أواخر ٢٠٠٨، تاريخ تفجر الأزمة المالية العالمية. وفي السنوات الخمسة المذكورة تقريبًا، توافرت مجموعة من الظروف الخارجية المواتية للاقتصاد المصري، فارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ـ وزادت موارد الدولة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، بما في ذلك تحويلات العاملين في الخارج وإيرادات قناة السويس، كما ارتفع دخل السياحة. وكانت النتيجة ارتفاعًا عامًا في معدل النمو الاقتصادي الكلّي السنوي، قدّر بنحو ٧ في المئة.

لكن هذا المعدل خالطه أمران أساسيان:

الأمر **الأول**، تركُز النموّ في القطاعات غير السلعية الأساسية، حيث تمثلت القطاعات القائدة للنموّ في الإسكان والبناء والعقارات، وفي السياحة الأجنبية، والاتصالات الهاتفية المحمولة. . . ومن خلال النموّ الانفجاري وذي الطابع «الفقاعي» في الأنشطة الاقتصادية لهذه القطاعات، تراكمت ثروات هائلة لمجموعة من رجال الأعمال الكبار الذين استفادوا من تخصيص الأراضي بأسعار زهيدة، في المناطق البعيدة من مركز العمران الراهن للقاهرة والمدن الكبرى.

أما الأمر **الثاني** فهو أن النموّ الاقتصادي على المستوى الكلّي لم يصاحبه تحسّن مُناظِر في مستويات المعيشة للأغلبية الاجتماعية، بل أدّى

انفلات معدل التضخم السعري إلى التدني النسبي لمستويات المعيشة لشرائح اجتماعية واسعة، وتعمّقت فجوة التفاوت في توزيع الدخول والثروات عبر الزمن. ثم جاءت الأزمة المالية العامة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠) لتفاقم من أثر النموّ المشوّه، عن طريق تسارع ارتفاع معدل التضخم السعري، وتزايد معدل بطالة الخريجين، والثبات النسبي لمستويات الأجور، إلى جانب التراكم غير المبرر للثروات لدى الدوائر الضيّقة من فئة «رجال الأعمال» المرتبطة عضويًا مع شبكة السلطة السياسية في أعلى مستوياتها، وما تلاها في دوائر السلطة التنفيذية و«المحليات».

. . . هذا كله عن تطبيقات «الحرية الاقتصادية» في **المجال الداخلي**.

أما في **المجال الخارجي**، فتمثّلت «الحرية الاقتصادية» في «التخلّص من قيود» التصدير والاستيراد، حيث فُتح الباب من أجل تصدير المنتجات المتاحة، واستيراد مستلزمات «الإنتاج والآلات والمعدّات. وبينما قامت الدولة بالتخلّي عن هدف إقامة قواعد استراتيجية للزراعة والصناعة والتكنولوجيا، وتوفير «الحماية» اللازمة لها، بالوسائل الجمركية وغير الجمركية، سمحت لقوى السوق بتحديد ما يُصدّر، وما لا يُصدّر، وما يُستورد، وما لا يُستورد، خضوعًا للاعتبارات السعرية السائدة في لحظة معيّنة من أجل تحديد «هيكل الناتج المحلي الإجمالي»، وبنيان المعاملات مع العالم الخارجي، من دون النظر إلى الاعتبارات الاستراتيجية العُليا في الأجل الطويل.

كان من نتائج ذلك: الانصراف عن زراعة القمح محليًا، لأن أسعار استيراد القمح و«الذُرة» في السوق الدولية، ربما كانت أكثر انخفاضًا من تكلفة الإنتاج المحلي، في ضوء الدعم المُقدّم من الحكومة الأميركية وحكومات الدول الأوروبية إلى منتجي السلع الزراعية والغذائية، بما فيها القمح واللحوم، لجعل أسعار صادراتها في الأسواق الدولية، منخفضة بشكل اصطناعي، بحيث يزيد الطلب عليها في العالم الخارجي، وبخاصة في الدول النامية. وفي المقابل، سحبت حكومات هذه الدول النامية بما فيها مصر، الدعم، أو معظمه، عن المنتجين الزراعيين، وبخاصة دعم مستلزمات الإنتاج، فجعلت تكلفة الإنتاج ترتفع بشكل مُغالى فيه، وحملت

المزارعين على الانصراف عن زراعة القمح والمحاصيل الغذائية الأساسية. وحدث مثل ذلك مع القطن، حيث قامت الحكومة المصرية بشراء القطن قصير التيلة من الخارج، بخاصة الولايات المتحدة، وأعادت تأهيل مصانع الغزل والنسيج للتكيّف مع هذه النوعية من القطن، بينما أخذت توجّه الإنتاج المحلي من القطن طويل التيلة ومرتفع الجودة إلى العالم الخارجي، ولا تستطيع المصانع المحلية استخدامه لعدم ملاءمة الآلات والمعدات المستوردة للتعامل مع هذه النوعية من القطن.

أما في المجال الصناعي، فاستُورِدَت «التكنولوجيا»، والسلع المصنّعة والأجهزة والآلات الصناعية، والسيارات ومعدّات النقل، محققة أرباحًا مرتفعة نسبيًا للمستوردين وأصحاب مصانع التجميع. وفي المقابل، عزفت الدولة عن تشجيع إقامة صناعات وطنية كُبرى، وعن الاستفادة من القدرات المحلية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومن شبكات آلاف المنتجين والحرفيين والمورّدين لإمداد المصانع الوطنية باحتياجاتها من السلع الوسيطة والأجزاء وقطع الغيار والمكوّنات الأساسية.

هكذا كانت النتيجة افتقاد قاعدة زراعية وصناعية وتكنولوجية وطنية، من منظور استراتيجي، بينما توافرت السلع المستوردة، والقمح المستورد، والغزل والنسيج والأقمشة والملابس الجاهزة، من دون السعي إلى تشجيع إنتاج بدائل الواردات، جنبًا إلى جنب تطوير الصادرات.

٣ ـ النظام الاقتصادي ما قبل ثورة يناير وما بعدها

تبدأ عملية السعي نحو التنمية الاقتصادية من التغيير الجذري للنظام الاقتصادي وآليات تشغيله. والنظام الاقتصادي عمومًا، بناءٌ مركب ومترابط من ثلاثة عناصر أساسية: هدف، وهيكل تنظيمي، وإطار اجتماعي.

على مدى أربعين عامًا متصلة، هي الفترة الزمنية ـ السياسية الممتدة بين عامي ١٩٧١ و٢٠١١، ظل النظام الاقتصادي قائمًا على هدف «رفع معدّلات النمو الاقتصادي»، بالمعيار الكمي المتمثل بمجرد الزيادة النسبية للحجم الكلي للناتج المحلي الإجمالي، عبر الزمن، من خلال التركيز على المصادر والقطاعات سريعة الإدرار للعائد المالي في الأجل القصير

والمتوسط، دونما اعتبار لبناء قواعد إنتاجية وتصنيعية في الأجل الطويل. وتركّزت هذه المصادر والقطاعات، خلال أربعة عقود، على المجالات «الخدمية» (الخدماتية) مرتفعة الإيرادات نسبيًا، عبر قناة «ميزان المدفوعات»، وهي: النقل الدولي عبر قناة السويس، والسياحة الأجنبية، وتحويلات العاملين المصريين في الخارج، وصادرات النفط والغاز الطبيعي، مع مساندة هذه المصادر الأربعة بمصدر خامس هو الاستثمار العربي والأجنبي. وجرى توجيه الموارد المحصّلة من القنوات الخمس السابقة لميزان المدفوعات، نحو الأنشطة الاقتصادية المحلية المحققة للعائد المالي قصير الأجل، وهي قطاعات الخدمات (أيضًا)، وبصفة خاصة:

أ ـ **الخدمات التجارية**، تجارة الاستيراد، والتجارة الداخلية، ولا سيما «تجارة الجملة».

ب ـ **الخدمات المالية**، عبر قنوات النظام المالي الثلاث: الجهاز المصرفي، وقطاع التأمين وسوق الأسهم.

ج ـ **الخدمات المتّصلة**، في منظومة مترابطة، بالعقارات، والمضاربة على «الأراضي»، والإسكان الفاخر، ومنتجعات السياحة الترفيهية الداخلية والخارجية.

د ـ **خدمات الاتصالات**، الاتصالات «المحمولة» على وجه التحديد.

في الفترة الأخيرة، السابقة على ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، تركزت القطاعات الأكثر دينامية في الهيكل الاقتصادي على الأنشطة المرتبطة بـ «الفورة العقارية»، و«قطاع الاتصالات». وفي «الفورة الأولى»، وجدنا النشاط الزائد في حيازة الأراضي المملوكة للدولة، والمضاربة عليها، والبناء لغرض السكن العائلي والبيع التجاري ولإقامة المشاريع الخدمية المُدرّة للربحية السريعة العالية، كما وجدنا وتيرة سريعة لنمو الأنشطة المرتبطة بالبناء و«التشييد»، ونذكر هنا قطاعَيْ الحديد والإسمنت، وتجارة السلع الوسيطة المرتبطة، مثل الأخشاب والكيماويات والصباغة، وتجارة الأثاث المنزلي والأجهزة المنزلية المعمرة. أما «الفورة الثانية»،

فتمثّلت باحتلال قطاع الاتصالات المركز الأول بين القطاعات المولدة للناتج المحلي الإجمالي من حيث معدّل النموّ.

هذا عن العنصر **الأول** من عناصر «النظام» الاقتصادي، وهو الهدف. أما العنصر **الثاني**، وهو الهيكل التنظيمي، أو آلية تشغيل النظام، حيث ارتكز طوال الأربعين عامًا المشار إليها على دعامتين:

أولاهما، «قوى السوق الحرة»، وذلك عن طريق إطلاق الآلية التلقائية لقوى العرض والطلب. وتحقق ذلك، تدريجيًا، لكن بانتظام وثبات، منذ مطلع السبعينيات، وبخاصة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، وبصفة أخص منذ أواخر السبعينيات، مع تخلّي الدولة عن مظاهر رقابتها الصارمة على الأسواق، ابتداءً من ترك «التسعيرة الجبرية» للسلع والخدمات الأساسية، وتحديد هامش الربح للسلع المستوردة، وانتهاءً بإهمال المتابعة الفاعلة للمؤشرات السعرية والسوقية، بما تبعه ذلك من تكوّن القوى الاحتكارية التي تقوم بصنع الأسعار، لا مجرد استقبالها والانصياع لها. وارتبط كل ذلك بتخلّي الدولة، تدريجيًا عن منهجية التخطيط القومي الشامل التي استطاعت، على الرغم من عيوبها، إنجاز الخطة الخمسية (١٩٦٠/ ٦١ ـ ١٩٦٤/ ٦٥) التي اندمج فيها «برنامج التصنيع للسنوات الخمس»، الذي كان قد بدأ في عام ١٩٥٧، بعد العدوان الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي) في عام ١٩٥٦.

أما الدعامة **الثانية** لآلية تشغيل النظام الاقتصادي فاستندت إلى «القطاع الخاص الكبير»، وارتبط ذلك مباشرة بتفكيك الجسم الرئيس للقطاع العام الذي تولّى قيادة عملية التنمية، بصفة جزئية، منذ عام ١٩٥٧، ثم بصفة كلّية بعد حركة «التأميمات الكبرى» في عام ١٩٦١، كما تولّى بعد ذلك عملية الإعداد لحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ثم إعادة إعمار مدن القناة بعدها مباشرة. وجرى تفكيك القطاع العام من خلال «الخصخصة»، من دون أن يستطيع «القطاع الخاص الكبير» تعويض الفراغ الذي تركه القطاع العام في مجال التنمية الصناعية والزراعية.

كما وقع تخلّي الدولة، تدريجيًا، عن جزء مهم من وظيفتها الاقتصادية

ـ الاجتماعية، من حيث رسم الاستراتيجية التنموية، وتفويض مهامها إلى كل من القطاعين العام والخاص، من خلال الخطة وحُزمة من السياسات التحفيزية في المجالات النقدية والمالية والاقتصادية، على غرار تجارب شرق آسيا وأميركا اللاتينية، من خلال ما يُسمى «الدولة التنموية».

أما العنصر **الثالث** للنظام الاقتصادي، فهو «الإطار الاجتماعي»، أو «الأساس الاجتماعي» للنظام. وتمثّل هذا الأساس في ما يُسمّى «جماعة رجال الأعمال» التي ارتبطت بعلاقة ترابط عضوي بين قوة المال وقوة السلطة، مولّدة الفسادَ السياسي والإداري والاقتصادي.

مع قيام ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ارتفع شعار تغيير النظام الاقتصادي، ليعني، في ضوء ما سبق، تبنّي نظام جديد، بهدف جديد، وآلية جديدة، وأساس اجتماعي جديد. والهدف هو: إحداث نقلة تنموية، بالمعايير العالمية، عبر التركيز على إحداث ثورة تصنيعية وتكنولوجية، بديلًا من الفورة العقارية العقارية ـ الاتصالية المشار إليها سابقًا. أما الآلية فهي المنهجية التخطيطية، لتوجيه حركة السوق والقطاعين العام والخاص، والقطاع التعاوني، ضمن استراتيجية تنموية مرتكزة على القطاعات الأعلى إنتاجية في المدى الطويل، وبخاصة الصناعة التحويلية، مع إعادة الاعتبار إلى القطاع الزراعي والخدمات العلمية والتكنولوجية، من خلال استخدام حُزمة سياسات تحفيزية، كما فعلت كوريا وماليزيا والبرازيل مثلًا، مع وعي اختلاف الظروف. وأما الأساس الاجتماعي للنظام الاقتصادي للثورة فهو كل قوى المجتمع الحيّة: من الطلبة والخريجين، ومن العمال والموظفين، والحرفيين والمهنيين، ومن الفلاحين، والرأسمالية الوطنية.

بعبارة محددة، **تتمثّل بدائل النظام الاقتصادي المُرتجى بخمسة أبعاد أساسية:**

ـ التنمية الشاملة (بدلًا من مجرد النموّ الاقتصادي الكمي).

ـ التخطيط الوطني (بدلًا مما يُسمى «الاقتصاد الحر»).

ـ التركيز على الصناعة التحويلية وإنتاج الخدمات العلمية ـ التكنولوجية (بدلًا من «الفوْرة» غير الإنتاجية).

ـ استعادة الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية الإشرافية للدولة والقطاع العام ـ بالتعاضد مع القطاع الخاص المنتج، والقطاع التعاوني (بدلًا من هيمنة شريحة معيّنة من القطاع الخاص الكبير، مُقرّبة من السلطة السياسية).

ـ تعبئة «الفائض الاقتصادي» من خلال سياسات توزيعية تتّسِم بالجدارة والعدالة.

على هذه الأسس، يمكن، حقًا، بناء النظام الاقتصادي المستقبلي لثورة ٢٥ يناير المُبارَكة.

الفصل الرابع

من الريع إلى الإنتاج:
الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد(*)

عمر الرزاز(**)

(*) بحث فائز بـ «الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي» للعام الأكاديمي ٢٠١١/ ٢٠١٢ (فئة الباحثين) ـ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(**) يشكر الباحث كلًا من السيدة تمام منكو على إعداد الرسوم البيانية (التي يمكن الحصول عليها من المؤلف) والسيدة ميسون عمارنة على تدقيق الورقة، كما يشكر الأصدقاء جميعهم الذين تكرموا بقراءة النسخة الأولية من الورقة والتعليق عليها.

مقدمـة

كيف نُفسّر فشل الدول العربية قاطبة في خلق فرص عمل كافية للشباب؟ هذا الفشل الشامل للدول العربية من دون استثناء: الغنية منها أو الفقيرة، ذات الكثافة السكانية العالية أو المنخفضة، ذات مستويات التعليم الجيدة أو المتدنية. المنطقة العربية بمجملها تعاني تدني نسب المشاركة في سوق العمل وارتفاع نسب البطالة، خصوصًا بين الشباب. بالتأكيد هذا ليس المؤشر الوحيد لفشل الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة مع أنه قد يكون «كعب آخيل»، ونقطة الضعف التي كشفت الإخفاق التنموي بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أمام هذا الإخفاق العام والمستمر (وبالتالي البنيوي)، يصبح المنظور التقني/ الجزئي في غياب منظور سياسي/ اقتصادي متكامل جزءًا من المشكلة لا من الحل. لا شك مثلًا في أن برامج التدريب المهني تحتاج إلى تطوير. لكن هل هذا كفيل بحلٍّ مشكلة البطالة؟ لا شك في إن مُخرجات التعليم غير متوائمة مع متطلّبات السوق، لكن السؤال الأهم هو لماذا هي كذلك؟ وهل المشكلة في المخرجات (التعليم والتدريب) أم في طبيعة المتطلبات (حجم ونوعية الطلب في سوق العمل وهيكل الإنتاج نفسه)؟ ومن هي الجهة أو الجهات المسؤولة عن تواؤمهما؟ وكيف نقيم برنامجها للمواءمة بين المُخرجات والمتطلّبات؟ وكيف نحاسبها إن فشلت؟ وكيف نتعلّم من التجربة حتى نُصححها، ولا نكررها ذاتها مستقبلًا؟ قد ينظر المحلل التقليدي إلى هذه الأسئلة باعتبارها خارج السياق المباشر لسوق العمل. لكن المتمعّن في ظاهرة العمالة والبطالة في الدول العربية، لا بد من أن يطرح التساؤلات حول أسباب عجز الدول العربية عن معالجتها (إلا بمعالجات غير مستدامة مثل تكديس المواطنين في القطاع العام)، خصوصًا في ضوء حجم الاحتقان السياسي المتولد منها. لو كان هناك حلول تقنية الطابع وسياسات قابلة للتطبيق ضمن المنظومة السياسية الاقتصادية

الحالية لما توانت الحكومات العربية في تطبيقها، على الأقل من منظور درء الاحتقان ونتائجه السياسية، إن لم يكن من المنظور التنموي.

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة أعلاه من خلال طرح رؤية «قيمية» (Normative) متكاملة لمتطلبات التحول من نموذج دولة «الريع» الذي مثل الحالة العربية إلى نموذج دولة «الإنتاج» ضمن عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم، في إطار دولة مدنية **مستدامة** موظِّفة لطاقات مواطنيها، ضامنة لحقوقهم وحرياتهم. إن أساس ما تنادي به الدراسة هو أن ضمان تحول حقيقي ومستدام نحو دولة الإنتاج سيتطلب سيطرة المجتمع، من خلال ممثليه المنتخبين، على الريع الذي مثّل تاريخيًا مصدر القوة للسلطة المستبدة. ويشمل ذلك السيطرة على مصادر الريع، وسبل إنفاقه في تطوير الاقتصاد المنتج والمشغّل للمواطنين، وتحديد المستفيدين منه ضمن مفهوم العدالة الاجتماعية، وإخضاعه إلى رقابة حثيثة غير مسبوقة في أنظمة الريع العربي. تطرح الدراسة عقدًا اجتماعيًا متكاملًا من سبعة عناصر، وهي تتفادى أن توحي أن هناك عقدًا اجتماعيًا مثاليًا، أو أن هناك مقاسًا واحدًا للدول العربية كافة، فالعقد الاجتماعي الجديد قد لا يضم العناصر السبعة كافة، بل بعضًا منها، وقد يفضي الحوار الاجتماعي والتوافق السياسي إلى خيارات تفصيلية تختلف من دولة إلى أخرى انعكاسًا لظروفها الموضوعية وتوازن قواها السياسية. لكن الدراسة تسعى إلى أن تضع إطارًا «قيميًا» (Normative) يوضح الترابط بين العناصر بعضها ببعض، ويصلح منطلقًا للحوار الوطني حول المستقبل الذي نريد.

تستخدم الدراسة مصطلح «التحول» لا مصطلح «الإصلاح». حيث نموذج الدولة الريعية العربية مناقض للإنتاج ومقتضياته، وبالتالي غير قادر على إصلاح سياسات الدولة نحو المسار الإنتاجي التشغيلي من دون إعادة النظر في بنيتها السياسية والاقتصادية، وفي طبيعة العقد الاجتماعي الذي يشكل مصدر شرعيتها في نظر المجتمع. ويظهر ضمن سياق الدولة الريعية العربية كل من الريع الاقتصادي والاستبداد السياسي متلازمين، يحصن كل منهما الآخر. إذ لا بد من أن يكون التحول السياسي والتحول الاقتصادي متلازمين للوصول إلى تحول مستدام في العقد الاجتماعي. وإلا وفي غياب

ذلك يصبح من الممكن إعادة تشكيل النخبة السياسية القديمة، أو استبدال النخبة القديمة بنخبة سياسية جديدة ذات وسائل مشابهة لإعادة بناء دولة مستبدة مستندة إلى الريع مجددًا.

نقول في عنوان هذه الدراسة إن «الطريق صعبة»، وهي كذلك. أما الغاية من التركيز على الصعوبة فهي ليست إثباط العزائم على الإطلاق. صحيح، إن الصعب هو عكس السهل ونقيضه، لكن الصعب أيضًا هو، بمعنى من المعاني، عكس المستحيل ـ حيث إنه ممكنًا. وبما أن الصعب ممكن، لا مانع له إلا درجة الوعي والإرادة.

نقاط منهجية

في تعريف الدولة والسلطة والنظام: مع أن هذه المفاهيم تكاد تتماهى في نظر النُظم المستبدة، وهي أحيانًا تتماهى فعلًا في كثير من المجتمعات العربية حيث الحاكم أحيانًا هو مؤسس الدولة، وسلطته هي الحاضنة لها ولا وجود تاريخي للدولة خارج هذه المعادلة[1]. إلا أن التمييز بين الدولة والسلطة والنظام ضروري منهجيًا وسياسيًا لتحقيق غايات هذه الدراسة. نعرّف الدولة هنا باعتبارها مؤسسة سياسية فوق رقعة جغرافية محددة ذات سيادة وسلطة. قد تكون السلطة مفصولة ضمن «سُلطات» (تشريعية، تنفيذية، قضائية) في دولة ديمقراطية، أو موحدّة (أو فاقدة لاستقلاليتها) في دولة مستبدة. أما النظام فهو المجموعة الحاكمة التي قد تتبدل بانتظام في الدول الديمقراطية، أو تتشبث بالحكم ما أمكن في الدول المستبدة. لذا «تغييرالنظام» قد يعني استبدال المجموعة الحاكمة، ولا يعني بالضرورة استبدال الأسس التي تحكم ممارسة الدولة لسلطتها/ سلطاتها. فالأخير يتطلب تغييرًا في مؤسسة الدولة: إما في مصدر استمدادها لشرعيتها، أو في تنظيمها لسلطاتها، أو في عقدها الاجتماعي مع المجتمع، أو كل تلك الجوانب.

في ظاهرة الدولة العربية الريعية واستثناءاتها: غني عن القول إن الحديث عن «الدول العربية الريعية» باعتبارها ظاهرة واحدة ليس دقيقًا. فهي

(١) انظر: محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

تتباين في تكوينها الجغرافي والديموغرافي، وفي مواردها الطبيعية والبشرية، وفي أنظمتها الملكية والجمهورية. لكل دولة خصوصياتها في تكوينها الاجتماعي من طوائف وإثنيات وعشائر ومجتمع مدني. هناك من يلجأ في تحليله إلى تقسيمها جغرافيًا (مشرق، مغرب، خليج)، أو سياسيًا (ملكيات وجمهوريات)، أو اقتصاديًا (الدول المصدرة/ المستوردة للنفط أو العمالة)، وحتى ريعيًا (الدول «الريعية» المعتمدة على النفط، و«شبه الريعية» المعتمدة على المساعدات الخارجية وحوالات العاملين في الخارج). كذلك لا تتعارض دراسة الظاهرة بعمومياتها ودراسة تفاصيلها، بل تُكمّلان بعضهما بعضًا. إذ كما أنه بالإمكان دراسة «الرأسمالية» يمكن دراسة «الرأسمالية الأوروبية» أيضًا، أو تباين الأنظمة الرأسمالية في كل دولة أوروبية على حدة. فالإطار «المناسب» للتحليل ليس مطلقًا، لكن تمليه أهداف الدراسة، والغرق في التفاصيل قد يحرمنا القدرة على فهم الظاهرة، والبحث في الظاهرة من دون العودة إلى التفاصيل قد يقود إلى تعميمات غير مفيدة. لذلك، وفي حدود المساحة المتاحة في البحث، سعينا إلى دراسة وفهم ظاهرة الريع المرتبطة بالاستبداد وتداعياتها وإمكانية الخروج منها ـ وهي ظاهرة عربية بامتياز، لكنها لا تلغي أهمية تفاصيل قد تغير في الحيثيات والخطوات المطلوبة للتحول من دولة إلى أخرى. لذا نسعى إلى شيء من التوازن في طرح الظاهرة العامة لـ «دولة الريع» في متن هذه الدراسة، كما نضع عددًا من الاحصاءات والرسوم البيانية على مستوى الدول في الملحق، تاركين للقارئ حرية الانتقال في ما بين فهم الظاهرة بعمومياتها وباستثناءاتها، على أمل أن تُساهم الدراسة في زيادة زخم البحث التفصيلي مستقبلًا في القضايا التي تطرحها.

أولًا: الدولة الريعية باعتبارها مدخلًا إلى فهم مأزق التنمية العربية

من الصعب فهم حال الاقتصاد، السياسة، أو التنمية بشكل عام في الدول العربية من دون فهم الريع والدور الذي يقوم به في كل منها. التعريف التقليدي للدولة الريعية هو أنها الدولة التي تعتمد في جزء رئيسٍ من إيراداتها على النفط والمصادر الطبيعية الأخرى. وصاحب هذا التعريف

هو المفكر الاقتصادي الإيراني حسين مهدوي في تحليله إيران ما قبل الثورة، حيث درس في بداية السبعينيات المفارقة الإيرانية المتمثلة في ضعف النمو الاقتصادي في بلد غني بالنفط[٢]. وازدادت أهمية مفهوم دولة الريع في الثمانينيات بإضافات مهمة من مفكرَيْن هما حازم ببلاوي وجياكومو لوشياني اللذان درسا أثر الإثراء الهائل والمفاجئ للدول العربية النفطية في السبعينيات من القرن الماضي، ووسّعا مفهوم الريع وتداعياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لكن المفهوم بقي فضفاضًا إلى حد بعيد. فمتى نصف الدولة بالريعية؟

ركز ببلاوي على أن الريع يتصدر الاقتصاد ودخل الدولة، ومصدر الريع هو الإيرادات الخارجية (نفط، مساعدات أجنبية... إلخ)، ويتطلب ذلك توظيف قوة عمل كبيرة في الاقتصاد المحلي لتوليده، والدولة هي المتلقي المباشر والأساس لهذه الإيرادات[٣]. أما لوشياني فسعى إلى مزيد من الدقة، حيث يتطلب اعتبار الدولة ريعية أن يُشكّل الدخل الريعي ما لا يقل عن ٤٠ في المئة من دخل الدولة، وأن يُشكّل إنفاق الدولة جزءًا «مهمًا» من الناتج المحلي الإجمالي[٤]. وأجمع لوشياني وآخرون على أن مصادر أخرى مثل تحويلات العمالة المهاجرة وغيرها من المصادر قد تجعل من الاقتصاد اقتصادًا ريعيًا أو شبه ريعي[٥].

أهمية الإسهامات حول دولة الريع واقتصاد الريع هي في توصيف تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٦]، حيث على المستوى

---

(٢) انظر: Hussein Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» Paper Presented at: M. A. Cook (ed.), *Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London; New York: Oxford U.P., 1970).

(٣) انظر: Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» in: Giacomo Luciani (ed.), *The Arab State* (Berkeley: University of California Press, 1990).

(٤) انظر: Giacomo Luciani, «Allocation vs. Production State: A Theoretical Framework,» in: Luciani, *The Arab State*.

(٥) انظر أيضا: Warwick Knowles, *Jordan since 1989: A Study in Political Economy*, Library of Modern Middle East Studies; 47 (London; New York: I.B. Tauris, 2005).

(٦) لتلخيص جيد للأدبيات، انظر: Douglas A. Yates, *The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in The Republic of Gabon* (Trenton, NJ: Africa World Press, 1996).

السياسي، يمنح تدفق الريع الخارجي الدولة استقلالًا ماديًا مُعتبرًا، ويُعفيها من الحاجة إلى اكتساب شرعيتها من خلال صناديق الاقتراع، **وهكذا يُقلب القول المأثور «لا ضرائب من دون تمثيل سياسي» إلى «لا حاجة إلى التمثيل السياسي حيث لا تفرض الضرائب»**.

تسعى الدولة إلى فرض شرعيتها من خلال الإنفاق المباشر على الأفراد والمشاريع والخدمات العامة، وليس من خلال أدائها. هكذا تصبح الخطوط الفاصلة ما بين الدولة والسلطة وشخص الحاكم ضبابية، فيظهر الأخير بصورة أبوية: المانح الكريم لرعاياه الموالين. سياسيًا أيضًا تستطيع دولة الريع أن تنشغل بنزاعات طويلة على عكس الدول المنتجة، حيث إن الدخل مرتبط بالمصادر ولا يتطلب استخدام قوة عاملة كبيرة، هذا يعني أن باستطاعة الدولة الريعية تمويل جهود الحرب وتجنيد جزء كبير من السكان في سن العمل إلى الجبهة لفترات طويلة (مثال الحرب العراقية الإيرانية) وكل ما تحتاجه هو المحافظة على قنوات الريع الخارجي مفتوحة.

اقتصاديًا، يغير الريع بشكل جذري طبيعة «الدولة» ودورها من دولة إنتاجية (Productive) إلى دولة تحصيصية[٧]: إذ على الدولة المنتجة أن تسعى حثيثًا لنمو الاقتصاد المحلي، ويتأتى ذلك بانخراط المجتمع كله في عملية الإنتاج التي بدورها تُدر دخلًا محليًا يُمكّن الدولة من فرض الضريبة وإنفاق عوائدها على مؤسسات إدارة الدولة والدفاع والخدمات العامة وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد. في المقابل، إن الدولة الريعية المُحصصة هي نفسها صاحبة الدخل الرئيس، هكذا يصبح السؤال كيف تتصرف به، وهل من ضوابط على ذلك. بإمكانها أن تنفق على البنية التحتية والقوات المسلحة، والمشاريع الخدمية من دون الحاجة إلى أنظمة تحصيل الضرائب، ومن دون الحاجة إلى مؤسسات تشريعية رقابية تمثل دافعي الضرائب. إن وُجدت هكذا مؤسسات فهي أقرب إلى

---

(٧) انظر: Luciani, «Allocation vs. Production State»,

من المهم هنا التمييز بين مفهوم «توزيع الدخل» الذي يمثل جزءًا من دور الدولة الإنتاجية في إعادة التوزيع من خلال نظام ضريبي عادل، ومفهوم «التحصيص» الذي يأتي من الريع وليس من الإنتاج، ولا من الضرائب المتأتية عنه.

الديكور الذي يساعد الدولة في التواصل مع رعاياها وليس العكس.

أما على المستوى الفردي، فيهدم الريع الصلة بين الجهد والمكافأة لأن الدخل والثروة لا يتأتيان من العمل أو الابتكار أو المجازفة، بل بوضع الشخص نفسه في إحدى قنوات التحصيص (على شكل وظائف قطاع عام، مكارم، عطاءات للقطاع الخاص. . . إلخ)، في أعلى رتبة قدر الإمكان كي يحصل على أكبر نصيب من الريع. كذلك تلقي منظومة الريع بظلالها على القطاع الخاص، لأن التنافس ليس على إنتاج وابتكار سلع وخدمات أفضل نوعًا أو سعرًا، بل على تنمية العلاقة الزبائنية مع رموز الدولة للحصول على حصة أكبر من الريع.

أما بالنسبة إلى المضمون الاجتماعي، فتفضّل الدولة الريعية التعامل مع مؤسسات المجتمع الأبوية العمودية التركيب مثل القبلية والطائفية والإثنية، تُخرجها من حيزها الاجتماعي وتُقحمها في الريع عبر زعمائها. أما مؤسسات المجتمع المدني الأفقية التركيب (نقابات عمالية، نقابات مهنية، جمعيات أهلية. . . إلخ) فتبقى موضع شك وتوجس، خصوصًا إذا كانت ديمقراطية الطابع، تمارس الانتخابات والتداول في المناصب الرئاسية، ولا ترضى عنها إلا إذا ارتبطت بالريع، وأصبحت جزءًا من نسيج منظومة الريع. تداعيات كل ما سبق على منظومة الأخلاق والقيم في مجتمع ما تتمثل في الإذعان والتملق تجاه السلطة، والتنافر مع الآخرين حيث إن كل ما يحصل عليه أي منهم هو انتقاص مما يمكن أن يحصل عليه الآخرون (Zero Sum Game)، والاستهلاك الاستعراضي التفاخري (Conspicuous Consumption). هكذا تصبح أكثر أشكال الفساد مقبولة اجتماعيًا، بل ومقوننة (حيث تُصاغ القوانين والأنظمة بشكل فضفاض لتسمح بها ولا تردعها).

غني عن القول إن ما ذكرناه أعلاه لا يعني أن الأفراد جميعهم والشركات والمؤسسات والجمعيات والنقابات متورطون في الريع وتداعياته. لو كان الأمر كذلك لما لاحت لنا بارقة أمل. **لكن مما لا شك فيه أن الريع لم يعد ظاهرة فوقية متمثلة في نظام، وإنما تحوّل إلى منظومة علاقات وحوافز تطورت وتشعبت في الاقتصاد والمجتمع، وانعكست في الممارسات والعقول والثقافة والأخلاق ـ ومن هنا تأتي صعوبة التحوّل.**

١ ـ تطوّر الدولة الريعية: الإنتاج في خدمة الريع أم الريع في خدمة الإنتاج؟

لم تتطرق الأدبيات أعلاه بما فيه الكفاية إلى البدائل أمام دولة الريع، وكأن الريع «قدرٌ» يُمليه توافر الموارد، ويملي معه التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. عبّر عن هذا «القدر» لوشياني في تنبؤه عن مستقبل دولة الريع حينما قال: «حيث إن النفط، وهو المصدر الأساس لاقتصاد دولة التحصيص [الريع]، سيُستنفدُ باعتباره موردًا، فإن هذه الدول نفسها بالضرورة ظاهرة عابرة. لكن كم من الزمن سيستغرق ذلك؟ كما تبدو الأمور اليوم، لهم أن يعوّلوا على خمسة إلى ستة عقود أخرى من الحياة الرغدة»(٨).

لكن هل الدولة الريعية «قدر» فعلًا، وهل تعاني الدول الغنية بالموارد كافة الأعراض نفسها؟ إذا رجعنا إلى الشرطين الأساسيين اللذين وضعهما لوشياني للدولة الريعية (الشرط **الأول**: نسبة عالية من الدخل متأتية من الريع، والشرط **الثاني**: نسبة عالية من الإنفاق مصدرها الدولة) لوجدنا أن دولًا عديدة حول العالم تشترك فيهما ولا تبدو مهددة بالانقراض أو الزوال، ولا نَصفُها بالدول الريعية. بل على العكس، تتقدم على بعض هذه الدول دول العالم الأخرى في معدلات النمو ومؤشرات الرفاه الاجتماعي. إن النرويج هي المثال الصارخ لدولة غنية بالمصادر، لكنها لا تتصف بخصائص الدولة الريعية، ولا تعاني أعراضها مع أن ٦٥ في المئة من صادرات النرويج من السلع هي من النفط. تنفق الحكومة النرويجية كما تنفق دول النفط العربية، بل وتنفق أكثر من نسبة الناتج المحلي الإجمالي (٣٥,٩ في المئة النرويج، ٢١,٩ في المئة الكويت، ١٩,٣ في المئة قطر)(٩). نُقر أن تاريخ النرويج الحديث مختلف جذريًا عن تاريخ بلادنا، لأنّ النرويج أصبحت بلدًا ديمقراطيًا وطوّرت مجتمعًا مدنيًا قويًا قبل أن تكتشف النفط في حقبة السبعينيات. النرويج ليست المثال الوحيد لدول أدارت مصادرها بطريقة حكيمة، وتضم أمثلة الدول النامية بوتسوانا

---

(٨) انظر: Luciani, «Allocation vs. Production State», p. 84.

(٩) في عام ٢٠٠٩. انظر: The World Bank, *World Development Indicators 2011* (Washington, DC: World Bank, 2011).

(الماس)، تشيلي (النحاس)، ماليزيا (المطاط)، إندونيسيا ودول أخرى. في دراسة مقارنة لعشرين دولة بين عامي ١٩٧٢ و٢٠٠٠ تمكنت دول نامية مثل بوتسوانا وتشيلي وماليزيا وتايلاند من تحقيق نمو في معدل الوفر المتحقق سنويًا باعتباره نسبة من الدخل القومي (آخذين استنزاف الموارد بالاعتبار)، يصل إلى ما يزيد على ٣٠ في المئة، بينما أخفقت دول مثل الكونغو ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وعُمان في الحفاظ على الثروة، بل إن حجم الانكماش باعتباره نسبة من الدخل القومي تجاوز الـ ٢٠ في المئة[١٠].

لا يتعلق الموضوع إذًا بتصنيف مصادر الدخل ونسبها فقط (مصادر طبيعية، مساعدات. . . إلخ)، إنما يتعلّق بمنظومة مؤسسات الدولة (بمعنى قوانينها وأنظمتها وأعرافها) التي تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في ما يتعلق بهذه المصادر. كلما حررت هذه المنظومة أنظمة الحكم من ضرورة العودة إلى المواطنين (من خلال ممثليهم) لتحديد مصادر الدخل وحجمه، وأوجه الإنفاق وحجمه، كلما مالت إلى الريعية. وكلما جعلت هذه المنظومة المحكوم بحاجة إلى نيل رضى الحاكم لينال قسطًا من الإنفاق العام على شكل امتيازات لا حقوق، كلما مالت إلى الريعية أيضًا. **بالتالي فإن المنظومة المؤسسية التي تحكم مرجعيات الدخل والإنفاق هي التي تحدد مدى ريعية الدول**. يُذكّرنا هذا البعد المؤسسي بالإسهامات الحديثة التي تُعيد النظر في ما يسمى «بنقمة الموارد»[١١]، فتُصر على أن ليس هنالك نقمة موارد إنما «نقمة مؤسسات»: أي إنه بوجود الإرادة السياسية وبناء المؤسسات التي توجه الحوافز بالاتجاه الصحيح، من الممكن أن تتحول نقمة الموارد إلى «نعمة الموارد».

كيف تمارس الدولة هذه الخيارات؟ وكيف تفاضل بين الكلف والمنافع المختلفة للمصادر وأوجه الإنفاق، إذا كان لديها خيارات في تحديد مصادر

(١٠) انظر: Egil Matsen and Ragnar Torvik, «Optimal Dutch Disease,» Journal *of Development Economics*, vol. 78, no. 2 (December 2005), pp. 494-515.

(١١) Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, «Natural Resource Abundance and Economic Growth» (The National Bureau of Economic Research, Working Paper no. 5398, December 1995).

دخلها، كما لديها خيارات في طرق إنفاق هذا الدخل. للإجابة عن هذه الأسئلة، ونبدأ بالمصادر، فهي إما أن تُحصّل على شكل ضرائب من الشعب (ولهذه الضرائب أشكال متعددة، مثل ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك وغيرها)، وإما تُحصّل من مصادر الريع المختلفة (المصادر الطبيعية، بيع الأصول والخصخصة، المساعدات الخارجية). المهم هنا، عند تصنيف الدولة إذا ما كانت ريعية أم لا، أن لا يقتصر النظر إلى النسبة التي تُشكلها مصادر الريع من الدخل الكلي (كما تركز أدبيات الريع)، إنما في الأسس التي تُبنى عليها المفاضلة، وبالتالي الخيارات. إذ إن وجود مصادر الريع المختلفة شرط ضروري، لكنه ليس كافيًا لقيام دولة الريع. حيث، إضافة إلى توافر الريع وإمكانية استخدامة، تحدد منظومة الدولة المؤسسية مدى وكيفية استخدامه. برأينا وبهذا المعنى؛ تُصنف الدولة باعتبارها دولة ريعية وفقًا للمعايير التالية:

- إن لم يكن هناك آلية لتوفيق وإعادة توفيق أولويات السلطة وأولويات المجتمع من خلال المؤسسات الديمقراطية.

- إذا دأبت السلطة على الانحياز لتعظيم دخلها المحصّل من الريع مقابل الدخل الضريبي، بغض النظر عن الكلف الحقيقية لذلك وأثرها في الأجيال القادمة (على شكل استنزاف للثروة في الدول النفطية، أو التزامات الدول المانحة في الدول غير النفطية).

- إذا كانت الحرية المُتاحة للسلطة في إنفاق الإيراد الريعي (لأنه غير خاضع للرقابة) أوسع من الحرية المتاحة في إنفاق الإيراد الضريبي (لأنه ضمن الموازنة، أو خاضع لرقابة ديوان المحاسبة).

العكس صحيح أيضًا، فالدولة التي يتوافر لها الريع وإمكانية استخدامه ليست دولة ريعية إذا استخدمته ضمن المنظومة المؤسسية التالية:

- إذا كان لديها آليات ديمقراطية تساعد في الوصول إلى توافق حول الأولويات العامة بين السلطة والمجتمع.

- إذا أخضعت الكُلف للمصادر المختلفة (بما فيها الكلفة السياسية نحو الخارج للمساعدات والقروض، والكلفة السياسية لاستنزاف الموارد

نحو أجيال المستقبل) لأسس وآليات واضحة للمقارنة والمفاضلة بين مصدر وآخر.

ـ إذا توافرت أدوات الرقابة والمساءلة والشفافية نفسها على الإنفاق، بغض النظر أريعيًّا كان مصدره أم ضريبيًّا. تُخرجنا هذه المقاربة للدولة الريعية من حتمية الموارد؛ إذ يصبح أساس تصنيف الدولة باعتبارها ريعية أم غير ذلك، معتمدًا بشكل أساسي على مدى مأسسة عملية تحصيل الموارد الريعية وتنظيم استخداماتها وفقًا لأولويات المجتمع.

تُشكل الموارد الطبيعية ومصادر الريع الأخرى تحديات مشتركة للدول الغنية بها، إلا أنها تمنح أيضًا فرصًا لهذه الدول للإفادة من هذه المصادر بشكل مستدام. ويجابه الدولة الريعية في رأينا خياران استراتيجيان في التعامل مع الريع والتنمية المستدامة: **الأول** تطويع الإنتاج في خدمة الريع؛ **والثاني** تطويع الريع في خدمة الإنتاج.

ـ تطويع الإنتاج في خدمة الريع: انخرطت دولٌ عربية كثيرة، خصوصًا الخليجية منها، في قطاعات إنتاجية عديدة، لكن اللافت هو القدرة الفذة على إخضاع الإنتاج إلى منطق الريع، وليس العكس. جرى «تريـيع» العمليات الاستثمارية والإنتاجية نفسها وتحويلها إلى امتيازات ريعية للدول والأفراد، الأمر الذي مكّن السلطة من مضاعفة حجم «الريع» الخاضع للمحاصصة، إذ حرصت الدول الريعية على دعم الوكالات الحصرية (التي تخدم الوكيل وليس المواطن)، وعلى ربط الاستثمار بالحصول على أراضٍ توزّعها الدولة وفق أسس بعيدة من الشفافية، وكثير من الدول العربية يشترط (أو يشجع!) وجود شريك محلي لأي مستثمر أجنبي. لو كان الهدف من ذلك بناء القدرات للشركات المحلية فذلك حسن، لكن الشريك المحلي في كثير من الأحيان شريك «مضارب»، يحصل عمليًا من الشريك الاستراتيجي على حصة، أو أجرة، أو رسم على شكل «امتياز». وما صيغة «الكفيل» التي تُعطي المواطن في الدول المستقدمة للعمالة الوافدة إلا شكلًا آخر أيضًا من تحويل الجنسية إلى امتياز يعتاش من ورائه الفرد. حتى على مستوى الأسواق المالية التي من المفترض أن تُشكل وسيلة للاستثمار مقترنة بتقدير العوائد الاستثمارية والمخاطر المتوقعة، تتحوّل العملية من إدارة

استثمار وإدارة مخاطر إلى مقامرة مضمونة من الدولة الريعية بتعويض الخسائر المترتبة على المواطنين في السوق المالية، فتفقد السوق المالية دورها ومغزاها وتتحوّل إلى أداة أخرى لمحاصصة الريع(١٢). تحوّل الريع إذًا من مصادر «خارجية» تقليدية عرّفها روّاد نظرية الريع من نفط ومساعدات خارجية... إلخ، إلى منظومة مؤسسية متكاملة قادرة على «تربيع» أي عملية اقتصادية، استثمارية كانت أم إنتاجية أم تجارية، وتحويلها إلى امتيازات تُمنح برعاية الدولة. يجري ذلك من خلال الاستحواذ على قيم أكبر من القيمة المضافة من العمليات الإنتاجية على شكل إيجارات، عمولات، كفالات، ونسب من الأرباح(١٣). من المتوقع أن يرى بعضٌ شيئًا طبيعيًا ومبررًا في ذلك، هو بالطبع كذلك ضمن منطق منظومة الريع المتكاملة. لكنه غريب جدًا من خارج منطق الريع الذي اعتدناه. حيث تحسم هذه الأشكال كلها من الاقتطاعات من القيمة المضافة التي من المفترض أن تُوزّع على ثلاث جهات (العمال على شكل أجور، أصحاب العمل على شكل أرباح، والدولة على شكل ضرائب). كلما كبُرت حصة الريع من القيمة المضافة على شكل امتيازات كلما قلت حصص الجهات الأخرى - بالتالي إما إضعاف الحافز للاستثمار الإنتاجي بالمقارنة مع الريعي، أو إضعاف الحافز على العمل المنتج مقارنة مع الاعتياش من مصادر ريعية، أو إضعاف القاعدة الضريبية التي تُمكّن الدولة من القيام بواجبها في إطار عقد اجتماعي إنتاجي، أو ثلاثتهم معاً(١٤).

يصبح السؤال المُلح: هل من الممكن إقامة اقتصاد مستدام مبني على هذا النموذج المبني على تطويع الإنتاج في خدمة الريع؟ التجارب العالمية الناجحة في استغلال الموارد تعكس المعادلة: هي تضع الريع في خدمة الإنتاج، وسنتطرق إلى هذه التجارب وشروط نجاحها لاحقًا.

---

(١٢) حول تجربة سوق المناخ في الكويت، انظر: Beblawi, «The Rentier State».

(١٣) نُميّز هنا بين الأرباح المتأتية من استثمار مالي في المنشأة والأرباح المتأتية من علاقة ريعية.

(١٤) القيمة الحقيقية للامتيازات الريعية ليست سهلة التقدير من الحسابات القومية، حيث إنها تظهر جزئيًا في الإيجارات، لكنها غير ظاهرة في الأجور والأرباح.

٢ ـ هل يوجد عقد اجتماعي ريعي؟

تعكس العلاقة بين الحاكم والمحكوم في أي مكان منظومة من الدساتير والقوانين والأعراف والتفاهمات وعلاقات القوة التي تحدد في مجموعها «قوانين اللعبة»؟ فما هي «قوانين اللعبة» بين الحاكم والمحكوم في الدول العربية؟ للإجابة عن هذا السؤال، نلجأ إلى مفهوم «العقد الاجتماعي» باعتباره إطارًا نظريًا يساعدنا في فهم مفاصل التمايز في العلاقة بين الحاكم والمحكوم العربي. فكرة «العقد الاجتماعي» التي تطوّرت خلال عصر الأنوار وبناء الدولة الوطنية في أوروبا تشير إلى الصيغة التوافقية التي يصل فيها المجتمع إلى تصور مؤسسي واضح لتنظيم الشأن العام، وتشير إلى اتفاق طوعي ضمني بين الحاكم والمحكوم على العلاقة التي تربطهما. يُصوّر جان جاك روسو هذا العقد باعتباره ضرورة للإنسان الحر. يتلخص مفهوم العقد بتفويض المجتمع صلاحياته في إدارة أموره إلى سلطة مركزية يختارها المجتمع ويكلّفها القيام بتقديم الأمن والحماية والمنافع العامة، ويتوافق على الكلفة المترتبة وتوزيعها (الضرائب)، يُقيّم أداءها دوريًا من خلال الاقتراع والتداول السلمي لهذه السلطة. لا شك في أن الشعب يملك زمام المبادرة في هذا الإطار، هو مصدر السلطات، وما السلطة إلا أداته لتلبية احتياجاته، وشرعيتها لا تتأتى إلا من قدرتها على أداء الدور المناط بها.

يبدو هذا المفهوم الشائع في الغرب لعلاقة الحاكم والمحكوم غريبًا بل مقلوبًا رأسًا على عقب في وطننا العربي. فهل هناك عقد اجتماعي ريعي، وإن كان ضمنيًا[(١٥)]؟ لو سُئل الحُكّام العرب قبل حراك الشارع العربي لاعتبر كثير منهم السؤال حول «طبيعة العقد» مهينًا، حيث يفضلون التوصيفات الأبوية (الأب قائد الثورة)، والدينية (القائد المُلهم، أمير المؤمنين... إلخ)، والعشائرية (شيخ العشيرة وحامي الحمى) على التعاقدية. لكن لو سُئل العامة على الأرجح لوجدوا أيضًا أن صيغة «العقد» ليست مناسبة،

---

(١٥) انظر: غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، التي تمثل أول محاولة جريئة لطرح تصور لعقد اجتماعي عربي جديد. كان من المفترض أن تلقى محاضرة في مستهل اجتماع دوري لوزراء العدل العرب في عام ١٩٨٧. لكن الدعوة ألغيت بعد الاطلاع على نص المحاضرة!

حيث لم يستشرهم أحد أو يسعى إلى موافقتهم. إذا كان عقداً على الإطلاق **فهو أقرب إلى «عقد إذعان» منه إلى عقد طوعي في غياب الشرعية المستمدة من الوسائل الديمقراطية.**

لو تأملنا في عناصر هذا العقد لوجدنا أن الصيغة التالية قد تكون قريبة من فهم الأنظمة والناس للعلاقة: «اقبل بالوضع القائم، مقابل منافع ومكارم وهبات، وإلا . . .». **الجزء الأول** «اقبل بالوضع القائم» واضح: فهو صيغة أمر. إذ ليس للفرد رأي ودور في رسم معالم النظام الحاكم. وإذا اختلفت الدول تختلف في مدى السماح للفرد بتأدية دور ما في القضايا الحياتية التنموية على المستوى المحلي (انتخابات بلدية، انتخابات مجالس نيابية خدمية. . . إلخ). يظهر مدى ازدراء الأنظمة لشعوبها في الأنظمة الأشد قمعًا، حيث تدفعها إلى احتفاليات لتُعلن عن تأييدها وولائها حتى عندما تُنتقص الحريات عما هي عليه، وتلحق الهزائم العسكرية بالدول، وتُرتكب الجرائم بحق فئات من الشعب، ويُعدّل الدستور لتوريث الحكم. . . إلخ.

الجزء الثاني، «مقابل منافع ومكارم وهبات»، يُمثّل الثمن للقبول بالواقع. تختلف مكوّنات المنافع وحجمها ما بين دولة وأخرى، بعضها مخصص فرديًا على شكل وظائف حكومية ومساكن وهبات وأعطيات ومكارم وامتيازات اقتصادية، وبعضها عام للمجتمع على شكل دعم المحروقات والمواد الغذائية وغيرها. لكن اللافت أن تشترك الدول الريعية في ما بينها في أن الحزمة تمثل «امتيازات» (Privileges) تمنحها الدولة إلى رعاياها (Subjects)، ونادرًا ما ترقى إلى مستوى «حقوق» (Rights) تُمنح إلى المواطنين (Citizens). الامتيازات هي منافع يستفيد منها صاحب الامتياز، لكن ليس على السلطة واجب تأديتها، بل يُمكن سحبها من فرد معين أو مجموعة، أو من الجميع إذا ارتأت السلطة ذلك. أما الحقوق فمصانة وتفرض واجبات على الدولة لتأديتها، ولا تستطيع الدولة تجريد أي مواطن منها من دون سند قانوني دستوري[١٦]. بينما المواطنون متساوون في

---

(١٦) مع أن كثيرًا من الدساتير العربية تضمن حقوق المواطن في التعليم والصحة والسكن والعمل إلا أن الواقع أنها لا تُمارس على شكل حقوق، بل امتيازات عامة تتكرم بها الدولة على مواطنيها.

الحقوق والواجبات، فإن الرعايا غير متساوين في الامتيازات، بل تباين الامتيازات هو منطق الدولة الريعية في دفع الرعايا إلى التنافس في ما بينهم على كسب ود السلطة والحاكم. لا بدَّ هنا من التأكيد على أن ذلك لا يعني أن السلطة ذات قوة وشكيمة مُطلقة على أرض الواقع تمنح وتأخذ كما تشاء. بل على العكس من ذلك هي غالبًا ما تُصبح ضعيفة وقابلة للابتزاز من أصحاب الامتيازات. من الدارج أن يتبلور نوع من الانتهازية السياسية حيث يقوم بعض الرعايا من أصحاب الامتيازات بمشاكسة السلطة باعتباره نوعًا من الابتزاز الريعي المطلبي تزيد السلطة في أثره من امتيازاتهم شراءً لولائهم. والميل إلى هذا النموذج المشاكس، أو ذاك النموذج المطيع من كسب العطايا تُمليه توازنات القوى ومدى ضعف أو قوة السلطة أمام الأفراد والجماعات المكوّنة للمجتمع.

أما **الجزء الثالث** من العقد «وإلا...»، فهو التهديد المبطن حينًا والسافر أحيانًا أخرى بسحب الامتيازات (الجانب الناعم من الاستبداد)، أو باستخدام العنف (الجانب الخشن منه). وتمتد تداعيات الـ «وإلا» إلى الفرد والأسرة والعشيرة والطائفة. لذلك تتبرأ بعض الأسر والعشائر من أبنائها «المشاغبين»، وتعلن ولاءها وطاعتها للنظام.

أثبت الريع أنه إكسير الحياة للأنظمة العربية على مدى العقود الخمسة الأخيرة. فمقولة إن «السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة بالمطلق»، يمكن أن نُغنيها بالتجربة العربية الريعية فنضيف: «والسلطة المطلقة المدعمة بالريع مفسدة بالمطلق وقابلة للاستمرار»[١٧]. لم يتغير هذا الواقع إلا عندما دكّت أحداث «الربيع العربي» عقد الإذعان الريعي، وكسرت حاجز الخوف من سطوة «وإلا...»، فتصدّع العقد أو تفكك في بعض الدول وانهار في

(١٧) بالإمكان العودة إلى جذور العلاقة بين الاستبداد والريع العربي، فهي ليست ظاهرة حديثة. حول هذا الموضوع، انظر: الأنصاري، ص ٨١. ففي وصفه الدولة العباسية في مراحلها المتأخرة يقول: «فقد تعامل أولئك العسكر مع الأرض داخل الدولة الإسلامية، لا كوسيلة إنتاجية تتطلب الجهد والعمل، وإنما باعتبارها أرضًا خارجية مفتوحة يستحقون غنيمتها السهلة «والجاهزة دومًا» كما في اقتصاد الغزو». حول «أسلوب الإنتاج القائم على الغزو»، انظر أيضًا: محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

بعضها الآخر. تحاول بعض الأنظمة في المنطقة ترميم العقد التقليدي بارتكاب الجرائم ضد شعوبها وإعادة الاعتبار لـ «وإلا . . .»، وتحاول أخرى فتح بيوت مالها والانفاق بسخاء على رعاياها كما لم تفعل من قبل. يُدرك بعضهم أن لا رجعة إلى الوراء فيسير في خطوات مرتبكة تسعى إلى تقليل «الأضرار» في مسيرة نحو عقد اجتماعي جديد يتحول فيها الرعايا إلى مواطنين.

ثانيًا: الربيع العربي: قراءة في الاحتمالات

لم يعد «التغيير» في الدول العربية موضوعًا نظريًا لأن الربيع العربي فرضه في الشارع. بدأت مطالب التغيير تأخذ أشكالًا ووسائل مختلفة من دولة إلى أخرى، بإسقاط النظام في تونس ومصر وليبيا، والسعي إلى إصلاح النظام في المغرب والأردن، والاحتمالات مفتوحة في الدول الأخرى. لكن من الواضح أن التغييرات بشكل أو بآخر، وأن الحراك الشعبي أسقط ما بات يُعرف في أدبيات التنمية والاقتصاد السياسي بـ «الاستثنائية العربية»، حيث بدت الدول والمجتمعات العربية وكأنها خارج سياق التاريخ، ولم تتأثر بأي من موجات «الدمقرطة» التي اجتاحت العالم منطقة تلو الأخرى، وأن المواطن العربي قانع بما لديه ضمن المنظومة «الأبوية» التقليدية التي عهدها. ظهرت معالم واضحة لما يعتمل في صدور الألوف من الذين خرجوا إلى الشارع لرفض الوضع القائم من استبداد وفساد وبطالة، وتوق إلى الحرية والعدالة والكرامة. فاجأت هذه الشعارات النظم الحاكمة وبعض أحزاب المعارضة التقليدية. الأنظمة عقّمت الفضاءات العامة من شعارات مثل هذه، والمعارضة التقليدية لم ترفعها لصالح شعارات أكثر أيديولوجية. وأعطى الحراك أيضًا مشروعية جديدة للدولة العربية القطرية (الوطنية) باعتبارها إطارًا ديمقراطيًا جامعًا، إذ لم يرفع الحراك شعار إلغاء حدود الدولة لا باتجاه إطار قومي أوسع، ولا فئوي أضيق. لكنه أظهر بُعدًا وجدانيًا عربيًا واضحًا وتعاطفًا مع القضايا القومية، خصوصًا القضية الفلسطينية.

لكن ما يطمح إليه الشارع الذي فرض التغيير أمر هذا التغيير ومسيرته ونتائجه أمر آخر تؤثر فيه القوى المختلفة الموجودة على الأرض وليس

الشارع فقط، بما فيها قوى الشد والشد العكسي والأجهزة الأمنية ورؤوس الأموال والأحزاب التقليدية، والقوى الاجتماعية العصائبية من طوائف وعشائر وإثنيات. . . إلخ[١٨]. من جانب، يمثل الربيع العربي فرصة تاريخية غير مسبوقة لبناء الدولة المدنية الحديثة الحاضنة لسلطة تستمد شرعيتها من مواطنيها طوعًا. لا شك في أن الربيع العربي أحدث ثورة في ثقة الإنسان العربي بنفسه، وفي قدرته على أن يكون فاعلًا وليس مفعولًا به ـ بالتالي امتلاكه مصيره السياسي (ثقة حاولت الأنظمة تجريده منها على مدى عقود). لكن من جانب آخر سيعاني هذا المسار كل ما عانته ثورات العالم من قبل:

ـ محاولات الاحتواء والإجهاض من قِبل الأنظمة وأجهزتها إما عن طريق القمع الوحشي أو السخاء المفاجئ لشراء الوقت، أو استثمار الهويات الفرعية لشق الحراك الشعبي إلى حراكات عصائبية متصارعة في ما بينها بأجندات ضيقة. اعتمدت الدول العربية هذه الأساليب في تعاملها مع الحراك الشعبي، وإن بدرجات متفاوتة.

ـ تغييرات تطال أفراد النظام الحاكم (أي إبدال مجموعات غير حاكمة بأخرى حاكمة). تشمل هذه التغييرات تنازلات باتجاه انتخابات وأحزاب، لكنها تُبقي المنظومة المؤسسية متماسكة، الأمر الذي يتيح العودة التدريجية إلى النظام. (يبرز هذا التخوف في الشارع المصري مثلًا حيث يُنظر إلى المجلس العسكري باعتباره استمرارًا وليس قطيعة مع الماضي. مثال ذلك وثيقة المبادئ فوق الدستورية التي طرحها المجلس العسكري، مُصادرًا بذلك إرادة الشعب الذي يفترض أن تكون له الكلمة العُليا في وضع الدستور عبر نواب الشعب).

ـ ركوب الحراك واختطافه من قوى تقليدية معارضة غير ديمقراطية عبر الانتخابات، ثم تعطيل المؤسسة الديمقراطية عن طريق إقصاء وتخوين وتكفير أطراف المعارضة الأخرى والتحول من نظام ديمقراطي مبني على

---

(١٨) انظر: Marwan Muasher, «A Decade of Struggling Reform Efforts in Jordan: The Resilience of the Rentier System» (Carnegie Endowment for international Peace, Carnegie Paper, May 2011).

الاعتراف المسبق بالآخر إلى نظام شعبوي مغلق على التعددية السياسية[١٩] (السيناريو الإيراني). تُوجه أصابع الاتهام في أكثر الأحيان إلى التنظيمات الإسلامية، إلا أن الرصيد الديمقراطي لقوى المعارضة التقليدية اليسارية والقومية ليس أفضل حالًا. فالممارسة الديمقراطية تمثل تحدّيًا للجميع.

ـ انشقاقات أو اصطفافات طائفية وإثنية وعشائرية في الجيش تؤدي إلى انفلات أمني أو حروب أهلية تدمر الاقتصاد والمجتمع وتهدد بانهيار الدولة إلى دويلات. على الرغم من أن هذه «الفزاعة» تُستخدم بذكاء من الأنظمة لتخويف الشارع من الفتنة والفوضى، لذلك ينبغي ألا يُستهان أبدًا بهذا الخطر بسبب قدرة الأنظمة على استخدام الورقة العصائبية وضعف الهوية الوطنية الجامعة في معظم الدول العربية[٢٠].

تتضاءل هذه المخاطر في حال تبلور رؤية جامعة تمثل قاسمًا مشتركًا أدنى تتفق عليه قوى التغيير كلها حتى لو اختلفت في التفاصيل. بينما تتعاظم المخاطر في حال اختفت لغة الحوار بين القوى الساعية إلى التغيير، وتفتّتت الرؤية إلى برامج حزبية فئوية ضيقة تقصي بعضها بعضًا. ستنتظر الأطراف المتضررة وقوى الشد العكسي بفارغ الصبر وبأمل كي يفقد الربيع العربي زخمه من أجل وقف العجلة وإعادتها إلى سابق عهدها.

لكن ما مدى عمق الرغبة في التغيير ومدى التوافق حوله؟ مثلًا، هل الخلاف على حجم «الحصص» التي توزعها دولة الريع أم على العقد الاجتماعي نفسه الذي ينتج من خليط الاستبداد والريع؟ هذا السؤال مفتوح على مصراعيه في أثناء كتابة هذه الدراسة، وسيبقى مفتوحًا على الأرجح لسنوات آتية تتصارع فيها قوى الشد والشد العكسي على مستقبل الدول. من مصلحة قوى التغيير أن توسع ما أمكنها من مدى الرؤى المشتركة وبلورة

---

(١٩) لدراسة متميزة حول الفرق بين الأنظمة الديمقراطية والشعبوية، انظر: Koen Abts and Stefan Rummens, «Populism versus Democracy,» *Political Studies*, vol. 55, no. 22 (June 2007), pp. 405-424.

(٢٠) انظر: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، والأنصاري، **تكوين العرب السياسي**.

البدائل والخيارات المستقبلية خارج منطق الإقصاء والتخوين، وإلا كان الوضع القائم هو الرابح الوحيد.

يمثل القسم التالي من الدراسة مساهمة متواضعة نحو بناء **تراكمي** لعقد اجتماعي عربي جديد. هو تراكمي (وليس تسلسليًا) لأن عناصره تسمح بالتوافق على أجزاء منها من دون الأجزاء التي تليها (باستثناء العنصر الأول والثاني فهما ضروريان لكل ما يتبعهما). كما أنه يمكن العمل عليها بشكل متوازٍ.

ثالثًا: العناصر السبعة لعقد اجتماعي عربي جديد نحو دولة الإنتاج

حددت الأجزاء السابقة من الدراسة معالم منظومة الريع والعقد الاجتماعي الريعي القائم. وحدد الحراك الشعبي ما يرفضه بوضوح من مظاهر استبداد وفساد وبطالة متمثلة في هذه المنظومة وهذا العقد. لكن تحديد البديل الذي يريده الشعب ليس سهلًا، إذ هو يحتاج إلى بلورة وعي بالبدائل والعناصر وارتباطها بعضها ببعض. من هنا تأتي مساهمة هذه الدراسة في طرح السؤال «**ما هي معالم الدولة والعقد الاجتماعي الذي نريد**»؟ ومحاولة الإجابة عنها. برأيي، الدولة التي نريد هي تلك التي تستمد شرعيتها وسلطتها من الشعب، التي تلتزم بالأسس الديمقراطية في التمثيل وتداول السلطة وفصل السلطات. هي الدولة التي تحمي الثروات الوطنية وتُعظم قيمتها للأجيال القادمة. هي الدولة التي تستخدم مصادر الريع من نفط أو مساعدات في بناء وإعاده هيكلة الاقتصاد باتجاه الاقتصاد الإنتاجي المتنوع والمستدام. تبني ثقافة العمل والإنتاج والإبداع بين مواطنيها، تقدم إليهم مستويات متقدمة من الخدمات والحماية الاجتماعية، توزّع الدخل بعدالة، تنشط على المستوى العربي والإسلامي والدولي لتحمي مصالح شعبها وتحقق تطلّعاته في زمن التكتلات الاقتصادية السياسية.

يحتاج الوصول إلى نموذج الدولة هذا عناصر سبعة لبلورة إطار متكامل لعقد اجتماعي جديد يشمل المحور السياسي والاقتصادي والاجتماعي:

- من الاستبداد إلى التحول الديمقراطي وفصل السلطات.
- من سلطة الريع إلى حاكمية الثروة الوطنية والمال العام.

- من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.
- من التهميش إلى التشغيل.
- من عنصر بشري مذعن إلى عنصر بشري خلّاق.
- من محاصصة الريع إلى توزيع الدخل والحماية الاجتماعية.
- من تشرذم سيادي عربي إلى تكتل سيادي عربي.

تنقل هذه العناصر المتراكمة دولة الريع إلى دولة الإنتاج، ثم إلى دولة الإنتاج المُستدامة، ثم إلى دولة الإنتاج المستدامة والعادلة، وأخيرًا إلى دولة الإنتاج المستدامة والعادلة والقوية. يمثل **العنصر الأول** «التحول الديمقراطي» الشرط الأول والضروري في أي تحول نحو عقد اجتماعي عربي جديد. لكن التحول الديمقراطي، على أهميته، غير كافٍ في ظل منظومة الريع المتجذّرة في مجالات الحياة العربية كافة. يأتي **العنصر الثاني** (حاكمية الثروة الوطنية والمال العام) الضروري لإحكام السيطرة على مصادر الريع وطرق إنفاقه من المؤسسات الديمقراطية. يمثل هذان العنصران إذًا الشروط الضرورية والكافية لإدارة الريع بالطريقة التي يراها المجتمع من خلال ممثليه وأدواته الرقابية والتنفيذية. لكنها ليست كافية للانتقال من النموذج الريعي في الاقتصاد إلى النموذج الإنتاجي الموظف للطاقات البشرية، حيث إنه من الممكن التوافق ديمقراطيًا على محاصصة مختلفة للريع مع الإبقاء على القنوات الريعية القائمة. هنا يأتي دور العناصر المحوِّلة من الريع إلى الإنتاج: **العنصر الثالث** المتعلق بالسياسات الاقتصادية ودور الدولة ودور القطاع الخاص، و**العنصر الرابع** المتعلق بتشغيل القوى البشرية وبناء قدراتها. تمثل هذه العناصر الأربعة الحد الأدنى من متطلّبات دولة الإنتاج.

يمثل **العنصر الخامس** «من عنصر بشري مذعن إلى عنصر خلّاق» التحولات المطلوبة في أنظمة الثقافة والتعليم التي من شأنها أن تجعل دولة الإنتاج مستدامة من خلال توظيفها قدرات أبنائها في الإبداع والتجديد. يمثل **العنصر السادس** «توزيع الدخل والحماية الاجتماعية» عنصر العدالة الاجتماعية، وهو أساس الحكم الذي ينقلنا إلى دولة الإنتاج المستدامة والعادلة أيضًا من منظور مواطنيها. أخيرًا يضيف **العنصر السابع** البُعد العربي

الإقليمي من خلال تكتل إقليمي عربي يُبنى على شرعية الدولة الوطنية العربية الديمقراطية للدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية المشتركة، لتصبح دولة الإنتاج المستدامة، العادلة، والقوية.

لا تفرض هذه التراتبية للعناصر السبعة تسلسلًا زمنيًا إلا في ما يتعلق بالسيطرة الديمقراطية على مصادر الريع وحاكمية المال العام، ما يمكن بعد ذلك العمل على العناصر الأخرى التي تمثل خيارات الإنفاق، والتي يمكن أن تتم بشكل متوازٍ. تمثل هذه العناصر السبعة معًا إمكانية قيام دولة الإنتاج المستدامة، العادلة والقوية.

نعرض في ما يلي العناصر السبعة وارتباطها بعضها ببعض. لكن يجدر التأكيد على أنه لا يمكن لهذه الدراسة الإحاطة بجوانب وتفاصيل العناصر السبعة كافة. فكل منها يمثل مجالًا بحثيًا قائمًا بذاته، له أدبياته وخبراؤه ومختصوه. أملنا أن يتعزز الإطار الذي نُقدّمه بمساهمات أخرى في مجالات متخصصة ودراسات مقارنة.

١ ـ من الاستبداد إلى التحول الديمقراطي وفصل السلطات

لا يجري التحول الديمقراطي العربي بانتخابات بلدية وبرلمانية حتى لو كانت نزيهة على غير العادة، إنما بوعي لمتطلبات بناء المؤسسات والثقافة والممارسات الديمقراطية على مستوى الدولة والمجتمع. لذلك «السؤال» هل الدول العربية «مستعدة» للديمقراطية؟ هو سؤال حق يُراد به حق إن سئل من منطلق إعداد برنامج تحول ديمقراطي واضح الأهداف والمعالم والمراحل. لكنه سؤال حق يراد به باطل في غياب ذلك، حيث يدخل في باب التأجيل والتسويف من دون خارطة واضحة أو برنامج زمني. تهكّم طه حسين (رحمه الله) من موضوع «الاستعداد»، حين قال إن الدولة المصرية أضاعت عشرين عامًا حينذاك (في عام ١٩٤٦!) وهي تدّعي أنها بحاجة إلى إرجاء الديمقراطية بانتظار محو الأمية ونشر التعليم وتثقيف الشعب. فمع إقراره بأهمية التعليم والتثقيف، إلا أنه ربط الديمقراطية بالممارسة وليس بالتلقين، قائلًا: «من أسخف السخف أن تلقي على الطفل في السنة الأولى أو الثانية من عمرة درسًا نظريًا تعلّمه به كيف يستقل على قدميه وكيف يمشي بهاتين القدمين! وأكبر الظن أن الصبي يتعلم من الحياة العملية الواقعة أشياء لا

يمكن أن تُقاس إلى ما يتعلم في المدرسة أو الكتاب. فإذا افترضنا أن الديمقراطية المصرية ما زالت في طور الطفولة فقد يكون من الحق علينا أن نربيها كما يُربّى الطفل، نعتمد على الحياة العملية أولًا، ثم على الدروس النظرية بعد ذلك»[٢١]. ها نحن وبعد ما يزيد على ستة عقود نتحدث عن درجة الاستعداد.

أثبت التاريخ أن التحول الديمقراطي لا يأتي من غير إرادة شعبية، يصبح السؤال هل تضطر هذه الإرادة أن تطيح بالنظام القائم لتحقيق التحول (فرنسا)، أم أن النظام قادر على استيعاب المرحلة وقيادة هذا التحول (إسبانيا)، ويصبح السؤال التالي هل يتشكل الوعي الديمقراطي أم تُجيّر العملية الديمقراطية؟

أ ـ أولوية التحول الديمقراطي[٢٢]

خلطت بعض أدبيات التنمية في العقدين الأخيرين بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي، أيهما الغاية وأيهما الوسيلة. إذ خرجت العديد من الدراسات لتثبت أن ليس من علاقة سببية بين الديمقراطية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، بل إن كثيرًا من الدول التي يحكمها مستبد مستنير، أو عادل، تتمتع بمعدلات نمو أعلى من الدول الديمقراطية. قد تبدو نظرية «المستبد العادل» (Benevolent Dictator) هذه جذابة على المدى القصير (حيث أثبتت بعض دول شرق آسيا أنها تُمكّن الحاكم من الاستثمار في الإنتاج وتأجيل الاستهلاك في غياب الحياة الديمقراطية)، إلا أنها دومًا معرّضة للخطر في المراحل الانتقالية والأزمات في غياب مأسسة تداول السلطة في إطار ديمقراطي[٢٣]. (مع العلم أن الدول العربية

---

(٢١) طه حسين، **في التربية السياسية** (١٩٤٦)، نقلًا عن: كليمانس ريكر (محرر)، **الليبيرالية في تاريخ الفكر العربي** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠١٠).

(٢٢) انظر: بشارة، **في المسألة العربية**.

(٢٣) انظر: «How India's Growth will Outspace China's,» *The Economist* (2 October 2010).

في مقارنة بين مستقبل الصين والهند حيث إن الصين أقوى اقتصاديًا إلا أنها لم تُرس بعد قواعد لتداول السلطة ديمقراطيًا، بينما أصبحت المؤسسات الديمقراطية عريقة في الهند ما يعزز الاستقرار السياسي، وبالتالي الاقتصادي على المدى الطويل.

قد جانبها الحظ في أن تحظى بمستبد عادل بالمعنى الشرق آسيوي!!).

مع أن النمو الاقتصادي عنصر أساسي في تنمية الإنسان والمجتمع، إلا أنه يبقى وسيلة لبلوغ الرفاه الاجتماعي وليس غاية بحد ذاته. السؤال الأهم هو كيف توظّف مكتسبات النمو في بناء قدرات الإنسان وتحقيق ذاته وحريته. في المقابل التحول الديمقراطي الحقيقي، من حيث إنه يعطي الإنسان كرامته والحرية لتحقيق ذاته والتعبير عن رأيه وممارسة حقه في اختيار ممثليه، فهو غاية بحد ذاتها[٢٤]. التحول الديمقراطي في الواقع بعيد من المثالية، ويصبح هو نفسه في كثير من الأحيان مسرحًا للصراع، إلا أنه يبقى النظام الأمثل، أو الأقل قبحًا الذي عرفه الإنسان لتضييق الفجوة بين ما يريده الحاكم/ النظام وما يريده المجتمع عن طريق التداول السلمي والدوري للسلطة.

ليست الديمقراطيات كلها على الدرجة نفسها من الديمقراطية. بل إن بعضها يكاد يكون مفرّغًا من معناه الحقيقي، حيث يسيطر المال السياسي والفساد على العملية الديمقراطية ونتائجها، وتصبح الانتخابات إجراءً شكليًا معروف النتائج. للتمييز بين الديمقراطية المكتملة وتلك الشكلية نُذكّر بأسس ثلاثة مهمة لديمقراطية مكتملة العناصر: فصل السلطات، التعددية السياسية، والقبول بالآخر.

(١) فصل السلطات

نجد في الدولة الريعية سلطة النظام الأمنية تتغول على السلطة التنفيذية في معظم الأحيان، التنفيذية بدورها تتغول على السلطة التشريعية والقضائية وعلى الإعلام (السلطة الرابعة) أيضًا. يتماهى النظام مع الحاكم، ويفقد المواطن صوته إلا في ما يتعلّق بالتنافس على درجات الولاء والطاعة. تصبح المؤسسة الأمنية هي الأهم من حيث إنها الأقدر على رصد مقدار الولاء أو عدمه في مواقع الدولة كافة، الأمر الذي يعطيها دورًا متضخمًا قد يتجاوز قدرة الحاكم نفسه على لجمها وإعادتها إلى حجمها الطبيعي لاحقًا. يصبح

(٢٤) انظر: أمارتيا صن، **التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٠٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤).

الإعلام بوقًا يمجّد الحاكم والإنجازات ويُكيل الشتائم لكل من تُسوّل له نفسه توجيه الانتقاد، حتى البنّاء منه. تتماهى الدولة وأمنها والنظام وأمنه والحاكم وأمنه، ويوضع المواطن بين خيار الاستبداد والفتنة بدلًا من خيار الاستبداد والحرية[25].

في المقابل، الشعب هو مصدر السلطات في الدولة الديمقراطية ويمارس سلطاته من خلال الاقتراع السري[26] لاختيار ممثليه في السلطة التشريعية أو الاستفتاء المباشر. وعلى الرغم من تعدد صيغ الديمقراطية، إلا أن شرطها الأساس هو في عدم وجود رأس واحد للسلطات، فكل سلطة تقوم بالدور المطلوب منها في الدستور، والحكومة تحكم بموجب الدستور، وفي الأنظمة الملكية الدستورية الملك يملك ويضمن صيانة الدستور، ويضفي الشرعية على الممارسات الدستورية، لكن لا يحكم وبالتالي هو فوق المساءلة والمحاسبة على العكس من مسؤولي الدولة كافة.

(٢) التعددية السياسية (ولا العصائبية)

القائمة الثانية التى يقوم عليها التحول الديمقراطي هي تطور التعددية السياسية التي تتيح للمواطن الاختيار بين بدائل تمثل برامج ومبادئ تنسجم مع مصالحه وتطلعاته. لا تشبه هذه التعددية السياسية التعددية العصائبية المنبثقة عن الروابط الطائفية والإثنية أو العشائرية في شيء. ليست المشكلة في وجود هذه الروابط بحد ذاتها، فهي موجودة في أكثر دول العالم، ولا تعارض بينها وبين الديمقراطية، لكن المشكلة هي في إحلالها محل الروابط السياسية الأفقية الاختيارية. فالروابط العصائبية تلك لا تفتح المجال لحرية الاختيار، بل على العكس تغلقه على الانتماء للرابطة العضوية[27]. يتمثل خطر إحلال التعددية العصائبية محل السياسية في حرمان المواطن من اختيار ممثليه على أسس مدنية وسياسية، فانتماؤه الطائفي أو الإثني أو العشائري يحرمه من الفكاك إلى فضاء سياسي أوسع. في أسوأ الأحوال

---

(٢٥) سلامة، **نحو عقد اجتماعي**، وانظر: الأنصاري، **تكوين العرب السياسي**.

(٢٦) الغاية من السرية هي ضمان حرية الاختيار وحماية المواطن من الضغط الذي يمارس عليه من الأغلبية.

(٢٧) الأنصاري، **تكوين العرب السياسي**، وبشارة، **في المسألة العربية**.

تُنافس الهويات الفرعية الهوية الوطنية، الأمر الذي يهدد بانهيار الدولة إلى دويلات إثنية أو محاصصتها، حيث تصبح الدولة أضعف من مكوناتها العصبية (العراق، لبنان). يشكل التنافس بين التعددية السياسية والعصائبية تحديًا حقيقيًا للتحول الديمقراطي، إلا أن صياغة الدستور وقوانين الانتخابات تؤدي الدور الأساس في تغليب تعددية على أخرى. نجحت الأنظمة العربية على مدى العقود الماضية نجاحًا باهرًا في تغذية الهويات الفرعية على حساب السياسية من خلال تضييق الدوائر الانتخابية لتفرز قيادات تقليدية بمطالب خدمية. فالنائب الذي يمثل ٥٠٠ ناخب أكثر عرضة للتركيز على قضايا مطلبية فردية مثل تعيين ناخبية في القطاع العام من نائب يمثل ٥٠٠ أو ٥٠٠٠٠ ناخب مضطر إلى الخوض في الشؤون العامة مثل أسباب تفاقم البطالة بين الشباب. آن الأوان لتصميم نظم تحفّز على الانخراط في القضايا العامة لا المطلبية الضيقة.

(٣) القبول بالآخر

تعتني الأدبيات السياسية بهذا الأساس الديمقراطي، حيث يمثل ضمان استمرار التعددية وإثرائها ضمن دولة القانون التي تحمي حرية التعبير وحقوق المعارضة/ الأقلية من سطوة الأكثرية. يشترط التحول الديمقراطي النديّة في العمل السياسي لا الإقصاء والتخوين. فالحزب المعارض ليس العدو، لكنه الند الذي نختلف ونتنافس معه في المسرح السياسي البرلماني وفقًا لقوانين تداول السلطة. الأمثلة عديدة في العالم، وفي المنطقة (دول أفريقيا، أميركا اللاتينية، إيران) حيث تُفرّغ الديمقراطية من محتواها وتتحول إلى نوع من الشعبوية التي تُجيّش الناخبين لتخوين المعارضة وإقصائها لمصلحة الحزب الحاكم/ النظام، وبالتالي تغيير قواعد اللعبة لمصلحتها.

هذه «القوائم» للتحول الديمقراطي متلازمة، إذ من دون فصل حقيقي للسلطات تصبح السلطة مطلقة غير قابلة للمساءلة. التعددية من دون الاعتراف بالآخر/ الأقلية تؤدي إلى إقصاء الأقلية المعارضة من الأكثرية، وبالتالي إلى تحول الديمقراطية إلى شعبوية لا خيارات فيها، ويغيّب الارتكاز على دولة القانون في غياب التعددية السياسية دور المعارضة في

الرقابة على الأداء ما يهدد المسيرة الديمقراطية أيضًا. إذن تُساهم القوائم الثلاث في استدامة الديمقراطية التعددية الملتفة حول شرعية واحدة هي شرعية دولة القانون والحريات.

ب ـ الدين والدولة

استخدمت أنظمة الحكم العربية الدين لبسط سلطتها واستبدادها، وإن بدرجات متفاوتة، فعيّنت خطباء المساجد وحوّلتهم إلى موظفين في قطاعها العام، وأملت عليهم خطبهم، وقمعت الحريات الشخصية والحركات القومية واليسارية باسم الدفاع عن الدين. وفعلت كذلك مع الأحزاب الإسلامية باسم الدفاع عن العلمانية والحداثة ومحاربة الإرهاب. وصوّرت الخطر المحدق بالدول العربية على شكل مدّ شيعي تدعمه إيران تارة، وعلى شكل تيار سُني سلفي قاعدي تارة أخرى (مع أنه أصبح معروفًا وموثقًا أن الحركات الدينية المتطرفة، خصوصًا تنظيم القاعدة، ما هي إلا نتاج سياسات الأنظمة المباشرة وغير المباشرة والحرب الباردة بين أميركا وروسيا). فكيف نخرج، دولًا، وشعوبًا، وأحزابًا، وأفرادًا من خطاب التخوين والتخويف والإقصاء الذي مارسته الأنظمة باسم الدين تارة وضده تارة أخرى؟ كيف يتبوأ الدين مكانته الطبيعية السمحة غير المأزومة في إطار عقد اجتماعي جديد؟ كيف تعود الحضارة العربية الإسلامية للقيام بدور خلّاق متفاعل مع مكتسبات الحضارة الإنسانية الحديثة؟ من حسن الطالع أن هذه الأسئلة لم تعد مطروحة على المستوى النظري فقط، بل فرضها الربيع العربي فرضًا على الحراك السياسي، فالمعارضة التونسية تحديدًا، بمكوّناتها الإسلامية والعلمانية الطابع استبقت انطلاقة ثورة الياسمين في تونس، بإطلاق «هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات» التي صاغت وثيقة عن علاقة الدين والدولة والحريات تصلح أرضية للقاء الأحزاب والقوى المؤمنة بالتحول الديمقراطي كافة. وأبرز ما جاء في الوثيقة أن[٢٨]:

ـ الدولة الديمقراطية المنشودة لا يمكن أن تكون إلا دولة مدنية تستمد مشروعيتها من إرادة الشعب.

---

(٢٨) هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات، البيان التأسيسي.

ـ يخضع الحاكم والمحكوم للقوانين والقواعد التي تسنّها المؤسسات الدستورية المنتخبة مع ضمان حقوق الأطراف كلها في استلهام مقترحاتها وبرامجها في المجالات كلها، من مرجعيتها الفكرية الخاصة.

ـ الممارسة السياسية هي اجتهاد بشري مهما كانت قناعات أصحابها ومعتقداتهم، ما ينفي عنها أي شكل من أشكال القداسة ويجعل المجال السياسي فضاءً حرًّا للحوار والتنافس بين رؤى «وبرامج المكونات» السياسية والمدنية على اختلاف مرجعياتها.

ـ تقوم الدولة الديمقراطية المنشودة على مبادئ المواطنة والحرية والمساواة، وبناء على ذلك هي تسهر على ضمان حرية المعتقد والتفكير ومقاومة أشكال التمييز كلها بين المواطنين على أساس العقيدة، أو الرأي، أو الجنس، أو الانتماء الاجتماعي أو السياسي أو الجهوي، كما تضمن للمواطنين الحريات والحقوق الأساسية كلها التي تشكل أساس النظام الديمقراطي.

ـ من واجب الدولة الديمقراطية المنشودة إيلاء الإسلام منزلة خاصة باعتباره دين أغلبية الشعب من دون أي احتكار أو توظيف، مع ضمان حق المعتقدات والقناعات كافة وحماية حرية أداء الشعائر الدينية.

ـ يجب أن تكون حرية المعتقد والضمير مكفولة لكل مواطنة ومواطن، وهي اختيار شخصي، لا إكراه فيه، وتشمل الحق في اعتناق دين أو معتقد أو عدم اعتناقه، والحق في إظهار ذلك الدين أو المعتقد وإقامة شعائره ونشره بالتعليم أو بالدعوة إليه.

ـ من واجب الدولة السعي إلى تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين من خلال التنصيص على مبدأ المساواة بين الجنسين بصفة صريحة في الدستور، وفي مختلف القوانين بما يحقق المساواة الكاملة للمرأة مع الرجل، ويفتح في وجهها أوسع مجالات المشاركة في الحياة العامة.

لا تمثل الوثيقة حلًا للقضايا الخلافية كافة، ولا تُرضي أجزاءٌ منها طيفًا سياسيًا أو آخر، لكنها تشكل أساسًا سياسيًا مهمًا للمنافسة تحت الإطار الديمقراطي للدولة وليس فوقه. إن التحول التاريخي العالمي نحو الحرية والديمقراطية سيشمل الشعوب العربية آجلًا أم عاجلًا. وكل من سيقف في

طريق ممارسة الإنسان لحريته وقناعاته سيجد نفسه على الجانب الخاسر من التاريخ، أيضًا آجلًا أم عاجلًا.

كما قلنا سابقًا، يمثل التحول الديمقراطي شرطًا ضروريًا للانتقال من أنظمة الاستبداد (الناعمة منها والخشنة) إلى أنظمة المشاركة والتمثيل الديمقراطية. لكنه غير كافٍ للانتقال إلى ما بعد دولة الريع. إن بقاء الريع مصدر دخل للدولة وحرية التصرف به يشكل تحديًا من نوع مختلف لأي حكومة منتخبة ويُعرّضها لإغراءات احتكار السلطة وشراء الولاءات وإعادة إنتاج نفسها بالالتفاف حول المؤسسات الديمقراطية وشراء الإعلام بسطوة الريع المتاح لها (أكان مصدره النفط، الامتيازات، المساعدات الخارجية، أم غيرها من المصادر غير الضريبية المباشرة). يمثل العنصر الثاني مع العنصر الأول الشرطين الكافيين لبسط سيادة المجتمع من خلال ممثليه على الريع (مصادره وبدائله وأوجه إنفاقه).

٢ ـ من سلطة الريع إلى حاكمية الثروة الوطنية والمال العام

أفرغت أنظمة الريع العربي مفهوم «الثروة الوطنية» من محتواه الوطني، فلم تعد «الثروة الوطنية» ملكًا للشعب والأجيال المتعاقبة، بل أصبحت سرًا من أسرار النظام. فمع التفاوت بين درجات التعتيم (ولا نقول الشفافية) لا معلومات دقيقة حول حجم المخزون، معدل النضوب، الدخل الحقيقي المتأتي، قيمة العقود الآجلة وطبيعتها وطريقة إبرامها ومآل الدخل من هذه المصادر. لا ينحصر مفهوم الثروة الوطنية في المصادر الطبيعية من نفط وغيره، بل يشمل أراضي الدولة والشواطئ والأحراج والمؤسسات المنتجة، وفي طرق خصخصتها. لا يكمن التحدي هنا في تعديل الدساتير والقوانين والأنظمة الخاصة بتنظيم ملكية الموارد الطبيعية والشواطئ والأحراج والمؤسسات المنتجة وغيرها، لكن في وقف التغول على هذه القواعد من الأنظمة والمنتفعين منها حتى في الوعي العام حول ملكية الشعب لهذه الأصول. لذلك يفقد الحيز العام حرمته ويصبح مشاعًا وأهلًا للنهب لمن استطاع إليه سبيلًا. فالشعور بأن الثروة الوطنية يمكن الاستيلاء عليها مثل غنيمة نابعٌ من عدم مصداقية وشفافية إدارتها. العودة إلى الأصل، وأن الدولة مفوّضة من المجتمع لإدارة هذه الأصول بهدف حمايتها

وتعظيمها، هي التي تُسأل وتحاسب على ذلك. هذا الأمر يفرض عليها وضع معايير واضحة وصارمة لإدارتها، ونشر المعلومات عن واقع حال الثروة الوطنية وإيراداتها وأي بيع أو مناقلات فيها والريع المتأتي منها.

التحديات المؤسسية ذات ثلاثة أوجه. يتمثل الوجه **الأول** في أن بيع الموارد الطبيعية القابلة للنضوب لا يمثل إنتاجًا في معظمه وإنما بيع للأصول، فكيف نفرق بين الاثنين؟ يتمثّل الوجه **الثاني** في أن الدخل من هذا البيع إذا لم يُستثمر بأصول أخرى منتجة ذات عائد مُجزٍ سيشكل استنزافًا للثروة الوطنية على حساب الأجيال المقبلة ولصالح الفئات المستهلكة الحالية. فكيف نضمن حسن استثمار الريع وعدم إفقار الدولة؟ يتعلق الوجه **الثالث** بالحاكمية التي تقوم على أساسها المفاضلة بين مصدر دخل وآخر (مثلًا الاختيار بين مصدر ريعي مثل بيع أراضي الخزينة أو الحصول على مساعدات خارجية أو ضريبية مثل زيادة الضرائب). والحاكمية التي تقوم على أساسها المفاضلة بين مصدر إنفاق وآخر (مثلًا الإنفاق من الموازنة أم من خارجها). كيف نضمن أن المفاضلة بين مصادر الدخل ومصادر الإنفاق تمثل النفع العام وليس المصلحة الخاصة للنظام الحاكم؟ سنعرض كل منها على التوالي.

أ ـ استنزاف الموارد ونمو الناتج المحلي!

إذا اعتُبر الريع المتأتي من بيع النفط والمصادر الطبيعية الأخرى دخلًا، فهذا مغالطة كبيرة من دون أدنى شك، لأنه لا يغدو كونه تحويلًا للأصول الثابتة إلى أصول سائلة (أي نقدية) (أي كمن يبيع أثاث بيته). فإن كان البيع يهدف إلى استثمار مجزٍ فلا بأس. لكن أن يُعتبر دخلًا صافيًا ففي ذلك مغالطة منهجية وسياسية. تنبّه الاقتصادي جوزيف ستيغلتز (Joseph Stiglitz) إلى الجانب المنهجي من هذه المغالطة حين قال: «الناتج المحلي الإجمالي، وهو المقياس الاقتصادي الأهم، عفّى عليه الزمن وأصبح مضللًا. فهو أشبه بتقويم شركةٍ بناءً على سيولتها النقدية الحالية وإغفال الاستهلاك [في الأصول] والكلف الأخرى»[٢٩]. الناتج المحلي الإجمالي إذًا مثل مقياس

(٢٩) Joseph Stiglitz, «Good Numbers Gone Bad,» *Fortune* (2 October 2006).

يخفي الاستنزاف للمصادر واستهلاك الأصول، ويخفي نسبة الدخل المحلي أيضًا التي تؤول إلى مالكين أجانب نتيجة الخصخصة والاستثمار الخارجي. لذلك فهو لا يقيس إذا كانت الدولة تُعظّم الثروات الوطنية أم تُعرّي الوطن من ثرواتة (Asset Stripping). هناك مشكلة أيضًا في الحسابات القومية التي تحتسب عوائد بيع الموارد الطبيعية باعتباره دخلًا يُضاف إلى الوفر القومي من دون أن تعكس هذه الحسابات النضوب الحاصل في المصادر الطبيعية. لذلك جرى استحداث مقياس أدق للدخل (الدخل القومي الصافي المنقح)[٣٠]. كما نتوقع، سيُظهر هذا المقياس تآكلًا في الثروة العربية في العديد من البلدان على الرغم من مظاهر الرفاه والبذخ كلها. يشكل القياس الصحيح لنمو الدخل القومي بداية الطريق لإدارة ورقابة ومحاسبة أفضل في المستقبل حمايةً للأجيال العربية القادمة. وتشير البيانات العالمية بوضوح إلى زيادة كبيرة في استنزاف الموارد، وأنها لم تنعكس في زيادة الثروة الكلية بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى[٣١].

ب ـ أين تُنفق عوائد الريع؟

من حيث المبدأ ليس هناك مشكلة في بيع الموارد والأصول مثل النفط وأراضي الخزينة. بل على العكس، وكما في حالة الاستثمار الشخصي، فإن أي بيع للمصادر أو الممتلكات يُعاد استثمار عائداته في أصول أخرى ذات دخل أكبر، أو قيمة مستقبلية أكبر هو بحد ذاته استثمارًا مجديًا. للمشكلة في الدول العربية شقان: **الأول** أن جزءًا كبيرًا من العائدات يذهب إلى الاستهلاك[٣٢]،

---

(٣٠) الدخل القومي الصافي المنقح = الناتج المحلي الإجمالي + الدخل الصافي الخارجي ـ استهلاك راس المال الثابت ـ استهلاك رأس المال الطبيعي.

(٣١) انظر في هذا المجال استنزاف الموارد السنوي كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي للدول العربية، في: *World Development Indicators 2011.*

كما تشير إحصاءات البنك الدولي إلى تغيرات محدودة في الثروة والثروة لكل فرد بالنسبة إلى الدول العربية بالمقارنة بالمناطق الأخرى، انظر: *The Changing Wealth of Nations: Measuring Sustainable Development in the New Millennium*, Environment and Development (Washington, DC: World Bank, 2011).

(٣٢) وجزء مهم من هذا الاستهلاك يتجه إلى الاستهلاك الاستعراضي، أي ذاك الاستهلاك الذي لا يضفي رفاه مباشر على المستهلك إلا بالقدر الذي يراه الآخرون!!!

وبنسبة تتراوح بين ٣٥ و٦٥ في المئة من العائدات في الدول الخليجية، هذا ما يجعل الأصول في تناقص مستمر. تتعلق المشكلة الأخرى بكيفية استثمار الجزء غير المستهلك (المعاد استثماره). فالبدائل المتاحة للدولة إما الاستثمار الداخلي من خلال تكوين رأس مال محلي على شكل بنية تحتية وإنتاجية ورأس مال بشري من خلال الإنفاق على التعليم والصحة، وإما الاستثمار الخارجي من خلال قيام استثمارات جديدة أو تغذية استثمارات قائمة أو الاستثمار في أدوات مالية وأوراق نقدية عالمية. لا شك في أن الدول الريعية وخصوصًا النفطية استثمرت داخليًا حتى بما يفوق طاقتها الاستيعابية ما أدى إلى التضخم أو التدني في عوائدها المالية والاقتصادية في بعض الأحيان. لكنها خصصت مبالغ طائلة تُقدّر بما لا يقل عن ترليون دولار في صناديق سيادية تستثمر عالميًا. كان لهذه الصناديق أن تختار بين الاستثمار في الاقتصادات النامية، ومنها العربية، أو في الاقتصادات المتطورة، وأن تختار بين الاستثمار في الأصول الإنتاجية مباشرة، أو الأدوات والأوراق المالية السيادية أو التجارية. فكان الاختيار الأغلب هو الاستثمار في الاقتصادات المتطورة، وفي الأدوات والأوراق المالية على حساب الاستثمارات المباشرة[٣٣]. أدّى هذا التوجه الذي كان يسعى إلى تقليل المخاطر في الواقع إلى تضخيمها، حيث إن الوفر النفطي المستثمر في تلك الأدوات أدّى إلى تضخم قيمتها الإسمية. كانت النتيجة أن فقدت هذه الصناديق كثيرًا من قيمتها مع كل أزمة مالية ضربت الأسواق المالية العالمية[٣٤]. يشير ببلاوي إلى أن انهيار قيمة هذه الاستثمارات حصل عقب ثلاث فترات من ارتفاع أسعار النفط (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨) كانت النتيجة أن استنزفت الفوائض المتحققة من ارتفاع

(٣٣) تقدر نسب استثمار الصناديق السيادية بالأدوات الاستثمارية النقدية (أدوات الدخل الثابت) بين ٣٥ ـ ٤٠ في المئة من إجمالي أصولها، ومن ٥٠ ـ ٥٥ في المئة بالأسهم، ومن ٨ ـ ١٠ في المئة في الاستثمارات الأخرى (منها المباشرة). انظر: David G. Fernandez and Bernhard Eschweiler, «Sovereign Wealth Funds: A Bottom-up Primer,» JPMorgan Research, 22 May 2008.

(٣٤) للمزيد حول تقويم هذه التجربة، انظر: Hazem Beblawi, «Arab Wealth: Financial versus Real Assets,» in: Sven Behrendt and Bassma Kodmani (ed.), *Managing Arab Sovereign Wealth in Turbulent Times-and Beyond*, Carnegie Papers; 16 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009).

الأسعار. بمعنى آخر كان من الأجدى لو استثمرت هذه الفوائض في الدول النامية والعربية حيث الفجوة التمويلية الحقيقية في تكوين رأس المال الإنتاجي(٣٥). حصل تطور فعلًا باتجاه زيادة الاستثمار في شرق آسيا والدول العربية، لكن ضعف الشفافية والمساءلة في الدول النفطية من جهة، وضعف الاقتصاد الإنتاجي وانتشار الفساد في الدول العربية من جهة أخرى حال بالتأكيد دون الوصول إلى المستويات الفُضلى من الاستثمار والعائد.

ج ـ هل من نموذج آخر للاستثمار؟

لا يمثل أي نموذج حلًا مثاليًا لكل دولة، حيث إن لكل دولة خصوصيتها، إلا أنه لا يمكن الاستمرار بإدعاء الخصوصية العربية غطاءً للتعتيم على ما تقوم به الأنظمة. في الأعوام الأخيرة أصبحت معايير حاكمية صناديق الاستثمار السيادية واضحة ومتعارف عليها. ففي عام ٢٠٠٨ وضعت مجموعة من الدول التي تمتلك ٢٦ صندوقَ استثمارٍ سياديًا تبلغ مجموع قيمتها حوالى ٢,٣ ترليون دولار (منها ٤ دول عربية) ميثاق «سان دياغو» الذي سعى إلى إضفاء المزيد من الشفافية على حاكمية صناديقها. حدد الميثاق ثلاث مجموعات من المبادئ تتعلق بحاكمية الصناديق: تتطلب المجموعة **الأولى** أن يفصح كل صندوق سيادي عن نظامه الداخلي والهدف من إنشاء الصندوق. تتطلب المجموعة **الثانية** وضع هيكل مؤسسي وإجراءات تضمن استقلالية القرار الاستثماري عن التدخلات من خارج الصندوق. وتتطلّب المجموعة **الثالثة** بلورة سياسة استثمار وإدارة مخاطر متكاملة وشفافة تحدد توزيع المحفظة الاستثمارية ودرجة المخاطر والمدى الزمني والمؤشرات المستخدمة لتقويم أداء الصندوق. طوّر الميثاق مؤشرًا للدلالة على مدى التزام الدول الموقعة على الاتفاق بمعايير الحاكمية والإفصاح والشفافية. في عام ٢٠١١ أظهر المؤشر (الذي يقيس مدى الالتزام من ١ ـ ١٠٠، حيث تشير ١٠٠ إلى أعلى درجة التزام) أن صناديق نيوزيلندا وأستراليا والنرويج حصلت على أعلى تقديرات، متجاوزة علامة الـ ٨٠، وحصلت صناديق الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، ليبيا على ٤٧، ٤٧،

---

(٣٥) Beblawi, «Arab Wealth».

٣٥، ١٣، ١٢ على التوالي. أما باقي الدول العربية ذات الصناديق السيادية فلم تكترث للمشاركة في الاتفاقية[٣٦]. في تقويم آخر تُجريه مؤسسة (SWF Institute) المستقلة للصناديق السيادية عالميًا تحصل الصناديق السيادية في السعودية والجزائر وعُمان على الحد الأدنى من العلامة (١ أو ٢ من ١٠)، وتحصل الكويت وقطر على أعلى العلامات العربية (٦ و٥ من ١٠). باقي الصناديق السيادية العربية على ٣ و٤ من ١٠. والمفارقة الكبرى أن بعض الصناديق الاستثمارية الخليجية الخاصة يحظى بتقويم ١٠ من ١٠، تمامًا مثل تقويم النرويج وسنغافورا وتشيلي! أي إن الظروف مهيأة، والوسائل متوافرة إن توافرت الإرادة[٣٧].

يقدم المثال النرويجي درجة عالية من الشفافية لا نرى ما يمنع من تبنّيها في الإفصاح عن كمية النفط المُستخرجة ومواردها وإدارتها. أُسس صندوق النفط النرويجي في عام ١٩٩٠ بعد تجارب سلبية عانتها البلدان في إدارة وارداتها النفطية. تنطلق فلسفة إدارة هذا الصندوق من المحافظة على القيمة الحقيقية للثروة النفطية للأجيال القادمة وتحصيل دخل مستدام من موجودات الصندوق. بدأ التدفق إلى الصندوق في عام ١٩٩٦، وأصبحت موجوداته توازي الـ ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ (أكبر الصناديق السيادية في العالم). يُغذّى الصندوق بشكل دوري من عوائد الدولة من هذا القطاع بشكل يضمن الشفافية. كما اعتمد البرلمان النرويجي معايير تحدد بموجبها الحد السنوي الأقصى لاستخدام أموال الصندوق لقاء العائد الحقيقي طويل المدى لاستثمارات الصندوق والمُقدّر بنحو ٤ في المئة سنويًا. هذا بدوره يضمن استدامة الصندوق وعدم تآكل قيمة الثروة الوطنية من ناحية، ويضمن تدفقًا مستقرًا لعائدات النفط يساعد في حماية الاقتصاد من التقلبات والفقاعات الناتجة من تذبذب أسعار النفط العالمية من ناحية أخرى[٣٨].

---

(٣٦) انظر: Sven Behrendt, *Sovereign Wealth Funds and the Santiago Principles: Where Do They Stand?* Carnegie Papers; 22 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2010).

(٣٧) <http://www.swfinstitute.org>.

(٣٨) انظر: Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, «Mineral Rents and Social Development in Norway» (UNRISD Project on Social Policy in Mineral-Rich Countries, 16 September 2008).

لو سألنا لماذا تستنزف دول الريع النفطية مصادرها؟ ولماذا تغرق الدول غير النفطية في الديون؟ ولماذا تبقى أوجه الإنفاق خارج الموازنة (الإنفاق العسكري) غير معروفة وغير مراقبة؟ الجواب المختصر، ليس لأن تلك هي «طبيعة» الريع، لكن لأن هناك منظومة مؤسسية تسمح بذلك. فبينما تخضع الموازنات في الدول الريعية ذات البرلمانات الهشة لشيء من الأخذ والرد، نجد أن كثيرًا من مصادر الدخل وأوجه الإنفاق هي خارج الموازنة، ولا تخضع لأي رقابة تذكر.

جاء المثال اللافت ذو الدلالة العميقة خلال كتابة هذه الدراسة من مصر، حيث طرحت الحكومة في «وثيقة المبادئ فوق الدستورية!!»، وفي المادة التاسعة منها أن للمجلس العسكري وحده سلطة تحديد ميزانية الجيش ومعرفة تفاصيله! فضلًا عن شرعية وثيقة «فوق دستورية» في النظام الديمقراطي، إذ المجلس حريص على إبقاء التعتيم قائمًا على مصادر دخله وإنفاقه من دون حسيب ولا رقيب. نجد بالطبع أن مرتع الفساد في الأغلب يأتي من المشاريع والعقود والاتفاقيات غير الموجودة في الموازنة وغير الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة وغيره من أجهزة رقابية. بطبيعة الحال ليس هناك من مؤشر لحجم الدخل والإنفاق من خارج الموازنة. مع أن الموازنة تخضع إلى شيء من الرقابة والشفافية إلا أن المنطقة العربية أيضًا متخلفة في مقياس شفافية الموازنة وخضوعها للرقابة[٣٩].

بغض النظر عن مدى طموح الربيع العربي في كل من الدول العربية (تغيير نسب المحاصصة أم تغيير المنظومة) إلا أنه ليس هناك ما يبرر استمرار التعتيم على تآكل الثروة الوطنية وإخراجها من دائرة الحساب والمساءلة، سواء أكانت على شكل نفط أم أراضٍ عامة أم عوائد التخاصية. . . إلخ. الوقت ليس في صالح الأنظمة، ولا الشعوب، ولا في صالح الأجيال القادمة التي لا بدّ من أن تسأل يومًا عن مآل الثروات الوطنية وتحاسب المقصرين في الحفاظ عليها.

---

(٣٩) انظر في هذا الصدد مؤشرات الميزانية المفتوحة لعام ٢٠١٠، في: <http://www.internationalbudget.org>.

٣ ـ من الاقتصاد الريعي الزبائني إلى الاقتصاد الإنتاجي التنافسي

لم يعد خبرًا جديدًا أن المنطقة العربية تأخرت عن باقي المناطق (باستثناء أفريقيا) في كثير من مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال العقود الأربعة الأخيرة. حيث تُظهر المؤشرات الواردة في تقارير التنمية البشرية الصورة القاتمة لواقع التنمية في المنطقة العربية من حيث انعكاسها على النمو والاستثمار والإنتاجية والتجارة... إلخ[٤٠]. بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى، يظهر النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الدول العربية أدنى من متوسطه في أميركا اللاتينية وشرق أوروبا، وأدنى بكثير من شرق وجنوب آسيا[٤١]. مع اختلاف التجارب والنماذج وتنوّعها، لم تستطع الدول العربية عمومًا إعادة هيكلة اقتصاداتها بعيدًا من مصادر الريع، أو تطوير قطاع خاص إنتاجي ومنافس لا يعتمد على دعم الدولة[٤٢]. فما زالت الدول النفطية تعتمد على النفط، والدول غير النفطية تعتمد على المساعدات وحوالات العاملين في الخارج باعتبارها مصدرًا أساسيًا للدخل والعملة الصعبة[٤٣]. حتى إن دولًا مثل مصر تراجعت فيها حصة التصنيع من ناتجها الكلي من ٢٢ في المئة في عام ١٩٧٠ إلى ١٧ في المئة في عام ٢٠٠٩[٤٤]. كما أن مجموع الصادرات الصناعية في الوطن العربي بأكمله أقل مما هو عليه في الفيليبين؛ وساهمت الدول العربية بمجملها بنحو ٤ في المئة من التجارة العالمية، و٥,٥ في المئة من الصادرات العالمية (بما فيها النفط). المفارقة أن ضعف نمو الإنتاجية منذ أواخر التسعينيات واكبه نمو هائل في الاستثمار الخارجي

---

(٤٠) انظر تقديرات: Najy Benhassine [et al.], *From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa*, MENA Development Report (Washington, DC: World Bank, 2009).

(٤١) *Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region* (Cairo: UNDP, 2011).

(٤٢) يقاس مدى القدرة على إعادة هيكلة الاقتصاد بالتغيير في التكوين القطاعي للإنتاج والتغيير في توزيع العمالة على القطاعات المختلفة. لتقويم التجربة العربية في إعادة الهيكلة، انظر: *Arab Development Challenges Report 2011.*

(٤٣) انظر: *World Development Indicators 2011.*

(٤٤) *World Development Indicators 2011.*

المباشر (الذي من المفترض أن يزيد من رأس المال الثابت، وبالتالي الإنتاجية للعامل)، إلا أن هذا الاستثمار تركز في قطاعين ضعيفي الأثر في التشغيل: النفط والعقار[٤٥]، حيث سجّلت الدول العربية أقل النسب في نمو إنتاجية العامل في العالم بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٠[٤٦]. رافق ذلك أعلى نسب للبطالة في العالم، وأدنى نسب للمشاركة الاقتصادية، خصوصًا بين الشباب والإناث بالتحديد.

أصبحت العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى مظاهر التقهقر السائدة في الدول الريعية مفهومة، حيث ظهر في العقدين الأخيرين عدد كبير من البحوث المتعلقة بتحديات التنمية التي تواجه الدول الغنية بالمصادر، أو المصدّرة للعمالة والمعتمدة على التحويلات، و/أو الدول المعتمدة على المساعدات الخارجية. وأظهرت دائمًا أنه في حال عدم التمكّن من إدارة الإيرادات المتأتية عن هذه المصادر (النفط، والمساعدات الخارجية وحتى التحويلات بشكل جيد)، فإنها ستولد آثارًا سلبية في الاقتصاد الكلي والقطاعات المنتجة وحوافز القطاع الخاص، وفي التشغيل والبطالة (لذا نرى عناوين مثل «نقمة الموارد الطبيعية»، «المرض الهولندي»[٤٧].

«نقمة الموارد» و«المرض الهولندي»: برزت هذه الأدبيات مع تبلور تقهقر النمو الاقتصادي وبروز اختلالات كبيرة في الدول الغنية بالمصادر الطبيعية، بما فيها هولندا في السبعينيات من القرن الماضي. حيث لاحظت أن الدخل المتأتي من الخارج بالعملة الصعبة وغير المتأتي من توظيف عوامل الإنتاج المحلية يؤدي إلى اختلالات عديدة، لعل أبرزها: تضخم قيمة أسعار السلع غير المتبادلة عالميًا، مثل العقار والخدمات على حساب السلع التي تنتجها القطاعات المتبادلة عالميًا، مثل الصناعة والزراعة،

---

(٤٥) *Investing for Growth and Jobs*, The World Bank, Middle East and North Africa Region, Economic Developments and Prospects (Washington, DC: World Bank, 2011).

(٤٦) Zafiris Tzannatos, *The Global Financial, Economic and Social Crisis and the Arab Countries: A Review of the Evidence and Policies for Employment Creation and Social Protection* (Beyrouth: International Labour Organization, 2009).

(٤٧) أول من نشر المصطلح كان مجلة **الإيكونومست** *The Economist* البريطانية في عدد صدر في عام ١٩٧٧.

تضخّم قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وانحسار الاستثمار في القطاعات التصديرية وتركّزه في قطاعات العقار والخدمات. هذا بدوره أدّى إلى تقهقر هذه القطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة (بحيث تصبح صادراتها أقل تنافسية)، وتضخم في قيمة الموجودات غير المتداولة مثل العقارات وضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل. لخصت مجموعة من الدراسات حول موضوع الاقتصاد المعتمد على الريع مظاهر سلبية عدة(٤٨):

- ضعف التنافسية العالمية للقطاعات الإنتاجية المصدرة، ونتيجة ذلك؛

- ضعف القاعدة الإنتاجية.

- اعتماد إيرادات الدولة والدخل من العملة الصعبة بشكل كبير على مصادر الريع.

- العُرضة لمخاطر تقلبات أسعار المواد الخام مثل النفط، ونتيجة ذلك؛

- تقلبات وعدم استقرار في الاقتصاد الكلي والقطاع المالي.

- تفشي الزبائنية الريعية التي تقوّض أسس الحاكمية وتُضعف القدرة على بناء المنظومة المؤسسية الداعمة للنمو.

لم تقتصر الكتابات أعلاه على تشخيص المشاكل فقط، بل تحرّت أيضًا الأعراض والسياسات والأمثلة الناجحة. ما هو النموذج الأمثل للتنمية الاقتصادية الملائم لمنطقة تكون الدول فيها مميزة بمصادرها الطبيعية وأسلوب استيراد وتصدير العمالة فيها؟ ما هي النماذج التي تعزز التنوع الاقتصادي وتشجع الصادرات بعيدًا من القطاعات التقليدية؟ ما هي النماذج التي تؤدي ليس فقط إلى النمو الاقتصادي، بل إلى خلق فرص العمل وفرص زيادة الأجور للملايين من الشباب والشابات العاطلين عن العمل الذين يدخلون سوق العمل في كل عام؟ يعكف كثير من الباحثين على

(٤٨) *Beyond The Curse: Policies To Harness The Power Of Natural Resources*, edited by Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason and Amadou Sy (Washington, DC: International Monetary Fund, 2011).

دراسة حالات النجاح في التصدي لـ «نقمة الموارد» وتحويلها إلى «نعمة». وتلخص إحدى الدراسات تجارب بوتسوانا وتشيلي(٤٩).

في بوتسوانا اكتُشف الألماس في عام ١٩٦٧، ويشكل اليوم دخلًا للخزينة يُعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي. استخدمت بوتسوانا هذا الدخل بحصافة، حيث تحسن مستوى التعليم ونوعيته وارتفع مستوى الدخل، واتسم الاقتصاد بالاستقرار ومستوى متدنٍ من التضخم، وتحسنت مؤشرات الحريات والديمقراطية. تتربع بوتسوانا اليوم في أعلى مرتبة من الشفافية في أفريقيا في مؤشر منظمة الشفافية العالمية (Transparency International). أما تشيلي، إحدى أكبر الدول المصدّرة للنحاس، فبعد أن عادت إليها الديمقراطية في عام ١٩٨٨ شهدت نموًا مضطردًا، فتضاعف مستوى دخل الفرد ثلاث مرات منذ عام ١٩٨٠، وانتهت مراحل التضخم السابقة. وبانفتاحها التجاري زادت حصة صادراتها من ١٣ في المئة من الدخل المحلي الإجمالي إلى ٤٥ في المئة عام ٢٠٠٨، وتحسنت مؤشرات التعليم تحسّنًا كبيرًا.

تشير دراسات أخرى إلى تمكّن الدول النامية من تنويع اقتصاداتها في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، فيشير غيلب(٥٠) في دراسة مهمة حول قدرة الدول الغنية في المصادر على تنويع الاقتصاد، إلى أن الدول النامية بعامة نجحت في الخروج من مأزق الاعتماد على تصدير المواد الأولية، فبعدما شكلت المواد الأولية ٨٠ في المئة من صادرات الدول النامية في الستينيات، تشكل الآن المنتجات الصناعية ٨٠ في المئة من صادرات هذه الدول، قادت هذا التحول دول مثل الصين وكوريا والهند والبرازيل وماليزيا وفييتنام وإندونيسيا والمكسيك. تعود أهمية هذا التنويع إلى أنه يقود إلى مستويات أعلى من التنمية والمناعة من التقلّبات على المدى الطويل. يكمن السبب الرئيس لذلك في أن التنويع القطاعي ذاته يفتح المجال أمام بناء

---

(٤٩) انظر: Thorvaldur Gylfason, «Natural Resource Endowment: A Mixed Blessing?» in: Arezki, *Beyond the Curse*.

(٥٠) Alan Gelb, «Economic Diversification in Resource Rich Countries,» in: Arezki, *Beyond the Curse*.

القدرات وتشبيك القطاعات بعضها ببعض، ما يعزز فرص نجاحها. يعيد الباحثون أسباب النجاحات العديدة هذه إلى ثلاثة عوامل رئيسة: بناء رأس المال البشري، الحاكمية وطبيعة مؤسسات الدولة، والسياسات الصناعية والتحفيزية المتبعة(٥١). الدولة العربية الوحيدة التي أفلحت في تحقيق مدى مهم من التنويع الاقتصادي هي الإمارات العربية المتحدة من خلال تجربة دبي. تشير الدراسة نفسها إلى مستوى متقدم من الخدمات والبنية التحتية والجدارة الإدارية سمح لدبي باستقطاب الاستثمارات وتنويعها. لكنه أيضًا يشير إلى مخاطر النموذج الإماراتي حيث التعرض الكبير للتقلبات في الاستثمار العقاري المبالغ فيه، وغياب الإماراتيين أنفسهم عن الجانب الإنتاجي من الاقتصاد.

يمكن وصف التصدي لنقمة الموارد والمرض الهولندي «بالسهل الممتنع»: فهو يتمثل بضبط النفس أو ضبط شهية السلطة في هذه الحالة، فقط لاستخراج ذلك القدر من المصادر الذي يمكن توظيفه في استثمارات تدرُّ عوائد مجزية(٥٢)، والحيلولة دون استخدام العوائد لتمويل الإنفاق الاستهلاكي التضخمي، ووضع الإطار المؤسسي المناسب للرقابة والإشراف وإرساء الشفافية لضمان التنفيذ على المدى الطويل. وفي حالة المساعدات الخارجية، السعي نحو توجيه المساعدات لتمويل الإنفاق الرأسمالي وليس في سد عجز النفقات الجارية للموازنة. عشرات الدول بدءًا بهولندا نفسها، ومرورًا بتشيلي وماليزيا وبوتسوانا وغيرها لديها تجارب غنية في هذا المجال (أنظر الأمثلة أعلاه). حيث من شأن هكذا توجّه أن يؤمّن الاستقرار في الاقتصاد الكلي ويحميه من تقلبات أسعار المواد الأولية مثل النفط، ويزيل الاختلالات التي تؤدي إلى ضمور القطاعات الإنتاجية لصالح الأنشطة العقارية والخدمات. كما تساهم التحولات المشار إليها أعلاه في توفير المصادر اللازمة لتمويل استثمارات البنى التحتية التي بدورها تساهم في

---

(٥١) انظر: Gelb, «Economic Diversification».

(٥٢) لتحديد تعريف العائد «المجزي» في حالة المصادر الطبيعية الناضبة التي تأخذ حقوق الأجيال المقبلة في الحسبان، انظر: John M. Hartwick, «Intergenerational Equity and the Investing of Rents from Exhaustible Resources,» *American Economic Review*, vol. 67, no. 5 (December 1977), pp. 972-974.

خفض كلف الإنتاج التي تثقل كاهل القطاع الخاص. ترتيبًا على ذلك، وفي ظل أجواء الاستقرار المدعوم باحتياطيات سائلة وأصول ثابتة، وفي ضوء وضوح الرؤية الاقتصادية للدولة، يتمكن الاقتصاد من الانتقال من الحلقة المفرغة والمتمثلة بالفقاعات الناتجة من تقلب أسعار المواد الخام مثل النفط (وتاليًا تقلُّب مستوى المساعدات) إلى دورة حميدة تدعم النمو، وتساهم في تحقيق تنمية مستدامة.

دور الدولة ودور القطاع الخاص: قد يكون تحديد وبلورة دور الدولة هو الموضوع الاقتصادي الأهم في إطار تحول الدول الريعية إلى دول منتجة. لكن هذا الموضوع لم يلق اهتمامًا يذكر في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، بل إن الدول الكبرى مثل أميركا وبريطانيا كانت منهمكة في مرحلة «إخراج الدولة من التدخل بالاقتصاد» ما انعكس على التوجهات العالمية، وعلى سياسات الدول والمنظمات المانحة. وتُوّج هذا التوجة بـ «إجماع واشنطن» الذي طبع سياسات تلك المنظمات طيلة عقد الثمانينيات. «فإجماع واشنطن» كان ينظر إلى القطاع الخاص باعتباره المحرك الوحيد للنمو الاقتصادي، ومنقذ الدول النامية من التخلف والفقر. وحصر مسؤولية الدولة في:

- الحفاظ على الاستقرار للاقتصاد الكلي من خلال سياسة مالية ونقدية تكبح جماح التضخم وتقلّص العجز في الموازنة.
- تحرير التجارة الخارجية.
- خصخصة المؤسسات المُنتجة من القطاع العام.

ارتأت أدبيات «الإجماع» إن من شأن تطبيق واعتماد هذه الحزمة إطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص، وبالتالي النمو الذي بدوره سيُحسّن من مداخيل فئات المجتمع كافة من خلال «نظرية التساقط» (Trickle down Theory)، حيث يترجم النمو الاقتصادي إلى رخاء عام يحظى الجميع بنصيب منه من خلال خلقه فرص العمل وفرص الاستثمار للمواطنين كافة. في حين أغفلت أدبيات «إجماع واشنطن» تمامًا دور المؤسسات، ودور الاقتصاد السياسي في هذا التحول: فلم تلتفت إلى الريع ومحاصصته، ولا إلى أهمية مصدر شرعية الأنظمة واستقلال السلطات، ولا إلى مدى تمكين القدرات

الفنيّة للأجهزة القضائية والبيروقراطية على القيام بدورها في إرساء الاستقرار في التعاملات وتنظيم القطاع الخاص، ولا إلى الآثار التي قد تنتج من تفشي الفساد والبطالة والفقر. ففي كثير من حالات التخاصية، كان التركيز على ضرورة الإسراع في خصخصة المنشآت العامة المنتجة أكثر من التركيز على خلق البيئة التي تحكم آليات التخاصية وتوزيع عوائدها ومنع الاحتكار. فكانت النتيجة في روسيا والعديد من الدول التي تضعف فيها الحاكمية في استئثار فئة صغيرة من المتنفذين (الأوليغارك) على أصول وامتيازات هائلة وبأسعار بخسة وبطرق بعيدة من الشفافية. لم يقتصر الأثر على انتقال الأصول، بل على بقاء صفة الاحتكار في قطاعات حيوية تحوّلت إلى القطاع الخاص. والحالة في الدول العربية لم تختلف عن تلك في الدول التي مارست الخصخصة في إطار ضعيف من الشفافية والمساءلة. أتت بعد ذلك حزمات إصلاحية تناولت جوانب عديدة من المتطلبات المؤسسية لبناء اقتصاد السوق والإقرار التدريجي بدور الدولة (خصوصًا بعد فشل الجيل الأول من «برامج التصحيح» وتولي جيمس ولفنسن رئاسة البنك الدولي وستيغلتز منصب كبير الاقتصاديين)، لكنها بقيت بعيدة من ملف الاقتصاد السياسي للتنمية إلا في ما ندر.

في دراسة أعدّها البنك الدولي في عام ٢٠٠٨ بعنوان **من الامتيازات إلى المنافسة** حول القطاع الخاص في المنطقة، وبعد سنوات من التعويل على هذا القطاع ليقود حملة التغيير والإصلاح توصلت الدراسة إلى أنه «في العديد من دول [المنطقة] فإن القطاع الخاص المسيطر ـ المنتفع من سياسات سابقة واختلالات قائمة ـ نادرًا ما يُشكل قوة ضاغطة باتجاه التغيير، وإنما قوة تدافع عن الوضع القائم»[٥٣]. إذًا، الدور المأمول من القطاع الخاص في أن يدفع باتجاه المزيد من المنافسة لم يتبلور، وهذا ليس مستغربًا في حالة زواج الإمارة والتجارة وتكوين القطاع الخاص الزبائني الذي يعتاش من الريع إما على شكل شراء أرضٍ وغيرها من الأصول بأسعار زهيدة، أو عن طرق الحصول على عقود مُجزية مع القطاع العام وامتيازات ووكالات حصرية ودعم مباشر وغير مباشر، وغيره من

(٥٣) Benhassine, p. XV.

طرق الحصول على الريع. لا تكمن المشكلة في هذا المجال في سياسات الدعم (إذ قد تكون هناك سياسات تنموية تبرر، بل تتطلب هكذا دعم)، لكن في عدم شفافية السياسات نفسها والأسس في محاصصة هذه الامتيازات. فصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال يواجهون بيئة استثمارية وإجراءات مختلفة كليًا عن تلك التي يواجهها كبار المستثمرين وأصحاب الأعمال. المؤشرات على ذلك عديدة، نذكر منها متوسط أعمار المنشآت في المنطقة العربية المرتفع مقارنة مع المناطق الأخرى[٥٤] (ما يدل على المعوّقات لدخول منشآت جديدة إلى السوق، وعلى معوّقات خروج منشآت غير منافسة منه)، وضعف حجم الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع الكبرى عند مقارنتها مع المناطق الأخرى[٥٥] (مع العلم أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تميل إلى خلق فرص عمل بنسبة أكبر بالمقارنة مع المنشآت الكبرى).

هنا، يأتي تقاطُع محور التحول الديمقراطي ومحور حاكمية المال العام مع المحور الاقتصادي. فمن شأن التحولات الديمقراطية تمكين الفئات المهمشة من القطاع الخاص من إعلاء صوتها وإنشاء الجمعيات والمشاركة الفاعلة في الأحزاب التي تمثلها تمثيلًا حقيقيًا. وعبّرت دراسة البنك الدولي المذكورة عن هذا الاستنتاج، حيث خلصت إلى أن «الأجيال الجديدة من الروّاد، هؤلاء المنفتحين على التنافس والتصدير والإبداع، بحاجة إلى إيصال أصواتهم بشكل أوضح. ولتحقيق ذلك، عليهم أن يكونوا أكثر تنظيمًا»[٥٦]. ومن شأن السيطرة على الثروة الوطنية وضبط حاكمية المال العام الحد من الفساد وإضفاء العدالة على التنافس من خلال تحسين المنتج والخدمة في القطاع الخاص بدلًا من السعي إلى المحسوبية والزبائنية، وهذا التراكم النوعي يفتح المجال للمنافسة عالميًا في تصدير السلع والخدمات، وبالتالي نمو الاقتصاد الإنتاجي.

---

(٥٤) Benhassine, *From Privilege to Competition.*

(٥٥) Roberto Rocha [et al.], «The Status of Bank Lending To SMES in the Middle East and North Africa Region: The Results of a Joint Survey of the Union of Arab Bank and the World Bank» (World Bank Policy Research, Working Paper no. 5607, March 2011).

(٥٦) Rocha, «The Status of Bank».

يأتي أخيرًا دور الدولة في المجال الاقتصادي، فبينما يلغي الخطاب النيوليبرالي دور الدولة ويصرّ على «إخراج الدولة من التدخل بالاقتصاد»، وحصره في سَن القوانين وحماية الملكية الخاصة والقضاء (لفض النزاعات)، نجد أنه في دول العالم كافة التي وصلت إلى مراحل متقدمة من التنمية والرفاه أدّت الدولة دورًا تنمويًا رئيسًا في مراحل مفصلية من تطور اقتصادها ومكّنته من الانتقال من مرحلة إلى أخرى. والتجارب الآسيوية وحتى الأوروبية والأميركية تشير بوضوح إلى الدور التنموي الذي أدّته الدولة.

اللافت أن لا حجم إيرادات الدولة من مصادر الريع، ولا حجم إنفاق الدولة نسبة من الناتج الإجمالي، يميزها عن دول أوروبية وآسيوية ناجحة ولا تتصف بالريعية (كما تصور بعض أدبيات الريع)، لكن طبيعة الإنفاق الذي يذهب جلّه على شكل رواتب موظفي قطاع عام[٥٧]. يصبح السؤال إذًا ليس في ما إذا كان على الدولة أن تؤدي دورًا أم لا، فهي لاعبة رئيسة في كل الأحوال، لكن في ماهية هذا الدور، وكيف له أن يتغير بحسب مقتضيات المرحلة التنموية، وكيف تحصّن الدولة من أن تعود فتصبح بسياساتها التنموية أسيرة مجموعة محددة من المصالح فتسعى للتكسب من الريع. وتجارب القرن العشرين والعقد الأخير غنية بقصص الفشل، كما هي في قصص النجاح. حيث أدّت الدولة في الولايات المتحدة دورًا أساسيًا في الاقتصاد، بدءًا من توزيع الملكيات على مستوطني المناطق الوسطى والغربية، وفي مدّ خطوط الاتصال والمواصلات لإحداث سوق مشتركة ونقلة نوعية في اقتصادات الحجم، وفي دعم تمويل آلاف من براءات الاختراع من البحوث العسكرية والصناعية والفضائية وغيرها. كما تشير تجربة أوروبا الحديثة بدءًا من خطة مارشال لإعادة البناء، ومرورًا بتشكيل السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الأوروبي إلى الدور الأساسي الذي قامت به دول المنطقة في تمويل بناء البنى التحتية والمعايير الموحدة وحماية الإنتاج في قطاعات محددة. وتجربة شرق آسيا في قيادة الدول، إلى عملية

(٥٧) حول نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج الإجمالي وتعويضات الموظفين باعتبارها نسبة من الإنفاق، انظر: *World Development Indicators 2011.*

إعادة هيكلة الاقتصاد (التي لولاها لبقيت دول مثل الصين وكوريا الجنوبية معتمدة على تفاضلية تدني الأجور من دون التمكن من زيادة القيمة المضافة والإنتاجية) هي المثال الأقوى على دور الدولة في التحول الاقتصادي. بينما تمثل تجربة أميركا اللاتينية ثنائية فشل الدولة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، التي تمثلت بسياسات «إحلال المستوردات» بحماية منشآت من المنافسة، لتصبح في ما بعد عالة على الاقتصاد، وانتقال هذه الدول لاحقًا إلى سياسات صناعية ناجحة تدعم قطاعات محددة (وليس منشآت محددة) ولفترات محددة وضمن شروط تعاقدية تحدد النتائج المرجوّة من زيادة القيمة المضافة، والتشغيل والتصدير والتوسع لأسواق أو منتجات جديدة.

يلخص «تقرير التحديات التنموية العربية» لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور السلبي للنفط خير تلخيص، حيث ذكر أن «من المنطق أن نستنتج أن الموارد النفطية أخّرت المسيرة الطبيعية في التحول الاقتصادي، ما أدّى إلى إمكانات إنتاجية متخلفة وهيكل اقتصادي متخلف مقارنة مع ما هو متوقع لمستوى الدخل للفرد»(٥٨). لا بديل إذًا من أن تؤدي الدول العربية الريعية النفطية، وتلك المتأثرة أيضًا بتداعيات تقلبات أسعار النفط دورًا تنمويًا طويل الأمد، مبني على عزل الآثار السلبية للريع واستخدامه في بناء القاعدة الإنتاجية للدول العربية التي ستمكن القطاع الخاص من تركيز الجهد على التنافس والريادة بدلًا من تركيزه على العلاقات الزبائنية مع أجهزة الدولة.

٤ ـ سوق العمل: من التهميش إلى التشغيل

بينما كان موضوع التشغيل يحتل الصدارة في الأدبيات الاقتصادية بين خمسينيات وسبعينيات القرن الماضي، عاد وانكفأ في العقود الأربعة الماضية، ولم يحظَ باهتمام يُذكر إلا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وأعادت الأزمة الاعتبار إلى الفكر الاقتصادي الكينزي (تبعًا لجون مينارد كينز (John Maynard Keynes)) الذي كان قد قلب المفاهيم النيوكلاسيكية السائدة أوائل القرن، التي تؤمن بأن التشغيل ليس مشكلة بنيوية في حال

---

(٥٨) *Arab Development Challenges Report 2011*, p. 32

تقبل العمال مبدأ مرونة الأجور (صعودًا وهبوطًا). ففي المقابل أظهر كينز أن حجم الطلب الكلي يتحدد جزئيًا من حجم العمالة وقدرتها الشرائية، وبالتالي قد يدخل الاقتصاد الكلّي في حالة من الكساد ولا يخرج منها إلا بدور واضح للدولة لتحفيز التشغيل، الذي بدوره يزيد من القوة الشرائية، ومن حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبيّن كينز أنه من شأن السياسات التي تحفز التشغيل أن تخلق حدًا أدنى من الطلب المستقر في السوق ما يمكّن قطاع الأعمال من التخطيط للمستقبل من دون أن يخشى من تبخّر الطلب فجأة نتيجة تسريح أعداد كبيرة من العمال في حال تدهور الاقتصاد، الأمر الذي يخفف حدة التقلبات الاقتصادية[٥٩]. لكن مرور الغرب بأزمة تجمع بين بطالة مستعصية مع نسب تضخم مرتفعة أدّت إلى رواج فكر السوق الحرة (ميلتون فريدمان (Milton Friedman)) وتكبيل قدرة الدولة على التدخل من خلال السياسة المالية (تحفيز الاقتصاد والتشغيل)، والتركيز على السياسة النقدية المستقرة لتحفيز جانب الطلب. وتماهت هذه الأفكار إلى مستوى «عقيدة اقتصادية» إبان حكومتي رونالد ريغان ومارغريت ثاتشر وانهيار المعسكر الاشتراكي، وتُوجت «بإجماع واشنطن» المشار إليه أعلاه. وأصبح التشغيل مجرد أحد التداعيات في الدورة الاقتصادية الذي من شأنه أن يصحح نفسه بمزيد من تحرير الأسواق. لكن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أتت لتنسف الإيمان العقائدي في قدرة السوق على تصحيح نفسه، ولتنسف الإيمان المطلق في نجاعة الانتقال الحر لرأس المال من دون أي ضوابط تضعها الدول للحد من انتقال العدوى عن طريق المضاربين، واستبدالها بدور أكبر للبنوك المركزية لتوقع الفقاعات في القطاعات العقارية وأسواق المال والحد منها، ولتعيد الاعتبار إلى السياسات المالية التي تُحفّز الاقتصاد والتشغيل، وهو ما يعني إعطاء دور فاعل للدولة وبشراكة مع القطاع الخاص. اليوم يُعاد الاعتبار إلى الفكر الكينزي الذي يركز على تحفيز الطلب عن طريق السياسة المالية الهادفة إلى زيادة التشغيل في وقت يقضّ هاجس التشغيل مضجع صانعي السياسات في دول العالم كافة. وليس من

(٥٩) انظر: Robert Pollin, «Resurrection of the Rentier,» *New Left Review*, vol. 46 (July-August 2007), pp. 140-153.

منطقة تعاني الأزمة التي تعانيها المنطقة العربية على صعيد التشغيل.

كانت الدولة العربية الريعية دائمًا في دور المتلقي لهذه الأدبيات والنصائح الناتجة منها. مع أن لتجربتها خصوصية مختلفة. فالدورات الاقتصادية في الدول العربية تأثرت معظمها بتقلبات أسعار النفط العالمي، وأدّت الدول الريعية دورًا يفاقم حدة الدورات صعودًا وهبوطًا (Pro-cyclical) بدلًا من الحد منها واحتوائها (Counter-cyclical)، فقامت بالتوسع في الإنفاق والاستثمار والتوظيف في القطاع العام في سنوات الانتعاش وضبط الإنفاق في سنوات الركود، ما ترك أثارًا مدمرة في الاستقرار الاقتصادي واستدامة التنمية والتشغيل.

في المحصلة، لم تنجح دولة عربية واحدة في تطوير اقتصادها بشكل يُعظّم الاستفادة من طاقاتها البشرية. وهذه مفارقة صارخة في ضوء التباين الهائل في الدخل القومي والموارد البشرية بين الدول العربية. بالطبع تختلف الحيثيات بين دول مصدرة للنفط/ مستوردة للعمالة ودول مستوردة للنفط/ مصدرة للعمالة. ففي دول الخليج، رافق النمو الاقتصادي في العقد الماضي نموًا جيدًا في التشغيل[٦٠]، إلا أنه جاء مدفوعًا بشكل رئيس بتوسع كبير في تشغيل المواطنين في القطاع العام، وتوسعًا آخر في استقدام العمالة الوافدة في القطاعات الإنتاجية، وخصوصًا الكثيفة العمالة. أما في الدول المستوردة للنفط/ المصدرة للعمالة فعلى الرغم من معدلات النمو الجيدة التي حققتها، إلا أنها لم تتمكن من خلق فرص العمل الكفيلة بمنع ازدياد معدلات البطالة بين الشباب. وحتى لا نُحمّل الدولة العربية الريعية أكثر من وزرها، لا بد من الإشارة إلى أن الدول العربية تمر بمرحلة من التحول الديموغرافي الناجمة عن التحسن الكبير في توقع الحياة (الذي أصبح يتجاوز السبعين عامًا في معظم الدول العربية)، واستمرار الارتفاع النسبي في معدل الخصوبة (مع أنه هبط بالتدريج من ٤,٩ طفل لكل امرأة في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٧ في عام ٢٠٠٩)[٦١]. وأكثر من نصف المجتمع العربي فتي

(٦٠) بلغت مرونة التشغيل إلى النمو ٠,٦٥ للدول العربية، وهي أعلى من مثيلاتها في المناطق الأخرى. انظر: *Investing for Growth and Jobs.*

(٦١) *World Development Indicators 2011.*

تحت سن الـ ٢٥. ومعدل نمو القوى البشرية في الدول العربية يتجاوز ٣ في المئة، وهو الأعلى في العالم. وهذه النسبة المرتفعة من القوى البشرية القادرة على العمل تمثل «نعمة»، أو هبة للدول القادرة على توظيفها لتُساهم في زيادة الإنتاج، وبالتالي إمكانية الادخار لفترات لاحقة تزداد فيها نسب الإعالة، وهي الفترات التي تشهد دخول هذه الفئة مرحلة الشيخوخة، ومقابل نسب أقل من الفئات الشبابية المعيلة لها. على النقيض من ذلك، إن ارتفاع معدل نمو القوى البشرية قد يُعتبر بحد ذاته نقمة على الدول غير القادرة على توفير فرص العمل المناسبة لها، وهذا ما يجعل هذه الفئات بحاجة إلى الإعالة ليس في شيخوختها فحسب، وإنما أيضًا في مرحلة شبابها. وإذا ما نظرنا إلى معدلات البطالة ونسب التشغيل في الدول العربية فسنجد أن الهبة الديموغرافية ما زالت «نقمة» لم تُحسن الدول العربية استخدامها، حيث إن نسب البطالة (١٠,٩ في المئة) الأعلى عالميًا، ونسبة المشتغلين إلى السكان هي الأدني عالميًا (٤٥ في المئة عربيًا مقارنة مع ٦٠ في المئة عالميًا و٦٩ في المئة في شرق آسيا)[٦٢]. وتتركز ظاهرة البطالة في الدول العربية بين الشباب والفتيات تحديدًا.

مع أن معظم الدراسات والسياسات المتعلقة بالتشغيل تركز على كيفية تحسين برامج التدريب المهني والتعليم الجامعي «لمواءمة الطلب» (أي مواءمة احتياجات السوق من العمالة بمستويات محددة من التخصص والمهارة)، إلا أن المشكلة الكُبرى تكمن في جانب الطلب نفسه، وتحديدًا في فشل هيكلة الاقتصاد وعدم قدرته على خلق عدد كافٍ من فرص العمل التي تتطلب مستويات أعلى من التخصص والمهارة. وحيث إننا ركّزنا في المحور السابق على دور الدولة والقطاع الخاص في إحداث نمو اقتصادي مستدام يُحفّز على التشغيل، سنتطرق في المحور القادم إلى قدرة الأنظمة التعليمية والتدريبية والثقافية على إعداد المواطن العربي لمتطلبات سوق العمل. لكن هذا المحور سيركز على خمسة عوامل محددة تفاقم من تحديات التشغيل. هذه العوامل تحيل «سوق العمل الواحد» في الاقتصاد إلى «أسواق عمل مجزأة». هذا التجزيء يحد بشكل كبير من جدارة سوق

---

(٦٢) *World Development Indicators 2011.*

العمل، ومن قدرته على توظيف أكثر العاطلين عن العمل تأهيلًا.

ـ **العامل الأول: ثنائية القطاع العام/ القطاع الخاص**: اتكلت الدول العربية قاطبة على القطاع العام لتوظيف مواطنيها باعتباره جزءًا من منظومة الريع وتوزيع المنافع، وحلًّا لمشكلة البطالة، وعلى الأغلب برواتب ومنافع (تأمينات، إجازات. . . إلخ) أفضل مما يقدمه القطاع الخاص. خلقت هذه السياسة إقبالًا كبيرًا بين الشباب على وظائف القطاع العام وعزوفًا عن وظائف القطاع الخاص. وعززت ثقافة تقلل من قيمة العمل الإنتاجي، وأكدت أن الوساطة والمحسوبية والمعرفة الشخصية أهم من التميز المعرفي والمهني في تعزيز فرص الحصول على الوظيفة، وأن الأقدمية أهم من الجدارة في الحصول على الترقية، وأن ليس على الطالب بذل أقصى ما بوسعه في مراحل الدراسة لأنه واثق من الحصول على وظيفة ما حتى لو كانت في الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة. بمعنى شامل عززت سياسة التشغيل ثقافة الريع الزبائنية غير الإنتاجية، ومن تخفيض سقف التوقعات تجاه الإنتاجية والأداء لدى الجميع، من طلاب ومعلمين وموظفين ومديرين ومتلقي خدمة. وهذه ليست مصادفة بالطبع، وليست ملازمة للتوظيف في القطاع العام. ففي دول شرق آسيا على سبيل المثال، وفي سنغافورا تحديدًا، ترتفع إنتاجية القطاع العام، ويرتبط حوالى ٤٠ في المئة من دخل الموظف بتقويم أدائه السنوي. ولن تتلاشى هذه الازدواجية ما دامت الفروقات في الرواتب والإنتاجية على ما هي عليه، وما دام التعيين في القطاع العام مفتوحًا ليس تلبية لاحتياجات حقيقية في القطاع، إنما باعتباره أداة لاستيعاب العمالة الداخلة إلى سوق العمل. في مقابل هذا النهج، من الأفضل بكثير دعم برامج تشغيل وتدريب في مواقع العمل في القطاع الخاص من خلال دعم الرواتب لفترة معينة[٦٣] (عادة ٦ أشهر أو سنة) بدلًا من تكديس العاملين في القطاع العام، الأمر الذي يترتب عليه نفقات دائمة وإنتاجية متضائلة. مع أن هذه البرامج لا تمثل حلًّا طويل الأمد، إلا أنها قد تضع حدًّا للتوظيف في القطاع العام باعتباره حلًّا لمشكلة

---

(٦٣) هذا البرنامج هو مثال على مجموعة من البرامج التي تندرج ضمن ما يسمى برامج سوق العمل الفاعلة (Active Labor Market Programs).

البطالة، وتعطي فرصة للشباب للتدرب في عمل حقيقي، وتدعم القطاع الخاص المشغل في استيعابه الشباب في طور التأهيل العملي.

ـ **العامل الثاني: ثنائية العامل الذكر/ العاملة الأنثى**: مع أن الفجوة بين مستوى تعليم الأنثى والذكر رُئبت إلى حدٍ بعيد، بل انعكست في التعليم العالي لصالح الأنثى في كثير من الدول العربية، إلا أنه لا تزال هناك حواجز مؤسسية واجتماعية تحد من مشاركة الأنثى في سوق العمل، وترفع من نسبة بطالتها إلى ضعف بطالة الذكور. فنسبة الناشطات اقتصاديًا في المنطقة العربية هي الأدنى عالميًا، وهي النسبة التي تخفّض نسبة المشاركة الكلية في سوق العمل. تختلف الحواجز من دولة إلى أخرى، ففي بعض الدول الخليجية يشكل الفصل المكاني للعمل بين الذكر والأنثى سوقين منفصلين كلّيًا لسوق العمل، فالذكر لا يستطيع التقدم إلى عمل في حيز مخصص للأناث، والعكس صحيح، فضلًا عن الكلفة الاقتصادية لهذا الازدواج في كل من دوائر حكومية وخدماتية، وحتى خطوط إنتاج موازية (الذي لا تستطيع تحمّل كلفته دول غير نفطية). يكون الفصل في دول أخرى أقل حدة، ويمثل عرفًا اجتماعيًا يشجع العمل فيها في قطاعات معينة (مثل الصحة والتعليم مثلًا) والقطاع العام عمومًا، ولا يستحبه في قطاعات أخرى (مثل الصناعة والخدمات). المفارقة هنا هي أن القطاع العام في الدول العربية أكثر توظيفًا للمرأة من القطاع الخاص، والمنشآت الكبرى أكثر توظيفًا للمرأة من الصغرى. هذا على الأرجح يعكس تمييزًا يُمارس في القطاع الخاص ضد توظيف المرأة، لكن أيضًا تفضيلًا من قبل المرأة للعمل في القطاع العام من حيث عدد ساعات العمل والمنافع الأخرى من تأمين صحي وإجازات أمومة. وزيادة مشاركة الأنثى في سوق العمل تستدعي رزمة من الإجراءات أهمها:

● الأخذ بالاعتبار الاحتياجات الخاصة للأنثى في بيئتها التي تساعدها في العمل. فهل هي بحاجة إلى مواصلات عامة؟ هل تحتاج إلى تدريب وتأهيل خاص؟ هل الأدوات المستخدمة في القطاع (الزراعة مثلًا) مناسبة لاستعمال الأنثى أم لا، وهل بالإمكان استعمال أدوات أكثر ملاءمة؟ هل هناك دور حضانة ورياض أطفال حكومية على نحو يساعد الأم في الخروج

إلى العمل وبكلفة رعاية معقولة (انظر المحور الخامس)؟ هل تتوافر لها إمكانية العمل من البيت أو بدوام جزئي؟ هل بإمكان الأنثى العاملة في منزلها الاشتراك في الضمان الاجتماعي؟

• استحداث برامج تشغيل في قطاعات معينة ما زالت مشاركة الأنثى فيها ضعيفة، لكن نسبة البطالة بين تخصصات الإناث العاملات فيها مرتفعة (مثل الاتصالات، الخدمات المالية، المبيعات. . . إلخ) وتقديم التمويل الميكروي والتأهيل لتشجيع القيام بأعمال جديدة (حيث تشير الدراسات الميدانية إلى أن المنشآت المملوكة من إناث أكثر ميلًا إلى تشغيل الإناث).

• تطبيق تأمين الأمومة حيث يتكفل الضمان الاجتماعي بكلف إجازة الأمومة خلال فترة الولادة والنقاهة (عادة من ١٠ إلى ١٢ أسبوعًا) مقابل اشتراكات تقتطع من المنشآت وتوزّع على صاحب العمل والعامل بحسب ما يمليه القانون. التجربة العالمية الرائدة وتتبعها بعض دول المنطقة هي في دفع الاشتراكات عن العاملين الذكور والإناث ما يعزز المسؤولية المجتمعية في تحمل الكلفة، ويُوزع عبء الكلفة على العدد الكلي من العاملين، ويحدّ من التمييز ضد الأنثى في التعيين تلافيًا لكلفة إجازة الأمومة.

ـ **العامل الثالث: ثنائية العامل الوافد/ العامل المحلي**: ليس هناك ضيرٌ في استقدام العمالة الوافدة لتُساهم في بناء الاقتصاد الوطني، وليس هناك ضيرٌ في هجرة العمالة الوطنية لرفد الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة والتخفيف من حدة البطالة. المشكلة هي في عدم الإلمام بأبعاد الظاهرة كافة على الاقتصاد والمجتمع بما فيها السلبية والتصدي لها. المفارقة هنا هي أن الدول العربية كافة، المستوردة والمصدّرة للعمالة تعاني سلبيات لها تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والبعيد[٦٤]. إذا بدأنا بالدول المستقدمة للعمالة مثل دول الخليج، نجد أن إيجابيات هذه الدول تكمن في توفير يد عاملة رخيصة مكّنتها، خصوصًا شحيحة السكان منها، من بناء بنيتها التحتية وتوفير خدماتها بكلف متدنية وعائد مرتفع. في المقابل هناك

(٦٤) انظر الدراسة المقارنة: *Intra-Regional Labour Mobility in the Arab World* (Cairo: IOM Organization for International Migration, 2010).

جملة من المخاطر التي لا يُستهان بها: **أولًا** هناك البُعد الديموغرافي حيث لا يتجاوز عدد المواطنين ١٠ في المئة من السكان في بعض هذه الدول. **ثانيًا** توافر اليد العاملة الرخيصة محدودة المهارة يدفع اقتصادات هذه الدول باتجاه الإنتاج كثيف العمالة/ منخفض الإنتاجية، ما يضع الاقتصاد في حلقة مفرغة من الإنتاجية المنخفضة، المهارات المنخفضة، والأجور المنخفضة، ويُحد من إمكانية تنويعه وتطويره باتجاه اقتصاد المعرفة. **ثالثًا** بفتح باب استقدام العمالة الوافدة على مصراعيه، وفي ضوء الأجور شديدة الانخفاض مقارنةً مع أجور العمال المواطنين، لا يبقى أي حافز لدى القطاع الخاص بتشغيل المواطنين، ولا لدى المواطنين بالعمل في القطاع الخاص، وتصبح البطالة مشكلة حقيقية تهدد استقرار الدول. ولا تلقى برامج توطين العمالة (السعودة، الأمرتة. . . إلخ) إلا نجاحًا محدودًا، حيث لا مصلحة لصاحب العمل أو العامل المحلي في نجاحها إلا على الورق. أخيرًا يشكل نظام الكفالات نفسه مصدرًا مهمًا للريع يوفر مصدر دخل ريعي غير إنتاجي للمواطنين يقلل من رغبتهم في الانخراط بأي عمل إنتاجي.

أما بالنسبة إلى الدول المصدرة للعمالة، فإيجابيات العمالة المهاجرة معروفة وتشمل رفد الاقتصاد بالعملة الصعبة وتحسين دخل الأسر، والحد من البطالة. لكن لهجرة العمالة آثارًا سلبية محتملة لا يجوز الاستهانة بها. أولًا هناك فرق كبير بين تصدير العمالة عالية المهارة والمتخصصة والعمالة غير الماهرة. فهجرة الاختصاصيين من أطباء ومهندسين وماليين ومديرين يُعد ضمن «هجرة الأدمغة»، وقد يحرم الاقتصادات المصدِّرة من طاقات هائلة أُنفق الكثير في إعدادها. والتحدي في الدول العربية أن نسبة المهاجرين من حملة الشهادات يزيد على معدل الهجرة العام[٦٥]. لا بأس في الهجرة إذا كان هناك فائض في هذه الاختصاصات في الدول الأم يؤدي إلى البطالة، لكن الهجرة وعلى الأغلب ضمن هذه الفئة يمليها الفرق الشاسع في الأجور، لا ضعف فرص التوظيف لهذه الاختصاصات (وهذه الفروق في الأجور لا تبررها في الضرورة إنتاجية أعلى، لكن قدرة على تمويل الأجور

(٦٥) Shahidul Haque and Roberto Pitea, «Arab Youth and Labor Mobility,» in: *Intra-Regional Labour Mobility*.

من مصادر الريع). وهناك سلبيات أخرى يجب التنبه إليها من الدول المصدرة للعمالة تتمثل في مظاهر المرض الهولندي المشار إلية أعلاه، حيث تتجه حوالات العمال المهاجرين إلى مزيد من الاستهلاك الاستعراضي (التفاخري) (Conspicuous Consumption) للسلع المستوردة (بأثر سلبي في الميزان التجاري)، والاستثمار في العقار (بأثر سلبي في تضخم قطاع العقار)، وتوفير مصدر دخل للأسرة قد يقلل من حافز أفرادها البالغين على العمل، فضلًا عن الأثر الاجتماعي في الأسرة.

سعى كثير من الدراسات إلى تقدير الأثر الاقتصادي للهجرة في دول المنطقة. ربما أهمها دراسة شاملة للكلف والمنافع من الهجرة لكل من الدول العربية(٦٦). وخلصت هذه الدراسة إلى أن «حجم ظاهرة الهجرة للعمالة الماهرة من بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشير إلى كُلف مرتفعة تتكبدها الدول المُرسلة. ويعاني كثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رأس مال بشري ضعيفًا نسبيًا، ونقص في القدرة على الابتكار والبحث. الأفراد الذين يتركون بلدانهم للعمل في الخارج هم عادة الأكثر قدرة على تغيير المؤسسات والأطر التي تعيق النمو [في البلد الأم]، أنهم روّاد التغيير. وخروج النساء المتعلمات خارج المنطقة التي تعاني أصلًا فجوة جندرية سيزيد من تقلّص مدى الإنجاز في تكوين رأس المال البشري ومدى العدالة بين الجنسين»(٦٧).

استنتجت الدراسة أنه «في أحسن الحالات، وحتى لو أخذنا الآثار الإيجابية كلها للهجرة بالاعتبار، تبقى هجرة العمالة الماهرة مُكلفة في المحصلة على الدول الأم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»(٦٨).

في كل الأحوال، لا نطرح هذه الاستنتاجات هنا بهدف الدعوة إلى

(٦٦) Frédéric Docquier [et al.], «Skilled Migration from the MENA Region: Trends, Impacts and Policy Responses» (Paper prepared to the World Bank Research Program on Migration and Poverty Reduction from the Middle East and North Africa Region, Co-funded by the European Commission, 2011).

(٦٧) Docquier, p. 60.

(٦٨) Docquier, p. 60.

الحد القسري من الهجرة، فذلك غير مستحب، وعلى الأرجح غير ممكن أصلًا. لكن الهدف هو تطوير نظرة استراتيجية مشتركة تهدف إلى تعظيم الفوائد والحد من الخسائر على كل من الدول المصدرة والمستوردة معًا. فنموذج استيراد أعداد هائلة من العمالة غير الماهرة المقيمة في دول الخليج كان ضروريًا في مرحلة بناء البنى التحتية والمؤسسات، لكن جدوى هذا النموذج ينحسر في ظل اكتمال البنى التحتية الأساسية، وتحسّن الموارد البشرية الوطنية الخليجية من ناحية التأهيل والتعليم (لكن ليس من ناحية الحوافز بعد)، والمخاطر الديموغرافية، والحاجة إلى تنويع الاقتصاد من تصدير النفط والسلع ذات القيمة المضافة المتدنية إلى اقتصاد المعرفة. إضافة إلى هذه العوامل الداخلية، أحدثت ثورة الاتصالات انقلابًا عالميًا في جغرافية الإنتاج، حيث أصبح من الممكن في كثير من الأحيان، بل من المجدي، أن تكون الإدارة في مكان، والخدمات الإدارية (تدقيق، محاسبة، خدمات الاتصال... إلخ) في مكان، وعناصر الإنتاج في أماكن أخرى بحسب توافر عوامل الإنتاج والمسافة من الأسواق.

التوجه الاستراتيجي المقترح ذو شقين: الشق **الأول** هو الاستثمار المباشر من الدول النفطية في مشاريع منتجة في الدول العربية وغيرها من الدول النامية التي توفر يد عاملة مؤهلة وبيئة استثمارية مشجعة وضمانات كافية لحقوق المستثمرين. هذا التوجه يخفف من استقدام العمالة الوافدة والكلف العالية لإقامتها والأثر الديموغرافي لوجودها، ويرفع من العوائد الاستثمارية (التي اعتمدت سابقًا على الاستثمار الخارجي في الأدوات النقدية، أنظر أعلاه المحور الأول). ومن وجهة نظر الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل، من شأن هذه الاستثمارات المباشرة توفير الزخم اللازم لبناء رأس المال الثابت واستخدام الموارد البشرية بشكل أمثل. قرارات الاستثمار هذه لن يُمليها إلا العائد الاستثماري للدول المستثمرة والأثر الاقتصادي في الدول المتلقية للاستثمار. لذا، الدول النفطية مطالبة بالنظر إلى البُعد الاستراتيجي في تشكيل ثقل اقتصادي عربي. لكن في الوقت نفسه الدول العربية غير النفطية مطالبة ببناء قواعد لاقتصاد إنتاجي وبيئة استثمارية مُلائمة وحاكمية شفافة تنافس فيها الدول النامية الأخرى في جذب الاستثمار.

الشق الاستراتيجي **الثاني** هو في إجراء إصلاحات جوهرية في أسواق العمل في الدول المستوردة للعمالة (وهذا ينطبق أيضًا على دول غير نفطية مستوردة للعمالة مثل الأردن ولبنان)، حيث ستبقى الحاجة إلى تلك العمالة في قطاعات ومهارات عديدة. المبدأ الأساس في أن تكون العمالة الوافدة مكملة وليست **بديلة** من العمالة المحلية، وضمن توجه الدول لزيادة القيمة المضافة. هذا يتطلب مراجعة لكل قطاع ولكل مهنة ووضع خطة زمنية ترفع كلفة العمالة الوافدة تدريجيًا في القطاعات غير الخاضعة للمنافسة الخارجية بهدف تحفيز أصحاب العمل على التحول للعمالة المحلية، وإعادة النظر في جدوى الاستمرار في دعم قطاعات مصدّرة كثيفة العمالة لصالح تلك القابلة للاستدامة على المدى المتوسط والطويل. في هذه الحالة يمكن الاتفاق بين الدول المصدرة والمستوردة على «تدوير» العمالة الوافدة في قطاعات معينة من خلال برامج تسمح بالهجرة لفترة محدودة بالاتفاق بين الدولة الأم والدولة المستقدمة ما يمكّن العامل من تحسين وضعه وصقل خبراته والعودة بعد فترة (٣ ـ ٦ أعوام) إلى وطنه الأم للعمل و/ أوالاستثمار، هذا يوفر فوائد أكبر للجانبين بتخفيف الارتباط بالدولة المضيفة، وعدم حرمان الدولةِ الأم من طاقات أبنائها في بناء الاقتصاد المحلي. ويجدر بالدول المضيفة تغطية العمال الوافدين في نظام للضمان الاجتماعي، الأمر الذي يُساهم في تقليل الفجوة في الكلف بين الوافدين والمحليين من وجهة نظر صاحب العمل، وتساعد الوافدين في العودة بعد فترة من العمل إلى الدول الأم ومتابعة الاستثمار في أنظمة الضمان الاجتماعي هناك (ضمن اتفاقيات بين الدول على نقل الحقوق في الضمان من بلد إلى آخر، كما هو حاصل في أوروبا).

ـ **العامل الرابع: ثنائية الريف/ والمدينة**: إن البطالة في المناطق الريفية أعلى بكثير منها في المناطق الحضرية في الدول العربية. وهذه ظاهرة متوقعة، لكن المشكلة في حجمها وأسبابها وطريقة التعامل معها. إذ تخلق عملية النمو الاقتصادي بطبيعتها فرصًا أكثر وأفضل للعمل في المدن الرئيسة، حيث تتوافر اقتصادات التكتّل (Agglomeration Economy)، أي إن كثيرًا من الاستثمارات الاقتصادية غير كثيفة الاستعمال للموارد الطبيعية وغير المرتبطة بمواقع جغرافية محددة (سياحة، آثار، موانئ. . . إلخ) تتجه إلى المدن التي تتوافر فيها كثافة في النشاط الاقتصادي ما يؤمن مدخلات

منافسة سعرًا ونوعًا وأسواقًا أكبر. هذه الإنتاجية الأعلى في المدينة تفسر الهجرة العالمية من الريف إلى المدن. هذا حراك لا يمكن وقفه بقرار، فهو حراك تمليه الظروف، ولا يتغير إلا إذا توافرت ظروف حياة في الريف تمكّن ابن الريف من الاختيار بين العمل في الريف، أو الهجرة، وتوافرت له ولأسرته الخدمات الصحية والتعليمية التي لا تقلل من فرصهم المستقبلية في الحياة الكريمة. هذا يتطلب استراتيجية تُعنى بتوفير البيئة للأعمال التي يمكن أن تنمو في الأرياف، وتعنى أيضًا بتقديم خدمات صحية وتعليمية أساسية، وخلق تدرج في مستوى النشاط الاقتصادي والخدمات حول المدن الرئيسة (العاصمة)، فالثانوية... إلخ، وتجنب ظاهرة التركز المطلق (المدينة/ الدولة).

من هذا المنظور تبقى الفروق في الخدمات الأساسية والفرص بين الأرياف والمدن في مستوى التنمية والخدمات شاسعة في كثير من الدول العربية، خصوصًا المغرب العربي. فمن المتوقع في مسار التنمية أن تتسع الفجوة في المراحل المبكرة من النمو الاقتصادي (حيث تتركز الاستثمارات والخدمات في المدن)، ومن ثم تضيق هذه الفجوة في المراحل اللاحقة حيث تتمكن الدولة من توحيد مستوى الخدمات. وتشير الأرقام إلى أن معظم الدول العربية لم تدخل بعد مرحلة تضييق هذه الفجوة[٦٩].

أما في جانب زيادة فرص العمل في الريف، فيجب التمييز بين السياسات التي تفضي إلى استثمارات ذات جدوى اقتصادية وتلك غير المجدية وغير المستدامة التي تسعى إلى كسب الشعبية الموقتة، وتأتي ضمن سياق الريع وشراء الولاءات. إذ الاستثمارات ذات الجدوى قد تكون في القطاعات الزراعية والتربية الحيوانية، وقد يكون هناك فائدة كبرى من تمليك الأراضي لصغار المزارعين (في حال توافر جدوى للزراعة). وتمثل الصناعات التحويلية أيضًا في الأقاليم والخدمات التي تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأراضي (مثل التخزين) والسياحة فرصًا يجب أن تكون الأولوية فيها لأبناء هذه المناطق. أخيرًا، إن توفير التمويل الميكروي لإقامة المشاريع

---

(٦٩) انظر: *Arab Development Challenges Report 2011.*

الصغيرة وخدمات التسويق والتعاونيات كلها من الممكن أن توفر فرص عمل مهمة خصوصًا لربات البيوت في الأرياف. في ما عدا ذلك، لن تتمكن الأرياف من تقديم فرص عمل مناسبة ومُجزية لأبنائها كافة، ويكون واجب الدولة بعد أن قامت بكل ما ذُكر أعلاه في مجال الخدمات الأساسية وفرص العمل، أن تؤمن وسائل النقل العام (المدعوم إذا لزم الأمر) لتأمين ترابط الأرياف بالمدن الثانوية، وتلك بالمدن الرئيسة لتسهيل حركة انتقال العمال والمنتجات وبكلف معقولة.

ـ **العامل الخامس: ثنائية القطاع المنظم/غير المنظم**: ساهمت العولمة في ترجيح كفة القطاع الخاص المرن وغير المنظم في كثير من دول العالم، فأصبحت المنشآت أصغر عمومًا وأكثر تخصصًا في جزء من عملية الإنتاج، وضعفت بالتالي النقابات العمالية، وضعُفَت قدرتها على التفاوض لحصة أكبر من الفائض. لكن الدولة أدّت دورًا أساسيًا إما بالمساعدة في تفكيك القطاع المنظم وضرب النقابات العمالية (الولايات المتحدة)، أو إيجاد حيز تفاوضي يؤمن ما يكفي من المرونة لأصحاب العمل للمنافسة، ويؤمن ما يكفي من الاستقرار المادي والمنافع للعمال (ألمانيا). أما في الدول العربية الريعية، فتحجيمها (وتملّكها!) كثيرًا من النقابات العمالية، قضت على إمكانية أن تفاوض هذه الحركات بالنيابة عن العمال. وفي الدول التي تعتمد العمالة الأجنبية لا تفقد هذه العمالة حقوقها في التفاوض فحسب، لكن أحيانًا حقوقها في أدنى حدود التعبير المتعلقة بمخالفة قوانين البلدان نفسها في ما يتعلق بساعات العمل وظروفه وحتى الحصول على الرواتب. لذا ليس من المستغرب نمو القطاع غير المنظم في البلدان العربية في ضوء العولمة المترافقة مع دولة الريع.

هذا لا يعني أن القطاع غير المنظم هو شر يجب القضاء عليه أو تنظيمه عنوة. ففي كثير من الأحيان يزدهر هذا القطاع في أجواء الإجراءات العقيمة للدولة الريعية ومحاباة كبار المستثمرين من القطاع الخاص على حساب صغارهم. إن التحدي هو في حماية العاملين في القطاع المنظم، وفي زيادة مشاركته في الجهد الضريبي بوجه عادل، مع الأخذ بالاعتبار طبيعة القطاع وحدوده.

هنا علينا أن نميز بين ما يرأب الفجوة بين العمل في القطاع المنظم والقطاع غير المنظم وما يفاقمها ويوسعها. ورأب الفجوة لا يكون بالانتقاص من مكتسبات القطاع المنظم لكن بتطوير منظومة مرنة ترفع من حماية العاملين في القطاع غير المنظم من دون أن تصل بالضرورة إلى مكتسبات العاملين نفسها في القطاع المنظم. مثلًا تسهيل إجراءات الدخول في الضمان الاجتماعي للعاملين من منازلهم، وعمال المياومة وعمال المنشآت الصغرى، وبطرق دفع سهلة ومرنة، وبحزم مختلفة من المنافع سيفتح الباب لنسبة كبيرة من أجل الانضمام إلى مظلة الحماية الاجتماعية. وهناك تجارب رائدة في الهند في توفير التأمين الصحي والضمان للعاملين في هذا القطاع. قد يكون الجدل حول رفع الحد الأدنى للأجور أحد المواضيع ذات الأثر المغاير في القطاعين المنظم وغير المنظم. ويمكن أن يكون هناك ما يبرر رفع الحدود الدنيا للأجور إذا تبين أنها لا تلبي الاحتياجات الأساسية للفرد أو الأسرة. لكن يجب التنبه إلى محاذير هذه الخطوة على الرغم من عدالتها: فقد تدفع كثيرين من أصحاب العمل في القطاعات ذات هامش الربح المتدني إلى تسريح بعض العاملين لديهم، أو تحويلهم من عمال منظمين تدفع عنهم اشتراكات الضمان إلى عمال مياومة، والعزوف عن التوسع في التعيين مستقبلًا. إضافة إلى ذلك الزيادات في الحدود الدنيا للأجور قد تأتي على حساب شرائح العاملين من ذوي الرواتب الأعلى قليلًا، حيث تجمد زياداتهم المستقبلية لاستيعاب الزيادة المفروضة على صاحب العمل (فتخلق خللًا في سلّم الأجور لصالح العمالة غير الماهرة، وليس هذا المقصود). هذا كله يبرر دراسة الموضوع من أوجهه المختلفة، وعدم استسهال رفع الحد الأدنى للأجور على حساب إجراءات تضفي عدالة حقيقية على سوق العمل بشقيه المنظم وغير المنظم وتعظيم قدرة العمال على التفاوض لشروط عمل أفضل. إذا كانت زيادة الحد الأدنى للأجور مبررة فيفضل أن تحتسب على أساس الأجر للساعة لا الأجر الشهري حتى تحمي أيضًا حقوق عمال المياومة في القطاع غير المنظم والإناث في عملهم الذي يغلب عليه العمل الجزئي.

مع عنصر التشغيل تكون عناصر «دولة الإنتاج» قد اكتملت في حدها الأدنى، الحد الذي يمكّن المواطن من المساهمة في الإنتاج. وهي تشكل الحد الأدنى لأنها لم تتطرق بعد إلى إطلاق طاقات المواطن العربي

الإبداعية (بالتالي ضمان الديمومة)، ولا إلى إشعاره بالعدالة في توزيع مكتسبات التنمية (بالتالي تحقيق العدالة)، ولا في تعميق هذه المكتسبات وتعظيم الفائدة منها على المستوى الإقليمي العربي (بالتالي الدولة القوية). الوصول إلى «دولة الإنتاج المستدامة، العادلة، والقوية» الناجزة يحتاج إلى العناصر الثلاثة المتبقية: العنصر البشري الخلّاق، العدالة الاجتماعية، والتكتل الإقليمي العربي.

٥ ـ من عنصر بشري مذعن إلى عنصر بشري خلاق

العنصر البشري هو الهدف والوسيلة معًا. لا تنمية ولا نمو من دون عنصر بشري متعلم متمكّن وخلّاق. اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، القيمة الحقيقية للمواد الخام والسلع الأساسية واليد العاملة غير الماهرة تتضاءل أمام قيمة منتجات اقتصاديات المعرفة والقائمين عليها من مبدعين ومديرين واختصاصيين وفنيين. وهذا يتطلب إعداد عنصر بشري مثقف بقضاياه العامة، مؤهل بالمهارات التي يطلبها سوق العمل، مبادر لابتكار الحلول، ومحفّز للمساهمة بالعمل الجماعي. أثبت الحراك العربي أن التربة خصبة وجاهزة لذلك، لكن على المؤسسات الرسمية اللحاق بالركب من خلال البناء على روح المبادرة بدلًا من كبحها.

تمر المنطقة العربية بفرصة تاريخية من نوع آخر. فبينما يشيخ سكان أوروبا، يدخل الوطن العربي مرحلة «الهبّة الديموغرافية» بثلث سكانه دون سن الـ ١٥ مقارنة بأقل من خمس السكان دون هذه السن في أوروبا. المشكلة أن الدول العربية لم تتمكن بعد من الاستفادة من هذه «الهبّة»، بل تعتبرها بعض الأنظمة «نقمة»، وتحار في كيفية التخلص منها باعتبارها عمالة مهاجرة، أو تكديسها في القطاع العام. الواقع أن معظم البلدان العربية لم تألُ جهدًا في الإنفاق على التعليم. حيث أنفقت ما يزيد على ٥ في المئة من نواتجها المحلية الإجمالية على قطاع التعليم في العقود الأربعة الأخيرة (أكثر مما خصصت بلدان نامية مشابهة في الدخل)، حيث انخفضت نسب الأمية بشكل كبير (باستثناء اليمن والمغرب)[٧٠]، وأصبحت مستويات

---

(٧٠) انظر: *Arab Development Challenges Report 2011.*

التعليم متشابهة بين الجنسين، لا بل فاقتها للإناث على الذكور في بعض الدول.

إلا أن مستوى التعليم لا يُقاس بمدى الإنفاق، ولا حتى في المخرجات الكمية من عدد خريجي مدارس وجامعات، لكن بمقياس النتائج في مستوى الإنتاجية ومستوى الثقافة والإبداع والمساهمة في بناء الحضارة الإنسانية. في هذا المضمار النتائج متواضعة ومؤشراتها أصبحت معروفة، بل ومخجلة. من هذه المؤشرات أنه خلال عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠ سجلت دول الشرق الأوسط ٣٦٧ براءة اختراع في الولايات المتحدة، مقارنة مع إسرائيل التي سجلت ٧٠٠٠ براءة وأكثر من ١٦٠٠٠ براءة من كوريا؛ كما أن مجموع الكتب التي تترجم إلى العربية يشكل خُمس الكتب التي تترجم إلى اليونانية(٧١). وفي مجال العمل والإنتاج يتخرج أغلبية الطلاب في الدول العربية باختصاصات في العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية. هذه الاختصاصات، على أهميتها، تفوق حجم الطلب وتزيد على احتياجات التحول المستقبلية. وتبين تقديرات البنك الدولي مدى التباين بين الاختصاصات في المنطقة العربية وغيرها من مناطق العالم النامي(٧٢). وينعكس الضعف النوعي أيضًا على نتائج الامتحانات العالمية المقارنة في العلوم والرياضيات (انظر نتائج امتحان «دراسة نتائج العلوم والرياضيات الدولية»)(٧٣). ويمثل التعليم المهني على الأغلب الملاذ الأخير لغير الناجحين في المسار الأكاديمي، حيث يقصده نسب أقل من الطلاب، ويأخذ طابعًا نمطيًا يدمغ الطلاب فيه بالفشل، واهتمامًا أقل من أجهزة تعليم حكومية غير مُطّلعة أو معنية بمتطلبات سوق العمل. التحول من إنتاج العنصر البشري المذعن إلى الخلّاق يتطلب إعادة النظر في مفهومنا لفلسفة

---

(٧١) انظر: *The Economist* (25 July 2009), p. 8,

أو لمراجعة شاملة للموضوع، انظر: *Arab Development Challenges Report 2011.*

(٧٢) تبلغ نسبة التخصصات التقنية والعلمية وتخصصات الهندسة بين طلاب الجامعات ١٨ في المئة في الوطن العربي، بالمقارنة بـ ٢٥ في المئة و٣١ في المئة في أميركا اللاتينية والدول الآسيوية على التوالي. Ahmed Galal [et al.], *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa*, MENA Development Report (Washington, DC: World Bank, 2008).

(٧٣) <http://www.nces.ed.gov/timss>.

التربية والتعليم أو غايتهما في حياة الإنسان، مدة التعليم «الكافية»، محتوى التعليم، وحاكمية التعليم.

أ ـ فلسفة التربية والتعليم

أنظمة التربية والتعليم حول العالم متباينة، منها ما يشدد على أهمية تهذيب طبائع الطفل وتغييرها حتى تتواءم مع طبائع المجتمع ـ فتجانسه مع المجتمع هو الغاية. ومنها ما يشدد على أهمية تنمية الطفل بطبيعته واحترام فرديته بغض النظر عن القيم المجتمعية المحيطة به. وأنظمة التربية والتعليم العربية، إذ تشدد على الجانب الأول وتهمل الثاني، تُساهم في تكريس قيم مَرضية أفرزها الاستبداد والتخلف والريع. وأسلوب التعليم اتجه إلى التلقين وتحفيز التفكير المثالي والتعليم النظري. وأُهملت، بل حوربت، ثقافة التجريب والتساؤل والمبادرة والتفكير الحر غير المكبل بقائمة طويلة من المحرمات والممنوعات، واستبدلت بأسلوب الوعظ والإرشاد المنسلخ عما يجول في عقل الطفل من أفكار وأسئلة. و«عُقمت» الفضاءات العامة من أندية وجمعيات ومراكز ثقافية واجتماعية قادرة على طرح القضايا العامة، وحُرّم النشاط السياسي في المدارس وحتى في الجامعات، فضلًا عن التضييق على النقابات والأحزاب التي إما حوّلت بالكامل إلى الأنظمة، أو عملت في الخفاء وتعرضت للاضطهاد والتنكيل إذا ما قويت شوكتها. هذه القبضة المحكمة على الفضاءات العامة لم تُحكم بالجدارة نفسها على وسائل الاتصال الحديثة في فضاء السايبر، ما أتاح لوسائل تواصل مثل الفيسبوك وتويتر من استضافة المخزون الهائل من الأصوات التوّاقة للالتقاء والتعبير عن حالة جماعية وترجمتها إلى خطاب مشترك يرفض الواقع الراهن ويؤشر ولو بالعموميات إلى مستقبل مُشتهى[٧٤].

يتطلب بناء العنصر البشري الخلّاق ضمن عقد اجتماعي جديد إعادة تعريف الفرد والمجتمع والعلاقة بينهما وعلاقة كل منهما بالدولة. فُسرت الفردية في الأغلب باعتبارها القيم الأنانية على حساب الآخرين (اللّهُم

---

(٧٤) هنا علينا أن نميز بين السايبر باعتباره وسيلة للاتصال، والمادة التي حملها، وهي خلاصة كفاح طويل عربي وإنساني دفاعًا عن الحرية، وفي وجه الاستبداد والإفساد والبطش.

نفسي)، والمجتمع باعتباره مجموعة عصبيات متناحرة (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب). وعلاقة الفرد والمجموعات بالدولة من خلال قيم الإذعان (حط رأسك بين الرؤوس وقُل يا قطّاع الرؤوس)، وقيم التملق (من تزوج أمي أناديه بـ «عمّي»)، والتقيّة (أمشي الحيط الحيط وقُل يا رب السترة)، والقدرية واستلاب المجتمع لقواه، بل وحقه بالمطالبة في التغيير (سلطان غشوم ولا فتنة تدوم). البديل لكل ذلك هو إعادة الاعتبار للمواطن، وبالتالي للمواطنة من حيث إنها تعتبر الفرد المواطن، وليس المجموعة، الوحدة الأساسية للوطن، وتبني منظومة قوانين وأعراف تؤكد أهمية الوحدات الاجتماعية مثل العائلة والعشيرة والطائفة والمجموعة الإثنية في المجال الاجتماعي والثقافي، لكن ليس في ما يتعارض مع حرية الفرد، وليس بديلًا من الدولة، ما يعزز بناء ثقافة وطنية شاملة للمجتمع بمكوّناته المدنية والطائفية والعشائرية والجهوية كافة، من دون تغوّل مكوّن على آخر، وبأسس واضحة للاحتكام إلى دولة القانون والمؤسسات في القضايا الخلافية.

ب ـ التعلم مدى الحياة

نجحت معظم الدول العربية في نشر التعليم الأساسي، وحتى التعليم العالي، لكن التعلم لا يبدأ في السن السادسة، ولا ينتهي في الثامنه عشرة، ولا حتى في الثالثة والعشرين. إذ تشير الدراسات التجريبية المقارنة إلى أن مستوى التربية والتعليم في السنوات الخمس الأولى للطفل تحكم قدراته مدى الحياة. وتحديدًا مشاركة الطفل بعد سن الثالثة في برامج تعليمية نموذجية مع غيره من الأطفال يساهم في بناء نواح مهمة من شخصيته ومهاراته الاجتماعية واللغوية والحسابية(٧٥).

أما بعد إنهاء المرحلة الدراسية ودخول سوق العمل ففكرة العودة إلى مقاعد الدراسة، أو الدراسة في أثناء العمل أو التدريب على رأس العمل، لا تلقى ترحيبًا لا من الدولة، ولا من القطاع الخاص، حتى إن المجتمع

---

(٧٥) انظر: Sally Grantham McGregor [et al.], «Developmental Potential in the First 5 Years for Children in Developing Countries,» *Lancet*, vol. 369 (January 2007), pp. 60-70, and Samuel Berlinski, Sebastian Galiani and Paul Gertler, «The Effect of Pre-Primary Education on Primary School Performance,» *Journal of Public Economics*, vol. 93, no. 1-2 (July 2006), pp. 219-234.

ينظر إليها بشيء من السلبية «لما شاب راح على الكتّاب»! الواقع أن «التعلم المستمر» أصبح جُزءًا لا يتجزأ من مفهوم القطاع الخاص والدول التنموية لزيادة قدرتها التنافسية ورفع مستوى الإنتاجية للعامل والقيمة المضافة في النمو. وتقدم الدول حوافز ضريبية لذلك إذا لاحظت تدنيًا في مستوى التدريب، لكن كل ذلك يتطلب أن يعمل القطاع الخاص في بيئة تُحفّز على المنافسة والإبداع، لا حماية المكتسبات الريعية والتقليد. تظهر الدراسات المقارنة أن استثمار القطاع الخاص في الدول العربية في التدريب أقل منه في المناطق الأخرى، خصوصًا في الدول التي تعتمد على العمالة الوافدة (ما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من إنتاجية متدنية ورواتب متدنية)(٧٦).

ج ـ ماذا يتعلم الأطفال في الدول التنموية؟

بينما يراجع موظفو ومستشارو وزارات التعليم العربية مناهجهم (الكتب المدرسية) بإضافة فصل هنا ومادة هناك، محاولين مواكبة التطور المعرفي الهائل في العلوم والمعارف، تتجه الدول الأوروبية إلى قلب مفهوم «المناهج» رأسًا على عقب لإدراكهم تسارع تطور المعرفة واستحالة تطوير المناهج للحاق بها ومواكبتها. يجري هذا الانقلاب على ثلاثة محاور:

الأول في التخلي عن الكتب المدرسية باعتبارها وسيلة رئيسة لنقل المعرفة والاعتماد على شبكة المعلومات ومحركات البحث وبناء قدرات الطلاب على «غربلة» الملايين من المراجع للوصول إلى المعلومات المرغوبة وتنسيقها ومقارنتها وبناء الاستنتاجات حولها.

المحور **الثاني** والمكمل للأول هو تجذير ثقافة التفكير النقدي في كل ما يقرأ الطالب من معارف، حيث إن وتيرة قلب المعارف آخذة بالتسارع، وإن كثيرًا مما نأخذه اليوم باعتباره مسلمات معرفية على الأرجح سينقلب خلال جيل أو جيلين. فالتركيز بل التشجيع على التمحيص في المعارف التي نتلقاها ونأخذها لا باعتبارها تحصيلَ حاصلٍ، بل نظرية قابلة للطعن في مسيرة تطوير وتعميق فهمنا للعالم المحيط بنا.

---

(٧٦) *Beyond the Curse*, 2011.

الثالث هو بناء ثقافة العمل من خلال الفريق، حيث لكل فرد دور محدد مكمل للأدوار الأخرى. والمبرر لذلك أن الاقتصاد الحديث بأشكاله كافة، في الإنتاج والبحث العلمي أصبح يتطلب درجات عالية من التخصص والتكامل بين التخصصات. وهذا المحور يتطلب بناء ثقافة حرية الرأي واحترام الرأي الآخر ومأسسة الفريق وطريقة عمله واختيار رئيسه وأعضائه وإعطاء الفضل في المحصلة لكل أعضاء الفريق (وليس رئيسه فقط). هذه الممارسات (وما أحوجنا إليها) تخدم في تكوين نواة صالحة لمجتمع تتجذّر فيه المفاهيم الديمقراطية وقبول الآخر وعدم تخوينه لخلاف في الرأي والعمل الجماعي الطوعي ابتغاء النفع العام. هذا البناء لا يكون بالوعظ والتلقين النظري على محاسن العمل في الفريق أو التفكير النقدي، بل بالممارسة المتكررة العملية في كل ما يفعله الطالب.

د ــ حاكمية التعليم (الحوافز والشفافية والمساءلة)

يتطلب رفع مستوى مخرجات التعليم التحول في حاكمية أنظمة التعليم من أنظمة مُغلقة غير قابلة للتقويم والمحاسبة، إلى أنظمة مفتوحة توفر معلومات دقيقة عن أداء طلابها بهدف رفع الأداء، وتقدم الحوافز لإداراتها ومعلميها في ضوء ذلك الأداء، وتمكين ذوي الطلاب من مساءلة الدولة والوزارة والمدرسة من خلال قنوات على مستوى الدولة والمدرسة. وتحسين الحاكمية بهذا الشكل يمكّن من التحسين المستمر، حيث يتطور الامتحان والعلامة من مجرد وسيلة لقياس أداء الطالب وتصنيفه في الاختصاص إلى وسيلة قياس نجاعة العملية التعليمية ذاتها ومعالجة الفجوات وتقديم التدريب اللازم للمعلمين وتعميم التجارب الناجحة. والحاجة ملحة إلى أدوات قياس موضوعية خصوصًا في ضوء انتشار مدارس وجامعات خاصة إلى جانب الرسمية. هنا الخطر/ الفرصة ذو وجهين: **الأول** في تبلور مستويين للتعليم، مستوى متطور للقادرين ماليًا في القطاع الخاص، ومستوى تقليدي لمحدودي الدخل، ما يُكرّس الفروقات الاقتصادية والاجتماعية جيلًا بعد جيل ويُعمّقها، ضاربًا عرض الحائط أي خطاب يدّعي سعي الدولة إلى إعطاء أفراد المجتمع فرصًا متساوية للنجاح في العمل والحياة. والخطر **الثاني** يتمثل في نشوء قطاع خاص يعمل على

أسس ربحية بحتة ما يخلط بين الأهداف التربوية وتعظيم الأرباح.

الخطر **الأول** يشكل دافعًا مهمًا لقطاع التعليم العام للّحاق بنوعية التعليم الخاص. والخطر **الثاني** يُعظّم مسؤولية الدولة في ضرورة تنظيم ومراقبة أداء القطاع الخاص وقياس المخرجات وتوفير المعلومات لذوي الطلاب.

٦ ـ العدالة الاجتماعية: من محاصصة الريع إلى توزيع الدخل والحماية الاجتماعية

ما هو دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية؟ دحضت التجربة العملية للعقود الأربعة الماضية نظرية «التساقط» (Trickle Down) التي تفيد أن على الدولة التركيز على النمو الاقتصادي وعدم الالتفات إلى القضاء على الفقر(٧٧). وأعادت الأزمة المالية العالمية الاعتبار إلى الأدبيات التى دعت إلى توزيع عادل للدخل والتشغيل ومحاربة الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الطويلة الأمد(٧٨). السؤال إذًا ليس في ما إذا كان للدولة دور، لكن كيف تحقق الدولة العدالة الاجتماعية من وجهة نظر شعوبها، وكيف نقيس مدى التقدم باتجاه العدالة الاجتماعية؟

---

(٧٧) لخصت أورتيز مفهوم «التساقط» (Trickle Down) كالتالي:

ـ النمو مُتطلّب ضروري لتقليل الفقر. ومنافع النمو ستتساقط تدريجيًا على باقي المجتمع.

ـ يدخر الأثرياء أكثر من غيرهم؛ الزيادة في عدم المساواة تعني زيادة في الادخار من قبل الأثرياء، وبالتالي في زيادة الاستثمار والنمو.

ـ يبقي الفقر على أيدي عاملة رخيصة، وبالتالي يساعد أيضًا في تشجيع الاستثمار.

ـ الحد الأدنى من سياسات الحماية الاجتماعية والأنظمة تجعل سوق العمل أكثر مرونة، وبالتالي زيادة فرص العمل.

ـ فرض ضرائب على ذوي الدخل المرتفع يجب أن تبقى في الحدود الدنيا لزيادة الدخل المتوافر للاستثمار.

ـ لاحقًا، حين يصبح البلد أغنى، كما يناقش مدافعو وجهة النظر هذه، للدولة أن تستثمر في التنمية الاجتماعية، انظر: Isabel Ortiz, «Social Policy,» in: *National Development Strategies: Policy Notes* (New York: UNDESA, 2007).

(٧٨) Jeffrey D. Sachs (dir.), *Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals*, UN Millennium Project ([London; Sterling, Va: Earthscan], 2005).

أ ـ الفقر في الدخل

المقياس الأكثر شيوعًا هو مقياس الدخل، وتحديدًا مقياس الفقر المطلق المحتسب على أساس السعرات الحرارية التي يحتاجها الإنسان والحد الأدنى من القوة الشرائية لتغطية الأساسيات (وعادة ما يفضي إلى رقم مطلق يتراوح بين الـ ١,٢٥ و٢ دولار للفرد في اليوم الواحد). وكما سنرى، فهذا المقياس لا يعكس إلا جزئيًا شعور الإنسان بالعدالة الاجتماعية. ولمنظور أشمل علينا أن نوسع نطاق مفهوم العدالة الاجتماعية ليشمل الفقر النسبي (وليس المطلق فحسب)، والفقر المعنوي (وليس المادي)، والحماية من المخاطر (مثل المرض والعجز والبطالة)، وكلها مفاهيم مترابطة ومؤثرة في بعضها بعضًا لا تختزل في واحدة. يشير الفقر النسبي إلى الفروقات النسبية بين الأغنياء ومتوسطي الدخل والفقراء. وللدلالة على أهمية الفقر المادي النسبي مقارنة مع المطلق، يجري الباحثون الاقتصاديون تجارب افتراضية يخيّر فيها المشارك في التجربة بين بديلين: **أولًا**، الحصول على راتب ما (لنقل ٥٠٠ دولار)، بينما يحصل المشاركون الآخرون على رواتب (١٠٠٠ دولار)، أو **ثانيًا**، حصول المشارك على راتب (٤٠٠ دولار)، بينما يحصل الآخرون على رواتب (٢٠٠ دولار). وبتكرار هذه التجارب يختار معظم المشاركين البديل الثاني، أي راتب قيمته المطلقة أقل (٤٠٠ دولار)، لكن أعلى نسبيًا من رواتب الآخرين (٢٠٠ دولار). وهذا إن دل على شيء فعلى أهمية الإثراء أو الإفقار النسبية لدى الإنسان.

ب ـ الفقر المعنوي

لا يشير الفقر المعنوي إلى الفروقات في الدخل المادي فحسب، وإنما في الفرص المتاحة لبعض فئات المجتمع دون الأخرى (من تمييز في فرص التعليم والصحة وفرص العمل والمشاركة السياسية، الحريات... إلخ): فهو الفقر في الفرص التي تسمح للمواطن في التعبير عن نفسه واستخدام قدراته على أفضل وجه(٧٩). إن هذه الفروقات أيضًا غاية في الأهمية، حيث

---

(٧٩) أو فقر «القدرات» كما عبر عنه ببلاغة أمارتيا صن في: صن، **التنمية حرية**.

إنها تؤثر في الدخل المادي، وفي شعور الإنسان بكرامته وإنسانيته. الحماية من المخاطر تشير إلى القدرة على تجنب، تحمل، أو تجاوز المحن التي يتعرض لها الإنسان. فالمرض والعجز والبطالة قد تكون أمورًا عارضة، لكنها مهلكة ماديًا ومعنويًا في غياب القدرة على تحمل كِلَفها، وفي غياب التأهيل اللازم. ومرحلة الشيخوخة تتطلب حماية من العوز وبرامج ضمان اجتماعي وتأمين صحي تساعد المسن في العيش بكرامة بعد التقاعد. ويقدم المفكر المبدع أمارتيا صن (Amartya Sen) البطالة مثالًا على الفرق بين فقر الدخل والفقر المعنوي، فيقول: «إذا افترضنا أن خسارة الدخل هي كل ما تنطوي عليه حالة البطالة، فإن بالإمكان محو آثار هذه الخسارة إلى حد كبير ـ بالنسبة إلى الأفراد المعنيين ـ عن طريق دعم مالي في صورة دخل، لكن إذا كان للبطالة آثار أخرى، فإن تحسين الوضع من خلال الدعم المالي سيكون محدود الأثر في هذا الصدد. ولدينا كم كبير من الشواهد على أن للبطالة نتائجَ بعيدة المدى غير فقدان الدخل، بما في ذلك الأضرار النفسية، وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة في النفس، وازدياد العلل المرضية (بل وزيادة معدل الوفيات)، وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وقسوة الإقصاء الاجتماعي، وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين»[٨٠].

ج ـ توزيع الدخل

قال الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه): «ما رأيت غناء فاحشًا إلا وبجانبه حق مضيّع». ما هي حصيلة الدول العربية من هذا المنظور للعدالة الاجتماعية؟ في الواقع، إذا عدنا إلى خصائص العقد الاجتماعي العربي، لوجدنا أنه يعمّق التباين بين فئات المجتمع (الثراء أو الفقر النسبي)، ويكرّس الاتكالية على الدولة. يمثل الانتباه إلى مخاطر هذه العلاقة صحوة متأخرة ومترددة لمعظم الدول الريعية. في ما يتعلق بتباين الدخل (الفقر أو الثراء النسبي)، ليس لدى الدولة الريعية أدوات فاعلة لتوزيع الدخل كما في الدول الإنتاجية. فتوزيع الدخل يتطلب نظامًا ضريبيًا يقتطع ضرائب مباشرة

---

(٨٠) صن، ص ١٢٢.

وغير مباشرة. والنظام الضريبي العادل يعتمد إلى حدٍ كبير على الضرائب المباشرة والتصاعدية على الدخل، وخصوصًا الدخل المتأتي من الأرباح الرأسمالية والمضاربات السريعة في العقار أو الأسواق المالية. بالمقارنة، الأنظمة الضريبية إما بدائية جدًا كما في الدول الخليجية، وإن وجدت، كما في دول المشرق والمغرب، فهي تميل إلى الضرائب غير المباشرة سهلة التحصيل (مثل الجمارك) التي تثقل كاهل محدودي الدخل (Regressive)، وتعزف عن فرض ضرائب على الدخل إلا بنسب قليلة، وتكاد تبتعد كليًا عن ضرائب الأرباح الرأسمالية. إضافة إلى ذلك وبسبب ضعف النقابات العمالية، وخصوصًا في المنشآت المتوسطة والصغيرة، يبدو أن النسبة الأكبر من نمو القيمة المضافة لاقتصادات العالم بما فيها الدول العربية في العقد الأخير قد انعكست نموًا في حصة الأرباح وليس نموًا في حصة الأجور[٨١]، ما يُفاقِم في فروقات توزيع الدخل.

يساهم العقد الاجتماعي الريعي في الحد من الفقر المدقع إلا أنه يفاقم في الوقت نفسه من سوء التوزيع والاتكالية. وعبر عن هذه الاتكالية ببلاغة الباحث التونسي العربي صديقي في كتابه **ديمقراطية الخبز**، التي ساهمت بالإبقاء على الأنظمة العربية لوقت طويل، إلا أنها اليوم تطيح بها، حيث أصبح من المستحيل إدامتها وإدارتها[٨٢]. تألفت الحزمة النمطية لريع «ديمقراطية الخبز» من دعم أسعار المحروقات والغذاء، وظائف في القطاع العام، ومجانية التعليم والصحة بتغطية وجودة متفاوتة (خصوصًا إذا ما قيست من منظار مستوى دخل الدولة)، إضافة إلى نظام سخي من الهِبات والعطايا والمكارم لفئات محددة لتعزيز الولاء للنظام. مشكلة هكذا نظام للدعم، حتى من المنظور المكيافيللي الضيق للأنظمة، أنه يضخم التوقعات باستمرار ويزيد الفروقات بدلًا من أن يُقلّصها، حيث ترتفع حصة الأسرة من الدعم كلما ارتفع دخلها (والمثال الأوضح هنا دعم المحروقات، حيث تذهب الحصة الأكبر منه إلى ذوي الدخل المرتفع ذوي الاستهلاك الأكبر)،

---

(٨١) *Trade and Development Report, 2010* (New York; Geneva: UNCTAD, 2010)

(٨٢) Larbi Sadiki, *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy*, Oxford Studies in Democratization (Oxford; New York: Oxford University Press, 2009).

ويزيد أحيانًا حجم دعم المحروقات والسلع (المساعدات) على موازنات التعليم والصحة[83]. وكلما تدهور الاستقرار السياسي أو الاقتصادي شعرت الدولة بضعف أكبر في شرعيتها، وبالتالي بالحاجة إلى ضخ المزيد في شرايين هذا العقد الاجتماعي. وعلى الرغم من القدرات اللامتناهية لبعض الدول على ذلك، أصبح واضحًا أن ذلك يتم على حساب أجيال المستقبل والاستقرار المستقبلي، وإن أي زيادة لن تكون قابلة للتقليص مستقبلًا ما يفاقم مشكلة الاستدامة. فكيف إذًا بالدول غير النفطية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن وسورية واليمن. إن عجز هذه الدول عن الاستمرار في تغطية فاتورة الدعم أوصلها إلى طريق مسدودة استوجب إعادة النظر في مضامين العقد الاجتماعي بكُليته. لكن المفارقة أنه بدلًا من ذلك اعتقدت هذه الدول أن بإمكانها أن تشطب أو تقلّص بند الدعم من دون إعادة النظر في الجوانب السياسية والاقتصادية الأخرى التي وضعت الدولة الريعية في هذا الموقف بداية. فلم يكن صعبًا على المواطن العادي أن يرى المفارقة بين أن تدّعي الدولة التقشف في تقديم الدعم، بينما تتمادى في الاستحواذ على السلطة من دون تمثيل ورقابة من الشعب، باستمرار قصص الفساد المذهلة، وباستمرار اتساع الهوّة بين الغني والفقير. وكان هذا أحد العوامل الرئيسة لخلخلة الوضع القائم وسقوط النظامين التونسي والمصري. وفي مقالة حديثة عن هذا الموضوع لخصت الكاتبة آنيا سيزالدو (Annia Ciezaldo) هذا المأزق: «ربما تتعلم الولايات المتحدة والأنظمة التي تساندها في الشرق الأوسط شيئًا من زوال مبارك. من الواضح أن دولًا مثل مصر والعراق واليمن ليس باستطاعتها وقف الدعم عن الخبز بين ليلة وضحاها. لكن يظهر بالمثل أيضًا أن تعزيز الدكتاتورية مع خبز رخيص الثمن هي سياسة قصيرة النظر: على المدى القريب، ستساعد في الإبقاء على الأسعار العالمية مرتفعة، وعلى المدى البعيد لن تستطيع أن تضمن الاستقرار»[84].

من المفيد قبل أن نطرح البديل لسياسات تحصيص الريع أن نبدأ

---

(٨٣) بالنسبة إلى مصر والأردن وتونس، انظر: *Arab Development Challenges Report 2011.*

(٨٤) انظر: Annia Ciezaldo, «Let Them Eat Bread: How Food Subsidies Prevent (and Provoke) Revolutions in the Middle East,» *Foreign Affairs* (March 2011).

بتقويم سريع لنتائج السياسات الريعية في ما يتعلق بالفقر بمعاييره الثلاثة أعلاه (الفقر المادي المطلق والنسبي، الفقر المعنوي، والفقر في الحماية من المخاطر). بدءًا بالفقر المطلق بمعيار ١,٢٥ دولار للفرد، يعني أن الدول العربية بوضع جيد مقارنة بمناطق العالم النامية الأخرى، حيث إن نسبة الفقر لا تتجاوز الـ ٥ في المئة. لكنها سرعان ما ترتفع باضطراد إلى حوالى ٢٠ في المئة إذا اعتبرنا حد الفقر دولارين، متجاوزة في ذلك أميركا اللاتينية (١٢ في المئة)[٨٥]، ما يعني أن نسبة عالية من السكان قريبة جدًا من الفقر المدقع. وماذا عن الفقر المادي النسبي؟ يشير مؤشر جيني للدول العربية إلى فروقات معقولة بمعدل ٣٤,٧، مقارنة بـ ٤٠,٤ للدول النامية (وكلما ارتفع الرقم أشار إلى فروقات أكبر)، وتراوح بين ٣٠ للعراق، وما يزيد على الـ ٤٠ لتونس وقطر[٨٦]. وأعلى ١٠ في المئة من السكان في الدول العربية يستحوذون على حوالى ٣١ في المئة من مجموع الدخل[٨٧]، هذه أيضًا نسبة «معقولة» مقارنة مع العالم النامي، حيث تتجاوز النسبة ٤٠ في المئة في معظم دول أميركا اللاتينية. لكن هذه الأرقام تخفي التوزيع الحقيقي للدخل والثروات. **أولًا**، عدد كبير من الدول العربية، خصوصًا الخليجية لا يُصرّح إطلاقًا حول توزيع الدخل. **ثانيًا** تشير بعض الأبحاث إلى فروق كبيرة في الدخل غير المُصرّح به لفئات الدخل العليا[٨٨]، وفروق مناطقية كبيرة بين الأرياف والمدن[٨٩]. أما في مقاييس التنمية الإنسانية، من صحة وتعليم وخدمات أساسية فهناك تحسن عام ملحوظ، لكن بأقل من المتوقع إذا ما أخذنا مستوى الدخل بالاعتبار، وخصوصًا في الفروقات

---

(٨٥) على خط فقر ٢,٧٥ دولار ترتفع نسبة الفقر في الدول العربية إلى ٤٠ في المئة مقارنة بأميركا اللاتينية ٢٠ في المئة. انظر: *World Development Indicators 2011.*

(٨٦) عام ٢٠٠٧ للعراق وقطر وعام ٢٠٠٠ لتونس.

(٨٧) القياس إما للدخل أو الإنفاق بحسب مصدر المسح. انظر: *World Development Indicators 2011.*

(٨٨) دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠١ تشير إلى فرق كبير بين تقدير النمو في الدخول بناء على حسابات الدخل القومي وعلى مسوحات دخل الأسرة، وهذه الفروقات قدرت بثلاثة أضعاف الفروقات للدول النامية بعامة، *Arab Development Challenges Report 2011.*

(٨٩) انظر: Sami Bibi and AbdelRahmen El-Lahga, «Decomposing Income Inequality in The Arab Region» (Economic Research Forum Working Paper Series, no. 557, October 2010).

القائمة بين الأرياف والمدن أيضًا[٩٠]. وفي مقياس الحريات، وكما هو متوقع، الدول العربية في ذيل القائمة، بحسب تقديرات بيت الحرية في عام ٢٠١١. أما الحماية الاجتماعية من ضمان اجتماعي، تأمين صحي، تأمين بطالة. . . إلخ. إذ قطعت الدول العربية شوطًا مهمًا نحو الضمان الاجتماعي، لكن التغطية (أي نسب الشمول) ما زالت محدودة في معظم الدول العربية، وتتركز بشكل رئيس في القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة وبمعدل ٣٠ في المئة من العاملين. يعني ذلك أن حوالى ٧٠ في المئة من المشتغلين سيواجهون الشيخوخة من دون رواتب تقاعدية.

أما التأمين الصحي فما زال يعتمد أنظمة لا تتصف «بالتأمين»، وعلى الرغم من ذلك هناك تغطية مباشرة للمواطنين بمستويات متفاوتة، لكن بكفاءة إنفاق متدنية. أما بالنسبة إلى التأمينات الأخرى من بطالة وأمومة. . . إلخ فما زالت في طور البدايات في عدد قليل من الدول العربية. في ضوء كل ما سبق يتضح أن الإطار المؤسسي لمحاربة الفقر وإعادة توزيع الدخل ضعيف أو شبه مفقود، والإطار الخاص بمحاربة الفقر المعنوي ضعيف، ويقتصر في تركيزه على كم الخدمات لا على كيفيتها، وشبه مفقود في جانب الحريات والمشاركة الديمقراطية، ومحدود التغطية أفقيًا (أي للفئات المشمولة) وعموديًا (للمخاطر المغطاة) في ما يتعلق بالحماية الاجتماعية.

قد يكون ملف العدالة الاجتماعية من أصعب ملفات تحوّل الأنظمة الريعية. حيث الفئات المنتفعة من المحاصصة لن تتنازل عن حصصها بسهولة، حتى الفئات المهمشة سياسيًا واقتصاديًا، التي لم تحصل إلا على الفُتات لن تُضحّي بذلك الفُتات في ظل غياب مصداقية الوعود ببدائل أفضل مستقبلًا. وبالتالي أي دعوة لسحب أو تقليص الدعم يجب أن تسبقها خطوات ملموسة في المحاور الخمسة السابقة، وفي بناء لبنات أساسية في

(٩٠) انظر: *Arab Development Challenges Report 2011*, and Djavad Salehi-Isfahani, Nadia Belhaj Hassine and Raguy Assaad, «Equality of Opportunity in Education in the Middle East and North Africa» (Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, 14 September 2011).

هيكل الحماية الاجتماعية. فالمباشرة ببرامج التشغيل المشار إليها أعلاه وشمول العاملين فيها في التأمينات المختلفة، وتوسيع نطاق الدعم من صناديق المعونة للعاملين الفقراء، والتوسع في تمويل الإقراض الميكروي من شأنها أن تؤسس نهجًا جديدًا لا يعتبر الحماية الاجتماعية شرًا لا بد منه، بل جزءًا مكملًا للبناء الاجتماعي الاقتصادي الذي يشجع على الشعور بالمواطنة وقيم العمل والإنتاجية للجميع.

أصبحت لبنات أنظمة الضمان والتأمينات الاجتماعية الأساسية موجودة في الدول العربية كافة، والواجب التأكد من استدامتها المالية وتوسيعها أفقيًا لتشمل المستخدمين في المنشآت الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين بدوام جزئي، وفي القطاعات غير الرسمية أو من منازلهم. وعلى هذه الأنظمة أن تتوسع عموديًا من أجل تغطية المخاطر التي تُواجه العمال وأسرهم بصورة أفضل (التأمين الصحي، تأمين البطالة، إصابات العمل والحوادث، والأمومة). كما أن تنظيم هذه المزايا حول العمل يعزز مفهوم العقد الاجتماعي المرتبط بالعمل والإنتاج، حيث إن المنافع المقدمة هي حقوق مبنية على العمل واقتطاع جزء من الرواتب ليست مكارم وعطايا من السلطة. وضمن التغطية الشاملة، تستطيع برامج محاربة الفقر أن تكون مكمّلة لدخل الشريحة العاملة الفقيرة، وأن تزوّد هؤلاء غير القادرين على العمل بالمساعدة.

لا بديل للدول الريعية، خصوصًا غير النفطية، من تمويل هذه النفقات إلا من خلال إعادة النظر بأنظمتها الضريبية ليس باعتبارها وسيلة لجني الإيرادات فحسب، وإنما لتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وتقليص الفروقات الضخمة القائمة حاليًا. ويستطيع نظام ضريبي محسّن أن يستغل الأرباح الرأسمالية لضرب عصفورين بحجر واحد: فهو من ناحية يُعيد توجيه الحوافز نحو الاستثمارات المنتجة/ المشغّلة بدلًا من المضاربة في سوق العقارات والمضاربات القصيرة الأجل في الأسواق المالية، ومن ناحية أخرى يوفر مصدر تمويل للبرامج الاجتماعية التي تُحد من الفقر المطلق والنسبي.

أما مقدار الضريبة، وبالتالي تعريف «التوزيع العادل» للدخل ولعوائد

التنمية فليس بالسؤال التكنوقراطي، وليس له جواب علمي، بل هو في صميم عملية الحوار الاجتماعي والممارسة الديمقراطية التي يعبّر فيها كل شعب من الشعوب الديمقراطية عن رأيه في التوازن بين حق الفرد وحق المجتمع، بين الحوافز الفردية لضمان الإنتاج والإبداع والمنافسة والتكافل الاجتماعي للحد من الفقر وضمان فرص العيش الكريم للجميع. لذا نجد تباينًا كبيرًا في حجم الضرائب على الدخل يتراوح بين ١٠ وأكثر من ٥٠ في المئة. بين دول ديمقراطية تتبع نظام السوق، أين تقع المجتمعات العربية في هذا الميزان؟ المحزن إننا لا نعرف لأننا لم نسمع صوتها بل سمعنا صوت من يتحدثون نيابة عنها. المفرح أننا على وشك أن نسمعها أول مرة منذ ولادة الدولة الوطنية العربية الحديثة.

٧ ـ من تشرذم سيادي عربي إلى تكتل سيادي عربي

لن تتمكن دولة عربية من معالجة الاختلالات الناتجة من الريع وتداعياته بمعزل عن الدول العربية الأخرى. فإن كان الموضوع يتعلق بالملفات السياسية (بتداعيات الربيع العربي والتحول الديمقراطي، الصراع العربي ـ الإسرائيلي، السياسة الدولية)، أو الملفات الاقتصادية (انتقال رؤوس الأموال، أوجه الاستثمار، تبادل السلع والخدمات، خطوط الاتصال والمواصلات، انتقال العمالة المهاجرة، المساعدات الخارجية والقروض. . . إلخ). فما يحصل في بلد ما له تداعياته على البلدان المجاورة. ولا دعوة رومانسية هنا لوحدة سياسية، أو حتى إلى تكامل اقتصادي بالمعنى الذي كان مطروحًا في أواسط القرن الماضي. فعلى المستوى السياسي ثبت الفشل الذريع في فرض الوحدة المفروضة من الأعلى من قبل أنظمة غير ديمقراطية، ولا تمثل شعوبها أصلًا. كما ثبتت من الحراك الشعبي العربي ظاهرتان قد تبدوان متناقضتين، لكنهما متكاملتان:

الأولى إن شعارات الشارع العربي، مع كل طموحها لم تطالب بإزالة الحدود الوطنية (القطرية) وتحقيق الوحدة. بل عززت الهوية الوطنية (القطرية) ورسّختها باعتبارها قالبًا للعمل والبناء الديمقراطي.

الثانية أن تلك الشعارات أظهرت تعاطفًا كبيرًا في ما بين الشوارع

العربية بعضها ببعض، ووجدانًا مشتركًا يجمع الهم والطموح العربي القومي. التكامل بين الظاهرتين يأتي في فهم عفوي للعلاقة بين الأفق الوطني في بناء الدولة الديمقراطية الممثلة لشعبها، والأفق العربي الضروري لحماية المصالح الوطنية العربية المشتركة. وبالتالي فأي مشروع قومي لا بد من أن يتأسس شرعيًا عبر الديمقراطية الوطنية (القُطرية).

على المستوى الاقتصادي كثرت الدراسات التي أشارت إلى ضعف التجارة البينية للدول العربية وسبل تعظيمها. وأصبح من المفروغ منه أن الدول العربية ستنعم بمستوى أعلى من الرفاه الاقتصادي لو أنها أزالت المعوقات أمام تكوين أسواق ومنتجات مشتركة تفيد من قوة شرائية كبرى. الفرق هائل اليوم في عالم التكتلات الاقتصادية بين ٢٢ سوقًا عربية ذات قوة شرائية متباينة، وسوق عربية واحدة ذي قوة شرائية تمثل ٣٥٠ مليون مواطن، وانعكاس ذلك على تنافسية الإنتاج العربي للسلع والخدمات.

يختلف هذا المفهوم للتكامل عن «الاكتفاء الذاتي»، كما كان الطرح قبل عقود. إذ ليس هناك دولة أو منظومة إقليمية في العالم تسعى اليوم إلى ذلك. أصبح التبادل التجاري اليوم في مدخلات السلعة الواحدة، وكلما علت التقنية كلما زاد التخصص، وبالتالي الحاجة إلى الاعتماد على شركاء في الإنتاج في قارات مختلفة من العالم. فالمطروح هنا ليس الانغلاق على الذات اقتصاديًا، بل الانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج به باعتباره كتلة اقتصادية ذات قوة شرائية عالية ومُنتجات منافسة عالميًا. وما التجربة الآسيوية والأوروبية واللاتينية إلا أمثلة على هذا، حيث إن سعي هذه الدول إلى التصدير والمنافسة عالميًا يواكبه تنسيق على المستوى الإقليمي.

السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المجال أنه إذا كانت هناك فائدة من المزيد من التكامل العربي، فلماذا لم يتم ذلك حتى الآن إلا في نطاق دول مجلس التعاون الخليجي وببطء شديد. لا يتسع المجال هنا إلا للإشارة إلى ما ذكرناه سالفًا عن استقلالية أنظمة الريع عن شعوبها ومصالحها. فالسياسات البينية العربية أملتها اعتبارات لها علاقة بارتباطات الأنظمة العربية خارجيًا وخصومات وتحالفات شخصية وموقتة بين الزعماء العرب

أكثر من أي نظرة استراتيجية وطنية إلى مستقبل المنطقة. ودفعت شعوب الدول العربية النفطية ثمن ذلك باستثمارات غير مجدية، ودفعت شعوب الدول العربية الفقيرة ثمن ذلك سياسات استثمار وعمالة وافدة متقلبة ومزاجية، وكان الجميع خاسرًا.

إن الاتفاقيات العربية عديدة ومتشعبة، لكن التطبيق شبه مفقود، فلا قمة شرم الشيخ، ولا قمة الكويت حددت خطوات إجرائية واضحة للوصول إلى سوق عربية مشتركة في عام ٢٠٢٠. فهل بالإمكان تجاوز هذا الشلل الذي أصبحت الجامعة العربية بإخفاقاتها تمثل عنوانًا له؟ الجواب سيكون بالنفي ما لم تتغير العلاقة بين الأنظمة العربية وشعوبها. في المقابل المزيد من الوعي الشعبي والمشاركة الديمقراطية والسيطرة على الريع سيزيد من حظوظ تشكيل تكتل عربي قادر على تعظيم المنفعة المشتركة والدفاع عن المصالح والحقوق العربية إقليميًا وعالميًا أمام الكتل العالمية الأخرى.

إن محاور هذا التحول معروفة، وكُتب عنها الكثير[٩١]، وطُبق منها القليل. أهمها، **أولًا**، مواءمة قوانين وأنظمة ومعايير التجارة لخفض كلفة التجارة البينية، **ثانيًا**، إنشاء شبكة بنى تحتية إقليمية (طرق، كهرباء، غاز... إلخ) على مستوى عالمي لربط الدول العربية ببعضها بعضًا، وبالعالم، **ثالثًا**، إنشاء صناديق إقليمية هادفة للاستثمار في المشاريع المشتركة، في تمويل الصادرات، وعملية التحول الاقتصادي في البلدان العربية. والمُضي قُدُمًا في هذه المحاور يتطلب إعادة بناء المؤسسات الإقليمية ابتداءً بالجامعة العربية نفسها والاستفادة من تجربة مجلس التعاون الخليجي. وتطور منظومة مؤسسات الاتحاد الأوروبي يصلح مثالًا لا نموذجًا بالضرورة يحتذى بحذافيره[٩٢]. ففي الموافقة على هذه المنظومة فوق الوطنية تنازلت كل واحدة من الدول الأوروبية الأعضاء عن شيء من سيادتها الوطنية مقابل الانضواء تحت المظلة الأوروبية. والآن تمر هذه

(٩١) انظر مثلًا: Nasser Saidi, «Arab Economic Integration: An Awakening to Remove Barriers to Prosperity» (Economic Research Forum, Working Paper no. 322, February 2005).

(٩٢) منظومة الاتحاد الأوروبي تشمل الجانب التشريعي (البرلمان الأوروبي)، القضائي (محكمة العدل ومحكمة البداية)، التنفيذي (المفوضية الأوروبية)، والاستثمار (بنك الاستثمار الأوروبي).

التجربة بتحديات مالية ونقدية تضعها أمام خيارين لتفادي الآثار السلبية للسياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء، مثل اليونان وغيرها، فإما مزيد من الصلاحيات للاتحاد على حساب الدول الأعضاء لتنسيق السياسات المالية، وإما العكس: فك الارتباط النقدي الذي يحمّل الدول الأعضاء وزر سياسات الدول الأخرى. وفي الأحوال كلها تخضع هذه التطورات للعملية الديمقراطية على المستوى الوطني في كل دولة من الدول الأعضاء.

تقع على عاتق هذه المنظومة إعادة النظر في جدوى الأنماط التي اتبعت سابقًا في الاستثمار والتشغيل على مستوى المنطقة، ومنها النموذج الإنتاجي السائد في الدول الخليجية المعتمد على كثافة اليد العاملة الوافدة. فالاستثمار المحلي في صناعات ليس لها سمة تفاضلية في دول الخليج خلقت اختلالات اقتصادية، وربما ديموغرافية وسياسية صعبة الحل. ومع أنها تفيد الدول المصدّرة للعمالة غير الماهرة من خلال تحويلات العمال إلى بلادهم، إلا أن لها مضارًا كبيرة أيضًا، خصوصًا في هجرة الأدمغة والمهارات القادرة على بناء القاعدة الإنتاجية واقتصاد المعرفة في الدول المصدّرة للعمالة. والبديل ليس في التخلي الكامل عن الاستثمار المحلي الإنتاجي في الدول النفطية، لكن في التركيز على الاستثمارات ذات التفاضلية المنبثقة من توافر المشتقات النفطية والخدمات التي يمكن لمواطني الدول النفطية الانخراط فيها وتوفير مظلة مشتركة للضمان الاجتماعي للعمالة الوافدة تمكّن وتشجع العامل على العودة إلى موطنه لتوظيف المهارات التي اكتسبها، واستثمار ما وفر من مال في مشاريع محلية، ومن دون انقطاع في الحماية الاجتماعية وتقاعد الشيخوخة (وهو ما يعرف بتدوير الأدمغة بدلًا من خسارتها). ويجري تنويع الاقتصاديات النفطية من خلال الاستثمار المباشر في الدول النامية التي لديها يد عاملة وتفاضلية في إنتاج السلع والخدمات، وأسواق أيضًا تؤمن الطلب على تلك السلع والخدمات. وهنا، فإن لدول المشرق والمغرب العربي مزايا جيوستراتيجية وديموغرافية ولغوية مهمة، لكنها لا تغني بأي حال عن القدرة على التنافس في كفاءة الإنتاج مع دول شرق آسيا، ولا في ضرورة توفير درجة عالية من الشفافية والحاكمية تضمن حقوق المستثمرين. بمعنى آخر، إن الاستثمار العربي البيني والأسواق المشتركة في مصلحة الأطراف

جميعها، لكنها مشروطة بكيفية الاستفادة من الميز التفاضلية وتوفير البيئة الاستثمارية، ولا يمكن أن تصبح فرضًا واجبًا على المستثمر العربي، أفردًا كان أم دولة.

على المستوى العالمي، يُضعِف التشرذم السيادي العربي القدرة التفاوضية في المحافل السياسية والاقتصادية كافة. تقتنص الدول والتكتلات الفرصة في كل أزمة اقتصادية عالمية لإعادة ترتيب حاكمية المنظمات العالمية من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والهدف ليس في زيادة حصة الدولة أو التكتل من الأصوات فقط، لكن في التأثير في التواقيت المطروحة للنقاش والتصويت، وإنشاء تحالفات مع قوى أخرى بقضايا مشتركة. وما تحالف الـ «BRICS» (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا)، وغياب أي دولة عربية عنه سوى مثال أليم على حالة الوهن العربي على المستوى العالمي.

رابعًا: نحو عقد اجتماعي عربي جديد

ما هو العقد الاجتماعي العربي الذي نسعى إليه؟ ذلك العقد الآخذ بالتبلور في بداية الطريق الطويلة والصعبة، لكن الممكنة أيضًا.

إنه العقد الذي يفضي إلى مواطن كريم، حر مرفوع الرأس، منفتح على الحضارات، مستنير من الثقافة الإنسانية وتجارب الآخرين، منتج مُساهم في بناء وطنه، مضيف إلى العلم والفكر والثقافة والحضارة الإنسانية.

إنه العقد الذي يفضي إلى دولة منيعة، تذود عن حِماها، وتحمي مواطنها أينما كان، وتعطيه أسباب الرفاه من صحة وتعليم وحماية، وتبني له ولأجيال من بعده القاعدة المتينة التي يستطيع بالتالي أن يضيف إليها، فتقوم على العدل بين مواطنيها، وتقف إلى جانب القضايا العادلة أينما كانت.

إنه العقد الذي يختار فيه المواطن من خلال ممثليه نظام الحُكم، أملكيًا كان أم جمهوريًا، والدستور الذي يعرّف الدولة ومصدر شرعيتها ويحدد نطاق الحقوق والواجبات.

إنه العقد الاجتماعي العربي الذي يكون المواطن فيه هو «الفريق الأول»، والحُكم هو «الفريق الثاني». المواطن هو الأصيل، والحُكم هو الوكيل. المواطن يختار بحرية من خلال صندوق الاقتراع بين ممثلين وأحزاب تحمل مبادئ وبرامج وأفكارًا مختلفة. الحُكم يلتزم بتطبيق تلك الأفكار التي ترجّحها الأغلبية النيابية، ويخضع لرقابة السلطات المستقلة وسلطة الإعلام، وتحصّن حقوق الأقلية النيابية والرأي الآخر المعارض بعيدًا من الإقصاء والتخوين. ويعود الحُكم دوريًا ليكتسب شرعيته من المواطن، مصدر السلطات، عبر صندوق الاقتراع.

إنه العقد الذي يُملي على الحكم تعظيم الثروة الوطنية وعدم التفريط بها، وإدارتها بشفافية عبر صناديق سيادية لما فيه مصلحة الأجيال. وتسليط الضوء على مصادر الدخل وأوجه الإنفاق كافة، في الموازنة وخارجها، والأسس التي تحكمها، وإخضاعها للرقابة والمساءلة والمحاسبة بموجب تلك الأسس.

إنه العقد الذي يضع الريع بمصادره المختلفة في خدمة بناء دولة الإنتاج، فلا يُعتبر بيع الأصول «ناتجًا» وإنما استنزافًا إلا إذا وُظّف في البنى التحتية وبناء رأس المال الثابت والبشري الذي يُمكّن من تنويع الاقتصاد، وخفض مخاطر تقلبات أسعار النفط، وزيادة الصادرات والتنافسية العالمية. هو العقد الذي يمنع اختلاط الإمارة والتجارة والزبائنية والاحتكار ويفسح المجال لصغار المنتجين من دخول السوق والمنافسة الشريفة في تقديم أفضل السلع والخدمات.

إنه العقد الذي يوظف طاقات مواطنيه البشرية في أقصى حدودها، ليس تكديسًا في القطاع العام، وإنما إنتاجًا وريادة وإبداعًا في القطاعات ومجالات العمل كافة. هو الذي يفسح المجال لتكافؤ فرص العمل بين الذكور والإناث، ويحفظ حقوق العمالة الوافدة ويستقدمها لتُكمّل، لا لتحُل محل، العمالة المحلية. هو الذي يلزم الحكم بتضييق الفجوة بين الأرياف والمدن من خلال الاستثمار في الأقاليم والمدن الثانوية. هو الذي يعزز من حماية العاملين في القطاع غير المنظم، ويفتح المجال للارتقاء التدريجي.

إنه العقد الذي يُستثمر فيه العنصر البشري، فيولي الأهمية نوعية التربية والتعليم وليس الكم فحسب. يعزز ثقافة التفكير الناقد والمبادر والمستقل، والتخصصات التي تتطلّبها سوق العمل، ومهارات العمل من خلال الفريق والعمل التطوعي، والتعلّم المستمر منذ السنوات الأولى وخلال مرحلة العمل وحتى في مرحلة التقاعد. هو العقد الذي يضمن تكافؤ الفرص في نوعية التعليم بغض النظر عن مستوى الدخل.

إنه العقد الذي يسعى إلى المزيد من العدالة الاجتماعية، فيحارب الفقر المدقع وأسبابه، لكن لا يكتفي بذلك، بل يقدم حماية اجتماعية واسعة وعميقة ضد المخاطر للعاملين وأسرهم، ويعالج الفروقات الضخمة في الثروة والدخل، أي الفقر النسبي، من خلال ضرائب تصاعدية تعكس مفهوم المجتمع للعدالة.

إنه العقد الذي يشكل أساسًا لدولة وطنية ديمقراطية قادرة على الانتقال إلى فضاء عربي رحب، يشكل أسواقًا مشتركة في انتقال رؤوس الأموال والعمالة والسلع والخدمات، ويحمي المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة، ويعزز قدرتها التفاوضية عالميًا.

خاتمة

قال العلامة ابن خلدون في **مقدمته**: إن «**المُلك بالجُند والجُند بالمال والمال بالخراج والخراج بالعمارة والعمارة بالعدل**». يُمكننا ترجمة هذه المقولة اليوم ترجمة معاصرة على النحو التالي: تتأتى مناعة الدولة من قدرتها على حماية كيانها ومصالحها،وحماية كيانها ومصالحها تتأتى من قواها الذاتية، وقواها الذاتية تتأتى من القاعدة الضريبية، والقاعدة الضريبية تتأتى من قوتها الاقتصادية، وقوتها الاقتصادية تتأتى من دولة القانون والمؤسسات والعدالة الاجتماعية.

لم تتغير المعادلة كثيرًا بين الأمس واليوم، لكنها ما زالت بعيدة المنال، وإن أصبحت اليوم ممكنة!

المراجـع

١ ـ العربية

الأنصاري، محمد جابر. **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

بشارة، عزمي. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

الجابري، محمد عابد. **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

روسو، جان ـ جاك. **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**. ترجمة عبد العزيز لبيب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١.

ريكر، كليمانس. محرر. **الليبيرالية في تاريخ الفكر العربي**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠١٠.

سلامة، غسان. **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

صن، أمارتيا. **التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**. ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٠٣)

٢ ـ الأجنبية

Books

Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region. Cairo: UNDP, 2011.

Behrendt, Sven. *Sovereign Wealth Funds and the Santiago Principles: Where Do They Stand?* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2010. (Carnegie Papers; 22)

——— and Bassma Kodmani. ed. *Managing Arab Sovereign Wealth in Turbulent Times - and Beyond.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009. (Carnegie Papers; 16)

Benhassine, Najy [et al.]. *From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa.* Washington, DC: World Bank, 2009. (MENA Development Report)

Beyond The Curse: Policies To Harness The Power of Natural Resources. Edited by Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason and Amadou Sy. Washington, DC: International Monetary Fund, 2011.

The Changing Wealth of Nations: Measuring Sustainable Development in the New Millennium. Washington, DC: World Bank, 2011. (Environment and Development)

Cook, M.A. ed. *Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day.* London, New York: Oxford U.P., 1970.

Galal, Ahmed [et al.]. *The Road not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa.* Washington, DC: World Bank, 2008. (MENA Development Report)

Intra-Regional Labour Mobility in the Arab World. Cairo: IOM International Organization for Migration, 2010.

Investing for Growth and Jobs. The World Bank, Middle East and North Africa Region, Economic Developments and Prospects. Washington, DC: World Bank 2011.

Knowles, Warwick. *Jordan since 1989: A Study in Political Economy.* London; New York: I.B. Tauris, 2005. (Library of Modern Middle East Studies; 47)

Luciani, Giacomo. ed. *The Arab State.* Berkeley: University of California Press, 1990.

National Development Strategies: Policy Notes (New York: UNDESA, 2007).

Sachs, Jeffrey D. dir. *Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals, UN Millennium Project.* [London; Sterling, Va: Earthscan], 2005.

Sadiki, Larbi. *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2009. (Oxford Studies in Democratization)

Trade and Development Report, 2010. New York; Geneva: UNCTAD, 2010.

Tzannatos, Zafiris. *The Global Financial, Economic and Social Crisis and the Arab Countries: A Review of the Evidence and Policies for Employment Creation and Social Protection*. Beyrouth: International Labour Organization, 2009.

The World Bank. *World Development Indicators 2011*. Washington, DC: World Bank, 2011.

Yates, Douglas A. *The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon*. Trenton, NJ: Africa World Press, 1996.

Periodicals

Abts, Koen and Stefan Rummens. «Populism versus Democracy.» *Political Studies*: vol. 55, no. 22, June 2007, pp. 405-424.

Berlinski, Samuel, Sebastian Galiani and Paul Gertler. «The Effect of Pre-Primary Education on Primary School Performance.» Journal of Public Economics: vol. 93, no. 1-2 , July 2006, pp. 219-234.

Ciezaldo, Annia. «Let Them Eat Bread: How Food Subsidies Prevent (and Provoke) Revolutions in the Middle East.» *Foreign Affairs*: March 2011.

Hartwick, John M. «Intergenerational Equity and the Investing of Rents from Exhaustible Resources.» *American Economic Review*: vol. 67, no. 5, December 1977, pp. 972-974.

«How India's Growth will Outspace China's.» *The Economist*: 2 October 2010.

Matsen, Egil and Ragnar Torvik. «Optimal Dutch Disease.» *Journal of Development Economics*: vol. 78, no. 2, December 2005, pp. 494-515.

McGregor, Sally Grantham [et al.]. «Developmental Potential in the First 5 Years for Children in Developing Countries.» *Lancet*: vol. 369, January 2007, pp. 60-70.

Pollin, Robert. «Resurrection of the Rentier.» *New Left Review*: vol. 46, July-August 2007, pp. 140-153.

Stiglitz, Joseph. «Good Numbers Gone Bad.» *Fortune*: 2 October 2006.

Research and Reports

Bibi, Sami and AbdelRahmen El-Lahga. «Decomposing Income Inequality in the Arab Region.» Economic Research Forum Working Paper Series, no. 557, October 2010.

Docquier, Frédéric [et al.]. «Skilled Migration from the MENA Region: Trends, Impacts and Policy Responses.» Paper prepared to the World Bank Research Program on Migration and Poverty Reduction from the Middle East and North Africa Region, Co-funded by the European Commission, 2011.

Fernandez, David G. and Bernhard Eschweiler. «Sovereign Wealth Funds: A Bottom-up Primer.» JPMorgan Research, 22 May 2008.

Mehlum, Halvor, Karl Moene and Ragnar Torvik. «Mineral Rents and Social Development in Norway.» UNRISD Project on Social Policy in Mineral-Rich Countries, 16 September 2008.

Muasher, Marwan. «A Decade of Struggling Reform Efforts in Jordan: The Resilience of the Rentier System.» Carnegie Endowment for international Peace, Carnegie Paper, May 2011.

Rocha, Roberto [et al.]. «The Status of Bank Lending To SMES in the Middle East and North Africa Region: The Results of a Joint Survey of the Union of Arab Bank and the World Bank.» World Bank Policy Research, Working Paper no. 5607, March 2011.

Sachs, Jeffrey D. and Andrew M. Warner. «Natural Resource Abundance and Economic Growth.» The National Bureau of Economic Research, Working Paper no. 5398, December 1995.

Saidi, Nasser. «Arab Economic Integration: An Awakening to Remove Barriers to Prosperity.» Economic Research Forum, Working Paper no. 322, February 2005.

Salehi-Isfahani, Djavad, Nadia Belhaj Hassine and Raguy Assaad. «Equality of Opportunity in Education in the Middle East and North Africa.» Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, 14 September 2011.

الفصل الخامس

أصول الجمود العربي(*)

أنطوان زحلان

(*) تُرجمت هذه الدراسة عن الإنكليزية.

مَدخل

رافقتْ عمليةُ التطوّر ارتقاءَ الإنسان منذ أوّل ظهوره قبل ملايين السنين. واتّخذت طبيعة التطوّر على مرِّ القرون أشكالًا كثيرة شتّى، تبعًا لحالة العلم والتكنولوجيا الموجودين في تصرّف المجتمع.

شغلت ثقافة العصر الحجري الذي تلته الثورة الزراعية، معظم تاريخ البشرية إلى الآن. إذ دام العصر الحجري ملايين السنين، وانتهى ببناء أول أهرام في مصر نحو عام ٣٠٠٠ ق. م. وبقيت الثورة الزراعية ما يقارب مدّة الألفيات العشر الأخيرة. وكان لاكتشاف المعادن والعلوم المطّرد خلال الآلاف الثلاثة الأخيرة من السنين أثره البعيد في الثقافة والحرب والتاريخ، في حين إن النمو الاقتصادي الصناعي لا يتجاوز عمره ثلاثة قرون.

أولًا: صعود الحضارات وسقوطها

خلال الخمسة آلاف سنة الماضية، أخفقت معظم البلدان في إدامةِ تنميتها مراحل طويلة من الزمن. صعدت الحضارة الفرعونية وحافظت على مستوى متقدّم لأكثر من ألفيّتين من السنين، لكنها قَضَت في النهاية. واحتلّ الإسكندر المقدوني مصر الفرعونية: ولم تبلَ من ذلك قطّ. وبالمثل، صعد البابليون والأشوريون والفينيقيون والإغريق والفرس وأخيرًا الرومان ثم انهاروا.

مؤخّرًا، رأينا الإمبراطورية البريطانية تصعد ثم تختفي خلال ثلاثة قرون، في حين لم يصمد الاتحاد السوفياتي أكثر من ثمانين عامًا. غير أنَّ بريطانيا تبقى أمّةً علمية ومنتجة من دون إمبراطوريتها. ومن المحتمل، أن تعود روسيا لتحتل مكانةً رفيعةً بصورة مماثلة، من دون إمبراطوريتها السالفة. وفي الواقع، ليست الإمبراطوريات ضرورية كي يبلغ بلدٌ ما مستوًى

رفيعًا من الأداء، وكي يحقّق مستوًى عاليًا من الأداء والنجاح الفكري. وخسرت كل من ألمانيا واليابان حربًا دموية إلى أبعد حدّ، لكنهما مع ذلك، بلغتا درجة عالية من التطور.

١ ـ صعود العرب

عادةً ما يكونُ لصعودِ الحضارات وسقوطها بدايةٌ ونهايةٌ محدّدتان. أما العرب، فكانت بدايتهم بطيئةً وامتدّت ما يقارب ألفيْ سنة. حيث بدأ العرب نحو عام ٢٠٠٠ ق. م، وابتدعوا ببطء علوم التجارة والنقل وطوّروها. كما برعوا في علوم تربية الحيوان وطوّروا الجَمَل بوصفه وسيلة نقلهم الرئيسة. وكان عليهم في الوقت ذاته أن يطوّروا علوم جَوْبِ الصحارى وسبر البحار. ولا حاجة إلى القول إنّه كان عليهم أيضًا أن يبتكروا أدوات الإدارة التي احتاجوها للقيام بالتجارة الدولية. وكان العرب الأوائل روّادًا في مجالات كثيرة، ولا تزال قصة مآثرهم الكاملة مجهولة بالنسبة إلينا.

كان العربُ محظوظين في اضطرارهم إلى بناء وجودهم في صحارى الجزيرة العربية. إذ وفّرت الطبيعة في تلك الأيام الباكرة، قبل الطائرات وأشكال النقل الحديثة، دفاعات ممتازة في وجه الإمبراطوريات القوية والعدوانية. وتدبّر العرب أمر تطوير اقتصاد خدميّ يلبّي حاجات جيرانهم في التجارة والنقل. وكان كلّ من التجارة والنقل نشاطًا قائمًا على المعرفة.

كما نعلم، لم يتمكّن العرب من الحفاظ على استقلال ثغورهم في تدمر، أو البتراء بمواجهة الإمبراطورية الرومانية. غير أنهم تمكّنوا من الحفاظ على وجودهم بصفتهم كيانًا اقتصاديًا باستعمالهم الماهر للحماية التي كانت توفّرها الصحراء التي تحيط بهم.

٢ ـ من نشوء الإسلام إلى المعتصم

أعطى الإسلامُ العربَ الرابطَ الذي يحتاجونه لتكوين أمّة عظيمة؛ فتمكّنوا من غزو الحيّز من حولهم (بعد أن كانت تحتلّه في السابق إمبراطوريتان كبيرتان: الرومانية والفارسية)، ومن إطلاق سيرورة تنمية لامعة. لكن قوتَهم الاقتصادية كانت لا تزال تقوم على خبرتهم في التجارة والنقل التي باتت تدعمها الآن القوة العسكرية الإمبراطورية.

بين صعود الإسلام وانهيار الإمبراطورية، حقّقت الحضارة العربية ضروبًا كثيرة من التقدّم. لكن العرب أخفقوا في بلورةِ ثقافةٍ سياسةٍ مستدامة. إذ عانت الإمبراطورية أشدّ المعاناة من الاضطراب الدائم، وكانت عرضةً لاعتداءاتٍ شديدةٍ داخلية وخارجية.

تمكّن العرب خلال القرنين الأولين من الإسلام، بما لديهم من مقدرات تكنولوجية ومن قدرة على تشكيل نظم مؤهّلة للحكم، من بناء مدنٍ عظيمة وأراضٍ زراعية شاسعة، ومن تحقيق إنجازات مهمّة من خلال تقدمهم في العلوم والرياضيات، ومن تحديث استخدام المياه، ومن تطوير صناعات السكّر والورق والنسيج. ومن المؤثّر بالفعل أنَّ العرب، ذلك الشعب البدوي، بنوا مدنًا مزدهرة يسكنها ما يزيد على مليون من السكّان، الأمر الذي انعكس جيدًا على قدراتهم الإدارية في الحفاظ على مثل هذا التجمّعات البشرية الكبيرة وتلبية حاجاتها اليومية.

تجلّى فضول العرب الفكري في نَهَمٍ للعلوم الشرق أوسطية والآسيوية واليونانية. وأنشأوا مراكز للتعلّم والبحث ورعوا التغيّر التكنولوجي في معظم مجالات الحياة. وأبدوا سرعةً في التعلّم؛ وما إن تعلموا صناعة الورق من الصينيين، حتى تمكّنوا من خفض كلفة النصّ المكتوب. وكان من الطبيعي أن يسرّع انخفاض كلفة الورق من انتشار المعرفة في أرجاء الإمبراطورية العربية.

لا أشعر أننا في الوطن العربي مهتمون بما يكفي بانهيار الحضارة العربية. إذ إن دراسة انهيار حضارةٍ قد يُلقي الضوء على المشكلات التنموية الحالية. ويساورني الشكّ في إمكانية حلّ مشكلاتنا الحالية من دون أن نفهمَ على نحوٍ أفضل العوامل التي أدّت إلى انهيار العباسيين وبروز الظاهرة المملوكية.

٣ ـ كيف أخفق العرب في الاستفادة من إنجازات علمائهم؟

كان بزوغ عصر العلم هو أحد أهم التحوّلات التي طرأت على عصر العلم. إلا إن الوطن العربي لم يقدّر الدور الذي اضطلع به أحدُ أهم العلماء على مرِّ العصور، ألا وهو الحسن بن الهيثم (ولد في البصرة في عام

٩٦٥م، وتوفي في القاهرة في عام ١٠٤٠م)، في هذه التحولات. إذ إنه أثبت إن العلمَ قائمٌ على الاختبار لا على الاستبصار والمنطق. وغيّر هذا الاكتشافُ العظيمُ العالمَ. والمؤسف أنَّ العرب بلغوا تخوم العلم الحديث، لكنهم فشلوا في تحقيق اختراق.

كان ابن الهيثم معروفًا في أوروبا، وكانت اكتشافاتُه بالغةَ الأهمية. ووجّه هذا التغيير الحاسم العالمَ على الطريق المنتجة التي تؤدي إلى التنمية القائمة على العلم. وبعد مرور ستة قرون، اعتمد الأوروبيون مفاهيم ابن الهيثم في نسختها المتقدّمة التي توصل إليها غاليليو (١٥٦٤ ـ ١٦٤٢) وآخرون.

غير أنَّ الاكتشاف الأبعد أثرًا في تاريخ البشرية كان اكتشاف التكنولوجيات والعلوم التي أدّت إلى الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. إذ أفضت تلك الثورة إلى علوم ومنتجات وطرائق جديدة كلّها. وساهمت العلوم الجديدة في اختراع صناعات جديدة، وفي تحسّن الصحّة، وفي إطالة أمد الحياة، فضلًا عن تحقيقها زيادات هائلة في دخل الفرد.

باختصار شديد، ليست التنمية المستدامة عملية تراكمية خطية، بل عملية ابتكار وتجديد. وتسيّر الاكتشافات العلمية والتكنولوجية عمليات الإبداع تلك. إذ لا ابتكار من دون علم والتجديد مُحال في غياب العلم، وهنا تكمن أهمية ابن الهيثم.

بعد مرور قرن على ما سبق، ابتكر أبو العز بن إسماعيل الرزاز الملقب بالجَزَري (١١٣٦ ـ ١٢٠٦) المضخة الماصّة [المضخة ذات الأسطوانتين المتقابلتين]، وهي ابتكار غاية في الأهمية لأنه أتاح للمحرّك البخاري اكتساب غرض عملي. واستخدم البريطانيون الفكرة ذاتها (ولستُ مُطَّلِعًا إن كانوا قد علموا باكتشاف الجَزَري أم إنهم توصّلوا إلى هذا الاكتشاف وحدهم).

سنبيّن لاحقًا أن استخدام المحرّك البخاري في تشغيل المضخّة أطلق عملية التطوّر الصناعي. الأمر الذي أعطى بُعدًا جديدًا تمامًا لمفهوم التطوّر.

إلا إن هناك فجوة زمنية فصلت بين تاريخ اختراع المحرّك البخاري قديمًا، وتاريخ استخدامه الفاعل والكامل لأغراض مفيدة. وأحيا كل من العلماء البريطانيين توماس سيفري (Thomas Savery)، وتوماس نيوكومن (Thomas Newcomen)، وجيمس واط (James Watt) المحرّك البخاري. حيث تبيّن سيفري وآخرون إمكانات المحرّك البخاري، وأفادوا منه في نزح المياه من مناجم الفحم التي غمرتها المياه.

المثير في الأمر أنَّ اكتشاف المحرّك البخاري حدث في مصر نحو عام ٣٠٠ ق. م. أو قبله. وكان معروفًا لدى الإغريق والرومان والعرب. وظلَّ يسترعي الاهتمام ويخضع للتطوير منذ عام ٣٠٠ ق. م. وفي الواقع، تشكّل الثورة الصناعية ثمرةً مباشرة للإنجازات التي أحرزت في العلم والتكنولوجيا بسبب المحرّك البخاري. أما أهمية المحرّك البخاري فتكمن في كونه يحوّل كميات غير محدودة من الطاقة الأحفورية إلى طاقة ميكانيكية موازية، بعد أن كان الإنسان يعتمد حتى ذلك الحين على عضلاته وعضلات الحيوانات فقط.

في البدء، عندما تمَّ استخدام المحرّك البخاري، لم يكن ينعمْ بجدارة عالية. وفي الواقع، لم يكن استعمالها اقتصاديًا البتة لو كان على الناس دفع ثمن مقابل مصدر الحرارة. فاستخدام المحرّك الحراري مفيد عندما تكون المضخة في منجم فحم يوفّر فحمًا مجانيًا. وبلغت الجدارة الحرارية لمحرّك نيوكومن ٠,٥ في المئة، بينما رفع واط تلك الكفاءة إلى ٤,٥ في المئة.

ثانيًا: سادي كارنو والديناميكا الحرارية

أقرّتْ أبحاث سادي كارنو (Sadi Carnot) في كلية العلوم التطبيقية (Ecole Polytechnique)[١] في باريس، العواملَ التي تحدّد جدارة المحرّك البخاري. وجاءت مُساهمة كارنو المهمّة في اكتشاف علم الديناميكا الحرارية باعتباره منتجًا ثانويًا لأبحاثه. وهكذا ارتفعت جدارة المحرّك البخاري لتبلغ ١٧ في

(١) مؤسسة تعليمية أنشأتها الثورة الفرنسية. وسار كارنو على خطى والده الذي كان يُعنى بجدارة الآلات الميكانيكية.

المئة في أثر اكتشافات كارنو. وشكّل ذلك إنجازًا عظيمًا لأنها كانت المرة الأولى المعروفة التي جرى فيها تحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة ميكانيكية. أما أهمية المحرّك البخاري الصناعية والاقتصادية فتكمن في كونها لم تقتصر على إتاحة استبدال عضلة البشر والحيوان، وإنما مضاعفة توافر الطاقة إلى أجل غير مسمّى، الأمر الذي شكّل تطوّرًا جديدًا ومبدعًا ومهمًا.

اندلعت الثورة الصناعية نتيجة ذلك الابتكار. وكانت عملية تطوير المحرّك البخاري قد امتدّت طوال ٢٠٠٠ عام، وشملت عددًا لا يُحصى من فاعلين ينتمون إلى بلدان مختلفة.

لم يكن حسن بن الهيثم وحده يلج عتبة العلم الحديث، إلا إن العرب أيضًا توصّلوا إلى المحرّك البخاري، وكان بمقدورهم أن يكونوا روّاد الثورة الصناعية. ومن المفيد إدراك الأسباب التي حالت دون أن يحقق أسلافنا هكذا سَبَق عظيم. وأنا أذكر تاريخ المحرك البخاري هذا كي أوضّح تعقيد التطور العلمي والتكنولوجي، وأبيّن طبيعتهما العالمية.

قبل انطلاق الثورة الصناعية نحو عام ١٧٠٠، كان الإنسان يعتمدُ في عمله على العضلة الإنسانية والحيوانية بصورة حصرية، إلا إن إدخال المحرك البخاري نحو عام ١٧٠٠ ـ ١٨٠٠ مكّن الإنسانَ من أن يستبدل العضلة بالآلة على نحوٍ تدريجي. وما من حدٍّ لمقدار قوة الآلة الذي يمكن للإنسان أن يسخّره. ولا حاجة إلى القول إنَّ قوة الآلة أقلّ تكلفة بكثير من قوة العضلة الإنسانية أو الحيوانية.

شكّل المحرّك البخاريّ منعطفًا حاسمًا في التاريخ نظرًا إلى ما أدّى إليه من تطبيقات وتجديدات واكتشافات. وبعد قرون من ذلك، وسّع الحاسوب نطاق قوة دماغ الإنسان، كما وسّع المحرّك البخاري نطاق قوة عضلات الإنسان.

حظي علم التطوّر باهتمام راسخ من العلماء والاقتصاديين المطّرد منذ انطلاق الثورة الصناعية. ويُسَجَّل لآدم سميث (Adam Smith) أنّه كان أول من فهم حقّ الفهم ما كان للثورة الصناعية من أثر بعيد في الاقتصاد.

كان للاكتشافات الكبرى (مثل المحرّك البخاري والسكّة الحديد

واكتشاف كيفية توليد الكهرباء والحاسوب والمضادات الحيوية وغيرها من الاكتشافات) عواقبها الاقتصادية المذهلة. وولّدت هذه العواقب معدّلًا مرتفعًا مفاجئًا في ازدهار المجتمعات التي طبّقت هذه التكنولوجيات. وأدّت زيادة الازدهار هذه إلى مستويات معيشة أرفع وتسبّبت بتطور ثقافي مكثّف.

تجتذب العوامل التي تتسبّب بالتطوّر اهتمام الأمم المتقدّمة[٢]. ومن المعلوم أنَّ علم البحث والتطوير واحدٌ من المُدْخَلات الحاسمة في عملية التحسين الاقتصادية. وهذا هو السبب في أنَّ البلدان الذكية تكرّس لدراسة البحث العلمي والتكنولوجي قدرًا كبيرًا من الجهد والموارد. ومن المؤسف أننا لا نجد في الوطن العربي سوى اهتمام محدود بعلم العلوم هذا.

كان الاكتشاف العلمي يأتي عادةً صدفةً، غيرَ منتظمٍ وخاضعًا للجهد الشخصيّ. ومنذ القرن العشرين، كرّست الدول كلها المعنية بالتقدم الاقتصادي موارد ضخمة لدعم البحث العلمي، وتبنّت بصورة تدريجية، مناخًا سياسيًا يدعم التمتّع بالحرية الشخصية. ذلك أنَّ الحرية الحقّة ترتقي كثيرًا بالإبداع.

يكرّس البلد المتطلّع إلى تحقيق التقدّم، مواردَ متنامية لدعم البحث العلمي في حقول المعرفة كافة. وكان للخطوات المذهلة التي اتخذتها الصين مؤخّرًا أن جعلتها تتفوّق على اليابان التي كانت تحتلّ المرتبة الثانية في دعمها البحث والتطوير. حيث كرّست الصين في عام ٢٠٠٩ ما يعادل ١٥٥ مليار دولار أميركي للبحث والتطوير. وفاق هذا المستوى من دعم البحث والتطوير دعمَ اليابان. ومنذ ذلك الحين، دأبت الصين على رفع ميزانية البحث والتطوير خاصّتها بنسبة ٢٥ في المئة سنويًا. أمّا الولايات المتحدة، فلا تزال تتبوأ الموقع المتقدّم، إذ تبلغ ميزانيتها الخاصة بالبحث والتطوير ٥٠٠ مليار دولار أميركي.

اليوم تدعم البلدان الصناعية الكبرى اقتصادَ الاعتماد - على ـ الذات

(٢) *Long Waves in the World Economy*, Edited by Christopher Freeman (London; Dover, NH: F. Pinter, 1984).

(افعله بنفسك) (do - it - yourself economy) يُقدَّر أنّه يكافئ في القيمة اقتصاد المال[٣]. وبات حجم اقتصاد الاعتماد - على ـ الذات هذا من الكبر إلى درجة أنّه بدأ يؤثّر في الإبداع والتجديد في هذه البلدان. وأبدت البلدان الصناعية قلقًا إزاء ترشيد هذين الاقتصاديْن الوطنيّين على النحو الذي يمكّن اقتصاد الاعتماد - على ـ الذات من المساهمة بمزيد من الفاعلية في اقتصاد المال والعكس بالعكس. ويدعم اقتصاد الاعتماد - على ـ الذات العلاقات الإنسانية غير الرسمية والوديّة. وتعزّز مثل هذه العلاقات التعاون والعون المتبادل والإبداع لدى المجتمع.

باختصار شديد، لا تنفّذ أنشطة البحث والتجديد بمعزل عن عمل الاقتصاد. إنهما يتكاملان مع الاقتصاد، ومع ثقافة الاعتماد على الذات الوطنية، ومع الإبداع. والأمّة التي تثمّن استقلالها الوطني توفّر الوسائل لتمكين مواطنيها من العمل على نحوٍ مُبْدِع ومُنتِج. وامتلاك مستوى رفيع من الخبرة في البحث العلمي هو مفتاح الاقتصاد المستقر والمنتِج القادر على معالجة الصعاب والتعامل مع الكوارث غير المتوقّعة.

منذ خمسة آلاف عام مضت، كان عددُ سكّان العالم بضعةَ ملايين من البشر. وبتنا اليوم (منذ أواخر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١) نعيش في عالم مؤلّف من ٧ مليارات نسمة. ويعيش نحو نصف الجنس البشري في حالٍ من الفقر؛ وتملأ أخبارُ من يتضوّرون أو يقضون من الجوع وسائل الإعلام كلّ يوم. وكثيرون من هؤلاء الجائعين هم من أبناء جلدتنا العرب. غير أنَّ البلدان النامية في آسيا سرّعت عملية التصنيع لديها خلال العقود القليلة الماضية. ونجحت سنغافورا وكوريا وتايوان والصين والهند في إحراز ضروب من التقدّم السريع. وأدّى ذلك إلى الحد من الفقر.

في خمسينيات القرن العشرين كان كثير من البلدان العربية يتقدّم على هذه البلدان الآسيوية في مجالي التعليم والنشاط العلمي. لكن العرب أخفقوا في اتّخاذ العلم والصناعة أساسًا لتطوّرهم. واللافت كثيرًا أنّه ليس

---

(٣) انظر: Alvin Toffler and Heidi Toffler, *Revolutionary Wealth* (New York: Currency/Doubleday, 2006), pp. 151-204.

هناك، إلى هذا اليوم، سوى اهتمام محدود بالاستجابة المتأخرة للبلدان العربية للتحدّيات التي طرحها عليها التقدّم العلمي.

ثالثًا: من المعتصم إلى البرتغاليين: انهيار الإمبراطورية والاقتصاد والثقافة

نعلم أنَّ تاريخَ الخلفاء العباسيين الثلاثة ـ الأمين والمأمون والمعتصم ـ كان تاريخًا عنيفًا. وجميعهم هم أبناء الخليفة هارون الرشيد. وأدّت حربٌ أهلية بين الأخوين، الأمين والمأمون، إلى خلافة المأمون. وقيل إنَّ بغداد بلغت ذروتها الثقافية في عهده. وخَلَف المأمون أخوه غير الشقيق المعتصم. وكان المعتصم عسكريًا مقتدرًا، وتمكّن من توفير السلم الداخلي في عهده.

لكن سياسات المعتصم العسكرية جعلته يُفرِط في الاعتماد على المماليك لتنظيم صفوف جيشه. وكانت عاقبة هذا الحضور المملوكي الكثيف سيطرتهم على الخلافة.

في عام ٨٤٢، تُوِّجَ الواثق، أكبر أبناء المعتصم، خليفةً للمعتصم. وتولّى مجلس وزراء المعتصم، المؤلّف من ثلاثة ضباط أتراك (أشناس وإيتاخ ووصيف) والوزير محمد بن عبد الملك بن الزيات، وقاضي القضاة أحمد بن أبي داود، أمر الشورى لاختيار الخليفة. وبحسب هيو كنيدي (Hugh Kennedy)، فإنَّ هذا المجلس هو الذي سيّر حكومة الواثق ورتّب خلافته. ولم يعش الواثق كثيرًا ومات ميتةً طبيعية في عام ٨٤٧. ويبدو أنَّ عهده لم يكن جديرًا بالذكر(٤).

مات أشناس في عام ٨٤٤. فانعقد فورًا مجلس الوزراء المصغّر ليجد خليفةً للواثق. جاء اختيار المتوكل بعد مداولات بين أعضاء الحكومة(٥). وانطلق المتوكّل الذي يبدو أنّه كان مراقبًا ثاقبًا لعمل البلاط، كي يصلح عمل الخلافة. ويبدو أنّه ركّز على حكومته وقادة ألويته. وبدأ بعزل الوزير

---

(٤) انظر: Hugh Kennedy, *When Baghdad Ruled the Muslim World: The Rise and Fall of Islam's Greatest Dynasty*, 1st De Capo Press ed. (Cambridge, MA: Da Capo Press, 2005), pp. 231-232.

(٥) تستند هذه الرواية عن المتوكل إلى: Kennedy, pp. 232-242.

ابن الزيّات الذي قُتِل في الحقيقة على يدي إيتاخ وصودرت أملاكه.

كان إيتاخ ـ الذي عمل هو نفسه على تصفية خصومه ـ الهدفَ الثاني للمتوكّل. ولم يكن بمقدور المتوكّل أن يخاطر بتصفية إيتاخ في سامراء، فخطّط له أن يذهب إلى الحج ويعود عبر بغداد ليحضر حفل استقبال مهم. وكلّف إسحق بن إبراهيم الطاهري، والي بغداد بتصفيته. وحُبِسَ إيتاخ وقُيِّد بالأغلال إلى أن مات في عام ٨٤٩. أمّا قاضي القضاة أحمد بن أبي داود فبقي في منصبه حتى عام ٨٥١، حين أُصيب بسكتة دماغية واستعيض عنه. ووافته المنيّة في عام ٨٥٤.

سعى المتوكّل إلى الانتقال من سامراء حيث لم يكن يشعر بالارتياح وهو يركّز السلطة بين يديه. وفكّر بالانتقال إلى دمشق، لكنه أحسّ أن الأتراك لن يقبلوا لأنهم يخشون ألا يعودوا هم نخبة القوات العسكرية للإمبراطورية. وقرّ قراره في آخر الأمر على بناء عاصمة جديدة إلى الشمال من سامراء. وانتقل إلى قصره الجديد في عاصمته الجديدة في عام ٨٦٠. لكنه قُتِل في قصره في عام ٨٦١ على يد حشد من مماليكه الأتراك. ويُعتَقَد أنَّ ولده البكر، المنتصر الذي ورث الخلافة، شارك في جريمة قتل والده.

عيّن القتلة المنتصر خليفةً. غير أنّه لم يلبث أن مات «ميتة طبيعية» في عام ٨٦١، بعد فترة وجيزة من تبوّئه السلطة.

شكّل الوزير الشورى لاختيار الخليفة من الجنود الأتراك الثلاثة الذين اغتالوا المتوكّل! وطلب منهم أن يضمنوا تعهّدًا من قواتهم المسلّحة جنودهم أنّهم سيقبلون من يعيّنونه(٦).

يعترف الطبري الذي يستشهد به كنيدي، بوجود إدراك عام بأنَّ الخلافة كانت قد وقعت في أيدي المماليك الأتراك، ولم يعد للعرب نفوذ في هذا الشأن(٧).

---

(٦) يقدم المؤلف رواية عن هذه العملية، في الفصل العاشر، Kennedy, p. 272.

(٧) Kennedy, p. 274.

تداعت الإمبراطورية نظرًا إلى تفكّك حياة البلاط وسيطرة الضباط الأتراك عليها سيطرة مطلقة. وعنى ضياع الأرض ضياع الوارد. وبلغ ما يتطلّبه جنود الخليفة من مالٍ في العام الواحد ٢٠٠ مليون من الدنانير[٨]. وكان ذلك المبلغ أعلى بمرتين من إجمالي وارد الضرائب. وبعد خمسين عامًا من وفاة المعتصم باتت الخلافة بأكملها في أيدي المماليك. وكرّم المماليك ذريّة المعتصم بتعيين خليفة من نسله.

أدخل المماليكُ الإمبراطوريةَ العربيةَ في أتون الحروب الأهلية وأغرقوها في حالة من الدمار الذاتي. ولم يجهز الانحطاطُ الداخلي العربَ ليستعدّوا لمواجهة الهجمات التي شنّها ضدّهم أعداؤهم الخارجيون. وشهدت الفترة الممتدة بين عامي ١٠٩٥ و١٢٩١ سبع حملات صليبية؛ ودمّر المغول بغداد في عام ١٢٥٨ قبل أن يُهزموا أخيرًا في معركة عين جالوت في عام ١٢٦٠. في حين أن وباء الطاعون الذي اجتاح الشرق الأوسط بين عامي ١٣٤٨ و١٣٥٠ قضى على ثلث البشرية.

رابعًا: أهمية العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية

في القرن الرابع عشر خضعت أوروبا لتغيير مهم، إذ كان الأمير البرتغالي هنري، المعروف بالبحّار، مهووسًا بالقضاء على الهيمنة العربية على التجارة العالمية. فعزم على تصميم السفن التي قد تَمخر عُباب المحيط الأطلسي، وتُبحر حول القارة الأفريقية لتقضي على نشاط العرب التجاري مع القارة الآسيوية. وتحققت خطته بعد موته.

ارتاد فاسكو دي غاما بحر العرب في عام ١٤٩٨، وأشعل حروب القرصنة ضد السفن العربية والتجار العرب. ولم تنعم السفن البرتغالية بما يكفي من القوة لتضع حدًّا لتجارة العرب، إلا إنها أطلقت عملية القضاء على تجارة العرب التي أجهز عليها البريطانيون والهولنديون والفرنسيون لاحقًا بعد مرور قرن، من خلال شركة الهند الشرقية.

حمّلتْ تلك السفن الجديدة ما يزيد على مئة مدفع. وحتى عام

---

(٨) Kennedy, p. 285.

١٥٠٠، استُعمل عدد ضئيل من المدافع على السفن البحرية، وكان معظمها مدافع برونزية. إذ كان النحاس والقصدير مادتين باهظتيْ الثمن وغير متوافرة بكثرة. صحيح إن الحديد كان موجودًا بوفرة، إلا أن تكريره كان يتطلّب كمًّا من الحرارة التي كانت تُنتج وقتئذ بوساطة حرق الأخشاب. فكان أن صنّعت بريطانيا عددًا من المدافع الحديدية لأسطولها، ودمّرت كثيرًا من غاباتها. فبحث الناس عن وقود بديل، واكتشفوا أن الفحم كان أفضل من الخشب، إلا إن مناجم فحم بريطانيا كانت تحت سطح الأرض، وغالبًا ما تتعرّض للفيضانات بسبب الأمطار الغزيرة.

باتت مشكلة التخلّص من المياه التي تُغرق المناجم معضلة حقيقية لأن استعمال العمل البشري أو الجهد الحيواني لإزالتها كان باهظ الكلفة.

مع حلول عام ١٥٠٠، كان العرب قد فقدوا إبداعهم وعبقريتهم، فأخفقوا في الاستجابة لهذا التحدي البرتغالي ببناء سفن مماثلة قادرة على أن تحمل مئة أو أكثر من المدافع، مقارنة بالسفن العربية التي لم تكن تحمل سوى مدفع واحد أو مدفعين.

كانت القرصنة البرتغالية في منطقة الخليج واسعة، لكنها لم تستطع السيطرة على ذلك العدد الهائل من السفن العربية التي كانت تنقل السلع التجارية بين بلاد العرب وجنوب آسيا وشرقها.

في عام ١٥١٤ استجاب العثمانيون لطلب حكّام مصر المماليك (الذين كانوا يحكمون الحجاز)، وأرسلوا بعثة عسكرية كي تساعد المماليك في تعزيز دفاعات الموانئ الأساسية في جزيرة العرب. وكان العثمانيون القوة العظمى في الأرض، مقارنة بالبرتغاليين الذين كانوا القوة العظمى في البحر. وتمكّنت البعثة من تعزيز دفاعات الموانئ على ساحل الجزيرة العربية. وكانت هذه هي الحال في جدّة بصورة خاصة، إذ بنى العثمانيون المدافع البرونزية على مدخل ميناء جدّة. كان بعض هذه المدافع قادرًا على إطلاق قنابل تزن طنًا كاملًا.

هاجم البرتغاليون جدّة كما كان متوقّعًا، في عام ١٥١٧، على أمل أن ينزلوا البرّ ويحتلّوا المدينة كي يغلقوا طريق البحر الأحمر التجارية إلى

القاهرة. وكانت النيّة أيضًا احتلال مدينة مكّة المقدّسة. ونظرًا إلى الدفاعات المدروسة التي وضعها الأتراك فشل الهجوم ونجت مكّة(٩). وكانت هذه أيضًا نهاية حكم المماليك في مصر، وسيطرة العثمانيين.

واصل المماليك إحكام سيطرتهم على مصر.

قاتل التجار العرب البرتغاليين حتى عام ١٦٣٠ حين دخلت شركة الهند الشرقية الإنكليزية المنطقة بسفن ورؤوس أموال كبيرة. وبخلاف البرتغاليين، كان لدى البريطانيين الموارد (المالية والإدارية والسفن) اللازمة للسيطرة والتحكم بالتجارة مع جنوب آسيا. وكان عدد التجار العرب ضخمًا أيضًا، لكن رأس المال الذي بمتناولهم كان محدودًا بخلاف البريطانيين (ومن بعدهم من الفرنسيين والهولنديين). واخترع الأوروبيون مفهوم «الشركة» (Corporation) الذي فشل العرب في أن يلتقطوه.

سرعان ما تلا ذلك انهيار التجارة العربية. ولم تكن تلك بالمسألة البسيطة لأنَّ تماسك الإمبراطورية العربية بأكملها واقتصادها وعمالتها وازدهارها كان متوقّفًا على هذه التجارة. ذلك لأنَّ نقل التجارة الآسيوية (تصديرًا واستيرادًا) كان واسعًا، إذ كان يستخدم عددًا ضخمًا من الجمال وعمّال القوافل. وكانت صناعة تربية الجمال والنقل بأكملها متوقّفة على هذه التجارة(١٠).

تواصل التدهور العربي بوتيرة متسارعة. ولم يلبث أن انهار الاقتصاد وأمضت المنطقة برمّتها الفترة بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر تنتظر انهيار العثمانيين وبداية احتلال القوى الغربية العسكري. وفي عام ١٩٢٠ احتُلَّت المنطقة برمّتها (ما عدا شبه الجزيرة العربية).

يبيّن تاريخ المنطقة عندما كانت تحكمها القوى الغربية، أنَّ حكم هذه

---

(٩) انظر: John Francis Guilmartin, *Gunpowder and Galleys: Changing Technology and Mediterranean Warfare at Sea in the Sixteenth Century*, Cambridge Studies in Early Modern History (London; New York: Cambridge University Press, 1974), pp. 1-15.

(١٠) انظر: A. B. Zahlan, «Technology: A Disintegrative Factor in the Arab world,» in: *Middle East Dilemma; The Politics and Economics of Arab Integration*, edited by Michael C. Hudson (New York: Columbia University Press, 1999), pp. 259-278,

الأخيرة كان هدّامًا ولم يُساهم في نقل «الرسالة الحضارية» التي تباهى بها الغرب. وتحوّل الفقدان الشامل للسيادة في أرجاء المنطقة إلى ترسيخٍ للجهل الذي كان سائدًا.

خامسًا: الاعتماد على النفس والتنافس في أوروبا

تجدر الإشارة إلى إن المحرّك البخاري والمدفع والسفينة العابرة للمحيطات سيطرت على التغييرات التكنولوجية التي طرأت على العالم في الفترة الممتدة بين عامي ١٤٠٠ و١٨٠٠.

كان البرتغال هو من اخترع السفن العابرة للمحيطات. وتبوّأ كل من البرتغال وإسبانيا واجهة الاكتشافات الجغرافية. غزت هاتان الدولتان العالمَ الجديدَ، مكتشفتيْن مواردَ هائلة من الفضة والذهب تسبّبت بإثرائهما. وفضّلتا شراء مدافعهما من الفلاندرز وإيطاليا وألمانيا. لكن سرعان ما انهارت هاتان الدولتان[١١].

تركّز اهتمام بريطانيا على المحرّك البخاري، وعلى إنتاج الحديد لتصنيع المدافع، وسعت لتطوير السفن والمدفعية ولتعزيز الموارد المالية. وانكبوا على تطوير خدمات التأمين (مثل شركة لويدز (Lloyd's)) لدعم التجارة الآسيوية. وكانت بريطانيا معتمدة على ذاتها لتشكّل الاقتصاد الأكثر تطوّرًا في أوروبا. وأتاح لها ذلك تبوّء موقع كل من ألمانيا وفرنسا.

تجدر الإشارة إلى أن تبوّء بريطانيا إلى مرتبة القوة العظمى كان نتيجة اكتسابها التكنولوجيا واعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي. وتوضّح الأمثلة أعلاه كيف أن العلم والتكنولوجيا والتربية والعمل والتمويل مسائل أساسية لتعزيز التنمية.

١ ـ بعد عام ١٩٥٠ والاستقلال

مع حصول البلدان العربية على استقلالها تباعًا بعد عام ١٩٥٠، فُتِحَت المدارس والجامعات، وبُنِيَتْ المدن والمستشفيات، وتحسّنت البُنى

(١١) انظر: Carlo M. Cipolla, *Guns and Sails in the Early Phase of European Expansion, 1400-1700* (London: Collins, 1965), p. 34.

التحتية الاجتماعية الاقتصادية. وكانت تلك سيرورة بطيئة خضعتْ لتدخّلات أجنبية متواصلة.

فوّتت البلدان العربية الثورتين الصناعية والعلمية. وبعد عام ١٩٥٠، لم تَتَبنَّ الحكومات العربية سياسات الاعتماد على الذات والتعاون التي تمكّنها من التغلّب على تخلّفها. أمّا تبعيّتها الكاملة للقوى الخارجية التي كان من الواضح أنّها غير معنيّة برفاهها، فلم تُسْفِر عن أوطان قوية وموحّدة ومستقلّة.

لا حاجة بالبلدان العربية اليوم إلى أن تكون تابعةً، ويُمكنها أن تسعى وراء سياسات مختلفة. نلاحظ، مثلًا، أنَّ ثمّة اعترافًا بأنَّ لدى الصين والهند نظامين اقتصاديين صحيّين يعملان جيدًا. غير أنَّ الإحصاءات المتوافرة تشير إلى أنَّ وضع البلدان العربية على صعيد التعليم بالنسبة إلى الفرد الواحد أفضل من وضع أيّ منهما (الجدول الرقم (٥ ـ ١)). ويصحّ هذا على التعليم في الوطن، وفي الخارج.

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

الدراسة في الوطن وفي الخارج بالنسبة إلى بلدان مُختارة

	الدراسة في الخارج		عدد السكان	الدراسة في الخارج	الدراسة في الوطن	
البلد	١٩٩٩	١٩٩٩ مصحّحة	(١٩٩٧، م)	بالملايين	التسجيل في التعليم العالي	بالملايين
العرب	١١١,٨٥٤	١٢٠,٦٠٢	٢٥٣,٤	٤٧٦	٣,١٦٨,٤٤٥	١٢,٤٧٤
الصين	٩٥,٨٩٩	١٠٦,٠٣٦	١,٢٢٧,٠	٨٦	٧,٣٦٤,٠٠٠	٦,٠٠٢
الهند	٤٣,٣٤٨	٥٢,٩٣٢	٩٦٢,٠	٥٥	٩,٨٣٤,٠٠٠	١٠,٢٢٣

المصدر: حصيلة إحصاءات اليونيسكو وغيرها. يشتمل العمود الثاني على معطيات اليونيسكو. أما العمود الثالث فنتاج تكامل بين معطيات اليونيسكو وإحصاءات الاتحاد الأوروبي ٢٠٠٤.

بالطبع، الصين والهند بلدان كبيران، وكلٌّ منهما موحّدٌ سياسيًا في ظلّ حكومة واحدة. فهل هذا سبب نجاحهما؟ وتبيّن مراجعة إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي أنَّ البلدان الصغيرة بوجه عام تعمل

على نحو أفضل من البلدان الكبيرة. وعمومًا، فإنَّ سبعةً من البلدان العشرة التي تقف في المقدمة على صعيد الأداء الاجتماعي الاقتصادي هي دول صغيرة، إذ تحتلّ النرويج وأيسلندا أعلى القائمة. ولذلك لا يكفي الحجم لتفسير الفارق بين العرب والصينيين والهنود في الأداء الاقتصادي.

علاوةً على هذا، ساهم الوطن العربي في هجرة الأدمغة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (Organization for Economic Cooperation and Development - OECD) بتقديم كادر رفيع المستوى يعادل ما قدّمته الصين، ويفوق ما قدّمته الهند بنسبة ٣٠ في المئة (الجدول الرقم (٥ ـ ٢)). واللافت، أنَّ عدد المهاجرين الإجمالي (غير المهرة والمعاولون والمَهرَة) من الوطن العربي أكبر من عدد مجموع المهاجرين من الصين والهند.

يخسر العرب من الكادر رفيع المستوى أربعة أو خمسة أضعاف ما تخسره الصين أو الهند. وبعبارة أخرى، يمكن لهذين البلدين الآخرين أن يحافظا على المتخصصين لديهما أكثر مما يمكن للعرب. ويتّضح معنى ذلك حين نعلم أنَّ بمقدور الصين أن تكرس للبحث والتطوير ١٥٥ مليار دولار أميركي، أو أكثر من خمسة وثلاثين ضعفًا مما يُمكن أن يكرّسه الوطن العربي على أساس الفرد الواحد.

بعبارة أخرى، يكاد مستوى التعليم في المناطق الثلاثة، الوطن العربي والصين والهند، أن يكون متساويًا تقريبًا. أمّا حين يتعلّق الأمر بهجرة الأدمغة، فيخسر العرب أكثر مما يخسره الصينيون أو الهنود. والصين والهند أفضل بكثير على صعيد بناء مجتمع المعرفة.

لو نظرنا عن كثب إلى العلاقة بين المهاجرين ووطنهم الأم، لوجدنا أنَّ الصين والهند تبذلان جهودًا كبيرة للإفادة من رأسمالهما البشري المهاجر. ومن البديهي أننا نحتاج إلى أن ننظر في العوامل التي تقف وراء الفارق في الأداء بين هذين البلدين والوطن العربي.

يبدو في الظاهر أنَّ البلدان العربية اتّخذت كثيرًا من التدابير الصحيحة. ومعظم البلدان العربية تكرّس موارد ضخمة لهذه الغاية. وقامت، على هذا الصعيد، بأفضل مما قامت به الهند والصين، كما يبيّنه الجدول الرقم (٥ ـ ١). فلماذا أخفق ذلك؟

ببساطة لأنَّ العرب أخفقوا في ملاحظة أنَّ التعليم خطوة تمهيدية لتمكين المجتمع من الابتكار والتجديد، ومن البحث والاكتشاف، وما لم يُستَخْدَم عشرات آلاف العرب الذين يحملون شهادات الدكتوراه ذلك الاستخدام النافع في البحث والتطوير، فإنَّ تعليمهم سيكون مضيعة للوقت والمال في حقيقة الأمر.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٩٩٩)

البلد	المغتربون	النسبة المئوية للكادر رفيع المستوى	عدد الكادر رفيع المستوى
الوطن العربي	٤,٤٦٢,٣٩١	٢٢	٩٦٧,٥٤٨
الصين	١,٩٢٨,١٩٩	٥١,٩	١,٠٠٠,٧٣٥
الهند	١,٦٤٩,٧١١	٣٩,٦	٦٥٣,٢٨٦

المصدر: *Continuous Reporting System on Migration, Trends in International Migration: Annual Report 2004* ([n. p.]: OECD, 2005), table II.A.6.2.

ما الذي يحصل للأعداد الضخمة من العرب الذين يدرسون في الخارج؟

يبيّن الجدول الرقم (٥ ـ ٢) هجرة الأدمغة من الوطن العربي مقارنةً بالهند والصين. ويمكن أن نرى أنَّ هجرة الأدمغة العربية هي هجرة ضخمة يُمكن مقارنتها بما في هذين البلدين.

إنَّ الأداة الأساسية في الحفاظ على العلماء وتمكينهم هي البحث. وما لم يَقُم العلماء بالبحث العلمي فإنّهم يموتون مهنيًا. ولا يتعدّى أمد حياة العالِم الذي لا يُساهم في البحث العلمي ست أو سبع سنوات. ووجدتُ أنَّ أقلّ من ١٠ في المئة من العلماء المدرّبين في الوطن العربي هم الذين يقومون بالبحث. هكذا نبذل جهودًا هائلةً لتعليم أناسٍ بكلفة باهظة، ثم نتركهم ينتهون مهنيًا، أو يهاجرون.

لا يبدو أنَّ لدى البلدان العربية المنظمات والمؤسسات السياسية اللازمة للانتقال إلى مجتمع صناعي، إذ إنها تبنّت مفهوم التنمية، لكنها لم تتبنَّ مفهوم التنمية الصناعية.

٢ ـ لماذا تمكّنت الهند والصين من التصنيع وأخفق العرب في فعل ذلك؟

لا يحتاج الأمر كثيرًا من الجهد أو البحث كي يبيّن لماذا تمكّنت الهند والصين من أن تتنافسا على عقود صناعة النفط، في حين أخفقت البلدان العربية في فعل ذلك، مع أنَّ إجمالي سكانها ٣٣٠ مليون نسمة، وتمتلك أفضل الحقول النفطية الموجودة؟

ثمَّ إنَّ لدى البلدان العربية ما يقارب المليونيْن من المهندسين، وفيها كليات هندسة ضخمة. وهي توفّر أيضًا أضخم أسواق العالم لهندسة صناعة النفط. وتوفّر البلدان العربية النفطية المتعدّدة فرصًا ممتازةً لخدمات الاستشارة والتعاقد.

لماذا تستطيع شركات في الهند وكوريا والصين أن تجمع مواردها وتتنافس وتنجح في تأمين عقود في البلدان العربية؟ لماذا لا يستطيع المتعاقدون العرب في بلدين أو ثلاثة بلدان عربية أن يجمعوا مهاراتهم لينافسوا على عقود؟

تفتقر منظمات الاستشارة والتعاقد في البلدان العربية إلى معظم مقوّمات البنية التحتية الضرورية للقيام بالمشاريع الهندسية الضخمة المعقدة. وتفتقر البلدان العربية إلى هيئات البحث الضرورية، وإلى الخدمات المالية والتأمينية اللازمة لدعم صناعةٍ هندسية. وتحتاج إلى نظم لمعايير تضبط المواد المستعملة في البناء الهندسي. وينقص البلدان العربية خدمات تتيح تدريب تلك التشكيلة الواسعة والمعقدة من التقنيين الضروريين لإنشاء مثل هذه المنظومات المعقدة والحفاظ عليها.

تتطلب سوقا النفط والغاز العربيتان بحجميْهما الهائليْن مروحة كبيرة من الصناعات التي تصنّع المعدّات الضرورية. واشترت البلدان العربية خدمات شركات دولية كي تصمّم لها وتقيم ما تمتلكه اليوم من منشآت. ولم يساعد استيراد هذه المنشآت كلها في إنشاء صناعة هندسية عربية، أو في إيجاد عمالة للمهندسين والتقنيين العرب. ولا عجب أنَّ لدينا واحدًا من أعلى معدلات البطالة في العالم.

بوجه عام، فإنَّ التعليم العالي والبحث الأكاديمي لا يتفاعلان مباشرةً

مع الاقتصاد، بل يجري التفاعل عبر هيئات وسيطة [مثل هيئات الاستشارة والتعاقد والهندسة والصناعة والمقاولين]، وعبر سياسات اقتصادية وعلمية تستخدم منتجات الأوساط الأكاديمية [الخريجين والأبحاث] لتوليد نشاط اقتصادي. وليس للجامعات في الأساس أي تأثير مباشر في الاقتصاد، مع أنّها تنعم بأهمية حاسمة في أدائه.

اللافت، أنَّ قلّة قليلة من شركات الاستشارة والتعاقد العربية تتمتع بمستوى عالمي وتعمل دوليًا. أما حجم الاستشارة والتعاقد فمحدود خارج الهندسة المدنية. وعلاوةً على ذلك، تفتقر صناعتا الاستشارة والتعاقد في الوطن العربي إلى العمالة العربية التقنية المدّربة المعتمدة، ولا تستفيدان من الخدمات المالية الملائمة في إنجاز أعمالها.

أما التنمية الصناعية العربية فيعيقها غياب السياسات العربية الساعية إلى العمل على اكتساب المعرفة الفنية لهذه التكنولوجيات. وهذه عملية معقدة، وتستلزم تخطيطًا طويل الأمد. قلةٌ هي الدول العربية التي تملك الموارد التي تؤهلها لتستجيب وحدها لمثل هذا التحدي. غير أنَّ عمل البلدان العربية معًا يمكن أن يُسهّل التعاون لتقاسم هذا الجهد.

ثمّ إنَّ هنالك سوقًا دولية للموارد البشرية الخبيرة التي يمكن استثمارها لإدارة الأجزاء الحاسمة من الأنشطة ومراقبتها. وبعبارة أخرى، لا تحتاج البلدان إلى أن تتعلم الأشياء على الفور؛ يمكنها أن تتعلم الأشياء بالتدريج، وتبعًا لأنظمةٍ وإشرافٍ صارمين.

٣ ـ العوامل التي تُحفّز التغيير ولماذا لم يعتمد العرب السياسات المناسبة؟

أنشأت البلدان العربية ما يزيد على ٤٠٠ جامعة، وأرسلت مئات آلاف الطلبة إلى الخارج كي يتخصصوا بحقول العلم والهندسة المتقدّمة. لكن جميع هؤلاء الأفراد لن يُفضوا إلى مكتسبات ناجحة في المعرفة ما لم يضعوا تمكّنهم التقني موضع التنفيذ، ويقيموا مختبرات بحثٍ.

بعبارةٍ أخرى، يجب تمكين العلماء والمهندسين من ترجمة معرفتهم إلى تلك التشكيلة المطلوبة من المُخْرَجات. ويجب تصنيع هذه

المُخْرَجات. ويجب للمعايير الموضوعية أن تمكّن المجتمع من تحديد التدابير التي يجب اتخاذها.

٤ ـ الاعتماد على الذات والإبداع

من الواضح أنَّ المشكلة ليست في افتقار الوطن العربي إلى ما يحتاجه من علماء وباحثين. صحيح أن عددًا من هؤلاء يعيش في الوطن العربي، إلا إن هناك عددًا آخر ممن طالته هجرة الأدمغة، يمكن اجتذابه كي يعود. غير إنه للأسف، لا يكفي امتلاك الموهبة البشرية، إذ يجب أن تقيم هذه الموارد في هيئات ملائمة، ولا بدَّ من تجهيزها بما تحتاجه من مرافق، وتعزيزها بأصول مهمة. ويجب لسياسات التنمية أن تهدف إلى حشد هذه الموارد والإفادة منها. إلا إنه لأسباب صعب فهمها، وعلى الرغم من العدد المرتفع للمستشارين الموظفين، لم تستطع الحكومات العربية تعلّم كيفية استعمال مواردها البشرية.

يعتري الصناعة الحديثة تغيّرٌ متواصلٌ. وما لم يواصل المجتمع العلمي انخراطه في التجديد والاكتشاف فإنَّ العلماء لن يعوا ضروب التقدم الحاصلة. ولذلك يجب على الهيئات العلمية الوطنية أن تكون منخرطةً في ضروب تقدّم العلم والتكنولوجيا.

توظّف شركة استشارية قادرة على تخطيط مشاريع بتروكيماوية معقدة، آلاف عدّة من المهندسين ينعمون بدرجات عالية من الاختصاص. ويجب أن يَدعم هؤلاء المهندسين مهندسون باحثون في مختلف الصناعات التي جرى تصميمها. ويضع مهندسو التصميم قَدَمًا في فريق بحثيّ، وأخرى في الصناعة.

ليس الاعتماد على الذات اعتماد الشخص على نفسه/ نفسها، بل اعتماد الفرد على مجتمعه، والعكس صحيح. والثقة بالنفس التي تمكّن المهندس، إنّما تُسْتَمَدّ من فَهْمه الواعي للتحديات القائمة، ومن ثقته بقدراته وبقدرات زملائه.

تزوّد الأدبيات العلمية الحديثة المُستَخْدِمين ـ العلماء والمهندسين ـ بالمعطيات التي يحتاجونها لتحديد مواقفهم، أو مواقفهن في الحقل المعنيّ.

والعلم كتاب مفتوح، يمكن للبلدان، وكذلك للهيئات، أن تقيس جدارتها بمقياس دولي.

يعلّمنا تاريخ التنمية الصناعية الحديثة أنَّ ثمّة حاجة إلى أن يلتزم البلد بأكمله معيار التفوّق إذا أراد أن ينجح في اتّخاذ التدابير الضرورية للتصنيع. وثمة مثال بسيط يُمكن إيراده لتوضيح هذه العملية. في سنوات ما بعد الحرب عندما كانت اليابان مدمّرة، واليابانيون في أشدّ الحاجة إلى إعادة بناء اقتصادهم كانوا يعانون قيودًا كثيرة تُقيّد الإنتاج. وكان التحدي الكبير أمامهم كيف يمكنهم استخلاص أقصى المنافع من المادة المحدودة التي بحوزتهم.

في عام ١٩٤٧، استقدمت قوات الاحتلال الأميركية و. إدوارد ديمنغ (W. Edward Deming) كي يساعد في التخطيط للتعداد السكاني الياباني المُزمع إجراؤه في عام ١٩٥١. وكانت خبرة ديمنغ في تقنيات ضبط الجودة معروفة لليابانيين. لذلك تلقّى دعوة من الاتحاد الياباني للعلماء والمهندسين كي يحاضر بهم. وكانت هذه بداية تجربة طويلة في التعلّم من طرف اليابانيين الذين غيّروا اقتصادهم ومكانتهم الدولية في الصناعة. وكان يحضر محاضرات ديمنغ هذه، كبار موظفي الشركات البارزة، فضلًا عن المهندسين الشباب.

قدّر اليابانيون عبقرية ديمنغ في ضبط الجودة حقّ قدرها. ولم يكن نجاح ديمنغ مع اليابانيين أحادي الوجهة: بل رحّب اليابانيون برسالة ديمنغ وفهموها وتبنّوها.

مع أنَّ ديمنغ كان أميركيًا، إلا أنَّ الصناعة الأميركية لم تبدِ أي إعجاب بمفاهيمه. وكان على الصناعة الأميركية أن تسلك المسلك الصعب، وتتعلّم من منافسيها اليابانيين أنّه كان عليها أن تُصغي إلى ديمنغ كي تتغلّب على خسارتها التي تسبّبت بها منافسة جودة المنتجات القادمة من اليابان.

٥ ـ التحديات التي تواجه العرب

ليس الوطن العربي اليوم ما كان عليه في عام ١٩٥٠، حين لم تكن

هناك سوى ثماني جامعات، ولم يكن هناك سوى ٥٠ ألف خريج جامعي عربي. ثمّة اليوم عشرات الملايين العرب الذين يحملون شهادات جامعية. وتخرّج الجامعات العربية سنويًا أكثر من ١٠٠ ألف مهندس. ويحوز نحو ٢٥ ألف عربي شهادات الدكتوراه من الجامعات الأوروبية والأميركية الشمالية كلّ عام. ومع أنَّ كل بلد يحتاج على الدوام إلى مزيد من المتعلمين، إلا أنَّ المشكلة الأساس التي تواجه البلدان العربية اليوم ليست هذه، بل التحدي اليوم يكمن في تمكين رأس المال البشري الذي ينعم به الوطن العربي.

يمكن لبلدٍ أن يتعلّم كيف يخطّط ويبني منظومة السكّة الحديد، وهو يبني قدرته على تصنيع منظومة السكة الحديد. وفعل الكوريون ذلك على مدى عقود. حيث اشترى البلجيكيون قطاراتهم في الوقت ذاته تقريبًا من القرن التاسع عشر مثل المصريين. ويبدو أنهم اشتروا قطارَيْن، استخدموا واحدًا وفكّكوا الآخر كي يصنعوا على غراره. ولم تمضِ سنوات ثمان حتى كانوا يصدّرون القطارات. وكذلك فعل الكوريون. وكلّي ثقة بأنَّ كثيرًا من البلدان اتبعوا الطريقة ذاتها في السكك الحديدية ومصانع البتروكيماويات والمحرّكات. الاعتماد على الذات أساسي للتنمية.

سادسًا: لماذا لا نستطيع تحقيق تنمية مستدامة؟

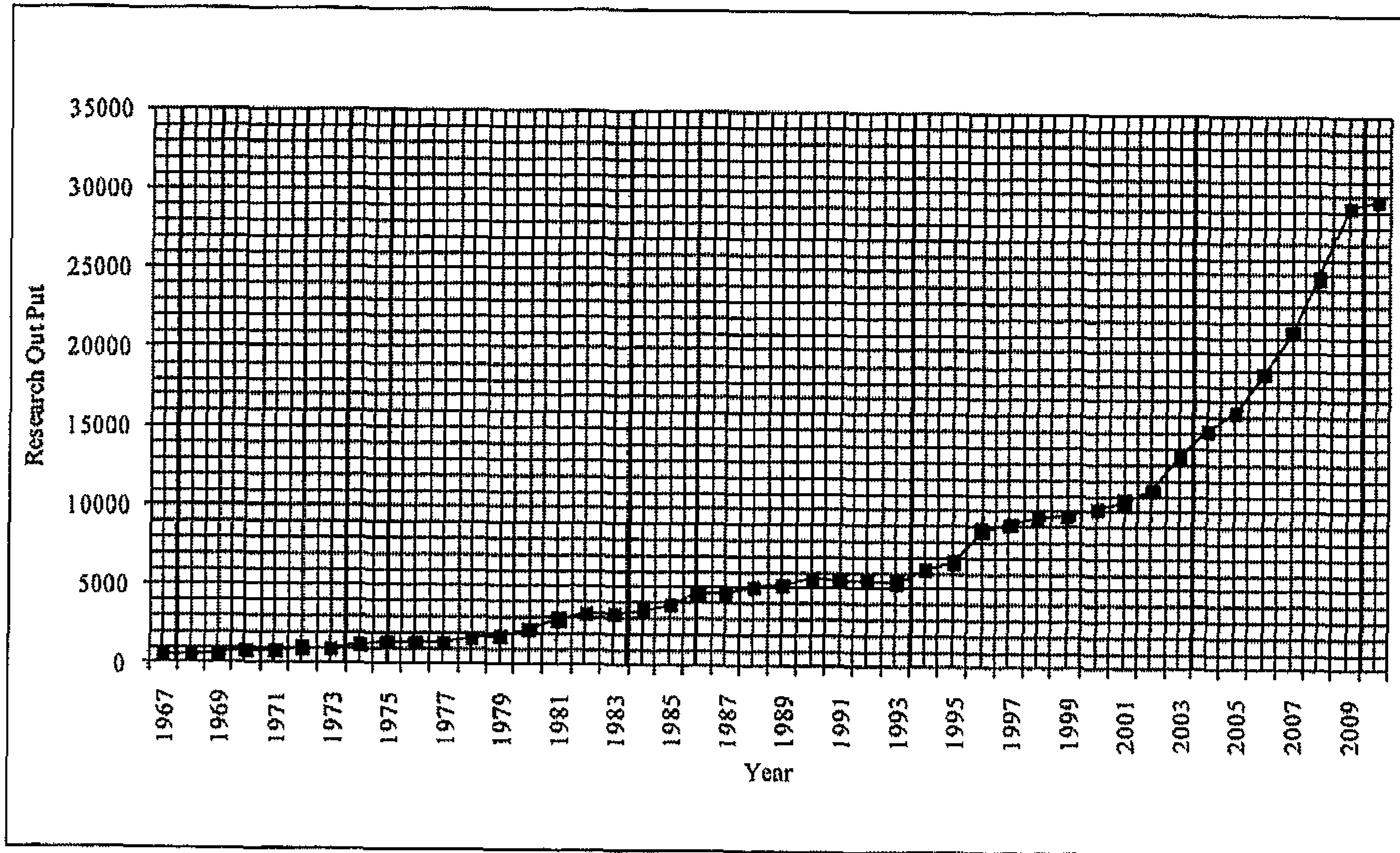
لعلّ التطور الإيجابي الأهمّ في الوطن العربي خلال الخمسين عامًا الماضية يكمن في الازدياد الكبير في عدد العلماء. إذ على الرغم من الجوانب السلبية كلّها الناجمة عن الدعم المحدود جدًا الذي يحظى به البحث والتطوير (نحو ٠,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣ في المئة في البلدان الصناعية) إلا أننا نجد الآن عددًا كبيرًا من العلماء والمهندسين الأكفاء.

يبيّن الشكل الرقم (٥ ـ ١) تنامي عدد المنشورات البحثية التي نشرها علماء في الوطن العربي في دوريات علمية محكّمة في الفترة بين عامي ١٩٦٧ و٢٠١٠. وهو يبيّن نمو النتاج البحثي من ٤٥٠ منشورًا تقريبًا في عام ١٩٦٧، إلى ٣٠ ألف منشور في عام ٢٠١٠. وهذا يوازي ١٠٠ منشور لكلّ

مليون نسمة. إلا إنه تتاح الفرصة لـ ١٠ في المئة فقط من العلماء في الوطن العربي لإجراء الأبحاث.

منذ نالت استقلالها، راحت بلدان عربية شتّى تدعم بعض برامج البحث. وحافظت مصر على ناتج ثابت ومتوسّع خلال هذه الفترة. وفي عام ١٩٦٧، كانت حصّة مصر البدائية ٦٧ في المئة من الناتج العربي الإجمالي. ويشكّل سكان مصر ٢٥ في المئة من سكان الوطن العربي. وزادت مصر نتاجها خلال هذه الفترة ١٧,٦ ضعفًا(١٢). بعبارةٍ أخرى، كان معدل نمو نتائج البحث والتطوير في مصر أدنى من متوسط معدّل الوطن العربي.

الشكل الرقم (٥ ـ ١)
النتاج البحثي في الوطن العربي (١٩٦٧ ـ ٢٠١٠)



المصدر: ISI حتى عام ١٩٩٥؛ Scopus ١٩٩٦ ـ ٢٠١٠

(١٢) تمت قسمة النتاج الصادر بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ على النتاج الصادر بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧١ من أجل بلوغ معدّل التقلّبات.

عانى لبنان نكوصًا خطيرًا خلال حربه الأهلية. وتعافى جزئيًا في عام ٢٠٠٠. كما تعافت الكويت أيضًا من الاحتلال العراقي المدمِّر. لكن السودان لم يكن في عام ٢٠١٠ قد خرج من المكان الذي شغله في أوائل سبعينيات القرن العشرين.

اللافت أن مجلس التعاون الخليجي وبلدان المغرب (مراكش والجزائر وتونس)، لم تكن نشطة على صعيد البحث والتطوير قبل عام ١٩٧١. وهي منذ عام ١٩٧٠ تحتلّ مكانة مركزية. كما تبوّأ مجلس التعاون الخليجي الموقع المتقدّم في النتاج البحثي بعد عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٧ حين بدأت بلدان المغرب تنافسه على هذا الموقع.

بلغت حصة مجلس التعاون الخليجي من الناتج العربي الإجمالي ٣٦ في المئة في عام ١٩٩٨. ثم بقيت ثابتة بين ٢٩ و٣٠ في المئة خلال العقد التالي. ومجلس التعاون الخليجي هو المنطقة العربية التي تقف في المقدّمة من حيث ناتج البحث والتطوير للفرد الواحد.

ازداد ناتج البحث والتطوير في بلدان المغرب العربي بثبات، من ٨ في المئة في عام ١٩٦٧، إلى ٢٨ في المئة (من الناتج العربي الإجمالي) في عام ٢٠٠٦. وينافس المغرب اليوم بلدانَ مجلس التعاون الخليجي ويُجاريها، على موقع المنتج الرئيس للبحث والتطوير في الوطن العربي.

أما العراق والأردن ولبنان وسورية فعانت كلها حروبًا من أنواع شتّى. وحصّتها كانت نحو ١٠ في المئة في عام ٢٠٠٧. وساهمت بقية البلدان العربية بنحو ٨ في المئة في عام ٢٠٠٧، بعد أن كانت ٧ في المئة في عام ١٩٦٧. ولم يتمكن السودان من استعادة الموقع الذي كان له في عام ١٩٧٢.

نما ناتج إسرائيل في البحث والتطوير أحد عشر ضعفًا خلال الفترة بين عامي ١٩٦٧ و٢٠٠٧. وفي عام ١٩٦٧ كان ناتج إسرائيل يزيد على مجموع ناتج العرب بـ ٢,٥ أضعاف. وهبط هذا المعدل إلى أن بلغ ٠,٨٧ في عام ٢٠٠٦، و٠,٥٧ في عام ٢٠١٠. ونصيب الفرد الواحد من الناتج في إسرائيل، قياسًا إلى الوطن العربي، كان أكبر بـ ٥٨ ضعفًا في عام ١٩٦٧،

وبـ ٢٦ ضعفًا في عام ٢٠١٠. ولا حاجة إلى القول إنَّ هذا يمثّل فجوة معرفية هائلة.

في عام ٢٠٠٥ كانت بعض البلدان العربية تبذل جهدًا جديًا للتقدّم في مجال البحث. ويبدو أنّ تونس و/أو السعودية تنافستا لاحتلال الموقع الأرفع في العقد التالي. ويبدو أنَّ البلدين ماضيان في طريقهما إلى تحقيق توسّع سريع.

ما من بلد عربي نجح إلى الآن في إنشاء منظومة علمية وتكنولوجية وطنية تمكّنه من بناء اقتصاد المعرفة. وسوف يكون التغلب على هذه الصعوبة الخطوة السياسية الأهم التي يتخذها أيّ بلد عربي. وبسبب التوافر الغزير لرأس المال البشري في البلدان العربية، يتوقف بناء منظومات العلم والتكنولوجيا على إصلاح الاقتصاد السياسي فقط.

١ ـ ناتج البحث والتطوير والانطلاق

بيّنتُ في غير مكان[(١٣)] أنَّ بلدان العالم الثالث يمكن أن تنطلق تنمويًا حين تبلغ مستوى ٢٥ منشورة سنويًا لكلّ مليون من السكّان. وكانت كوريا قد دخلت هذه المرحلة عندما تجاوزت البلدان العربية في عام ١٩٨٥؛ وفعلت الصين ذلك لاحقًا نحو عام ١٩٩٥. وفي الحالتين، كانت هاتان النقلتان نتيجة التزام طويل الأمد بالتنمية العلمية والصناعية.

تجدر الإشارة إلى أنّ البلدان يمكن أن تلتزم التنمية من دون أن تلتزم التنمية الصناعية. ومعظم البلدان العربية، إن لم يكن كلها، ملتزمٌ الأولى، لكنه غير ملتزم الثانية. ويمكن أن تكون هناك صناعات وافرة جاهزة للاستخدام من دون تنمية صناعية.

يختلف نمطا التنمية هذان في مدى التبعية التكنولوجية. ذلك أنَّ التزام التنمية الصناعية يوقف بصورة آلية استخدام الطرائق التي تعمّق

(١٣) انظر: أنطوان زحلان: **العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، و *Science, Development, and Sovereignty in the Arab World* (New York, NY: Palgrave Macmillan, 2012).

التبعية التكنولوجية، ويشدّد على ضرورة تطوير اقتصاد المعرفة.

كانت مصر قد بلغت مستوى الانطلاق الحاسم قبل وقت طويل من سبعينيات القرن العشرين، لكنها لم تستفد منه. وهناك عدد من البلدان العربية تخطّت منذ زمن بعيد مستوى الـ ٢٥ منشورة الحاسم لكلّ مليون نسمة. والسبب الذي يعودُ إليه هذا الفشل هو أنَّ البلدان العربية لم تُقِمْ منظومة بحث وتطوير وطنية (ولذلك ليس هناك سوى علاقة واهية بين البحث والتطوير الوطنيّيْن من جهة، والاقتصاد من جهة أخرى)، ولم تتبنّ التزامًا وطنيًا بالتنمية الصناعية. ويُعزى هذا التنافر إلى اقتصادها السياسي السائد.

تفتقر أجهزة الدولة العربية الحالية إلى الترابط المتقاطع ضمن الهيئات الوطنية وفي ما بينها. وتفتقر أيضًا إلى المعلومات الإحصائية الدقيقة والحديثة والضرورية لفهم مآزقها وللتخطيط الناجع. وسوف أناقش هذا الجانب بتوسّع في كتاب قادم لي[١٤].

٢ ـ العقبات والمصاعب التي تعترض السياسات الوطنية للاعتماد على الذات

حتى بداية القرن الواحد والعشرين، لم تكرّس الحكومات العربية من ناتجها الوطني الإجمالي للبحث العلمي سوى ما يقلّ عن معظم ما كرّسته الأمم الأخرى[١٥]. هذا معروف، ولا شيء نضيفه إلى هذا الصعيد.

غير أنّه منذ عام ٢٠٠٥ راحت تظهر علائم تغيّر، مع أنها لا تتناسب بعد مع التحدي إذا ما قورنت بالتدابير التي اتخذتها الصين، ورفعت استثمارها السنوي في البحث والتطوير إلى معدل ٢٥ في المئة.

ترتّب على سياسات التعقيم الذاتي الاقتصادية التي تبنّتها الحكومات العربية، من بين ما ترتّب عليها، أنّه لم يُبذَل سوى اهتمام محدود بموارد الحصول لمشاريعها. ويُنفق نحو ٧٠ إلى ٨٠ في المئة من ترليونات

(١٤) انظر: Kennedy, *When Baghdad Ruled the Muslim World.*

(١٥) انظر بيانات اليونيسكو.

الدولارات الموظَّفة من البلدان العربية على استيراد الخدمات والمواد والمعدَّات. والجهد المبذول للتغلّب على هذه التبعية هو جهد هامشيّ.

هذه النماذج المضادة للإنتاج هي حصيلة للكيفية التي نُظِّمَت بها الوزارات، واتُّخِذّت فيها القرارات وجُمِعَت فيها اللجان ومورس النفوذ الأجنبي على التنمية العربية.

عاقبةً لاستدامة هذا النموذج من التبعية التكنولوجية خلال القرنيْن الأخيريْن، ترسّخت نماذج السلوك السائدة. وسوف يحتاج التغلّب على مثل هذه التقاليد إلى جهد ضخم.

يستخدم قطاع النفط والغاز تكنولوجيات كيماوية وميكانيكية أساسية. وهذه تقنيات من القرن التاسع عشر مُحَدَّثة. واستثمرت البلدان العربية الكثير لتعليم مئات آلاف المهندسين، داخل الوطن وخارجه، في هذه الحقول كلها. وربما يكون هناك أكثر من مليونيْ مهندس عربي في أنحاء العالم، يتزايدون بنسبة تُقدَّر بـ ٧ إلى ١٠ في المئة سنويًا. غير أنّه على الرغم من هذه الموارد البشرية، ليس ثمّة سوى جهد بسيط يُبْذَل في السعي لبناء القدرات الصناعية.

يستورد قطاع النفط كثيرًا من المُدْخلات اللازمة لإنتاج نفطه وغازه وتصديرهما. وثمة فرص هائلة لاكتساب التكنولوجيا وتشغيل العمل العربي في هذا المجال الاستراتيجي. إنَّ كلّ مادة رئيسة تستوردها مشاريع النفط والغاز الصناعية العملاقة قد صُنِّعَت خصّيصًا لها.

ما كان الرئيس جمال عبد الناصر ليتمكّن من تأميم قناة السويس لو لم يكن هنالك مصريون قادرون على تشغيلها. ومنافع صناعة النفط والغاز الكاملة ـ التي تجسّدها العمالة المحلية ـ ترتبط بالمساهمة الشاملة في تخطيط منشآتها، وفي تصنيعها، وفي تشغيلها.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ منحت الحكومة العراقية عددًا كبيرًا من العقود إلى شركات دولية لتطوير حقول النفط والغاز لديها. ويقدّر محلّلون أنّها «سوف تنفق إنفاقًا أساسيًا على خدمات حقول النفط في عام ٢٠١١ وحدها، خمسة أضعاف إنفاق السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة

وعُمان وقطر والكويت مجتمعة»[١٦]. ومن الواضح أن العراق يملك اليوم فرصة استخدام اقتصاده باعتباره أداة قوية تعزّز مجتمع المعرفة. وهو ينعم بجملة من المهندسين والعلماء الذين يتمتعون بمستوى علمي رفيع، ويمكن أن يفيد من مَدَدٍ وافرٍ من العلماء والمهندسين والتكنولوجيين من معظم البلدان العربية الأخرى. لكن العراق لا يسعى لتحقيق مثل هذه الغايات.

ليس قطاع النفط والغاز استثناءً، إذ تواصل البلدان العربية تصدير الفوسفات الخام وحمض الفوسفوريك. وفشلت في تطوير الصناعات الفوسفاتية الملائمة التي كان يمكن أن تزيد القيمة المضافة المستمدة من الفوسفات الخام، وتوفّر فرص عمل لآلاف التقنيين والكيميائيين.

. حين واجهت البلدان الأوروبية ضروب التقدم التقني السريع في بريطانيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سعت لتوفير القدرة على تصنيع المنتجات التي ترغب فيها بدلًا من شرائها. وابتدعت بعض البلدان، خصوصًا فرنسا وألمانيا، هيئات جديدة كي توسّع البحث، وكي تسرّع في توفير الخبرة اللازمة لتيسير عمليات الابتكار والتجديد.

بعبارة أخرى، تمثّلت السياسة الأساسية التي قامت عليها جهود هذه البلدان بالرغبة في «الاعتماد على الذات»، كما عبّرت عنها قدرتهم على اكتساب العلم الضروري و/ أو ابتداعه بدلًا من شراء منتجاته. واللافت، أنَّ اليابان، بعد سنوات، اتّخذت الموقف ذاته بصورة عفوية. وأقامت قرارها بصورة كاملة على أدلة مستمّدة من تاريخها الخاص.

يوفّر تاريخ العرب الباكر أدلّة واضحة على أهمية الاعتماد على الذات. فخلال العصر الأمويّ وأوائل العصر العباسي مارس العرب السياسات ذاتها التي تبنّتها لاحقًا كل من أوروبا واليابان. ولهذا، لا بدَّ من الإشارة إلى إحجامهم عن فعل ذلك اليوم. كان الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك يُدْعَى المهندس بسبب اهتمامه الشخصي بتبنّي التقنيات المائية المتقدّمة في الزراعة. ومن المعروف أنَّ التجار والجنود العرب كانوا، خلال فتوحاتهم

---

(١٦) مجموعة غيرسون ليمان (Gerson Lehman)، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، <http://www. glgroup.com//NewsWatchPrefs/Print.aspx-45450>.

وأسفارهم، يترصّدون التقنيات والمنتجات الجديدة. وهذه هي الطريقة التي تمّ بها إدخال كثير من التكنولوجيات والمحاصيل الجديدة، وتعلّم بها العرب كيف يصنعون الورق والبارود والبزّات العسكرية التي يداخلها الأسبستوس لتمكينهم من خوض المعارك التي يُستخدَم فيها النفط، فضلًا عن كثير من المنتجات الأخرى.

٣ ـ التعاون بين العلماء

إنَّ المستوى المتوسط لتعاون العرب مع العلم العالمي مماثل لمستوى الصين، إن لم يكن يفوقه. ومستوى تعاون بلدان المغرب أعلى من مستوى تعاون بلدان المشرق.

على المستوى الوطني، ثمّة تعاون محدود بين العلماء في هيئات البحث الوطنية المختلفة ومعظمها في الطب والزراعة.

يبدو من التحليل المفصّل للنتاج البحثي في كلٍّ بلد عربي أنَّه في بعض البلدان العربية ـ مثل تونس والكويت والإمارات العربية المتحدة ـ هناك جهد لبثّ قدرات البحث والتطوير في أنحاء هيئاتها الحكومية. غير أنَّ بثّ الأوساط الأكاديمية ومختبرات البحث وضروب التمكّن والحذق في الاقتصاد لا يزال محدودًا جدًا.

أمّا التعاون بين العلماء في مختلف البلدان العربية فمحدود للغاية. وترتّب على ذلك محدودية في نفاذ كلّ بلد عربي إلى القدرات العلمية. مع أنَّ بمقدور كل بلد عربي أن يضاعف موارده عشرة أضعاف، أو عشرين ضعفًا، بمجرد أن يعمل على إنشاء جمعيات مهنية نوعية وإقامة تعاون بين أعضائها. وهناك مقدار مدهش من الخبرة المهمّة مبعثَر ومهدور في أرجاء الوطن العربي.

يحول نقص الجمعيات العلمية الوطنية والإقليمية دون مناقشة العلماء العرب القضايا العلمية الوطنية، كما يحول دون تطوير استراتيجيات تيسّر ضروب الاستقصاء المشترك والتعاوني. وما يطوّره العلماء من علاقات تعاون يتأتى من لقاءات غير رسمية في أثناء الاجتماعات التي ترعاها الجمعيات العلمية. وبيّنتُ في غير مكان أنَّ فرص العلماء العرب في حضور اللقاءات العلمية الدولية أو الوطنية هي فرص محدودة.

سبق أن أشرتُ أيضًا في مكان آخر ببعض التفصيل إلى أنَّ حضور البحث والتطوير العربيين هو ذلك الحضور الضعيف على جبهات البحث الأمامية. وإنَّ إلقاء الضوء على هذا الضعف وظيفة معتادة من وظائف الجمعيات العلمية الوطنية. ويعني غياب مثل هذه الأنشطة لدى الجمعيات العلمية الوطنية أنَّ ليس هنالك هيئات داخل الوطن تلفت انتباه المجتمع والحكومة إلى مثل هذه الأمور. ومن أسباب غياب الجمعيات العلمية الجدية في الوطن العربي(١٧):

- القيود المفروضة على حرية التجمّع؛

- غياب الدعم العام للجمعيات العلمية؛

- الصعوبات التي يواجهها العرب في التنقّل في أرجاء الوطن العربي بسبب ما تفرضه الحكومات العربية من قيود على تأشيرات دخول تُمنح للمواطنين العرب؛

- وزن البحث والتطوير المحدود؛

- الدخل المنخفض للأساتذة الجامعيين في أغلبية البلدان العربية.

أمّا في غير مكان، فاتخذت الحكومات تدابير قوية لدعم قيام الجمعيات العلمية الوطنية ونموّها.

لا نجد في البلدان العربية سوى أثر ضئيل للمعرفة المضافة، أو التنمية التكنولوجية باستثناء «استثمار» خمسة تريليونات دولار أميركي مؤخّرًا في هذا المجال من خلال شركات دولية.

يكلّف ما تعانيه أبنية بلدان مجلس التعاون الخليجي من عزل حراري عديم الجدوى (الذي ينجم عنه نفقات هائلة على تكييف الهواء في أشهر الصيف الحارّة)، ومن تسرّب في شبكات المياه مليارات الدولارات التي تنفق في كل عام على هيئة توظيف لرأس المال وكلفة تشغيل تلك المحطات (في محطات الطاقة ومحطات التحلية). وليست هذه سوى بعض قليل من

(١٧) من البديهي أن صحّة هذه الأمور تختلف من بلد إلى آخر.

ضروب القصور الناجمة عن غياب الاهتمام بالإنتاجية الاقتصادية. ذلك أنَّ تحسين العزل الحراري للمباني والحدّ من تسرّب المياه كفيلٌ بأن يحدّ من إنتاج ثاني أوكسيد الكربون، فضلاً عن توفير قدر كبير من رأس المال.

من الجدير بالذكر أنَّ معهد الكويت للأبحاث العلمية أدرك أهمية الطاقة الفاعلة في المباني في ستينيات القرن العشرين. وتكفّل بتطوير مبادئ ومعايير للتغلّب على مشكلة العزل. وعلى ما أذكر، عَرَضَ معهد الكويت للأبحاث العلمية نظامه، مجانًا، على كلّ بلد شقيق مهتم بالأمر.

من الجدير بالذكر أيضًا أن اليابانيين عانوا مستوى تسرب في شبكات مياههم بلغ نسبة ٣ في المئة. وتدير البلديات، لا الشركات الخاصة، شبكات المياه كلها لديهم. والبيانات والدراسات بشأن تسرب المياه (الذي تبلغ نسبته ٥٠ في المئة أو أكثر) في بلدان مجلس التعاون الخليجي معروفة على نطاق واسع[١٨].

بالمثل، يمكن للبلدان العربية أن تحشد ما لديها من عمال ومهندسين عاطلين عن العمل لتجديد مبانيها التاريخية وإنارة بيئتها المدينيّة وتحديث قطاعها الزراعي. ويمكن لإدخال مفهوم الإنتاجية إلى الوطن العربي أن يأتي بالعجائب على صعيد الاقتصاد.

لو حكمنا على أساس الخبرة الحالية (٢٠١١) لدى الشباب العربي، فإنَّ التحديات التي تواجهها البلدان العربية هي تحديات هائلة. غير أنَّ قدرات هائلة في العلم والتكنولوجيا تتوافر أيضًا لدى معظم البلدان العربية. وإذا ما نجح الشباب العربي في تغيير الاقتصاد السياسي السائد، قد يكون بمقدورهم أن يحظوا بتغيير بلدانهم ذلك التغيير الخلّاق.

---

(١٨) انظر على سبيل المثال المنشورات التالية، علمًا أنه قد تكون هناك منشورات أحدث: Global Water Intelligence: *Desalination Markets 2005-2015: A Global Assessment and Forecast* (Oxford, United Kingdom: Media Analytics, 2004); *Water Market Middle East 2005* (Oxford, United Kingdom: Media Analytics, 2005), and *Water Reuse Markets 2005-2015: A Global Assessment and Forecast* (Oxford, United Kingdom: Media Analytics, 2005).

الفصل السادس

أيُّ «نُظُمٍ وطنية للابتكار» في العالم العربي في ظل تفاقم «تأثير متّى»؟ قراءة في عوائق البناء المعرفي في الوطن العربي من منظور الاقتصاد السياسي للمعرفة

مُراد دياني

مُقدّمة

بمواجهة التحدّيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة التي تطرحُها إخفاقات السوق والعولمة المتسارعة والمتطلبات الجديدة للاقتصاد المبني على المعرفة، لم يَعُد الاقتصاد السياسيّ يستند إلى عوامل الإنتاج التقليديّة، بقدر ما أصبح يرتكز على الكفاءات المتعلّمة والمواهب الخلّاقة، مع تأكيد توليد وتعزيز البيئات والسياقات التفاعليّة والمُفعِّلة في آن للقدرات العلميّة والتكنولوجية والابتكاريّة. إلا أن مجمل البلدان العربيّة لا تزال بعيدةً من هذا النّمط المعرفيّ الناشئ، من الدوافع الاقتصاديّة الفرديّة الكامنة وراءه، كما من تشكّلاته البُنيوية والإنتاجيّة. حيث لا تجد المشاكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة المُتراكمة على مدى عقودٍ حلولًا ناجعة لها مع استمرار هيمنة الأنظمة الاستبداديّة والثقافات الأُحاديّة، والمعرفة تظل أبعد من أن تكون إحدى الأولويّات[١]. وحين يُولي الوطن العربيّ بعض الاهتمام للتقدم العلميّ والتكنولوجي، فإنه ينحصر في الجوانب المرئية منه (Artefacts)، في حين أنّها لا تمثّل سوى غيضٍ من فيض من التنمية الاقتصاديّة وأنظمة العلوم والتكنولوجيا الحديثة.

يتناول هذا البحث، من منظور الاقتصاد السياسي للمعرفة، قراءة عوائق البناء المعرفيّ في الوطن العربيّ، وتحليل إشكالية توسّع الفجوة المعرفيّة بينه وبين الدول الأكثر تقدمًا، بل أكثر من ذلك، بينه وبين بعض

---

(١) أبحاث وتقارير عديدة سلّطت الضّوء على أزمة المعرفة في علاقتها بالابتكار داخل الأقطار العربيّة. انظر على وجه الخصوص: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، ٢٠٠٣)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم: **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج** (دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، ٢٠٠٩)، و**تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١: إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة** (دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، ٢٠١٢).

الدول النامية التي هي بصدد كسب رِهان الانخراط في بناء اقتصادات قائمة على المعرفة والاندماج في عولمة المعرفة. من خلال مُقاربةٍ جديدة مبنيّة على مركزيّة الابتكار (Innovation) في الاقتصادات المُعاصرة، ورسوخ العمليات الإنتاجيّة المعرفيّة في الخصوصيات المحليّة، على شكل «أنظمة وطنيّة للابتكار» (National Systems of Innovation)، سنحاول تحديد الأسباب الرئيسة لهذه الفجوة المعرفيّة، وعوامل استفحالها عوضًا من تقلّصها، ومعالم انبثاق اقتصادات ومجتمعات عربيّة قائمة على تشجيع الخلق والإبداع، وعلى احترام الإنسان المُبدِع. تصبُّ هذه الدراسة في صميم المشروع النهضويّ، للخروج من بوتقة الفقر المعرفي والفكر الأحادي، وبناء مجتمعات واقتصادات عربيّة قائمة على التنوير والمعرفة.

المُقاربات الاعتيادية للاقتصاد الناشئ القائم على المعرفة غالبًا ما تقتصر على الجانب المرئي المتمثّل أساسًا بالإحصاءات الكميّة لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(٢)، ونادرًا ما تتناول بالدرس والتحليل أنظمة التعليم والبحث والتطوير، أو طبيعة علاقات الإنتاج وبُنياته. ومع ذلك، فهذه الأبعاد كلّها تظل غير كافية للاستيعاب الشامل للفقر المعرفيّ، وعاجزة عن الارتقاء بالمجتمعات العربيّة إلى مستويات المعرفة والإبداع، مع أنها من شروطه التي لا غِنى عنها. إذ إنّ إشكالات التنوير والنهضة هي أشبه بجبل الجليد (Iceberg)، حيث المكوّنات غير المرئية هي الأكثر أهمية، كميًّا ونوعيًّا. من أجل ذلك، يتبنّى هذا البحث تحليل الاقتصادات العربيّة من منظور «النظم الوطنيّة للابتكار» ليستكشف هذه العوامل المستترة المعوّقة للبناء المعرفي الإنتاجي، إضافة إلى العوامل الاقتصادية والمؤسساتية الجلية.

بشكل أكثر دقة، نُسلّط الضوء هنا على المُعوّقات الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، إضافة إلى أوجه القصور التكنولوجية والمالية والاقتصادية، التي تُواجه انبثاق قدرات التعلم والابتكار في الاقتصادات العربيّة، وتوطّد استمرار وتفاقم «تأثير متّى» (انظر أدناه). لنستطلع ـ أخيرًا ـ الفرص الاستثنائيّة للوطن العربي التي يحملها في ثناياه الاقتصاد القائم على

(٢) يقع ذلك بصفة خاصّة من خلال مقاربة «الفجوة الرقمية» (Digital Divide) بين مستخدمي الإنترنت وتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة، وغير المستخدمين لها.

المعرفة، من حيث إنه يرتكز، على نحو متزايد في عمليات الإنتاج، على الخصوصيات المحليّة التاريخيّة والاجتماعيّة والثقافيّة(٣). فوطننا العربي، بتراثه الثقافي والتاريخي الاستثنائي، من شأنه أن يُولِّد بيئات تفاعليّة وبُنى خصبة للمعرفة والابتكار، تحت شروط عديدة، من قبيل المحو النهائي للأمية والإصلاح العميق لنظم التعليم والتكوين والبحث والتطوير وربطها بالمؤسسات العامة والشركات الخاصة والأسواق العالميّة، مع تحرير الإنسان العربي المبدع، وإضفاء قيمة جديدة على الثقافة العامة والفنون والآداب، وهذا كله في ترابط متلازم مع الآفاق الواسعة التي يفتحها اليوم «الربيع العربي» لإنشاء آليات لنقل المعرفة والتكنولوجيا والانخراط في التقسيم الدولي للمعارف في أشكال جديدة(٤)، ما من شأنه الإسهام في درء الفكر الأحادي والفقر المعرفي، وجلب التنوير والتنمية المعرفيّة.

أولًا: الإطار العام للبحث
الاقتصاد القائم على المعرفة

منذ أزيَد من عقدين، يشهد العالمُ انتقالًا تدريجيًّا نحو اقتصاد جديد قائم على المعرفة. يكشف هذا التحوّل ثورة اقتصاديّة حقيقيّة: فبعد عشرة آلاف سنة على الثورة الزراعيّة، وبعد مئتي سنة على الثورة الصناعيّة، أصبح القطاع الثالث هو القلب النابض للدول الأكثر تقدّمًا، حيث تُنتج القيمة بشكل

---

(٣) هذه هي إحدى أهم خلاصات تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الإبداعي ٢٠١٠: United Nations Development Programme, *Creative Economy Report 2010: A Feasible Development Option* (New York: UNDP, 2010).

(٤) إحدى هذه الأشكال هي أنّ «الربيع العربي» من شأنه أن يُعيد بعض الأمل إلى عدد كبير من المغتربين العرب ذوي الكفاءات والمهارات العالية من أجل الانخراط بالدينامية المعرفية الناشئة على الصعيد العالمي، التي باتت تعرف بـ «كسب الأدمغة» (Brain Gain)، في مقابل «هجرة الأدمغة» (Brain Drain) في الماضي. وهذا ما أضحت تشهده بشكل مكثف في السنين الأخيرة بعض الدول النامية مثل شبكة كالداس في كولومبيا (Network of Colombian Researchers and Engineers Abroad)، وشبكة ريد دي تالونتوس في المكسيك (Red de Talentos mexicanos del exterior)، وشبكة بيجين بالفيليبين (Brain Gain Network)، وشبكة سانسا في جنوب أفريقيا (South African Network of Skills Abroad)، وخصوصًا شبكات الشتات المعرفية العديدة في الصين والهند. على سبيل المثال، جماعات «المهنيين الصينيين في الخارج» (Overseas Chinese Professionals) تضم حوالى مليون عضو في كل أنحاء العالم، بخاصة في أميركا الشمالية، وكلها موحدة تحت شعار weiguo fuwu بمعنى «مساعدة الوطن ـ الأم».

متزايد. تُقدّر اليوم مُساهمة هذا القطاع القائم على الأصول غير المرئية بنسبة ٧٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الأربع وثلاثين دولة الأكثر تقدّمًا في العالم، المنضوية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD)، وهو حيث تُخلق فرصُ العمل بشكل متزايد، إذ تُقدّر مُساهمته في التشغيل بمعدل ٧٥ في المئة في الدول نفسها. ومن بين الأصول غير المرئية كلها التي تستند إليها هذه الثورة الاقتصاديّة الثالثة، تبرز المعرفة بشكل خاص باعتبارها المدخل (Input) والناتج (Output) الرئيسين اللذين يَلِجان في عملية الإنتاج، وينبثقان عنها، لدرجة أصبح كثيرون من الاقتصاديين يتحدثون عن «الاقتصاد القائم على المعرفة»، إشارةً إلى هذا الاقتصاد الجديد القائم على الأصول غير الملموسة (Intangible Assets). في هذه البيئة الاقتصاديّة الجديدة القائمة على المعرفة، المفتاح إذاً لفهم القُدرة التنافسيّة للوحدات الاقتصاديّة، سواء أوطنيّة كانت أم إقليميّة أم على مستوى الشركات، هو قابلية ونجاعة الاستخدام الإنتاجي للمعرفة في الأنشطة الاقتصاديّة غير الملموسة.

لم ينتج هذا الاقتصاد الجديد من طفرة (Mutation) فجائية (بالمفهوم الدارويني)، وإنما من عملية تدعيم (Reinforcement) تراكميّة (وفقًا للنظرية اللاماركيّة). فعلى الرغم من أن بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدّى دورًا مهمًا في تسريع وتيرة هذا التحول الاقتصادي الهائل، إلا أنه ينبغي ألا يحجب الدور الحاسم لاتجاه البلدان المصنّعة ـ على مدى عقود طويلة ـ نحو الزيادة في الموارد المكرّسة لإنتاج ونشر المعارف في مجالات التعليم والتدريب والبحث والتطوير والتنسيق الاقتصادي(٥).

في هذا النظام الجديد للتراكم ترتبط الرهانات الرئيسة، سواء بالنسبة إلى الشركات أم الأقاليم أم الاقتصادات الوطنيّة، بقدراتها على التعلّم والتوظيف الإنتاجي للمعرفة والابتكار(٦)، من هنا يتمُّ تعزيزها بشكل مطّرد،

---

(٥) Dominique Foray, *Economics of Knowledge* (Cambridge, Ma: MIT Press, 2004), p. 24.

(٦) يُبيّن تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الإبداعي ٢٠١٠ بجلاء هذه الأهمية المتزايدة للمعرفة والإبداع، باعتبارها مصدرًا للنموّ وخلق فرص العمل والتجارة، حيث إن الصادرات العالمية من السلع والخدمات على أساس الأفكار والإبداع نمت كلها بأكثر من الضعف بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨ لتصل إلى حوالى ٦٠٠ مليار دولار.

باعتبارها محركًا رئيسًا للاقتصاد والقدرات التنافسيّة، عبر مساءلة وتطوير طرق إنشائها وتوزيعها وإدارتها. إضافة إلى ذلك، أصبحت هذه القضايا متشابكةً بشكل متزايد وجزءًا لا يتجزّأ من الشبكات العالميّة(٧). بفعل عامل التشبيك هذا، على وجه الخصوص، لم تتغير وفرة تداول المعلومات والمعارف وسرعتها فقط، وإنما أيضًا طبيعتها وأنساق إنتاجها وتداولها، بحيث أصبحت ديناميات توليد واستغلال وتوزيع المعرفة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالسياقات التفاعليّة والخصوصيات المحلية. وهو ما أدّى إلى تسريع وتيرة تنمية التوطّن، والتكتّل الجهوي (Agglomeration) في أشكال مختلفة من قبيل المناطق الصناعيّة (Industrial Districts)، وتكتلات الأعمال (Industrial Clusters)، والأقطاب التكنولوجية (Technopoles)، ونظم الإنتاج المحلي (Local Productive Systems). . . إلخ. وبصفة عامة، السياقات المحلية كلها للتبادل والشراكة وتشجيع القرب الجغرافي والاجتماعي والمعرفي، القائمة على تعبئة موارد رأس المال الاجتماعي ورأس المال المعرفي داخل الإطار الثلاثي: البحث العلمي/ التربية والتكوين/ الشركات.

يطرح بروزُ الاقتصاد القائم على المعرفة إشكاليتين أساسيتين من وجهة نظر الاقتصاد السياسي للمعرفة:

ـ الإشكالية **الأولى** بالنسبة إلى الشركات والأقاليم والاقتصادات الوطنيّة الساعية إلى بناء قدرات إنتاجيّة وتنافسيّة مبنيّة على المعرفة. إذ على خلاف التقسيم التقنيّ للعمل الآلي الصناعيّ، لا يقوم تقسيم العمل المعرفي على الفصل الواضح بين التصميم والإنجاز والتحديد المُسبق للعمليات الإنتاجيّة، ما يطرح تحديات جمّة للإحاطة بسلسلة قيمة المعرفة والتمكن من عمليات الإنتاج المعرفيّة عبر بناء القدرات الاستيعابية، أو التحكّم بحقوق الملكية الفكريّة. فمن جهة، الأنظمة التقليدية للتحفيز على خلق المعرفة (أنظمة التحفيز الخاصة في الشركات والأنظمة العمومية للتحفيز في الجامعات ومعاهد البحوث الحكوميّة)، تواجه العديد من التحديات لتلبية متطلّبات الاقتصاد الجديد خصوصًا بسبب التكاليف الثابتة

(٧) Ash Amin and Patrick Cohendet, *Architectures of Knowledge: Firms, Capabilities, and Communities* (Oxford, UK; New York: Oxford University Press, 2004), p. 87.

غير قابلة الاسترداد (Sunk Costs) العالية جدًا لبناء القُدرات الاستيعابيّة (Absorptive Capacities)، واللُّغات المشتركة (Common Languages). المنطق الاقتصادي السائد لنظرية تكلفة المُعاملات (Transactional Economics) لا يبدو كافيًا للإجابة عن متطلّبات خلق المعرفة على أساس هذه الازدواجية التقليدية في نُظُم الحوافز، حيث إنه يستند أساسًا إلى منطق تخصيص الموارد (Resource Allocation)، ولا يستوعب منطق خلق الموارد (Ressource Creation) إلا بشكل عرضي. من جهة أخرى، مع سهولة ترميز المعرفة (Codification of Knowledge) التي تُتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت التكاليف المتغيرة لاستنساخ المعرفة ونقلها منخفضة جدًا (شبه مجانية)، وعمّقت من مفارقة حماية استخدام المعارف المولَّدة: ففي حين نجد أن حقوق الملكية «الحصرية جدًّا» تُعرقِل الدينامية التراكميّة لتوليد المعرفة ونشرها، فإن حقوق الملكية «المفتوحة» تُحدّ من حوافز خلق المعرفة. وهذا ما يفسّر كيف أن شكلًا جديدًا من أنظمة التحفيز على خلق المعرفة والتنسيق الاقتصادي أصبح ينمو بشكل متزايد، سواء أداخل السوق أم خارجها. يتعلق الأمر بنموذج «جماعات الممارسة» (Communities of Practice) التي تعتبر جماعات البرمجيات الحرة القائمة على نشر الشيفرة المصدريّة (Open Source) أشهرها(٨).

ـ أما الإشكالية **الثانية** فهي على مستوى التقسيم الدولي «المعرفي» للعمل، حيث نلحظ أن التفوّق العلمي والتكنولوجي للدول الصناعيّة الكبرى في الشمال، وتركيز المهارات الخاصة والعالية بها، وبخاصة توافرها على «أرضيات خلّاقة» ضاربة في أعماق التاريخ والثقافة النهضويّة، يؤدي بشكل

---

(٨) جماعات الممارسة (Communities of Practice): هي جماعات عضوية منظمة ذاتيًّا من أفراد ذوي اهتمامات وخبرات مشتركة يجمعهم هَمٌّ مشاركة المهارات والتعلم الاجتماعي، انظر: Jean Lave and Etienne Wenger, *Situated Learning: Legitimate Peripheral Participation*, Learning in Doing (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991).

هذا النمط من التعلم ومشاركة الخبرات وُجِد منذ القدم عبر الرواية والتناقل الشفهي، إلا أنه هُمِّش لعقود طويلة بفعل ارتكاز النظام الصناعي على المعلومات والمعارف الخطية (أو الصريحة)، ليعود اليوم ليكتسي أهمية مضاعفة. هذه الجماعات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بانتشار وتعميم شبكة الإنترنت التي غيّرت العديد من المفاهيم، وجعلت التشارك الطوعي في المعرفة أمرًا واقعًا وفاعلًا (نموذج لينوكس (Linux) على سبيل المثال).

متزايد إلى استقطابها لأنشطة البحث والتطوير والابتكار(٩). بعبارة أخرى، بحكم الأهمية البالغة للسياقات التفاعليّة في الحقل المعرفي، فإن وتيرة التقسيم الدولي «المعرفي» للعمل هي بازدياد مطّرد، ورقعتها باتساع متزايد، لكن فقط ضمن حدود بلدان تتشابه من حيث المستويات العلميّة والتكنولوجية ومخزون الموارد المعرفيّة. من حيث الآليات الكامنة وراء هذه الترتيبات المعرفيّة العالميّة، يُبيِّن نوسباوم (Nussbaum)(١٠) بشكل أكثر دقة هذه الازدواجية في عولمة المعرفة:

ـ من جهة، نجد أن الأنشطة التي تتطلّب الجدارة التحليليّة وتصميم النشاط الصناعي وهندسته، مثل برمجة الكمبيوتر والمحاسبة والعمليات المصرفيّة الخلفية، تتطوّر على نحو مُتزايد في البلدان الناشئة ذات الأجور المنخفضة والجدارة العالية (مثل الصين والهند وجمهورية التشيك والمجر وروسيا. . .). من خلال ارتفاع المستوى العام للتعليم، وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في هذه الاقتصادات الناشئة، أصبحت جدارتها البشرية تتقن إجراءات معالجة المعلومات (Information) والمعارف المرمّزة (Codified Knowledge)، سواء أسيارات كانت أم حواسيب، ثلاجات أم ملفات قانونيّة، مشغلات صوتيّة (mp3)، أم حتى صواريخ.

ـ من جهة أخرى، تبرز قاعدة عمل (Core Business) جديدة على الصعيد العالمي، متعلّقة بكل ما يخص الاستخدام الإنتاجي لـ «الإبداع» (Creativity). وهذا على ما يبدو هو ما تسعى الدول الأكثر تقدّمًا إلى حمايته من خلال شركاتها المبتكِرة، وجامعاتها ومراكز أبحاثها المرموقة، وحقوق الملكية الفكريّة، وعلى نحو متزايد أيضًا من خلال قطاعاتها الثقافيّة والفنيّة الإبداعيّة ذات القيمة المضافة العالية. يأخذ هذا التقسيم الدولي للإنتاج المعرفي أساسًا أشكال نقل، أو إعادة توطين الشركات المتعددة الجنسيات

---

(٩) El Mouhoub Mouhoud, «Division internationale du travail et économie de la connaissance,» dans: C. Vercellone (dir.), *Sommes-nous sortis du capitalisme industriel?* sous la dir. de Carlo Vercellone (Paris: La Dispute, 2002), p. 121.

(١٠) Bruce Nussbaum, «Get Creative! How to Build Innovative Companies,» *Business Week* (31 July 2005), pp. 60-69.

لأجزاء معيّنة من سلسلة القيمة الخاصة بمنتجاتها، ويُفضي إلى استقطاب مزدوج: من ناحية، الأنشطة المعرفيّة الخطيّة على مستوى وسط سلسلة القيمة (المتلازمة مع مستويات متدنية من القيمة المُضافة)، ومن ناحية أخرى، الأنشطة الإنتاجيّة غير الخطيّة على مستوى منبع سلسلة القيمة ومصبها (المتمثّلة بمستويات مرتفعة من القيمة المضافة).

يبدو هذا التفرّع الثنائي في التقسيم الدولي للمعرفة كأنه يستنسخ تفرّعًا ثنائيًا آخر لوظائف الدماغ المعرفيّة، كما بيّنته أبحاث روجر سبيري (R. Sperry)[١١]. بحسب هذا النموذج، يسمح الدماغ الأيسر بالتحديد الكمي والتحليل المنهجي والخطي للمعارف والمعلومات، في حين يُولِّد الدماغ الأيمن عالم الخيال والرموز والحدس، عن طريق مقاربة هيكليّة (بصرية، فضائية وتجريدية)، وليست استطرادية (لفظيّة). يلخص نموذج وظائف الدماغ المعرفيّة هذا، بجلاء، التقسيم الدولي للمعرفة، حيث تُركِّز بلدان الشمال[١٢] بدرجة متزايدة على الأنشطة الاقتصاديّة للدماغ الأيمن، في حين أن عددًا قليلًا من الاقتصادات الناشئة[١٣] تبسط سيطرتها المتنامية على أنشطة الدماغ الأيسر. وبحكم الطبيعة التراكمية والتاريخيّة لعمليات الترسب والاختمار المولّدة للأرضيات المعرفيّة الخلّاقة، حتى هذه البلدان النامية التي تسجل أداءً قويًّا في الاقتصاد الجديد، مثل دول البريكس، لا يمكنها أن تُنافس دول الشمال على صعيد قاعدة العمل الإبداعيّة الجديدة (Industries Creative)، على الأقل في المدى المنظور، وتظل سيطرتها المتزايدة فقط على الأنشطة المعرفيّة الخطيّة.

لا تجد الدول العربيّة ـ ومعظم دول الجنوب ـ موطئ قدَم لها في هذا التصنيف المزدوج لتوزيع المعرفة والإبداع على الصعيد العالمي، وذلك

---

(١١) منح روجر سبيري جائزة نوبل في الطب على هذا العمل في عام ١٩٨١، انظر في ذلك: Roger Sperry, «Some Effects of Disconnecting the Cerebral Hemispheres,» in: *Nobel Lecture, Les Prix Nobel* (Stockholm: Almqvist and Wiksell, 1981).

(١٢) التي تضم الكتلة الثلاثية أميركا الشمالية وأوروبا الغربية وجنوب ـ شرق آسيا/أوقيانوسيا.

(١٣) التي تضم دول البريكس BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا)، إضافة إلى حفنة محدودة من دول الجنوب لا تضم أيًّا من البلدان العربية: المكسيك والأرجنتين وتشيلي وهنغاريا وجمهورية التشيك وتركيا وماليزيا وإندونيسيا.

لسبب بسيط هو أنها مُستثناةٌ من ديناميات الاقتصاد الجديد المرتبطة بنشاطات الدماغ الأيمن المعرفيّة والتعلميّة بدرجة أكثر حدّة من الفجوة الرقميّة المُتعلّقة بنشاطات الدماغ الأيسر. وهذا ما نستطلعه في المباحث التالية.

ثانيًا: الإطار المنهجيّ للبحث
النظم الوطنيّة للابتكار

على مدى العقود الثلاثة الماضية، تحوّل الاقتصاد السياسي من نظرته التبسيطيّة إلى الابتكار، باعتباره تسلسلًا خطيًا ينتقل من البحوث المختبريّة الأساسية إلى البحوث التطبيقيّة، ثم التصنيع، فالتسويق التجاري، ليُنتج نماذج اقتصاديّة مميزة، أبرزها نموذج السلسلة المترابطة(١٤)، ونموذج النمط الثاني لإنتاج المعرفة(١٥) ونموذج المروحة الثلاثيّة(١٦). إلا أن نموذج «النظام الوطني للابتكار» يظل هو النموذج الأبرز والأنجع للتحليل الاقتصادي للإشكالية المعرفيّة، سواء من المنظور الوضعي أم المعياري.

نشأت مقاربة النظام الوطني للابتكار في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، انطلاقًا من أعمال كريستوفر فريمان الذي درس الصعود التاريخي لليابان باعتبارها قوةً اقتصاديّة عُظمى، من منظور الاقتصاد السياسي لفريدريش ليست، وأعمال بينغت ـ آك لاندفال الذي استكشف التفاعلات الاجتماعيّة المهمة بين الموردين والعُملاء ودورها في تشجيع الابتكار في الدانمارك، قبل أن تتبلور هذه المقاربة بشكل أدق في التسعينيات(١٧) في شكل نموذج يُبيّن أن

(١٤) Stephen J. Kline and Nathan Rosenberg, «An Overview of Innovation,» in: Ralph Landau and Nathan Rosenberg (eds.), *The Positive Sum Strategy: Harnessing Technology for Economic Growth* (Washington, DC: National Academy Press, 1986).

(١٥) Michael Gibbons [et al.], *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London; Thousand Oaks, Calif: SAGE Publications, 1994).

(١٦) Loet Leydesdorff and Henry Etzkowitz, «The Triple Helix as a Model for Innovation Studies,» *Science and Public Policy*, vol. 25, no. 3 (1998), pp. 195-203.

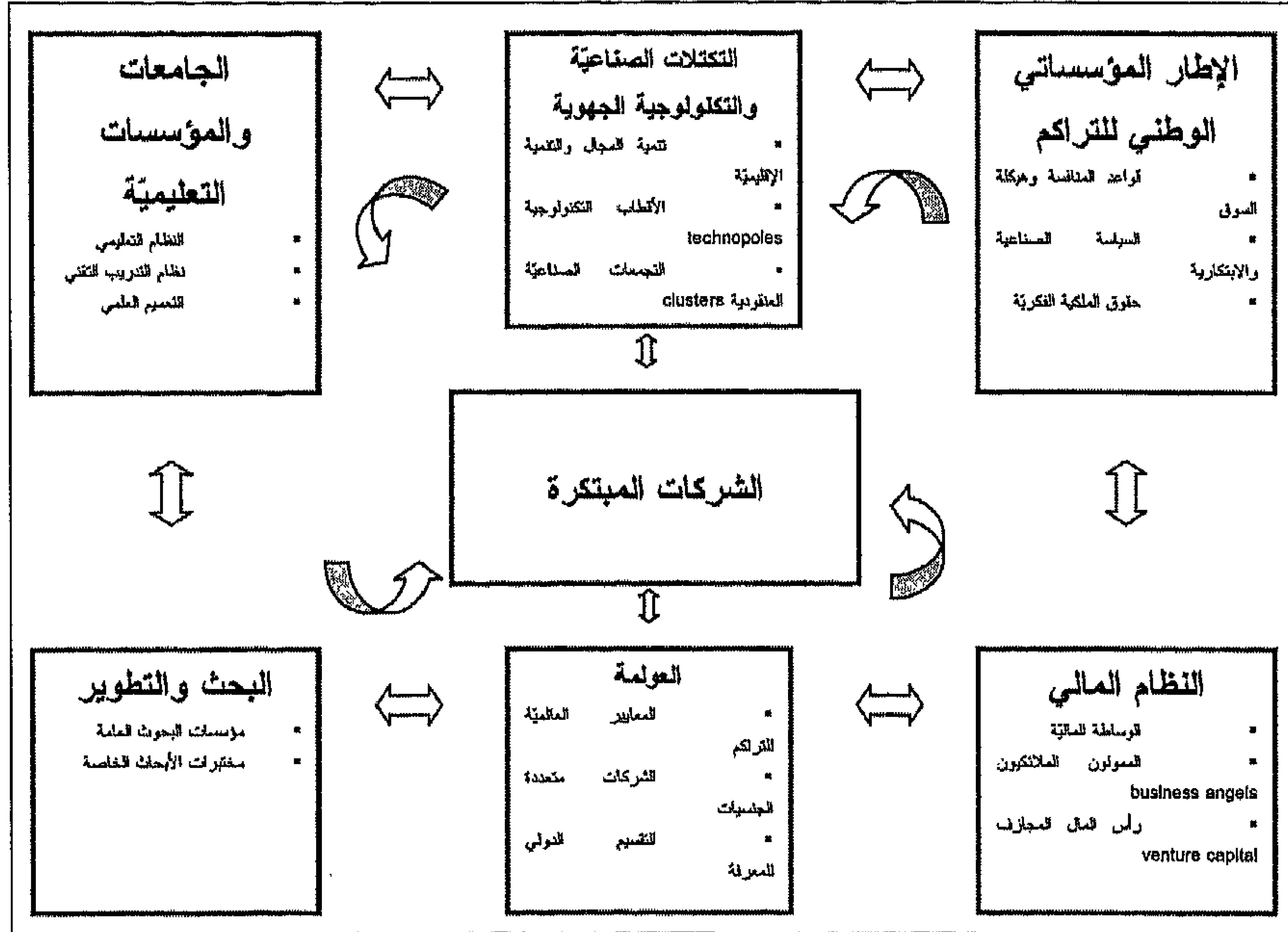
(١٧) Bengt-Ake Lundvall (ed.), *National Systems of Innovation: Towards a Theory of Innovation and Interactive Learning* (London: Pinter, 1992); Richard R. Nelson (ed.), *National Innovation Systems: A Comparative Analysis* (New York: Oxford University Press, 1993), and Chris Freeman, «The 'National System of Innovation' in Historical Perspective,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 19, no. 1 (1995), pp. 5-24.

الابتكار ليس مرحلة معيّنة من مراحل الإنتاج، بل هو عملية تدريجية وتراكمية وغير خطيّة، تُبني على علاقات شبكيّة معقدة، وعلى التفاعل المستمر بين الشركات والجامعات ومعاهد البحوث الحكوميّة والمراكز الإنتاجيّة وهيئات وضع المعايير والمصارف وغيرها من الجهات الفاعلة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

لذلك، فإن الابتكار ليس مجرد تعلّم فردي لمقاول أو لشركة، بل هو مُضمَّن داخل نظام أوسع يتيح العملية الابتكاريّة، ويعتمد عليها في آن واحد. من هنا يسمح النظام الوطني للابتكار بالتعرف إلى الأشكال المتعددة للتعلم ـ ولا سيما التعلم بالممارسة (Learning by Doing) ـ من خلال تداول المعارف عبر العلاقات التعاونية (Cooperation) والمنافسة ـ التعاونية (Coopetition) بين الشركات، وبين الشركات والمؤسسات البحثية، ثم بين منتجي التكنولوجيات ومستخدميها. وعلى الرغم من أن هذا النموذج جرى بناؤه في (ومن أجل) اقتصادات الشمال، إلا أنه يظل حاليًّا أنجع وسيلة اقتصاديّة لتحليل توافق الاقتصادات العربيّة مع شروط الاقتصاد المبني على المعرفة وأسسه.

إذن، يُمكن تعريف النظام الوطني للابتكار باعتباره مجموعة المؤسسات العامة والخاصة (الشركات، مراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المؤسسات الماليّة، مؤسسات التنظيم والرقابة الحكوميّة. . .) المشارِكة في تحقيق عملية الابتكار على الصعيد الوطني، والمرتبطة في ما بينها عبر معاملات تجاريّة وغير تجاريّة، رسمية وغير رسمية، من خلال التدفّقات الماليّة والمعلوماتيّة وحركة «عمال المعرفة» (العلماء والمهندسون والعمال في المهارات والكفاءات كلها)، حيث تكون مُعبّأة كلّيًّا لتمكين الشركات ـ باعتبارها فاعلين أساسيين في تحصيل القيمة المضافة في الاقتصاد ـ من تحقيق ترتيبات إنتاجية جديدة لتجديد رؤوس أموالها وإنتاجها وأسواقها ونشاطاتها التجاريّة. ويخضع هذا النظام لمجموعة من القواعد التي تضمن تنظيمه واتساقه وتشغيله وتطوّره. يتعلق الأمر بالإطار العام للتراكم الذي يشمل القوانين والسياسات كلها (بُنيَة السوق، قواعد المنافسة، حقوق الملكية الفكريّة، السياسات الصناعيّة والابتكاريّة):

الشكل الرقم (٦ ـ ١)
نموذج النظام الوطني للابتكار الناضج



تستند مثل هذه النُظُم الوطنيّة للابتكار الناضجة إلى مؤسسات قوية وفاعلة (شركات، جامعات، مراكز بحث، مؤسسات وسيطة. . .) بقدر ما ترتكز على شبكات تواصل وتفاعل متينة ومتشعبة، تتحوّل من خلالها كل مؤسسة عبر تقمّص أدوار المؤسسات الأخرى. وتحدِّد قُدُرات الابتكار الوطنيّة الجدارة القطريّة التنافسيّة التي تتجلّى هنا في نسب نموّ عالية وفرص تشغيل عديدة، إضافة إلى قدرات تنافسيّة إجمالية مرتفعة، تسمح بدورها لهذه البلدان بالتنافس العالمي سواء على مستوى الأنشطة المعلوماتيّة والمعرفيّة الخطيّة (أنشطة الدماغ الأيسر)، أم على مستوى الأنشطة المعرفيّة غير الخطيّة (أنشطة الدماغ الأيمن)، أم كليهما. أما في حالة النُظُم الوطنيّة للابتكار الناشئة، أو الهشّة، كما هو عليه الحال في الدول العربيّة[(١٨)]، وفي

(١٨) على الرغم من صعوبة تمييز أنظمة متجانسة للتراكم في الاقتصادات العربية؛ فإنّ القواسم العربية المشتركة تظل بديهية، والحِراك المجتمعي الحالي المشترك والمتزامن بين أكثر من قطر عربي يعكس بشكل ملموس ترابط المسارات، سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي.

معظم البلدان الناميّة التي لم تنجح بعد بتحقيق عتبة ترشيح (Percolation Threshold) الانخراط في الاقتصاد الجديد، فعوائق عديدة تحول دون أن تؤدي هذه النُظُم دورَها في استهلال دينامية فاعلة للابتكار، وإفراز جدارة قطريّة ذاتية وتنافسية، ما يؤدي إلى تقلّص مجال توليد ونشر واستخدام المعرفة بشكل كبير. نميز في هذا البحث بين خمسة عوائق رئيسة:

١ ـ الضعف الذاتي لكل عنصر من عناصر النظام الوطني للابتكار على حدة

أ ـ قصور النظام التعليمي

النُظُم الوطنيّة العربيّة للابتكار بأمسّ الحاجة إلى فئات خريجي الشهادات المتوسطة والعُليا، في حين تظل وضعية التعليم مُزرية في معظم الدول العربيّة التي لم تستطع إلى حدود اليوم أن تنظر إلى التعليم باعتباره مجالًا لتحرير المواطن المتّزن والمتمرّس والشغوف بالعلم والمعرفة، والمتّسم بروح المبادرة الإيجابية والتنافس الشريف، أو باعتباره نشاطًا استثماريًا منتجًا لرأس المال البشري. من هنا تظل إخفاقات التعليم في الوطن العربي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الأنظمة السياسيّة الشموليّة التي تُكَرِّس من خلال التعليم عدم المساواة والفروق الاجتماعيّة بدلًا من تصحيحها.

ب ـ عوائق نظام البحث والتطوير

ضعف نِسب استثمار البحث والتطوير في الوطن العربي، هو أشهر من نار على علم. السبب في ذلك هو أنه، من جهة، لا يزال البحث والتطوير مفهومًا مُبهمًا بالنسبة إلى القطاع الخاص، ومن جهة أخرى، يظل تمويلُه في القطاع العام محدودًا جدًّا، وغير مرتبط بنظام تحفيزي فاعل.

٢ ـ نقائص النظام الإنتاجي

تراجُع دور القطاع العمومي في ظل الإصلاحات البُنيويّة منذ بداية الثمانينيات، لم يتم تعويضُه بدور أكبر للقطاع الخاص. بل على العكس من ذلك، محدودية حجم القطاع الخاص الراكد، وقصور أدائه لا تزال تتزامن مع سيادة ثقافة مقاولة مبنيّة على الريع وليس الاستثمار، ما ينعكس سلبًا

على مبادرات الشركات في خلق فرص العمل، وعلى مستويات الاستثمار اللازمة في ظل ثقافات تنظر بشكل منهجي إلى أن قاعدة المعرفة الوطنيّة هي من الاختصاص الحصري للمجال العمومي. ويؤدي غياب ثقافة تشارك الشركات سواء مع الجامعات ومعاهد البحوث أم مع بعضها بعضًا، حتميًّا إلى ضعف الروابط المؤسسة للنُظم الوطنيّة للابتكار.

٣ ـ ضعف التنسيق الاقتصادي والحوافز العموميّة

سلكت أغلبية الأنظمة الاقتصاديّة العربيّة، إن لم تكن جُلُّها، في العقود الأخيرة، سبيل التحرير الاقتصادي، من دون أن تُوفّر للسوق شروط نجاعتها، وفي مقدّمها ضمان التنافسية الشريفة عن طريق مجالس تنافسية مستقلة عن السلطة السياسيّة. على العكس تمامًا، نرى في معظم الدول العربيّة تداخلًا بين المصالح الاقتصاديّة والسياسيّة. هذا التوجه الليبرالي «المزعوم» للأنظمة الاقتصاديّة العربيّة، لا يعني، في ظل علاقات الرشوة والمحسوبية والزبونية واستغلال النفوذ، سوى الفساد، ولم يعنِ أبدًا إطلاق الحريات الفرديّة من روح مبادرة وابتكار وإبداع.

إضافة إلى ذلك، يتّسم الاقتصاد العربي في مُجمله بطابعه الريعي. لذا نجد جورج قرم يُعرِّفه باعتباره اقتصادًا قائمًا بالأساس على ريع استخراج وبيع النفط، وعلى ريع المضاربة في قطاعات أخرى مثل العقار، بالتزامن مع التبادل غير المتكافئ المفروض من القوى العُظمى[١٩].

٤ ـ ضعف المؤسسات الوسيطة

خصوصًا في ما يتعلق بالدور الرئيس المفترض أن تقوم به في عملية الابتكار بمجال التمويل عن طريق رأس المال المجازف (Venture Capital). عادة ما تكون الشركات الصغيرة، وتلك التي يجري إنشاؤها حديثًا، الأمثل لتحمّل مخاطر عملية الابتكار. وفي البلدان المتقدّمة كلها، غالبًا ما يتم

---

(١٩) جورج قرم، «المساعدات الاقتصادية لمصر وتونس: اصطياد الثورات بشباك التبعية،» موقع مركز الجزيرة للاتصالات ٦/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E489F5E4-1DF1-468F-9C11-194E34DBF8C8.htm>.

تمويل مثل هذه الشركات من رأس المال المجازف. لذا من الصعب جدًّا القيام بدور الوساطة الاقتصاديّة هذا في غياب هذه المؤسسات، ومن البديهي أن تنتقص دينامية الابتكار الوطنيّة تبعًا لذلك.

٥ ـ ضعف الروابط الجامعة بين هذه الجهات الفاعلة

على سبيل المثال، الجامعة ونظام التعليم والتدريب، هي شبه منقطعة عن عالم الصناعة والأعمال وتُطوِّر شراكات قليلة جدًّا مع الشركات.

٦ ـ الانقطاع المزدوج لنُظُم الابتكار الوطنيّة عن المستوى الفرعي (الجهوي) وعن المستوى الشامل (العالمي)

من جهة، اللامركزية والجهوية، هي ضعيفة جدًّا في هذه البلدان لأسباب تتعلق أساسًا بطبيعة الأنظمة السياسيّة الشموليّة السائدة. علاوة على ذلك، تُقصي التجارب القليلة للتكتلات التكنولوجية الجهويّة، أو النُظُم الجهويّة للابتكار، بشكل منهجي الجامعة ومعاهد البحوث، لتُفضي فقط إلى تشكيل مناطق مُعفاة من الضرائب، بعيدة كل البعد من النماذج الناجحة للتكتلات التكنولوجية الجهويّة في العالم. من جهة أخرى، عدم اتساق النُظُم الوطنيّة للابتكار في هذه البلدان مع التقسيم الدولي للمعرفة، هو بتفاقم مستمر بسبب تأثير متّى (أنظر المبحث التالي).

٧ ـ العوائق ذات الطبيعة المُحدِّدة والمتعلّقة بعدم التجانس الذاتي للبُنية السوسيو ـ سياسيّة والبنية الإبستيميّة السائدة

نناقشها بشكل مستقل في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

تجلّيات الفقر المعرفي العربي الناتج من ذلك، عديدة ومتعددة، نستطيع أن نستشف بعض أوجهها المرئية من خلال أربعة مؤشرات إحصائيّة رئيسة، مؤشّران من جهة منبع عملية إنتاج المعارف (Upstream)، ومؤشران من جهة مصابها (Downstream).

ـ المؤشر **الأول** من جهة منبع عملية إنتاج المعارف، هو الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GERD/GDP):

الجدول الرقم (٦ ـ ١)
الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في الوطن العربيّ وفي العالم (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)

	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات، ppp)[*]		الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير (بمليارات الدولارات، ppp)		الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير (النسب المئوية)		الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GERD/GDP) (النسب المئوية)		الإنفاق المحلي الإجمالي للفرد على البحث والتطوير (بمليارات الدولارات، ppp)	
	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧
العالم	٢٧٢,٦ ٤٤	٢٩٣,٧ ٦٦	٧٩٠,٣	١٤٥,٧ ١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٧	١,٧	١٢٦,٠	١٧١,٧
البلدان المتقدّمة	٣٤١,١ ٢٩	٥٥٧,١ ٣٨	٦٥٣,٠	٨٧٣,٢	٨٢,٦	٧٦,٢	٢,٢	٢,٣	٥٤٢,٧	٧١٢,٨
البلدان النامية	٣٦٤,٤ ١٦	٨١٠,١ ٢٦	١٣٦,٢	٢٧١,٠	١٧,٢	٢٣,٧	٠,٨	١,٠	٣١,٢	٥٨,٣
البلدان الأقل نموًّا	٥٦٧,١	٩٢٦,٤	١,١	١,٥	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	١,٥	١,٩
الدول العربيّة في أفريقيا	٧١٠,٦	٠٦١,٧ ١	٢,٥	٣,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣	١٣,٤	١٥,٩
الدول العربيّة في آسيا	٨٤٧,٣	٣٢٥,١ ١	١,١	١,٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	١٠,٠	١١,٨
الدول العربيّة (المجموع)	٥٥٧,٩ ١	٣٨٦,٨ ٢	٣,٦	٤,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,٢	١٢,٢	١٤,٣

(*) Purchasing Power Parity) PPP): تعادل القوّة الشّرائيّة، وتستخدم لتسهيل المقابلات الدّولية للدخل.

المصدر: اليونيسكو، تقرير اليونيسكو عن العلوم لعام ٢٠١٠ UNESCO, *Unesco Science Report 2010: The Current Status of Science around the World* (Paris: Unesco, 2010).

إحصائيّة واحدة تكفي للكشف عن المدى الهائل لهذه الفجوة المعرفيّة، حيث ٠,٢ في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربيّة (المُنتَقَص أصلًا بفعل النظام التراكمي الريعي)، مخصصة للبحث والتطوير، ما يجعل الوطن العربي لا يُساهم إلا بنسبة ٠,٤ في المئة من الإنفاق الإجمالي العالمي على البحث والتطوير، بما مجموعه أقل من ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧. من دون أن نغفل التحليل الكيفي الذي يُظهر سوء تخصيص هذه الموارد الضئيلة التي تُصرف أساسًا بشكل مباشر على رواتب الأساتذة الباحثين من دون ربطها بإنتاجهم العلمي، أي من دون قيامها بالدور التحفيزي المنوط بها.

يتجلّى عمق الفجوة المعرفيّة في الوطن العربي أيضًا عبر المؤشر **الثاني** الذي يتعلق بعدد الباحثين، حيث نجد أنه لم يتجاوز في عام ٢٠٠٧ عتبة ١٢٣٠٠٠ باحثٍ في مجموع الدول العربيّة:

الجدول الرقم (٦ ـ ٢)
عدد الباحثين في الوطن العربي وفي العالم (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)

	الباحثون (بالآلاف)		الحصة من عدد الباحثين في العالم (النسب المئوية)		الباحثون لكل مليون نسمة		الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير لكل باحث (بآلاف الدولارات، ppp)	
	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧
العالم	٥٨١٠,٧	٧٢٠٩,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٢٦,١	١٠٨٠,٨	١٣٦,٠	١٥٨,٩
البلدان المتقدّمة	٤٠٤٧,٥	٤٤٧٨,٣	٦٩,٧	٦٢,١	٣٣٦٣,٥	٣٦٥٥,٨	١٦١,٣	١٩٥,٠
البلدان النامية	١٧٣٤,٤	٢٦٩٦,٧	٢٩,٨	٣٧,٤	٣٩٧,٨	٥٨٠,٣	٧٨,٥	١٠٠,٥
البلدان الأقل نموًا	٢٨,٧	٣٤,٧	٠,٥	٠,٥	٤٠,٥	٤٣,٤	٣٧,٦	٤٣,٨
الدول العربيّة في أفريقيا	٨٤,١	٩٨,٤	١,٤	١,٤	٤٤٤,١	٤٧٧,١	٣٠,٢	٣٣,٣
الدول العربيّة في آسيا	٢١,١	٢٤,٤	٠,٤	٠,٣	١٩٧,١	١٩٨,٧	٥٠,٥	٥٩,٣
الدول العربيّة (المجموع)	١٠٥,٢	١٢٢,٨	١,٨	١,٧	٣٥٤,٩	٣٧٣,٢	٣٤,٣	٣٨,٤

المصدر: *Unesco Science Report 2010.*

زيادة على ذلك، يعرف الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير لكل باحث في الوطن العربي، الذي لا يصل إلى خُمُس معدل البلدان المتقدّمة (٣٨٠٠٠ دولار مقابل ١٩٥٠٠٠ دولار)، ركودًا قويًّا (انتقل بالكاد من ٣٤٠٠٠ إلى ٣٨٠٠٠ دولار، لكل باحث بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧) في زمن تسارع التاريخ، وتسارع الاستثمار في الحقل المعرفي في الألفية الثالثة (انتقل الإنفاق في البلدان النامية في الفترة نفسها من ٧٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ دولار، لكل باحث، ومن ١٦١٠٠٠ إلى ١٩٥٠٠٠ دولار، لكل باحث في البلدان المُتقدّمة).

بديهي إذًا أن يكون الإنتاج العلمي والمعرفي المترتب عن هذه القدرات والاستثمارات في الحقل المعرفي غير ذي بال، ومُتّسمًا بتخلّف شديد. وهذا ما يُبرِزُه مثلًا المؤشر **الثالث** المتعلق بحجم المنشورات العلميّة (الأبحاث المنشورة في المجلات العلميّة المُحكَّمة)، حيث نجد أن الوطن العربي لا ينتج أكثر من ١,٣١في المئة من الإنتاج العلمي العالمي:

الجدول الرقم (٦ ـ ٣)

المنشورات العلميّة في الوطن العربي وفي العالم (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)

	مجموع المنشورات العلمية		الحصة من المجموع العالمي للمنشورات العلميّة (النسب المئويّة)	
	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧
العالم	٧٧٣٣٢٤	١٠٦١٧٦٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠
البلدان المتقدّمة	٦١٧٨٧٩	٢٥٦ ٧٤٢	٧٩,٩	٦٩,٩
البلدان النامية	١٥٣٣٧٦	٣١٥٧٤٢	١٩,٨٣	٢٩,٧٤
البلدان الأقل نموًا	٠٦٩ ٢	٧٦٦ ٣	٠,٢٧	٠,٣٥
الدول العربيّة في أفريقيا	٩٨٨ ٤	٨٦٠٧	٠,٦٤	٠,٨١
الدول العربيّة في آسيا	٣٣٤٨	٣٦٦ ٥	٠,٤٣	٠,٥
الدول العربيّة (المجموع)	٣٣٦ ٨	١٣٩٧٣	١,٠٧	١,٣١

المصدر: *Unesco Science Report 2010.*

أخيرًا، يُبرز المؤشر **الرابع** المرتبط ببراءات الاختراع بشكل أكثر حِدّة هذا الفقر المعرفي المُدقِع. فمن أصل ١٨١٨٩٨ براءة اختراع في العالم في

عام ٢٠١١ مسجّلة لدى الوايبو، لم يُسجل الوطن العربي برمّته سوى ٢٦٢ براءة، موزعة على الشكل التالي:

الجدول الرقم (٦ ـ ٤)
الطلبات العربيّة لبراءات الاختراع لدى المنظمة الدوليّة للملكية الفكريّة «الوايبو» (WIPO) (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١)

	مجموع الطلبات				
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١ (تقديرات)
العربية السعوديّة	٤٥	٦٠	٧٠	٨١	١٤٧
الإمارات العربيّة المتحدة	٢٠	٢٤	٢٨	٣٠	٣٩
مصر	٤٠	٤٢	٣٣	٤٨	٣٣
المغرب	١٨	١٥	٢٤	٢٠	١٧
تونس	٨	٤	٦	٩	٨
سورية	٢	٥	٩	١٢	٥
الجزائر	١٢	١٠	٨	٣	٤
الكويت	٢	٢	١	٠	٤
السودان	٤	٣	٠	٠	٢
الأردن	٢٢	٧	١	٠	١
لبنان	٢	١	٢	٤	١
اليمن	٠	٠	١	٣	١
قطر	٠	٠	١	٧	٠
البحرين	٠	٣	١	١	٠
العراق	١	٠	٠	٠	٠
ليبيا	٠	١	٤	١	٠
عمان	٠	٠	٢	٤	٠
موريتانيا	٠	٠	٠	٠	٠
جيبوتي	٠	٠	٠	٠	٠
مجموع الدول العربيّة	١٧٦	١٧٧	١٩١	٢٢٣	٢٦٢

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو)، «تسجيل براءات الاختراع الدولية لعام ٢٠١١،» ٥ آذار/ مارس ٢٠١٢، <http://www.wipo.int>.

يبقى أن نشير إلى أن براءات الاختراع الأكثر توليدًا للقيمة هي براءات الاختراع USPTO، وبراءات الاختراع الثلاثيّة[٢٠]، حيث تضمحل المساهمة العربيّة بشكل أكبر:

الجدول الرقم (٦ ـ ٥)
براءات الاختراع (USPTO) وبراءات الاختراع الثلاثيّة للدول العربيّة وفي العالم (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)

	براءات الاختراع USPTO				براءات الاختراع الثلاثية			
	المجموع		الحصة من المجموع العالمي		المجموع		الحصة من المجموع العالمي	
	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٦
العالم	١٦٨٥٧١	١٥٨٥٤٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٧٠٣٥	٤٨٠٤٨	١٣٦,٠	١٥٨,٩
البلدان المُتقدّمة	١٥٥٧١٢	١٤١١٨٣	٩٢,٣٧	٨٩,٠٥	٥٥٤٥٦	٤٥٩٢٣	٩٧,٢٣	٩٥,٥٨
البلدان النامية	١٢٨٤٦	١٧٣٤٤	٧,٦٢	١٠,٩٤	١٥٧٩	٢١٢٥	٢,٧٧	٤,٤٢
البلدان الأقل نموًّا	١٣	١٣	٠,٠	٠,٠	٤	١	٠,٠	٠,٠
الدول العربيّة في أفريقيا	١٢	٢٦	٠,٠	٠,٠١	٦	٩	٠,٠١	٠,٠٢
الدول العربيّة في آسيا	٤٦	٥٨	٠,٠٢	٠,٠٣	١٥	١٨	٠,٠٢	٠,٠٣
الدول العربيّة (المجموع)	٥٨	٨٤	٠,٠٣	٠,٠٥	٢١	٢٧	٠,٠٣	٠,٠٥

المصدر: *Unesco Science Report 2010.*

يتضح جليًّا، في ضوء هذه المؤشرات كلها، أنّ المعرفة بشكل عام، والمعرفة الإنتاجيّة، بشكل خاص، لا تجد لها موضع قدم إلا لمامًا في ظل هيمنة الفقر المعرفي والفكر الأُحادي في الوطن العربي. بل أكثر من ذلك، الفارق المعرفي الفلكي الذي يفصل الدول العربيّة عن البلدان المُتقدّمة والنامية ـ الذي لا يقاس فقط بمقاييس كميّة إحصائيّة ـ هو في تزايد مستمر بفعل «تأثير متّى».

(٢٠) براءات الاختراع USPTO: هي البراءات التي تُسجّل لدى المكتب الأميركي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية. وبراءات الاختراع الثّلاثيّة هي التي تُسجَّل في الوقت نفسه لدى الاتّحاد الأوروبّي واليابان، إضافة إلى المكتب الأميركي.

ثالثًا: الدول العربيّة: المعرفة و«تأثير متّى»

يعني قدوم الاقتصاد بعد ـ الصناعي، المبنيّ على المعرفة، بالنسبة إلى الدول العربيّة توسّع الفجوات المعرفيّة العميقة أصلًا عوضًا من تقلّصها. هذا المسار هو طبيعي في المعاملات والتبادلات والاندماجات كلها التي تعرف تباينات كبيرة ومستويات غير متجانسة «قبليًّا» (ex ante)، وانعدام آليات «بعدية» (ex post) للتصحيح، خصوصًا عندما يتعلّق الأمر بمجالات قائمة على المعلومات والمعارف.

أبرز من تناول هذا التأثير السلبي بالدرس والتحليل هو عالم الاجتماع روبرت ميرتون، في دراسة بمجلة *Science* في عام ١٩٦٨، حيث بيّن الترابط المتلازم للإنتاجية العلميّة المبكرة مع معدلات الإنتاجية وطول عمر الإنتاج العلمي وغزارته، من خلال النشر في أفضل المجلات العلميّة المتخصصة. وأوضح ميرتون أن الباحثين المشهورين في الحقل العلميّ يحظون باعتراف كبير قد لا يتناسب مع أعمالهم الجديدة، مقارنة بالاعتراف بأعمال زملائهم الذين ينتجون أعمالًا لا تقل جودة، ويحصلون على اعتراف أقل، وذلك بفعل تراكُم الحوافز لدى الفئة الأولى من منح ماليّة وجوائز وتكريم، أو استشهاد الآخرين بأعمالهم. يعني هذا التراكم «المادي» أو «الرمزي» مُضاعفة الأفضليات، واتّساع الفجوات بشكل مطرد. عرّف ميرتون هذه الدينامية السلبية بـ «تأثير متّى» (The Matthew Effect) في إشارة إلى آية من «إنجيل متّى» تقول: «لأنه سنُعطي كل من له، وسيكون في الوفرة، ولكن لمن ليس له، فحتى الذي عنده يؤخذ منه»[٢١].

يُبيّن إذًا تأثير متّى بجلاء أن الأفضليات هي ذات طبيعة تراكميّة في أغلب الحالات، ويصبح من هم أغنياء أكثر غنًى في المستقبل، ويزداد من هم فقراء فقرًا. وحيث إن أهميته هي مضاعفة عندما يتعلق الأمر بعمليات تراكم المعارف (التعليم، البحث العلمي، الابتكار...)، فهذا يضعه في صميم تحديات بناء اقتصادات عربيّة قائمة على المعرفة واندماجها في عولمة المعرفة، ويجعله مرادفًا لتدهور الوضعية الإنتاجيّة والتنافسيّة في

(٢١) **الكتاب المقدس**، إنجيل متى، الأصحاح ٢٥، الآية ٢٩.

الاقتصاد غير المرئي الناشئ، التي هي في الأساس غير متناسقة وواهية.

يتجلّى تأثير متّى في الوطن العربي ابتداءً بتوسع «الفجوة الرقميّة» (Digital Divide)، التي هي امتداد للفجوة التكنولوجية مع بلدان الشمال منذ ستينيات القرن الماضي، والتي زادتها التحوّلات التكنولوجية الجارية تعميقًا وتجذّرًا، مع إبقائها على الطبيعة التمييزيّة خلفها. إذ على الرغم من أن ثورة المعلومات ووسائلها التقنية تتيح (نظريًا) وضع النتاج العالمي للمعلومات والمعارف المرمَّزة بين يدي كل من يرغب في الاطلاع عليه، وعلى الرغم من الطبيعة «الكمية» للحقل المعلوماتي التي تجعل من السهل نسبيًّا تدارُك التأخر الرقمي، إلا أن الهوّة التي تفصل بين من يمتلك القدرة على الاستخدام الإنتاجي لتقنيات المعلومات والكومبيوتر والإنترنت في دول الشمال، وبشكل متزايد في الدول الناشئة، وبين من لا يمتلك مثل هذه القُدرة في الدول العربيّة، هي شاسعة وبتوسّع مُطّرد.

يتجلّى تأثير متّى بشكل أكثر حِدّة في ما يتعلق بـ «الفجوة المعرفيّة» (Knowledge Divide)، أو «فجوة التعلم» (Learning Divide)، التي تشمل، على نطاق أوسع قدرات التعلّم وتوليد المعرفة وتداولها من خلال نظم وطنيّة فاعلة للابتكار. الرهان هنا ليس رهان تقنية فحسب، أو امتلاك أجهزة حواسيب بنسب مرتفعة قياسًا إلى عدد السكان، أو حتى استخدام هذه الحواسيب على نطاق واسع، وإنما يتعلق بالأساس بالقدرات الاستيعابيّة (Absorptive Capacities)[٢٢]. ما يعني أن امتلاك القدرات الأوليّة يترتب عليه

---

(٢٢) تشمل «القدرة الاستيعابية»، كما هي مُعرَّفة عند (كوهين وليفينتال)، القدرة على توليد التّكنولوجيات الجديدة من خلال وسائل مبتكرة. وبشكل أكثر دقة، تتألف القدرة الاستيعابية من: (أ) القدرة على التعرف إلى قيمة المعرفة الخارجية؛ (ب) القدرة على استيعابها وإدماجها في قاعدة المعرفة الذاتية؛ (ج) القدرة على تطبيقها لأغراض تجارية. انظر: Wesley M. Cohen and Daniel A. Levinthal, «Absorptive Capacity: A New Perspective on Learning and Innovation,» *Administrative Science Quarterly*, vol. 35, no. 1 (March 1990), pp. 128-152.

إن كانت أغلب الأبحاث قد درست مفهوم القدرة الاستيعابية في أعقاب كوهين وليفينتال بدرجة أساسيّة على مستوى الشركات؛ إذ يجري التعلّم والتغير التكنولوجي، بيّنت دراسات أخرى أهمية هذه المقاربة بالنسبة إلى القدرات الوطنية للابتكار. من هذا المنظور، يُعرِّف دالمان ونيلسون القدرة الاستيعابية الوطنية، مثل القدرة الوطنية الإجمالية التي تتيح التعلم وتفعيل التكنولوجيات وأفضل الممارسات (Best Practices) المنبثقة عن المحيط الخارجي. القدرة الاستيعابية القومية تشمل: =

قدارت استيعابيّة أكبر للاستفادة من الإمكانات الجديدة للابتكار التي تبرز في البيئة الاقتصاديّة، وإيجاد الظرف الاقتصادي المواتي لاستخدامها. ومن ثم، حيث إن القدرة الاستيعابيّة الوطنيّة تعتمد على التراكم القبلي، وعلى مستويات المعارف السابقة، فتدنّي الكفاءات، وتردّي قاعدة المعارف الذاتيّة في البلدان العربيّة، يترتب عليه تفاقم الفجوة المعرفيّة التي يصعب درؤها بترتيبات وتدابير كمية، كما هو عليه الحال بالنسبة إلى الفجوة الرقميّة. وإن كان الاقتصاد الصناعي أو الاقتصاد المعلوماتي يخلق تأثيرات وهمية (Optical Illusion) تفيد اللحاق بركب الحضارة، وتقليص الهوّة مع الدول الأكثر تقدّمًا، فإن الاقتصاد القائم على المعرفة يرفع الحجاب عن عمق الهوّة المعرفيّة وتعمقها وفقًا لتفاقم تأثير متّى.

إذًا، لا يرجع التردّي المعرفي العربي فقط إلى أخطاء سياسات الأنظمة المستبدة وإخفاقاتها خلال العقود الخمسة الأخيرة التي خَلَفت أنظمة استعماريّة ليست بدورها مسؤولة عن هذا التردي، كما ليست مسؤولة عنه نظرية المؤامرة أو سياسات التقويم الهيكلي المفروضة من مؤسسات «توافق واشنطن»، وإن كانت هذه العوامل كلها قد تضافرت لتُعمِّق من وطأة الأزمة المعرفيّة العربيّة، أو تُعيق - في أزمنة معيّنة - جهودًا أو مشاريع للخروج من بوتقتها. من هذا المنظور المبني على مركزية القدرات الاستيعابيّة القوميّة وأصالة العوامل الذاتيّة في التغيير، تبرز العوامل الموضوعيّة كلها باعتبارها - في أحسن الأحوال - عوامل مؤثرة وليست مُحدِّدة، وباعتبارها نتاجًا وليست سببًا لوضع الانحطاط والتخلّف العربي. ومن هذا المنظور أيضًا، يتضح جليًّا أن آفاق الحِراك الشعبي العربي، القائم على دوافع وأجندات ذات طبيعة سياسيّة بالأساس، تظل محدودة، أو بشكل أدق، تظل مرهونة بتغيير أعمق ذي أبعاد أنثربولوجيّة وتاريخيّة.

= (أ) إمكانية الإطلاع على المنتجات المعرفية والتقنيات الحديثة والحصول عليها؛ (ب) القُدرة على تبنّي المعرفة وتطبيقها في العملية الإنتاجية، أو في مختلف جوانب الحياة؛ (ج) القدرة على نشر المعرفة في الإطار المحيط، سواء على مستوى الشركات المحلية أم على مستوى المجتمع المحلي بأسره، انظر: Carl Dahlman and Richard Nelson, «Social Absorption Capability, National Innovation Systems and Economic Development,» in: Bon Ho Koo and Dwight H. Perkins (eds.), *Social Capability and Long-Term Economic Growth* (New York: St. Martin's Press, 1995).

فالسياسة والاقتصاد ما هي في آخر المطاف (in fine)، إلا نتاجٌ لوضع اجتماعي نفسي متقدّم، أو متخلّف[٢٣]، أو بمعنى آخر، لثقافة محددة. وهذا هو ما يُسمّيه خلدون حسن النقيب بـ «ثقافة التخلف»[٢٤]، مبيّنًا كيف أن التخلّف العربي لا ينبع بشكل مباشر من ضعف جهود وبرامج التنمية، وكيف أن طبيعته العميقة هي التولّد الذاتي للتأخّر والارتكاس. ما يحلو للنقيب تسميته بـ «التخلف الخالص المحض» الذي يكاد يكون علامةً مُميِّزةً للمجتمعات العربيّة دون سواها من بلدان العالم. هذه الخاصية الذاتيّة للتخلف العربي الخالص المحض تُجهِض كل مشروع نهضوي «قبليًّا» بتضييق مجالات اللامفكر فيه اللاشعورية، وتُصادره «بعديًّا» بتحييد آثاره المضاعفة (positive spillover effects) المتوقعة، أو المتوخّاة.

رابعًا: آفاق البناء المعرفي في الوطن العربي

يُتيح نموذج النُظُم الوطنيّة للابتكار فهمًا دقيقًا لنُظم التراكم في الاقتصاد المبني على المعرفة، خصوصًا أنه مترسّخ في الخصوصيات الوطنيّة والمحليّة، ويسمح بالتركيز ليس على الأبعاد الاقتصاديّة فقط، لكن أيضًا على القضايا السياسيّة والمؤسساتيّة والثقافيّة. أصالة هذه المقاربة ليست إذًا في التعريف بالفاعلين فحسب في نظام الابتكار الوطني، وتحديد أدوارهم وجدارتهم وهياكلهم التحفيزيّة، بقدر ما هي تسليط الضوء على مركزية العلاقات والتفاعلات في سياقات تدفّق المعلومات والتكنولوجيات والمعارف. فالتكنولوجيا ليست منفصلة عن البُنيَة المعرفيّة التي أنتجتها، حتى بالنسبة إلى المكوّنات التكنولوجية التي تُصنّف ضمن فئة العناصر المعرفيّة «التصريحيّة»، أي تلك التي يسهُل نقلها وتوطينها لضعف ارتباطها بالسياق[٢٥]. وبالتالي، إن

(٢٣) مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط ١٠ (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢٤) خلدون حسن النقيب، **آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة**، تحرير عبد الرحيم حسين (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢).

(٢٥) التّمييز بين المعرفة المُرمَّزة (Codified Knowledge)، والمعرفة المُضمَّنة (Tacit Knowledge)، إضافة إلى التّمييز بين المعرفة (Knowledge) والمعلومات (Information): هي أحجار الزاوية في مقاربة الاقتصاد السياسي للمعرفة. في العقد الأخير، تطوّر تمييز إبستيمولوجي آخر، في أعقاب دراسة كوك وبراون، بين إبستيمولوجيا الحيازة (Knowledge) وإبستيمولوجيا الممارسة (Knowing). =

السعي إلى امتلاك التكنولوجيا وتعميمها من دون امتلاك القيم العلميّة والثقافيّة التي أفرزتها، يظل مجرد تحديث سطحي لا يرقى إلى مستوى تغيير بُنيات الإنتاج، ولا يُنتِج آثارًا اجتماعيّة مؤثّرة. هذه الخلاصة غير البديهية تعني أن التطور التكنولوجي والمعرفي لا يُمكن أن ينبع من فراغ (ex nihilo)، أو من مكوّنات تكنولوجية (Artefacts) مجردة، بل لا بدَّ له من تجذّر في الأرض، وفي التاريخ، أو بتعبير آخر، من مزاوجة بين الحداثة التكنولوجية والعلميّة والتقليد الاجتماعي والإبستيمي، باعتبارها كلها شروطًا حتمية لاستيعاب النماذج الإنتاجيّة المعرفيّة.

تُعزز الاتجاهات الأخيرة في اقتصاد المعرفة هذا الطرح، وتؤكّد أن التقاليد والخصائص الذاتيّة (Idiosyncrasies)، أصبحت أكثر أهمية في النسق الاقتصادي البعد - صناعي مما كانت عليه في النسق الصناعي[٢٦]. وهو ما قد أبرزه مارك غرانوفيتر في مقالة مؤسسة لعلم الاجتماع الاقتصادي الجديد في عام ١٩٨٥، تحت عنوان «الفعل الاقتصادي والبنية الاجتماعيّة: مشكلة التضمين»، مبيّنًا أن العلاقات الاقتصاديّة مُدرجة ضمن «نُظم ملموسة ومستدامة للعلاقات الاجتماعيّة». من خلال مفهوم «التضمين» (Embeddedness)، يؤكد غرانوفيتر دور العلاقات الشخصيّة، وبُنى الشبكات الاجتماعيّة في توليد الثقة، وتثبيط الانتهازيّة، وخلق القاعدة الاجتماعيّة المشتركة، وبالتالي السماح بالفعل الاقتصادي وبالابتكار. يُبيّن إذن، هذا المنظور، أن الاقتصاد لا يخضع تمامًا للسوق، وأن تطور اقتصاد السوق لا يعني اختفاء أشكال الاقتصاد القائمة على الهبة (Maussian Gift)، والمُعاملة بالمثل (Reciprocity)، وعلى إعادة التوزيع (Redistribution)، ما يسمح بإعادة اعتبار العلاقة بين الاقتصاد والديمقراطية، وبتسليط إضاءة جديدة على

= انظر: Scott D. N. Cook and John Seely Brown, «Bridging Epistemologies: The Generative Dance Between Organizational Knowledge and Organizational Knowing,» *Organization Science*, vol. 10, no. 4 (July-August 1999), pp. 381-400.

(٢٦) باعتماده على رؤية مزاوجة بين الاقتصاد السياسي الصناعي والاقتصاد السياسي للتنمية، يكتسي تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الإبداعي ٢٠١٠، أهمية قصوى اليوم؛ إذ يُبيّن بجلاء أن نجاح برامج التنمية القائمة على التكنولوجيا العالية أصبح مشروطًا بتضمينها (Embedding) في الخصوصيات المحلية.

الحِراك الاجتماعي والسياسي الحالي والأثر الكبير الذي يمكن أن يكون للشبكات الاجتماعيّة وللأشكال المؤسساتيّة الجديدة في بلورة حداثة ديمقراطيّة جديدة مُكمِّلة ومُصحِّحة لاقتصاد السوق. تسمح هذه المقاربة السوسيو ـ سياسيّة للاقتصاد إذًا بالتحليل الدقيق لكيفية تحديد العلاقات والهياكل الاجتماعيّة والسياسيّة للمؤسسات الاقتصاديّة والسلوك الاقتصادي، وتنفي إمكانية بناء نُظُم وطنيّة للابتكار فاعلة في غياب تضمين ديمقراطي ومؤسسات وعلاقات اجتماعيّة وسياسيّة تمكينيّة للأنشطة الإنتاجيّة المعرفيّة وحاضنة للفعل الاقتصادي المُبدِع.

من ناحية أخرى، المعرفة الإنتاجيّة داخل أي نظام وطني للابتكار هي جزء من القاعدة المعرفيّة الكلّية بكل مكوّناتها، التكنولوجية أو التقليدية، العلميّة أو العامية، لذا لا يمكن فهم طبيعة توليدها وتداولها واستيعابها من دون العودة إلى الشروط المعرفيّة المُحدَّدة بالتراكم التاريخي والمُحدِّدة للمعرفة والممارسة. الجذرُ المعرفي في الاقتصاد المبني على المعرفة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنظام المفاهيمي «القبلي» الذي يمنح الأفراد في حقبة تاريخيّة معيّنة تصوّراتهم الخاصة للأشياء والعالم، ويحدد أنماط وديناميات خلق وتوزيع واستيعاب المعرفة. ندين في صياغة هذا النسق المعرفي بدرجة أساس لميشيل فوكو في الكلمات والأشياء[(٢٧)] عبر مفهوم الإبستيميّة (épistémè) الذي يُشير إلى ترسب طبقات من العقلانية، وشبكات مفاهيميّة لاشعوريّة، وغير محددة، ممتدة في الزمان، متحوّلة في المكان[(٢٨)]، باعتبارها أساسًا للمعرفة (والممارسة) لفترة معيّنة من الزمن. الإبستيمية هي إذاً دائمًا متواجدة «قبليًّا»، عبارة عن رواسب تحدد نظرتنا إلى العالم، وتستوعب، قبل أي معرفة فعلية، كل ما هو قابل للمعرفة. وبالتالي فهي لا تُعبّر عن القاعدة المعرفيّة الموجودة فعلاً، بل عمّا يجعل ممكنًا توليدها ونشأتها. يكشف فوكو بذلك عن الإمكانات والشروط التاريخيّة لمجموع العلاقات التي بإمكانها أن توجد في فترة معيّنة بين الممارسات الخطابيّة

(٢٧) Michel Foucault, *Les Mots et les choses; une archéologie des sciences humaines*, Bibliothèque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 1966).

(٢٨) يحيى ابن الوليد، «مشروع الجابري في منظور فلسفة الاختلاف،» مجلة **نزوى**، العدد ٦٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠).

التي تفسح المجال أمام الأشكال الأبستيمولوجيّة والعلوم والمعارف. دراسات قليلة تناولت بالبحث والاستقصاء هذه البُنية المعرفية في السياقات العربيّة، وأبحاث أقل حاولت استقراء طبيعتها العميقة والعوامل الاقتصاديّة، أو الاجتماعيّة، أو الثقافيّة، أو المنهجيّة أو اللغويّة المستترة وراءها. فمن نكسة العقل العربي وانسداد آفاق الخلق والابتكار والاجتهاد، إلى غياب المنهج التحليلي العقلاني، أو حتى عجز اللغة العربيّة عن مسايرة العلوم والمعارف الحديثة واستيعابها، تعددت تفسيرات هذا الوهن المعرفي العربي المزمن من دون أن تتمكّن من تجلية الطبيعة الأولى المستترة للإبستيميّة[٢٩]. وتظل مقاربة عبد الله العروي في **الأيديولوجيا العربيّة المعاصرة** إحدى الإسهامات النادرة التي نجحت في استقراء جوانب مهمة من الطبيعة الإبستيميّة العميقة للسياق العربي. يؤكد العروي أربعة أبعاد تحدد للإنسان العربي الممكن الإبستيمي الذي يتعيّن التفكير فيه، وتوجّه لاشعوريًا طرائق تفكيره:

- الأصالة: تحديد الذات أو تحديد الهويّة؛
- الاستمرار: ربط الذات بالتاريخ أو زمنيّة الذات؛
- الكونية: ربط الذات بالمنهج الكوني؛
- التعبير: التعبير عن الذات.

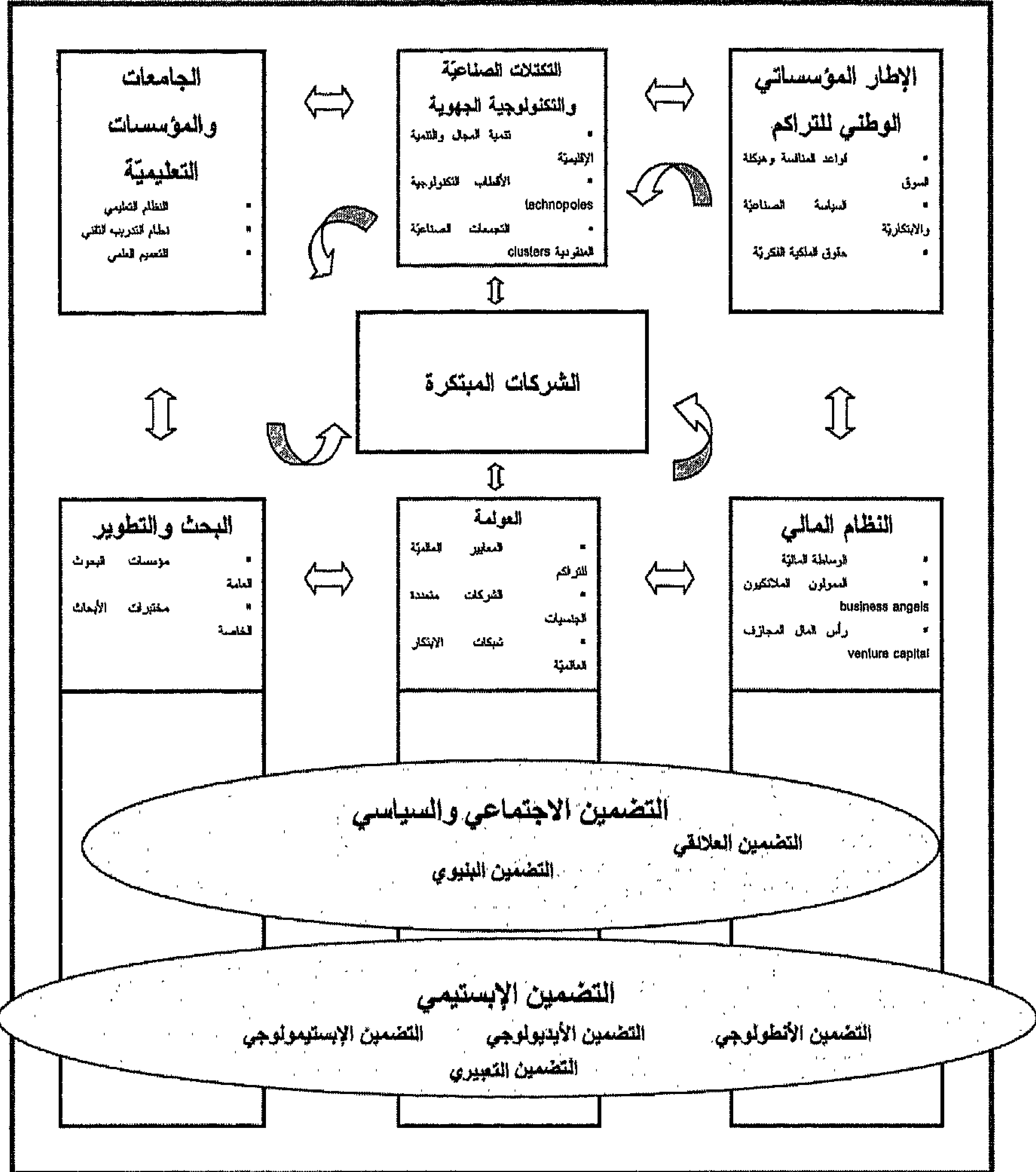
هو ما يُشير في نظرنا إلى التضمين الإبستيمي للنظام الإنتاجي والابتكاري على المستويات الأنطولوجيّة والأيديولوجيّة والأبستيمولوجيّة والجماليّة.

يسمح لنا هذا التضمين المزدوج (السوسيو ـ سياسي والإبستيمي) ببناء نموذج جديد نُسمّيه «النموذج المُضمَّن للنظام الوطني للابتكار»، الذي يُمكّننا من التحليل الدقيق لإشكالية البناء المعرفي في الوطن العربي:

---

(٢٩) من أبرز هذه التّفسيرات، ما نجده لدى محمد عابد الجابري، في مشروعه «نقد العقل العربي»؛ إذ يُميِّز بين ثلاثة نظم معرفيّة للثقافة العربيّة تؤسِّس كل منها لآلية خاصة في إنتاج المعرفة، وهي البيان والبرهان والعرفان. يوظّف الجابري الإبستيميّة في بُعدها البُنيوي المتوقف عند بُنية النصوص العارفة؛ من دون «الحفر» في التاريخ الطويل الأمد (أو التاريخ الأركيولوجي عند فوكو).

الشكل الرقم (٦ ـ ٢)
النموذج المُضمَّن للنظام الوطني للابتكار



على الرغم من أن هذه الطبقات المكوّنة للبنيات السوسيو ـ سياسيّة والإبستيميّة، هي غير جامدة، وإنما متحرّكة عبر سلسلة من الانزياحات والتفاوتات التي لا تُرى في معظم الحالات بالعين المجردة لكونها متّصلة بالزمن البعيد وليس الآني، وأنه يصعب سبر أغوار الاستمرارية (Continuum) بين المكوّنات المرئية، وغير المرئية للنظام الاقتصادي، فالنموذج المُضمَّن

للنظام الوطني للابتكار، الذي طَوّرناه في هذا البحث، يُبيِّن بجلاء أن الاقتصادات العربيّة هي غير مؤهّلة للاستخدام الإنتاجي للمعرفة (من توليد ونقل واستيعاب وتطبيق)، باعتبارها أداةً أساسية للتنمية الاقتصاديّة وتحسين الأوضاع الاجتماعيّة، سواء من خلال الأميّة المتفشية وإخفاقات النظام التعليمي، أم من خلال ضعف الاستثمارات في البحث والتطوير، أم لضعف هيكلة الشركات والبُنيات الإنتاجيّة، وبشكل خاص لغياب التفاعل بين مجالات الإنتاج والتعليم والبحث والتطوير وانقطاعها عن الحقائق المحليّة. تبرز هذه الخلاصة بشكل أكثر جلاءً من خلال مدخل الأبعاد الأربعة للممكن الإبستيمي عند العروي، التي تبيّن أن النُظُم الوطنيّة العربيّة للابتكار هي في مجملها محكومة بطبقات عقلانية وشبكات مفاهيميّة أحاديّة لا تسمح بانبثاق ذات، أو هُويّة فرديّة في ظل الهيمنة الأنطولوجيّة للجماعة على الفرد، والسلطة المطلقة للنص على العقلانية الفرديّة. كما أنها تنبني، في ربطها الذات بالتاريخ، على أيديولوجية لا توفّق بين التقليد والحداثة، بل عوضًا من ذلك، تنبني على المعارضة بينهما، مع ترجيحها الصارخ لكفة التقليد والماضوية على حساب الحداثة والارتقاء والخلط بين ما هو أسطوري، وما هو تاريخي. ما يؤدي حتميًّا إلى جمود التفكير وسيطرة جملة أفكار وتقاليد ونصوص وأوهام وأخيلة على العقل العربي. على المستوى الأبستيمولوجي، الإبستيمية العربيّة لا تنبني على منهج تحليلي أصيل، فضلًا عن كونها منقطعة عن المناهج الكونيّة الناجعة. وأخيرًا، فهي تلفُظ منظومة الجمالية (Aesthetic) وتنتقص «قبليًّا» من مجالات التعبير عن الذات والخلق والإبداع (Poïesis).

لا نهضة معرفيّة إذاً في الاقتصاد القائم على المعرفة من دون مؤسسات وعلاقات اجتماعيّة وسياسيّة حاضنة للفعل الاقتصادي المبدع، ومن دون طبقات من العقلانية مُترسِّبة، وشبكات مفاهيميّة لاشعوريّة مُؤسَّسة على الحرية الفرديّة ومُؤسِّسة للتميّز والخلق والإبداع. من منظورنا هذا، الوعي الأنطولوجي بمركزيّة الفرد وأصالته في مقابل الجماعة، إضافة إلى الوعي الأيديولوجي بعدم نجاعة منظومة القيَم الرجعيّة المؤسَّسة على تسويغات تاريخانيّة سرياليّة والمصادِرة للحريات الفرديّة، والوعي الأبستيمولوجي بالمناهج التحليليّة العصريّة، وفتح مجالات الإبداع والتعبير عن الذات، هي

إحدى أهم الأحجار الأساس لتجاوز حالات الوهن المعرفي العربي والتأسيس لحكومات وجامعات وشركات فاعلة ومتفاعلة في نُظُم وطنيّة للابتكار قوية ذاتيًّا وتنافسية عالميًّا.

خاتمة

يُبرِز التحليل الاقتصاديّ لاندماج الوطن العربي في الاقتصاد القائم على المعرفة والتقسيم الدوليّ «المعرفيّ» للعمل بجلاء، تعدد أوجه القصور المعرفي العربي، سواء منها الكمية أم النوعية. إضافة إلى ذلك، يؤدي «تأثير متّى» إلى توسّع الفجوات المعرفيّة العميقة أصلًا عوضًا من تقلّصها. فمن ناحية، مع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تتقلّص الفجوة التكنولوجية الموروثة عن مرحلة ما بعد الاستعمار، بل تفاقمت إلى «فجوة رقميّة» لم تستطع أيًّا من الدول العربيّة درءها بعد. ومن ناحية أخرى، تضاعف الابتكار والإبداع في عدد من قطاعات الاقتصاد الجديد (تكنولوجيا النانو، التكنولوجيا الحيويّة، الإلكترونيات الدقيقة. . .) لم يُولِّد آثارًا إيجابيّة (أمباشرة كانت أم مُضاعفة) في اقتصادات البلدان العربيّة وقواعدها المعرفيّة. على العكس من ذلك، افتقادها قدرات استيعاب وطنيّة جعل «الفجوة الرقميّة» تتعمّق أكثر فأكثر، لتُصبح «فجوة معرفيّة»، سواء مع بلدان الشمال، أم مع بعض البلدان الناشئة، وسواء في قطاعات الأنشطة المعرفيّة الخطّيّة، أم غير الخطّيّة.

مع هذا كله، تأثير متّى ليس قدرًا حتميًّا في الدول العربيّة، يتنافى مع إمكانات الخروج من حلقة الفقر المعرفي المفرغة، خصوصًا أن «الربيع العربي» وَلَّد آمالًا مشروعة في ملاءمة أسس البيئة الاقتصاديّة الحاضنة، وطبقات البيئة المعرفيّة المسبقة مع شروط الاقتصاد القائم على المعرفة. حيث أوضحت تجارب عديدة في العقدين الأخيرين، في مقدّمها تجارب مجموعة دول البريكس، من دون أن ننسى تجارب النمور الآسيويّة من قبل، أن فرصًا متعددة تسنح لمن يُحسِن اغتنامها بحسب قدراته على التعلم والاستيعاب، التي تتطلّب بدورها استثمارات مكثفة وتراكمات كمية وتاريخيّة مهمة.

المراجـع

١ ـ العربية

كتب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج**. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، ٢٠٠٩.

ـــــ . **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١: إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة**. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، ٢٠١٢.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة. نيويورك: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، ٢٠٠٣.

الجابري، محمد عابد. **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (نقد العقل العربي؛ ٢)

ـــــ . **تكوين العقل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (نقد العقل العربي؛ ١)

حجازي، مصطفى. **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**. ط ١٠. بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧.

عبد اللطيف، كمال. **المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

العروي، عبد الله. **الأيديولوجيا العربية المعاصرة**. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥.

النقيب، خلدون حسن. **آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة.** تحرير عبد الرحيم حسين. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢.

دوريات

ابن الوليد، يحيى. «مشروع الجابري في منظور فلسفة الاختلاف.» **مجلة نزوى:** العدد ٦٤، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

٢ ـ الأجنبية

Books

Amin, Ash and Patrick Cohendet. *Architectures of Knowledge: Firms, Capabilities, and Communities*. Oxford, UK; New York: Oxford University Press, 2004.

Foray, Dominique. *Economics of Knowledge*. Cambridge, Ma: MIT Press, 2004.

Foucault, Michel. *L'Archéologie du savoir*. Paris: Gallimard, 1969. (Bibliothèque des sciences humaines)

_____. *Les Mots et les choses; une archéologie des sciences humaines*. Paris: Gallimard, 1966. (Bibliothèque des sciences humaines)

Gibbons, Michael [et al.]. *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London; Thousand Oaks, Calif: SAGE Publications, 1994.

Koo, Bon Ho and Dwight H. Perkins. eds. *Social Capability and Long-Term Economic Growth*. New York: St. Martin's Press, 1995.

Landau, Ralph and Nathan Rosenberg. Eds. *The Positive Sum Strategy: Harnessing Technology for Economic Growth*. Washington, DC: National Academy Press, 1986.

Lave, Jean and Etienne Wenger. *Situated Learning: Legitimate Peripheral Participation*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991. (Learning in Doing)

Lundvall, Bengt-Ake. ed. *National Systems of Innovation: Towards a Theory of Innovation and Interactive Learning*. London: Pinter, 1992.

Nelson, Richard R. ed. *National Innovation Systems: A Comparative Analysis*. New York: Oxford University Press, 1993.

Nobel Lecture, Les Prix Nobel (Stockholm: Almqvist and Wiksell, 1981).

Organisation for Economic Co-operation and Development. *Managing National Innovation Systems*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 1999.

UNESCO. *Unesco Science Report 2010: The Current Status of Science around the World*. Paris: Unesco, 2010.

United Nations Conference on Trade and Development. *Creative Economy Report 2010-Creative Economy: A feasible Development Option*. Geneva-New York: United Nations, 2010.

Vercellone, Carlo. dir. *Sommes-nous sortis du capitalisme industriel?* Sous la direction de Carlo Vercellone. Paris: La Dispute, 2002.

Periodicals

Cohen, Wesley M. and Daniel A. Levinthal. «Absorptive Capacity: A New Perspective on Learning and Innovation.» *Administrative Science Quarterly*: vol. 35, no. 1, March 1990.

David, Paul A. «The Dynamo and the Computer: An Historical Perspective on the Modern Productivity Paradox.» *American Economic Review*: vol. 80, no. 2, May 1990.

Freeman, Chris. «The 'National System of Innovation' in Historical Perspective.» *Cambridge Journal of Economics*: vol. 19, no. 1, 1995.

Granovetter, Mark. «Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness.» *American Journal of Sociology*: vol. 91, no. 3, November 1985.

Leydesdorff, Loet and Henry Etzkowitz. «The Triple Helix as a Model for Innovation Studies.» *Science and Public Policy*: vol. 25, no. 3, 1998.

Merton, Robert K. «The Matthew Effect in Science.» *Science*: vol. 159, no. 3810, 5 January 1968.

Nussbaum, Bruce. «Get Creative! How to Build Innovative Companies.» *Business Week*: 31 July 2005.

Solow, Robert. «We'd better watch out.» *New York Times Book Review*: 12 July 1987.

Reports and Research

Cook, Scott D.N. and John Seely Brown. «Bridging Epistemologies: The Generative Dance between Organizational Knowledge and Organizational Knowing.» *Organization Science*: vol. 10, no. 4, July-August 1999.

الفصل السابع

نحو منظومة طاقة أكثر استدامة
لدول مجلس التعاون الخليجي

زهير حامدي

مقدّمة

نُحاول في هذه الدراسة بحث وتحليل المعوّقات والفرص المحتملة التي قد تُواجه دول مجلس التعاون الخليجيّ في طريقها إلى الانتقال بمنظومة الطاقة لديها من منظومةٍ تعتمد كليًّا على النفط والغاز باعتبارهما مصدرين للطّاقة، إلى منظومةٍ أكثر تنوّعًا في مصادر الطاقة من خلال إدخال طاقاتٍ بديلة مثل الطاقة النوويّة، وطاقاتٍ متجدّدة مثل الطاقة الشمسيّة. وسنعتمد، في هذا الإطار، على منهجية المقارنة التحليليّة من خلال دراسة تجارب معاصرة ـ ناجحة وأخرى فاشلة ـ لعددٍ من الدّول التي أنجزت هذه العمليّة في السبعينيّات من القرن الماضي، من أجل الخروج باستنتاجاتٍ وقوانينَ عامّة تتحكّم بعمليّات الانتقال في منظومة الطاقة. ثمّ، بعد دراسة تحليليّة للإطار النظري للدولة الريعيّة في دول مجلس التعاون الخليجيّ، سوف نحاول، وبناءً على التجارب السابقة، تحديد مكامن الضّعف والقوّة البنيويّة لدول الخليج العربيّة التي قد تُعرقل، أو تُسهّل، عمليّة الانتقال في منظومة الطاقة لديها، واقتراح توصيات من أجل النّجاح في هذه العمليّة.

تكمن أهمّية هذه الدراسة في كونها الأولى من نوعها التي تتطرق إلى إمكانيّة تنويع مصادر الطاقة في دول مجلس التّعاون الخليجي بناءً على نماذجَ معاصرة لدول أخرى، في إطار مفهومٍ كلّي لمفهوم الانتقال في منظومة الطاقة، ومحاولة اقتراح نموذج خاصّ للدّول العربية في الخليج ذات المرجعيّة السياسيّة الاقتصاديّة الريعيّة. والجديد في هذه الدراسة ليس مسألة تنويع مصادر الطاقة، بل التطرق إلى هذه المسألة في إطار نظري جديد يأخذ بالاعتبار المراجعات الأخيرة في نظرية الدولة الريعية. هناك، في الواقع، عجز في الأدبيّات الأكاديميّة في هذا الإطار

المقترح في هذه الدراسة، والدّراسات القليلة التي اهتمّت بقضيّة تنويع مصادر الطاقة في المنطقة لم تعتمد هذا الإطار المقترح في هذا البحث، ولم تقدّم نموذجًا خاصًّا مبنيًّا على فهمٍ دقيق للبنية الريعيّة لدول مجلس التعاون الخليجيّ.

ستنطلق هذه الدراسة من المشهدين العالمي والإقليميّ للطّاقة قبل أن تتطرّق إلى المراحل اللاحقة، وفي هذا الإطار لا بدّ من أن نعرّف دول مجلس التعاون الخليجيّ التي تتكوّن من ستّ دول: السعوديّة، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربيّة المتّحدة وعُمان، والتي سترد بعبارة الخليج في هذا البحث.

أولًا: المشهد العالمي للطاقة

أصبحت قضايا التغيّر المُناخي، أمن الطاقة والتقلّبات في أسواق الطاقة، تتصدّر أجندة الحكومات والمؤسّسات الدوليّة السياسيّة والاقتصاديّة، إضافةً إلى المنظّمات غير الحكوميّة والقطاع الصّناعي. ونتيجة هذه التحدّيات التي تُواجه الاقتصاد العالميّ، أصبحت القرارات على أعلى المستويات تتّخذ مسارًا مختلفًا جذريًّا من شأنها أن تحول علاقتنا مع الطاقة التي تحرّك الاقتصاد العالميّ، إذ إن المؤشّرات كلّها تدلّ على أن الاقتصاد العالميّ دخل في أوّل مراحل الانتقال إلى منظومة طاقة أكثر استدامةً وتنوّعًا في مصادر الطاقة النّظيفة. الاقتصاد العالمي في المراحل المبكرة من عمليّة الانتقال، ومن المؤكّد أن القرن الـ ٢١ سوف يشهد نموًّا متزايدًا لنسبة مصادر الطاقات البديلة والمتجدّدة في مزيج الطاقة العالمي كبديلٍ للوقود الأحفوريّ، والتوجّه نحو اقتصادٍ جديد يعتمد على طاقاتٍ جديدة ونظيفة على المدى البعيد.

اقتصادات دول مجلس التّعاون الخليجي معنيّة مباشرةً بهذا التحوّل المهمّ في منظومة الطاقة العالميّة، لأنها من أهمّ مراكز الإنتاج للنفط والغاز في العالم، ولأنها تعتمد على هذه المحروقات من جانبين:

أوّلًا، باعتبارها المصدر الرّئيس للدّخل في هذه الدول، إذ تمثّل، في

المتوسّط، أكثر من ٤٠ في المئة من ناتجها المحلّي، ونحو ٧٠ في المئة من مدخولها من العملة الصّعبة.

ثانيًا، يمثل النفط والغاز المصدرين الوحيدين للطّاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو مبيّن أدناه في الجدول الرقم (٧ ـ ١)، وبالتالي، تُعدّ المحروقات العنصر الرّئيس لاقتصادها، وأساس العقد السياسيّ الاجتماعيّ لهذه الدول.

الجدول الرقم (٧ ـ ١)
مزيج الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	النفط	الغاز	الفحم	الطاقة الكهرومائية	الطاقات الأخرى
السعودية	٦٣ في المئة	٣٧ في المئة	٠	٠	٠
الإمارات	٤٣ في المئة	٥٧ في المئة	٠	٠	٠
الكويت	٦١ في المئة	٣٩ في المئة	٠	٠	٠
قطر	٢٢ في المئة	٧٨ في المئة	٠	٠	٠
عمان	٢٨ في المئة	٧٢ في المئة	٠	٠	٠
البحرين	١٣ في المئة	٨٧ في المئة	٠	٠	٠

المصدر: إدارة إحصاءات الطاقة الأميركية، ٢٠٠٧.

إضافةً إلى الدور الرئيس الذي تقوم به المحروقات في المعادلة الاقتصادية السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، هناك عوامل أخرى، إقليمية ودولية، تجعلها معنيّة بالدرجة الأولى بهذا التوجّه العالمي لتشجيع استعمال الطاقات البديلة والطاقات المتجددة وتطويره. أهمّ هذه الأسباب هي الآتية:

ـ هناك ضغط دولي متزايد على الدول الخليجيّة لتخفيض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون، لأنها من ضمن مجموعة الدول الـ ٢٥ الأولى في العالم الأكثر انبعاثًا لغازات ثاني أكسيد الكربون للفرد، والإمارات وقطر والكويت في صدارة هذا التّرتيب[١]، علمًا أن هذه الدول تمثّل ٠,٦ في

(١) انظر: UN Statistical Division, *Environmental Indicators, Climate Change* (New York: UNSD, 2007).

المئة من مجموع سكّان العالم، وتساهم بنسبة ٢,٤ في المئة من الانبعاثات العالميّة.

ـ الطّلب المتزايد على الطاقة عالميًّا لتلبية حاجات النموّ الاقتصاديّ في الاقتصادات النّامية والنموّ السكّاني المرافق له، يضع ضغطًا متزايدًا على الطاقة الإنتاجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي، ويطرح تساؤلات عن نوعيّة المخزون من المحروقات وحجمه في هذه الدّول، وقضيّة أمن الطاقة العالمي المرتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه المنطقة وقدرتها على تلبية الطّلب العالمي للطاقة على المدى البعيد.

ـ تدفع تقلّبات أسواق الطاقة العالميّة المرتبطة بقضيّة أمن الطاقة المذكورة أعلاه، إضافةً إلى عدم الاستقرار الجيوسياسي المزمن للمنطقة، اقتصادات العالم للبحث عن بدائل للمحروقات من أجل تخفيض اعتمادها على مصادر الطاقة من الخليج.

ـ يؤثّر الاستهلاك المحلّي المتزايد للطّاقة عمومًا، وللكهرباء خصوصًا، سلبًا في قدرة دول مجلس التّعاون الخليجي على تصدير المحروقات على المدى البعيد، لأن الاستهلاك المحلّي الذي تدعمه الحكومات الخليجية يقلّص الكمّيات المتاحة للتصدير، التي تمثّل المصدر الرّئيس لدخل هذه الحكومات.

تتمثّل المؤشّرات التي تدلّ على أن الاقتصاد العالميّ دخل بالفعل في أوّل مراحل الانتقال إلى منظومة طاقة أكثر تنوّعًا في مصادر الطاقة بالعوامل التّالية: العامل السياسيّ القانونيّ؛ النموّ المستمرّ والمطّرد لنسبة الطاقات البديلة والمتجدّدة في مزيج الطاقة العالميّ؛ الارتفاع المتزايد لأسعار النفط في الأسواق العالميّة، وانخفاض تكلفة إنتاج الطاقة من الطاقات المتجدّدة؛ النموّ المتزايد والمستمرّ للاستثمارات العالميّة في الطّاقات المتجدّدة؛ والدّراسات والتّقارير المستقبليّة لمنظومة الطاقة العالميّة التي تشير كلها، وبدرجاتٍ متفاوتة، إلى التنوّع المتزايد في مزيج الطاقة العالميّ على المدى المتوسّط والبعيد.

أولًا، في ما يخصّ العامل الدوليّ القانوني، أصبحت قضيّة التغيّر المناخي قضيّةً محوريّة في أجندة العلاقات الدولية منذ أواخر الثمانينيّات بعد أن كانت قضيّة لا يهتمّ بها إلّا بعض الأوساط العلميّة والمنظّمات اللاحكوميّة النّشطة في هذا المجال. كما باتت جزءًا لا يتجزّأ من معظم السّياسات الاقتصاديّة والخارجيّة للدول. أسباب هذا التحوّل السّريع ليست دائمًا واضحة، ولا يوجد حولها إجماع، لكن نستطيع أن نلخّصها بالنقاط الآتية:

ـ حقّقت المعرفة العلميّة بخصوص قضيّة التغيّر المناخي تقدّمًا نوعيًّا يبيّن بكلّ وضوح أن التغيّر المناخي أصبح واقعًا ملحوظًا حتّى لو كان الجدل ما زال قائمًا بشأن أسبابه الرّئيسة، وعن دور الإنسان في هذا المجال. النتائج الرّئيسة لعلم التغيّر المناخيّ ملخّصة في أعمال الهيئة الحكوميّة الدوليّة المعنيّة بتغيّر المناخ التّابعة للأمم المتّحدة، التي نالت جائزة نوبل من أجل هذا العمل.

ـ كان لتزامن عدد من الكوارث الطبيعيّة في السّنوات الأخيرة المنسوبة إلى التغيّر المناخيّ دورٌ في زيادة الوعي كما رأيناه في موجة الحرّ في أوروبا في عام ٢٠٠٤ التي أدّت إلى وفاة ٣٠,٠٠٠ شخص، وإعصار كاترينا في الولايات المتّحدة الأميركيّة في عام ٢٠٠٥، الذي أدّى إلى غرق مدينة نيو أورلينز بأكملها بين ليلةٍ وضحاها. في عام ٢٠١٠ غمرت المياه ما يعادل خمس مساحة باكستان، وأثّرت مباشرةً في حياة ٢٠ مليون مواطن، وأدّت إلى وفاة نحو ٢٠٠٠ مواطن، بحسب إحصاءات حكوميّة. ورأينا مؤخّرًا كيف غرقت عاصمة تايلاند، بانكوك، لمدّة تزيد على شهر نتيجة الأمطار الغزيرة التي تساقطت في المنطقة. هذه الحوادث وغيرها تذكّر الإنسان بالقدرة التدميريّة الهائلة للطّبيعة وبالنّتائج الوخيمة للعبث بها.

يُعدّ مؤتمر استوكهولم في عام ١٩٧٢، الذي أدّى إلى إنشاء منظّمة الأمم المتّحدة للبيئة في السّنة نفسها، المرحلة المتقدّمة نحو إنشاء نظامٍ عالميّ للتغيّر المناخيّ. حيث انحصر نشاط هذه المنظّمة، في العقدين

الأوّلين من إنشائها، بالقضايا البيئيّة المحلّية المرتبطة بتلوّث البيئة من النّشاط الصناعي والتجاري مثل انسكاب النفط والتخلّص من النّفايات الخطرة. نستطيع أن نلخّص تطوّر النظام العالميّ لتغيّر المناخ في خمس مراحل تُوّجت ببروتوكول كيوتو في عام ١٩٩٧.

المرحلة **الأولى**، من بداية السبعينيّات إلى منتصف الثمانينيّات من القرن الماضي، هي المرحلة التأسيسيّة التي رأت بناء القاعدة العلميّة والتوجّه تدريجيًّا نحو إجماعٍ علميّ حول أن التغيّر المناخيّ أمر واقع، وأن للنّشاط الإنساني دورًا أساسيًّا في هذه الظّاهرة.

المرحلة **الثانية**، بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٨، تمثّل بداية الاهتمام الدوليّ من خلال عددٍ من المؤتمرات والنّقاشات في الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة، وهي مرحلة انتقال قضيّة التغيّر المناخيّ من قضيّة علميّة إلى قضيّة سياسيّة وتأسيس الأجندة في العلاقات الدوليّة.

المرحلة **الثالثة**، بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠، هي مرحلة المفاوضات الدوليّة التحضيريّة التي اتّسمت بسيطرة الدّول على أجندة التغيّر المناخيّ على حساب المنظّمات اللاحكوميّة التي يعود إليها الفضل في الأساس في الدّفع بهذه القضيّة في المحافل الدوليّة.

المرحلة **الرّابعة**، هي مرحلة المفاوضات الحكوميّة الدوليّة التي أدّت إلى تبنّي اتفاقيّة الأمم المتّحدة الإطاريّة بشأن تغيّر المناخ (United Nations Framework Convention on Climate Change, UNFCCC) في أيار/ مايو ١٩٩٢.

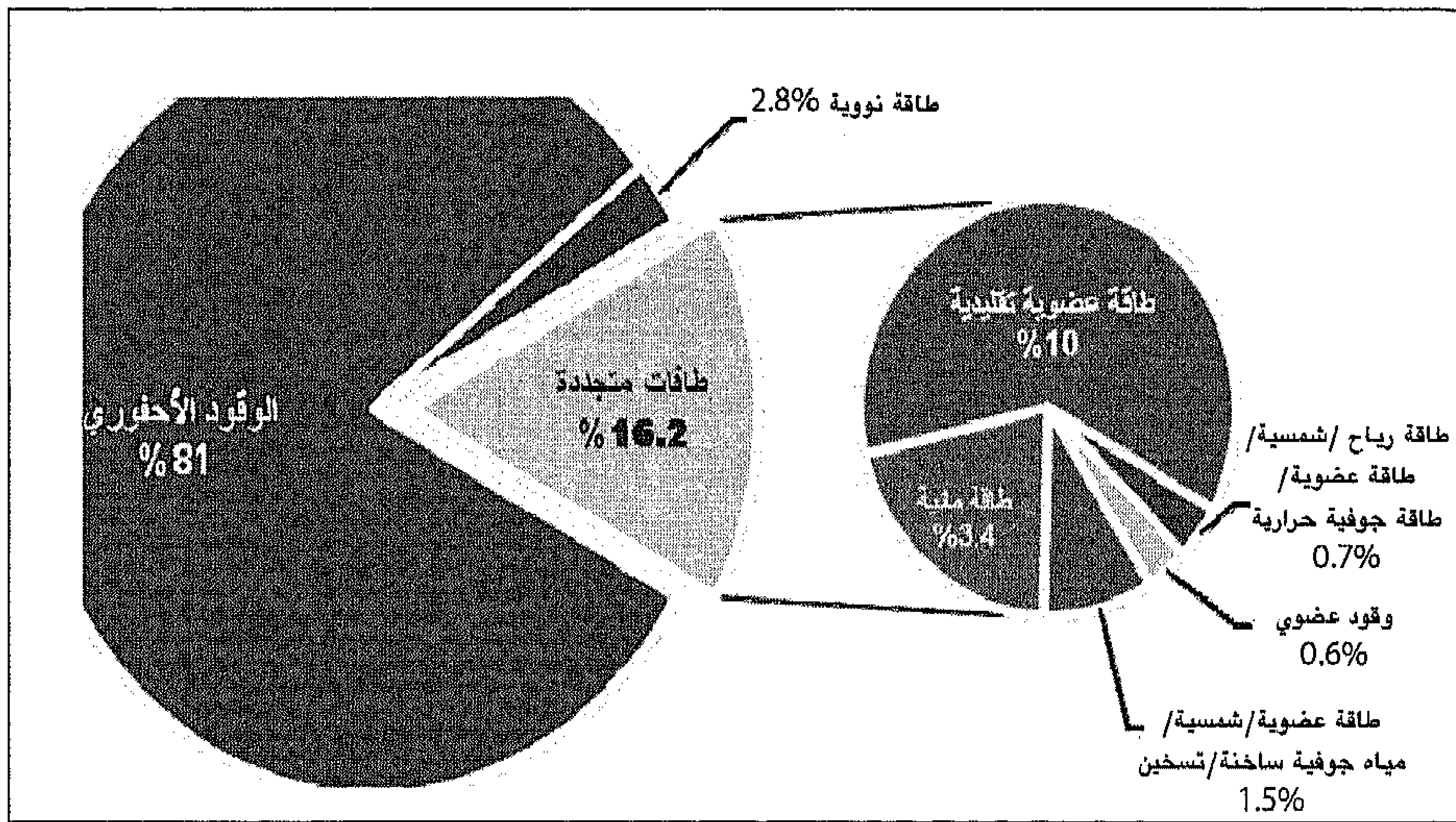
أمّا المرحلة **الخامسة**، التي لمّا تنته بعد، فهي المرحلة التنفيذيّة لِما تمّ الاتّفاق عليه في الاتفاقيّة الإطاريّة، والتي دُشّنت بتبنّي بروتوكول كيوتو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الذي دخل حيّز التّنفيذ في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، مرورًا بمؤتمر كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، ومؤتمر دوربن في عام ٢٠١١ الذي مدّد العمل ببروتوكول كيوتو، وأقرّ خارطة طريق من أجل التوصّل، في عام ٢٠١٥ كحدٍّ أقصى، إلى اتفاقيّة إلزاميّة وطويلة المدى،

تحلّ محلّ بروتوكول كيوتو، هدفها خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الاقتصادات الكبرى.

أمّا العامل الثاني، **المتعلّق بالنموّ المستمرّ والمطّرد لنسبة الطاقات البديلة والمتجدّدة في مزيج الطاقة العالميّ**، فتميّزت السّنوات الأخيرة بنموٍّ ملحوظ في نسبة الطّاقات المتجدّدة في مزيج الطاقة العالميّ، إذ أصبحت تمثّل ١٦ في المئة من الاستهلاك العالميّ للطّاقة في عام ٢٠٠٩[٢]، كما هو مبيّن في الشكل الرقم (٧ ـ ١).

الشكل الرقم (٧ ـ ١)

حصّة الطاقات المتجدّدة من الاستهلاك العالمي من الطاقة في عام ٢٠٠٩



المصدر: «Summary for Policymakers,» in: *Renewable Energy Sources and Climate Change Mitigation: Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, edited by Ottmar Edenhofer [et al.] (New York: Cambridge University Press, 2011).

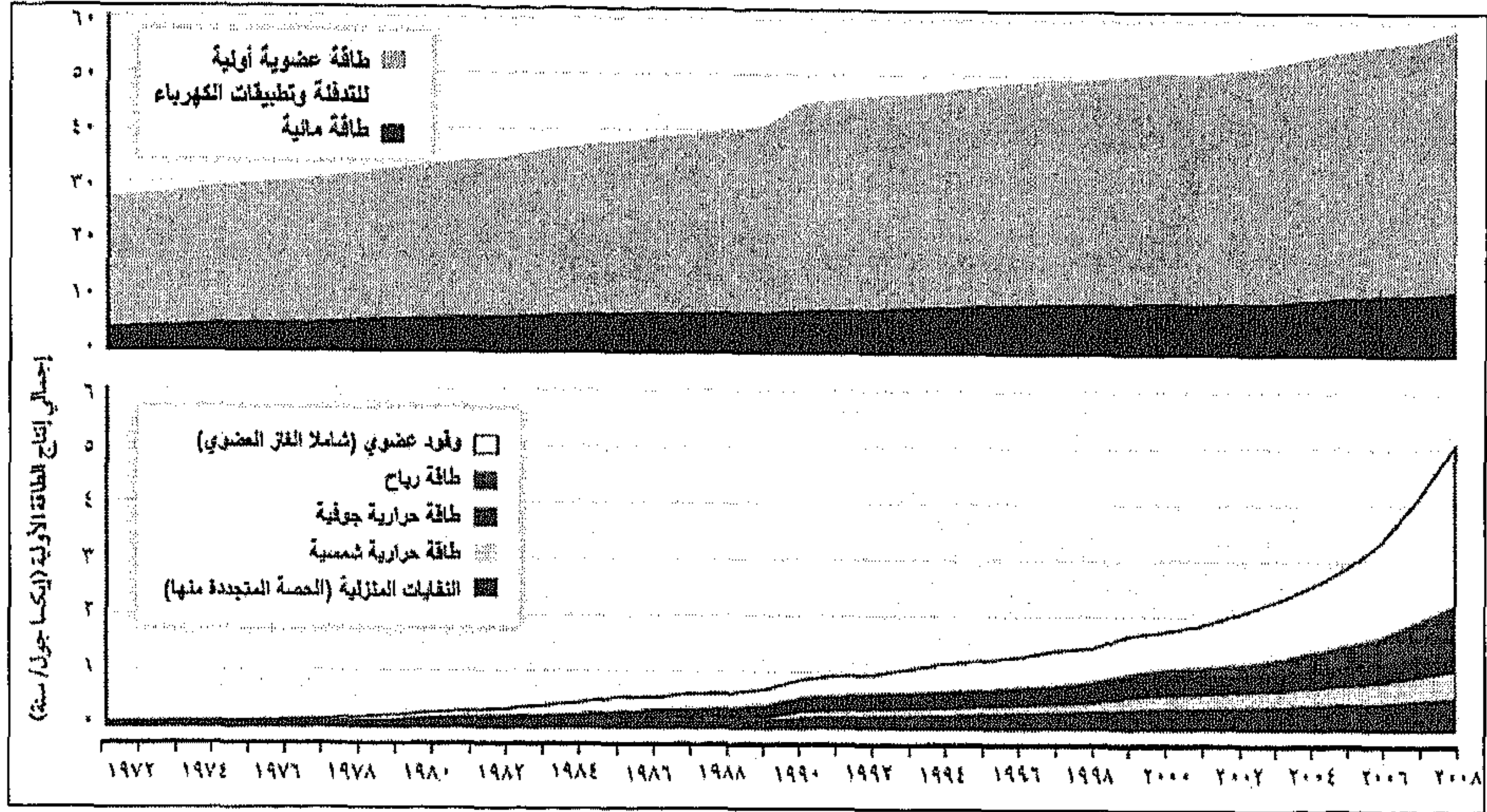
يمثّل ذلك نموًّا هائلًا، علمًا أن الطّاقات المتجدّدة كانت تشكّل أقلّ

(٢) انظر: *Renewables 2011 Global Status Report* (Paris: The Renewable Energy Policy Network for the 21st Century, 2011), <http://www.ren21.net/Portals/97/documents/GSR/REN21_GSR2011.pdf>.

من ١ في المئة من الإنتاج العالميّ للطّاقة في بداية السبعينيّات[٣]، كما هو مبيّن في الشكل الرقم (٧ ـ ٢).

الشكل الرقم (٧ ـ ٢)

التطوّر التاريخي للإنتاج العالمي من الطاقات المتجدّدة بين عامي ١٩٧١ و٢٠٠٨



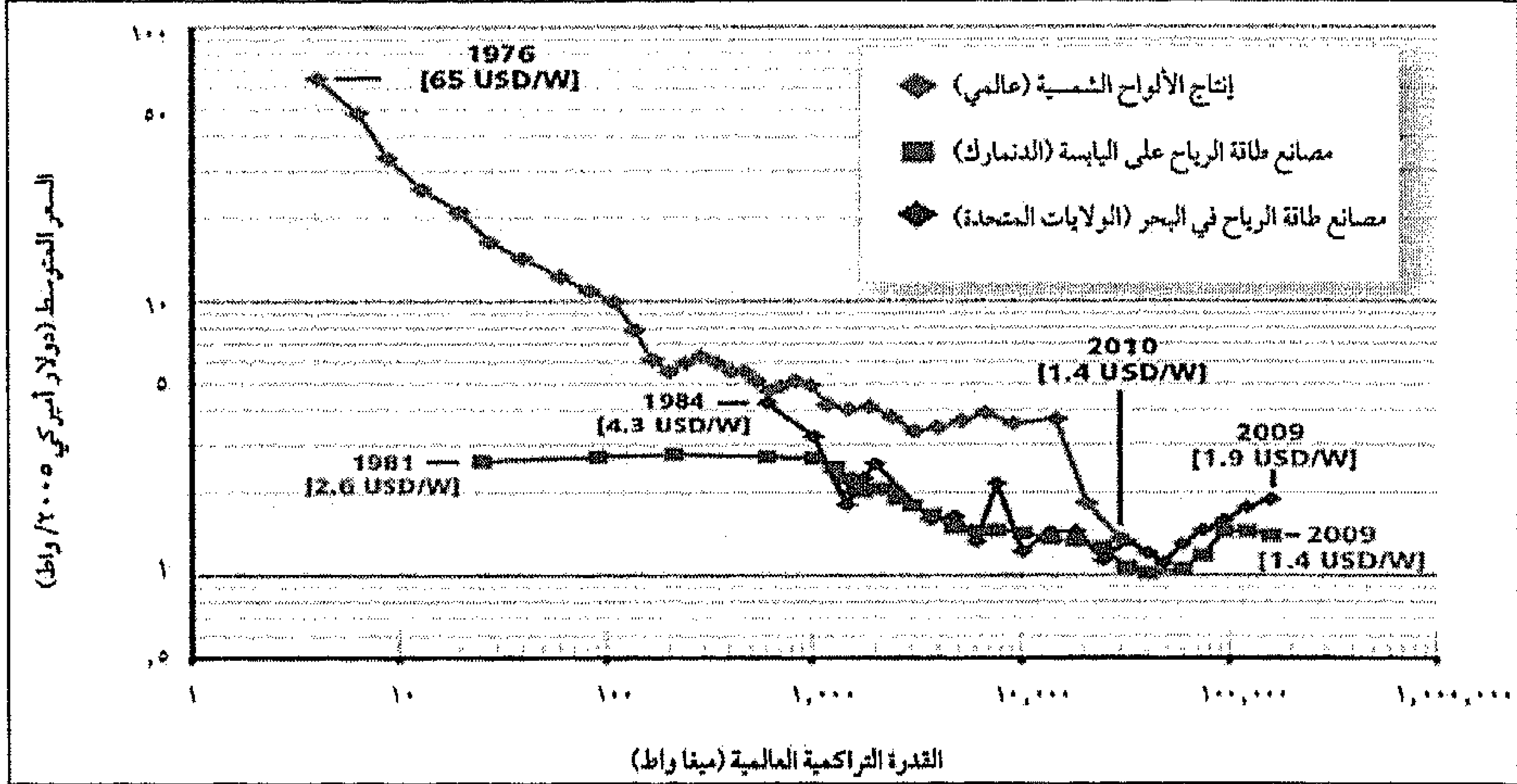
المصدر: «Summary for Policymakers».

ثالثًا، أدّى ارتفاع **أسعار النفط** المتزايد في الأسواق العالميّة[٤]، وانخفاض تكلفة إنتاج الطاقة من الطّاقات المتجدّدة إلى تسارع انتشار هذه الأخيرة، كما هو مبيّن في الشكل الرقم (٧ ـ ٣) بالنسبة إلى الطاقة الشمسيّة والطاقة الهوائيّة:

(٣) *Renewables 2011 Global Status Report.*

(٤) وصل سعر النفط في الأسواق العالمية إلى ١٤٧ دولارًا أميركيًا في تموز/ يوليو ٢٠٠٨. متوسّط سعر البرميل لعام ٢٠٠٨ كان ٩٧,٢٦ دولارًا مقارنةً بـ٣٦,٨٣ دولارًا.

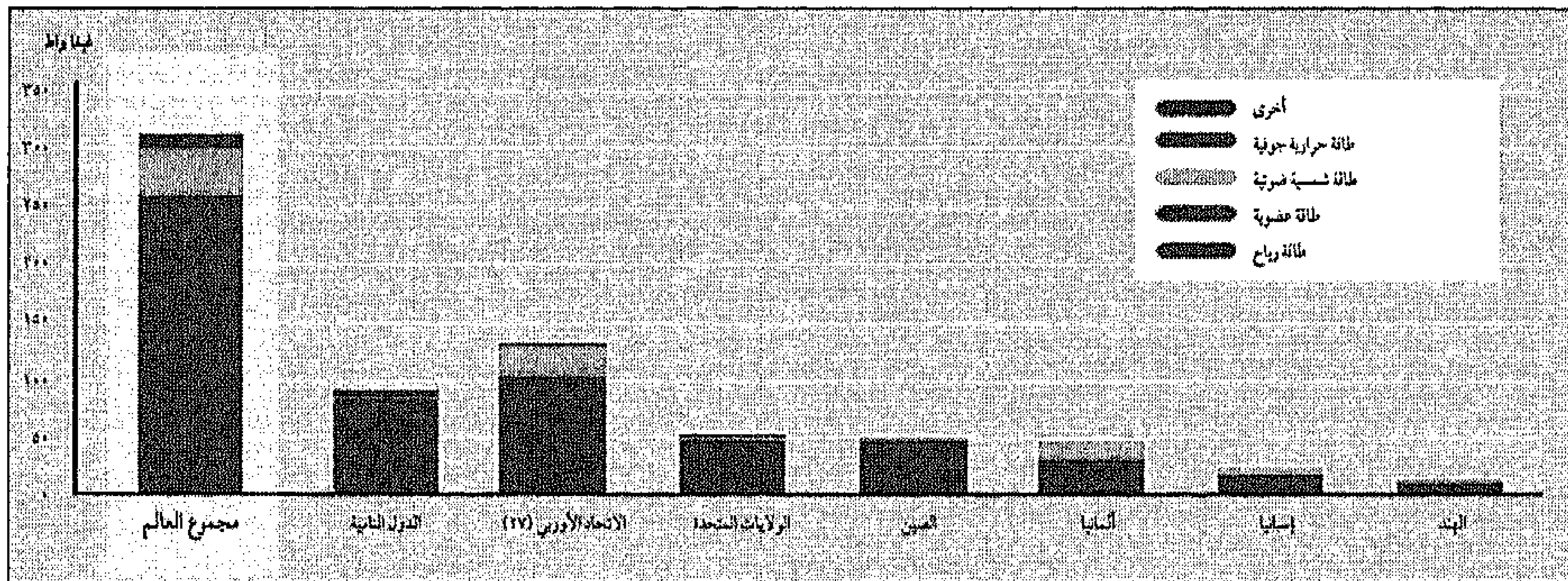
الشكل الرقم (٧ ـ ٣)
الانخفاض في أسعار الألواح الشمسيّة ومولّدات الطاقة الهوائيّة بين عامي ١٩٧٦ و٢٠٠٩



المصدر: «Summary for Policymakers».

كما نلاحظ أن القدرة التراكميّة للطاقات المتجدّدة ارتفعت بنسبة ٥٢ في المئة في عام ٢٠١٠، وبخاصّة في الدّول النّامية مثل الصّين والهند، كما هو مبيّن في الشكل الرقم (٧ ـ ٤):

الشكل الرقم (٧ ـ ٤)
نموّ القدرة التراكميّة للطاقات المتجدّدة في عام ٢٠١٠

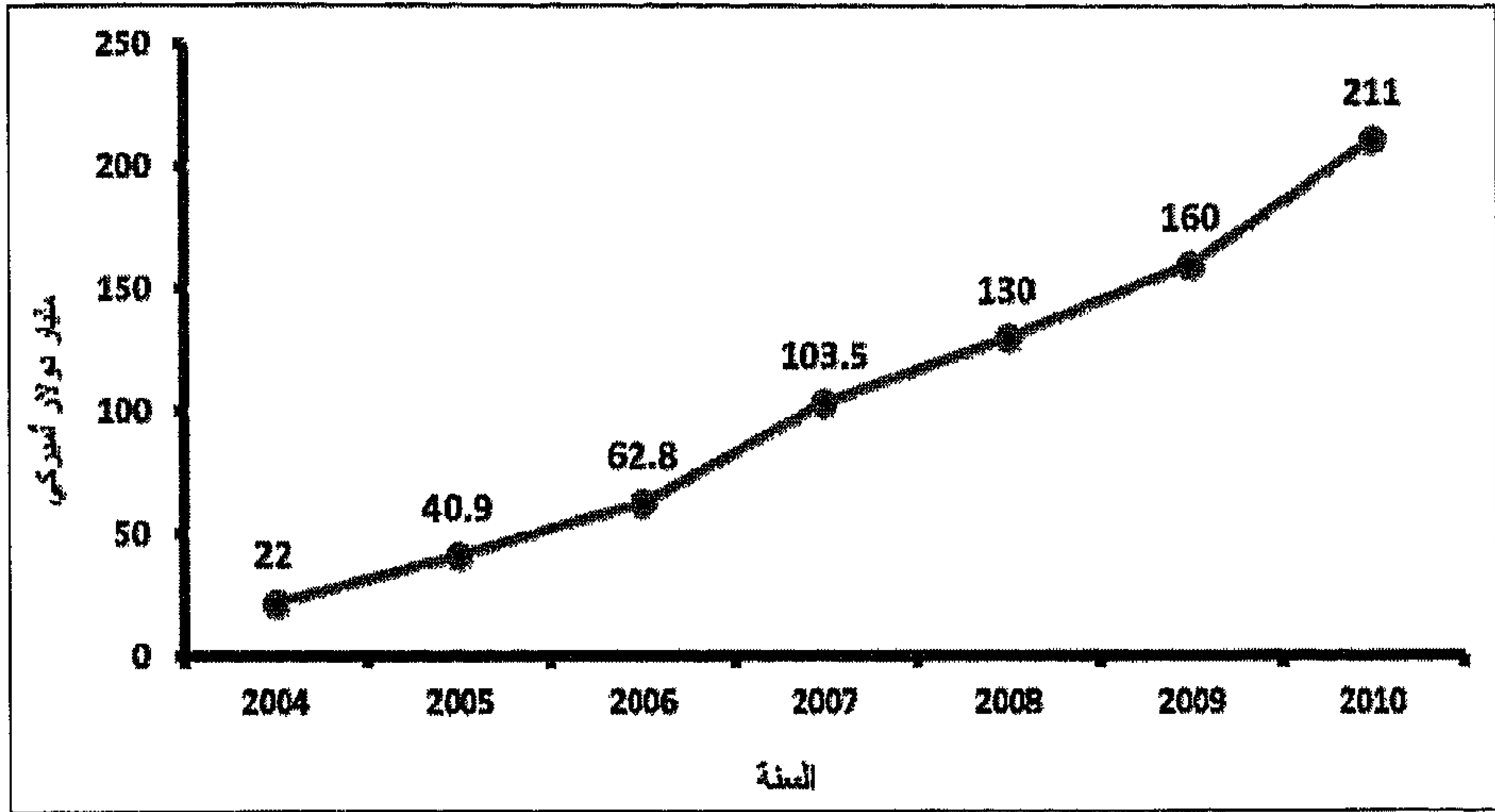


المصدر: «Summary for Policymakers».

رابعًا، واصلت **الاستثمارات العالميّة في الطّاقات المتجدّدة** ارتفاعها، كما أنها لم تتأثّر بالأزمة الماليّة العالميّة، إذ ارتفعت بنسبة ٣٢ في المئة في عام ٢٠١٠ عن مستوى الاستثمارات في عام ٢٠٠٩، ووصلت إلى ٢١١ مليار دولار أميركيّ، كما هو مبيّن في الشكل الرقم (٧ ـ ٥).

الشكل الرقم (٧ ـ ٥)

نموّ الاستثمارات الجديدة في الطاقات المتجدّدة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠



المصدر: «Summary for Policymakers».

خامسًا وأخيرًا، تتوقّع الدّراسات الاستشرافيّة كلها والتّقارير الصّادرة عن مراكز الأبحاث والشّركات العاملة في مجال الطاقة **أن منظومة الطاقة العالميّة سوف تشهد نموًّا متزايدًا**، وبدرجاتٍ متفاوتة من دراسةٍ إلى أخرى، في الطّاقات المتجدّدة والبديلة. على سبيل المثال، وليس الحصر، يتوقّع التّقرير الأخير لشركة BP حتى عام ٢٠٣٠ تنوّعًا متزايدًا في مزيج الطاقة العالميّة لتنتقل الطّاقات المتجدّدة (الشمسيّة، الهوائيّة، الحرارة الجوفيّة والوقود الحيويّ) من نسبة ٥ في المئة في عام ٢٠١٠ إلى نسبة ١٨ في المئة في عام ٢٠٣٠(٥). كما أن الهيئة الحكوميّة الدوليّة المعنيّة بتغيّر المناخ

(٥) انظر: BP, *BP Energy Outlook 2030: Global Energy Trends* (London: BP, 2012).

تتوقّع ارتفاعًا ملحوظًا في انتشار الطّاقات المتجدّدة في السّيناريوهات المدروسة كلها بين عامي ٢٠٣٠ و٢٠٥٠[٦].

ثانيًا: خصائص منظومة الطاقة الإقليميّة

تتمتّع دول مجلس التّعاون الخليجيّ بموقع متميّز في خارطة العالم للطّاقة، حيث يُمثّل احتياطيّ المنطقة المؤكّد ٤٠ في المئة من الاحتياط العالميّ من النفط، و٢٣ في المئة من الاحتياط العالميّ المؤكّد من الغاز[٧] (الجدول الرقم (٧ ـ ٢) بالنسبة إلى احتياطات النفط، والجدول الرقم (٧ ـ ٣) بالنسبة إلى احتياطات الغاز). إضافةً إلى ذلك، تتوقّع المنظّمة الأميركيّة للمسح الجيولوجيّ (US Geological Survey) أن الاحتياطيّ الذي لم يكتشف بعد يقدَّر بنحو ١٦٢ مليار برميل، بالنسبة إلى النفط، أي ما يعادل ١٧ في المئة من الاحتياط العالميّ، و٢٣,٣ تريليون متر مكعّب من الغاز، أي ما يعادل ١٦ في المئة من الاحتياط العالمي[٨].

الجدول الرقم (٧ ـ ٢)
الاحتياط العالميّ من النفط في أوّل ٢٠ دولة
في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ (بمليارات البراميل)

(البرميل يحوي ١٥٩ لترًا)

الدولة	احتياطيات النفط	النسبة من المجموع العالمي (في المئة)
السعودية	٢٥٩,٩	١٩,٢٠
كندا	١٧٥,٢	١٢,٩٤
إيران	١٣٧,٦	١٠,١٦
العراق	١١٥,٠	٨,٥٠

يتبـــع

(٦) انـــظـــر: «Summary for Policymakers,» in: *Renewable Energy Sources and Climate Change Mitigation: Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, edited by Ottmar Edenhofer [et al.] (New York: Cambridge University Press, 2011).

(٧) انظر: The Economist Intelligence Unit, 2010.

(٨) انظر: US Geological Survey, 2003.

تابـــع

الكويت	١٠١,٥	٧,٥٠
فنزويلا	٩٩,٤	٧,٣٤
الإمارات	٩٧,٨	٧,٢٢
روسيا	٦٠,٠	٤,٤٣
ليبيا	٤٤,٣	٣,٢٧
نيجيريا	٣٧,٢	٢,٧٥
كازاخستان	٣٠,٠	٢,٢٢
قطر	٢٥,٤	١,٨٨
الصين	٢٠,٤	١,٥١
الولايات المتحدة	١٩,٢	١,٤٢
البرازيل	١٢,٨	٠,٩٥
الجزائر	١٢,٢	٠,٩٠
المكسيك	١٠,٤	٠,٧٧
أنغولا	٩,٥	٠,٧٠
أذربيجان	٧,٠	٠,٥٢
النرويج	٦,٧	٠,٤٩
بقية العالم	٧٢,٢	٥,٣٣
مجموع العالم	**١٣٥٣,٧**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: *Oil and Gas Journal* (2009).

الجدول الرقم (٧ ـ ٣)
الاحتياط العالميّ من الغاز، في أوّل ٢٠ دولة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ (بترليونات الأمتار المكعّبة)

الدولة	احتياطيات الغاز	النسبة من المجموع العالمي
العالم	٦٦٠٩	١٠٠,٠٠
الدول العشرين الأعلى احتياطيًا	٦٠٠٣	٩٠,٨
روسيا	١٦٨٠	٢٥,٤
إيران	١٠٤٦	١٥,٨

يتبـــع

تابـــع

قطر	٨٩٩	١٣,٦
تركمنستان	٢٦٥	٤,٠
السعودية	٢٦٣	٤,٠
الولايات المتحدة	٢٤٥	٣,٧
الإمارات	٢١٠	٣,٢
نيجيريا	١٨٥	٢,٨
فنزويلا	١٧٦	٢,٧
الجزائر	١٥٩	٢,٤
العراق	١١٢	١,٧
أستراليا	١١٠	١,٧
الصين	١٠٧	١,٦
إندونيسيا	١٠٦	١,٦
كازاخستان	٨٥	١,٣
ماليزيا	٨٣	١,٣
النرويج	٨٢	١,٢
أوزبكستان	٦٥	١,٠
الكويت	٦٣	١,٠
كندا	٦٢	٠,٩
بقية العالم	٦٠٦	٩,٢

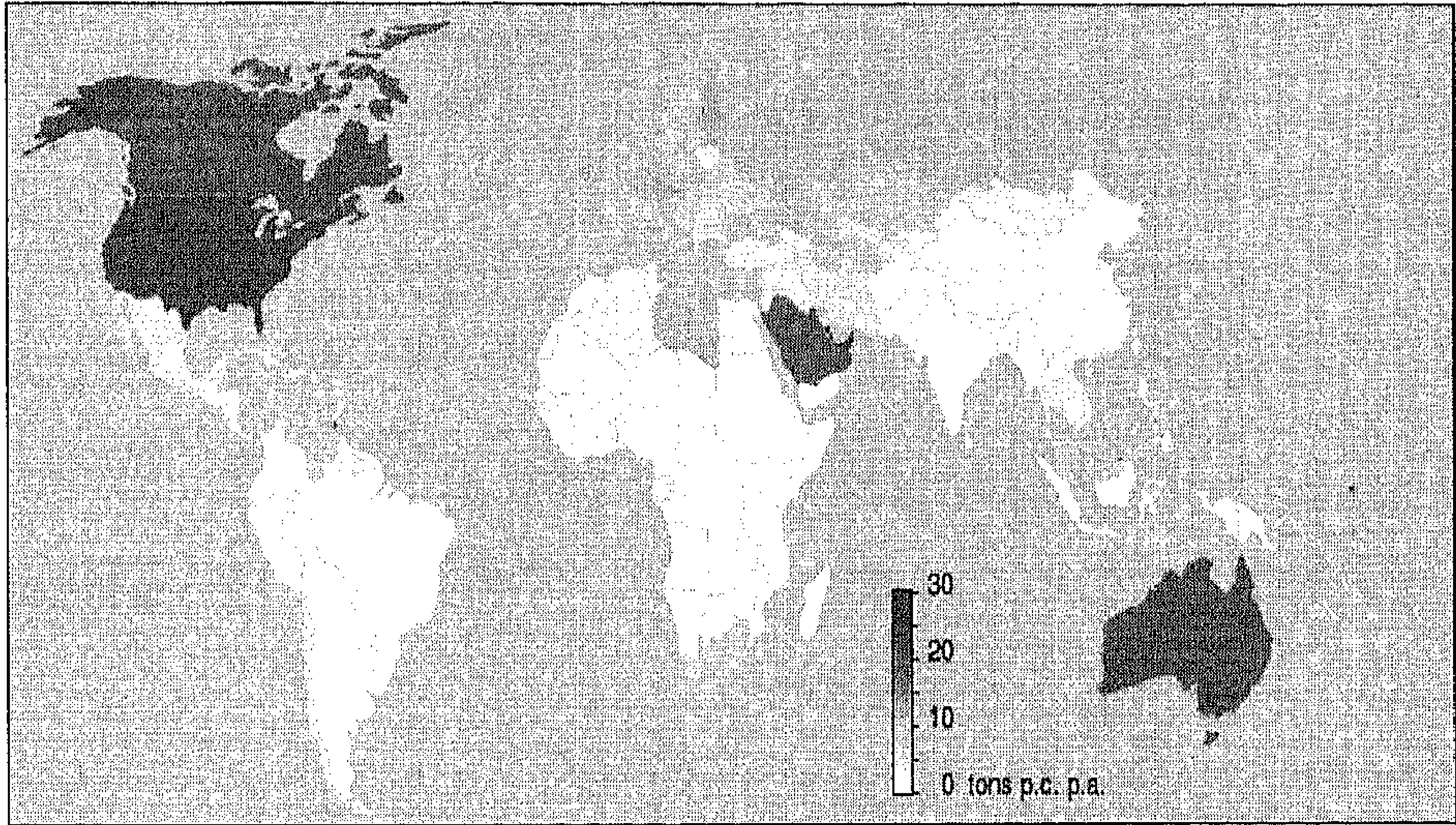
المصدر: *Oil and Gas Journal* (2009).

هذا الاحتياط الضّخم من النفط والغاز هو سبب من الأسباب التي جعلت دول مجلس التعاون الخليجيّ غير مهتمّة بتطوير الطّاقات البديلة والمتجدّدة على الرّغم من الإمكانات الهائلة لهذه الدّول في مجال الطاقة الشمسيّة. لكن يبدو أن هذا الموقف بدأ يتغيّر، إذ صادقت دول المنطقة كلها على اتّفاقية الأمم المتّحدة الإطاريّة بشأن تغيّر المناخ، كما انضمّت كلها إلى بروتوكول كيوتو، ما يضع التزامات دوليّة على الدول العربيّة في الخليج في مجال قضيّة تغيّر المناخ. نلاحظ كذلك، أن معظم دول الخليج أصبحت تناقش مسألة تنويع مصادر الطاقة، ولو باحتشام، كما انطلقت

بعض المشاريع في هذا المجال، مثل مشروع مدينة مصدر في أبو ظبي التي سوف تعتمد على توليد الطاقة من الطّاقات المتجدّدة، ومشاريع توليد الكهرباء من الطاقة النوويّة في الإمارات العربيّة المتّحدة والسعوديّة والكويت.

تُعدّ دول مجلس التّعاون من أكثر دول العالم انبعاثًا لغاز ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد[(٩)]، وأصبحت تواجه ضغطًا متزايدًا للحدّ من الانبعاث من خلال تغيير نمط الاستهلاك وإدخال طاقاتٍ متجدّدة نظيفة في مزيج طاقة المنطقة.

الخارطة الرقم (٧ ـ ١)
الخارطة العالمية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد



المصدر: مجموعة البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٩.

(٩) انظر: الشكل الرقم (٧ ـ ٦). دول مجلس التعاون الخليجي من بين الدول الـ ٢٥ الأولى الأكثر انبعاثًا لغاز ثاني أكسيد الكربون مع الكويت والإمارات المتّحدة وقطر في صدارة هذا الترتيب، وتشارك بنسبة ٢,٤ في المئة من الانبعاثات العالمية، علما أنّ نسبة السكّان في دول الخليج العربية تمثّل ٠,٦ في المئة من مجموع سكّان العالم. الانبعاثات للفرد الواحد، كثافة استعمال الطاقة (Energy intensity)، والانبعاث مقابل الوحدة من الناتج المحلّي، هذه المؤشّرات كلّها أعلى في دول مجلس التعاون الخليجيّ من المتوسّط في دول الاتّحاد الأوروبي ودول الـ OECD.

نظرًا إلى النموّ الاقتصادي المتسارع في الخليج والاستثمارات الهائلة في مشاريع البنية التحتيّة والصّناعة، إضافةً إلى النموّ السكّاني المتزايد من المحليّين والوافدين، والاستهلاك المرتفع للمياه، ارتفع استهلاك الكهرباء بنسبة ١٢,٤ في المئة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، بمعدّل ٣,١٥ في المئة سنويًّا. هذه النسبة من النموّ في استهلاك الكهرباء أعلى من المتوسّط العالميّ الذي يقدّر بـ ٢,٢ في المئة للفترة نفسها. في عام ٢٠٠٥، متوسّط الوات للفرد في دول مجلس التّعاون الخليجيّ وصل إلى ١١٤٩ وات للفرد، وهو أعلى من المتوسّط العالميّ ٢٩٧ وات للفرد، أو ٧٠٠ وات للفرد في الاتّحاد الأوروبي، باستثناء الولايات المتّحدة الأميركيّة التي كان فيها الاستهلاك للفرد أعلى من الخليج، ووصل إلى ١٤٦٠ وات للفرد[١٠] (الجدول الرقم (٧ ـ ٤)).

الجدير بالذّكر، أن إنتاج الكهرباء يتمّ بواسطة مولّدات تستهلك الغاز أو مشتقّات النفط مصدرًا للطّاقة، وهذه الطاقة تتمتّع بأسعارٍ مدعّمة من الدولة.

الجدول الرقم (٧ ـ ٤)

استهلاك الكهرباء للفرد الواحد في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنةً باقتصاداتٍ أخرى

الدولة	الاستهلاك غيغا واط سا/ سنة (٢٠٠٥)	الاستهلاك غيغا واط سا/ سنة (٢٠٠٩)	عدد السكان (٢٠٠٥)	متوسط واط/ فرد	النسبة في المئة
البحرين	٧٦١٤	٨٧٤٢	٧٢٧٠٠٠	١١٩٥	١٢,٩
السعودية	١٤٦٩٠٠	١٥٦٨٠٠	٢٤٥٧٣٠٠٠	٦٨٢	٦,٣
قطر	١٢٥٢٠	١٣١٩٠	٨١٣٠٠٠	١٧٥٧	٥,١
عُمان	٨٦٦١	١١١٩٠	٢٥٦٧٠٠٠	٣٨٥	٢٢,٦
الإمارات	٥٢٦٢٠	٥٧٨٨٠	٤٥٠٠٠٠٠	١٣٣٥	٩,١

يتبـــع

(١٠) انــظــر: W. E. Alnaser and N.W. Alnaser, «The Status of Renewable Energy in the GCC Countries,» *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, vol. 15, no. 6 (August 2011), pp. 3080-3083.

تابع

الكويت	٣٦٢٨٠	٣٩٥٤٠	٢٦٨٧٠٠٠	١٥٤٠	٨,٢
مجموع مجلس التعاون	٢٦٤٥٩٥	٢٨٧٣٤٢	٣٥٨٦٧٠٠٠	١١٤٩	٨,٨٧
العالم	١٧١٠٩٦٦٥	١٧٤٨٠٠٠٠	٦٤٦٤٧٥٠٠٠٠٠	٢٩٧	٢,١
الولايات المتحدة	٣٨٧٢٥٨٩	٣٨٩٢٠٠٠	٢٩٨٢١٣٠٠٠	١٤٦٠	٠,٤
الصين	٣٦٥٠٦٠٠	٣٢٧١٠٠٠	١٣١٥٨٤٤٠٠٠	٢٧٧	ـ ١١,٦
الاتحاد الأوروبي	٢٩٥٠٢٩٧	٢٩٢٦٠٠٠	٤٥٩٣٨٧٠٠٠	٧٠٠	ـ ٠,٨

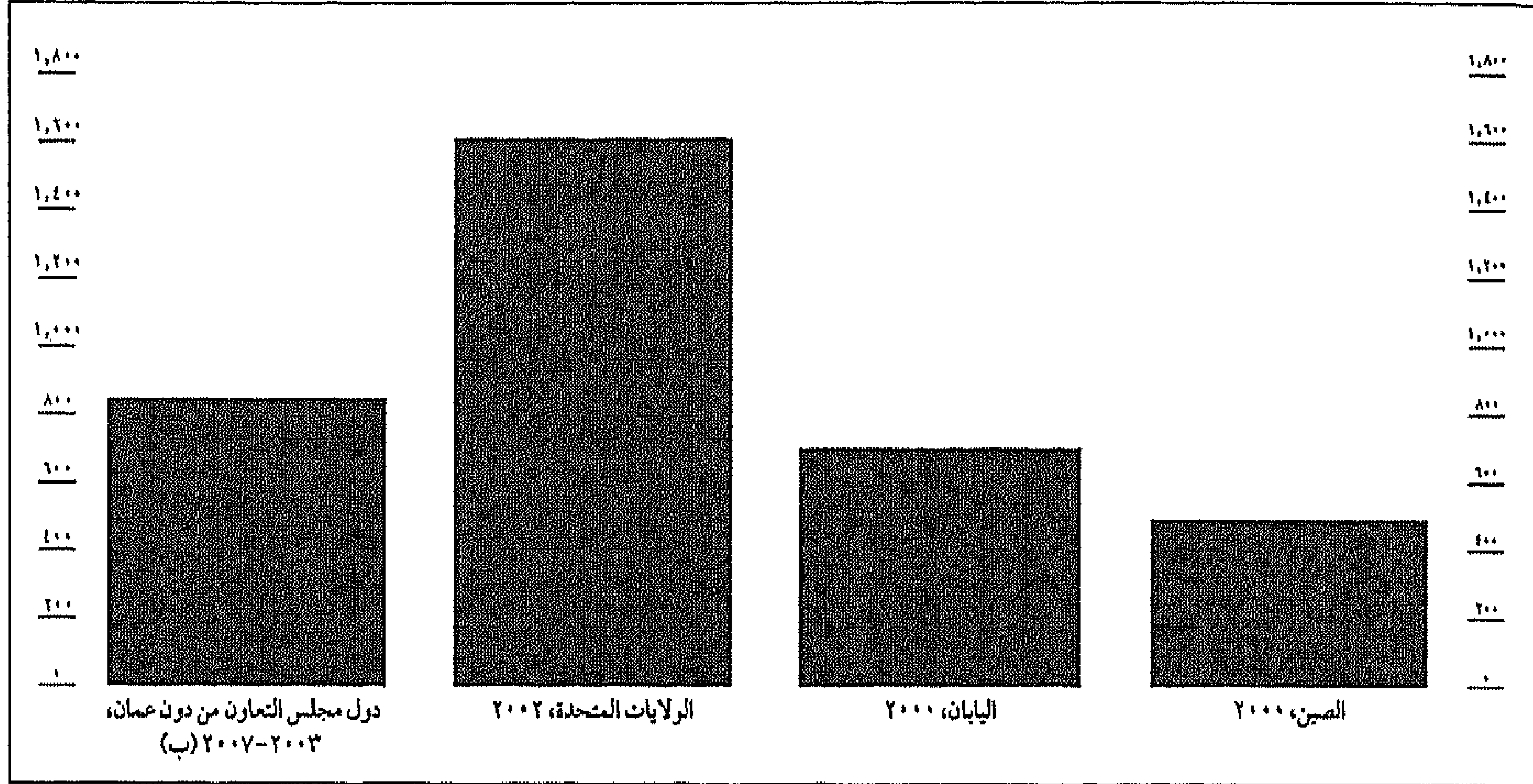
المصدر: W. E. Alnaser and N.W. Alnaser, «The Status of Renewable Energy in the GCC Countries,» *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, vol. 15, no. 6 (August 2011).

قدرة إنتاج الكهرباء الحاليّة في دول مجلس التعاون الخليجيّ إلى ٧٥٠٠٠ ميغا وات، ومن المتوقّع أن تنمو بمعدّل ٩,٥ في المئة سنويًّا من أجل مواكبة الطّلب المتزايد، أي ما يعادل قدرة إنتاج للكهرباء إضافيّة تقدّر بـ ٦٠٠٠٠ ميغا وات إضافيّة في عام ٢٠١٥ (تمثّل ٨٠ في المئة من القدرة الحاليّة). تقدّر الاستثمارات في مجال الطاقة بنحو ٢٥٠ مليار دولار في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠، إذا أرادت دول الخليج أن تكون قادرة على تلبية الطّلب المتزايد المتوقّع في مجال الطاقة[١١].

يعود استهلاك الكهرباء المرتفع في دول الخليج، إلى حدٍّ ما، إلى النّمط الاستهلاكيّ الرّيعي والمبذّر، لكنه يعود بالأساس إلى بيئة المنطقة الصحراويّة التي تفرض الاستعمال المكثّف للتّكييف من أجل تبريد المباني، وتحلية مياه البحر من أجل تلبية الطّلب من الاستهلاك البشريّ والصّناعي والفلاحيّ، نظرًا إلى قلّة المصادر الطبيعيّة للمياه في المنطقة ذات الطّابع الصحراويّ. من خلال الشكل الرقم (٧ ـ ٧) نستطيع أن نلاحظ أن استهلاك المنطقة من المياه، للفرد الواحد، مرتفع جدًّا حتّى بالمقارنة مع أكبر الاقتصادات في العالم.

(١١) Alnaser, pp. 3080-3083.

الشكل الرقم (٧ ـ ٦)
مقارنة الاستهلاك المتوسّط للماء للفرد الواحد بين دول مجلس التعاون (باستثناء عُمان(*) ودول أخرى)



(*) البيانات الخاصة بعُمان غير متوافرة. والبيانات عن المياه نادرة، واعتمدت الرسومات البيانية على مصادر متعددة، كما هو مشار إليه.

المصدر: Food and Agriculture Organisation Aquastat (2009).

بعد عرض المشهدين العالميّ والإقليميّ للطّاقة ودراسة خصائص منظومة الطاقة في دول مجلس التّعاون الخليجيّ لا بدّ من أن نقوم، في المرحلة التالية، بدراسةٍ تحليليّة ونقديّة للإطار النظريّ الذي يحكم السّياسة الاقتصاديّة لدول مجلس التعاون الخليجيّ، والذي يُعرّف بنظريّة الدولة الريعيّة. تكمن أهمّية هذه المرجعيّة النظريّة في كونها الإطار الذي تُصاغ فيه السّياسات كلها في دول المنطقة، وبخاصّة سياسة الطاقة التي هي موضوع هذه الدراسة.

ثالثًا: نظريّة الدولة الريعيّة

يجب أن يراعي تحليل منظومة الطاقة الموضوعي والعلمي في دول مجلس التعاون الخليجيّ طبيعة العقد الاجتماعي السياسي لهذه الدول، لنتمكّن من تقويم المعوّقات والفرص المحتملة التي قد تواجهها الدول العربيّة في الخليج في عمليّة انتقال منظومة الطاقة من منظومةٍ تعتمد كليًّا على النفط والغاز باعتبارهما مصدرًا للطاقة إلى منظومةٍ أكثر نجاعةً وتنوّعًا

في المصادر. وكما يرى تيم نبلوك «من الضروريّ فهم الديناميّات التي تؤثّر في السّياسة والنموّ حتى يتسنّى لنا أن نستشرف التطوّرات المستقبليّة المحتملة»[١٢]. إضافةً إلى ذلك، اعترفت الهيئة الحكوميّة الدوليّة المعنيّة بتغيّر المناخ في تقريرها لعام ٢٠٠٩، بعدم تطبيق عددٍ كبير من توصياتها السّابقة، المتعلّقة بتنويع مصادر الطاقة وتخفيض الانبعاثات من غازات ثاني أكسيد الكربون، لأنها لم تأخذ بالاعتبار الواقع السياسيّ الاجتماعيّ المتميّز لبعض الدّول والأقاليم، ومن بينها دول مجلس التّعاون الخليجيّ. في هذا الإطار لا بدّ من الرّجوع إلى نظريّة الدولة الريعيّة التي تُعدّ الإطار النظريّ الملائم من أجل دراسة اقتصاد هذه الدّول السياسيّ وتحليله.

١ ـ نظريّة الدولة الريعيّة في مرحلتها الكلاسيكيّة

ظهرت نظريّة الدولة الريعيّة في بداية السبعينيّات من القرن الماضي، ويُعدّ الاقتصاديّ الإيرانيّ، حسين مهدوي، واضع أُسس هذه النظريّة في السّياق الإيرانيّ، وذلك لوصف العلاقات بين المجتمع والدولة التي تستقي جزءًا كبيرًا من دخلها من مصادرَ خارجيّة، وعلى شكل ريع ناتج من تصدير النفط. عرَّف مهدوي الدولة الريعيّة بالدولة «التي تستمدُّ، وبانتظامٍ، كمّيات كبيرة من الرّيع الخارجيّ المدفوعة من طرف أشخاص، مؤسّسات أو حكومات، لأشخاص، مؤسّسات أو حكومات من دولةٍ معيّنة»[١٣]. في مرحلةٍ أخرى قام آخرون، ومن بينهم جياكومو لوشياني، وحازم ببلاوي، بتطوير نظريّة الدولة الريعيّة في كتابهما الشّهير **الدولة الريعيّة**[١٤]، الذي يفرّقان فيه بين الدولة الريعيّة والاقتصاد الريعيّ، حيث تكون فيه الأولى فرعًا للثّاني. جاءت هذه المرحلة الثّانية في تطوّر نظريّة الدولة الريعيّة في سياق الطّفرتين النفطيّتين اللّتين حدثتا بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٥، حين

(١٢) انظر: Tim Niblock and Monica Malik, *The Political Economy of Saudi Arabia* (Abingdon, Oxon; New York: Routledge, 2007), p. 2.

(١٣) انظر: Hussein Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in: *Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day*, edited by M. A. Cook (London, New York: Oxford University Press, 1970), p. 428.

(١٤) انظر: Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» in: Giacomo Luciani (ed.), *The Arab State* (Berkeley: University of California Press, 1990).

استفادت فيها الدّول المنتجة للنّفط، بما فيها الدول العربيّة الناشئة في الخليج، من مبالغَ طائلة من الأموال. ووفقًا لحازم ببلاوي وجياكومو لوشياني، يتميّز الاقتصاد الريعيّ المثاليّ بميزاتٍ أربع:

ـ يجب أن يكون مصدر الرّيع من خارج الاقتصاد؛

ـ مدخول الدولة «مستمدّ في الأغلب (أكثر من ٤٠ في المئة) من مداخيل النفط، أو من مصادر أخرى خارجيّة»[١٥]؛

ـ «غالبيّة الشّعب يشارك في عمليّة الاستهلاك وإعادة توزيع الرّيع بدلًا من إنتاجه»[١٦]؛

ـ الحكومة هي المستفيد الرّئيس من الرّيع.

بالرّجوع إلى الأدبيّات والكتابات الأكاديميّة، نستطيع أن نستخلص عددًا من الديناميّات التي تميّز الدولة الريعيّة، وهي الآتي:

ـ الديناميّة **الأولى**، تتعلّق بمحوريّة الدولة، إذ «تصبح هي المحرّك الرّئيس للاقتصاد والسّياسة والمجتمع وصاحب القرار في عمليّة توزيع الثّروة كمًّا وكيفًا على أفراد المجتمع، عن طريق الإنفاق الحكوميّ الذي يمثّل نسبة معتبرة من النّاتج المحلّي الإجماليّ»[١٧]؛

ـ الديناميّة **الثانية**، تتعلّق بالدّرجة العالية من الاستقلاليّة التي تتمتّع بها الدولة عن القطاعات المختلفة أو مجموعات الضّغط في المجتمع أو الاقتصاد لأنها لا تستخرج إيراداتها منها من خلال الضّرائب. وهو ما يعطي لهذه الدولة قدرةً على التخطيط ورسم السّياسات من دون الخضوع لمصالحَ فئويّة[١٨]؛

---

(١٥) انظر: Giacomo Luciani, «Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework,» in: *The Rentier State*, edited by Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, Nation, State, and Integration in the Arab world; 2 (London; New York: Croom Helm, 1987), p. 70.

(١٦) انظر: Adam Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States* (New York: Palgrave Macmillan, 2011), p. 11.

(١٧) انظر: Niblock, p. 15

(١٨) انظر: Niblock, p. 19.

ـ الديناميّة **الثالثة**، نتيجة للديناميّة السّابقة، لا تهتمّ الدولة الريعيّة بقضايا التّنمية الاقتصاديّة ورسم السّياسات، إذ يرى جياكومو لوشياني أن «الدولة، كونها مستقلّة عن قوّة الاقتصاد المحلّي، فهي ليست في حاجةٍ إلى صياغة سياسةٍ اقتصاديّة: كلّ ما تحتاج إليه هو سياسة نفقات»(١٩).

تتمّ العلاقات بين العائلة الحاكمة والنّخب السياسيّة الاقتصاديّة من خلال «إطار العلاقات الأهليّة الموروثة المحدثة(٢٠) (Neopatrimonialism) الذي يشرح الآليّة التي تقوم من خلالها الدولة التوزيعيّة بتوزيع ثروة النفط وتسيير العلاقات مع النّخب في المجتمع، والتي تعوّض عن العجز في التمثيل السياسيّ الأوسع»(٢١). في هذا الإطار، تقول النظريّة الأهليّة الموروثة المحدثة أن الحاكم الذي يتوسّط شبكةً من النّخب التّابعة له ويقوم بتشجيع المنافسة بينهم على الثّروة. ثمّ تقوم هذه النّخب، بدورها، ببناء شبكاتها الزبائنيّة في أسفل النّظام الأهلي الموروث في المؤسّسات والمجتمع، وتصبح هذه الشّبكة المتكاملة وسيلةً لتوزيع الثّروة وتماسك النّظام السياسيّ من قمّة الهرم إلى القاعدة(٢٢).

ينتج من النموذج الريعيّ أخلاقيّة وسلوكٌ ريعيّ يتّصف بالتّبذير

---

(١٩) انظر: Giacomo Luciani, «Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework,» in: Giacomo Luciani (ed.), *The Arab State* (Berkeley: University of California Press, 1990), p. 76.

(٢٠) يعرف شلمبرجر النظام السياسي المبنيّ على العلاقات الأهليّة التقليدية المحدثة «بالنظام الذي تكون فيه السلطة السياسية مقيّدة جزئيًّا بالقانون لأنّ السلطة، في جوهرها، تمارس بشكل غير رسمي في نظامٍ شخصي حيث يقوم الحاكم الذي يقوم بتسيير شبكات مقرّبة مع عدد من الدوائر من النخب (قلب نُخب المؤسسات العسكرية والأمنيّة؛ الطبقات العليا من رجال الأعمال؛ الإدارة... إلخ.) الذين هم موالون له... العلاقات بين الحاكم والنّخب هي علاقات هرميّة بحتة، أي إنّها علاقات غير متكافئة للولاء، التبعيّة، الخضوع والسّيطرة، وبالتالي مبنيّة على السلطة». انظر: Oliver Schlumberger, «Structural Reform, Economic Order, and Development: Patrimonial Capitalism,» *Review of International Political Economy*, vol. 15, no. 4 (October 2008), p. 626.

(٢١) انظر: Matthew Gray, «A Theory of 'Late Rentierism' in the Arab States of the Gulf» (Center for International and Regional Studies, School of Foreign Service in Qatar, Georgetown University, Occasional paper, no. 7, 2011), p. 7.

(٢٢) من أجل قراءة أكثر تفصيلًا لمسألة الأهلية التقليدية المحدثة في دول الخليج العربية، انظر: James A. Bill and Robert Springborg, *Politics in the Middle East*, 3rd ed., The Scott, Foresman/Little, Brown Series in Comparative Politics (Glenview, Ill: Scott, Foresman/Little, Brown Higher Education, 1990).

والاستهلاك المفرط، وبخاصّة في الطاقة. يرى عزمي بشارة أن هذه الأخلاقيّة التي تتعارض مع الأخلاقيّة الإنتاجيّة، «هي أخلاقيّة طفيليّة وفاسدة وتسلطيّة وغير أيديولوجيّة»[٢٣].

ـ تتعلق الدينامية **الرابعة** بكون قطاعا التّجارة والخدمات جزءًا مهمًّا من الاقتصاد على حساب القطاع الصناعيّ نظرًا إلى التّكلفة الرّخيصة لاستيراد الموادّ الاستهلاكيّة من الأسواق العالميّة مقارنةً بالإنتاج محلّيًا. كما يشير تيم نبلوك «أنه هناك ديناميّة قويّة ضدّ الإنتاج لأن من مصلحة الدولة أن تستورد حتى تلبّي المطالب الشعبيّة من الموادّ الاستهلاكيّة وبأسعارٍ معقولة»[٢٤].

ـ الديناميّة **الخامسة** تقوم على غياب الشّبه التامّ للمجتمع المدنيّ الذي يتّسم بالضّعف وقلّة التنظيم من أجل المطالبة بالتّمثيل السياسيّ أو للإدلاء برأيه في القضايا الاقتصاديّة أو السّياسية. يرى حازم الببلاوي أن الوفرة الماليّة التي تتمتّع بها الدولة الريعيّة تؤدّي إلى عمليّة مقايضة بين الحقوق السياسيّة والرّخاء الاقتصاديّ، ما يؤدّي إلى غياب المؤسّسات الديمقراطيّة في الأغلبيّة السّاحقة من الدّول العربيّة في الخليج[٢٥]. كما يرى عزمي بشارة أن ضعف المجتمع المدنيّ في الدولة الريعيّة أو غيابه سببه أن المجتمع «لا يملك بعض الحصانة في العلاقة مع الدولة [وذلك] لأن حصانته لا تقوم على الحقوق بل على الامتيازات، وعلى الانتماءات العشائريّة ما قبل القوميّة، ولأن العلاقة ما بين المجتمع والدولة غير قائمة على التّفاعل من خلال الانفصال، وإنما على رابطة أهليّة»[٢٦].

ـ الديناميّة **السادسة** والأخيرة تتعلّق بالدّور المهمّ والأساسيّ الذي تقوم العمالة الخارجيّة في الاقتصاد الوطنيّ نظرًا إلى حجم الموارد والاقتصاد مقارنةً بالحجم الصّغير لعدد السكّان في الدّول العربيّة الخليجيّة.

---

(٢٣) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط ٦ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٣٢٧.

(٢٤) Niblock, p. 17.

(٢٥) انظر إلى: Beblawi, «The Rentier State in the Arab World», p. 59.

(٢٦) بشارة، ص ٣٢٨.

٢ ـ نقد النظريّة

هناك نقاشٌ أكاديميّ بشأن صحّة نظريّة الدولة الريعيّة وبعض فرضيّاتها ومدى تطابقها مع الواقع السياسيّ الاقتصاديّ الجديد لدول مجلس التّعاون الخليجيّ، علمًا أنها عرفت تحوّلاتٍ سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة جذريّة منذ السبعينيّات. والجدير بالذّكر أن هذا النّقاش الذي تضمّن بعض الانتقادات كان دائمًا حاضرًا منذ ظهور نظريّة الدولة الريعيّة إلى يومنا هذا، ما أدّى إلى تطوّر النظريّة ومرورها بمراحلَ عدّة حتّى وصلت إلى المرحلة الرّاهنة التي تعرف «بنظريّة الدولة الريعيّة المتأخّرة»(٢٧). والجدير بالذّكر أن هذه الانتقادات لا تمسّ جوهر نظريّة الدولة الريعيّة وصلاحيّتها باعتبارها إطارًا نظريًّا لدراسة دول الخليج العربيّة، لكنها تدلّ على أن هناك بعض النّقائص التي يجب أخذها بالاعتبار. نستطيع أن نلخّص الانتقادات التي وجّهت لنظريّة الدولة الريعيّة والتطوّرات التي عرفتها في النّقاط التّالية:

أوّلًا، تعطي نظريّة الدولة الريعيّة انطباعًا غير واقعيّ بالحتميّة، وكأن الرّيع النفطيّ هو العامل الوحيد الذي يتحكّم بمصير هذه الدّول الذي يبدو محتومًا وقابلًا للتكهّنات. وكما يقول تيم نبلوك: «البعد الريعيّ ليس العامل الوحيد الذي يحدّد صياغة السّياسات والنّتائج»(٢٨)، إذ إن هناك عوامل أخرى، داخليّة وخارجيّة، تؤثّر في الدولة الريعيّة وتفرض عليها سياسات، وتقلّص من الاستقلاليّة اللامحدودة التي تفترضها النظريّة. داخليًّا. يرى نبلوك أن «استقلاليّة الدولة تستطيع أن تكون محدودة بمصالحَ نابعة من داخل الدولة»(٢٩). وتتمثّل في المسؤولين على مستوى الدولة أو أعضاء من العائلة الحاكمة. كما أن ضرورة الإنفاق على الخدمات الاجتماعيّة مثل الصحّة والتّعليم تولّد حتمًا تطلّعات مستقبليّة في مجال التّشغيل نظرًا إلى النموّ السكّاني المتزايد وتعميم التّعليم على المستويات كلها. إضافةً إلى ذلك، أدّت سياسة التّوظيف الحكوميّ التي تنتهجها دول الخليج العربيّة إلى

(٢٧) يمكن الرجوع إلى دراسة ماثيو غري عن مراحل تطور نظرية الدولة الريعية، وبخاصة المرحلة المتأخرة منها: Gray, «A Theory of 'Late Rentierism'».

(٢٨) Niblock, p. 19.

(٢٩) Niblock, p. 19.

إنشاء جهاز بيروقراطيّ أصبح يمثّل عبئًا ماليًّا مهمًّا على ميزانيّات هذه الدّول، كما أصبح شريكًا يؤخذ برأيه في عمليّة صياغة السّياسات. دوليًّا، التّأثيرات الخارجيّة، هي كذلك تقلّص من هامش الاستقلاليّة في الدّول المصدّرة للنّفط علمًا أن النفط ثروةٌ مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأسواق العالميّة، ما يجعل هذه الدّول تتأثّر، سلبًا وإيجابًا، بتقلّبات السوق والعوامل الجيوسياسيّة. كما أن لدول الخليج ارتباطاتٍ إقليميّةً ودوليّة، وتتطلّع إلى الانضمام إلى منظّمة التّجارة العالميّة التي تفرض عليها شروطًا والتزاماتٍ في المجال الاقتصاديّ. ورأينا، في مقدّمة هذه الدراسة، أن عامل تغيّر المناخ أصبح، هو كذلك، يفرض على دول مجلس التّعاون الخليجيّ أن تحسّن نجاعة منظومة الطاقة وتغيّر النّمط الاستهلاكيّ للطّاقة في مجتمعاتها. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، مشروع مدينة مصدر في أبوظبي، التي سوف تعتمد على الطّاقات المتجدّدة لتوليد الطاقة، وهو مثالٌ بارز على تأثير قضيّة التغيّر المناخيّ في سياسة الطاقة في دولة الإمارات المتّحدة التي تُعدّ من أكثر الدّول انبعاثًا لغازات ثاني أكسيد الكربون للفرد.

ثانيًا، تنصُّ نظريّة الدولة الريعيّة على محوريّة الدولة، لكن هذا لا يعني بالضّرورة أنها تتمتّع بالقدرة الكافية على إحداث تغييراتٍ اجتماعيّة، والدّليل على ذلك هو عدم قدرة هذه الدّول على فرض ضرائبَ على مجتمعاتها نظرًا إلى طبيعة العقد السياسيّ الاجتماعيّ السّائد فيها. استخراج الضّرائب وسيلة، ضمن الوسائل الأخرى، المتاحة للحكومات من أجل تغيير التّوازنات الاجتماعيّة أو النّمط الاستهلاكيّ في المجتمع، وهي وسيلة لجمع المعلومات والإحصاءات عن الاقتصاد. غياب هذه المنظومة الضريبيّة في الدّول الريعيّة يحرم الدولة من أداةٍ حاسمة لجمع المعلومات عن النّشاط الاقتصاديّ للمجتمع، ويحرمه من أداةٍ قويّة للتحكّم الماليّ والتّغيير.

ثالثًا، تفترض نظريّة الدولة الريعيّة أن القطاع الصناعيّ مهمّش، وأن فرص تطوّره ضعيفة في إطار الاقتصاد الريعيّ، لكن الواقع الحالي للدّول العربيّة في الخليج يدلُّ على واقع مختلف، إذ استطاعت الصّناعات البتروكيماويّة، والصّناعات التحويليّةّ، والصّناعات التي تعتمد أساسًا على النفط والغاز أن تنمو بشكلٍ كبير، إذ تتمتّع هذه الدّول بميزةٍ نسبيّة في هذا

المجال نظرًا إلى وفرة المادّة الأساسيّة من النفط والغاز وبأسعارٍ منخفضة.

رابعًا، تمكّنت دول مجلس التّعاون الخليجيّ من رسم سياساتٍ تنمويّة في المجالات كلها، ووضعت خططًا لتنويع الاقتصاد، ما يدلُّ على رؤيةٍ استراتيجية بعيدة المدى في المجال الاقتصاديّ. هذا الاهتمام بالتّخطيط والاستثمار في تنمية الاقتصاد لا يتّفق مع الفرضيّة التي تقول بعدم اهتمام الدولة الريعيّة برسم السّياسات التنمويّة، أو بناء اقتصادٍ لا يعتمد على وظيفته التوزيعيّة فقط. الاستثمارات الهائلة لحكومات دول الخليج العربيّة في مجالات التّعليم والصحّة والبنية التحتيّة والتّصنيع في العقود الأربعة الأخيرة، هذه الاستثمارات النّابعة من نظرةٍ تنمويّة استراتيجية غيّرت جذريًّا مجتمعات واقتصادات الخليج التي أصبحت أكثر تنوّعًا واندماجًا في الاقتصاد العالميّ. قد تكون هذه الفرضيّة صالحة في المرحلة بين الخمسينيّات وبداية الثمانينيّات، لكن سرعان ما بدأت حكومات دول مجلس التعاون الخليجيّ تهتمّ بالسّياسة الاقتصاديّة والتّخطيط لتنويع اقتصاداتها في مجالاتٍ أخرى غير النفط. تجاهلت نظريّة الدولة الريعيّة، في مراحلها الأولى، الظّهور التدريجيّ في دول الخليج لدولة «تحمل خصائص رأسماليّة الدولة (State Capitalism)، إذ فُرض على حكّامها تطوير فرص اقتصاديّة جديدة لهم ولزبائنهم باعتبارها امتدادًا للنّظام الزّبائني والأهليّ التقليديّ المحدث في إطار الدولة الريعيّة»[٣٠]. ظهور رأسماليّة الدولة في الدّول العربيّة للخليج في بداية التسعينيّات من القرن الماضي عنصر أساسيّ من نظريّة الدولة الريعيّة المتأخّرة، كما سنراه لاحقًا.

التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي عرفتها دول مجلس التّعاون الخليجيّ منذ السبعينيّات من القرن الماضي فرضت على الباحثين المهتمّين بدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الاقتصاد الريعيّ، فرضت إعادة النظر في بعض فرضيّات نظريّة الدولة الريعيّة التي تتّسم بالسطحيّة والتّبسيط المبالغ فيه، وإن بقيت هذه النظريّة تتّسم بصلاحيّة عامّة باعتبارها إطارًا نظريًا من أجل دراسة الدّول التي يعتمد اقتصادها على الرّيع النفطيّ. ما زالت إيرادات النفط والغاز تمثّل المصدر الرّئيس لهذه الدّول، كما هو مبيّن في

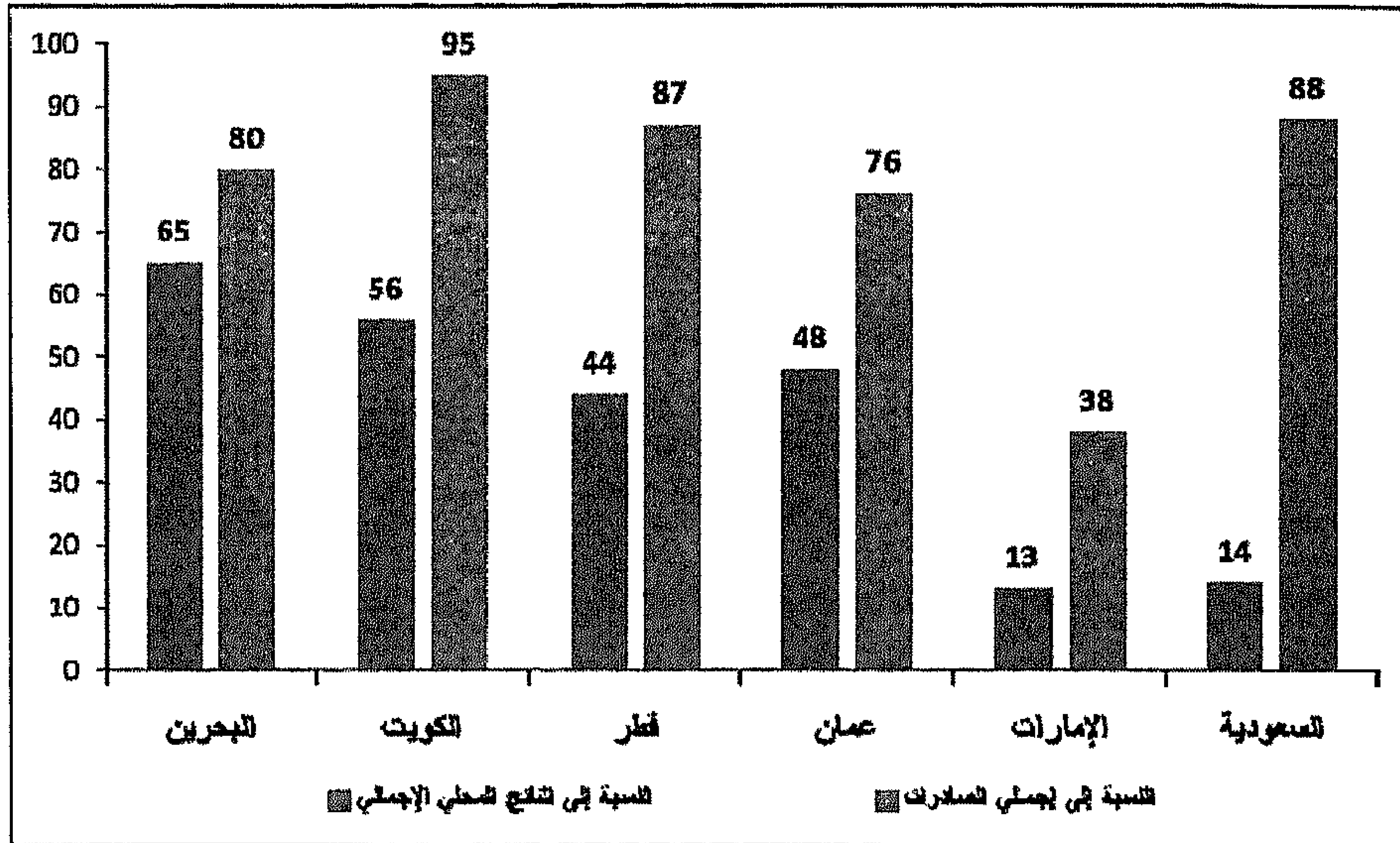
(٣٠) Gray, p. 8.

الشكل الرقم (٧ ـ ٨). إضافةً إلى ذلك، ما زالت دول المنطقة بعيدةً من المعايير الديمقراطيّة، على الرّغم من بعض الإصلاحات السياسيّة، وبدرجاتٍ متفاوتة، وما زالت الدولة هي اللّاعب الرّئيس سياسيًّا واقتصاديًّا، ولا تقبل تجاوز بعض الخطوط الحمراء لما هو مقبول وغير مقبول في المجال السياسيّ.

الشكل الرقم (٧ ـ ٧)

نسبة إيرادات النفط والغاز من الإنتاج الوطني الخامّ لعام ٢٠٠٨

في دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: بيانات البنك العالمي، < http://www.data.worldbank.org/indicator >.

٣ ـ خصائص الدولة الريعيّة المتأخّرة

مرّت نظريّة الدولة الريعيّة بمراحل عدّة، وطرأت عليها بعض التّعديلات، إذ أصبحت تعرّف الآن في الأدبيّات الأكاديميّة بنظريّة الدولة الريعيّة المتأخّرة التي تمثّل فيها الدولة المحرّك الرئيس للسّياسة والاقتصاد والمجتمع، وما زالت إيرادات النفط والغاز هي المصدر الأساس للثّروة. نظريّة الدولة الريعية المتأخّرة أخذت بالاعتبار التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي طرأت على الدّول الريعيّة منذ السبعينيّات، وأصبحت إطارًا نظريًّا ملائمًا لدراسة وشرح الواقع السياسيّ والاجتماعيّ

الجديد للدول العربيّة في الخليج، علمًا أن الخصائص الرّئيسة لنظريّة الدولة الريعيّة ما زالت صالحة، وفي ما يلي الخصائص السّبع للدولة الريعيّة المتأخّرة كما حدّدها ماثيو غري في كتابه[٣١].

ـ **دولة متجاوبة، لكن غير ديمقراطيّة**: برزت تحدّيات ومخاطر داخليّة وخارجيّة أجبرت دول مجلس التّعاون الخليجيّ على التّجاوب مع مجتمعاتها ومحيطها الإقليميّ والعالميّ، لكن من دون التحوّل إلى نظام سياسيّ ديمقراطي. تمثّلت هذه التحدّيات والمخاطر في المطالب الاجتماعيّة مثل التّشغيل والصحّة والتّعليم والعولمة ووسائل الاتّصال، إضافةً إلى التّهديد الذي يمثّله التطرّف الدينيّ والقضايا الأمنيّة الإقليميّة. تجاوبت دول الخليج مع هذه التحدّيات سياسيًّا واقتصاديًّا فسمحت، وبدرجاتٍ متفاوتة، بقسطٍ من التّمثيل السياسيّ من دون أن يمثّل ذلك تهديدًا لسلطة النّخب الحاكمة ومكانتها[٣٢]. لا بدّ من الإشارة هنا إلى الاستثناء الذي تمثّله التّجربة الكويتيّة المعروفة بحياتها النيابيّة المميّزة، ويعود ذلك، بالأساس، إلى تاريخ البرلمان في الكويت وطبيعة العلاقات الاجتماعيّة بين النّخب.

ـ **دولة منفتحة على العولمة مع بقاء مستوى ملحوظ من الحماية الاقتصاديّة**: افترضت نظريّة الدولة الريعيّة في بداياتها أن الدولة الريعية تميل إلى الانعزال ومنطوية على نفسها، وكانت هذه هي حال الدّول العربيّة في الخليج في البداية، لكن سرعان ما انفتحت هذه الدّول على العولمة، وبخاصّة في الجانب الاقتصاديّ، وإن احتفظت بمستوًى ملحوظٍ من الحماية الاقتصاديّة، وبخاصّة في قطاع الطاقة الذي ما زال حكرًا على حكومات المنطقة من خلال شركاتها الوطنيّة. أصبحت اقتصادات دول الخليج أكثر اندماجًا وتفاعلًا مع العولمة، وفتحت اقتصاداتها للسّياحة العالميّة، كما هو واضح في حالة الإمارات العربيّة المتّحدة وقطر وعُمان وبدرجةٍ أقلّ في

(٣١) انظر: Gray, «A Theory of 'Late Rentierism'».

(٣٢) يرجّح فولي توسّع التمثيل السياسي في دول الخليج في التسعينيات من القرن الماضي إلى حرب الخليج الأولى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ في الدرجة الأولى، إضافة إلى التحولات السياسية في أوروبا الشرقيّة وانتشار تكنولوجيّات الاتصال الحديثة. انظر: Sean Foley, *The Arab Gulf States: Beyond Oil and Islam* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2010).

السعوديّة نظرًا إلى مكانتها في العالم الإسلاميّ باعتبارها حاضنة للمقدّسات الإسلاميّة، وذلك في إطار سياسة تنويع الاقتصاد خارج قطاع الطاقة.

ـ **سياسة اقتصاديّة وتنمويّة نشطة مبنيّة على التّخطيط للمدى البعيد:** الدولة الريعيّة في مرحلتها المتأخّرة لاعبٌ اقتصاديّ نشط يهتمّ بالسّياسة الاقتصاديّة، وبالتّخطيط وبالتّنمية منذ بداية السبعينيّات من القرن الماضي حين عرفت السعوديّة، على سبيل المثال، أوّل مخطّطٍ خماسيّ مفصّل للتنمية في عام ١٩٧٠. إضافةً إلى ذلك، أصبح التّخطيط الاقتصاديّ مبنيًّا على استراتيجيات بعيدة المدى، كما هي الحال بالنسبة إلى قطر و«رؤية قطر ٢٠٣٠»، و«خطّة أبو ظبي ٢٠٣٠ للتّخطيط العمرانيّ»، و«رؤية عُمان ٢٠٢٠». كما أن معظم دول مجلس التعاون الخليجيّ استثمرت جزءًا من عائداتها النفطيّة في صناديقَ سياديّة بهدف تنويع مصادر الدّخل وتأمين مستقبل الاقتصاد لما بعد النفط.

ـ **اقتصادٌ تدفعه الطاقة بدلًا من اقتصادٍ محوره الطاقة:** انتقلت اقتصادات دول الخليج من مرحلةٍ كانت ثروة الطاقة تمثّل محور اقتصاداتها، في الفترة بين عام ١٩٦٠ وأواخر الثمانينيّات من القرن الماضي، إلى مرحلةٍ ما زالت فيها الثّروة النفطيّة تمثّل الجزء الأكبر من إيراداتها (الشكل الرقم (٧ ـ ٥))، لكنها أصبحت توظّف وتستثمر في تنمية الاقتصاد من خلال الاستثمار في الصّناعات البتروكيماويّة والصّناعات التحويليّة، أي أصبحت اقتصادات تدفعها الطاقة وتنمّيها[٣٣].

ـ **رأسمالية الدولة المبادرة:** نظرًا إلى الدّور المحوريّ الذي تقوم به الدولة في اقتصادات الخليج، وإلى امتلاكها وسائل الإنتاج، تعرّف الدولة برأسماليّة الدولة (State Capitalist)، لكنها تحوّلت، منذ التسعينيّات، إلى نوعٍ محدّد يعرّفه بريمر «بالمبادر»، أو «برأسماليّة الدولة الجديدة»[٣٤]. تتميّز

(٣٣) انظر: Jean-Francois Seznec and Mimi Kirk (eds.), *Industrialization in the Gulf: A Socioeconomic Revolution*, Routledge Studies in Middle Eastern Economies (London; New York: Routledge, 2011).

(٣٤) انظر: Ian Bremmer, *The End of The Free Market: Who Wins the War between States and Corporations?* (New York: Portfolio, 2010).

«الدولة المبادرة» في حالة الخليج بعددٍ من الخصائص نستطيع أن نلخّصها في النّقاط الآتية:

- شركات الطاقة مملوكةٌ للدولة، لكنها مسيّرة بمهنيّة وجدارة عالية؛
- سياسة الطاقة في دول الخليج كلها وطنيّة في الأساس (Resource Nationalism)؛
- الشّركات الكبرى خارج قطاع الطاقة مملوكة للدّولة، أو تتحكّم الدولة بأغلبيّة الأسهم فيها؛
- الشّركات الخاصة تملكها نخبة من العائلة الحاكمة والعائلات والأشخاص الذين لهم علاقات قويّة مع السّلطة الحاكمة. هدف هذه الشّبكة من النّخب الاقتصاديّة هو تعزيز السّلطة السياسية ورأسماليّة الدولة. يلخّص غري هذه الحالة في الخليج بالطّريقة التالية: «هناك توجّه نحو سياسةٍ تشجّع على الأعمال في مستوى قيادة الدولة المبادرة أو رأسماليّة الدولة الجديدة، لكن مع بقاء الأعمال تحت تبعيّة الدولة. تتحكّم الدولة بأغلبيّة الشّركات الكبرى والقطاعات ذات القيمة العالية أو الحسّاسة في الاقتصاد، فتبقى الدولة هي المسيطرة في المستويات العليا من القطاع الخاصّ»[٣٥].

ـ **سياسة خارجيّة نشطة ومبتكرة**: خلافًا لما افترضته نظريّة الدولة الريعيّة الكلاسيكية، تمكّنت الدول العربيّة في الخليج من تطوير سياسةٍ خارجيّة نشطة إقليميًّا ودوليًّا نظرًا إلى حاجتها إلى الدّفاع عن مصالحها في المحافل الدوليّة، كما هي الحال حاليًّا في قضيّة تغيّر المناخ، إذ تخشى أن تكون الخاسر الأكبر إذا اتّجهت اقتصادات العالم نحو التّقليل من استهلاكها النفط. إضافةً إلى ذلك اتّجهت دول الخليج إلى الارتباط بعلاقاتٍ أمنيّة واستراتيجية مع القوى العُظمى، بريطانيا في مرحلةٍ أولى، ثمّ الولايات المتّحدة الأميركيّة في مرحلةٍ لاحقة وإلى يومنا هذا، من أجل حمايتها.

---

(٣٥) Gray, p. 33.

كما أشرنا أعلاه كان لا بدّ لنا من أن نقوم بدراسة نظريّة الدولة الريعية بقدرٍ من التفصيل حتى نتمكن من تحديد المعوّقات والفرص المحتملة التي قد تواجه دول مجلس التعاون الخليجيّ في عمليّة الانتقال بمنظومة الطاقة إلى منظومةٍ أكثر تنوّعًا في مصادر الطاقة.

رابعًا: الانتقال في منظومة الطاقة: تعريف وأمثلة

الانتقال في منظومة الطاقة هو عمليّة التحوّل نوعيًّا، أي من مصدر طاقة إلى مصدر طاقة أخرى، و/أو في الكمّ، أي تغيير نمط الاستهلاك بحيث يؤدّي إلى انخفاضٍ ملحوظ في الاستهلاك. تاريخيًّا، عرفت الإنسانيّة تحوّلاتٍ محلّيةً أو عالميّةً في منظومة الطاقة، ومن حيث النوعيّة بخاصّة، والتحوّل النوعيّ الأوّل على المستوى العالميّ في منظومة الطاقة وقع بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، حيث تزامن مع الثورة الصناعيّة الأولى بالانتقال من الخشب باعتباره مصدرًا للطّاقة إلى الفحم، ثمّ عرف القرن العشرون الانتقال الثاني في منظومة الطاقة العالميّة بالتحوّل من الفحم باعتباره مصدرًا أوّل رئيسًا للطّاقة إلى النفط الذي أصبح الوقود الأساسيّ للاقتصاد العالمي، لكن مع بقاء الفحم جزءًا أساسيًّا من مزيج الطاقة(٣٦). من خلال هذه التّجارب التاريخيّة يتّضح لنا أن عملية التحوّل تحدث عندما تتوافر مجموعة من العوامل التالية:

- نضوب مصدر الطاقة؛

- ارتفاع في سعر الطاقة، نتيجة العامل الأوّل، مقارنة بمصدرٍ آخر للطّاقة؛

- النتائج السلبيّة للمصدر الرئيس للطاقة على البيئة والصّحة، كما حصل مع الفحم في أواخر القرن التاسع عشر؛

- دخول تكنولوجيا جديدة في سوق الطاقة تنافس الطاقة التقليديّة من حيث السّعر والنّجاعة؛

---

(٣٦) انظر: Barry D. Solomon and Karthik Krishna, «The Coming Sustainable Energy Transition: History, Strategies, and Outlook,» *Energy Policy*, vol. 39, no. 11 (November 2011), pp. 7223-7424.

ـ عوامل جيوسياسيّة واقتصاديّة تؤثّر في الأمن القوميّ.

في العصر الحديث وعلى مستوى وطنيّ، عرف النّصف الثاني من القرن العشرين عمليّتين نوعيّتين للانتقال في منظومة الطاقة الوطنيّة، **الأولى** حدثت في البرازيل؛ **والثّانية** في فرنسا نتيجةً للعامل الجيوسياسيّ الاقتصاديّ، الذي تمثّل في الأزمة النفطيّة الأولى في عام ١٩٧٣.

مثّلت الأزمة النفطيّة في عام ١٩٧٣ صدمةً قويّة للاقتصادات العالميّة، والغربيّة منها بخاصّة، نتيجة الحظر النفطيّ الذي قرّرته الدول العربية المصدّرة للنفط على الولايات المتّحدة، وأوروبا الغربيّة واليابان نظرًا إلى مساندتها إسرائيل في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. ارتفعت الأسعار في الأسواق العالميّة بنسبة ٧٠ في المئة، ما أدّى إلى نتائجَ وخيمة على الاقتصاد العالميّ، وكان أحد العوامل، إضافةً إلى عواملَ أخرى التي أدخلته في مرحلة ركود اقتصاديّ[٣٧]. أثّر الارتفاع الكبير في أسعار النفط كثيرًا في فاتورة استيراد النفط ومشتقّاته لمعظم دول العالم غير المنتجة للنّفط، ما أدّى بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٧، إلى اتّباع سياسات ترشيد الاستهلاك، من خلال تحسين نجاعة منظومة الطاقة وتغيير نمط الاستهلاك في المجتمع، واتّباع عددٍ من الدّول استراتيجيات من أجل تخفيض اعتمادها على النفط من خلال إدخال مصادر طاقة بديلة أو متجدّدة. وفي هذا الإطار تعدّ التّجربتان، البرازيليّة والفرنسيّة، من أبرز النّماذج الناجحة في عمليّة الانتقال النوعيّ في منظومة الطاقة. كما سنتطرق، وبإيجاز، إلى التجربة الفاشلة في الولايات المتحدة الأميركية.

في ما يلي، نعرض هذه التجارب الثلاث، ونقوم بتحليل الاستراتيجيات التي اتّبعتها في هذا المجال حتّى نستخلص المقوّمات والأسباب التي أدّت إلى نجاحها، أو فشلها كما هو الحال بالنسبة إلى التجربة الأميركية. ثمّ، في ضوء هذه التّجارب، نحاول أن نستكشف المعوّقات والفرص المتاحة لدول مجلس التّعاون الخليجيّ من أجل إجراء

(٣٧) من الصعب تحديد الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى الركود الاقتصادي بعد أزمة الحظر النفطي في عام ١٩٧٣، نظرًا إلى تزامنها مع عددٍ من السياسات النقدية والماليّة في الدول الغربية التي عقّدت الوضع الاقتصادي.

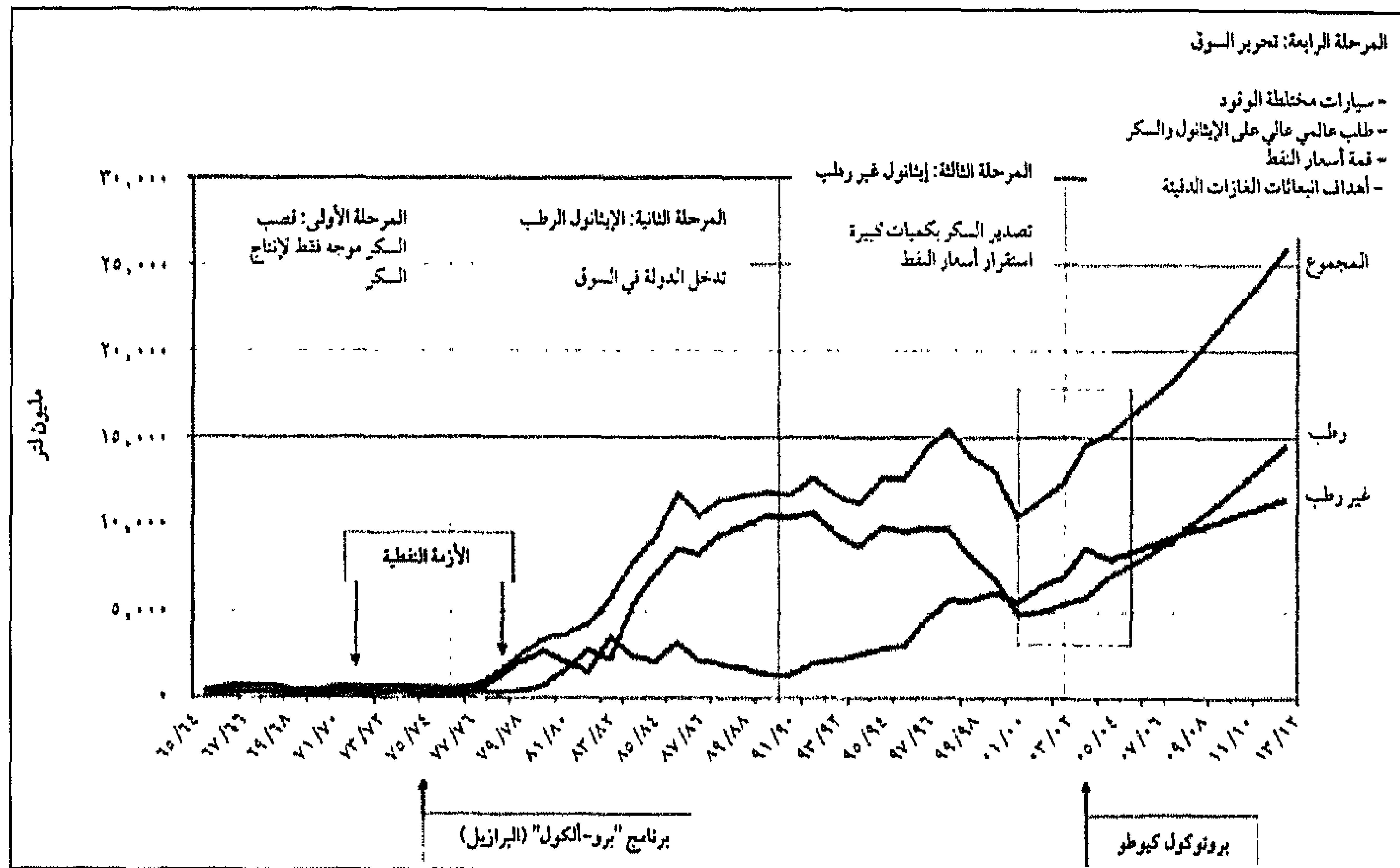
عمليّة انتقالٍ في منظومتها للطّاقة، علمًا أن هذه الدول ليست دول ريعية، لكنها النماذج المعاصرة الوحيدة لعمليّة انتقالٍ في منظومة الطاقة، وعلى هذا الأساس فأنها التجارب الوحيدة المتاحة لدينا باعتبارها معيارًا.

١ ـ البرازيل: الوقود الحيويّ في مجال النّقل

انتقلت منظومة الطاقة في البرازيل، وبنجاح، من الاعتماد على مشتقّات النفط في قطاع النقل إلى الوقود الحيوي في ثلاثة عقود، وتُعدّ البرازيل حاليًّا من أكبر مصدّري الوقود الحيويّ في العالم، ورائدةً في مجال هذه التكنولوجيا (الشكل الرقم (٧ ـ ٩)). الجدير بالذّكر أن صناعة الوقود الحيويّ موجودة في البرازيل منذ عام ١٩٢٥، وأنه استعمل وقودًا للنّقل منذ ذلك التّاريخ، لكنه ظلّ هامشيًّا إلى غاية الأزمة النفطيّة في عام ١٩٧٣[٣٨].

الشكل الرقم (٧ ـ ٨)

مراحل تطوّر مشروع الوقود الحيوي في البرازيل



المصدر: Barry D. Solomon and Karthik Krishna, «The Coming Sustainable Energy Transition: History, Strategies, and Outlook,» *Energy Policy*, vol. 39, no. 11 (November 2011).

(٣٨) Solomon, p. 7424.

استثمرت البرازيل ٤,٩ مليار دولار بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩ في مشروع تحويل منظومة الطاقة في مجال النقل، واقتصدت في المقابل ٤٣,٥ مليار دولار بين عامي ١٩٧٥ و٢٠٠٠ من فاتورة استيراد النفط. أمّا في مجال التّشغيل، وفي عام ٢٠٠٤ فاستأثرت صناعة الوقود الحيويّ بـ ٧٠٠٠٠٠ منصب عمل في الاقتصاد البرازيليّ[٣٩]. أمّا في ما يخصُّ البيئة فأدّى التحوّل إلى الوقود الحيويّ إلى تخفيض مهمّ في غازات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ١١٠ مليون طن من الكربون بين عامي ١٩٧٥ و٢٠٠٠[٤٠].

ركّزت الحكومة البرازيليّة على ثلاثة محاورَ في سياسة الانتقال:

- فُرض على شركة النفط الوطنيّة (PETROBRAS)، أن تشتري، سنويًّا، كمّية مضمونة من الوقود الحيويّ من المنتجين وبسعرٍ محدّد مسبقًا يغطّي تكلفة الإنتاج ويسمح بهامشٍ معقول للرّبح؛

- وفّرت الحكومة البرازيلية الدّعم الماليّ الضروريّ لقطاع الزّراعة الصناعيّة المتخصّصة في إنتاج الوقود الحيويّ من خلال قروض طويلة الأجل وبفوائدَ منخفضة ممنوحة من البنك الوطنيّ (Banco do Brazil)؛

- دعم سعر الوقود الحيويّ للمستهلك الأخير ومراقبته.

يعود نجاح النّموذج البرازيلي فيّ انتقال منظومة الطاقة إلى العوامل الثلاثة الآتية:

أوّلًا، سمح مشروع الوقود الحيويّ بتحقيق أهداف حكوميّة عدّة وبالتّزامن[٤١]؛

---

(٣٩) Solomon, p. 7424.

(٤٠) Solomon, p. 7424.

(٤١) تزامنت الأزمة النفطية مع ركودٍ للاقتصاد العالمي أدّى إلى انهيار أسعار السكّر في الأسواق العالمية ودخول زراعة قصب السكّر في البرازيل في أزمةٍ خانقة. قرار التوجّه نحو صناعة الوقود الحيوي كان مبنيًّا على عواملَ سياسية واقتصادية من أجل تحقيق أهداف عدّة بالتزامن: خفض الاعتماد على النفط المستورد؛ دعم القطاع الزراعي المتأزّم وبخاصّة زراعة قصب السكّر وصناعة السكّر، وأخيرًا، دعم وتطوير صناعة السيّارات في البرازيل. انظر: Solomon, p. 7425.

ثانيًا، استطاعت الحكومة البرازيلية أن تحشد الدّعم من أصحاب المصالح على الرّغم من المعارضة الأوّلية من شركة النفط الوطنية (PETROBRAS) ومن صناعة السيّارات؛

ثالثًا، دعّمت الحكومة البرازيلية وبقوّة قطاع صناعة الوقود الحيويّ، وبخاصّة البحث العلميّ الذي ساهم في تطوير التكنولوجيا وتخفيض تكلفة إنتاج الوقود الحيويّ(٤٢).

لا بدّ من أن نشير في هذا المجال إلى أن التجربة الناجحة للنموذج البرازيليّ تمّت تحت حكمٍ سياسيّ عسكريّ دكتاتوريّ، واقتصاد يسيطر عليه القطاع العامّ، وبخاصّة في قطاع الطاقة. كما نجحت الدولة البرازيليّة في حشد دعم أصحاب المصالح، من القطاع العامّ والقطاع الخاصّ، لمشروعه من خلال قوّة الدولة المركزيّة والدّعم الماليّ المدروس(٤٣).

٢ ـ فرنسا: الخيار النووي لتوليد الكهرباء

أثّرت الأزمة النفطيّة في عام ١٩٧٣ بشكلٍ كبير في الاقتصاد الفرنسيّ الذي كان يعتمد بنسبة ٧٠ في المئة من النفط المستورد، وبخاصّة من النفط العربيّ، باعتباره مصدرًا للطّاقة. في أثر ذلك، توجّهت فرنسا نحو الطاقة النوويّة لتوليد الكهرباء، وانتقل هذا القطاع من الاعتماد على النفط إلى الاعتماد على الطاقة النوويّة في فترةٍ لا تتجاوز العقدين. بحسب أرقام عام ٢٠٠٨، يمثّل النفط أقلّ من ٥٠ في المئة من مزيج الطاقة، والطاقة النوويّة ٤٣ في المئة، إذ ارتفع من أقلّ من ٥ مليون طن مكافئ للنّفط (Millions of Tonnes of Oil Equivalent)، إلى أكثر من ١٠٠ مليون طن مكافئ للنّفط(٤٤)، (انظر الشكل الرقم (٧ ـ ٨))، تطوّر إنتاج الطاقة

---

(٤٢) أدى الانخفاض التدريجي في أسعار الوقود الحيويّ، بفضل تطوير التكنولوجيا والتوفير الناتج من التوسّع (Economies of Scale) إلى سحب الدعم الحكومي على الأسعار بين الثمانينيات والتسعينيات، وأصبح سعر الوقود الحيوي يساوي بين ٦٠ و٧٠ في المئة من سعر مشتقات النفط. انظر: Solomon, p. 7424.

(٤٣) Solomon, p. 7425.

(٤٤) Solomon, p. 7425.

النوويّة)، وبنت ٥٨ مفاعلًا نوويًّا في الفترة بين عامي ١٩٧١ و٢٠٠١[٤٥].

أمّا في ما يخصُّ توليد الكهرباء فـ ٧٨ في المئة مصدره من الطاقة النوويّة. المراحل الأوليّة لتطوير الطاقة النووية في فرنسا كانت صعبة نظرًا إلى التّكلفة العالية للطاقة النّووية، لكنها استفادت من دعمٍ سياسيّ وماليّ قويّ من الدولة الفرنسيّة. إضافةً إلى ذلك كانت القاعدة العلميّة النوويّة متوافرة لدى فرنسا بفضل المشروع النووي العسكري منذ أواخر الخمسينيّات.

تعرّض المشروع النوويّ الفرنسيّ في مراحله الأولى إلى معارضةٍ قوّية من المجتمع الفرنسي، ومن جزءٍ كبير من النخبة العلميّة نظرًا إلى المخاوف الكبيرة من تأمين المفاعلات النوويّة وتأثير الإشعاعات المحتملة في البيئة والإنسان، إضافةً إلى التّكلفة العالية للمشاريع النوويّة والمزايا الاقتصادية الممنوحة من الدولة لهذا القطاع.

يعود نجاح التجربة الفرنسيّة إلى العوامل الآتية:

ـ التخطيط المركزيّ القوي الذي استطاع أن يحشد الدّعم السياسيّ والماليّ على الرّغم من التّكلفة العالية لتطوير الطاقة النوويّة؛

ـ الدعم الماليّ القويّ من الدولة، بخاصّة في قطاع البحث العلميّ؛

ـ استطاعت الحكومة الفرنسيّة أن تقمع الأوساط التي كانت تعارض اللّجوء إلى الطاقة النوويّة باعتبارها مصدرًا للطّاقة في المجتمع المدني، وفي بعض الأوساط العلميّة من خلال الحدّ من صلاحيّات القضاء للنّظر في المسائل الإجرائيّة للمشاريع النوويّة[٤٦]؛

ـ نجحت الدولة الفرنسيّة في حشد الدّعم في الأوساط والنّخب العلميّة والسياسية التي تنتمي إلى المعاهد العلميّة العُليا المعروفة تاريخيًّا بقربها من السّلطة السياسية في فرنسا نظرًا إلى أن الطاقة النوويّة كانت البديل الوحيد المتاح لفرنسا.

---

(٤٥) انظر: International Energy Agency, «Statistics for 2008, 2010,» International Energy Agency Website, <http://www.iea.org/stats/balancetable.asp?country_code=fr>.

(٤٦) Solomon, p. 7426.

الجدير بالذّكر في ما يخصّ التجربة الفرنسيّة أن من أسباب النجاح كان قدرة الدولة الفرنسيّة على الحدّ من معارضة شريحةٍ واسعة من المجتمع المدنيّ، على الرّغم من الطبيعة الديمقراطية للدولة الفرنسيّة، من خلال تقزيم دور القضاء والمضيّ بعزيمة سياسيّة قويّة في تنفيذ برنامجها.

٣ ـ الولايات المتحدة الأميركية: التجربة الفاشلة

حاولت الولايات المتّحدة الأميركيّة، ردًّا على الأزمة النفطيّة، أن تقوم بعمليّة انتقالٍ في منظومة الطاقة لديها من أجل التقليص من اعتمادها على النفط المستورد، لكنها فشلت في هذه المحاولة. أطلق الرئيس نيكسون «مشروع الاستقلال» (Independence Project) في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، وكانت أهدافه، في الأساس، **أوّلًا**، تنويع مصادر الطاقة المحلّية بما فيها الطّاقات البديلة والمتجدّدة؛ **ثانيًا**، تحسين نجاعة منظومة الطاقة؛ **ثالثًا**، تكثيف الاستكشاف لمصادر الطاقة الأحفوري محليًّا[٤٧].

كان الهدف المعلن من وراء «مشروع الاستقلال» الوصول إلى اكتفاءٍ ذاتيّ في مصادر الطاقة في عشريّةٍ واحدة، لكن كان فشلًا ذريعًا، إذ لم يتحقّق هذا الهدف إلى يومنا هذا، بل على العكس، تزايد اعتماد الولايات المتّحدة الأميركيّة على النفط المستورد الذي ارتفع من ٣٤,٨ في المئة من إجماليّ الاستهلاك الوطني في عام ١٩٧٣، إلى ٤٣,١ في المئة في عام ١٩٨٤[٤٨]
نستطيع أن نلخّص أسباب فشل التّجربة الأميركيّة في الأسباب الآتية:

ـ لم تركّز الاستراتيجية الأميركيّة في عمليّة الانتقال على اختيار طاقةٍ واحدة، بديلة أو متجدّدة، بل أخذت اتّجاهات عدّة، وطمحت إلى تطوير مصادرَ بديلة ومتجدّدة عدّة في آنٍ واحد، وهو أمر شتّت الجهود والاستثمارات؛

ـ على مستوى الإدارة الأميركيّة، تعدّد أصحاب القرار واللاعبون

(٤٧) Solomon, 2011, p. 7427.

(٤٨) انظر: International Energy Agency, *World Energy Outlook 1994* (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 1994).

المهتمّون بالطاقة والمتنافسون بينهم، ولم يكن هناك إجماع على البدائل؛

ـ اتجهت الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى تنويع مصادرها من النفط من دولٍ خارج منظّمة أوبيك، ما أدّى إلى التخلّي، تدريجيًّا، عن استراتيجية تنويع مصادر الطاقة محليًّا.

٤ ـ الدّروس المُستخلصة

من خلال هذه التّجارب الثلاث، والأدبيّات الأكاديميّة في هذا المجال، نستطيع أن نخلص إلى أن الانتقال في منظومة الطاقة، وفي خلال ثلاثة عقود، أمرٌ ممكن إذا توافر عددٌ من الشّروط. هناك دراساتٌ قيّمة في هذا المجال لباحثين مهتمّين بقضيّة الانتقال في منظومة الطاقة، طوّرت نظريّة لدراسة الانتقال في الطاقة بالاستناد إلى تخصّصات عدة، من بينها: الاقتصاد التطوّري (Evolutionary Economics)، وعلم اجتماع التّكنولوجيا (Sociology of Technology)، والاقتصاد السياسيّ(٤٩). تعتمد هذه النظريّة على منظورٍ متعدّد المستويات (Multi-level Perspective MLP)، يتألّف من أبعادٍ ثلاثة مرتبطة ببعضها بعضًا هرميًّا.

ـ المستوى الجزئيّ، يتمثّل في نافذةٍ تكنولوجيّة تعزّزها وتدعمها الدولة، كما هي الحال بالنسبة إلى الوقود الحيويّ في البرازيل والطاقة النوويّة في فرنسا؛

ـ على المستوى المتوسّط، يتمثّل في ثلاثة أبعاد مرتبطة ببعضها بعضًا، وهي شبكة من الفاعلين ومجموعات اجتماعيّة، والقواعد والمعايير المعرفيّة التي تحكم نظام الطاقة؛

ـ المستوى الكلّي، أي المشهد الاجتماعيّ ـ التقنيّ الذي يتمثّل في الاقتصاد الكلّي، والنّمط الثقافيّ، وطبيعة النّظام السياسيّ وتطوّره. تكمن أهميّة هذا المستوى في كونه يؤثّر في ديناميّات المستوى الجزئيّ والمتوسّط، وليس العكس.

تؤكّد التجارب التاريخيّة والمعاصرة أن عمليّات الانتقال لا تحدث إلا

---

(٤٩) Solomon, p. 7427.

عندما تتمّ تطوّرات متسلسلة على المستويات الثلاثة، مرتبطة ببعضها بعضًا(٥٠). وفي هذا الإطار، يكون العامل الاجتماعيّ ـ التقنيّ هو الفاعل الأساس في معادلة الانتقال في منظومة الطاقة، وهو الذي يحدّد مسار المستويات الأخرى شريطة أن تكون الإرادة السياسيّة قويّة، ويكون التّخطيط مركزيًّا قويًّا مبنيًّا على اختيارٍ تكنولوجيّ محدّد، ويكون الدّعم الماليّ الحكوميّ معتبرًا، وتتوافر القدرة على حشد دعم الأوساط وأصحاب المصالح لفائدة مشروع الانتقال بغضّ النظر عن طبيعة الدولة الديمقراطية. على المستوى السياسيّ، «الأدوات المتاحة من أجل التأثير في صياغة سياسة قطاع الطاقة تتضمّن شفافيّة المعلومات، تحكُّم وسيطرة مباشرة من الدولة على قطاع الطاقة، تمويل معتبر للبحث العلمي، الضرائب، إضافةً إلى دعمٍ حكوميّ مباشر للتكنولوجيا المختارة في المراحل الأولى من بداية مشروعٍ الانتقال»(٥١). إذا عدنا إلى التجربة الأميركية سنلاحظ أن الخلل يكمن في هذا المستوى بالذات نظرًا إلى الدور المحدود الذي تضطلع به وزارة الطاقة في النظام السياسي الأميركيّ، التي لا تتمتّع بصلاحيّاتٍ واسعة ولا قدرة لها على السيطرة والتحكّم(٥٢). وهذا عكس التّجربتين البرازيليّة والفرنسيّة اللّتين كانت فيهما الدولة لاعبًا أساسيًّا تتمتّع بالصلاحيات الواسعة وبالقدرة على التحكّم والسيطرة على عمليّة الانتقال في منظومة الطاقة.

على المستوى المتوسّط، تقوم الدولة بدورٍ رئيس في عمليّة ربط الأبعاد الثلاثة من المثلّث من أجل حشد الدعم على مستوى الفاعلين في قطاع الطاقة، وفي المجتمع، بغضّ النظر عن طبيعة الدولة الديمقراطيّة. ما يهمّ في هذا المجال هو التركيز على الفاعلين الرئيسين في مؤسسات

---

(٥٠) Solomon, p. 7427.

(٥١) انظر: Lena Neij and Kerstin Astrand, «Outcome Indicators for the Evaluation of Energy Policy Instruments and Technical Change,» *Energy Policy*, vol. 34, no. 17 (November 2006), pp. 2662-2676.

(٥٢) الجدير بالذكر في هذه المناسبة أن وزارة الطاقة الأميركية أُنشئت بعد أربع سنوات من إعلان الرئيس نيكسون عن «مشروع الاستقلال»، أي في عام ١٩٧٧ تحت رئاسة جيمي كارتر، علمًا أنّ صلاحيّات هذه الوزارة مقصورة على تمويل البحث العلمي والتنظيم. مصالح القطاع الخاصّ والتخوّف من تدخّل الدولة هما العائقان الأساسيّان أمام دورٍ أكثر فاعليّة في قطاع الطاقة في الولايات المتحدة الأميركيّة.

الدولة، شركات النفط والقطاع المالي. في الحالتين، البرازيليّة والفرنسيّة، كانت شركات الطاقة شركاتٍ حكوميّةً، لكنها كانت مقتنعة باستراتيجية الدولة، ورأت أنها ستستفيد منها من خلال الدعم الماليّ والتطوّر العلمي. وفي هذا المجال نلاحظ أن الإطار الديمقراطيّ ليس شرطًا أساسيًّا من أجل ضمان نجاح الانتقال في منظومة الطاقة، بل إن قدرًا معيّنًا من السلطة الحكوميّة مطلوب في هذا المجال.

أمّا في ما يخصُّ المستوى الجزئيّ، أو التكنولوجيّ من المعادلة، فلا بدّ من أن يكون الخيار التكنولوجيّ محدّدًا، وليس مشتّتًا كما هي الحال في التجربة الأميركيّة، كما يجب، تحديد القطاع الذي سوف يكون معنيًّا بعمليّة الانتقال لأنه من المستحيل إجراء انتقالٍ شامل في قطاعات منظومة الطاقة كلها. كانت التّجربتان، البرازيليّة والفرنسيّة تتمتّعان بهذا التحديد على عكس التجربة الأميركيّة. علاوةً على ذلك، كان لدى البرازيل وفرنسا قاعدة علميّة مسبقة في تكنولوجيا الوقود الحيويّ، بالنسبة إلى الأولى، وفي التّكنولوجيا النوويّة بالنسبة إلى الثانية.

خامسًا: ضرورة الانتقال بمنظومة الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

تُعطي دول الخليج الانطباع بأنها غير مهتمة بقضايا تغيّر المناخ والطاقات البديلة والمتجددة، لكن يبدو أنه هناك بداية وعي بهذه القضايا منذ وقّعت وأقرّت كلها الاتفاقية الإطار لهيئة الأمم المتحدة لتغير المناخ (UNFCC)، وانضمّت إلى بروتوكول كيوتو بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٥. غير أن هذه الخطوات ليست كافية، وما زال أمام دول مجلس التعاون الخليجي كثيرٌ من الجهود والخطوات الإضافية من أجل معالجة قضية تغيّر المناخ وتنويع مزيج الطاقة لديها.

السؤال الذي يفرض نفسه علينا في قضية الانتقال بمنظومة الطاقة في دول الخليج وتنويع مزيج الطاقة فيها: **هل هناك فعلًا ضرورة ملحّة على دول المنطقة من أجل تنويع مصادر الطاقة، علمًا أنها تتمتع بمخزونٍ ضخم من النفط والغاز يكفي لتلبية حاجياتها من الطاقة لعقودٍ قادمة عدة؟** إذا كان

الجواب بلا، فلا ضرورة لمتابعة هذا البحث، لكن إذا كان الجواب بنعم، فهناك ثلاثة أسئلة تحتاج منّا الرد. السؤال **الأول**، ما هي الأسباب الموضوعية، الداخلية والخارجية التي تفرض على دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة الانتقال في منظومة الطاقة؟ والسؤال **الثاني**، ما هي المعوّقات المحتملة لعملية الانتقال؟ والسؤال **الثالث**، ما هي الفرص المُحتملة التي قد تواجه دول الخليج في عملية الانتقال؟

١ ـ أسباب ضرورة الانتقال

كما رأينا في مقدمة هذه الدراسة، تتميّز دول الخليج باستهلاكٍ كبير للطاقة، كما أنها من أكثر دول العالم انبعاثًا لغاز ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد، ولهذا السبب، أصبحت تواجه ضغطًا داخليًا وخارجيًا متزايد للحد من الاستهلاك المفرط للطاقة والانبعاثات المتنامية من خلال تغيير نمط الاستهلاك وإدخال طاقات متجددة نظيفة في مزيج الطاقة لديها. العوامل الرئيسة التي تدفع في هذا الاتجاه هي:

ـ **نضوب الثروة النفطية**: على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية من النفط والغاز، إلّا أنها موارد فانية ومهددة بالنضوب، بغض النظر عن التاريخ المحدد الذي سوف تصل فيه ثروة النفط والغاز إلى هذه المرحلة، وذلك باتفاق بين جميع الخبراء. النقطة الوحيدة التي لا يوجد حولها إجماع في الوسط العلمي هي تاريخ نضوب النفط. التنبؤات الماضية لنضوب النفط لم تتحقق، باستثناء التنبؤ في الخمسينيات من القرن الماضي، بنضوب النفط في الولايات المتحدة الأميركية في عام ١٩٧٠، وهذا ما حدث بالفعل[٥٣]. الاكتشافات الجديدة وتطور التكنولوجيا التي تحسّن باستمرار مستوى استغلال الحقول الحالية، وتفتح حقول جديدة للإنتاج كان من النفط والغاز غير التقليدي، مثل الحقول في أعالي البحار والنفط والغاز الصخري، تؤجل تاريخ نضوب النفط، لكن لا تلغيه.

(٥٣) تنبأ عالم الجيولوجيا الأميركي، كينغ هوبرت، في دراسة استشرافية في عام ١٩٥٦، بأن إنتاج النفط في الولايات المتحدة سيصل إلى ذروته في النصف الأول من السبعينيات، وهو الأمر الذي ثبت صحته لاحقًا.

علاوةٍ على ذلك، وفرة النفط والغاز ليست متكافئة بين دول الخليج كلها، وبخاصة في ما يخصّ الغاز، إذ باستثناء قطر(٥٤)، سوف تعرف دول الخليج الأخرى كلها عجزًا في الغاز، ما سيجعلها دول مستوردة للغاز، وبدأت بالفعل كل من الإمارات العربية المتحدة وعُمان باستيراد الغاز من قطر منذ عام ٢٠٠٧. في السنوات الخمس القادمة سوف يزداد العجز في الغاز حدّةً، إذ من المتوقع أن يرتفع من ١٩ مليار متر مكعّب في عام ٢٠٠٩ إلى ٣١ مليار متر مكعّب في عام ٢٠١٥. وقد يصل إلى ٥٠ مليار متر مكعّب في حال رجوع الاقتصاد العالمي إلى عافيته ومستويات النمو إلى ما قبل الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨(٥٥).

تعود أسباب هذا العجز إلى العوامل الثلاث الآتية: **أوّلًا**، الاستهلاك المتزايد للكهرباء نظرًا إلى النمو السكّاني المتسارع والنمو الاقتصادي والحاجة المتصاعدة إلى تحلية مياه البحر. **ثانيًا**، الحاجة إلى الغاز من أجل توليد الكهرباء، وفي الصناعات البتروكيماوية والصناعات التحويلية (الحديد والألومنيوم) التي تعتمد على الغاز، كما رأينه في الجزء الأول من هذا البحث. **ثالثًا**، نضوب حقول النفط والحاجة إلى استعمال الغاز في تقنيّات الاستخراج المعزز للنفط(٥٦) من أجل المحافظة على مستويات الإنتاج أو زيادته. **رابعًا**، الالتزامات الطويلة الأجل من أجل تصدير الغاز المُسال للأسواق الآسيوية والأوروبية، الذي سوف يتزامن مع تصاعد الطلب الداخلي، ويؤدي حتمًا إلى تضاعف حدة العجز.

أمّا في ما يخصّ النفط، بحسب إحصاءات BP لعام ٢٠١١، السنوات الباقية من الاحتياط المؤكّد، وبمستويات إنتاج ٢٠١٠، متفاوت بين دول الخليج، الكويت تستطيع أن تنتج النفط لأكثر من ١٠٠ سنة، الإمارات العربية المتحدة لمدة ٩٤,١ سنة، السعودية تستطيع أن تنتج النفط لمدة ٧٢,٤ سنة، قطر لمدة ٤٥,٢ سنة، عُمان لمدة ١٧,٤ سنة، أمّا البحرين فمحسوبة

(٥٤) تستحوذ قطر لوحدها على ٦٠ في المئة من الاحتياط المؤكد من الغاز في دول الخليج.

(٥٥) انظر: <http://www.booz.com/me/home/what_we_think/40007409/40007869/48141185>.

(٥٦) هي تقنية تستخدم من أجل استخراج كميات أكبر من النفط عن طريق ضخ الغاز المضغوط في حقل النفط.

ضمن باقي دول الشرق الأوسط والمتوسط هو ٩,٣ سنوات[٥٧]. يجب أن نأخذ بالاعتبار أن هذه الأرقام تتغير من سنة إلى أخرى، وهي مرتبطة بمستويات الإنتاج التي هي بدورها تتوقّف على مستويات الطلب العالمي للنفط الذي انخفض منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، والتي سوف ترتفع مع عودة الاقتصاد العالمي إلى عافيته تدريجيًا. يبدو جليًّا من هذه الأرقام أنه من مصلحة دول الخليج أن تبدأ الاستثمار بالطاقات البديلة والمتجددة من الآن حتّى تنتقل، وتدريجيًّا، إلى عصر ما بعد النفط الذي هو آتٍ بلا شك.

ـ **التأثير السلبي من قضية تغيّر المناخ**: منطقة الخليج هي أكثر المناطق التي ستتأثر سلبًا وبشدة من مضاعفات تغيّر المناخ على المدى الطويل[٥٨]، وبخاصة، على صعيد الموارد المائية التي هي شحيحة في الأساس، الارتفاع المتوقع في درجة الحرارة سوف يؤدي إلى استهلاكٍ متزايد للطاقة من أجل التكييف وتصفية مياه البحر للاستهلاك المحلي المتزايد. ارتفاع مستويات المياه البحر ما يهدد بإغراقها المنطقة الساحلية التي تقع فيها المدن الكبرى والمناطق الصناعية؛

ـ **مُضاعفة إمكاناتها للتصدير**: تنويع مصادر الطاقة هي ضرورة اقتصادية، إذ سوف تمكّنها من توفير كميّات كبيرة من النفط والغاز المستهلك محليًّا وتصديرها في الأسواق العالمية. هناك ضرورة وجدوى اقتصادية ومالية في الانتقال إلى منظومة أكثر تنوّعًا نظرًا إلى الضغط المتصاعد للاستهلاك المحلي على الكميّات المتاحة للتصدير.

ـ **الالتزامات الدولية**: انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاتفاقيّات الدولية الخاصة بقضية تغيّر المناخ يفرض على هذه الدول التزامات من أجل التخفيض من انبعاثاتها من غازات ثاني أكسيد الكربون وإدخال طاقات نظيفة ومتجددة في مزيج الطاقة. قمّة البيئة الأخيرة في دوربن في جنوب أفريقيا لهي دليلٌ آخر على تنامي، ولو بخطط بطيئة،

(٥٧) انظر: BP Statistical Review of World Energy (June 2011), p. 6.

(٥٨) انظر إلى: Danyel Reiche, «Energy Policies of Gulf Cooperation Council Countries: Possibilities and Limitations of Ecological Modernization in Rentier States,» *Energy Policy*, vol. 38, no. 5 (May 2010), p. 2396.

للالتزامات العالمية في مجال البيئة التي تعزز وتؤكد الاتجاه العالمي نحو منظومة طاقة أكثر استدامة وتنوّعًا في مصادر الطاقة النظيفة. في هذا المجال، ينظر إلى دول الخليج باعتبارها من ضمن الدول التي تعرقل المفاوضات الدولية لتغيّر المناخ، ومن مصلحتها أن تغيّر من هذه النظرة من خلال تطوير سياسات واستراتيجيات من أجل الانتقال بمنظومة الطاقة لديها إلى منظومة أكثر احترامًا للبيئة.

ـ **الطبيعة التراكمية لمشاريع الطاقة**: المشاريع في مجال الطاقة مكلفة وتحتاج إلى استثمارات هائلة على المدى الطويل، وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بالطاقات البديلة والمتجددة التي هي غير موجودة بالأساس. كما أشرنا إليه في مقدمة هذه الدراسة، حيث دخلت منظومة الطاقة العالمية بالفعل في أول مراحل الانتقال إلى منظومة أكثر تنوّعًا في مصادر الطاقة، ولا تستطيع دول الخليج أن تمشي عكس هذا التيار، ولهذا السبب، المعقول هو أن تبدأ الاستثمار بتنويع مصادرها الآن حتى تتفادى الانتقال في منظومة الطاقة في آخر لحظة وبتكلفةٍ باهظة. وفي هذا الإطار، ينصح اللورد ستيرن (Lord Stern) في تقريره الشهير بالاستثمار المبكر في الطاقات المتجددة لأنها عملية تراكمية تحتاج إلى الوقت، وإلى توزيع الاستثمارات على المدى البعيد، وعلى مراحل[٥٩].

٢ ـ المعوّقات المحتملة

هناك عددٌ من المعوّقات التي تعرقل الانتقال بمنظومة الطاقة في الخليج من منظومة غير ناجعة تعتمد على النفط والغاز باعتبارهما مصدرين وحيدين للطاقة، إلى منظومةٍ مستدامة ومتنوعة المصادر، من خلال إدخال الطاقات البديلة النظيفة والطاقات المتجددة في مزيج الطاقة. على أساس عرض الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال، وفي إطار الديناميات التي تميّز الدولة الريعية التي عرضناها في الجزء الثاني من هذه الدراسة، سوف نعرض، في هذه المرحلة، المعوّقات الرئيسة التي قد تُعرقل تنويع مصادر الطاقة.

---

(٥٩) انظر: Nicholas Stern, *The Economics of Climate Change: Stern Review on the Economics of Climate Change* (England: HM Treasury, 2006).

ـ **البنية الريعية لدول الخليج**: طبيعة العقد السياسي الاجتماعي السائد في دول الخليج يحرم حكومات هذه الدول من اللجوء إلى استعمال الضرائب من أجل تخفيض الاستهلاك المحلي للطاقة. أسعار الوقود والكهرباء تتمتع بدعمٍ مالي قوي في معظم دول المنطقة، ما يساهم في تشجيع السلوك الريعي المُبذّر للطاقة.

ـ **ضعف البنية العلمية في دول مجلس التعاون الخليجي**: هناك، بالفعل عدد من التجارب الرائدة التي تمت في عددٍ من دول المنطقة في مجال الطاقة الشمسية والهوائية منذ بداية السبعينيات، لكنها بقيت محدودة ولم تؤد إلى انتشار المعرفة بين معاهد الأبحاث والصناعة وأصحاب القرار السياسي على المستويين، الوطني والإقليمي(٦٠). وبما أن التجربة السابقة موجودة فهي تمثّل فرصة كذلك، كما سوف نرى لاحقًا.

ـ **غياب الإطار التشريعي والسياسي**: هناك غياب، في دول الخليج كلها، لاستراتيجيات وسياسات متكاملة، إضافةً إلى الإطار القانوني الملائم من أجل تطوير وتشجيع استعمال الطاقات البديلة والمتجددة. علاوةً على ذلك، يبدو أنه هناك معارضة، لبعض الأوساط التي تستفيد من موقع الطاقات التقليدية في الاقتصاد، من تطوير الطاقات الأخرى من طرف الدولة حفاظًا على مصالحها(٦١).

ـ **التكلفة العالية ودعم الأسعار**: التكلفة العالية للطاقات البديلة والمتجددة بالمقارنة مع الطاقات التقليدية من النفط والغاز، إضافةً إلى الدعم العالي الذي تنعم به هذه الأخيرة، نظرًا إلى الطبيعة الريعية للدولة في الخليج، يخلق منافسة غير عادلة بين الطاقات التقليدية من جهة، والطاقات البديلة والمتجددة من جهةٍ أخرى، إضافة إلى عدم حسبان العوامل الخارجية البيئية (Environmental Externalities) في تكلفة الطاقة.

---

(٦٠) من أجل معلومات إضافية ودقيقة عن وضعية الطاقات المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي، انظر: Alnaser, pp. 3074-3098.

(٦١) انظر: Konstantinos D. Patlitzianas, Haris Doukas and John Psarras, «Enhancing Renewable Energy in the Arab States of the Gulf: Constraints and Efforts,» *Energy Policy*, vol. 34, no. 18 (2006), p. 3721.

وصل الدعم الحكومي لأسعار الطاقة المستهلكة في السعودية إلى ٤٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠، ويمثّل ٩,٨ في المئة من الناتج الوطني؛ في الكويت وصل الدعم الحكومي إلى ٧,٦٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠، ويمثّل ٥,٨ في المئة من الناتج الوطني؛ في الإمارات العربية المتحدة، قيمة الدعم الحكومي وصلت إلى ١٨,١٥ مليار دولار، ويمثّل ٦ في المئة من الناتج الوطني؛ أمّا في قطر، فوصل الدعم الحكومي إلى ٤,١٥ مليار دولار، ويمثّل ٣,٢ في المئة من الناتج الوطني(٦٢). النتائج السلبية للدعم الحكومي للطاقة لا تنحصر في تشجيع الاستهلاك المفرط للطاقة، بل تعجّل تاريخ نضوب الطاقة، ويمثّل عبئًا ماليًا على حكومات المنطقة، كما يؤدّي إلى ارتفاع مستوى الانبعاثات وتلوّث البيئة المحلية.

ـ **ضعف المجتمع المدني**: هذا ضعفٌ بنيوي في المجتمعات الخليجية يجعلها تفتقر إلى الوعي والمعرفة الكافية بقضايا البيئة والطاقة، وتتميّز بنمطٍ استهلاكي مفرط ومبذر نظرًا إلى طبيعة هذه المجتمعات الريعية، التي تتوافر فيها الطاقة الرخيصة. علاوةً على ذلك، هذا الضعف البنيوي لا يسمح بوجود ضغط بنّاء من القاعدة على مراكز القرار من أجل إصدار قوانين لحماية البيئة والاهتمام بقضية تغيّر المناخ.

٣ ـ الفرص المحتملة

كما توجد معوّقات، هناك أيضًا فرصٌ محتملة مُتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي التي قد تساعد في الانتقال بمنظومة الطاقة إذا عرفت كيف تستثمرها وتحوّلها إلى واقعٍ على الأرض. وهي ملخّصة في النقاط الآتية:

ـ **الموقع الجغرافي**: تتمتع دول المنطقة بموقع جغرافي متميز بالنسبة إلى الطاقة الشمسية، إذ تقع في الحزام الصحراوي الذي يمتدُّ من شمال أفريقيا إلى آسيا الوسطى، ويتمتّع بإشعاع شمسي متواصل طوال العام. يقدّر متوسط الإشعاع الشمسي في دول مجلس التعاون الخليجي بحوالى ١٣٣٣,٣٣ وات لليوم بالمتر المربّع، أي ما يكفي لتلبية حاجيّات

---

(٦٢) انظر: International Energy Agency, *World Energy Outlook 2010: Executive Summary* (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 2010).

المنطقة من الطاقة لعقودٍ قادمة بالتكنولوجيا المتاحة اليوم[63].

ـ **الوفرة المالية**: الطفرة النفطية الأخيرة تعطي دول الخليج الإمكانات المالية الضرورية من أجل تمويل عملية الانتقال في منظومة الطاقة التي قد لا تكون متوافرة في المستقبل نظرًا إلى الطبيعة غير المستقرة لأسواق الطاقة.

ـ **الاستفادة من آليات التنمية النظيفة**: انضمام دول الخليج إلى بروتوكول كيوتو يعطيها الإمكانية من نقل التكنولوجيا في مجال الطاقات المتجددة، ومن تمويل مشاريع، وذلك في إطار الآليات المرنة للبروتوكول، وبخاصة آلية النمو النظيفة. الدولتان الوحيدتان في الخليج اللتان استفادتا من هذه الآلية هما قطر والإمارات العربية المتحدة[64].

ـ **تنويع الاقتصاد**: تطوير الطاقات البديلة والمتجددة فرصة متاحة لدول المنطقة، إذ إن الاستثمار في هذا المجال شكل من أشكال تنويع الاقتصاد والدخل، كما سوف يساهم، وبقوة، في خلق مناصب عمل جديدة، ونقل خبرات علمية وتكنولوجيا جديدة، كما رأينا في التجربتين البرازيلية والفرنسية، وبخاصة إذا وضعنا هذا الاستثمار في إطار استراتيجية بناء المجتمع المعرفي الذي تطمح إليه دول الخليج كلها.

ـ **تجربة طويلة في الطاقة الشمسية**: وإن كانت محدودة الحجم، إذ نفّذت الدول العربية في الخليج مشاريع رائدة عدة في مجال الطاقة الشمسية منذ بداية السبعينيات، وبخاصةٍ في السعودية[65]. ورأينا في حالة التجربتين البرازيلية والفرنسية أن اختيار تكنولوجية الوقود الحيوي والطاقة النووية تمّ على أساس وجود خبرة مسبقة، وأن القاعدة العلمية كانت متواجدة قبل الأزمة النفطية.

---

(٦٣) تقديرات الكاتب بالاستناد إلى المعلومات المقتبسة من الجدول ٨ من: Alnaser, p. 3081.

(٦٤) مشروع شمس ١ لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، في الإمارات العربية المتحدة، ومشروع تجميع واستثمار الغاز المصاحب للنفط في حقل شاهين، في قطر.

(٦٥) انظر: S. H. Alawaji, «Evaluation of Solar Energy Research and its Applications in Saudi Arabia: 20 Years of Experience,» *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, vol. 5, no. 1 (March 2001), pp. 59-77.

ـ **مركزية الدولة ورأسماليتها**: ظهور رأسمالية الدولة في الدول العربية للخليج في بداية التسعينيات من القرن الماضي عاملٌ إيجابي ومشجع، ويعتبر من المقوّمات الأساس من أجل رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها على الأرض، وبخاصة سياسة الانتقال في منظومة الطاقة. مركزية الدولة في الخليج تمكّن هذه الأخيرة من التخطيط وتجنيد الموارد المالية والبشرية الضرورية من تنفيذ مشروع الانتقال وبنجاح، كما هو الحال في التجربتين البرازيلية والفرنسية.

ـ **وجود إطار إقليمي**: الإطار الإقليمي الذي يمثّله مجلس التعاون الخليجي يستطيع أن يكون الإطار المُلائم من أجل صياغة سياسة متكاملة في مجال الطاقة وتنفيذ عملية الانتقال، كما هو الحال حاليًا بالنسبة إلى مشروع ربط الشبكة الكهربائية بين دول الخليج، التي ستسمح بتوفير ٥٠٠٠ ميغاوات من الطاقة الكهربائية، ومشروع دولفين لتصدير الغاز القطري بالأنابيب إلى الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. وجود هذا الإطار فرصة من أجل حشد الإمكانات المالية والبشرية والعلمية الموجودة في المنطقة، التي تكمّل بعضها بعضًا، كما أنها سوف تُخفض التكلفة وتجنّب ازدواجية الجهود والمشاريع في عملية الانتقال في منظومة الطاقة.

خاتمة: شروط النجاح

قضية تغيّر المناخ ونضوب الثروة النفطية هما الدافعان الأساسيان في التوجه العالمي نحو تطوير مصادر بديلة ومتجددة للطاقة والانتقال بمنظومة الطاقة إلى منظومةٍ أكثر تنوّعًا واستدامة. وكما رأينا من خلال هذه الدراسة أصبحت قضية الانتقال بمنظومة الطاقة قضية مُلحّة على دول مجلس التعاون الخليجي، وخير دليل على ذلك مشروع مدينة مصدر في إمارة أبو ظبي، والمشاريع النووية المتعددة في عدد من دول المنطقة. هناك بالفعل بداية وعي بقضية تغيّر المناخ وضرورة تنويع مصادر الطاقة في الخليج، لكن ما زالت سياسات الطاقة في المنطقة تنقصها الجرأة والرؤية البعيدة المدى، فضلًا عن الإطار الاستراتيجي والسياسي المتكامل، على المستوى الوطني والإقليمي بخاصة. لا بدّ من أن تستدرك دول مجلس التعاون الخليجي هذا الخلل على مستوى صياغة سياسات الطاقة، وأن توحّد جهودها في هذا

الإطار، إذ تستطيع الطاقة أن تقوم بدور الحديد والصلب في عملية بناء الاتحاد الأوروبي، وأن تكون القوة الدافعة لبناء الاتحاد الخليجي العربي الذي أصبح منذ اجتماع القمة الـ ٣٢، في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، الهدف الرسمي والمعلن لدول المنطقة. وفي هذا الإطار، نجاح سياسة الانتقال في منظومة الطاقة يعتمد على توافر عدد من الشروط الضرورية من أجل نجاح عملية الانتقال، وذلك بالاستناد إلى التجارب البرازيلية والفرنسية الناجحتين. الشرط **الأول**، الذي يسبق الشروط الأخرى كلها، هو توافر الإرادة السياسية القوية النابعة من قناعة راسخة بضرورة الانتقال في منظومة الطاقة؛ الشرط **الثاني**، تخطيط مركزي قوي مبني على أهداف محددة؛ الشرط **الثالث**، التركيز على قطاع محدد وحل تكنولوجي موفق ومناسب للمنطقة؛ الشرط **الرابع**، حشد دعم المؤسسات المعنية ومؤسسات الدولة بعامة.

يبدو جليًّا من التجارب السابقة، أن المستوى الكلّي في المثلث الثلاثي الأبعاد هو المحرّك الرئيس في عملية الانتقال بمنظومة الطاقة، ويتمثّل في المعادلة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. على المستوى السياسي الدولة الحديثة في الخليج التي تطوّرت إلى نموذج هجين من الدولة الريعية والدولة المبادرة، أو إلى نموذج جديد من رأسمالية الدولة، هذه الدولة الجديدة، لديها المقوّمات الأساسية من أجل الانتقال بمنظومة الطاقة في المنطقة وبنجاح شريطة أن تتبنّى استراتيجية يساهم في صياغتها الفاعلين الأساسيين في قطاع الطاقة، وأن تحشد الدعم من خلال شبكاتها الأهلية الموروثة المحدثة حتى تضمن القبول في الأوساط الفاعلة اقتصاديًا واجتماعيًا، والتنفيذ الناجح. في المجال الجزئي، دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة إلى تركيز جهودهم على حل أو حلول تكنولوجية محددة في قطاع واحد من منظومة الطاقة، وليس في المنظومة كلها حتى لا تشتت جهودها، كما رأينا في حالة الولايات المتحدة الأميركية. وفي هذا الإطار من الواضح أن القطاع الذي يجب أن يحظى بالاهتمام هو قطاع توليد الكهرباء، وبالاعتماد على الطاقة الشمسية أساسًا نظرًا إلى الخبرة العلمية المتوافرة في هذا المجال.

المراجـع

١ ـ العربية

أمن الطاقة في الخليج: التحديات والآفاق. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠.

بشارة، عزمي. **المجتمع المدني: دراسة نقدية**. ط ٦. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

عصر النفط: التحديات الناشئة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١.

٢ ـ الأجنبية

Books

Bill, James A. and Robert Springborg. *Politics in the Middle East*. 3rd ed. The Scott, Foresman/Little, Brown Series in Comparative Politics. Glenview, Ill: Scott, Foresman/Little, Brown Higher Education, 1990.

BP. *BP Energy Outlook 2030: Global Energy Trends*. London: BP, 2012.

Bremmer, Ian. *The End of the Free Market: Who Wins the War between States and Corporations?* New York: Portfolio, 2010.

Chaudhry, Kiren Aziz. *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*. Ithaca: Cornell University Press, 1997. (Cornell Studies in Political Economy)

Davidson, Christopher M. *Abu Dhabi: Oil and Beyond*. New York: Columbia University Press, 2009. (Power and Politics in the Gulf)

Foley, Sean. *The Arab Gulf States: Beyond Oil and Islam*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2010.

Hanieh, Adam. *Capitalism and Class in the Gulf Arab States*. New York: Palgrave Macmillan, 2011.

International Energy Agency, *World Energy Outlook 1994*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 1994.

International Energy Agency. *World Energy Outlook 2010: Executive Summary*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 2010.

Luciani, Giacomo. ed. *The Arab State*. Berkeley: University of California Press, 1990.

Niblock, Tim and Monica Malik. *The Political Economy of Saudi Arabia*. Abingdon, Oxon; New York: Routledge, 2007.

Renewables 2011 Global Status Report. Paris: The Renewable Energy Policy Network for the 21st Century, 2011.

Renewable Energy Sources and Climate Change Mitigation: Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Edited by Ottmar Edenhofer [et al.]. New York: Cambridge University Press, 2011.

Seznec, Jean-Francois and Mimi Kirk. eds. *Industrialization in the Gulf: A Socioeconomic Revolution*. London; New York: Routledge, 2011. (Routledge Studies in Middle Eastern Economies)

Stern, Nicholas. *The Economics of Climate Change: Stern Review on the Economics of Climate Change*. England: HM Treasury, 2006.

Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day. Edited by M. A. Cook. London, New York: Oxford University Press, 1970.

UN Statistical Division. *Environmental Indicators, Climate Change*. New York: UNSD, 2007.

Periodicals

Alawaji, S. H. «Evaluation of Solar Energy Research and its Applications in Saudi Arabia: 20 Years of Experience.» *Renewable and Sustainable Energy Reviews*: vol. 5, no. 1, March 2001, pp. 59-77.

Alnaser, W.E. and N.W. Alnaser. «The Status of Renewable Energy in the GCC Countries.» *Renewable and Sustainable Energy Reviews*: vol. 15, no. 6, August 2011, pp. 3074-3098.

BP Statistical Review of World Energy: June 2011.

Bremmer, Ian. «State Capitalism Comes of Age.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 3, May-June 2009, pp. 40-55.

Doukas, Haris [et al.]. «Renewable Energy Sources and Rationale Use of Energy Development in the Countries of the GCC: Myth or Reality?» *Renewable Energy*: vol. 31, no. 6, May 2006, pp. 755-770.

Goldemberga, Jose, Suani Teixeira Coelhoa and Oswaldo Lucon. «How Adequate Policies Can Push Renewables.» *Energy Policy*: vol. 32, no. 9, June 2004, pp. 1141-1146.

Neij, Lena and Kerstin Astrand. «Outcome Indicators for the Evaluation of Energy Policy Instruments and Technical Change.» *Energy Policy*, vol. 34, no. 17, November 2006, pp. 2662-2676.

Patlitzianas, Konstantinos D., Haris Doukas and John Psarras. «Enhancing Renewable Energy in the Arab States of the Gulf: Constraints and Efforts.» *Energy Policy*: vol. 34, no. 18, 2006, pp. 3719-3726.

Reiche, Danyel. «Energy Policies of Gulf Cooperation Council Countries: Possibilities and Limitations of Ecological Modernization in Rentier States.» *Energy Policy*: vol. 38, no. 5, May 2010, pp. 2395-2403.

Schlumberger, Oliver. «Structural Reform, Economic Order, and Development: Patrimonial Capitalism.» *Review of International Political Economy*: vol. 15, no. 4, October 2008, pp. 622-649.

Solomon, Barry D. and Karthik Krishna. «The Coming Sustainable Energy Transition: History, Strategies, and Outlook.» *Energy Policy*: vol. 39, no. 11, November 2011, pp. 7422-7431.

Spiess, Andy. «Developing Adaptive Capacity for Responding to Environmental Change in the Arab Gulf States: Uncertainties to Linking Ecosystem Conservation, Sustainable Development and Society in Authoritarian Rentier Economies.» *Global and Planetary Change*: vol. 64, no. 3-4, December 2008, pp. 244-252.

Reports

Erdmann, Gero and Ulf Engel. «Neopatrimonialism Revisited - Beyond a Catch-all Concept.» Giga Working Paper, no. 16, February 2006, pp. 17-200.

Gray, Matthew. «A Theory of 'Late Rentierism' in the Arab States of the Gulf.» Center for International and Regional Studies, School of Foreign Service in Qatar, Georgetown University, Occasional paper, no. 7, 2011.

الفصل الثامن

تمويل التنمية بالاستدانة

منذر خدام

مدخل

منذ حوالى منتصف القرن الماضي، وخصوصًا بعد أن نالت البلدان العربية استقلالها السياسي عن الدول الاستعمارية، وتولّت قيادات وطنية زمام الأمور، كانت هموم التنمية وضرورة الخروج من حالة التخلف تتقدم الأجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقوى السياسية الفاعلة. وكانت قضية الوحدة العربية وقضية تحرير فلسطين تتقدمان ما عداهما من قضايا على صعيد الخطاب السياسي، وشكّلتا على الدوام جزءًا رئيسًا من هذه الهموم، كذلك كان لهما قراءاتهما التنموية في الأيديولوجيا العربية بمكوّناتها القومية والدينية والماركسية. في أحيان كثيرة شغلت هاتان القضيّتان موقع المدخل إلى التنمية باعتبارهما من القضايا الوطنية العالقة من مخلّفات الاستعمار، إذ لا بد من إيجاد حل لهما للتفرغ لاحقًا لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي أحيانٍ أخرى شغلتا موقعَ الهدف الذي يحتاجُ تحقيقه إلى امتلاكِ عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، إذ القضايا الوطنية الكبيرة، كما هي حال قضية الوحدة وقضية تحرير فلسطين، لا يمكن تحقيقها في الظروف الراهنة إلا من خلال امتلاك عناصر القوة بالمعنى الحضاري.

سادت الرؤية الأولى للتنمية في خلال القرن الماضي، وظلّت محور مختلف الصراعات السياسية الداخلية في الدول العربية كلها، وكان من نتيجتها أن الوحدةَ العربيةَ لم تتحقق، وفلسطين لم تتحرّر، وتعمّقت الخلافاتُ العربية، وتراجع الهمُّ الوحدوي من الخطاب السياسي العربي، وأصبح القلقُ على مصير الدولة الوطنية خوفًا من التشظّي يرتسم على الوجوه، وهو آخذٌ بالتنامي، وصار الكيان الصهيوني أمرًا واقعًا معترفًا به، تتسابق الدولُ العربية بالسرّ والعلانية إلى كسب ودّه وإقامة العلاقات

المختلفة معه. بكلام آخر إن حصيلة السياسات العربية والجهود التنموية التي بُذلت خلال القرن الماضي أدّت إلى نمو التخلف والتشرذم والضعف عند العرب. وبلغة الأرقام كانت الحصيلة على الشكل الآتي:

ـ وصل عددُ العاطلين عن العمل في الوطن العربي إلى ما يقارب ٢٠,١٣ مليون عاطل، أي ما يعادل حوالى ١٤,٨ في المئة من حجم قوة العمل العربية البالغة ١٣٦ مليون عامل في عام ٢٠٠٨[١].

ـ تفاقم العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي حوالى ١٧,١ في المئة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، حيث تفاقمت قيمتُه من ٣٧,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وبناءً عليه بلغت قيمةُ الفجوة الغذائية العربية في عام ٢٠٠٨ حوالى ٣٠ مليار دولار، وهي في توسّعٍ مستمر[٢].

ـ انخفاض الفائض المالي الكلّي للدول العربية، على مستوى اعتبارها مجموعة، من ٢٥٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٥ مليار دولار فقط في عام ٢٠٠٩، وتراجع نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٣ في المئة إلى ٠,١ في المئة خلال الفترة نفسها[٣].

ـ تدنّي مؤشرات مستوى المعيشة، وتراجع المداخيل النقدية اليومية. تشيرُ المعطياتُ إلى أن حوالى ٥٢ في المئة من عدد السكان العرب البالغ حوالى ٣٤٠ مليون نسمة يعيشون على دخل يومي يتراوح بين ٢ و٥ دولارات. وهناك حوالى ٦٢ مليون عربي أو ما يعادل حوالى ٢٢ في المئة من السكان العرب يعيشون على دخل يومي لا يزيد على دولار واحد[٤].

لكن بعد اتفاقات كامب ديفيد وخروج مصر من دائرة الصراع المباشر

---

(١) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠** (الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٠)، ص: ج.

(٢) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، ص vi.

(٣) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، ص viii.

(٤) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، ص viii.

مع الكيان الصهيوني، وبشكل خاص بعد حربِ الخليج الثانية وانعقادِ مؤتمر مدريد، أخذت رؤية جديدة في السياسات العربية الرسمية تتقدمُ وتركزُ على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الأولى، مضمرةً اعترافًا وقبولًا بنهج كامب ديفيد لإجراء التسويات مع الكيان الصهيوني مع بعض التنويعات والتحسينات هنا وهناك بحسب مقتضيات الحال، وخروج قضية الوحدة العربية من دائرة الاهتمام الرسمي العربي لتحلَّ محلها قضايا مثل التضامن العربي، مع التركيز على الوحدة الوطنية بمعناها الانعزالي باعتبارها منطلقًا للسياسات العربية في مجال التنمية الاقتصادية. ومع مطلع القرن الواحد والعشرين أخذت مصطلحاتٌ مثل التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة والتبادل التجاري الحر وغيرها، تشكّلُ محورَ الخطاب السياسي والاقتصادي العربي الرسمي. من هذا المنطلق أيضًا أخذ الحديثُ عن الإصلاح الاقتصادي يتردّد كثيرًا في الآونة الأخيرة باعتباره نوعًا من التكيّف مع مقتضيات العولمة وما تتركه من آثار في مختلف الدول العربية. وإذا كان هذا النهجُ الجديدُ يحاول استكمالَ عناصرِه ومقوّماته والبحث عن الاستقرار، يُمكننا القول من دون مجازفة إن مصيرَ هذا النهج التنموي الجديد لن يكون أفضل حالًا من النهج التنموي السابق لأنه يفتقر مثل سلفه إلى أهم رافعة تنموية في العصر الراهن، ألا وهي الحرية والديمقراطية. ومن دون الحرية لا مسؤولية، ومن دون المسؤولية لا محاسبة، ومن دونها كلّها يسلطن الفساد.

من جهة أخرى، لا يمكن بناء نظام اجتماعي سياسي قائم على المصالح من دون الديمقراطية، كي تستطيع الفئات الاجتماعية المختلفة من خلاله تحديد مصالحَها كما تراها هي، وليس غيرها، وأن تدافع عنها في إطار القانون. كانت هذه المتطلّبات الضرورية للتنمية المستدامة من مجموعة الأسباب التي أدّت إلى انتفاضات الشعوب العربية، في ما صار يُعرف بـ «الربيع العربي» لعام ٢٠١١، والتي تفتح آفاقًا جديدة سوف يتوقف عليها النجاح في إنجاز ما تطرحه من مهام مستقبل التنمية العربية المُستدامة.

تحتاجُ التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى مناخ سياسي ملائم يقومُ على

الحرية والديمقراطية. غير أن التنميةَ بمعناها الشامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحتاجُ فضلًا عن ذلك إلى العديد من المُستلزمات الأخرى مثل وجودِ سياساتٍ اقتصاديةٍ مناسبة، وإعادة هيكلة الاقتصاد، وتصحيح الاختلالات في الموازين التجارية وفي موازين المدفوعات، والسيطرة على التضخّم، وإجراء إصلاح إداري وتشريعي، وتشجيع الاستثمار، وتأمين مصادر داخلية وخارجية للتمويل، وغير ذلك من المستلزمات التي تسمحُ بإدارة التنمية بشكل صحيح يحقق في المحصّلة نموًّا في المؤشرات الاقتصادية يفوق نموّ المؤشرات الديموغرافية، ويحسّنُ بصورة ملحوظة شروط الحياة والعمل.

إلا أن هذه المستلزمات الضرورية للتنمية لا يزال يعترضها العديدُ من العقبات والقيود تحول دون تحققها بالشكل المناسب، بعضها من منشأ داخلي، وبعضها الآخر من منشأ خارجي.

العقبات والقيود الداخلية هي من منشأ سياسي على الأرجح، تعود إلى طابع النظام السياسي العربي، وبروزِ ما يُسمّى بالدولة الأمنية التي من سماتها الجوهرية تعميم الفساد في الكيان المجتمعي ككل، وتحويله من ظاهرةٍ يمكن أن ترافق أيّ عمل عام إلى أسلوبٍ في الإدارة والضبط المجتمعي، وتغييب القانون وتنمية العلاقات الشخصانية في البناء الاجتماعي.

هناك قيودٌ أخرى أكثر التصاقًا بهموم التنمية مثل ضعف الموارد المحلية وقلة مصادر تراكمها، وتبديد المتوافر منها في ما يُسمى بمشاريع الأبّهة ذات الصلة بهيبة الدولة أمام مواطنيها على حساب المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية، وتهريب الأموال إلى الخارج ونمو المديونية العامة للدولة.

أما **القيود الخارجية** فتعود إلى السياسات الإمبريالية تجاه الدول العربية، والتدخل المباشر في شؤونها حتى درجة الإملاء تحت ذرائع مختلفة ليس آخرها بالتأكيد ما يسمى بمحاربة الإرهاب، واستنزاف ثرواتها في صراعات وحروب تُشعلها بين الحين والآخر كلما أرادت تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها أو تحفيز اقتصاداتها على الخروج من دائرة

الركود. يكفي أن نتذكر التكاليف الكبيرة للحروب في الخليج العربي(٥)، إضافة إلى تكاليف الحرب المستمرّة مع الكيان الصهيوني منذ أكثر من خمسين عامًا، وعشرات المليارات من الدولارات التي تُصرف سنويًا على التسلّح لا لشيء سوى لأن المناخ العام الذي خلقته القوى الإمبريالية يشجع على ذلك(٦).

كذلك فرض وصفات المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما على الحكومات العربية، وهو جزء أساسي من هذه السياسات الإمبريالية تجاه قضايا التنمية في المنطقة العربية.

تبحث هذه الدراسة في تمويل التنمية عن طريق الاستدانة (المديونية العربية) باعتبارها إحدى العقبات الكبيرة أمام التنمية في الوطن العربي. ومنذ البداية نودُّ لفت الانتباه إلى أن سؤال المديونية العربية هو سؤال سياسيٌّ بامتياز، لذلك تحاول الحكوماتُ العربيةُ منعَه أو إعاقة الجواب عنه بإخفائها المُعطيات المتعلقة بحجم المديونية وبُنيتها. وبالفعل واجهتنا صعوبات جدّية في الوصول إلى المصادر الوطنية المتعلقة بالمديونية للحصول منها على المعلومات.

ـ أهمية الدراسة وأهدافها

من بين العوامل المتعلقة بالتنمية المستدامة وجدنا من المناسب أن تركّز دراستنا هذه على عامل مهم منها هو عامل المديونية. لكن لماذا المديونية بالذات؟ أجيب لأنها من العوامل المهمة التي يمكن أن تُحدد

---

(٥) تتراوح تقديرات تكاليف الحروب في الخليج بين ٦٠٠ مليار و٤٠٠٠ مليار دولار. انظر: «تكاليف حرب الخليج الثانية،» <http://www.vb.arabseyes.com>، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية <http://www.alegt.com> وغيرها كثير.

(٦) من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي والأردن في عام ٢٠١١ حوالى ٦٨ مليار دولار على الأقل، في حين سوف يزيد على ١٠٠ مليار دولار بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط كلها، وفق ما جاء في تقرير صادر عن المجموعة الاستشارية الدولية Frost & Sullivan.

أنفقت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة إضافة إلى الأردن في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ حوالى ٤٩٣ مليار دولار، بحسب محللي مجموعة Frost & Sullivan (منتديات أحباب الأردن: من قسم: منتدى الأخبار العربية والمحلية ـ <http://www.jo1jo.com>).

مستقبل التنمية ككل، وهي بالفعل تحددها إلى درجة كبيرة في وطننا العربي، كما سوف يتبين في سياق الدراسة.

من المعلوم أن الاستدانةَ من أجل التنمية أمرٌ مبرّر علميًا، في ضوء عدم كفاية الموارد المحلية كما هو واقع الحال في الدول العربية غير النفطية، إلا أن السؤال ذاته يثيرُ بعضَ الغرابة في ضوء تراكم ديون كبيرة جدًا على دول عربية (نفطية على وجه الخصوص) تتوافر لديها فوائض مالية كبيرة.

تسعى الدراسة إلى الوقوف على واقع المديونية العربية، بشقيها الداخلي والخارجي وما تشكّله من أعباء على التنمية في الدول العربية. كما أنها تبحث في الأسباب الخاصة للاستدانة، وأثر ذلك في التنمية في الدول العربية، وفي إمكانية الخروج من الدائرة الخبيثة للمديونية، من خلال توجيه الفوائض المالية لبعض الدول العربية باتجاه الاستثمار في دول عربية أخرى.

سوف يختبرُ البحث **الفرضيات** الآتية:

ـ الاستدانة الداخلية من أجل التنمية هي نوعٌ من التراكم الداخلي ولا تشكل عبئًا على التنمية في الدول العربية شرط توجيهها إلى الاقتصاد الحقيقي.

ـ الاستدانة الخارجية يمكن تبريرها في ضوء عدم كفاية المصادر المحلية لتمويل التنمية، شرط أن تُستثمر أيضًا في الاقتصاد الحقيقي، وأن لا تشكل عبئًا على الناتج المحلي، حيث يمكن تسديدها من صادرات المشاريع التي تبنى بها بالدرجة الأولى.

ـ إن توجيه الفوائض المالية للدول العربية الغنية (النفطية على وجه الخصوص) للاستثمار في الدول العربية الأخرى يشكل بديلًا للاستدانة من المصادر المالية الخارجية.

أولًا: التنمية في بيئة مأزومة

دخل الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية في مرحلة ركودٍ نتيجةَ الأزمة المالية الكبيرة التي حصلت في اقتصادات الدول المتقدمة، كان من نتيجتها تحوّل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي البالغ ٣ في المئة في عام ٢٠٠٨ إلى انكماش بمعدل ٠,٦ في المئة في عام ٢٠٠٩. وتراجعَ

بالنتيجة معدل النمو في اقتصادات الدول المتقدمة من ٠,٥ في المئة في عام ٢٠٠٨، وهو بالأساس نموٌ ضعيف، ليصير انكماشًا بلغ حوالى ٢,٤ في المئة في عام ٢٠٠٩، في حين تراجع النمو في الدول النامية خلال الفترة نفسها من ٦,١ في المئة إلى ٢,٤ في المئة[٧]. وبحسب التنبؤات التي أعدّها بنك HSBC فإن النمو في البلدان المتقدمة تراجع في عام ٢٠٠٩ إلى ١,١ في المئة، وبلغ في الولايات المتحدة الأميركية ٠,٩ في المئة، وفي منطقة اليورو ١,٤ في المئة، وفي ألمانيا ٠,٥ في المئة، وفي المملكة المتحدة ـ ١,٥ في المئة، وفي اليابان ـ ١,٤ في المئة[٨].

بدا الانكماشُ كبيرًا على صعيد التجارة العالمية، وذلك نتيجة تراجع الطلب في الدول المتقدمة حوالى ١٠,٧ في المئة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بحوالى ٢,٨ في المئة في عام ٢٠٠٨. وبالنتيجة تراجعت التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة من ١٧٢٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٠٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، لتصل إلى ٤٧٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٩[٩].

لم تكن الاقتصادات العربية بمنأى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية، بل كان انعكاسُها عليها كبيرًا، فتراجعت معدلات النمو الاقتصادي العربي بالأسعار الثابتة من حوالى ٦,٦ في المئة في عام ٢٠٠٨، إلى حوالى ١,٨ في المئة في عام ٢٠٠٩ (١١,٩ في المئة بالأسعار الجارية). وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ١,٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨، إلى حوالى ١,٧ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩، مسجلًا انكماشًا بلغ ١١,٩ في المئة، مقارنة بنمو بلغ ٢٥,٨ في المئة في عام ٢٠٠٨ بالقياس إلى مستواه في عام ٢٠٠٧[١٠].

---

(٧) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، ص i.

(٨) عماد موسى، «أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال،» ورقة قدمت إلى: **المالية العامة واقتصاديات الدولة: آثار الأزمة المالية الدولية على الدول العربية**، تحرير علي عبد القادر علي وأحمد الكواز (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٩).

(٩) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، ص ii.

(١٠) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، ص iii.

من الواضح في ضوء المعطيات السابقة أن التنمية في بيئة مأزومة، ليست عمليةً سهلةً، فهي تطلب جهودًا استثنائية، وسياساتٍ حكيمةً تعملُ على توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات، والاستفادة من رؤوس الأموال الهاربة من المراكز المالية إلى الأطراف، ومنها الدول العربية، إلا أن طبيعة الاقتصادات العربية الريعية لا تسمح بذلك. إذ من المعلوم أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم يزد على ١٦,٩ في المئة في عام ٢٠٠٩، منها ١٠,٢ في المئة للصناعة التحويلية، و٦,٧ في المئة للزراعة. في مقابل ذلك ساهمت الصناعة الاستخراجية بحوالى ٣٠,٤ في المئة في تكوينه، وقطاع الخدمات بحوالى ٤٥,٦ في المئة[11]. ونتيجة تراجع قيمة صادرات السلع والخدمات من حوالى ١١,٦٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى حوالى ٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، انخفض وزنها النسبي في الناتج من ٦٠,٥ في المئة في عام ٢٠٠٨ إلى حوالى ٤٧,٣ في المئة في عام ٢٠٠٩، وتراجعت نسبة تغطية الصادرات من السلع والخدمات في الدولة العربية، باعتبارها مجموعة، من ١٣٩,٥ في المئة في عام ٢٠٠٨، إلى ١٠٧,٩ في المئة في عام ٢٠٠٩[12].

كان أثرُ الأزمةِ المالية العالمية شديدَ الوضوح في الأوضاع المالية العربية، إذ انخفض الفائض المالي الكلي لمجموعة الدول العربية من ٢٥٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، إلى ٢,٥ مليار دولار فقط في عام ٢٠٠٩، وتراجعت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٣ في المئة، إلى ٠,١ في المئة خلال الفترة ذاتها[13].

نخلُص من ذلك كله إلى نتيجة مفادها أنه في ظل تراجع مؤشرات النمو، وتراجع التدفقات المالية، وانكماش التجارة، وتقلّص الفوائض المالية، تتقدم خيارات الاستدانة من الخارج.

(١١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠، ص iv.

(١٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠، ص iv.

(١٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠، ص viii.

ثانيًا: واقع المديونية العربية

من أخطاء السياسات التنموية العربية اعتمادها على الاستدانة لتمويل برامج التنمية المختلفة من دون مراعاة إمكانية تسديدها، حيث وصل حجم الديون العربية الخارجية في أواخر عام ٢٠٠٩ إلى حوالى ٦٦٣,٣ مليار دولار[١٤]، أي بزيادة تصل إلى نحو ٤٦٠,٦ في المئة على المستوى الذي كان في عام ٢٠٠٠[١٥]، وهو رقم يزيد على ٢,٦ مرة قدر ديون البرازيل، وحوالى ٢,٩ مرة قدر ديون الهند، وحوالى ٣,٩ مرة قدر ديون الدول منخفضة الدخل كلها[١٦]. وإذا ما أضيف إليها حجم الدين الداخلي البالغ حوالى ٢١٥,١٠٨ مليار دولار[١٧] يصير الرقم الإجمالي للديون العربية حوالى ٨٧٨,٤٠٨ مليار دولار. ومن المعروف أن آلية اشتغال النظام المالي الدولي الذي تديره وتشرف عليه المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقود المَدين إلى مزيدٍ من الاستدانة، ومن ثم الرضوخ إلى شروط الدائنين الذين يمثلهم نادي باريس. وبالفعل فإن معظمَ الدول العربية وقع في فخ المديونية، ورضخ بالتالي لشروط المؤسسات المالية الدولية وقبِلَ وصفاتِها المعروفة للإصلاح الاقتصادي، ومنها من يفاوض نادي باريس لإعادة جدولة ديونه.

قبل الدخول في تفاصل المديونية العربية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، لا بدَّ من الإشارة إلى أن مفهوم المديونية العربية ليس واحدًا جامعًا، بل تختلف دلالته من بلد عربي إلى آخر. بصورة

---

(١٤) **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٠: أوروبا في قلب الموجة الثانية من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، تحرير أحمد السيد النجار (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠)، ص ٢٧٤ ـ ٢٩٣.

(١٥) بلغت الديون العربية الخارجية في عام ٢٠٠٠ نحو ١٤٤ مليار دولار، انظر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١** (الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠٠١)، ص د، ومحمد ولد عبد الدائم، «أسباب الديون،» الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9aec37fc-edb6-466a-acd0-455b8591e473>.

(١٦) أحمد السيد النجار، «طرائف الديون العربية: دول الخليج ولبنان أكبر المدينين،» **الأهرام**، ١٦/ ٩/ ٢٠١٠.

(١٧) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، ملحق (٦/ ٧)، ص ٣٧٣.

عامة يُمكن التمييز بين المديونية الهيكلية والمديونية العائدة إلى نقص في السيولة. المديونية الهيكلية هي التي تنتج من تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات، أو لتمويل مشاريع التنمية وغيرها. تنطبق هذه المديونية على الدول العربية غير النفطية. أما المديونية العائدة إلى نقص في السيولة فتشمل الدول النفطية كلّها، نتجت بالدرجة الأولى من الحروب في الخليج والإفراط في الاستهلاك البذخي والأمني.

تنقسم المديونية العربية إلى مديونية داخلية ومديونية خارجية. المديونية الداخلية تشمل الالتزامات المالية كلها التي في ذمة الدولة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني. أما المديونية الخارجية فتشمل الالتزامات المالية التي في ذمة البلد ككل تجاه الخارج، والتي تكفلها الدولة.

١ ـ المديونية الداخلية

تشير البيانات المتوافرة عن بعض الدول العربية[١٨] إلى أن حجمَ ديونِها الداخلية بلغ في نهاية عام ٢٠٠٩ حوالى ٢١٥,١ مليار دولار، مسجلة زيادة تُقدّر بنحو ٧,٦ في المئة على مستواه الذي كان عليه في عام ٢٠٠٨[١٩]. وأشارت المصادر ذاتها إلى أن حجمَ ديون الدول العربية الداخلية التي توافرت بيانات عنها[٢٠] بلغ في نهاية عام ٢٠٠٠ حوالى ٣٠٤ مليار دولار؛ بزيادة ٢٨,١ مليار دولار على حجمها في نهاية عام ١٩٩٩، أي ما يعادل حوالى ١٠ في المئة[٢١].

لكن مقارنة المديونية الداخلية العامة للدول العربية بالناتج المحلي الإجمالي تعطي صورة مختلفة بعض الشيء. إذ نما الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام ٢٠٠٠ بمقدار ١٠,٩ في المئة مقارنة مع حجمه في

(١٨) لا تتوافر بيانات عن الإمارات والبحرين وجيبوتي والسعودية والسودان وعُمان وقطر وليبيا.

(١٩) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، الملحق ٦/٧، ص ٣٧٣.

(٢٠) لا تتوافر بيانات عن العراق والسودان والصومال وموريتانيا.

(٢١) «المديونية الداخلية،» الجزيرة نت Aljazeera.net تاريخ الدخول ٢٣/٩/٢٠١١. انظر أيضًا: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١** (الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠٠١)، ص خ.

نهاية عام ١٩٩٩، حيث وصل إلى ٥٤٥,٧ مليار دولار، وبالتالي تراجعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٤ في المئة[٢٢]. ومع أن هذه النسبةَ ضئيلةٌ إلا أنها تؤشر إلى أن معدلَ نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي فاق معدّل نمو الدين العام الداخلي. أما في عام ٢٠٠٩ فعلى العكس تراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل من حوالى ١,٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨، إلى نحو ١,٧ تريليون دولار، أي ما يعادل نسبة ١٠,٥ في المئة، وفي الدول العربية المقترضة تراجع الناتج المحلي الإجمالي من ٨٥٩,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٨١٢,٠٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٥,٦ في المئة، في حين ازدادت نسبة المديونية الداخلية إلى الناتج المحلي من ٢٥,٧ في المئة إلى ٢٩,٨ في المئة[٢٣].

يُلاحظ في تفاصيل المُعطيات السابقة ارتفاع الرصيد القائم للدين العام الداخلي في عام ٢٠٠٩ مقارنةً مع مستواه في عام ٢٠٠٨، في الأردن بنسبة ٢٣,١ في المئة، وفي تونس بنسبة ٢ في المئة، وفي العراق بنسبة ١٢,١ في المئة، وفي اليمن بنسبة ١٣٩,٨ في المئة، وفي مصر بنسبة ٨ في المئة، وفي المغرب بنسبة ١,٥ في المئة. أما في كل من الكويت والجزائر فتراجعت المديونية الداخلية على التوالي بنسبة ٤,٧ في المئة، و٢,١ في المئة[٢٤].

من أسباب تفاقم المديونية الداخلية العربية عجز الموازنات العامة للدول العربية، الأمر الذي دفع الحكومات العربية إلى سلوك طرق مختلفة لسد هذا العجز. في حين لجأت الأردن والجزائر وتونس وعُمان والبحرين إلى إصدار أدوات الدين القابلة للتداول في الأسواق المحلية، اعتمدت سورية وجيبوتي على مصادرها التقليدية. أما مصر فلجأت إلى الاقتراض من المصارف الوطنية، واعتمدت الإمارات العربية المتحدة على استثماراتها،

---

(٢٢) «المديونية الداخلية،» الجزيرة نت، انظر أيضًا: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١**، ص خ.

(٢٣) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، الملحقين (٦/ ٧) و(٢/ ٢).

(٢٤) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، ص ١٣٥.

وفي حال الضرورة كانت تسحبُ من احتياط الدولة. تونس ولبنان فقط لجأتا إلى إصدار السندات الدولية، إلى جانب إصدار أدوات الدين القابلة للتداول محليًا.

أمام هذا الوضع الخطير والمتفاقم للمديونية الداخلية العربية كان لا بدَّ من التساؤل حول كيفية إدارتها بشكلٍ يخفّف من أعبائها الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الجواب عن هذا التساؤل لم يكن واحدًا في الدول العربية كلها. ففي حين لجأ المغرب إلى تحسين إدارة الدين العام وتطوير أسواقه ووضع ضوابط تُنظّم عملية التداول في الأسواق الثانوية، لجأ لبنان إلى زيادة حصة الدين بالعملات الأجنبية وتخفيض حصة الدين بالعملة المحلية، وتفضيل القروض الميسرة، والعمل على تطوير إدارة الدين العام بما في ذلك آليات حفظه وتسويته. أما مصر وتونس واليمن والأردن فلجأت إلى الأسواق الثانوية لأدوات الدين العام، وعملت على تنشيطها، وبصورة خاصة تطوير أسواق إعادة الشراء والحفظ المركزي لعمليات تداول السندات الحكومية.

٢ ـ المديونية الخارجية

تشمل الديون العربية الخارجية الالتزامات المالية كلها التي في ذمة الدول العربية ورعاياها تجاه مُقرضيها من الدول الأجنبية ومؤسساتها المالية أو المؤسسات المالية الدولية سواء أكانت هذه القروض طويلة الأجل أم قصيرة، مضمونة أم غير مضمونة، رسمية أم خاصة.

تشير بيانات **التقرير الاقتصادي العربي الموحدة لعام ٢٠١٠** إلى أن ديونَ الدول العربية المقترضة الخارجية بلغت في عام ٢٠٠٩ نحو ١٦٢,٢٦ مليار دولار، مسجلة زيادة على مستواها في عام ٢٠٠٥ نحو ٨,٢٨ في المئة، وعلى عام ٢٠٠٠ نحو ١٢,٨١ في المئة. ومن منظور كل دولة عربية تطورت هذه الديون على الشكل الآتي: انظر الجدول الرقم (٨ ـ ١).

تبينُ معطيات الجدول الرقم (٨ ـ ١) أن مديونية الدول العربية كلها الخارجية التي أشار إليها التقرير، باستثناء كل من الأردن والجزائر وسورية، ازدادت بنسبٍ مختلفة، كان أعلاها في لبنان (٢٠٤,٩٧ في المئة)، ومن ثم

تلاه السودان (١٢٤,٥٢ في المئة)، في حين تراجعت مديونية كل من سورية والجزائر بنسبة تبلغ نحو ٧٨ في المئة.

بحسب **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٩** فإن المديونية الخارجية للدول العربية النفطية التي لم يلحظها التقرير الاقتصادي العربي الموحد هي الأعلى عربيًا. في مقدمة هذه الدول تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة بمديونية خارجية بلغت نحو ١٢٨,٦ مليار دولار، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بمديونية بلغت ٨٦,٥ مليار دولار، وشغلت قطر المرتبة الثالثة بمديونية بلغت ٨٠,٨ مليار دولار، ليأتي لبنان في المرتبة الرابعة بمديونية وصلت إلى نحو ٦٥,٦ مليار دولار، وهذا يتناقض مع ما جاء في **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. بدوره شغل العراق المرتبة الخامسة بمديونية من ٦٠,٣ مليار دولار، والبحرين في المرتبة السابعة بعد السودان بمديونية من ٣٢,٥ مليار دولار، والكويت في المرتبة التاسعة بعد مصر بمديونية من ٢٧,١ مليار دولار[٢٥].

الجدول الرقم (٨ ـ ١)
تطوّر الديون العربية الخارجية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ (مليار دولار)

البلد	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	معدل التغير ٢٠٠٩/ ٢٠٠٠
الأردن	٦,٧٥٣	٧,١٢٢	٥,٤٤٩	ـ ١٩,٣١
تونس	١١,٥٦٨	١٨,٩٥٥	٢٠,٩٤٩	+٨١,٠٩
الجزائر	٢٥,٠٠	١٧,١٩١	٥,٤١٣	ـ ٧٨,٣٤
جيبوتي	٠,٤٠٠	٠,٤٢٤	٠,٦٥٥	+٦٣,٧٥
السودان	١٥,٩٣٨	٢٧,٠٠٦	٣٥,٧٨٥	+١٢٤,٥٢
سورية	٢١,٢٧٢	٥,٥٢١	٤,٦٧٧	ـ ٧٨,٠١
عمان	٣,٥٥٥	٤,٠٢٨	٦,٧٠٠	+٨٨,٤٦
لبنان	٦,٨٧٠	١٨,٨٦٠	٢٠,٩٥٢	+٢٠٤,٩٧

يتبـع

(٢٥) النجار، «طرائف الديون العربية». انظر أيضاً: **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٩** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٩)، ص ٢٧٤ ـ ٢٩٣.

تابــع

مصر	٢٧,١٠٩	٢٩,٦٩٢	٣٣,٢٨٧	+٢٢,٧٩
المغرب	١٦,٣٧٢	١٢,٥٢٧	١٩,٣٦٨	+١٨,٣٠
موريتانيا	١,٥٠٠	٣,٣١٨	٢,٩٨٩	+٩٩,٢٦
اليمن	٤,٩٣٥	٥,١٦٨	٦,٠٣٤	+٢٢,٢٧
المجموع	١٤٣,٨٢٨	١٤٩,٨٥٣	١٦٢,٢٦٠	+١٢,٨١

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١** (الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠٠١)، الملحق (٦/١٠)، ص ٢٩٥، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠** (الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٠)، ص ٤٠٢.

معطيات الجدول الرقم (٨ ـ ١) لا تعطي صورةً واضحةً عن العبء الذي تمثله هذه الديون على اقتصادات الدول العربية المعنية، لذلك يجب مقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي، وبحجم الصادرات من السلع والخدمات، ومن ثم الكشف عن خدمة هذه الديون لكي توضح الصورة.

بلغت نسبة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ نحو ٢٢,٧ في المئة، في حين بلغت في عام ٢٠٠٥ نحو ٣٤,٤ في المئة، وفي عام ٢٠٠٠ كانت نحو ٤٩,٩ في المئة. هذا يعني أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي تسجل تراجعًا كبيرًا، وهذا بحدّ ذاته يمثل نجاحًا ملحوظًا لإدارة الدين الخارجي العربي بصورة عامة، وإلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يزيد على وتائر نمو الدين العام الخارجي.

أما من منظور كل دولة عربية على حدة فنلاحظ تفاوتًا بين دولة وأخرى على الرغم من اتفاقها في الاتجاه، وهذا ما توضحه معطيات الجدول الرقم (٨ ـ ٢).

تُبيّن معطيات الجدول الرقم (٨ ـ ٢) أن عبء مديونية الدول العربية المقترضة كلها الخارجية باستثناء لبنان، بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي، شهدت تحسّنًا ملحوظًا في عام ٢٠٠٩ بالقياس إلى مستواه في عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. فوفق التصنيفات الدولية يُعدّ عبء المديونية الخارجية معتدلًا إذا قلّت نسبة الدين الخارجي عن ٥٠ في المئة من الناتج المحلي

الإجمالي. وفق هذا المؤشر فإن عبء المديونية الخارجية لكل من الأردن وتونس والجزائر وسورية وعُمان ومصر والمغرب واليمن معتدلًا. أما الدول العربية التي تراوحت نسبة دينها الخارجي إلى ناتجها المحلي الإجمالي بين ٥٠ و١٠٠ في المئة، فكان عبء دينها الخارجي مرتفعًا. ضمت هذه المجموعة بقية الدول العربية المقترضة، أي كلًّا من جيبوتي والسودان ولبنان وموريتانيا. اللافت أنه ليس من دولة عربية كان عبء المديونية فيها مرتفعًا جدًّا في عام ٢٠٠٩، أي تزيد نسبته على ١٠٠ في المئة بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت أغلبية الدول العربية في عام ٢٠٠٠ ترزح تحت وطأة عبء مرتفع، ومرتفع جدًّا لمديونيتها الخارجية.

الجدول الرقم (٨ ـ ٢)
تغير نسبة الدين الخارجي العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي

(نسب مئوية)

الدولة العربية	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	معدل التغير ٢٠٠٩/٢٠٠٠
الأردن	٨١,١	٥٦,٦	٢٣,٨	ـ ٧٠,٦٥
تونس	٥٩,٥	٥٨,٩	٤٨,١	ـ ١٩,١٦
الجزائر	٤٦,٥	١٦,٧	٣,٩	ـ ٩١,٦١
جيبوتي	٧٢,٩	٥٩,٨	٥٩,٣	ـ ١٨,٦٥
السودان	١٢٤,٢	٧٦,٨	٥٦,٢	ـ ٥٤,٧٥
سورية	١١٨,٧	١٩,٤	٨,٩	ـ ٩٢,٥٠
عُمان	١٨	١٣,٠	١٤,٥	١٩,٤٤
لبنان	٤١,٧	٨٦,٣	٦٢,٦	+٥٠,١٢
مصر	٢٧,٨	٣٣,٢	١٧,٧	ـ ٣٦,٣٣
المغرب	٤٩,٨	٢١,٠	٢١,٤	ـ ٥٧,٠٣
موريتانيا	١٥٢,١	١٧٨,٧	٩٨,٧	ـ ٣٥,١٠
اليمن	٥٧,٨	٢٧,١	٢٠,٢	ـ ٦٥,٠٥
المجموع	**٤٩,٩**	**٣٤,٤**	**٢٢,٧**	**٥٤,٥١**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١، الملحق (١٠/٧)، ص ٢٩٦، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، الملحق (٩/٨)، ص ٤٠٤.

يتوقف الوفاء بخدمة الدين الخارجي عادةً على حجم الصادرات من

السلع والخدمات، لذلك فإن مقارنة خدمة الدين الخارجي مع حجم الصادرات من السلع والخدمات يلقي مزيدًا من الضوء على عبء المديونية العربية الخارجية، لهذا الغرض أنظر مُعطيات الجدول الرقم (٨ ـ ٣).

الجدول الرقم (٨ ـ ٣)
نسبة خدمة الدين الخارجي للدول العربية إلى الصادرات من السلع والخدمات

(نسب مئوية)

الدولة العربية	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	معدل التغير ٢٠٠٩/ ٢٠٠٠(في المئة)
الأردن	١٥,٠	٩,٠	٥,٠	ـ ٦٦,٦٦
تونس	٢١,٦	١٤,٣	١١,٦	ـ ٤٦,٢٩
الجزائر	٢٤,٧	١٦,٧	٢,١	ـ ٩١,٤٩
جيبوتي	٧,٥	٩,٦	١٣,٢	+٧٦
السودان	١١,٤	٦,٠	٢,٧	ـ ٧٦,٣١
سورية	١٦,٣	٤,٨	١,٩	ـ ٨٨,٣٤
عُمان	٢,٧	١٠,٢	١,٧	ـ ٣٧,٠٣
لبنان	١٩,١	٢٣,١	٢٣,٥	+٢٣,٠٣
مصر	٨,٦	٩,٧	٥,٨	ـ ٣٢,٥٥
المغرب	٢٣,١	١٢,٣	٨,٦	ـ ٦٢,٧٧
موريتانيا	٢٣,٠	٢٠,٣	٣,٤	ـ ٨٥,٢١
اليمن	٥,٣	٣,٠	٤,١	ـ ٢٢,٦٤
المجموع	١٥,٦	١٢,٥	٦,٠	ـ ٦١,٥٣

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١، الملحق (١٠/ ٩)، ص ٢٩٨، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠**، الملحق (٩/ ٩)، ص ٤٠٥. بيانات العمود الأخير حُسبت من الباحث.

تُبيّن مُعطيات الجدول الرقم (٨ ـ ٣) أن نسبة خدمة الدين الخارجي للدول العربية إلى الصادرات تراجعت بنسبة كبيرة باستثناء جيبوتي ولبنان، وهذا مؤشر جيد إلى تراجع عبء المديونية الخارجية بالقياس إلى الصادرات من السلع والخدمات. إذ استنادًا إلى المعايير الدولية يُعدّ عبء المديونية في الدول العربية كلها بالقياس إلى حجم الصادرات معتدلًا (أقل

من ٢٠ في المئة)، في حين يُعدّ في لبنان مرتفعًا (أكثر من ٢٠ في المئة).

من حيث المبدأ تؤشر هذه المعطيات إلى صحة الفرضية الثانية، أي إن الديون الخارجية يجري استثمارها في الاقتصاد الحقيقي، وتؤشر أيضًا إلى مناخ جاذب للاستثمارات الخارجية أو للاستدانة من الخارج لتمويل التنمية في الدول العربية.

ثالثًا: مأزق المديونية العربية وإمكانية الخروج منه

على الرغم من التحسّن الملحوظ في وضع المديونية العربية، خصوصًا لجهة العبء الذي تمثله بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو بالقياس إلى الصادرات من السلع والخدمات، لم يعدْ أحدٌ يُجادلُ في أن الدول العربية وقعت في فخ المديونية بدرجات مختلفة. لذلك فإن البحث عن إمكانية الخروج من مأزق المديونية الذي تتخبط به الدول العربية يتطلب قبل كل شيء تشخيصًا دقيقًا لأسبابه.

١ ـ الدائرة الخبيثة للمديونية

إن أزمة المديونية العربية هي أزمةٌ هيكلية متعددة الأبعاد والأسباب. فهي تارة أزمة نمو وبطالة، وتارة أخرى تتجلّى بصورة عجزٍ كبير ومستمرٍّ في موازين المدفوعات، أو على شكل ميل إلى التمويل بالتضخم.

من حيث المبدأ وبصورة عامة يمكن القول إن أزمة المديونية العربية بدأت في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت آخذة بالتفاقم عامًا بعد آخر حتى نهاية القرن، لتعود فتتراجع منذ بداية القرن الحالي. تعود أسباب تنامي المديونية العربية الحقيقية وتحوّلها إلى أزمة جدية من حيث الأساس إلى طبيعة الأنظمة السياسية العربية وسياساتها الاقتصادية، التي تكشّفت عن ميل واضح نحو تنمية النزعات الاستهلاكية البذخية، على حساب المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية، خصوصًا بعد فيض السيولة المالية التي نتجت من ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وإلى تهريب الأموال إلى الخارج بدلًا من مراكمتها في الداخل، وإلى الإفراط في الصرف على مشاريع الأبّهة والمشاريع

الأمنية وغيرها. في إطار هذا المناخ العام تراجع النمو في الاقتصادات العربية، وظهر ما يُسمى بالنمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي، ترافق ذلك مع تسارع ارتفاع معدلات التضخم في الأسعار، وتراجع الإنتاج والتجارة. ومن المعروف أن للتضخم أثارًا اقتصادية واجتماعية سلبية، فهو يُضعف القوة التنافسية للصادرات العربية من خلال زيادة تكاليف إنتاجها، ويرفع أسعار الواردات، وبالمحصلة تتراجع عائداتُ التجارة الخارجية، ويحصل الخلل في الموازين التجارية. أضف إلى ذلك، يشجع التضخمَ على تهريب الأموال إلى الخارج، ويُضعف جاذبية المناخ الاستثماري الداخلي، ويُعمّق التمايزات الاجتماعية. كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تآكل مدّخرات الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل، بالنتيجة تتعمق الفجوة المالية للدولة لصالح التزاماتها المالية الخارجية. وما يزيد الطين بِلّة أن لنهجَ التنمية التضخمي الذي تبنّته الحكومات العربية بناءً على نصائح المؤسسات المالية الدولية منعكساتٍ اجتماعية سلبية عديدة تجلّت في تراجع القوة الشرائية للمداخيل النقدية، ما تسبب بتدني مستويات المعيشة. وإذا كانت هذه هي حالُ الدول العربية كلها، فإن الصورة تبدو أكثر قتامةً في البلدان العربية غير النفطية، وتتجلى على شكل أزمة غذاء، وأزمة سكن، وأزمة صحة، وأزمة تعليم، وأزمة مواصلات.

من جهة أخرى أخذت البطالة في الدول العربية تسجلُ معدلاتٍ عاليةً، حيث وصلت إلى ١٥ ـ ٢٠ في المئة، متحولةً بذلك إلى أزمة هيكلية، إذ لم تعدْ أعدادُ اليد العاملة المتزايدة تتناسبُ مع توافر العوامل الاقتصادية الأخرى مثل الموارد الطبيعية ورأس المال والتنظيم الجيد للنشاطات الاقتصادية.

إن السياسات الاقتصادية العربية الخاطئة، وتبني خيارات تنموية غير مناسبة قادت الاقتصادات العربية إلى حلقةٍ خبيثةٍ من الأزمات المتناسلة. حيث أدّى الخلل في السياسات الاستثمارية إلى أزمة نموٍّ حادة أنتجت بدورها حالةً من الركود المصحوب بارتفاع الأسعار، أدّت هي بدورها إلى وضعية تضخمية تسبّبت بتدهور شروط التبادل التجاري الخارجي، الأمر الذي فاقم بدوره من الاختلال في المالية العامة للدول العربية، وهذه

بدورها قادت إلى مزيدٍ من الاستدانة من الخارج، فَنَما التضخمُ والركودُ من جديد، وتدهورت مؤشراتُ النمو لتبدأ دورة جديدة من الأزمات، وهكذا دواليك.

٢ ـ الأسباب الخاصة للاستدانة

من نتائج استمرار العجز في موازين المدفوعات العربية المباشرة، نمو وتفاقم المديونية العامة للدولة، ما أوقع معظم الدول العربية في الحلقة المفرغة للمديونية. يقودُ استمرار العجزِ في موازين المدفوعات العربية إلى مزيدٍ من الاستدانة، وهذه بدورها تقود إلى نمو العجز في موازين المدفوعات، وهكذا دواليك. إضافةً إلى ذلك هناك عوامل خاصة عدّة ساهمت بصورة مباشرة في استمرار نمو وتفاقم المديونية العربية. من هذه الأسباب يمكن الوقوف على العوامل الآتية:

ـ تمويل عوامل التنمية عن طريق الاستدانة من الخارج، وخصوصًا استيراد التكنولوجيات المتقدمة، وبراءات الاختراع، ومستلزمات تشغيل المنشآت الاقتصادية الحديثة.

ـ الخلل في السياسات الاستثمارية المتبعة، وسوء إدارة الاستثمارات المموّلة عن طريق القروض الخارجية، فبدلًا من التركيز على تنمية قوى الإنتاج المحلية، والتصنيع وتصدير السلع الجاهزة، مثلما فعلت الدول المتقدمة، لجأت الدول العربية إلى استيراد السلع الرأسمالية الجاهزة بأسعار عالية وتصدير المواد الخام بأسعار مخفّضة. هذا النوع من التخصص الإنتاجي أبقى الدول العربية تحت تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية.

ـ فساد الأجهزة الحكومية ونمو ظاهرة الاستهلاك الترفي، الأمر الذي شجّع كثيرًا على نهب الاقتصادات الوطنية بما في ذلك نهب القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج[٢٦].

---

(٢٦) رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

ـ انخفاض أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية مقابل تزايد معدلات الفائدة على القروض الخارجية.

ـ استنزاف الثروات العربية في الحروب والصراعات العربية ـ العربية أو مع الخارج، وكذلك في الصراعات الداخلية، وتلبية متطلّبات الاستهلاك الأمني وخصوصًا شراء الأسلحة التي لم تؤدِّ خلال أكثر من نصف قرن إلا إلى مزيد من التدهور الأمني وعدم الاستقرار الخارجي والداخلي.

رابعًا: الوجه الآخر للمديونية العربية

في مقابل المديونية العامة للدول العربية ثمة فوائض مالية عربية هائلة مستثمرة في الخارج تختلف التقديرات بشأنها. فبحسب تقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تبلغ نحو ٢٤٠٠ مليار دولار، غير أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقدرها بين ٨٠٠ و١٠٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. أما في عام ٢٠٠٩ فزاد الرقم كثيرًا، حيث يقدره كثيرون بحوالى ٤٢٠٠ مليار دولار[٢٧]. القسم الأكبر من هذه الأموال تعود ملكيتها إلى الأفراد والمؤسسات الخاصة، وتشكّل جزءًا مهمًا منها حصيلة النهب الذي تعرّضت له الاقتصادات الوطنية من اللصوقراطيا الجديدة المنتشرة في الأجهزة الحكومية الفاسدة. وهناك قسم مهمٌ آخر تعود ملكيته إلى الحكومات، وخصوصًا حكومات الدول النفطية. ومن المعروف أن هذه الاستثمارات العربية الخارجية تتعرض دائمًا للتقلّبات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي بين الحين والآخر[٢٨]، عدا عن ذلك تحوّلها إلى أداةٍ للضغط على الحكومات العربية بدلًا من كونها سلاحًا بيدها. وتجلّى ذلك بكل وضوح بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة، حيث حمّلت القوى الإمبريالية والصهيونية العرب والمسلمين

---

(٢٧) إيهاب شوقي، «الأموال العربية في الخارج مقارنة بالاستثمار البيني العربي،» ٢٢/ ٨/ ٢٠١٠، < http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=11051 >.

(٢٨) تفيد التقارير أن الوطن العربي فقد ما يقرب من ٣٠٠٠ مليار دولار بسبب الأزمة المالية (لغاية آذار/ مارس ٢٠٠٩)، وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ أعلنت المصارف العربية خسائر بما يقرب من ٤ مليارات دولار منذ بداية الأزمة المالية العالمية، انظر: شوقي، «الأموال العربية».

المسؤولية عنها مباشرة. وكان من نتيجتها أن تمّت مصادرة بعض هذه الاستثمارات تحت ذريعة تمويل الإرهاب، وانخفضت عائداتها نتيجة تراجع الفائدة على الدولار، وارتفعت تكاليف الاقتراض من الخارج، وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية كثيرًا.

إن استعادةَ هذه الاستثمارات الخارجية ولو جزئيًا يمكن أن يُحسّن كثيرًا من واقع الاقتصاد العربي، غير أن ذلك يتطلّبُ إرادةً سياسيةً وروحًا وطنيةً، إضافة إلى خلق البيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري الملائمين لجذبها. وبصورة أكثر تحديدًا لا بدَّ من اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان الاستثمار وحرية حركة رؤوس الأموال، وتطوير التشريعات الناظمة لعملية الاستثمار وتطوير البنية التحتية، وخصوصًا ما يتعلق منها بمستلزمات النقل والمواصلات والكهرباء والماء وغيرها. كذلك لا بدَّ من اعتماد سياسات نقدية ومالية ملائمة، وتطوير الجهاز الإداري لجهة التقليل من الإجراءات البيروقراطية، ومحاربة الفساد الإداري والمالي.

بدلاً من خاتمة: سؤال ما العمل؟

لا بدَّ من قطع السيرورة السابقة وتغيير اتجاهها، وهذا يتطلّبُ اتخاذ إجراءات عديدة من بينها نقترح ما يأتي:

- إعادة النظر في السياسات التنموية السابقة، حيث يتمُّ التركيز على تنمية وتطوير قوى الإنتاج والطاقات الإنتاجية، عوضًا عن تنمية الميول والنزعات الاستهلاكية المُدمّرة. بهذه الطريقة فحسب يمكن تحقيق الفرضية الأولى والثانية.

- العمل على خلق المناخات الاستثمارية الملائمة، أي العمل على خلق البيئة التشريعية والإدارية والتنظيمية الملائمة، إضافة إلى تطوير البنى التحتية، ومنافذ الدخول والخروج للاستثمارات ومستلزماتها.

- تنمية الاتجاهات التصديرية في الاقتصادات العربية وتحسين الصادرات السلعية المصنّعة على قاعدة المنافسة بالسعر والجودة، وإيجاد بدائل محلية للعديد من المستوردات وخصوصًا المستوردات الغذائية.

ـ تصحيح وترشيد الماليات العامة للدول العربية بالشكل الذي يُعيد التوازن إلى الميزانيات الحكومية، وإلى موازين المدفوعات، ويرفع الثقة في السياسات المالية، فتتوقف رؤوس الأموال العربية والأجنبية عن الهروب.

ـ استخدام القروض الخارجية حصرًا في مجال الإنفاق الاستثماري على تطوير قوى الإنتاج والمشاريع الإنتاجية أو مشاريع البنية التحتية.

ـ تطوير وترشيد الموارد المائية العربية ما يسمح بتطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، وتجاوز الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الزراعية إلى التصدير.

ـ ترشيد الإنفاق الحكومي والإنفاق العسكري منه على وجه الخصوص، في ضوء الاحتياجات الإدارية والأمنية الفعلية.

ـ تطوير التعاون والتكامل العربي في المجال الاقتصادي، والانتقال من الاقتصادات المتماثلة إلى الاقتصادات المتكاملة.

ـ تطوير النظم السياسية والإدارية العامة ومحاربة الفساد الإداري والمالي.

ـ تبقى الوصفات السابقة وغيرها كثير بلا جدوى إذا لم تترافق بإصلاحات سياسية جذرية تُعزّز خيارات الحرية والديمقراطية. ففي مناخ الحرية تنمو الروح الوطنية ويرتفع مستوى الإحساس بالمسؤولية، وفي إطار الديمقراطية تتعاظم فاعلية القوى الاجتماعية المختلفة من خلال دفاعها عن مصالحها، وتتعزز فرص سيادة القانون، وفي المحصلة الوصول إلى مساومات تاريخية تسرّع من التقدم الاجتماعي، وهذا ما تَعِدُ به ثورات «الربيع العربي».

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أبو العز، عزت أحمد. **تجربة مصر العربية في مجال إدارة الدين العام**. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات النقدية، ١٩٩٨. (سلسلة بحوث ومناقشات حلقة العمل؛ ٤)

البنك الدولي. **التمويل الإنمائي العالمي ٢٠٠١**. واشنطن: البنك الدولي، ٢٠٠١.

التضخم في العالم العربي: بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت ١٦ ـ ١٨ مارس، ١٩٨٥. تحرير رمزي زكي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٠: أوروبا في قلب الموجة الثانية من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. تحرير أحمد السيد النجار. القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١. الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠٠١.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠. الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٠.

تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ٢٠١٠.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٩ (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٩).

زكي، رمزي. **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية: سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الرابع من ٢٨ ـ إلى مارس ١٩٩٨، أبو ظبي. تحرير علي توفيق الصادق ونبيل عبد الوهاب لطيفة. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٩٨.

القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية. تحرير علي توفيق الصادق. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٩٩. (سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل؛ ٧)

المالية العامة واقتصاديات الدولة: آثار الأزمة المالية الدولية على الدول العربية. تحرير علي عبد القادر علي وأحمد الكواز. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٩.

نعوش، صباح. **أزمة المالية الخارجية في الدول العربية**. بيروت: دار المدى، ١٩٩٨. (دراسات منشورات المدى؛ ٥٢)

دوريات

باول، روبرت. «تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة.» **مجلة التمويل والتنمية**: العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠).

٢ ـ الأجنبية

Bibi, Sami and Mustapha K. Nabli. «Equity and Inequality in the Arab Region.» Economic Research Forum Policy Research Reports, PRR no. 33, 2010.

United Nations Development Programme. *Human Development Report 2001: Making New Technologies Work for Human Development*. New York: Oxford University Press, 2001.

World Bank. *World Debt Tables 1993-94, External Debt for Developing Countries*. 2 vols. Washington, DC: World Bank, 1993.

الفصل التاسع

حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي

ثناء فؤاد عبد الله

يعتبرُ ستيفن لاندسبيرغ (Steven E. Landsburg) علمَ الاقتصاد أداةً لحل الألغاز الغامضة، وربما يكون السبب في اعتقاده هذا أنه يرى أن قوانين علم الاقتصاد عالمية، ولا تنطوي على أي تفرقة على أساس الجنس أو العرق(١).

هذا المعنى قد يعني لنا كثيرًا من الأمور ونحن نُواجهُ السؤال الكبير «أي سياسات اقتصادية واجتماعية للأقطار العربية؟»، فعلى قدر غموض السؤال تكون ضخامة المهمة التي تضطلع بمحاولة حل «اللغز»، حين يكون موضوعُنا «السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة» لإقالة الأقطار العربية من عثرتها، أي من حالة النمو المُعاق إلى التنمية المستدامة، وهي بحق، مهمة مستقبلية بامتياز.

السؤال الذي نحن بصدده سؤالٌ يُطرح في المناسبات كلها، أعني المناسبات العربية، وما أكثر احتفالاتنا التي طرحنا فيها تساؤلاتنا حول خيارات المستقبل على غرار هل نريد الديمقراطية أم التنمية؟ وهل ثمة تنمية من دون ديمقراطية؟ وهل حقًا أن التقدم الاقتصادي والتنموي دعامته الحرية الاقتصادية؟ وما هو دور السياسات الحكومية في توفير احتياجات المواطنين ورفع مستوى معيشتهم(٢)؟

الآن، ونحن نتساءل عن سياسات المستقبل، يأتي ذلك ضمنًا وبناءً على حكم ظاهر ومبدئي بأن ما تحقق كله لم يكن إلا من قبيل «النمو المُعاق»، خصوصًا في ظل واقع جديد تغلّفه أحداث ثورات «الربيع العربي» التي

(١) Steven E. Landsburg, *The Armchair Economist: Economics and Everyday Life* (New York: Free Press, 1995).

(٢) أحمد محمد أبو زيد، «الديمقراطية أم التنمية؟ خيارات العرب الصعبة!» **وجهات نظر**، العدد ١٣٨ (تموز/ يوليو ٢٠١٠)، ص ٤٠ ـ ٤٣.

قدّمت أدلةً قاطعةً على إخفاق عربي تنموي بالغ الخطورة، يجعل من مهمة البحث حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية المأمولة أمانةً مستحقة في عنق الجميع.

نلاحظ أيضًا أننا لسنا استثناء في طرح الأسئلة، ففي عالم اليوم تتلاحقُ المراجعات العامة «عالميًا» مع تحوّلات ما بعد المجتمع الصناعي، والتقسيم الدولي الجديد للعمل، وما يُعرف بظاهرة «العولمة»، والتحوّلات ذات الطابع الثقافي المرتقبة مع تزايد التوترات والتناقضات. وهنا نتذكر التطورات الاقتصادية التي واكبت صعود الليبرالية الجديدة ممثلةً بسلسلة الأزمات، بدءًا من أزمة النمور الآسيوية (١٩٩٧)، والأزمة المالية والاقتصادية (٢٠٠٨)، وأزمة الديون الأوروبية (٢٠١٠ - ٢٠١١)، ما دفع إلى طرح تساؤلات كثيرة حول الاقتصاد والأسواق ونماذج حل المشكلات، وأساسًا حول طبيعة الرأسمالية الحالية، أو ما يُطلق عليه «الرأسمالية غير المقيدة»، وعلاقة ذلك بالسلوك الحكومي والسياسات المُطبّقة، حتى وصل الأمر إلى طرح فكرة حاجة العالم المعاصر إلى تطبيق «رأسمالية جديدة».

في واقع الأمر، عندما تتردد أحاديث مثل: مشكلة فشل حرية السوق والحكومات في تحقيق العدالة الاجتماعية، ودور الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكيف يمكن التوفيق بين اقتصاد السوق وتدخّل الدولة في المجال الاقتصادي، نكون في عمق وجوهر «المشكلة العربية».

أولًا: تناقضات المسار... الواقع والتحديات

من التحليلات اللافتة، ذلك الذي قدّمه العالم الاقتصادي، إدموند فيليبس، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠٦، حول تفسيره حركة الاحتجاجات والانتفاضات التي شملت حوالى ١٧ دولة عربية مؤخرًا، حيث اعتبر أن الدافع الرئيس لهذه الاحتجاجات أو الثورات لم يكن «عدالة توزيع الدخل والثروة»، لكنه من أجل «عدالة توزيع الفرص، والدخول في سوق العمل بصورةٍ عادلةٍ». والحقيقة أن الأمر الأكثر دهشة لم يكن تحليل فيليبس قضية سبب الثورات، وإنما تصيبُنا الدهشة أساسًا من طبيعة «الحل» الذي طرحه، حيث رأى أنه على دول مثل تونس ومصر ألا

تحاول أو تتطلع إلى بناء نموذج «رأسمالي» على غرار النماذج الرأسمالية الحالية، بل أن تشرع في بناء نماذج رأسمالية شبيهة بما كان سائدًا في الولايات المتحدة وإنكلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وهذا النموذج المقترح كان يستندُ إلى أسس عدة، هي: توفير الحقوق المدنية، حماية الملكية، إبرام عقود آمنة، محاكم قادرة على إرساء القانون، مصارف محلية قادرة على التعامل مع صغار رجال الأعمال المحليين، توفير رأسمال مبدئي، وتسهيل دخول الشركات والمشاريع الجديدة إلى السوق[٣].

بغض النظر عن المشاعر التي يمكن أن تجولَ في خاطرِنا بشأن هذا المقترح الذي يُعيدُنا إلى القرن التاسع عشر، كذلك، بصرف النظر عن مدى وجاهة هذا النموذج المقترح، فإن «الفكرة» في جوهرها تطرحُ علينا مراجعةَ الحصيلة التي ترتبت على مسارنا الاقتصادي والاجتماعي منذ حوالى ثلاثة عقود، اعتبرنا أنفسَنا، ونظر إلينا العالم باعتبارنا نسيرُ في طريق «الرأسمالية» أسوةً بغيرنا من الدول المتقدمة. هذه الحصيلة التي يمكنُ وصفها بأنها لا تخرج عن بناء نموذج للنمو «غير المتوازن» بالمقاييس كلّها. وليس أدل على عدم توازن هذا النموذج من أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت تصل إلى مستويات مرضية، ففي مصر كانت ٢,٧ في المئة، وفي تونس كانت ٤,٦ في المئة، وفي ليبيا ٦,٤ في المئة، وفي اليمن كانت ٧ في المئة، وفي سورية كانت ٦ في المئة، بل إن الاستثمارات الأجنبية في مصر وصلت إلى ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتراكمت الاحتياطات الدولية لما يغطي ١٢ شهرًا، من الواردات، وفي دول عدة بدأت موازين المدفوعات بالتحسن، بعد زيادة الصادرات، وكانت الدول العربية في ضوء هذه النتائج تحصل على إشادات دولية بأنها تسير في طريق التقدم والازدهار[٤]، وكان يمكن أن نعتبر هذه النتائج إنجازات نوعية لولا أن الجانب الآخر من الصورة لم يكن يشي بأي تقدّم.

---

(٣) منير الحمش، «الإخفاق المزدوج: نحو معادلة جديدة للتوازن بين تدخل الدولة وآليات السوق،» **السياسة الدولية**، العدد ١٨٨ (نيسان/ أبريل ٢٠١٢)، ص ٢٣.

(٤) سمير رضوان، «التحدي الاقتصادي: ثورة في التوقعات.. ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٨٨ (نيسان/ أبريل ٢٠١٢)، ص ٦٦.

تركّز النمو على الجانب الاستهلاكي وليس الجانب الإنتاجي، ولم يواكب النمو زيادة في فرص العمل، واعتمد النمو بالدرجة الأولى على الأموال المتدفقة من الخارج، ولم تكن المدّخرات المحلية على الوجه الأمثل، واستندت حركة العمل إلى قطاعات النفط والغاز والتجارة والمقاولات، ولم يتمكن نموذج النمو الذي تحقق من استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، فارتفعت بطالة الشباب ووصلت في بعض الدول إلى ١٢ في المئة من القوى العاملة، ووصلت نسبة المشتغلين من السكان إلى ٤٣ في المئة (في عام ٢٠١١)، بينما النسبة على مستوى العالم تصل إلى ٦٠ في المئة، وفي شرق آسيا ٧٠ في المئة[٥].

أما أصعب المشكلات التي ترتبت على نموذج النمو غير المتوازن فتمثّلت بزيادة نسبة من يقعون تحت خط الفقر، ففي مصر وصلت إلى ٤٢ في المئة، ويقول سمير رضوان إنها وصلت إلى ٤٥ في المئة في مطلع عام ٢٠١٢، واتسعت الفجوة الطبقية، وبلغ نصيب ٤٠ في المئة من أصحاب الدخول الدنيا ٢٢ في المئة من الدخل القومي، في حين وصل نصيب ٢٠ في المئة في قمة السلم الاجتماعي إلى ٤٠ في المئة منه بحسب إحصاءات ٢٠١٠ ـ ٢٠١١[٦].

ثانيًا: نموذج التنمية المعاقة... محاولة تشخيص

هذه الظواهر التي سبق شرحها ليست هي «المرض التنموي العربي»، وإنما هي أعراض المرض.

في الواقع العربي، ليس هناك نظرة إنمائية طويلة الأمد بما ينعكس إيجابيًا على المجتمع، وليس ثمة عقلية رأسمالية تتوافر لها القدرة على خوض غمار عمليات إنتاجية وإدارية بما في ذلك تحدي المخاطرة. صحيح أنه حدث الانتقال من الإقطاع إلى التجارة، ثم إلى الرأسمالية، لكن استمرت سيطرة الدولة على الاقتصاد مع وجود قطاع خاص، وذلك لم

---

(٥) رضوان، ص ٦٧.

(٦) رضوان، ص ٦٨.

يقترن بتخليق «رأسمالية صناعية إنتاجية»، وإنما ما تشكّل هو رأسمالية عربية جديدة تضع باعتبارها الاستيلاء على قطاعات أو مؤسسات جاهزة عن طريق «الخصخصة»، مع استعداد محدود لإضافة قطاعات إنتاجية جديدة تزيد من قدرة الاقتصاد الوطني، وتُموّل هذه الرأسمالية الجديدة أنشطتها اعتمادًا على معونات أجنبية، أو قروض مُفرطة من القطاع المصرفي، وجمع توكيلات تجارية لتسويق منتجات أجنبية، «تحتكرها» في السوق المحلية، ويغلب على نشاط هذه العناصر «الشركات العائلية المُغلقة» حصرًا عليهم، وهدفها الرئيس هو الربح السريع، ما غابت معه أهمية «القيمة المُضافة»(٧).

هنا، لا بدَّ من الاعتراف بأنه لم يتسنَّ تحقيق «النموذج التنموي المنتج» الذي يقوم على حرية الحركة للأفراد والأموال وتشجيع المبادرة الفردية على إطلاق العنان لإبداعها في مجال التبادل بما يحقق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لغياب العنصر الرئيس المتمثل بالرقابة السليمة وشفافية التعامل والالتزام بالقواعد القانونية التي تحفظ كرامة الإنسان وآدميته، من خلال أولوية رفع مستوى المعيشة للناس وتوفير حياة كريمة لهم باعتبارها هدفًا رئيسًا. في الوقت نفسه، لم يتسنَّ بناء نموذج الدولة التي توفر الاحتياجات الأساسية لمواطنيها من (مأكل وملبس وتعليم ورعاية صحية) بالمستوى اللائق والضروري، كما لم تحفظ الدولة سيادتها الوطنية من التدخل الخارجي، فصارت مشاعًا للتبعية الاقتصادية والسياسية بامتياز.

يمكننا في هذا الصدد تحديد أهم معالم «النموذج التنموي العربي» الذي تحقق على أرض الواقع على سبيل «التشخيص» للمرض التنموي في الحالة العربية، ومن ذلك: تدنّي نسبة تشغيل الموارد، وسوء إدارة الخطة التنموية، وتعارض الكم الهائل من الأموال (النفطية وغيرها) مع تطور القوى الإنتاجية، واختلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وسوء توزيع الثروات، وتعثّر التنمية الصناعية والزراعية، وضآلة المحصلة الإنتاجية، والمبالغة في تمويل الاستهلاك الترفي وشراء الكماليات وتشجيع الحياة المستفزة (لدى القلة)،

(٧) أبو زيد، ص ٤٠، وعبد الله جناحي، «العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٨ (شباط/ فبراير ٢٠٠٣)، ص ٦١.

واستنزاف الموارد الطبيعية، واللجوء إلى القروض لإشباع حاجات أساسية، وسيطرة نخبة صغيرة على الثروة والسلطة، وتشابك المصالح بين السياسيين والبيروقراطيين، وتولي مسؤولين حكوميين بيع أملاك الدولة والتربّح منها، وشيوع حالة استغلال السلطة للمنفعة ومنطق الصفقة، وانتشار نشاط الشركات الأجنبية ووكالات العمولات والسمسرة، وضياع الفوائض المالية والهيمنة الغربية على منابع النفط العربي، وضعف دور الدولة في التوجيه الاقتصادي وإدارة عمليات التنمية والاستثمار وتوجيه الخدمات للمواطنين، والافتقار إلى بناء قاعدة إنتاجية على أساس معرفي، واستسهال جلب الخبرة الأجنبية بدلًا من العمل على إنتاجها وتوظيفها في النشاط الاقتصادي، وعدم بناء أسس المجتمع المعرفي، وضعف الطلب العام على المعرفة، وضعف مجالات البحث العلمي، وخضوع المؤسسات البحثية للتوجهات السياسية، وانخفاض الإنفاق على التعليم العالي، ما أدّى إلى قتل المواهب وانسداد أفق الإبداع، واستمرار أمّيّة النساء والأطفال، وفي العموم، استشرت قيم المنفعة، وتقديم الخير الخاص على الخير العام، وغابت فضيلة النزاهة والمسؤولية الاجتماعية، وشاع القمع والتهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وغابت العدالة، وشاعت حالات الاكتئاب، وهاجرت الأدمغة العربية إلى الخارج.

في المحصلة، ومع تبني الدول العربية ما أُطلق عليه «سياسات التحرير الاقتصادي» شهدت الدولة تراجعًا ملحوظًا في دور القطاع العام، وتصاعد دور القطاع الخاص، وتراجع النشاط الإنتاجي، واتسع نطاق النشاط الريعي والاستهلاكي، وضاق الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ما انعكس بصورة سيئة على الفئات التي تعتمد على رعاية الدولة، وبالتالي، واجه العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين خللًا عميقًا، فشاع الإقصاء الاجتماعي والسياسي بما ضرب عميقًا أسس الاستقرار والسلم الاجتماعي، وتمثل المظهر الأكبر للخلل بابتعاد الدولة عن القيام بوظائف «الدولة الحديثة» تجاه مواطنيها، إذ تضع الدولة الريعية على سبيل المثال تحت تصرفها مصادر الثروة الوطنية، ثم تقوم بتوزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع، وبذلك يصبح دور الدولة الأساس وكأنها «مؤسسة لتوزيع المنافع والمكاسب»، وفي هذه الحال، ليس ثمة ما يمكن أن نطلق عليه «سياسة اقتصادية»، بل مجرد سياسة مصروفات، وبما يفتح

الباب لأكبر عملية خلط بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة(٨).

بناءً على ما تقدم، لم يتحقق أهم عنصر في بناء النموذج التنموي وهو تنظيم الناس وتعبئة طاقاتهم وإطلاق قواهم الخلّاقة لتحقيق أهداف المجتمع وغاياته، عبر «التنظيم الاجتماعي»، ذلك أن مضمون التنمية الأساس هو تعبئة موارد المجتمع كلها واستغلالها أفضل استغلال(٩).

أما على صعيد المؤشرات الإحصائية، فإنها خليط من النجاح والفشل، ففي عام ٢٠٠٩ أكد **التقرير الاقتصادي العربي** أن معظم الدول العربية واصلت تحقيق معدّلات نمو مرتفعة نسبيًا في عام ٢٠٠٨ على الرغم من انتشار الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، وارتفع ناتج الدول العربية المحلي الإجمالي من ١,٥٠٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ١,٨٩٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨، مسجلًا معدلًا للنمو بنحو ٦ في المئة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٥,٢ في المئة في عام ٢٠٠٧ (وهذه هي فترة الأزمة المالية العالمية). وكانت مؤشرات عدد السكان العرب في عام ٢٠٠٨ قد وصلت إلى ٣٣٤,٥ مليون نسمة، بزيادة ٨ ملايين نسمة على العام السابق، وفي ظل ظروف هذه الفترة تراجع معدّل البطالة في الدول العربية من ١٤,٣ في المئة في المتوسط في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٣,٧ في المئة في عام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ (لكن كانت الدول العربية هي صاحبة أعلى معدل للبطالة في العالم مقارنة بالمتوسط العالمى البالغ ٥,٧ في المئة). أما عن المحصلات الإنتاجية، فبلغ الناتج الزراعي لمجموع الدول العربية ١٠٣ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨، بزيادة ١٤ في المئة، وكانت العوامل التي ساهمت في هذه الزيادة هي الظروف المناخية المواتية، وزيادة الاستثمارات الخاصة، والتوسع باستخدام التقنيات الحديثة. وارتفع إنتاج الحبوب في الوطن العربي في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٦٧١٩ طنًا، وانتجت مصر ثلث الإنتاج العربي من المساحة المحصولية للقمح.

أما على صعيد معدّلات العجز، فارتفع العجز في الميزان التجاري

---

(٨) جناحي، ص ٥٤ ـ ٥٦.

(٩) Frederick H. Harbison, *Human Resources as the Wealth of Nations*, Economic Development Series (New York: Oxford University Press, 1973).

الزراعي، حيث بلغ ٣٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، وارتفع العجز الغذائي العربي إلى حوالى ٢٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، وسجلت قيمة الفجوة الغذائية العربية زيادة بنسبة ٢٩,٣ في المئة، وفي ظل ظروف الأزمة العالمية، كان الأمن الغذائي العربي من التحديات الكبيرة أمام الدول العربية.

استقر متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية على مستوى الدول العربية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ عند حدود ٠,٢٠ هكتارًا، متراجعًا قليلًا عن المستوى العالمي ٠,٢١ وتبلغ المساحات المزروعة المروية حوالى ١٣,٨ مليون هكتار، وتشكل ما نسبته ٢٤,٣ في المئة، و١٩,٣ في المئة من إجمالي المساحات المزروعة ومساحات الحيازات الزراعية في المنطقة العربية على التوالي.

تمثل الصناعة جانبًا مهمًا لدعم الاقتصاد العربي، متنوّعة بين الصناعات المعدنية، والغذائية، والبتروكيماويات، والنسيج، والمنتجات الكهربائية، والإلكترونية، وهناك بالطبع الموارد الطبيعية العربية، وفي مقدمها النفط والغاز الطبيعي. وهناك دول عربية يُسهم الدخل الصناعي فيها بنسبة عالية في إجمالي الناتج المحلي، كما هي الحال في السعودية (٥٥ في المئة)، وقطر (٥٤ في المئة)، الجزائر (٤٩ في المئة) اليمن (٤٦ في المئة)، والكويت (٤٦ في المئة)، والإمارات (٣٣ في المئة)، وليبيا (٤٣ في المئة)، والمغرب (٣٢ في المئة)، وتعتمد هذه الدول، ما عدا المغرب منها، على صناعة تكرير النفط، وتصدير مشتقاته، والاستثمار فيه إلى جانب الغاز الطبيعي. وهناك دول تزيد فيها نسبة العاملين في مجال الصناعة من جملة العمالة، غير أن نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في نحو نصف الدول العربية لا تعني أن هذه الدول متقدمة صناعيًا، حيث يغلب على الصناعات عمومًا أنها «استخراجية» ما يزيد على الصناعات التحويلية، ولا يتجاوز الإنتاج الصناعي التحويلي في الدول العربية على ٤,٥ في المئة من الإنتاج الصناعي التحويلي في الدول النامية، ويتركز نحو نصف نشاط الصناعة التحويلية في ثلاث دول هي مصر والسعودية والجزائر.

في ظل هذا الواقع المتنوع، نما في عام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ الناتج الإجمالي الداخلي بنحو ٣,٥ في المئة في مجمل المنطقة العربية، بل توقع

صندوق النقد الدولي وصول معدلات النمو في المنطقة في عام ٢٠١٢ إلى ٤,٢ في المئة، وتوقع أن يعود التباطؤ في عام ٢٠١٣ بنسبة ٣,٧ في المئة تحت وطأة الاضطرابات السياسية، والتأثيرات السلبية في رؤوس الأموال الواردة إلى المنطقة، وتراجع النشاط السياحي. ووفقًا لتقرير الصندوق، حقق اقتصاد مجموعة الدول المصدرة للنفط ـ السعودية وليبيا وباقي دول الخليج ـ نموًا بنسبة ٤ في المئة مع أسعار النفط العالية، أما في الدول المستوردة للنفط مثل مصر وتونس فوصل النمو فيها إلى ٢ في المئة، وكانت هذه الدول قد حققت نموًا بلغ ٤,٥ في المئة في عام ٢٠١٠. وفي تونس، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٨ في المئة، بينما كان الاقتصاد التونسي قد نما بنسبة ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٠.

أما عن حجم الصادرات العربية السلعية (باستثناء النفط) فبلغ ٩٠٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٠، ويمثل هذا الرقم حوالى ٩,٩ في المئة من حجم الصادرات العالمية، أما حجم الواردات فوصل إلى ٦٥٥,٢ مليار دولار، ما يُعادل نحو ٤,٣ من حجم الواردات العالمية، كما وصل حجم الصادرات العربية البينية إلى نحو ٧٧,٧ مليار دولار، ما يُعادل ٨,٦ في المئة من إجمالي الصادرات. ويبلغ حجم التبادل التجاري بين الدول العربية نحو ٥ في المئة فقط، وهي نسبة ضئيلة جدًا، وتعتبرها بعض المصادر ١٠ في المئة، ولا تدلُّ بحال من الأحوال على نشاط تجاري كبير بين مجموعة هذه الدول. ومن الملاحظات المهمة أن قيمة التجارة البينية العربية كانت قد حققت في عام ٢٠٠٨ زيادة في الصادرات بلغت نحو ٣٢,٥ في المئة لتصل قيمتها إلى نحو ١,٠٥٠ مليار دولار، وفُسّر ذلك بالزيادة المطّردة في أسعار النفط عالميًا، كما سجلت الواردات الإجمالية العربية زيادة بنسبة ٣٢,٢ في المئة لتصل قيمتها إلى ٧٠٢ مليار دولار.

نأتي إلى أهم مشكلة «تنموية» في الوطن العربي، ونقصد بها مشكلة البطالة التي تمسُّ الدول العربية كلها، وتفاقمت في السنوات الأخيرة بصورة خطيرة، وكانت سببًا من ضمن أسباب رئيسة لاندلاع ثورات «الربيع العربي»، ففي تونس ارتفعت البطالة إلى ١٨ في المئة وفقًا لبيانات البنك المركزي في عام ٢٠١١، وكانت النسبة ١٣ في المئة في عام ٢٠١٠. وفي مصر فقدَ مليون مصري وظائفهم في عام ٢٠١١ مع تعرّض الاقتصاد القومي لحالة الانكماش.

يحذّر المعهد العربي للتخطيط من تزايد أعداد العاطلين عن العمل في الدول العربية ليبلغوا ١٩ مليونًا في عام ٢٠٢٠ إذا لم تقُم الحكومات العربية بالعمل على رفع مستويات النمو وزيادة المشاريع لتستوعب الزيادة المطّردة للأيدي العاملة، وتكمن المشكلة في الوطن العربي في أن الاقتصادات العربية غير قادرة على النمو بمعدل أكثر من ٥ في المئة حتى يمكن تسريع وتيرة التشغيل، وبالتالي تخفيض البطالة. ويرجح تقرير المعهد العربي للتخطيط أن يستقر معدل البطالة عند مستوى ١١ في المئة، مع العلم أن معظم الدول العربية تعاني زيادة مقلقة في نسب البطالة المرتفعة.

وفقًا للتقرير، هناك توقعات أن ترتفع قوة العمل العربية من ١٠٥ ملايين شخص في عام ٢٠٠٨ إلى ١٦١ مليون شخص في عام ٢٠٢٠، أما التشغيل فسيرتفع من ٩٤ مليون شخص في عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٤ مليونًا في عام ٢٠٢٠. يذكر أنه نظرًا إلى معدلات النمو طويلة الأجل التي حققتها الدول العربية خلال السنوات الأربعين المنصرمة قدّرت بنحو ٥ في المئة، لكن التقرير لاحظ أن الدول العربية غير قادرة على حل مشكلة سوق العمل، وفي أحسن الأحوال إذا استمر الأداء على ما هو عليه، فإن كل ما بإمكانها تحقيقه هو استقرار معدلات البطالة. لكن وفقًا للبنك الدولي، تحتاج الدول العربية إلى توفير ١٠٠ مليون وظيفة حتى عام ٢٠٢٥، من خلال العمل على زيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية.

ثالثًا: النقاش العام... التنمية والرأسمالية والسوق

تعيش دول العالم، ومن بينها الدول العربية، حالة أزمة اقتصادية مستحكمة، وليس من الممكن تجاهل آثار الأزمة المالية التي ضربت اقتصادات الدول الكبرى، وامتدت إلى معظم دول العالم في عام ٢٠٠٨، ثم أزمة الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، ما أثار مناقشات موسعة تطال كثيرًا من الثوابت والحقائق الاقتصادية والسياسية في حياتنا الراهنة[١٠].

(١٠) Richard A. Posner, *A Failure of Capitalism: The Crisis of 2008 and the Descent into Depression* (Cambridge, Ma: Harvard University Press, 2009).

من المقولات التي تنطوي على مغزى مهم أنه على مدى ما يقرب من قرنين ونصف القرن، عاش العالم في ظل الرأسمالية باعتبارها الحقيقة الاجتماعية الرئيسة المسيطرة، ومنذ بداية القرن الأخير نجد أن الماركسية أو الاشتراكية كانت الأيديولوجيا الاجتماعية المسيطرة، لكن حاليًا، وفي عالمنا الراهن، هناك بوادر ذوبان للاثنين تمهيدًا لظهور مجتمع آخر، ليس بالضرورة ضد الرأسمالية، لكنه أيضًا غير رأسمالي، وقد يكون مجسّدًا لما بعد الرأسمالي، وهو كذلك غير اشتراكي[١١] (Non Socialist and post Capitalist Society).

في خضم هذه العملية المفترضة «الجارية»، وفي أحد تطبيقاتها، تتغير العديد من الثوابت، منها مثلًا فكرة الدولة القومية ذات السيادة التي أصبحت مجرد وحدة ضمن وحدات كثيرة في النظام الدولي الذي أصبح يضم هياكل عبر قومية، وأخرى إقليمية، ومنها وحدات محلية. كذلك اقترنت هذه العملية بتحوّلات تتعلق بعملية التنمية ذاتها، فأصبحت الحقائق الاقتصادية في المقدمة، باعتبارها مدخلًا جوهريًا للتغيير، وبدلًا من الاعتقاد السابق بمركزية دور الدولة، تحوّل المسار إلى فكرة تجاوز الدولة، ومركزية دور «السوق»، في سياق سياسي يُعطي الأهمية للتعددية وتوفير ضمانات لفتح الأسواق.

إذًا حقيقة ما جرى هو أن الخطاب التنموي مرَّ بمرحلتين منذ الحرب العالمية الثانية، في المرحلة **الأولى** ركّزت الكنزية الدولية على رأسمالية الدولة، وفي **ثانيهما** جاء التركيز على الليبرالية الجديدة، أو الرأسمالية غير المنظمة مع انفتاح دول العالم الثالث على الشركات عابرة القارات، وفتح أسواقها أمام السلع الرأسمالية، وصولًا إلى تحوّلات هيكل الاقتصاد الدولي نحو «العالمية» (Global) مع تزايد أهمية نظام الخبرة والمعرفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد المركزية في البيئة المالية من خلال خلق وتوزيع النقود الائتمانية، وخبرات التكنولوجيا والمعرفة القائمة على الإلكترونيات، وتنامي الاحتكارات العالمية (عبر طرائق إنتاجية متجددة

---

(١١) نصر محمد عارف، **التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة**، سلسلة العلوم الاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧)، ص ٦٨.

وتكنولوجيا متقدمة وسهولة نقل الأموال)، وزيادة أهمية ما أطلق عليه «الدبلوماسية الاقتصادية»[١٢].

لكن، رافق صعود الليبرالية الاقتصادية الجديدة أزمات عاصفة، وتفاقمت مشكلات الفقر والبطالة والبيئة وفجوة العدالة الاجتماعية، ما أعاد طرح الإشكالية الاقتصادية والاجتماعية مجددًا، حيث تشهد الدول المتقدمة سلسلةً من الأزمات المتلاحقة في الولايات المتحدة وأوروبا ودول آسيا التي أحرزت خطوات متقدمة اقتصاديًا تتأثر بالأزمة، إضافة إلى إخفاق نماذج التنمية في دول العالم الثالث، ما طرح على الجميع السؤال الكبير: لماذا فشل كل من السوق والحكومة (كل على حدة) في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، وتجنب الأزمات الاقتصادية والمالية الكبرى؟

في معرض التفسير جاء أن ترك السوق لتدخل حالة الانفلات يؤدي إلى الاحتكار وعجز عن تحقيق أسعار عادلة، وأن حرية السوق المنطلقة لا تقود إلى استجابات مناسبة بين المتعاملين، وأخيرًا لا تؤدي حرية السوق (على صورتها الراهنة) إلى تخصيص أمثل للموارد.

في خضم هذا النقاش العام، طرحت قضايا عدة وتساؤلات كُبرى أخرى منها: هل ينطوي الاعتماد على تدفق الرأسمال الأجنبي لتحقيق النمو على مخاطر؟ هل يمكن أن تعود الحماية التجارية إلى الواجهة من جديد؟ أيهما أكثر نجاحًا: النمو المعتمد على الأسواق المحلية أم المعتمد على الصادرات؟ وهل هناك حاجة إلى إطار جديد لتنظيم القطاع المالي في ظل عولمة الأسواق؟ وهل تؤدي الأزمات الدولية إلى تجديد شباب الرأسمالية؟ أم تفتح الباب مجددًا لسيطرة القطاع العام على الاقتصاد؟ وهل هناك من دور جديد للدولة في إدارة عملية التنمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية الراهنة؟ وما هي السياسات الناجحة لتجنيب العالم الوقوع في أزمات مالية واقتصادية جديدة[١٣]؟

---

(١٢) عارف، ص ٧٩.

(١٣) انظر: محمد سمير مصطفى، «تقرير عن: المؤتمر العلمي العاشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان: «الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الاقتصادية العالمية»، بيروت ١٩ ـ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،» **المستقبل العربي**، العدد ٣٧٢ (شباط/فبراير ٢٠١٠) ص ٢٥٧.

كما يرى منير الحمش: «لقد كانت بلدان العالم الثالث كما هي دائمًا الضحية الأولى لسياسات الليبرالية الاقتصادية وحرية السوق والانفتاح الاقتصادي غير المدروس...»[١٤]، لكن عمومًا، لم توفر الأزمة أحدًا، وعانت دول الشمال انحلالَ العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، خصوصًا أن الجميع كان يلهث وراء فكرة «بناء الاقتصاد خارج إطار الدولة»، والثقة في دور ونصائح المؤسسات المالية الدولية، أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وشعار جديد هو «التكيف الهيكلي» وجوهره العام (Less State, More Market)، أي جعل دور الدولة هامشيًا، وجعل السوق مركز عملية التنمية، والاعتماد على مفاهيم «الرشادة، والمصلحة، واليد الخفية»[١٥].

عندما جاءت المحصّلة سلسلة جديدة من الأزمات، عاد الجميع أدراجهم إلى نقطة الصفر ليتساءلوا بدهشة: هل حقًا نحن نعيش في ظل النظام الرأسمالي الحقيقي؟ وامتدت التساؤلات إلى الدول الرأسمالية العريقة، أو ربما نبعت منها التساؤلات أولًا، بمعنى: هل حقًا تعتبر اقتصادات الولايات المتحدة والدول الأوروبية اقتصادات رأسمالية حقيقية؟ اعتمدت هذه الدول مع اليابان وسنغافورا وكوريا الجنوبية وأستراليا وكندا وآخرون على صفقات تحدث خارج الأسواق (بما في ذلك معونات البطالة ورواتب التقاعد ومميزات الضمان الاجتماعي وبند التعليم والرعاية الصحية وخدمات أخرى تعتمد على ترتيبات بعيدة من السوق) وبكلمات أمارتيا صن: «لم يعتمد اقتصاد السوق ليظل قائمًا على تحقيق أقصى ربح ممكن، لكنه اعتمد أيضًا على نشاطات أخرى مثل الحفاظ على الأمن العام وتقديم خدمات جماهيرية بعضها أعان الناس بالفعل، بغض النظر عن كونها صادرة عن اقتصاد يحرّكه عامل الربح»[١٦].

الحقيقة، سعى أمارتيا صن إلى توضيح محدّد لفكرته عندما ركّز على

---

(١٤) الحمش، «الإخفاق المزدوج»، ص ٢٥.

(١٥) عارف، ص ٨٨.

(١٦) أمارتيا صن، «هل علينا أن نبحث عن عالم جديد، وهل يجب أن نقول كفى؟ ما بعد الأزمة الرأسمالية،» مجلة **وجهات نظر**، العدد ١٤٤ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، ص ٢٣.

أن النظام الرأسمالي (في حال حسّن الأمور) يعتمد على مجموعة من المؤسسات التي تموّل علنًا التعليم، والرعاية الصحية ومشاريع النقل الجماعي التي «ابتعدت تمامًا عن اقتصاد سوق قائم على أقصى ربح ممكن، وعلى التأهيل الشخصي المنحصر في الملكية الخاصة». ويرى أمارتيا صن أن الأزمة وقعت نتيجة سوء تقدير حكمة عمليات السوق، وانعدام الثقة في السوق المالية والأعمال التجارية، وبالتالي فإنه يطالب بإصلاح الأخطاء، بمعنى تصحيح سوء الفهم، وإن كان الفيلسوف الاقتصادي العالمي قد ركز على معالجة سلبيات السوق بالاهتمام بوجود مؤسسات تعوّض هذه السلبيات (وتضمن تقديم الخدمات إلى المواطنين في التعليم والرعاية الصحية وتوفير وسائل النقل العام)، حيث اعتبر أنه وبغض النظر عن استراتيجيات التعامل مع الأزمة، فإن هناك حاجة إلى أفكار حول تغيير تنظيم المجتمع على المدى الطويل، ووصل أمارتيا صن إلى استنتاجه الرئيس: «إن الأزمات الراهنة لن تدعو إلى رأسمالية جديدة، لكن إلى فهم جديد للأفكار القديمة التي طرحها آدم سميث».

بالنسبة إلى موضوعنا الرئيس وهو «قضية التنمية» في بلداننا، كان من الضروري مراجعة الدروس التي «لا» يتعيّن نسيانها، فمن ناحية هناك أهمية لتمكين الاقتصاد وتحقيق درجة معقولة من النمو قبل الانغماس في اقتصاد السوق والتعرّض لمنافسة غير متكافئة، مع ضرورة إتاحة الفرصة للأسواق في بلداننا لتنمو وتنضج، هذا، مع ملاحظة أن «الاعتماد المفرط على الأسواق، حتى لو نجح في تخصيص الموارد، فلن ينجح في توزيع الدخل والثروة على نحو عادل»[١٧].

رابعًا: التنمية المستدامة

تقوم فكرة التنمية المستدامة على الحفاظ على العلاقة المتوازنة بين الأجيال، بحيث يمكن للتنمية أن تستجيب لحاجات الأجيال الحالية، من دون التضحية بحق الأجيال الجديدة في ثروات بلادها ومواردها. وفي عام

---

(١٧) الحمش، «الإخفاق المزدوج»، ص ٢٥.

١٩٩٢، حدد البنك الدولي سبعة سياسات أساسية[١٨] يمكن من خلالها للحكومات أن تقوم بتنفيذ التنمية المستدامة:

ـ تضمين العمليات البيئية في عمليات صنع القرار.

ـ تخفيض نسبة زيادة السكان باعتبارها أولوية.

ـ التمسك بشعار «فكّر كونيًا واعمل محليًا»، والقضايا المحلية يجب مواجهتها أولًا.

ـ تخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة من خلال وضع أهداف واقعية وتطبيقها.

ـ الحاجة إلى تحرّك مخطط ومتوازن داخل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية، وذلك من خلال خطط قصيرة الأجل، وطويلة الأجل كذلك.

ـ تحتاج الحكومات دائمًا إلى أن تقوم بأبحاث حول التنمية، والتأكد من أن هذه الأبحاث تصل إلى الإداريين والجماهير معًا.

ـ يجب التمسّك بالشعار القديم «الوقاية أرخص من العلاج».

في ظل ظروفنا في البلدان العربية، يتعيّن النظر إلى التنمية المستدامة باعتبارها هدفًا من أجل «التطوير الحضاري»، ما يتجاوز الجانب الاقتصادي لتشمل التنمية الحريات السياسية والمدنية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأداء الإدارة الحكومية، والمؤسسات التشريعية والسياسات العامة والمؤسسات القضائية والمنظمات غير الحكومية والإعلام والتعليم، وإجمالًا المجتمع ككل[١٩]. وإذا كنا نعتبر أن هدف التنمية يتمحور جوهريًا في السعي لتنمية قدرات الإنسان/ المواطن، فإن تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يتمَّ في سياق حكم استبدادي، لأن مفهوم التنمية في ذاته يعني «تحرير

---

(١٨) عارف، ص ٨٣.

(١٩) أمارتيا صن، **التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٠٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤)، ص ٧ ـ ٨.

الإنسان من الفقر والعوز وتأمينه من شر المرض والجهل والحرمان، إضافة إلى ضمان حرياته السياسية والمدنية، وحقه باختيار نوعية الحياة، وتمتّعه بفرص حقيقية»[٢٠].

كما يقول أمارتيا صن فإن الفاعلية الفردية تشكّل في نهاية المطاف أداة محورية للتصدي لكل صور الحرمان، ما يعتمد على حجم الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتاحة أمام الأفراد، ومن ثمة «فالعلاقة وثيقة بين الفاعلية الفردية والتنظيمات الاجتماعية». وبناء عليه، التنمية المستدامة ليست مجرد النمو في مجمل الناتج القومي، أو زيادة دخول الأفراد أو التصنيع فحسب، ذلك أن لحريات الأفراد محددات أساسية أخرى تتمثل بالتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (ومؤسسات التعليم والرعاية الصحية والحقوق السياسية والمدنية). أما عن الحريات التي يقصدها أمارتيا صن فتشمل كلًا من العمليات التي تسمح بحرية الأعمال والقرارات والفرص الفعلية المتوافرة للناس، مع التسليم بظروفهم الشخصية والاجتماعية، مع الربط بين السوق والحرية والتنمية الاقتصادية.

يبقى أمامنا السؤال الكبير والرئيس، هل يستمرُّ «رأس المال» في فرض منطقه الأحادي بحثًا عن استثمارات مُربحة؟ وما هي حدود التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية؟ وكيف يمكن تكييف العلاقة بين «رأس المال» والمقتضيات الاجتماعية؟ وما هو الدور المناسب للقطاعين الخاص والعام بما يتفق مع أهداف التنمية؟ وكيف يمكن استعادة الفئات الاجتماعية التي هُمّشت في ظل مراحل التنمية المعاقة لتوسيع نطاق المشاركة؟ وهل يمكن التوفيق مجددًا بين خطة «التنمية المستدامة» ومضمونها، واستمرار الاحتكارات الرأسمالية العالمية «ماليًا وتكنولوجيًا وعلاقات الهيمنة الأخرى كلها»؟

تراوحت الأفكار المبدئية التي طرحت سابقًا لحل هذه الإشكاليات بين السير في طريق التنمية المستقلة المعتمدة على النفس، والاعتماد على موارد البلاد كلها، وتنمية دور القطاع الخاص في خطة التنمية،

---

(٢٠) صن، التنمية حرية.

وانتهاج سياسات مالية وضريبية عادلة، ومشاركة المجتمع المدني في التنمية، ودعم البنية القانونية والتنظيمية المواكبة لعملية التنمية، وترشيد سياسات الإعفاء الضريبي، وتنشيط آليات المساءلة والمحاسبة وضمان الشفافية.

بكلمات محددة من جانب منير الحمش يتعيّن: اتخاذ سياسات اقتصادية ومالية وتجارية تحقق التوازنات الاقتصادية الداخلية، والتوازن الخارجي لتفادي العجز في الموازنة العامة، وضمان توزيع أفضل للثروات والدخول، وتنفيذ برامج إنمائية داعمة للبنية التحتية الاقتصادية، واتخاذ إجراءات لجذب الاستثمارات، والموازنة بين التعرض للمنافسة وتوفير الحماية للمنتجات الوطنية، والاهتمام بالبحث العلمي ونقل التكنولوجيا الحديثة والعمل على توطينها بما يخدم عملية التنمية[(٢١)].

إذا كان من غير الممكن تجاهل الظروف الخاصة التي ترتبت على ثورات «الربيع العربي» وثورة التطلعات الاجتماعية التي صاحبتها، يقترح سمير رضوان تبنّي استراتيجية تسمح بالاستجابة للمطالب الشعبية، وفقًا لمحورين: **أولًا** في الأجل القصير، تُبنى عملية إصلاح لتلبية احتياجات الشعوب الأساسية، **ثانيًا**: في الأجل المتوسط، أي خلال خمس سنوات قادمة، يتحتم تبنّي استراتيجية للانطلاق الاقتصادي تنهض على جعل هدف التشغيل هو الهدف الأسمى للسياسات الاقتصادية والاجتماعية[(٢٢)].

في المحصلة، يتمحور المعنى الشامل للتنمية الذي نقصده هنا حول توسيع الخيارات أمام المواطن العربي، وتمتّعه بالمستوى اللائق من السكن والتعليم والرعاية الصحية، واحترام حقوقه في المشاركة، ويمتد ذلك إلى مستوى الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة والقضاء على الفقر وتمكين المرأة.

---

(٢١) منير الحمش، «النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٢ (شباط/ فبراير ٢٠٠٠)، ص ٤٣ ـ ٥٨.

(٢٢) رضوان، ص ٦٩.

خامسًا: آفاق جديدة لسياسات التنمية في الوطن العربي

١ ـ اقتصاد القرن الحادي والعشرين

من المؤكد أننا نعيش في ظل عالم متغير، تجري فيه ظواهر التحول بصورة متسارعة، ولا بدَّ لنا من بذل مجهود كبير لملاحقة هذه التحولات والحقائق المتجددة. وفي سياق ذلك، هناك تساؤلات تهمّنا جميعًا على الرغم من أن طرحها يأتي بصورة رئيسة في الدول المتقدمة بحكم سبقها التاريخي في مضمار التقدم، ومن هذه التساؤلات:

ـ هل يظل النظام الرأسمالي هو السائد عالميًا، سواء أجاء تطبيقه «معولمًا»، أم استمر في بعض تطبيقاته على صورة الليبرالية الجديدة؟ أم أن هناك الآفاق الأخرى لاستمرار الرأسمالية؟

ـ هل حقًا انتهى دور «الدولة» ذات السيادة الوطنية؟

ـ هل من الممكن الإحاطة بالآفاق الجديدة التي تتيحها ثورة المعرفة على صعيد التعاملات الاقتصادية؟

ـ هل من توافق ممكن بين الرأسمالية والديمقراطية الاجتماعية؟

هذه التساؤلات وغيرها كانت محل بحث ومناقشة معمّقة قام بها ثمانية عشر عالمًا بارزًا لتقصي التغيرات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، وتضمّنت دراسات هؤلاء العلماء استنتاجات غاية في الأهمية بما لا يسمح بإغفالها، ولا بدَّ من أخذها مأخذ الجد ونحن نتحدث عن سياسات تنموية مستقبلية من شأنها أن تحقق للدول العربية النقلة الحضارية المنشودة.

في مقدمة هذه الحقائق طرح محدد مؤدّاه: «أن الرأسمالية أضحت عملية دينامية وتطوّرية، ساهمت ليس في توجيه التغير الاقتصادي فحسب، بل، وبدرجة متزايدة، الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية والشخصية للمجتمع». وقد نقبل هذا الطرح، أو نقبله جزئيًا، غير أنه لا مناص من الاعتراف بأهمية التواصل مع الاقتصاد العالمي، حيث هناك تطوّرات وتحوّلات تحصل في العالم الذي يبدو وكأنه يودّع رأسمالية القرن العشرين، بما يوحي للبعض أن ثمة حاجة لأبحاث معمّقة عن «علم

اقتصاد جديد»، تقصّيًا لإمكانات جديدة للنظام الرأسمالي. هذه العملية الجارية طرحت مفاهيم جديدة للتحوّلات الرأسمالية، منها على سبيل المثال: «إن مجتمع القرن العشرين الصناعي ساعدنا في توسيع شخصياتنا بتجاوز أبعاد معينة، مثل الطبقة والجنسية ومكان العمل وتكوين ولاءات جديدة، وأدّت هذه الأبعاد إلى ظهور مجموعة من الحركات من شأنها اختراق منشآت الأعمال والحكومات ببرامج اجتماعية»، أيضًا من هذه المفاهيم «إن التدويل المتزايد للتجارة الذي ميّز العالم الصناعي، وضعنا أيضًا أمام مركنتيلية جديدة، إذ التنظيمات فقدت المعاني التقليدية لمبدأ فصل السلطات الحكومية والمنافسة الخاصة، وتحوّلت بصورة متزايدة إلى ترتيبات شراكة جديدة هجينة بهدف إعادة تأكيد الثروة الوطنية من خلال التقنية المتقدمة»[٢٣].

في خضم هذا البحث الشامل، يتوازى الاتجاه الذي يرى استمرار دور الدولة، مع اتجاه آخر يرى تغير هذا الدور جذريًا، فيقال إنه على الرغم من الانفتاح المتزايد، ما زالت الحدود الوطنية تمثل انقطاعات مهمة على سطح الأرض، ومع توالي عقود عديدة من العمليات الدولية، تبقى الشركات المتعددة الجنسية مرتبطة بصورة متميزة بأساسها الوطني. بينما يرى الاتجاه الآخر أن العالم في طريقه إلى نظام دولي أكثر تكاملًا، عالمٌ بلا حدود، على الرغم من أننا ما زلنا بعيدين من محطته الأخيرة، وكلما نتحرك في هذا الاتجاه، تُخلي الدولة ذات السيادة القائمة على إقليمها مكانها لمصلحة الدولة التجارية (Trading State) التي تعتمد رفاهيتها بدرجة أكبر فأكبر على تواصل نجاحها في الإنتاج الموجّه إلى التصدير، ضمن تقسيم جديد للعمل على مستوى العالم.

أما عن الآفاق الجديدة التي تُتيحها السيطرة على الطاقة الهائلة للمعرفة، فيقال إن التحسينات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات، والقوى التي تُطلقها هذه التكنولوجيا يحتمل أن تقود إلى ثورات ثلاث: ثورة من

---

(٢٣) انظر مراجعة حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد لكتاب: وليام هلال وكينث ب. تايلر، «اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية ـ اجتماعية لعالم متغير،» **المستقبل العربي**، العدد ٣٧١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، ص ١١ ـ ٣١.

التحكم إلى الحرية، وثورة من الخلاف إلى الوفاق، وثورة من المادية إلى الروحية. وأصبح من المسلّمات أن المعرفة هي من أهم «الأصول في المنشأة»، وهي مصدر الإبداع، والابتكار، والقيمة، والتقدم الاجتماعي، ونحن نشهد حاليًا منشآت تفكّك مراتبها الهرمية لتتحول إلى الإدراة الذاتية الحرة، ضمن سوق داخلية، مع إطلاق الخيال الإبداعي لمنطق المشروع.

٢ ـ التفكير الخلّاق

على الصعيد العربي، يعني التفكير في «تنمية متجددة» تنهض بالأمة، عبر سياسات اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة، مواجهة أعباء أكثر ثقلًا عما واجه مهمة التنمية في أوقات سابقة، نظرًا إلى تغير الزمن، والبشر، وواقع الحياة، وليس ثمة إمكانية لتحقيق ما نصبو إليه من تنمية عربية شاملة من دون توظيف كل ملكات العقل العربي عبر «فكر خلّاق» يشق آفاق المستقبل، لفجر جديد يتألق إنجازًا وإبداعًا. ويمكن القول بداية، إن هذا «الفكر الخلّاق» ليس حكرًا على نوع من الناس دون غيرهم، وليس ميزة في شعب من الشعوب دون باقي شعوب الأرض، إنه «ملكة عقلية موزّعة على البشر بصور مختلفة»[٢٤]، وجوهر هذه الملكة هو القدرة على الدفع بالتفكير لتوليد أفكار جديدة من شأنها الإسهام في «التغيير» بما يتطلّبه ذلك من تحدي الواقع السائد، والتخلي عن الطمأنينة الوهمية، وتحدي الاسترخاء العقلي، وتحمّل مسؤلية كسر المُحرّمات التي يتعين تجاوزها.

ما يهمنا الإشارة إليه هنا هو ما يتعلق بالتفكير الخلّاق في مجال «مؤسسات الأعمال»، وفي السياق العربي، فإن ما يجعل للتفكير الخلّاق أهمية قصوى ونحن نُفكر في سياسات جديدة للتنمية هو حجم المنافسة الشديدة التي تواجه الجميع في المجالات كلها، وتحديدًا، في مجال «سوق اقتصاد المعرفة» في ظل العولمة. وكما يقول نبيل علي فإن منتجات اقتصاد المعرفة قصيرة العمر، لأنها عرضة لأن تلفظها الأسواق في أي وقت، لأنه

---

(٢٤) نبيل علي، **العقل العربي ومجتمع المعرفة: مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٧٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٩)، ج ٢، ص ٧٥، وانظر أيضًا: Daniel H. Pink, *A Whole New Mind: Moving from the Information Age to the Conceptual Age* (New York: Riverhead Books, 2005).

دائمًا، هناك منتجات جديدة منافسة ومبتكرة باستخدام تكنولوجيات متطوّرة، وأساليب تصنيع تضمن إنتاجية وفيرة اعتمادًا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذا، فضلًا عن ثقل البعد الثقافي والاجتماعي لمنتجات اقتصاد المعرفة، ما يتطلب إبداعًا اجتماعيًا لتسويقها خارج موطن نشأتها الأصلي.

فى الوقت نفسه، هناك مشكلات تواجه الجميع يتعيّن الإبداع في حلها من خلال أفكار متطوّرة، ومن ذلك: قرب الوصول إلى زمن نضوب النفط العربي، ما يتطلب البدء جديًا بمشروعات الطاقة البديلة، كذلك العبء الجديد المترتب على تغيرات المناخ العالمي، ما يتطلّب الاستعانة بالتكنولوجيا المتطوّرة، وتغيير الكثير من أساليب العمل والإنتاج وصولًا إلى طرائق المعيشة التقليدية. من المشكلات العربية الملحة أيضًا التي تتطلب حلولًا مبتكرة، الزيادة السكانية، ومشكلة التفاوت بين دول عربية غزيرة السكان، وأخرى تضطر إلى الاستعانة بعمّال وافدين، لمعالجة الخلل الكبير في تركيبتها السكانية. ويرتبط بذلك مشكلة التفاوت بين من يملكون، ومن لا يملكون، سواء بين الدول العربية، أم بين السكان في البلد نفسه، ما يتطلّب حلًّ هذه المشكلة بأسلوب جديد يُعيد تنظيم الموارد والمصادر والسكان على نحو أمثل. وهناك كذلك المشاكل المترتبة على «توحّش الشركات العملاقة متعددة الجنسية»، كما يقول نبيل علي، وتنامي حجم مبادلات التجارة الإلكترونية بين الأقوياء، وشراسة اللعب مع الكبار الذين قد لا يأخذون الضعفاء في حساباتهم.

إن المواطن العربي يواجه ظروفًا خاصة تفرض عليه إبداع حلول جديدة لمشاكله، إذ لم يعد من المتيسر أن تقوم بالنيابة عنه الحكومات بتدبير أمور معاشه كلها، وما يحتاجه من خدمات العمل والصحة والتعليم كما كان في الماضي، وحتى في ظل رسم سياسات جديدة، لن تكون كافية لترتيب الاحتياجات المستقبلية للمواطن، ومن ثمّ، هناك أهمية لجهد جديد من خلال الاعتماد على الذات، بخاصة أن هذا المواطن يُواجه منافسةً في سوق العمل داخليًا وخارجيًا، في ظل عولمة السوق والتعليم والخدمات، فكيف يمكن اتقاء شر البطالة، والعمالة الوافدة التي قد تكون أكثر جدارة، بخاصة في ظل تآكل الميزات النسبية للأيدي العاملة العربية؟

٣ ـ معالجة مشكلة الفقر

«تتطلّب زيادة سرعة الحد من الفقر وسيلةً لزيادة النمو، ونمطًا للنمو أكثر انحيازًا إلى الفقراء»[٢٥]. هذا، مع ملاحظة أن الفقر لا يعني مجرد عدم الحصول على المال الكافي، لكنه بصورة أكثر عمومية يعني نقصًا في الموارد التي تحقق نوعًا من الحد الأدنى للحياة، والمشاركة في المجتمع الذي ننتمي إليه. وبناء على ذلك، يرتبط الفقر بالدخل المنخفض، كما يعكس العوز المالي والاجتماعي، بمعنى الحرمان من الاندماج الاجتماعي، والحصول على مستوى لائق من التعليم، والرعاية الصحية، وصولًا إلى حالات البطالة والعجز عن العمل.

يقول برايان نولان وكريستوفرت ويلان: إن «الفقر والعزل الاجتماعي مفهومان متعدّدا الأبعاد، ومعظم الأبحاث تعتبر أن الناس يكونون فقراء عندما تكون مواردهم أقل كثيرًا من متوسّط موارد الأفراد أو الأسر المُقصاة فعليًا عن أنماط الحياة والأنشطة العادية»، وإجمالًا الفقر هو «الموارد غير الكافية للحاجات الأساسية»[٢٦]، من هنا، فإن حجم الفجوة في الدخل بين الغنى والفقير، وكيف تتغير هذه الفجوة، وكيف تُعيد برامج الحكومة توزيع الدخول، كلها قضايا على أكبر جانب من الأهمية لدى صانعي السياسات، وبالتالي، يجب على واضعي السياسات جعل هدف «تقليل الفقر» هو الهدف العام لسياسة التنمية، بحيث لا يجري وضع سياسات توزيع، أو برامج من شأنها زيادة العبء المعيشي على الفقراء. ويلفت مارتن رافاليون الانتباه إلى ضرورة التوصل إلى فهم أفضل للعوامل التي تعوق بعض الفقراء عن الاستفادة من فوائد الاقتصاد النامي، واستخلاص الدروس المُستفادة من أنماط السياسات المطلوبة للحد السريع من الفقر.

---

(٢٥) ستيفن بي. جنكيز وجون مايكلرايت، **منظور جديد للفقر والتفاوت**، ترجمة بدر الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٦٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٩)، ص ٧٢، وانظر أيضًا: Simi Kamal, «Democratization and Poverty Allevation in South Asia,» Paper Presented at: Democracy and Poverty: A Missing Link? South Asian Regional Workshop, Nepal, 10-11 April 2000.

(٢٦) Kamal, p. 209.

هناك أيضًا الفكرة التي تذهب إلى أن التنمية الزراعية والريفية يمكن أن تُمكّن من وضع سياسات تقلل من الفقر، على أساس أن الإنتاجية الزراعية تشجّع على النمو في قطاعات أخرى، وأن النمو الزراعي في الدول النامية يشجّع على النمو الشامل، وأن تقلل الإنتاجية العالية للمزرعة من التفاوت الكلي في الاقتصاد النامي، حيث يكون معظمُ منتجي الغذاء من الفقراء، ويحظى فقراء المستهلكين بحصة كبيرة من الميزانية المخصصة للغذاء.

من المؤكد أن أكثر الفئات التي تدفع ثمن إخفاقات السوق والحكومات هم الفقراء، وبالتالي يكون المطلوب هو «التدخل» لجعل هذه المؤسسات تعمل بصورة أفضل، لأن ذلك يمكن أن يوجّه النمو لمصلحة الفقراء. فالسياسات الناجحة في هذا الصدد يمكن أن تركز «إما على تصحيح السوق، والإخفاقات الحكومية، وإما على التدخل المباشر للتخلّص من التفاوتات بين الأغنياء والفقراء، بهدف تعزيز تراكم الأصول المادية والبشرية للفقراء». ومن هنا، يتعيّن تصميم سياسات تشمل الاستثمارات العامة في البُنية التحتية الريفية، وسياسات أفضل لتقديم خدمات صحية وتعليمية جيدة للفقراء، وسياسات من شأنها تعزيز ناتج الموارد (الأرض، والعمل، والائتمان) لمصلحة الفقراء بصورة أفضل.

هناك أيضًا عدم التحيّز ضد الفقراء في تنفيذ تحصيل الضرائب، وسياسات الإنفاق، والسياسات التنظيمية، وفي بعض التجارب، كما في الصين، كان لتخفيض الضرائب الحكومية على الفلاحين، وتخفيض أسعار حصص الحبوب الغذائية، أثره الكبير في مكافحة الفقر. ولا غروّ أن السياسات التي تُشجّع على النمو، يمكن أن تكون مُجدية من خلال تشجيع مشاركة الفقراء واستفاداتهم من الفرص المتاحة كلها، ومن ثمة يمكن تحقيق نتائج أفضل سواء بالنسبة إلى النمو، أم إلى مكافحة الفقر.

٤ ـ تنشيط المجتمع المدني «التنمية بالمشاركة»

من خلال عملية ديمقراطية، لا بدَّ من تأسيس مثلث فاعل أضلاعه الحكومة، والمجتمع المدني، والسوق، على أن تكون مهمته الأساسية هي تحقيق التنمية. وبناء على ذلك، تتضمن الشراكة في عملية التنمية أدوارًا يقوم بها فاعلون هم: القطاع **الأول** ويتمثل بالحكومة، القطاع **الثاني** ويتمثل

بالقطاع الخاص، القطاع **الثالث** ويتمثل بالمنظمات غير الحكومية، وذلك لتحقيق أهداف محددة هي[٢٧]:

ـ تشجيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاقتصادية.

ـ تأسيس آليات للتعاون تُخفف من الأعباء على الحكومة في ما يتعلق بتقديم الخدمات العامة.

فى حالة الدول التي تبغي تحقيق تنمية متكاملة سياسية واقتصادية واجتماعية فإنه لا بدَّ من هذه الشراكة على أساس دعم العمل التطوعي باعتباره مكونًا أساسيًا للمجتمع الديمقراطي، واستقلالية القطاع الأهلي، وتكامل الأدوار بين القطاعات، وممارسة الحكومة لدورها في التمويل اللازم، واتفاق القطاعات على تعزيز مبدأ المساواة بين المواطنين، والتشاور بين الحكومة والقطاع الأهلي في مختلف القضايا، واتساق التوجهات بين الجانبين، مع حرص الحكومة على تطبيق مبدأ الانفتاح، والاستعداد لمراجعة سياساتها، والتعرض للمساءلة.

أصبحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية عمومًا من «البدائل الحديثة» المطروحة لتحقيق التنمية، ومكافحة الفقر، بل أصبح من المتفق عليه أن الحد من الفقر يرتبط ارتباطًا مباشرًا «ببناء الشراكة المؤسسية والفعلية»[٢٨] بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وأن إنجاز النقلة النوعية الفارقة في سياسات التنمية يبقى رهنًا بمدى فاعلية الشراكة بين الدولة ومجتمعها المدني، وبالطبع، مدى قابلية صانع القرار للاقتناع بأهمية هذه الشراكة، وإعطاء الفرصة للمنظمات الأهلية لتقوم بدورها باعتبارها شريكًا في إدارة وتخطيط عملية التنمية. وبالطبع، يتطلب توسيع أفق هذه الشراكة تفعيل آليات تنمية الموارد المحلية، وتوسيع مجال اللامركزية في الإدارة، وإعمال قواعد ناجزة للحكم الجيد، ولشراكة المجتمع المدني علاقة بالسياسة (Politics)، والسياسات (Policies) بدءًا من سياسات احترام

---

(٢٧) هويدا عدلي، «المجتمع المدني وإحياء العقد الاجتماعي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٧٤ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ٦٨.

(٢٨) عدلي، ص ٧٠.

حقوق الإنسان، والحد من الفقر، وتمكين المرأة، وصيانة الحريات الديمقراطية.

لا شك في أن تطوّر الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية في المرحلة الراهنة يتطلّب تغييرَ نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وتطويرها، ونعرف أن هناك مستويات مختلفة لهذه العلاقة، هناك الدول التي تسمح بمساحة كبيرة نسبيًا لنشاط العمل الأهلي، ومنها مصر ولبنان والمغرب والأردن واليمن والكويت والبحرين، وهناك الدول التي يكون فيها المجتمع المدني جزءًا من الدولة وامتدادًا لها بما ينطوي عليه ذلك من دور تعبوي سياسي يضاف إلى أدوارها الثقافية والخدمية، مثل سورية والسودان وليبيا، وأخيرًا هناك دول لا يمثل فيها المجتمع المدني طرفًا ناشطًا في ما تبقّى من الدول العربية.

ما يجب التركيز عليه في هذا الصدد هو ضرورة السعي إلى تطوير الإطار القانوني الذي ينظّم عمل منظّمات المجتمع المدني، وتبنّي فلسفة جديدة تُواكب التغيير الذي تشهده المنطقة سياسيًا واقتصاديًا، بما يسمح بتقوية دور المجتمع المدني وتعزيزه، وتوسيع نطاق هذا الدور المجتمعي، وصولًا إلى جعل المواطن العربي طرفًا مهتمًا ومشاركًا وفاعلًا، ليس في عملية التنمية فحسب، وإنما أيضًا في عملية الإصلاح وتعديل مستوى الآداء، وهنا لا بدَّ من التذكير بدور المجتمع المدني في مجال إعمال آليات الرقابة المجتمعية، وتفعيل قواعد الشفافية والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد ومواجهة وكشف الخلل في أخلاقيات العمل وقيم المجتمع.

٥ ـ التكامل الاقتصادي العربي

تأخّر التكامل الاقتصادي العربي عن تحقيق النتائج المنشودة على مدى عقود عدة، وهناك الآفاق المنتظرة من تحقيق منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي العربي، والسوق العربية المشتركة، والاتحاد النقدي العربي، وذلك من خلال تطوير إطار قانوني مُناسب لتنظيم الاتفاقيات الجماعية وتحديد الحقوق والواجبات، وكذلك الإطار المؤسسي لتولّي الإشراف على تطبيق الاتفاقيات، وتنمية الاستثمارات العربية المشتركة ورفع مستوى التجارة البينية في ما بينها. ويجب الانطلاق من أهداف محددة

مؤدّاها أن التكامل الاقتصادي العربي هو «عصب» التنمية العربية المستدامة وشرطها الضروري.

ختامًا

في الوطن العربي، مثل مناطق أخرى من العالم، هناك ارتباطات مباشرة بين النمو الاقتصادي، ومستوى الديمقراطية الليبرالية، والتغير الاجتماعي، وهيمنة الأيديولوجيا.

هناك بالطبع تطوّرات مُقلقة يتعرّض لها الجميع مما يتعلّق بتداعيات العولمة، والتطور التكنولوجي المتسارع أيضًا، وهناك الأفكار التي يقف وراءها مفكرون لهم وزنهم من أمثال العالم الاجتماعي بارينغتون مور الذي يرى أنه «من دون البرجوازية لا ديمقراطية»، ويكمل الفكرة فرانسيس فوكوياما بقوله: «إن الرأسمالية الناضجة ولّدت مجتمعات طبقة وسطى»، لكن ما يجري حاليًا هو أن التكنولوجيا والعولمة تؤدي إلى إضعاف الطبقة الوسطى، ولتوضيح ذلك كما نراه حتى في بلداننا أن مزايا التكنولوجيا والمعرفة لا تتوزع بصورة كبيرة ومتساوية أو عادلة على أغلبية الناس، بل إنه في «عصر الآلة الذكية»، كما يقول شوشانا زوبوف، تحلُّ التكنولوجيا محل الوظائف التي كان يشغلها البشر، وفي سياق ذلك، يهمّنا باعتبارنا بلدانًا نامية ملاحظة التغيير الكبير المتمثل بدخول ملايين من العاملين في البلدان النامية إلى قوة العمل العالمية، وبحث الدول المتقدمة عن مناطق وعاملين يتولون عنهم ملايين الوظائف، في ظل عالم متغير يستحق منا كثيرًا من اليقظة والانتباه والوعي والمشاركة.

فهـــرس عـــام

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

ـ ش ـ

- ص -

- ض -

- ط -

- ظ -

- ع -

- ن -

- هـ -

هذا الكتاب

يطرح هذا الكتاب إشكالية رئيسة حول التنمية المُستدامة في العالم العربي: لماذا بقيت التنمية مشكلة حقيقية في الدول العربية على الرغم من أن مؤشرات النمو الاقتصادي السطحية لم تتراجع؟ يدعو الوقوف على هذه الإشكالية إلى مراجعة الوضع التنموي في الدول العربية في العقود الأخيرة، بأبعاده المترابطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

سعينا في هذا الكتاب إلى جمع موضوعات تتراوح بين دراسة الأداء التنموي، والعلاقة بين السياسات والأسواق في فضاءات التنمية، والدولة التنموية، واقتصاد الريع واقتصاد الإنتاج، والمأزق التكنولوجي والمعرفي، ومنظومة الطاقة البديلة، والاستدانة وغيرها.

سيجد القارئ أنه أمام دراسات تطرح أوجهَ تغيير متنوّعةً، تفترض إعادة النظر بالسياسات التنموية العربية، ودراسات تفترض وجود دولة مقتدرة للتصدّي لتحدّيات إحداث التّنمية المُستدامة.







السعر: ١٤ دولارًا

ISBN 978-9953-0-2593-3

